

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
التخصص : إقتصاد تطبيقي

بعنوان :

الإدخار في الإقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية

إعداد المترشح : أحمد سلامي

نوقشت وأجيزت علنا بدرجة مشرف جدا بتاريخ: 17 / 09 / 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- أ/ الدكتور : إبراهيم بختي.....(أستاذ — جامعة قاصدي مرباح — ورقلة) رئيسا
أ/ الدكتور : محمد شيخي.....(أستاذ — جامعة قاصدي مرباح — ورقلة) مقرر
أ/ الدكتور : عبد الرشيد بن الديب.....(أستاذ — جامعة الجزائر 3) مناقشا
أ/ الدكتور : كمال بن موسى.....(أستاذ — جامعة الجزائر 3) مناقشا
الدكتور : عبد الرزاق بن الزاوي.....(أستاذ محاضر أ — جامعة محمد خيضر — بسكرة) مناقشا
الدكتور : محمود فوزي شعوي.....(أستاذ محاضر أ — جامعة قاصدي مرباح — ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
التخصص : إقتصاد تطبيقي

بعنوان :

الإدخار في الإقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية

إعداد المترشح : أحمد سلامي

نوقشت وأجيزت علنا بدرجة مشرف جدا بتاريخ: 17 / 09 / 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/ الدكتور : إبراهيم بختي.....(أستاذ — جامعة قاصدي مرباح — ورقلة) رئيسا
أ/ الدكتور : محمد شيخي.....(أستاذ — جامعة قاصدي مرباح — ورقلة) مقرر
أ/ الدكتور : عبد الرشيد بن الديب.....(أستاذ — جامعة الجزائر 3) مناقشا
أ/ الدكتور : كمال بن موسى.....(أستاذ — جامعة الجزائر 3) مناقشا
الدكتور : عبد الرزاق بن الزاوي.....(أستاذ محاضر أ — جامعة محمد خيضر — بسكرة) مناقشا
الدكتور : محمود فوزي شعوي.....(أستاذ محاضر أ — جامعة قاصدي مرباح — ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

الإهداء

إلى من تعهداني بصغري... تربية و تعليما...

إلى والدي الكريمين ... مدرستي الأولى في الحياة... أمي الغالية رحمك الله رحمة واسعة... وأبي العزيز أمد الله في عمره... إليكما... حبا... وبرا... و إحسانا...

إلى أفراد عائلتي الصغيرة، رفيقة الدرب أم أبنائي ؛ التي لقيت منها الدعم والمؤازرة والتضحية، في سبيل استكمال هذه الأطروحة، وإلى أبنائي الصغار ؛ ضياء الدين و آلاء الرحمان ...

إلى أفراد عائلتي الكبيرة إخوتي وأخواتي وأقاربي...

إلى كل الباحثين الذين أصروا على اكتشاف الحقائق، وإلى أولئك الذين استعنت بمؤلفاتهم لصناعة هذا البحث...

إلى كل من يريد السعادة في طلب العلم والبحث عن المعرفة...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

الشكر

أولاً أتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل، الذي أمدني بالقوة والصبر على مواجهة العراقيل التي اعترضتني لإتمام هذه الأطروحة.

ثم الشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور محمد شيخي، لتفضّله بالإشراف على هذه الأطروحة. كما أتوجه بعظيم الشكر وافر الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا جزءاً من وقتهم الثمين لقراءة هذه الأطروحة، وقبولهم لمناقشتها.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إثراء هذه الأطروحة، وشجعتني على إتمامها بتوجيهاته القيمة وتعاونه الأخوي، سواء من قريب أو من بعيد.

إلى كل هؤلاء، جزاكم الله عني خير الجزاء.

ملخص :

هدفت الأطروحة إلى دراسة واقع الادخار في الاقتصاد الجزائري، وإلى أثره في تمويل التنمية خلال الفترة (1970-2011). لتحقيق هذه الغاية، تناولت الدراسة بالعرض والتحليل واقع الادخار في الجزائر، إضافة إلى مدى كفاءته في تمويل التنمية الاقتصادية. كما تم البحث في محددات الادخار المحلي، وعلاقة هذا الأخير بالاستثمار المحلي في الأمد الطويل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى واختبار التكامل المشترك، مع إجراء جملة من الاختبارات القياسية لضمان مصداقية النتائج.

وقد أظهرت النتائج المستويات العالية للادخار في سنوات الألفية الثالثة، بخلاف السنوات السابقة، مما جعله قادرا على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية دون معاناة. كما تبين أن كلا من : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الجارية والسابقة ؛ رصيد الميزانية العامة ؛ رصيد الحساب الجاري ؛ أسعار النفط ومعدل الادخار المحلي للفترة السابقة، ذات تأثير واضح على معدل الادخار. كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار خلال الفترة المعنية بالدراسة.

الكلمات المفتاح : ادخار، اقتصاد جزائري، تمويل التنمية، استثمار، تكامل متزامن.

Résumé :

L'objectif de cette thèse est d'étudier la réalité de l'épargne en Algérie et son impact sur le financement du développement au cours de la période (1970-2011), et pour atteindre cet objectif, notre étude est consacrée à la présentation et à l'analyse de la réalité de l'épargne en Algérie ainsi que son efficacité dans le financement du développement économique. En effet, nous tentons de trouver les facteurs qui déterminent l'épargne intérieure et sa relation avec l'investissement intérieur à long terme. Pour cela, nous utilisons la méthode des moindres carrés ordinaires et le test de la cointégration avec d'autres tests économétriques pour confirmer ces résultats.

Les résultats font ressortir des niveaux très élevés de l'épargne dans les années du troisième millénaire, contrairement aux années précédentes, ce qui montre la capacité de financer divers projets de développement économique. De plus, il s'avère que le taux de croissance du PIB pour la période actuelle et précédente, le solde budgétaire global, le solde de la balance courante, les prix du pétrole et le taux d'épargne pour la période précédente, ont un effet évident sur le taux d'épargne. L'étude a conclu qu'il y a aucune relation à long terme entre l'épargne et l'investissement durant cette période.

Mots clés : épargne, économie Algérienne, financement de développement, investissement, cointégration.

Abstract

The Purpose of the thesis was to study the reality of saving in the Algerian economy, and its impact on the financing of development during the period (1970-2011). To achieve this end, the study examined the supply and analysis of the reality of savings in Algeria, as well as the efficiency in financing economic development. Research has also been in the determinants of domestic savings, and the relationship of the latter's domestic investment in the long term ,by using the method of least squares and cointegration testing , with a number of standard tests to ensure the credibility of the results.

The results showed high levels of savings in the years of the third millennium, unlike previous years, making it able to finance various economic development projects without suffering. As it has seen on both: the rate of GDP growth for the current period and previous; balance of general State budget; current account balance; oil prices and the domestic savings rate for the previous period, have clear impact on the savings rate. The study also Concluded that there was an absence of a long-term equilibrate relationship between savings and investment during the period of study.

Key words : savings, the Algerian economy, financing for development, investment, cointegration.

الفهرس

III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	الفهرس
XI	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال البيانية
XVI	قائمة الملاحق
أ	المقدمة العامة
1	I- الفصل الأول : الإطار النظري للادخار
2	تمهيد
2	المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للادخار
2	المطلب الأول : النشأة التاريخية للادخار ومفهومه العام
2	الفرع الأول : النشأة التاريخية للادخار
4	الفرع الثاني : المفهوم العام للادخار
6	المطلب الثاني : أنواع الادخار
6	الفرع الأول : أنواع الادخار من حيث طبيعة المدخرات
23	الفرع الثاني : أنواع الادخار من حيث شخصية المدخر
25	الفرع الثالث : أنواع الادخار من حيث الإيجابية
26	الفرع الرابع : أنواع الادخار من حيث الواقع والممكن
26	الفرع الخامس : أنواع المدخرات من حيث نوع العملة
26	المبحث الثاني : الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية
26	المطلب الأول : الادخار وعلاقته بكل من الاستهلاك والاستثمار
27	الفرع الأول : الادخار والاستهلاك
28	الفرع الثاني : الادخار والاستثمار
34	المطلب الثاني : الادخار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى
34	الفرع الأول : الادخار والتضخم
35	الفرع الثاني : الادخار والسلع البديلة
35	الفرع الثالث : الادخار والاكتناز
37	الفرع الرابع : الادخار والضرائب
38	الفرع الخامس : الادخار والنقود
38	الفرع السادس : الادخار والثروة
40	المبحث الثالث : الادخار في النظريات الاقتصادية
40	المطلب الأول : الادخار في النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

40 الفرع الأول : الادخار في النظرية الكلاسيكية
42 الفرع الثاني : الادخار في النظرية النيوكلاسيكية
43 المطلب الثاني : الادخار في النظرية الكينزية ونظريات ما بعد الحرب العالمية الثانية
43 الفرع الأول : الادخار في النظرية الكينزية (نظرية الدخل المطلق)
53 الفرع الثاني : نظرية الدخل النسبي
57 الفرع الثالث : نظرية الدخل الدائم
61 الفرع الرابع : نظرية دورة الحياة
64 الفرع الخامس : نموذج تايلور
64 المطلب الثالث : الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي
64 الفرع الأول : مفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي
66 الفرع الثاني : أسباب الادخار الفردي في الاقتصاد الإسلامي
66 الفرع الثالث : محددات مقدار الادخار الفردي في الاقتصاد الإسلامي
67 الفرع الرابع : دالة الادخار في الاقتصاد الإسلامي
68 خلاصة الفصل
69 II- الفصل الثاني : الادخار المحلي وتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر
70 تمهيد
70 المبحث الأول : أهمية الادخار
71 المطلب الأول : أهمية الادخار في النظرية الاقتصادية
71 الفرع الأول : أهمية الادخار عند التقليديين
73 الفرع الثاني : أهمية الادخار في نماذج النمو الاقتصادي
77 المطلب الثاني : أهمية الادخار بالنسبة للفرد وبالنسبة للاقتصاد الوطني
77 الفرع الأول : أهمية الادخار بالنسبة للفرد
80 الفرع الثاني : أهمية الادخار بالنسبة للاقتصاد الوطني
88 المبحث الثاني : واقع الادخار في الجزائر وهيكله خلال الفترة (1970-2011)
88 المطلب الأول : واقع الادخار في الجزائر
88 الفرع الأول : واقع الادخار المحلي في الجزائر
93 الفرع الثاني : واقع الادخار الوطني الصافي في الجزائر
95 المطلب الثاني : هيكل الادخار في الجزائر
95 الفرع الأول : هيكل الادخار الوطني الخام
96 الفرع الثاني : هيكل الادخار المحلي
123 المبحث الثالث : أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر
123 المطلب الأول : فجوة الموارد المحلية
132 المطلب الثاني : الفجوة التمويلية

133	المطلب الثالث : قدرة الصادرات على تغطية الواردات.....
136	المطلب الرابع : نسبة تدفقات رأس المال الخارجي إلى الاستثمار المحلي.....
137	الفرع الأول : نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي.....
139	الفرع الثاني : نسبة الديون الخارجية إلى الادخار المحلي.....
142 خلاصة الفصل
145	III- الفصل الثالث : محددات الادخار المحلي في الجزائر وعلاقته بالاستثمار
146 تمهيد
146	المبحث الأول : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة
146	المطلب الأول : حصر وتحديد المتغيرات التفسيرية.....
150	المطلب الثاني : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة.....
184	المبحث الثاني : دراسة قياسية لمحددات الادخار المحلي
184	المطلب الأول : طريقة التقدير وبناء النموذج القياسي.....
184	الفرع الأول : طريقة التقدير.....
185	الفرع الثاني : بناء النموذج القياسي.....
186	المطلب الثاني : تحديد أفضل النماذج المقدره للادخار المحلي.....
187	المطلب الثالث : تقييم النموذج المختار.....
187	الفرع الأول : التقييم الاقتصادي.....
188	الفرع الثاني : التقييم الإحصائي.....
193	الفرع الأول : التقييم القياسي.....
205	المطلب الرابع : النتائج والاستنتاجات.....
206	المبحث الثالث : العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري
206	المطلب الأول : الدراسات التجريبية السابقة والمنهجية المستخدمة.....
206	الفرع الأول : الدراسات التجريبية السابقة.....
208	الفرع الثاني : المنهجية المستخدمة ونموذج الدراسة.....
208	المطلب الثاني : التحليل الإحصائي واختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية.....
208	الفرع الأول : التحليل الإحصائي للسلسلتين.....
210	الفرع الثاني : اختبارات الاستقرار.....
213	المطلب الثالث : اختبارات التكامل المشترك.....
213	الفرع الأول : طريقة انجل – جرانجر لتحليل التكامل المشترك.....
217	الفرع الثاني : طريقة جوهانسن – جسيوس لتحليل التكامل المشترك.....
220	المطلب الرابع : دراسة العلاقة السببية بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي.....
220	الفرع الأول : منهجية اختبار جرانجر للسببية.....
222	الفرع الثاني : تطبيق اختبار جرانجر للسببية بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار.....

223	المطلب الخامس : تفسير النتائج.....
223	الفرع الأول : الاعتماد على قطاع المحروقات وعدم تنوع النشاط الاقتصادي.....
224	الفرع الثاني : ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.....
225	الفرع الثالث : الحركية العالية لرأس المال الدولي.....
226 خلاصة الفصل
227	IV- الفصل الرابع : عقبات الادخار المحلي في الجزائر وسبل معالجتها
228 تمهيد
228	المبحث الأول : عقبات الادخار الخاص وسبل علاجها
228	المطلب الأول : عقبات الادخار لدى القطاع العائلي وسبل المعالجة.....
228	الفرع الأول : عقبات الادخار لدى القطاع العائلي.....
239	الفرع الثاني : سبل معالجة عقبات الادخار لدى القطاع العائلي.....
249	المطلب الثاني : عقبات الادخار لدى قطاع الأعمال الخاص وسبل المعالجة.....
249	الفرع الأول : عقبات الادخار لدى قطاع الأعمال الخاص.....
249	الفرع الثاني : سبل معالجة عقبات الادخار لدى قطاع الأعمال الخاص.....
250	المبحث الثاني : عقبات الادخار الحكومي وسبل معالجتها
250	المطلب الأول : عقبات الادخار الحكومي.....
250	الفرع الأول : العقبات التي تواجه زيادة الإيرادات الحكومية.....
256	الفرع الثاني : العقبات التي تواجه تخفيض النفقات الحكومية.....
260	المطلب الثاني : سبل معالجة عقبات الادخار لدى القطاع الحكومي.....
261	الفرع الأول : سبل مواجهة عقبات الزيادة في الإيرادات الحكومية.....
267	الفرع الثاني : سبل مواجهة عقبات التخفيض في النفقات الحكومية.....
270	المبحث الثالث : عقبات الادخار لدى النظام المصرفي وسبل معالجتها
270	المطلب الأول : عقبات الادخار لدى النظام المصرفي.....
271	الفرع الأول : محدودية محفزات الادخار.....
278	الفرع الثاني : ضعف تطور البورصة.....
281	المطلب الثاني : سبل معالجة عقبات الادخار لدى الجهاز المصرفي.....
281	الفرع الأول : تحفيز الادخار.....
295	الفرع الثاني : العمل على تطوير بورصة الجزائر.....
298 خلاصة الفصل
299 الخاتمة العامة
309 الملاحق
344 المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
97	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2011)	(1.2)
112	تطور الادخار الخام للقطاع العائلي في الجزائر للفترة (1970-2009)	(2.2)
116	تطور الادخار على مستوى الصندوق الوطني التوفير والاحتياط للفترة (2004-2010)	(3.2)
117	تطور معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (م.ا.ط.إ) للقطاع الصناعي العام للفترة (1998-2010)	(4.2)
118	نتيجة الاستغلال الصافية للقطاع العام في الجزائر للفترة (1995-2012)	(5.2)
121	نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص في الجزائر للفترة (1995-2012)	(6.2)
125	فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)	(7.2)
150	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	(1.3)
186	أفضل النماذج المقدرة للادخار المحلي في الجزائر	(2.3)
187	النموذج المختار Mod1	(3.3)
189	حالات فرض العدم	(4.3)
195	تقدير نموذج إنحدار البواقي من الدرجة الأولى	(5.3)
196	تقدير نموذج انحدار البواقي من الدرجة الثانية	(6.3)
198	اختبار <i>H.White</i> لمشكلة عدم تجانس تباين البواقي	(7.3)
199	اختبار <i>ARCH-LM</i> للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين مربعات البواقي	(8.3)
202	اختبار كولموجوروف - سميرونوف واختبار شابيرو - ويليك لاعتمادية التوزيع الاحتمالي للبواقي	(9.3)
203	معامل تضخم التباين <i>VIF</i>	(10.3)
204	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي للنموذج	(11.3)
211	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى)	(12.3)
212	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة (الفروق من الدرجة الأولى)	(13.3)
214	تقدير العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي بطريقة المربعات الصغرى العادية	(14.3)
215	دالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي التقدير	(15.3)
216	نتائج اختبارات الجذر الوجودي لبواقي التقدير	(16.3)
218	علاقة التكامل المشترك حسب رتبة المصفوفة	(17.3)
218	قيم معياري <i>Akaike</i> و <i>Schwarz</i> لفترات إبطاء متتالية	(18.3)
219	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	(19.3)
222	نتائج اختبار سببية جرانجر بين <i>DIPIB</i> و <i>DSPIB</i>	(20.3)
247	رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2001-2010)	(1.4)
256	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003 - 2011)	(2.4)
258	تطور الإنفاق العسكري للجزائر خلال الفترة (1988 - 2011)	(3.4)
271	الميل المتوسط والميل الحدي والمرونة الداخلية للايداع المصرفي للفترة (1990-2012)	(4.4)
291	مكونات إجمالي الودائع لدى البنوك التقليدية وبنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة للفترة (1988-1995)	(5.4)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	رقم الشكل
31	الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة	(1.1)
41	منحنى دالة الادخار في النموذج الكلاسيكي	(2.1)
47	دالة الاستهلاك الكينزية في المدى القصير	(3.1)
48	تغير دالة الاستهلاك الكينزية	(4.1)
49	المنحنى البياني لدالة الاستهلاك غير الخطية	(5.1)
50	دالة الادخار الكينزية في المدى القصير	(6.1)
51	منحنى الاستهلاك والادخار في المدى الطويل	(7.1)
52	سلوك الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك في حالة الدالة غير النسبية	(8.1)
53	سلوك الميل الحدي والميل المتوسط للادخار في حالة الدالة غير النسبية	(9.1)
56	نظرية الدخل النسبي	(10.1)
56	دالة الاستهلاك وفرض الدخل النسبي	(11.1)
59	فرض الدخل الدائم	(12.1)
60	سلوك الدخل الدائم والدخل الجاري عبر الزمن	(13.1)
62	الرسم البياني لدورة الحياة	(14.1)
82	عملية التكوين الرأسمالي	(1.2)
89	إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	(2.2)
90	تطور الناتج الداخلي الخام والاستهلاك الكلي والادخار المحلي بالأسعار الجارية للفترة (2011-1970)	(3.2)
92	إجمالي الادخار المحلي بالأسعار الثابتة وكثير الحدود الممهد له خلال الفترة (2009-1970)	(4.2)
94	تطور الدخل الوطني المتاح والاستهلاك الكلي والادخار الوطني الصافي للفترة (2011-1970)	(5.2)
95	تطور هيكل الادخار الوطني الخام حسب الأعوان الاقتصاديين للفترة (2009-1974)	(6.2)
96	متوسط الأوزان النسبية لادخار الأعوان الاقتصاديين إلى الادخار الوطني خلال الفترة (2009-1974)	(7.2)
96	هيكل الادخار المحلي في الجزائر لسنة 2010	(8.2)
98	تطور الادخار الحكومي (% من الناتج الداخلي الخام) خلال الفترة (2011-1970)	(9.2)
113	تطور الادخار الخام للقطاع العائلي والميل المتوسط له في الجزائر للفترة (2009.1970)	(10.2)
122	تطور الودائع لأجل لدى القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2001- جوان 2012)	(11.2)
126	تطور فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية في الاقتصاد الجزائري للفترة (2011- 1970)	(12.2)
127	تطور معدلات الادخار المحلي ؛ الاستهلاك النهائي ؛ الادخار الحكومي ؛ الادخار الأسري والجبائية البترولية	(13.2)
134	تطور الصادرات والواردات ومعدل التغطية الخارجية للفترة (2011- 1970)	(14.2)
138	تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي خلال الفترة (2011 - 1970)	(15.2)
140	تطور خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي خلال الفترة (2011- 1970)	(16.2)

151	تطور إجمالي الادخار المحلي وكثير الحدود الممهد له	(1.3)
151	تطور رصيد الحساب الجاري وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي	(2.3)
156	تطور الكتلة النقدية وكثير الحدود الممهد لها وإجمالي الادخار المحلي	(3.3)
158	تطور معدل التضخم وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي	(4.3)
161	تطور معدل الفائدة الحقيقي وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي	(5.3)
163	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي	(6.3)
164	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي	(7.3)
168	تطور متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي وكثير الحدود الممهد له	(8.3)
169	تطور معدل نمو متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي وكثير حدوده الممهد	(9.3)
170	تطور معدل الإعالة وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي	(10.3)
171	تطور رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي) وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار	(11.3)
175	تطور أسعار النفط بالدولار وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي	(12.3)
179	تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي	(13.3)
181	تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار	(14.3)
189	دالة الكثافة الاحتمالية ودالة التوزيع التراكمي لستيوذنت عند $\alpha = 5\%$ وعند درجة حرية 34	(15.3)
192	دالة الكثافة الاحتمالية ودالة التوزيع التراكمي لفيشر عند $\alpha = 5\%$ وعند درجتى حرية 6 و34	(16.3)
193	السلسلة الأصلية للادخار المحلي والسلسلة المقدره له وبواقي التقدير	(17.3)
194	تفسير اختبار ديربن واتسون	(18.3)
197	توزع بواقي التقدير	(19.3)
200	الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية	(20.3)
201	المدرج التكراري ودالة الكثافة الاحتمالية لبواقي التقدير	(21.3)
209	تطور معدل الاستثمار وكثير الحدود الممهد له ومعدل الادخار المحلي	(22.3)
213	سلسلة الادخار المحلي والاستثمار المحلي بعد أخذ الفروق الأولى	(23.3)
215	بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك	(24.3)
220	منحنى معدل الاستثمار المحلي ومعدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(25.3)
229	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة للفترة (1970-2011)	(1.4)
231	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2013)	(2.4)
232	تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1971-2011)	(3.4)
233	التركيب العمري للسكان واتجاهاته في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)	(4.4)
244	أثر الزكاة على الأموال المكتنزة	(5.4)
245	دالة الاستهلاك ودالة الادخار المقترحة في مجتمع الزكاة	(6.4)
263	تطور مكونات الإيرادات العامة للدولة بالمليار دج للفترة (2008-2011)	(7.4)
273	تطور معدل التضخم ومعدل الفائدة الاسمي والحقيقي على الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري للفترة (1970-2012)	(8.4)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
310	تطور الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 – 2011)	(1.2)
311	تطور الادخار الوطني الصافي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 – 2011)	(2.2)
312	هيكل الادخار الوطني الخام حسب الأعوان الاقتصاديين للفترة (1974–2009)	(3.2)
313	تطور بنود الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة (1970–2011)	(4.2)
316	تطور الودائع لأجل لدى القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2001 – 2012)	(5.2)
317	الصادرات منسوبة إلى الواردات في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970 – 2011)	(6.2)
318	تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة (1970- 2011)	(7.2)
319	إجمالي خدمات الدين على الدين الخارجي إلى الادخار المحلي في الجزائر للفترة (1970–2011)	(8.2)
320	متغيرات الدراسة	(1.3)
323	مصفوفة الارتباط الخطي لـ Pearson بين متغيرات الدراسة	(2.3)
325	الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970 – 2010)	(3.3)
326	تطور إنتاج النفط الخام للجزائر خلال الفترة (1995 – 2011)	(4.3)
327	توزيع القروض إلى الاقتصاد حسب القطاع في الجزائر للفترة (1992–2011)	(5.3)
327	صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة (1970–2011)	(6.3)
328	أفضل النماذج المقدره للادخار المحلي في الجزائر	(7.3)
330	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى)	(8.3)
334	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة	(9.3)
338	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي	(10.3)
340	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالأسعار الثابتة (1970–2011)	(1.4)
341	تطور عدد السكان الفقراء في الجزائر خلال الفترة (1966–1995)	(2.4)
342	تطور معدل الإعالة في الجزائر خلال الفترة (1970–2011)	(3.4)
343	معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية على الودائع في الجهاز البنكي الجزائري للفترة (1970–2012)	(4.4)

المقدمة العامة

أ - تمهيد :

لقد ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بمصادر الطاقة غير المتجددة وغير المستقرة، مما أدى إلى تعرضه لهزات عديدة ؛ لعل من أبرزها غداة انهيار أسعار البترول سنة 1986، حيث تراءى لنا ارتباطنا التام بالخارج، خاصة مع وصول تراكمات الديون إلى سقف 31 مليار دولار مع حلول سنة 1997. كما كانت تجربة الجزائر مع الاقتراض الأجنبي قاسية ومريرة، نظرا للعبء الثقيل الذي تحملته جهود التنمية وإتقال كاهل الدولة بالديون وأعبائها، فمن سنة 1985 إلى سنة 2005 دفعت الجزائر نحو 118 مليار دولار من المديونية، منها حوالي 84 مليار دولار لتسديد أصل الدين، في حين كلفت الفوائد 34 مليار دولار!. وقد لجأت الجزائر لأسلوب الاستدانة الخارجية نظرا لقصور مواردها المحلية وعجزها عن تغطية تكاليف الاستثمارات التنموية. ولعل الواقع يثبت بما لا يدع مجالا للشك، التدهور الذي حصل في الاقتصاد الوطني إبان سنوات الثمانينات والتسعينات، وقاد إلى فشل الخطط التنموية للجزائر، من جراء تخصيص نسبة كبيرة من دخلها لسداد الديون، وإهدار الموارد الاقتصادية وتضييع الوقت والجهد.

ولا شك أن ما يميز الوضعية الاقتصادية للجزائر حاليا، هو الراحة المالية غير المسبوقة، والتي أتت بها مداخيل المحروقات التي مثلت نسبة أكثر من 97% من الدخل الوطني، نتيجة لتحسن أسعار البترول في السوق العالمية، وهو ما جعل الجزائر ربما قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون معاناة من الخيارات الصعبة والقاسية ؛ فالجزائر التي خصصت 200 مليار دولار كاستثمارات عمومية منذ 2005 في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، لا تزال تواصل نفس التوجه في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)، وهو الذي يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه البلاد منذ الاستقلال إلى اليوم، وتبرز أهميته في ضخامة ميزانيته البالغة نحو 286 مليار دولار. وخلافا للمعادلة المألوفة في الدول النامية عامة، حيث مشروعات التنمية تبحث عن التمويل اللازم لها، كانت الموارد المالية للجزائر تبحث عن مشروعات لتمويلها، وتبقى المعضلة قائمة في حال هبوط الأسعار إلى مستويات متدنية - خاصة أن أسعار البترول تشهد عدم استقرار وتذبذب يومي - وتستدعي البحث عن الموارد البديلة للتمويل التنموي.

إن إيجاد مورد مالي مستقر هو الوجه الآخر لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، وهو يُعد أمرا ملحا وضرورة حتمية من أجل حماية الاقتصاد الوطني، وهذا يتطلب تكريس مبدأ الاعتماد على الذات ؛ وذلك بأن تكون القدرات المحلية هي الأصل، انطلاقا من حقيقة أن تكوين رأس المال يجب أن يتم ذاتيا، وتلك ضرورة تملئها اعتبارات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، وطموحات الاستقلال الاقتصادي الذي تتشده الدول عامة، بعيدا عن السلبيات التي يمكن أن تتجم عن استخدام المصادر الخارجية للتمويل، ونقصد هنا على وجه التحديد قضية الادخار. هذه الأخيرة تعد من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، وشرطا لازما لتحقيقها بصورة شاملة ومتواصلة. لذا تسعى جميع دول العالم بدون استثناء إلى زيادة مدخراتها، وحشدها في الاقتصاد من أجل توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، والنهوض بمستوى أدائها الاقتصادي، وإحداث دفعة قوية في

النمو. ناهيك عن أنها من أفضل وسائل التمويل، لما تعطيه للدولة من حرية في اتخاذ وتنفيذ القرارات. ولا شك أن الاستعداد لذلك، يتطلب إقرار السياسات الملائمة، ومتابعة التنفيذ المستمر لها، حتى يمكن الارتفاع بمعدل الادخار ليصل إلى المستوى المرغوب، واللازم لإحداث التنمية الاقتصادية.

لقد أوضحت نماذج النمو وتجارب التنمية أن مشكلة التكوين الرأسمالي – الادخار وتحويله للاستثمار – تحتل درجة كبيرة من الأهمية مقارنة بمشكلة توفير العناصر الأخرى، وأن حل مشكلة التكوين الرأسمالي يُعد شرطاً ضرورياً لنجاح عملية التنمية في كثير من الدول الآخذة في النمو، ويُعزى ذلك إلى أن العناصر الأخرى تتوقف بدورها – إلى حد ما – على رفع معدل الادخار؛ فارتفاع هذا الأخير وما صاحبه من زيادة القدرة على تمويل المشاريع الإنتاجية، يهيئ للعناصر الأخرى أن تكيف نفسها بما يلائم احتياجات التنمية. فتحقيق مستوى أعلى من التنمية، ورفع مستوى المعيشة، يتطلبان القيام بإنشاء عدد كبير من المشاريع الإنتاجية لزيادة طاقة المجتمع الإنتاجية، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من الموارد في شكل ادخار، يكون محققاً على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي.

ب – الإشكالية :

للادخار أهمية حاسمة في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بشكل شامل ومتواصل، بعيداً عن مشكل الديون الخارجية وما يترتب عنها. وقد اتسمت مستويات الادخار في الجزائر بالضعف إبان سنوات السبعينات والثمانينات، وحتى التسعينات، كما انخفض تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وهذا بخلاف سنوات الألفية الثالثة التي شهدت مستويات عالية جداً للادخار، تزامنت مع الشروع في تنفيذ العديد من البرامج التنموية الضخمة. ومن الطبيعي أن يكون فهم القوى التي تقف وراء اختلاف مستويات الادخار في الجزائر عبر الفترات الزمنية المختلفة، وتأثير ذلك على تمويل مختلف البرامج التنموية، دافعاً لكل من الأكاديميين وواضعي السياسة الاقتصادية إلى بحث المحددات الرئيسية له. وعليه، يمكن صياغة إشكالية البحث من خلال السؤال التالي :

ما محددات الادخار المحلي في الجزائر، وما أثره في التنمية الاقتصادية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا البحث، عملنا على تحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1. فيما تتمثل الأسس النظرية للادخار، وما دور هذا الأخير في التنمية الاقتصادية ؟
2. ما حجم الادخار في الاقتصاد الجزائري، وما هو هيكله ؟
3. هل استطاع الادخار المحلي أن يمول برامج التنمية الاقتصادية في كافة المراحل التي مرت بالاقتصاد الجزائري ؟
4. ما المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة المؤثرة في الادخار المحلي في الجزائر ؟
5. هل توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري ؟
6. ما هي أبرز معوقات النهوض بحجم الادخار في الجزائر، وما هي التدابير والسياسات التحفيزية التي يمكن إتباعها بغرض تعبئته بصورة فعالة ؟

ت - فرضيات البحث :

تأسيسا على ما تقدم، اعتمدنا الفرضيات التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي :

1. يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية على ارتفاع معدل الادخار كشرط أساسي ؛
2. المحروقات الركيزة الأساسية لزيادة حجم الادخار في الجزائر ضمن كل المراحل التنموية ؛
3. استطاع الادخار المحلي تمويل خطط التنمية في الجزائر خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة فقط؛
4. الادخار ظاهرة تتأثر بعوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، والمتوقع أن يكون للعوامل الاقتصادية دورا بارزا في التأثير على حجم الادخار المحلي في الجزائر ؛
5. توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري ؛
6. توجد عقبات عديدة تعيق تعبئة الادخار في الجزائر بالشكل السليم، وبالمقابل هناك بعض التدابير التي تساعد في تذليل هذه العقبات.

ث - مبررات اختيار الموضوع :

إن الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي :

1. يقيننا الشخصي بقيمة وأهمية الموضوع، خاصة وأن الاقتصاد الوطني لازال يعتمد على مورد شبه وحيد لتمويل خطط التنمية، وهو مداخيل البترول، التي تشهد تقلبات في الأسواق العالمية، مما دفعنا للتنبيه على إيجاد مورد آخر يكون أكثر استقرارا ؛
2. النقص الشديد في الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع الادخار، على الرغم من أهميته كوسيلة لتمويل الاستثمارات، وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق أي تنمية اقتصادية طموحة. كذلك في ضوء الضرورة الملحة لوجود مثل هذه الدراسات لسد هذا النقص، ولغرض توفير قواعد صلبة مبنية على أسس علمية، يمكن الاستناد إليها من قبل راسمي السياسة الاقتصادية في الجزائر، على أمل أن تعطي هذه الدراسة شيئا جديدا يفيد ويخدم الاقتصاد الوطني.

ج - أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية، واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، وهي باختصار تتمثل فيما يلي :

1. إعطاء إطار نظري متكامل لموضوع الادخار، وبيان مدى أهميته بالنسبة للتنمية الاقتصادية ؛
2. الوقوف على واقع الادخار وهيكله في الجزائر ؛
3. الخروج بتصوير دقيق عن مدى كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ؛
4. صياغة وتقدير نموذج قياسي لتفسير سلوك الادخار المحلي في الجزائر، من خلال تحديد أهم المتغيرات التفسيرية التي يعتقد أنها تؤثر على تقلباته ؛
5. قياس العلاقة طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري ؛
6. إبراز أهم العقبات التي تقف أمام تعبئة فعالة للادخار في الجزائر، وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة التي من الممكن أن تقود إلى تذليل هذه العقبات.

ح - أهمية الدراسة :

تتبلور أهمية الدراسة في النواحي التالية :

1- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الادخار في الجزائر، مما يجعل الباحث يعتقد أن الدراسة الحالية يمكن أن تكون لها مساهمة فعالة في سد هذا النقص ؛

2- قد يكون من أهم الموضوعات الاقتصادية التي ينبغي دراستها موضوع الادخار، وهذا لأهمية الدور الذي يؤديه. ذلك أنه الركن الأساسي في بناء الأصول المنتجة، وتدعيم الطاقة الإنتاجية، ويعتبر من أهم المتغيرات الرئيسية لعملية التنمية، إن لم يكن هو أهمها على الإطلاق. كونه يعتبر مفتاحا ودعامة رئيسية لتمويلها، ويكتسب أهميته أيضا من توفيره للتأمين ضد الصدمات الاقتصادية، وبالتالي فهو ضرورة ملحة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر قد وضعت من ضمن أهدافها الاقتصادية القيام ببرامج استثمارية ضخمة، وإن من أهم العقبات التي تواجه تنفيذ هذه البرامج بنجاح، هو إيجاد مصادر تمويل كافية، لذلك قد يكون الادخار أحد أهم هذه المصادر، وبالتالي ستكون تنميته من خلال سياسات اقتصادية فعالة، أمر في غاية الأهمية؛

3- إن دراسة العوامل المؤثرة في تكوين الادخار، ليست دراسة للعوامل المؤثرة في تمويل تكوين رأس المال فحسب، ولكنها أيضا دراسة لمحددات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني عموما ؛

4- تتضح أهمية الدراسة أيضا في إعطاء صورة واضحة عن الادخار المحلي في الجزائر، وبيان العوامل المحددة له، وكيفية التغلب على الصعاب التي تعترض عملية تعبئته بصورة فعالة، وزجه في الاقتصاد، ليمارس مهمته الأساسية في تمويل المشاريع الإنمائية الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع في الجزائر ؛

5- قد تساعد هذه الدراسة، الكثير من المؤسسات المالية والاقتصادية في الجزائر، على معرفة أهم المعوقات التي تؤثر سلبا في سلوك الادخار لدى الأعوان الاقتصاديين. الأمر الذي قد يساعد هذه المؤسسات على وضع السياسات المناسبة، وإيجاد الأدوات المالية والأوعية الادخارية لتنمية الادخار في الاقتصاد الوطني.

خ - حدود الدراسة :

لكي يكون تحليل الموضوع دقيقا، لابد من حدود لدراسته. وهي ممثلة بجانبين أولهما نظري ويعني كل ما يخص مجال الادخار، وثانيهما تطبيقي ويهتم بدراسة واقع الادخار في الاقتصاد الجزائري ومدى كفاءته في تمويل التنمية الاقتصادية، من خلال دراسة وتحليل البيانات الإحصائية المتاحة، إضافة إلى الدراسة القياسية لدالة الادخار المحلي وعلاقته بالاستثمار المحلي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2011 ؛ وقد اعتمدنا هذه المدة نظرا لأن التقنية المستعملة في الدراسة تتطلب طول الفترة.

د - منهج البحث والأدوات المستخدمة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع الادخار في الاقتصاد الجزائري، ولبيان مدى كفاءته في تمويل التنمية الاقتصادية، كما اعتمد المنهج الإحصائي الوصفي عند البحث في العوامل المحددة للادخار والمعنوية الإحصائية لهذه العوامل، فضلا عن دراسة العلاقة طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار، وهذا من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا مبادئ النظرية الإحصائية والتحليل الاقتصادي الكمي، بالاستعانة ببعض البرامج الإحصائية، منها : Eviews 7 ؛ SPSS 20 و STATISTICA10.

ذ - مصادر بيانات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على عدة مصادر للبيانات، وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة، من هذه المصادر : الديوان الوطني للإحصائيات من خلال موقعه على الإنترنت، ومن خلال الدوريات التي تصدرها. بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر، وتقارير صندوق النقد الدولي، وعلى قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية في العالم (*World Development Indicators*). واعتمد البحث على الكتب والمراجع والنشرات الاقتصادية والدوريات سواء كانت عربية أو أجنبية، ورسائل الدكتوراه والماجستير المنشورة وغير المنشورة، بالإضافة إلى مواقع بحثية أكاديمية من الشبكة العنكبوتية.

ر - الخطة :

للإلمام بجوانب الموضوع قسمنا بحثنا هذا إلى أربعة فصول : ينصب الفصل الأول منها على استعراض الإطار النظري المتعلق بالادخار، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية للادخار، حيث ابتدأنا بنشأته التاريخية، وصولا إلى تحديد مفهومه العام، ثم عرضنا أنواع الادخار سواء من حيث طبيعة المدخرات ؛ من حيث شخصية المدخر ؛ من حيث الإيجابية ؛ من حيث الواقع والممكن ومن حيث نوع العملة. وفي المبحث الثاني أبرزنا علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية، وبالخصوص : علاقته بالاستهلاك ؛ الاستثمار ؛ التضخم ؛ السلع البديلة ؛ الاكتناز ؛ الضرائب ؛ النقود والثروة. واختتمنا هذا الفصل بتحديد موقع الادخار في النظريات الاقتصادية، خصوصا : النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ؛ النظرية الكينزية ؛ نظرية الدخل النسبي ؛ نظرية دورة الحياة ونموذج تايلور، وأخيرا سلطنا الضوء على الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

الفصل الثاني كُرس للتعرف على واقع الادخار ودوره في تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري، من خلال تناول المبحث الأول لأهمية الادخار في النظرية الاقتصادية، ثم إبراز أهميته بالنسبة للفرد وبالنسبة للاقتصاد الوطني. لنتم في المبحث الثاني تسليط الضوء على واقع الادخار في الجزائر بشقيه المحلي والوطني، مع تبيان هيكل كل منهما. أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر، خصوصا : فجوة الموارد المحلية ؛ الفجوة التمويلية ؛ قدرة الصادرات على تغطية الواردات ونسبة تدفقات رأس المال الخارجي إلى الاستثمار المحلي.

في الفصل الثالث استعرضنا الجانب القياسي في هذه الدراسة بغرض التعرف على محددات الادخار المحلي في الجزائر كمرحلة أولى، ثم البحث في علاقة الادخار المحلي بالاستثمار المحلي كمرحلة ثانية، على اعتبار أن الاستثمار هو المحرك للتنمية الاقتصادية. وقد قمنا في المبحث الأول بحصر المتغيرات التفسيرية التي من الممكن أن تحدد التغيرات التي يشهدها الادخار المحلي، ثم قدمنا فيما بعد تحليلاً إحصائياً واقتصادياً للتطورات التي عرفتها هذه المتغيرات. أما المبحث الثاني فقد اشتمل على عرض لطريقة التقدير وبناء النموذج القياسي، إضافة إلى تحديد أفضل النماذج المقدره للادخار المحلي، باستخدام المعايير الاقتصادية، مع تطبيق مفصل لأهم الاختبارات الإحصائية. وفي المبحث الموالي قمنا بإجراء اختبار للعلاقة طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار، وهذا باستخدام طريقة كل من انجل – جرانجر وجوهانسن لتحليل التكامل المشترك، بالإضافة إلى دراسة العلاقة السببية بين هذين المتغيرين، وصولاً إلى تفسير النتائج.

الفصل الرابع والأخير، كُرس للبحث في عقبات الادخار المحلي في الجزائر وسبل معالجتها. حيث تم في المبحث الأول التطرق إلى عقبات الادخار الخاص، ونخص بالذكر عقبات الادخار لدى القطاع العائلي ولدى قطاع الأعمال الخاص، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم السياسات التحفيزية التي من شأنها أن تساعد في تجاوز هذه العقبات. أما المبحث الثاني فتم فيه إبراز العقبات التي يعاني منها الادخار الحكومي في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بزيادة الإيرادات الحكومية أو تخفيض النفقات الحكومية، وصولاً إلى اقتراح بعض التدابير التي من الممكن أن تفسح المجال أمام زيادة معدلاته. واختتمنا هذا الفصل بالتطرق إلى عقبات الادخار لدى النظام المصرفي الجزائري وسبل معالجتها.

ز - مرجعية الدراسة :

لقد تم الرجوع إلى الأدبيات من كتب علمية وأبحاث ودوريات للتعرف على الجهود والدراسات السابقة ذات الصلة. وإن هذه الدراسات قد تناولت موضوع البحث من جوانب مختلفة، نذكر منها ما يلي :

1. بحث خليل أحمد وحيدر محمود *Khalil Ahmad and Haider Mahmood* (2013)¹، في محددات الادخار الوطني في باكستان، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتأخر الموزع (ARDL)² وذلك عن الفترة (1974-2010)، ووجدت الدراسة أن كلا من نصيب الفرد من الدخل ومعدل التضخم وسعر الصرف كانت لهم تأثيرات سلبية على الادخار الوطني. كما كان لسعر الصرف المبطاً تأثيراً أكبر، في المدى الطويل وال المدى القصير على حد سواء. وقد ارتبط كل من الانفتاح التجاري والمعروض من النقود بشكل إيجابي مع الادخار الوطني، كذلك بينت الدراسة أن نمو مستوى الدخل كان ارتباطه سلبياً مع الادخار الوطني، مما يؤكد على عدم صلاحية فرضية الدخل الكينزية وفرضية الدخل الدائم للدخل والادخار لحالة باكستان.

¹ Khalil Ahmad and Haider Mahmood, "Macroeconomic Determinants of National Savings Revisited : A Small Open Economy of Pakistan", World Applied Sciences Journal 21 (1), 2013, PP 49-57.

²Autoregressive Distributed Lag Approach to cointegration.

2. حاول *Sidra Gilani et autrui* (2013)³، دراسة أثر العوامل المختلفة على المدخرات الوطنية في باكستان، اعتمادا على بيانات الفترة (1973-2011)، باستخدام أسلوب التكامل المشترك. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ؛ التضخم وعجز الميزانية يلعب دورا هاما في تحديد الادخار الوطني. كما أن معدل النمو وزيادة الإنفاق الحكومي يعطي تأثيرا إيجابيا في زيادة الادخار الوطني، في حين أن التضخم كانت له علاقة سلبية مع الادخار الوطني. كما بينت نتائج الدراسة أن التضخم باستثناء جميع المتغيرات يؤثر بشكل إيجابي في الادخار الوطني في المدى القصير.

3. بحث *Hafizah Hammad Ahmad Khan* (2010)⁴، في محددات الادخار لماليزيا باستخدام نموذج دورة الحياة وذلك باستخدام بيانات للفترة (1978-2007). واستخدمت هذه الدراسة دالة الادخار التي تشمل : نصيب الفرد من الدخل ؛ معدل الفائدة ؛ التوازن المالي الحكومي ؛ معدل الإعالة العمرية للشباب ومعدل الإعالة العمرية لكبار السن وكذلك معدل التضخم. وأظهرت النتائج أن نصيب الفرد من الدخل، ومعدل العائد، ومعدل الإعالة العمرية لكبار السن ومعدل التضخم هي محددات الادخار الوطني، في حين نصيب الفرد من الدخل، ومعدل العائد، والتوازن المالي الحكومي، ومعدل الإعالة العمرية للشباب، ومعدل الإعالة العمرية لكبار السن ومعدل التضخم هي محددات الادخار الخاص في المدى الطويل. أما في المدى القصير، فوجدت الدراسة أن نصيب الفرد من الدخل، والتوازن المالي الحكومي ومعدل الإعالة العمرية للشباب هي محددات الادخار الوطني. في حين كانت محددات الادخار الخاص هي نصيب الفرد من الدخل، ومعدل العائد ومعدل الإعالة العمرية للشباب.

4. استهدفت الدراسة التي قام بها *Agu Emenike Alexander* (2010)⁵، البحث في محددات الادخار بالنسبة للاقتصاد النيجيري خلال الفترة (1980-2007)، النتائج التجريبية بينت أن العوامل المساهمة في تحديد مستوى الادخار في الاقتصاد النيجيري هي : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ؛ سعر الفائدة ؛ معدل التضخم ؛ الانفتاح التجاري وسعر الصرف. و أوصت الدراسة بضرورة تعبئة المدخرات الكافية التي من الممكن أن تضطلع بدور حاسم في توليد أو إحداث الاستثمار المنتج اللازم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في البلاد. وهكذا، فإن الاستغلال الفعال لهذه المتغيرات من خلال السياسات المستهدفة والفعالة لتسهيل تعبئة كافية للمدخرات سيكون ضروريا من أجل الاستثمار المنتج.

5. بحث محمود عبد العزيز توني *Malunond A. Tony* (2008)⁶، في محددات أداء الادخار المحلي في مصر، وذلك عن الفترة (1975-2006)، وقد أشارت النتائج إلى وجود تأثير موجب لكل من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل، تطور السوق المالي، وسعر الفائدة الحقيقي على معدل الادخار المحلي.

³ Sidrat Jilani, Salman Ahmed Sheikh, Farooq-E-Azam Cheema & Ahsan-ul-Haq Shaik, "Determinants of National Savings in Pakistan : an Exploratory Study", Asian Social Science, Vol 9, N°5, April 2013, PP 254-262.

⁴ Hafizah Hammad Ahmad Khan, Hussin Abdullah, "Saving Determinants in Malaysia", Jurnal Ekonomi Malaysia 44 (2010), PP 23 – 34.

⁵ Agu Emenike Alexander , "Determinants Of Savings In Nigeria (1980 – 2007)", A Project Submitted To The Department Of Economics In Partial Fulfillment Of The Requirement For The Bachelor Of Science (B.Sc) Degree In Economics, Department of economics, Faculty of management and social sciences ,Caritas university amorji-nike, emene, Enugu state, August, 2010, PP 1-118.

⁶ Malunond A. Tony, "Determinants of Domestic Saving Performance in Egypt An Empirical", Journal of Commercial Studies and Researches, Faculty of Commerce, Benha University, N°1, 2008 , PP 17-42.

وقد أوضحت الدراسة أيضا أن معدل التضخم، كان له تأثير إيجابي وقوي على معدل الادخار المحلي، مما يعني زيادة المدخرات بدافع الاحتياط تحسبا لأي طارئ أو ظروف مستقبلية. وفيما يتعلق بتأثير عجز الموازنة فكان له تأثير سالب على معدل الادخار، مما يشير إلى أن الادخار الحكومي يؤدي إلى مزاحمة الادخار الخاص، كما أشارت الدراسة إلى جود تأثير سالب وقوي لعجز الميزان الجاري على الادخار المحلي، والتي ربما تشير إلى أن الادخار الخارجي يميل إلى أن يكون بديلا للمدخرات المحلية.

6. بحث عبد الله ناصر العريفي (2006)⁷، في محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة (1970-2003)، وبينت النتائج وجود آثارا إيجابية لكل من الإنفاق الحكومي وسعر الفائدة الحقيقي على الادخار المحلي، بينما كان التأثير سلبيا بالنسبة لمعدل التضخم على الادخار، وهي نتائج تتفق بوجه عام مع دراسة الفرضيات.

7. بحث نارايان و آل السيابي *Narayan and AL Siyabi, S* (2005)⁸ في محددات الادخار الوطني في سلطنة عمان، للفترة (1977-2003)، باستخدام أسلوب التكامل المشترك. وقد أشارت النتائج إلى وجود أدلة قوية على أن الحساب الجاري ومعدل التضخم وعرض النقود كان لهم تأثيرات ذات دلالة إحصائية على الادخار الوطني العماني على المدى الطويل.

8. بحث *Metin Ozcan and Oman* (2005)⁹، في العلاقة بين مجموعة متنوعة من متغيرات الاقتصاد الكلي والمدخرات الخاصة، حيث تم فحص عينة من 15 بلدا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1981-1994). قدمت النتائج مزيدا من الأدلة على التأثير الإيجابي الملحوظ لمعدل نمو الدخل، ونصيب الفرد من الدخل على المدخرات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مزاحمة المدخرات العامة للمدخرات الخاصة جزئيا فقط. وفيما يتعلق بالعوامل المالية، قدم البحث أدلة على أن البلدان ذات النظم المالية الأكثر عمقا تميل إلى أن تكون المدخرات الخاصة بها أعلى. وعلاوة على ذلك، تبين أن استقرار الاقتصاد الكلي (معدل معتدل للتضخم) يكون لها تأثير إيجابي على الادخار.

9. بحث سعود بن أحمد بن سعود السيابي (2005)، في محددات الادخار الوطني في السلطنة¹⁰، وذلك باستخدام سلسلة بيانات زمنية للفترة (1974-2003)، باستخدام أسلوب (ARDL)، حيث تم تحديد ثمانية متغيرات مستقلة هي: مستوى دخل الفرد؛ معدل نمو دخل الفرد؛ فائض الحساب الجاري؛ معدل الحضر السكاني؛ الائتمان المحلي؛ عرض النقد؛ عائدات النفط وسعر الفائدة الحقيقي على الودائع. وقد أثبتت الدراسة أن أهم عامل مؤثر في معدل الادخار الوطني على المدى الطويل هو فائض الحساب

⁷ عبد الله ناصر العريفي، محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود - الرياض، 2006.

⁸ Narayan, Paresh and Saud AL Siyabi, "An Empirical Investigation of the Determinants of Oman's National Savings", Economics Bulletin, Vol 3, N° 51, 2005, PP 1-7.

⁹ Kivilcim Metin Özcan, Yusuf Ziya Özcan, "Determinants of Private Savings in the Middle East and North Africa", Money and Finance in the Middle East : Missed Opportunities or Future Prospects?, Naime, S. and N. A. Colton eds., Research in Middle east Economics, Amsterdam and Oxford : Elsevier, Vol 6, 2005, PP 95-113.

¹⁰ سعود بن أحمد بن سعود السيابي، محددات الادخار القومي في السلطنة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي - جامعة جريفيث، استراليا، 2005.

الجاري ومستوى دخل الفرد، في حين لم تجد الدراسة أي علاقة في المدى الطويل بين الادخار الوطني وباقي العوامل الداخلة في الدراسة. وبالنسبة للمدى القصير فقد أوضحت الدراسة أن أهم عامل مؤثر في معدل الادخار الوطني هو فائض الحساب الجاري.

10. بحث *Athukorala and Sen* (2004)¹¹، في محددات الادخار الخاص في الهند، خلال الفترة (1954-1988)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من معدل الفائدة الحقيقي؛ متوسط نصيب دخل الفرد؛ معدل نمو نصيب دخل الفرد؛ انتشار التسهيلات المصرفية، ومعدل التضخم على الادخار المحلي. ومن ناحية أخرى، كان لمعدلات التبادل التجاري وتحويلات المغتربين الهنود أثرا سلبيا على معدل الادخار. كما أن معدل التضخم المعتدل يبدو أن له تأثيرا إيجابيا على الادخار الخاص.

11. بحث محمد علي صالح المكردى (2004)¹²، في الادخار ودوره في النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية. وذلك عن الفترة (1990-2002). وأكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة القياسية لمحددات الادخار المحلي في اليمن إلى أن الدخل وتحويلات العاملين في الخارج يعدا العاملين الرئيسيين المؤثرين على الادخار المحلي، وأن هذه النتائج تعزز بأن الدالة الكينزية للادخار هي السائدة في اليمن. كما أن هذه النتائج تؤكد بأن انخفاض متوسط دخل الفرد في اليمن إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر، ونسبة الإعالة ومحدودية مصادر دخل الأسرة اليمنية، باعتبار الرجل هو العائل الرئيسي لأفراد أسرته، كل هذه العوامل عكست نفسها على زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي الضروري، والتهامه النصيب الأكبر من الدخل، وما نتج عنه من آثار سلبية على الادخار المحلي.

12. قام حلاق سعيد *Hallaq said* (2003)¹³، بدراسة محددات المدخرات الخاصة في الأردن خلال الفترة (1976-2000)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وأشارت النتائج إلى أن نسبة الإعالة كان لها أثر سلبي وكبير على المدخرات الخاصة، والادخار الحكومي يزاحم المدخرات الخاصة. ومع ذلك، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير إيجابيا كبيرا على المدخرات الخاصة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن قروض الاستهلاك ونسبة نفقات الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية العامة إلى إجمالي النفقات العامة، كان لها آثار إيجابية على المدخرات الخاصة. وأخيرا، أشارت النتائج إلى أن تأثيرات معدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم، ومعدلات التبادل التجاري غير معنوية على مستوى الادخار الخاص في الأردن.

13. بحث كل من *Hussain and Brookins* (2001)¹⁴ في محددات الادخار الوطني، استنادا إلى بيانات عينة كبيرة من الدول. وبينت النتائج أن حصة الزراعة من الناتج الإجمالي؛ الادخار العام؛ التوازن في الميزانية وميزان الحساب الجاري كانت لهم تأثيرات قوية في تفسير سلوك الادخار.

¹¹ Athukorala, P. and K. Sen, "The Determinants of Private Saving in India", World Development, Volume 32, Issue 3, 2004, PP 491-503.

¹² محمد علي صالح المكردى، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير - قسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة صنعاء، اليمن، 2004.

¹³ Hallaq S, "Determinants of Private Savings : The Case of Jordan (1976-2000)", Journal of King Saud University, Administrative Sciences, vol 15(2), 2003, PP 83-94.

¹⁴ Mumtaz Hussain, Oscar T. Brookins, "On the Determinant of National Savings : An Extreme-Bounds Analysis", Review of World Economics. Volume 137, Issue 1, 2001, PP 150-174 .

14. بحث كل من *Gyan Pradhan et Kamal P. Upadhyaya* (2001)¹⁵، في مقالتهما حول أثر عجز الميزانية على الادخار الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة (1967-1996)، وأوضحت الدراسة أن الادخار الوطني يفسر عموماً عن طريق عجز الميزانية؛ القاعدة النقدية؛ سعر الصرف الحقيقي؛ سعر الفائدة الحقيقي ونسبة السكان في سن العمل إلى مجموع السكان.

15. بحث *Sebastian Edwards* (1996)¹⁶، في محددات معدلات الادخار، مع التركيز على دول أمريكا اللاتينية، وتستند الدراسة على المقارنات الدولية، حيث تم تقدير دالة الادخار الخاص والحكومي لـ 36 دولة منها 11 دولة صناعية و 25 دولة نامية وهذا خلال الفترة (1970-1992)، وتناول فيها المحددات التالية: نسبة الإعالة؛ الادخار الحكومي؛ معدل دخل الفرد؛ النمو في معدل دخل الفرد؛ نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ سعر الفائدة الحقيقي؛ معدل التضخم وعدم الاستقرار السياسي. ودلت نتائج الدراسة على أن معدل النمو في دخل الفرد كان له أثراً كبيراً وإيجابياً على الادخار وله دلالة إحصائية عالية، كما أن النمو المتسارع في معدل دخل الفرد يؤدي إلى زيادة الادخار، وبالتالي زيادة الدخل، كما كانت نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي تدل على العلاقة الموجبة مع الادخار، أما سعر الفائدة الحقيقي فلم يكن له دلالة إحصائية في كل الحالات، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل التضخم وعدم الاستقرار السياسي. أما عند تقدير دالة الادخار الحكومي فقد كان عامل عدم الاستقرار السياسي (الذي قيس بعدد مرات تغيير الحكومة أو الانقلابات في الدولة) له أثر عكسي على الادخار الحكومي.

16. قام كل *Michael T. Hadjimichael et al* (1995)¹⁷، بتسليط الضوء على العلاقة بين الادخار المحلي وعدد من المتغيرات في 39 بلداً إفريقياً. وذلك خلال الفترة (1986-1993)، وخلصت الدراسة إلى أن متغيرات الدخل، مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يكون لها تأثيراً إيجابياً على مستوى الادخار. كما يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي في الدولة عاملاً مهماً في تحفيز الادخار، فوجود معدل تضخم منخفض جنباً إلى جنب مع نسبة منخفضة للعجز في الميزانية سيؤدي إلى زيادة في المدخرات. كذلك أشارت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للكتلة النقدية بمفهومها الواسع على الادخار، الأمر الذي يبرز أهمية العمق المالي في الاقتصاديات الإفريقية. وقد كان تأثير زيادة نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات وارتفاع معدل الإعالة سلبياً، حيث يترتب عليه إبطاء معدل تكوين الادخار المحلي. وبالنسبة لمعدل التبادل التجاري فلم يكن له تأثيراً كبيراً على الادخار.

17. قام *Zegeye* (1994)¹⁸، بدراسة تتعلق بالادخار الكلي لـ 47 دولة نامية، حيث قسم هذه الدول إلى ثلاثة مجموعات حسب الدخل إلى دول ذات دخل منخفض، ودول ذات دخل متوسط، ودول ذات دخل مرتفع. ومن أجل تحليل سلوك الادخار في هذه الدول، استخدم سلسلة بيانات تغطي الفترة (1966-1986). وقد

¹⁵Gyan Pradhan and Kamal P. Upadhyaya. "The impact of budget deficits on national saving in the USA", Journal of Applied Economics Volume 33, Issue 13, 2001, PP 1745-1750.

¹⁶ Sebastian Edwards, "Why are Latin America's savings rates so low? An international comparative analysis", Journal of Development Economics, Volume 51, Issue 1, October 1996, PP 5-44.

¹⁷MICHAEL T. Hadjimichael et al, "Sub Saharan Africa : Growth, Savings and Investment, 1986-93" International Monetary Fund(IMF), Washington, DC USA, Occasional Paper N°118, January 1995, PP 1-79.

¹⁸ AKLILU A. ZEGEYE, "Estimating Saving and Growth Functions in Developing Economics : A Simultaneous Equations Approach", International Economic Journal, Volume 8, Number 3, Autumn 1994, PP 89-105.

استخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على مرحلتين (*SLS2*)، حيث أظهرت النتائج أن كلا من معدل النمو السنوي ونصيب الفرد الحقيقي من الدخل الوطني، والهيكل العمري ذو معنوية إحصائية على مستوى معنوية لمجموعة الدول الثلاثة بالإضافة إلى الدول مجتمعة. بينما كانت نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج الوطني ذات معنوية إحصائية في مجموعتين من هذه الدول (الدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المرتفع) بالإضافة إلى الدول مجتمعة. أما بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي، فالنتائج أشارت إلى أن هذا المتغير ذو معنوية إحصائية. كما أشارت النتائج إلى أن التضخم في الدول متوسطة الدخل ذو معنوية إحصائية مرتفعة، ولكن ذو مرونة منخفضة، مما يعني أن تأثير التضخم في هذه الدول على سلوك الادخار محدود.

18. بحث *Khan* وآخرون (1994)¹⁹، في محددات معدل الادخار في باكستان، حيث استخدم مجموعة متنوعة من العوامل المفسرة التي شملت: الدخل؛ معدل الفائدة الحقيقي؛ نسبة الإعالة؛ تدفقات رأس المال الأجنبي؛ المساعدات الخارجية؛ التغيرات في معدلات التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد. وأشارت الدراسة إلى وجود تأثير قوي وإيجابي لنصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي على الادخار الوطني. إضافة إلى وجود تأثير إيجابي على الادخار الوطني لكل من سعر الفائدة الحقيقي؛ التغير في معدلات التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد. ومن جهة أخرى، أشارت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي على الادخار الوطني لكل من نسبة الدين إلى الناتج الوطني الإجمالي ونسبة الإعالة.

أما بالنسبة للجزائر، وفي حدود علم الباحث، فلم يحض الادخار بالاهتمام المطلوب في معظم الدراسات التطبيقية، وحتى الدراسات التي تناولت موضوع الادخار تعتبر قليلة إن لم تكن نادرة في الجزائر، وهي في مجملها قد تناولت الادخار على مستوى القطاع العائلي فقط.

يمكننا الآن أن نستنتج من الدراسات السابقة، أن محددات الادخار متنوعة. وقد أكدت معظم الدراسات التطبيقية على وجود علاقة إيجابية مباشرة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الادخار، كما أشارت هذه الدراسات إلى أن هذه المتغيرات تمثل أهم محددات المدخرات الخاصة والعامة. وبالنسبة للمتغيرات المتمثلة في: معدل الفائدة، معدل التضخم ومعدلات التبادل التجاري، فيبدو أن لها تأثيرا غامضا على مستويات الادخار. وعلاوة على ذلك، فإن العوامل الديموغرافية مثل نسبة الإعالة ومعدل التحضر يبدو أن لها تأثيرا سلبيا على معدلات الادخار الخاص، ومع ذلك، فأهمية هذه المتغيرات كانت محل اختلاف بين الدراسات السابقة. ومع ذلك، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والديموغرافية بين الدول، كما لا ينبغي أن نفترض أن العوامل التي نجحت في تفسير سلوك الادخار في دولة ما أو في مجموعة من الدول، ستكون بالتأكيد ناجحة في دول أخرى، فبعض هذه العوامل قد يكون مناسباً لدولة ما وغير مناسب لدولة أخرى. وبالتالي فإنه ينبغي أن تدرس هذه المتغيرات بعناية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل دولة.

إن هذه الدراسات قد قدمت لنا أفكاراً ثمينة حول موضوع البحث، إلا أنها لم تعالج جميع عناصر المشكلة بشكل لا يترك مجالاً لدراسة أخرى في الموضوع. ودعنا نقول أنها عالجت بعض عناصر

¹⁹ Khan, A. H, L. Hasan, and 4. Malik, "Determinants of National Savings Rate in Pakistan", *Economia International*, 1994, vol 47, issue 4 , PP 365-382.

المشكلة وهي بالتحديد محددات الادخار وذلك بصورة وافية وفي عدة دول، لكن باستثناء حالة الجزائر، وهي النقطة التي بدأ منها الباحث دراسته الحالية.

وما يميز دراستنا هذه، هو البحث في واقع الادخار على مستوى الاقتصاد الجزائري، حيث بالإضافة إلى تبيان متغيرات الاقتصاد الكلي التي يمكنها أن تفسر التغيرات الحاصلة في الادخار المحلي، فإنها تبحث في أهمية الادخار المحلي بالنسبة للتنمية الاقتصادية نظريا وتطبيقيا، وذلك من خلال البحث على أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويله للتنمية الاقتصادية. أضف إلى ذلك أن الدراسة تبحث في وجود علاقة حقيقية طويلة الأمد بين معدلات الادخار المحلي والاستثمار المحلي، باعتبار أن الأول هو شرط ضروري لتمويل الثاني، بما معناه تمويل البرامج التنموية، وذلك باستخدام أحدث أساليب القياس الاقتصادي. وقد تميزت هذه الدراسة أيضا عن غيرها من الدراسات، بتشخيصها لمواطن الخلل التي تعيق عملية تعبئة المدخرات المحلية في الجزائر، وبيانها لكيفية التغلب على هذه العوائق.

س - صعوبات البحث :

اكتنف موضوع البحث في أثناء سيره العديد من الصعوبات، أهمها ما يلي :

1. التباين الموجود في بعض المقادير الاقتصادية، الخاصة بالحسابات الوطنية، والتي تتعرض للتعديل من وقت لآخر. ونخص بالذكر هنا، بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، وهذا من نشرية إلى أخرى، مما أدى بنا إلى اعتماد إحصائيات الطبعة الأحدث فيهما، بالرغم من أن هذه الفروق عادية، ويجب ألا تجعلنا نشك في مصداقيتها، لأنه مثلما هو معروف، فإن المحاسبين الوطنيين يراجعون دوريا البيانات المنشورة بدلالة المعلومات الجديدة التي يحصلون عليها، وهو ما يجعل تقدير الدوال المستخدم فيها هذه البيانات مشروطا، أي يتوقف على حالة البيانات وقت تقدير النموذج، وبطبيعة الحال فإن تقديرات هذه الدوال قد تختلف إذا ما تم تعديل هذه البيانات.

2. التضارب والغموض في بعض البيانات من مصدر لآخر.

3. صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بادخار قطاع الأعمال في الجزائر، وإن وجدت فهي غير منتظمة، خاصة وأن حاجة البحث تقتضي استخراج بيانات لفترة طويلة ومتصلة.

الفصل الأول

الاطار النظري للإدخال

تهديد :

يعتبر موضوع الادخار من أهم الموضوعات الاقتصادية التي لقيت تركيزاً كبيراً في التحليل والدراسات الاقتصادية، نظراً لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الوطني. وبناءً على ذلك، سيتم تجزئة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نستعرض في الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالادخار، بدءاً من نشأته التاريخية؛ ثم مفهومه العام؛ وكذا التطرق لأنواعه المختلفة. لننتقل بعد ذلك إلى المبحث الثاني، أين يتم إلقاء الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية، مبرزين بذلك طبيعة العلاقة التي تربط بينها وبين الادخار، وفي المبحث الثالث، سنرى كيف تناولت المدارس الفكرية المتعاقبة في الأدب الاقتصادي ظاهرة الادخار، بحيث سنركز على دوال الادخار، وسنحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما هو المفهوم الإجرائي للادخار، وما هي أنواعه؟
- ما هي علاقة الادخار بمتغيرات الاقتصاد الكلي؟
- ما هي مختلف الصيغ الرياضية لدالة الادخار بحسب النظريات الاقتصادية؟

المبحث الأول - المفاهيم الأساسية للادخار

يُعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية، لذا يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض¹. يتأسس الادخار إذن؛ على الاحتفاظ بجزء من الدخل بعد عملية الاستهلاك، حيث يُحتفظ به لغرض الاستثمار أو لإشباع حاجات ملحة أخرى. ونرى لزاماً علينا أن نتعرض في هذا المبحث إلى نشأته التاريخية ومفهومه العام، بالإضافة إلى أنواعه المختلفة.

المطلب الأول - النشأة التاريخية للادخار ومفهومه العام

الفرع الأول - النشأة التاريخية للادخار

إن الادخار ظاهرة اجتماعية قديمة، عُرِفَت منذ آلاف السنين، وأُعتبر جزءاً من التصرف الطبيعي، استخدمه الإنسان البدائي للمحافظة على النوع والجنس². وقد أدرك الإنسان أهميته الجوهرية، فكان يُجَنَّب جزءاً من إنتاجه أو كسبه إلى وقت الحاجة، وعليه، فإن الادخار بهذا المعنى عرفت جميع المجتمعات، كما نادى به جميع الأديان. إذ إن في الادخار احتياط وأمان واستقرار للإنسان في يومه وغده، لذا فإن الادخار قديم قدم الإنسان نفسه، يُعده لتوقي المخاطر ويُشعره بالطمأنينة³، وهو بذلك نوع من الادخار الوقائي ضد المخاطر وعدم الضمان. وفي الواقع، إن زيادة عدم اليقين من الدخل في المستقبل، هي التي تؤدي إلى تغيير في السلوك الادخاري باتجاه تكوين الادخار الوقائي⁴.

¹ وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2010، ص178.

² علي مهرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1996، ص7.

³ فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي - غير منشورة، جامعة أم القرى)، المملكة العربية السعودية، 1999، ص12.

⁴ Johanna Etner and Patricia Le Maitre, L'impact du taux d'intérêt sur l'évolution simultanée du chômage et de l'épargne, Revue économique, Vol 50, N° 5 (Sep 1999), P918, www.jstor.org/stable/3502781

يؤيد ذلك ما جاء في القرآن الكريم على لسان سيدنا عيسى ابن مريم قوله تعالى : ﴿ وَأُنذِرَكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ﴾ [آل عمران : 49]. وكذلك ما جاء على لسان سيدنا يوسف عليه السلام وتفسيره لرؤيا الملك ما يؤكد ذلك، حيث يقول تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف : 46-49].

ومارس الإنسان الادخار بأشكال مختلفة منذ أقدم العصور، وقد تطورت أشكال المدخرات وتطورت معها أساليب و وسائل حفظها وتأمينها واستخدامها في مختلف المجتمعات بمرور الزمن، حتى عصرنا الحاضر. لقد أصبح الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وبالتالي أصبحت المدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات. ويمكننا تحديد الأساس التاريخي لنشأة الادخار من خلال دراسة الإطار العام لمراحل التطور التاريخي للمجتمع الإنساني⁵.

ففي مرحلة الاقتصاد الكفائي⁶، فإن الادخار تمثّل في شكل تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهة احتياجات الأسرة المستقبلية. أما في مرحلة الاقتصاد العيني⁷، فقد أدى إنتاج الإنسان لأكثر من حاجته، إلى الرغبة في مبادلة هذا الفائض بما لدى الآخرين من سلع أو خدمات يرغبها أو ترغبها هذه الأسرة. مما أدى إلى بروز ظاهرة الادخار العيني، لتوفير الأمن والاستقرار النفسي للإنسان. بل إن بعض الأمم كانوا حريصين على تخزين سلعهم ومتعلقاتهم الشخصية، من حلي ومجوهرات في مقابرهم حتى يجدونها بعد مماتهم، تُعينهم على مواجهة حياتهم الجديدة بعد الموت!! واعتبروها مدخرات وقائية. أما في مرحلة الاقتصاد النقدي⁸، فقد أُعتبرت النقود بالإضافة إلى أنها وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيمة؛ مستودعاً للثروة. ثم توالى المدارس والنظريات الاقتصادية التي تؤكد على أن الادخار متغير مهم ورئيسي في الحياة الاقتصادية.

وقد عُرف الادخار الوقائي في مناطق عديدة من العالم، وبالأخص في آسيا وبعض مناطق أوروبا، وبقي سائداً حتى عهد التجار، حيث انقلبت المدخرات الوقائية إلى الفئات التجارية تحت تأثير البواعث الدينية والأخلاقية، إضافة إلى الحاجة إلى بناء الإمبراطوريات. وفي البداية كان الادخار واجبا وامتيازاً لفئة قليلة، ثم ما لبثت الطبقة المتوسطة أن أخذت تمارس الادخار بعد أن بدأت عمليات التنمية في غرب أوروبا، وعقب قيام الثورة الصناعية، حيث أخذت تظهر منظمات وهيئات مختصة بمسألة الادخار (كبنوك الادخار

⁵ فالج بن عبد الله بن محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

⁶ الاقتصاد الكفائي هو الاقتصاد الذي يقوم على الإنتاج بهدف الاستهلاك الذاتي ولا يقيم أي علاقات اقتصادية بينه وبين الوحدات الأخرى.

⁷ الاقتصاد العيني هو الاقتصاد الذي يقوم الإنتاج فيه على التبادل المباشر للسلع والخدمات دون اتخاذ وسيط.

⁸ الاقتصاد النقدي هو الاقتصاد الذي يقوم على أساس استخدام النقود في عملية التبادل.

والتوفير ؛ بنك القرية وصناديق المعاشات والتأمين... وغيرها)، مما مهد الطريق لظهور المدخرات الإنتاجية لتأخذ دورها الفعال في قيام وازدهار المؤسسات الإنتاجية الحديثة، بمعنى أن الادخار بدأ يأخذ دوراً هاماً وأساسياً في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁹.

الفرع الثاني - المفهوم العام للادخار

لقد تعددت مفاهيم الادخار حتى أصبح من الصعب اختيار مفهوم واحد له، وهذا راجع إلى تطور المجتمعات من جهة، وإلى تطور أساليب الادخار عبر الزمن من جهة أخرى. وقد رأينا أنه من المفيد استعراض مجموعة من هذه المفاهيم، قصد إدراك ما بينها من تباين وتقارب، وسنقدم بعضاً منها كما يلي :

- 1) الادخار يعني تجنب جزء من مقتنيات الفرد مع المحافظة على هذا الجزء لوقت الحاجة إليه¹⁰.
- 2) الادخار هو موازنة زمنية تعكس تفضيل الاستهلاك في المستقبل¹¹.
- 3) الادخار هو الفرق الإيجابي بين زيادة الدخل على الاستهلاك وكمية الإهلاك وتأمين رأس المال¹² نفسه¹³.
- 4) الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار¹⁴.
- 5) الادخار هو الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز¹⁵.
- 6) الادخار هو الجزء الذي يُقتطع من الدخل بعيداً عن الاستهلاك، وتكون له قابلية التحول لرأس مال عيني¹⁶.
- 7) الادخار هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات¹⁷. وهذا التعريف يبرز ثلاثة جوانب جوهرية، مترابطة في عملية التنمية وهي :
 - الاستعداد للقيام بنشاط إنتاجي، لا يكون جزءاً من ناتجه موجه للاستهلاك ؛
 - توفر الإرادة الجماعية، والقدرات التقنية والفنية اللازمة لتحقيق تراكم رأس المال المادي والبشري ؛
 - المستقبل الذي يكون هذا التراكم إعداد له.
- 8) الادخار في معناه الاقتصادي العام هو التوقف عن الإنفاق العشوائي، وهو أمر واجب وحتمي من أجل تحقيق التنمية. أما في معناه الاقتصادي الخاص فيعني تأخير الإنفاق إلى أجل معين، شرط أن يوضع المال المؤجل إنفاقه وإلى حين أجله، لدى هيئة متخصصة في إدارة الادخار¹⁸.

⁹ علي مهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص7-8.

¹⁰ إسماعيل رياض، الادخار في المجتمع الاشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة، دون سنة نشر، ص19.

¹¹ Pierre VOLLE, Les arbitrages budgétaires des ménages : réflexions et voies de recherche, Centre de recherche DMSP – DRM (UMR CNRS 7088), Université Paris Dauphine, Paris, Cahier n°351, Février 2006, P15.

¹² يعبر رأس المال عن مجموعة الأدوات والآلات والمباني، التي تساهم في عملية الإنتاج أو عملية تقديم الخدمات، ومن المنطقي أنه لا يمكن الحصول على هذه العناصر إلا بتوفير أموال بقيمتها. نقلاً عن: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص108.

¹³ Vincent Ihuillier; la confusion entre épargne brute et Epargne nette au sein des éléments D'économie politique pure : Un commentaire critique/Université de Paris I / GRESE, P215

¹⁴ إسماعيل رياض، الادخار في المجتمع الاشتراكي، مرجع سبق ذكره، ص27.

¹⁵ فالج بن عبد الله بن محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص14.

¹⁶ المرجع السابق، ص14، نقلاً عن: رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص45.

¹⁷ المرجع السابق، ص14، نقلاً عن: ماريو ماريني، خيارات التنمية وتعبئة المدخرات المصرفية والشخصية، مجلة الادخار والتنمية، ميلانو، العدد الأول، 1982، ص66.

¹⁸ إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار : مشروعياته وثمراته، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات، 2011، ص19.

(9) الادخار بمعناه الخاص ينصب على الدخول النقدية، ويعني تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق آجل، على أن يأخذ المال طريقه في فترة التأجيل إلى مؤسسة مالية، تتولى إدارة واستخدام هذه المدخرات¹⁹.

(10) الادخار هو الحد من الاستهلاك، لأن الغرض الأساسي منه هو الامتناع عن استهلاك جزء مما كان يُستهلك، ثم توجيه هذا الجزء ناحية الاستثمار، لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج²⁰.
(11) الادخار اقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار²¹. وهذا التعريف يفتقر إلى قيدين مهمين وضروريين يجب أن يشملهما التعريف الشامل والأوضح للادخار، وهذان القيدين هما قيد بغية الانتفاع به وقت الحاجة وقيد بشكل مباشر أو غير مباشر. أي أن استثمار المال المدخر قد يتم عن طريق المدخر نفسه، أو عن طريق غيره كالشركات والمؤسسات المالية التي تُعنى باستثمار الأموال في حالة عدم تمكن المدخر أو عجزه عن القيام باستثمار ماله المدخر.

بناءً على المفاهيم السابقة نستطيع أن نكون مفهومًا إجرائيًا للادخار على النحو التالي :

الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل بعيداً عن الاستهلاك، بغية الانتفاع به مستقبلاً، بشرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر.

من هذا التعريف تتراءى لنا المعالم الاقتصادية للادخار، ويمكن الإشارة إلى مزايا هذا التعريف في ما يلي :

- تمييزه بالدقة المتمثلة في التعبير عن علاقة الادخار بالدخل، فقله إن الادخار عملية اقتطاع جزء من الدخل، فيه دقة، وذلك لأن الادخار لا يمكن أن يكون له قيام ما لم يكن هناك دخل يُحفظ بجزء منه للمستقبل. وهذا الجزء المستقطع من الدخل يجب ألا ينفق على الاستهلاك خلال فترة معينة، ويطبق ذلك على كل أطراف النشاط الاقتصادي في المجتمع (الأفراد؛ المشروعات والدولة)؛
- الانتفاع؛ وهو عنصر مهم في عملية الادخار، ذلك أن اقتطاع جزء من الدخل ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لغاية أسمى؛ هي الانتفاع من ذلك الجزء مستقبلاً لمصلحة المدخر سواء كان فرداً أم مؤسسة أم دولة. المستقبل الذي يكون هذا الادخار إعداد له.
- تنصيبه على مأل الجزء المقطوع من الدخل إلى الاستثمار بنوعيه المباشر وغير المباشر، فتضمن التعريف هذا الأمر ذو أهمية بمكان. إذ به يتميز الادخار عن الاكتناز، كما أن الادخار يجب أن يتحول إلى رأس مال عيني منتج، ومن هنا تتضح العلاقة بين الادخار وتكوين رأس المال²². أي أن الادخار هو عملية اقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجوهر التمويل.
- الادخار يتطلب إصدار قرار من جانب الفرد أو المؤسسة أو الدولة حين ممارسة العملية الادخارية، بهدف الإحجام عن استهلاك جزء من الدخل، مع توجيه هذا الجزء نحو الوجهة الاستثمارية.

¹⁹ هذا التعريف خاص بالموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية. نقلا عن : ماهر حامد الحولي، استثمار المدخرات في الإسلام، ورقة مقدمة لليوم الدراسي حول التأمين والمعاشات في فلسطين، كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية، دون سنة نشر، فلسطين، ص2.

²⁰ رياض إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص27-28.

²¹ هذا التعريف خاص بمجلة البنوك الإسلامية، نقلا عن : قطب مصطفى سانو، المدخرات، أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص17.

²² تكوين رأس المال يعني عملية تحقيق إضافات إلى حجم معين من الموجود الرأسمالي وهذه العملية مستمرة مع الزمن. لذا يمكن اعتبار الموجود الرأسمالي (التراكم) دالة في الزمن $K(t)$ والمشتقة $\partial K/\partial t$ تشير إلى معدل التكوين الرأسمالي. نقلا عن : زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، الاقتصاد الرياضي محاضرات وتمارين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص172.

المطلب الثاني - أنواع الادخار

الحقيقة أن أنواع الادخار كثيرة، ويُجدر أن يُنظر للادخار من عدة زوايا، هي : طبيعة المدخرات ؛ شخصية المدخر ؛ الإيجابية ؛ الواقع والممكن ونوع العملة. فقد يكون الادخار اختياريا أو إجبارياً ؛ وقد يكون الادخار محليا أو وطنيا أو خارجيا ؛ كما قد يكون إيجابيا أو سلبيا ؛ ونميز بين الادخار الفعلي والادخار الممكن ؛ وقد يكون الادخار في صورة عملة وطنية أو في صورة عملات أجنبية.

الفرع الأول - أنواع الادخار من حيث طبيعة المدخرات

ينقسم الادخار تبعا لذلك إلى نوعين : الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

أولا - الادخار الاختياري :

يتمثل الادخار الاختياري في ذلك النوع من الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي²³، بمحض رغبتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم، ويتم ذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام في تكوين هذه المدخرات²⁴. وتكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية²⁵ ورفع المستوى المعيشي العام²⁶. ويتكون الادخار الاختياري أيضا من مدخرات قطاع الأعمال الخاص، وسنعرض تلك الأنواع كما يلي :

1. مدخرات القطاع العائلي :

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي، وبالطبع فإن الدخل الكلي المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلي والضرائب المباشرة²⁷. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة²⁸.

أ - مصادر الادخار للقطاع العائلي :

تتمثل مصادر الادخار للقطاع العائلي في :

• الودائع الادخارية :

وهي التي يلجأ إليها الفرد قصد تكوين حصيلة ادخارية للاستفادة منها لاحقا، وتتنوع هذه الحسابات بحسب اتجاهات الفرد، فقد تتم عن طريق صناديق التوفير والاحتياط، أو بنوك الادخار (البنوك التجارية). وتعتبر هذه الودائع بمثابة عملية ادخار حقيقية، نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها²⁹، لأن الأفراد من جهة يتحصلون على عائد نتيجة توظيف الأموال المدخرة، ومن جهة أخرى يساهمون في تمويل

²³ يتكون هذا القطاع من العائلات والجمعيات والتعاونيات الخيرية والتنظيمات الإجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، ويمثل هذا القطاع الجانب الاستهلاكي من النشاط الاقتصادي.

²⁴ يسري دعبس، الادخار والعوامل المؤثرة فيه، المكتبات الكبرى، مصر، 1997، ص6.

²⁵ هي وثيقة موضوعة بمعرفة الحكومة، تضع الشروط اللازمة لتحقيق التنمية، وتقتصر الإنفاق الوطني اللازم لها، مثل التنمية في القطاعات الخاصة، وتحدد مشروعات الاقتصاد الكلي المطلوب تنميتها، ومراجعة السياسات الحكومية. وكثير من الدول النامية وضعت خطط خماسية للتنمية.

²⁶ راشد البراوي، الادخار والتنمية، مجلة الهلال، الإسكندرية، العدد4، 2000، ص21.

²⁷ محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص343.

²⁸ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها - نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص228.

²⁹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص27.

الاستثمارات التي تقوم بها الدولة. ونشير إلى أن العائد يتمثل في سعر الفائدة³⁰، وهذا الأخير تتوقف قيمته على عدة عوامل، من أهمها : مستوى السوق النقدي ؛ سياسة البنك المركزي ؛ سعر الخصم ؛ حجم السيولة ؛ حالة الأسواق الخارجية ؛ مدة الوديعة ؛ حجم الوديعة ؛ تقلبات العملة ومعدلات التضخم... إلخ³¹.

• الودائع والحسابات الجارية :

وهذه تكون دائماً تحت تصرف أصحابها، فيمكن لهم سحبها كلياً أو جزئياً، لكن لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الحصول على فوائد، نظراً للطبيعة الجارية لهذه الودائع. كما أن الجهاز المصرفي لا يستطيع توجيه هذه الودائع إلى وجوه الاستثمار، لأنها قابلة للسحب فوراً ودون إخطار سابق.

• المدخرات التعاقدية :

إن رجال الاقتصاد ينظرون إلى التأمين من وجهة نظر كونه عملية ادخارية، أو عملية حفاظ على الممتلكات. والتأمين الادخاري يشمل عقود التأمين على الحياة³² التي يتم إبرامها مع الأفراد لتغطية مخاطر الوفاة والمعاش وتكوين المدخرات للمستقبل³³. وهذا النوع من المدخرات يُعد من صور الادخار الاختياري المتميز بالثبات والاستقرار، لأن المتعاقدين يستمرون في أداء أقساط التأمين بصورة منتظمة، إلا أن الفرد في هذه الحالة لا يستفيد كلياً من مدخراته حتى وإن طلب ذلك بنفسه، أي تصفية بوالص تأمينه.

وتُعد صناديق التأمين على الحياة، الأداة الرئيسية للإدخار في الغرب، وغالباً ما تشكل أكثر من 50% من المدخرات الشخصية. ولا يزال التأمين على الحياة في بلادنا يُحظى بأهمية هامشية حتى يومنا هذا، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى أسباب ثقافية. ويصل حجم التأمين العالمي على الحياة إلى ما نسبته 4.11% من الناتج الوطني الإجمالي³⁴.

يؤدي التأمين دوراً كبيراً في البناء والتنمية، بتوفيره الوعاء الادخاري المناسب للأفراد المؤمن على حياتهم وممتلكاتهم، تتجمع فيه المدخرات اللازمة لهم ولأفراد أسرهم من بعدهم لمواجهة المستقبل ومفاجآته. وبالنسبة للاقتصاد الوطني، نجد أن التأمين يعتبر في حد ذاته وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، باعتباره أحد مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي ؛ فنشاط التأمين يعد الركيزة الاقتصادية والاجتماعية الحامية لثروة مؤسسات الدولة ومستقبلها ومواطنيها، وتصل النسبة العالمية لمساهمة قطاع التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل 7%، وتصل إلى 12% في الدولة المتقدمة عموماً³⁵.

³⁰ يجب أن نميز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي. ويصبح هذا التمييز ذا فائدة خاصة في فترات التضخم والكساد، إذ أن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الاسمي مصحح من آثار التضخم.

³¹ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص121.

³² التأمين على الحياة هو تعهد شركة التأمين للمؤمن له بدفع المبلغ المثلث في وثيقة التأمين في حالة تحقق الشرط المتفق عليه، سواء كان بوفاة المؤمن على حياته، أو بقاءه حياً إلى غاية تاريخ معين، في مقابل أن يتعهد المؤمن له بدفع قسط أو مجموعة أقساط تأمينية إلى المؤمن.

³³ عرفات إبراهيم فياض، إدارة التأمين والمخاطر، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2011، ص12، بتصرف.

³⁴ يارمو كوتيلين (موقع الرؤية الاقتصادية)، الادخار في النموذج الغربي، (2010/04/05)، www.alroya.com

³⁵ محمد صالح طبخا (جمعية العلوم الاقتصادية السورية)، التأمين وتعبئة المدخرات الوطنية، (2009/10/17)،

ويعتبر التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال، وذلك من خلال الاحتياطات المتجددة لدى شركات التأمين، التي توجهها بما تملكه من خبرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية؛ فالأقساط الصغيرة التي يدفعها المؤمن لهم، تتجمع لدى شركات التأمين بأرقام عالية، وتتحوّل تلك المبالغ الصغيرة غير الصالحة للاستثمار بشكل منفرد، إلى مبالغ ضخمة صالحة للاستثمار بأيدي ماهرة هي الشركات.³⁶

• الأسهم والسندات :

تعتبر الأسهم أحد مصادر التمويل طويل الأجل، حيث تعتمد المؤسسات على إصدارها خصوصاً عند التأسيس، وذلك لحاجتها إلى أموال ضخمة وعدم قدرتها على تحمل تكاليف الاقتراض وشروطه. ويمثل السهم مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية³⁷، وهو عبارة عن حصة في رأسمال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم³⁸، ويتمتع المساهم بحقوق الملكية والتي من بينها الحق في حصة من الأرباح التي تحققها الشركة، كما أنه يتحمل الخسارة في حالة تحققها. ويعتبر السهم كمحفظة مالية ادخارية لصاحبه. أما السندات فهي من الديون طويلة الأجل، وتمثل ورقة مديونية تتضمن التزاماً بالدفع خلال مدة تزيد عن السنة، تصدرها المؤسسات الخاصة أو الهيئات الحكومية، فالسند هو حصة قرض طويل الأجل مدفوع للجهة المصدرة لهذا السند³⁹. ولحامل السند الحق في الحصول على دخل ثابت، يدفع سنوياً أو ربع سنوي بصرف النظر عن الأرباح المحققة للمؤسسة، ويحصل على الفوائد قبل دفع توزيعات للملاك مع الأولوية في الحصول على كافة حقوقه عند تصفية المؤسسة، فالسند يعبر في الواقع عن ادخار حقيقي.

بالنسبة لشراء الأسهم فلا يزال وعاء ادخارياً متواضعاً في الدول النامية، ولعل ذلك يرجع إلى محدودية دور القطاع الخاص⁴⁰ في معظم الدول النامية، وبالتالي محدودية الشركات المساهمة أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وحتى إن وجدت فكثير منها شركات عائلية لا تطرح إلا نسبة قليلة من الأسهم للتداول. بالإضافة إلى عامل آخر وهو عدم انتشار أسواق منظمة للأوراق المالية. أما شراء أدوات المديونية، فيتمثل أساساً في الدين العام، وخاصة دين الحكومة، وهذا الوعاء الادخاري لا يلاقي إقبالاً في الدول النامية، وذلك لأسباب عديدة منها ميل الحكومات إلى التمويل التضخمي مما يعرض السندات إلى نقص قيمتها، وعدم وجود أسواق منظمة للسندات، وانخفاض الدخل الفردي، ويضاف إلى ذلك سبب خاص بالدول الإسلامية، وهو أن فائدة السندات محرمة في الشريعة الإسلامية، ومعنى هذا أن هذا الوعاء الادخاري يتعارض مع الدين الإسلامي، وبالتالي لا يصلح وعاء ادخارياً⁴¹.

³⁶ يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011، ص48.

³⁷ تمثل القيمة الاسمية القيمة المدونة على قسيمة السهم وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة ولكنها تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي يباع بها السهم في السوق المالي، حيث يمكن أن تكون هذه القيمة أعلى أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية. نقلاً عن: منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص8.

³⁸ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص85.

³⁹ عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص203.

⁴⁰ هو جزء من الاقتصاد تكون أنشطته تحت رقابة وسيطرة الوحدات الاقتصادية غير الحكومية، مثل قطاع الأعمال.

⁴¹ أحمد بن سعد الخطابي الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي - غير منشورة، جامعة أم القرى)، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص202.

• الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، والتي يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى، كالحلي والمجوهرات واقتناء الأراضي والمزارع والمساكن، وهي تنتشر أكثر في البيئة الريفية. ويعتبر اقتناء أراضي البناء والعقارات من أهم الأوعية الادخارية في البلدان النامية والمتخلفة، فهذه الأراضي مثلها مثل الذهب، تشكل وعاء ادخاريا أساسيا مرغوبا فيه من معظم المدخرين (لاسيما صغار ومتوسطي المدخرين)، نظرا لأنه ليس هناك الكثير من الأصول التي توحى بالثقة والضمان الكافي، أكثر مما تهينئه المباني والأراضي للمستثمر. ففي حالة انعدام روح المخاطرة، وعدم وضوح الرؤية التنموية طويلة الأجل، فإن المدخرين عادة ما يتوجهون إلى اقتناء الأصول المضمونة لاستثمار أموالهم فيها⁴².

• سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

بهذا يمكن للادخار العائلي أن يأخذ عدة صور، فقد يكون بسيطا كحيازة الأفراد على الأراضي أو ثروة حيوانية مثلا، كما يمكن أن يكون في صورة عملات أجنبية ومعادن نفيسة، وقد يأخذ شكلا متطورا كالتعامل مع المؤسسات المالية، بشراء الأسهم والسندات، أو شهادات الاستثمار والادخار في صناديق التوفير وشركات التأمين على الحياة، أو إيداع الأموال في الجهاز المصرفي وشركات توظيف الأموال.

ب- العوامل المحددة لمخدرات القطاع العائلي :

إن مخدرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والعوامل الموضوعية.

• العوامل الشخصية :

إن الدافع إلى الادخار يختلف من طرف إلى آخر، فقد يكون غاية في حد ذاته بالنسبة للبعض (وهو يكون كذلك بالنسبة لمعظم الأفراد في الدول النامية)، وقد يكون وسيلة للاستثمار وتكوين رأس المال بالنسبة للبعض الآخر (المشروعات، الدولة)⁴³. وإن السبب الرئيسي خلف دوافع الادخار لدى الفرد، تكمن في معرفته بأنه يُولد مستهلكا ويموت مستهلكا، بينما سنوات الإنتاج والحصول على مقابل تكون دائما أقل من سنوات الاستهلاك والإنفاق⁴⁴.

وتقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما : القدرة الادخارية والرغبة الادخارية. فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تُحدّد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته. ومن ثم، فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر، وتتغير بتغير الظروف. أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية، تقوى وتضعف تبعا للدوافع التي تدعو للادخار، ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع⁴⁵.

⁴² محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص ص101-102.

⁴³ عمار السيد عبد الباسط، أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011، ص136.

⁴⁴ سيد فتحى الخولي، المدخر الصغير بين إغراء السيولة النقدية و بريق العائد الاستثماري، مجلة الاقتصاد، السعودية، العدد223، 1991، ص44.

⁴⁵ مفيد حلمي (الموسوعة العربية)، الادخار، (2008/11/28)،

وقد اعتبر كينز أن قرار الادخار يخضع لعوامل سيكولوجية والتي يوليها أهمية خاصة، ويحدد كينز العوامل الذاتية التي من أجلها يستتف الأفراد عن إنفاق دخولهم في ثمانية أمور، بشكل عام هي⁴⁶ :

- (1) تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث غير المتوقعة ؛
- (2) تكوين احتياطي لمقابلة الظروف المتوقعة التي تغير النسبة بين دخل الفرد وحاجاته الشخصية والعائلية كالشيخوخة، التعليم والإعالة ؛
- (3) التمتع بالفائدة والتقدير، إذ أن الفرد يفضل استهلاك حقيقي أكبر في المستقبل عن مجرد استهلاك أقل في الوقت الحاضر ؛
- (4) التمتع بإنفاق متزايد تدريجياً لإشباع الغريزة الفطرية في الفرد، وهي تطلعه إلى تحسين مستوى معيشته عن وضعها الحالي، حتى ولو كانت مقدرة الاستمتاع عنده متناقصة ؛
- (5) التمتع بشعور الاستقلال والقدرة على التصرف، حتى لو لم تكن لدى الفرد فكرة واضحة عما سيعمل أو تصميم محدد لعمل معين ؛
- (6) القيام بالمضاربة عندما تكون الفرصة مواتية، أو القيام بالمشروعات التجارية ؛
- (7) تكوين ثروة يهبها الفرد لورثته من بعده ؛
- (8) إشباع مجرد رغبة البخل عند البعض.

إن هذه البواعث يمكن تسميتها : الاحتراس، الحيطة، الحسبان، الطموح، الاستقلال، المبادرة، الكبرياء، البخل. بعد كينز، حدد براوننغ وليفاردى (Browning et Lusardi, 1996) ما لا يقل عن تسعة دوافع مختلفة للادخار : دافع وقائي (لمواجهة ما هو غير متوقع) ؛ دافع دورة الحياة (الادخار للحصول على الاحتياجات بعد التقاعد) ؛ دافع التعويض الزمني (الاستفادة من العائد على الأصول المالية) ؛ دافع تحسين ظروف المعيشة ؛ دافع الاستثمار أو إقامة المشاريع ؛ دافع ترك ميراث ؛ دافع الادخار القبلي (لشراء مسكن أو سلعة معمرة) ؛ دافع الاستقلال المالي ؛ دافع الشح والبخل⁴⁷.

• العوامل الموضوعية :

توجد مجموعة من العوامل الموضوعية لها أكبر الأثر على معدلات الادخار، ومن هذه العوامل ما يلي :

- (1) حجم الدخل :
- إن الزيادة في الدخل الوطني⁴⁸، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار. لكن نجد أن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تدرج ضمن أصحاب الدخل المنخفضة، لذلك تتجه معظم تلك الدول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس ومسكن. وعادة ما يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعاً بحيث لا يسمح بفائض للادخار⁴⁹.

⁴⁶ كينز، النظرية العامة للإستخدام والفائدة والنقود، منشورات دار الحياة، لبنان، دون سنة نشر، ص ص 107-108.

⁴⁷ Céline Antonin, Âge, revenu et comportements d'épargne des ménages Une analyse théorique et empirique sur la période 1978-2006, mémoire de Master Analyse et politique économiques, École d'Économie de Paris, 2009, P5.

⁴⁸ الدخل الوطني هو عبارة عن الصورة النقدية للنتائج الوطني الإجمالي.

⁴⁹ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

(2) درجة تركيز وتوزيع الدخل :

إذا أخذنا بالافتراض القائل بأن الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقة الفقيرة أعلى منه لدى الطبقة الغنية، في حين أن الميل الحدي للإدخار لدى الطبقة الغنية أعلى منه لدى الطبقة الفقيرة، فإن إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقة الفقيرة يؤدي لزيادة مستوى الاستهلاك الكلي وانخفاض مستوى الإدخار الكلي⁵⁰. فمجتمع يحصل فيه 25% مثلا من الأسر ذات الدخل المرتفع على 30% من الدخل الكلي، 25% من الأسر ذات الدخل المنخفض تحصل على 20% من الدخل الكلي، مثل هذا المجتمع سيخصص نسبة أكبر للإنفاق الاستهلاكي عما لو كانت الأسر الأولى تحصل على 45% من الدخل الكلي والأخرى على 5%، وبالتالي فإن تحقيق مزيد من المساواة في توزيع الدخل سيؤدي إلى تقليل نسبة ما يدخر من هذا الدخل⁵¹. كما أنه في ظل توزيع سيئ للدخل سيزيد حجم الإدخار عنه لو أن الدخل كان موزعا توزيعا عادلا، وعلى ذلك فإن توزيعا للدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الإدخار⁵².

وبمناسبة نشر تقرير *Méraud* عن عدم المساواة الاجتماعية، برزت المشكلة، ونوقشت هذه المسألة خلال الثلاثينات، في سياق العمالة الناقصة في ذلك الوقت، وكان هناك عدد من الاقتصاديين، بما فيهم كينز، توقعوا إمكانية إنعاش الإنفاق الاستهلاكي عن طريق تحويل الموارد إلى الأسر الأقل ثراء. وكانت مختلف النماذج النظرية التي تم اقتراحها لوصف ومحاولة تفسير سلوك استهلاك وإدخار الأسر تسمح إلى استنتاج، مفاده أن الحد من عدم المساواة في الدخل من شأنه أن يخفض معدل الإدخار⁵³.

على النقيض من هذا، فهناك مقولة شائعة تدعمها البيانات الحديثة عن الثروة، توضح أن أغنياء الدول النامية – على عكس ما كان يحدث في الدول المتقدمة – ليس لديهم نفس الرغبة في الإدخار والاستثمار. فأغنياء الدول النامية ينفقون معظم دخلهم على استيراد السلع الترفية، وشراء الذهب والمجوهرات، والمنازل الفخمة، والسفر للخارج أو الإدخار في الخارج كأمان لهم، ومثل هذه المدخرات والاستثمار في الحقيقة لا تضيف إلى الموارد الإنتاجية الوطنية⁵⁴.

كما أن هناك اختلافات كبيرة بين دخول كل من الأغنياء والفقراء في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تكون بصفة عامة أكبر في الدول الأقل نموا عنها في الدول المتقدمة. وهذه الظاهرة تعكس نقطة شديدة الأهمية من التنمية الاقتصادية، وهي أن التنمية لا تقاس فقط بمستويات الدخل، ولكن يجب أن تقاس أيضا بالعدالة التي يتم بها توزيع الدخل المرتفعة المحققة بعد تنفيذ برامج التنمية، باعتبار أن السكان هم أداة التنمية وهدفها في نفس الوقت، فيجب توزيع ثمار التنمية عليهم بطريقة عادلة⁵⁵.

⁵⁰ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 83.

⁵¹ سمير محمد عبد العزيز، الإدخار الشخصي والسياسة الضريبية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983، ص 99-100.

⁵² محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

⁵³ Strauss-Kahn Dominique, Le Moigne Jean, Epargne et inégalité de revenus, Revue économique, Volume 28, N°1, 1977, P71, www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/reco_0035-2764_1977_num_28_1_408306

⁵⁴ ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، ط7، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 235.

⁵⁵ المرجع السابق، ص 92، بتصرف.

كما أن النظام الاقتصادي – الاجتماعي هو الذي يحدد في نهاية المطاف توزيع الدخل على طبقات المجتمع. فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي. ففي ظل الرأسمالية، تتكون المدخرات من ادخار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بالدرجة الأولى. أما في ظل الاشتراكية، حيث يُعاد توزيع الثروة والدخل توزيعاً عادلاً، بما يحقق تقليل الفوارق بين الطبقات إلى أدنى حد ممكن، فإن القاعدة الشعبية يرتفع نصيبها تدريجياً في الدخل الوطني، فتزداد قدرتها على الادخار.

(3) القيمة الإسمية للأموال :

فإذا ازدادت هذه القيمة يقل الادخار، حيث يشعر أصحاب الأموال بأنهم أكثر ثراء من السابق فيميلون لزيادة الاستهلاك.

(4) التغيرات في معدل مبادلة الأموال الحاضرة بالأموال المستقبلية :

فقد يؤثر التغير في سعر الصرف⁵⁶ للعملة على الادخار، وباعتبار النقود مخزناً للقيمة، فإن الأفراد سوف يزيدون من مدخراتهم إذا توقعوا ارتفاعاً في قيمة مبادلة أموالهم المدخرة مستقبلاً، والعكس صحيح.

(5) تغيرات السياسة المالية :

إذا توقع الأفراد أن ضرائباً عالية ستصيب الأرباح مثلاً، فإنهم سيقفلون من نسبة الدخل المخصصة للإدخار، أي يزداد الاستهلاك. وإذا حدث العكس فإن ادخارهم لن يسترجع مستواه الأول فحسب، بل سيعرف نوعاً من الارتفاع رغبة منهم في الاستفادة أكبر بقدر الممكن، قبل حدوث تغير آخر في السياسة المالية.

(6) درجة الاستقرار الاجتماعي والدولي :

تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية والحروب في حجم الادخار، فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج سلعة استهلاكية معينة، يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لاحتياجاتهم مستقبلاً، مما يؤدي إلى نقص المدخرات.

(7) مدى انتشار البنوك :

إن مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، ووفرة وتنوع الأوعية الادخارية، له كبير الأثر على عملية الادخار. فكلما كانت كثافة البنوك عالية، كلما كان حجم الادخار كبيراً، والعكس صحيح.

(8) البيع بالتقسيط⁵⁷ :

إن علاقة شروط البيع الميسرة للسلع المعمرة بالادخار هي علاقة عكسية، بمعنى أنه كلما انتشر البيع بالتقسيط أو سادت شروط ميسرة لبيع السلع المعمرة، كلما أدى ذلك إلى آثار سلبية على حجم الادخار⁵⁸. فزيادة حجم المشتريات الكلية على الحساب، خاصة إذا تحمل المستهلكون تكاليف منخفضة لحصولهم على السلع الاستهلاكية بهذه الطريقة، يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى، وبالتالي انخفاض الادخار⁵⁹.

⁵⁶ هو السعر الذي عنده تكون البنوك المركزية قادرة وراغبة في مبادلة عملة معينة بالعملات الأخرى (السعر الرسمي).

⁵⁷ البيع بالتقسيط هو عقد يقضي بسداد ثمن البيع على عدد محدد من الدفعات في تواريخ معينة، وتنتقل فيه حق ملكية السلعة المباعة إلى العميل ابتداءً من توقيع ودفع القسط الأول، ومن هنا لا تصبح للبائع أية حقوق على السلعة المباعة، إلا أنه من حقه مطالبة المشتري بسداد أي قسط تخلف عن دفعه. نقلاً عن : حسن بن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، 1992، ص31.

⁵⁸ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص189.

⁵⁹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص120.

(9) الثروة :

تدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك، إذ يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد، إلى زيادة ميلهم إلى الإنفاق على الاستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، وبالتالي تحول دالة الاستهلاك الكلية إلى الأعلى، ومن ثمَّ انخفاض حجم الادخار، والعكس صحيح.

(10) سعر الفائدة :

بعكس الكلاسيكيين الذين رأوا أن سعر الفائدة هو ثمن للامتناع عن الاستهلاك أي الادخار، رأى كينز أن الفائدة هي ثمن يُدفع لترغيب الأفراد للتخلص من الثروة بشكلها النقدي، أي استثمارها بدلا من اكتنازها. وهكذا أصبح سعر الفائدة ثمنا لتفضيل النقد على غيره من الموجودات الأخرى، في حين كان عند التقليديين ثمنا للإدخار. ولا شك أن سعر الفائدة والتوقعات بارتفاعه أو استقراره أو انخفاضه له أثر على الادخار.

(11) توقعات الأفراد :

يتأثر الاستهلاك بتوقعات الأفراد حول ثلاثة عناصر أساسية هي : التضخم ؛ البطالة والدخل. فتغير توقعات الأفراد بالنسبة لمعدلات التضخم قد يغير الميل المتوسط للاستهلاك أو يخفضه. وتوقع ارتفاع الأسعار يزيد من الميل المتوسط للاستهلاك، والعكس صحيح. كذلك إذا ما توقع الأفراد أن موجة الكساد سوف تسود النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن احتمال فقد وظائفهم ستكون كبيرة، ومثل هذه التوقعات قد تدفعهم إلى تخفيض الميل المتوسط للاستهلاك، بهدف زيادة حجم مدخراتهم لمواجهة احتمالات فترة البطالة وانقطاع (أو انخفاض) الدخل. كذلك توقع زيادة دخولهم قد يؤدي إلى زيادة الميل المتوسط للاستهلاك⁶⁰.

(12) مجموعة عوامل ديمغرافية واجتماعية :

لقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والادخار مكانا بارزا في العديد من نماذج النمو، حيث توصلت الدراسات الحديثة إلى أن العوامل الديمغرافية يمكن أن تؤثر على الادخار، ويكمن هذا التأثير في أثر معدل الإعالة على كل من الادخار الخاص والحكومي. فالدول التي تكون فيها نسبة الإعالة تزيد بشكل أسرع هي تلك التي تكون فيها نسبة الادخار تتخفف بشكل أسرع. ومن هذه الدول : اليابان ؛ أوربا الغربية ؛ أوربا الشرقية وروسيا. وهذا التطور الديمغرافي غير الموازي يكون جنبا إلى جنب مع نمو الدخل المنخفض. لكن في الصين ودول البحر الأبيض المتوسط، فالزيادة في عدد السكان دعمت معدل المدخرات المرتفعة خلال العقدين الأخيرين. بينما الوضع في إفريقيا هو جدا مختلف ؛ لأن نسبة السكان التي تتميز بارتفاع معدلات الادخار لن تشهد زيادة إلا بداية من عام 2020، وذلك عندما ينخفض معدل الإعالة المعتمد على جانب الأطفال في العقود الأولى. والنتيجة هي زيادة حادة في معدل الادخار بحلول العام 2030⁶¹.

كما أن أثر شيخوخة السكان على الادخار الكلي يعتمد بشكل كبير على الآثار المترتبة على سلوك الأسر المعيشية. فإذا كان المستهلكون يتصرفون وفقا للافتراضات الأساسية لنموذج دورة الحياة، فإن أي انخفاض

⁶⁰ حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995، ص172.

⁶¹ Jérôme Glachant, Jean-Hervé Lorenzi, Alain Quinet et Philippe Trainar, Rapport sur Investissements et investisseurs de long terme, Conseil d'Analyse Économique, Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2010, P98.

في معدلات الادخار قد ينجم عن ارتفاع نسب الإعالة للمسنين، لأن نسبة متزايدة من السكان ستوجه أصولها المالية للحفاظ على الاستهلاك خلال فترة التقاعد. وبالتالي فالتأثير المتوقع لشيخوخة السكان على الادخار الكلي سيكون سلبياً⁶². إذن تركيبة المجتمع عمرياً لها أثرها على الادخار، حيث عادة ما تقوم به المجموعات العمرية من 35 – 60 سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وأقل من 35 والذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما لا يقومون بالادخار. وحيث أن الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما في زيادة مضطردة في الدول المتقدمة، فإننا نتوقع أثر سلبياً على مدخرات تلك الدول.

إن للشيخوخة الديمغرافية، تأثيرين اثنين على مستقبل الاستهلاك. فمن ناحية ؛ انخفاض في الناتج الوطني الذي له خطر انخفاض متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي انخفاض متوسط الاستهلاك. ومن ناحية أخرى ؛ إبطاء نمو العمالة، مما يخفف من حجم الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار (أثر سولو)⁶³.

ومن العوامل الاجتماعية الهامة التي تؤثر على الادخار شيوع ما يُعرف بنظام الأسرة الممتدة⁶⁴ في المناطق والبيئات الريفية في الدول النامية. وفي ظل هذا النظام يسود إلترام كل عضو فيه بمساعدة الآخرين، وهذا كثيرا ما يؤثر على الادخار بشكل مباشر وغير مباشر. حيث يرفع القادر غير القادرين من الصغار والكبار، لذلك فإن الحاجة إلى الادخار للإنفاق منه عند التقاعد لم تعد له نفس الأهمية في ظل ظروف أخرى. وكثيرا ما يُهمل الادخار، لأن الأعضاء الغير قادرين، في استطاعتهم تأمين بعض حاجاتهم من القادرين⁶⁵. ومن زاوية أخرى، فإن نظام الأسرة الممتدة كثيرا ما يشجع على الادخار عن طريق تجميع المدخرات من أفراد ذلك المجتمع، وإقامة مشروع يُدر عائداً ويضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي. كذلك تختلف معدلات الادخار بين قاطني الريف وساكني المدن، حيث تزيد في الأولى عنها في الثانية.

كذلك فإن للديانات والمعتقدات علاقة كبيرة بالادخار ؛ فالديانة البروتستانتية أسهمت في ظهور النظام الرأسمالي عن طريق التأكيد على أهمية الادخار، ونفس الشيء حدث في اليابان نتيجة للتعاليم الدينية. وتحت الديانة الإسلامية على الاعتدال في الإنفاق، وتنتهي عن التبذير، وتحت على العمل، وتؤكد على فريضة الزكاة، وكلها تؤدي في النهاية إلى الادخار⁶⁶.

2. مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

ينقسم القطاع الخاص حسب درجة التنظيم إلى قسمين ؛ قطاع خاص منظم، وقطاع خاص غير منظم.

أ - مدخرات قطاع الأعمال الخاص المنظم :

إن قطاع الأعمال الخاص المنظم يشمل مختلف الوحدات الإنتاجية العاملة في مجال الإنتاج التي تهدف

⁶² Najat el mekkaoui de Freitas, l'épargne des ménages au Maroc: une analyse macroéconomique et microéconomique, Laboratoire d'Économie de Dauphine, Université Paris Dauphine, France, Juin 2008, P43.

⁶³ Francis Bismans, Frederic Docquier, Consommation épargne et accumulation dans la transition démographique, Revue économique Vol 47, N° 3, mai 1996, P668, www.jstor.org/stable/3502569

⁶⁴ يقصد بنظام الأسرة الممتدة ارتباط الوالدين والأجداد والأحفاد والأقارب الآخرين ارتباطاً وثيقاً لدرجة تصل أحيانا إلى المعيشة الجماعية.

⁶⁵ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص237.

⁶⁶ المرجع السابق، ص238.

أساساً إلى تحقيق الربح. واعتبار تحقيق الربح هو الهدف من الإنتاج، يستبعد المؤسسات المنتجة لسلع وخدمات دون أن تهدف إلى تحقيق الربح، مثل بعض المؤسسات العمومية. وهذه الوحدات الإنتاجية تكون مملوكة للقطاع الخاص، ولها حسابات منتظمة كالمؤسسات والشركات الكبيرة، وهذا القطاع يمكن التوصل إلى معلومات أوفر عن مدخراته.

وتتمثل هذه المدخرات فيما تحققه مؤسسات قطاع الأعمال الخاص من مدخرات تُستقطع من الأرباح المحققة فيها⁶⁷ (الأرباح غير الموزعة). وتُعرف هذه الأخيرة بأنها تلك الأرباح التي حُجبت عن التوزيع على المساهمين في الشركة، وتعتبر من أموال الملكية (حقوق المساهمين)⁶⁸، حيث تُقسم الأرباح الصافية التي تحققها المؤسسة إلى قسمين، قسم يوزع على المساهمين والعمال، والقسم الآخر يبقى كاحتياطات توضع تحت تصرف المؤسسة أو ما يسمى بالأرباح المحتجزة⁶⁹، وذلك بهدف دعم المركز المالي لمشروعات المؤسسة وتمويل عمليات التجديد التي تحتاجها، وكذا للتوسع في المستقبل ذاتياً.

إن ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته وبرامجه وخطته في المستقبل. فعلى سبيل المثال، نجد أن صناعة البترول تحتاج بطبيعتها إلى التوسع المستمر في الإنفاق على البحوث؛ الدراسات؛ عمليات الاستكشاف والحفر حتى تحافظ على إنتاجيتها أو تزيدها. وهذا يحتم عليها توجيه قدر كبير من أرباحها إلى ضروب البحث والاستكشاف، وهذا ما يقلل من حجم الادخار.

أ - 1. العوامل المحددة لمدخرات القطاع الخاص المنظم :

إن العوامل المؤثرة على مدخرات هذا القطاع تتضح من المعادلة التعريفية التالية⁷⁰ :

الإيراد الكلي - (قيمة مستلزمات الإنتاج + المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج + أفساط إهلاك رأس المال + صافي الضرائب + الأرباح الموزعة) = الادخار الصافي.

من المعادلة السابقة يتضح أن العوامل التي تحدد الادخار الصافي لهذا القطاع هي :

- العوامل المؤثرة على مقدار الإيرادات، والعوامل التي تحكم حجم الإنتاج المتحقق والمباع من سياسات تشغيلية وتسويقية، والعوامل التي تحكم أسعار بيع منتجات هذه المشروعات بالإضافة إلى الأرباح المحققة، فكلما زاد ما يتحقق لهذه المؤسسات من أرباح كلما زادت مدخراتها، والعكس صحيح ؛
- العوامل التي تحكم قيمة المستخدم من مستلزمات الإنتاج كالمواد الأولية والوسيلة والطاقة وغيرها من الخدمات الإنتاجية، وتتمثل في العوامل التي تحكم مستوى الكفاءة الإستخدامية من ناحية، وتلك العوامل التي تحكم أسعار مستلزمات الإنتاج من ناحية أخرى ؛
- العوامل المؤثرة في الأجور والمرتبات وإيجارات العقارات وفوائد الأموال المقترضة من أسواق النقد ورأس المال ؛

⁶⁷ يسري دعيبس، مرجع سبق ذكره، ص7.

⁶⁸ طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص21.

⁶⁹ عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، العدد9، 2006، ص47.

⁷⁰ أحمد بن سعد الخطابي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص189.

- أفساط الإهلاك وذلك من حيث طرق احتسابها ومعدل تمثيلها للمستهلك فعلا، وهنا يتبين أن الإدخار الصافي المعلن سوف يزيد عن القيمة الفعلية، إذا كانت أفساط الإهلاك أقل من القيمة الواجب اقتطاعها، والعكس صحيح ؛
- معدلات الضرائب المفروضة على الأرباح، ومقدار الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات ؛
- العوامل التي تحكم سياسة الأرباح الموزعة. فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وغير منتظمة، يترتب عنها زيادة في ادخار المؤسسات في فترات الرواج والرخاء، بينما تميل إلى الانخفاض في فترات الكساد⁷¹ والركود⁷².

وعليه، فإن مقدار مدخرات قطاع الأعمال الخاص يحكمه الأوضاع الاقتصادية المحلية، وربما العالمية بقدر ما له من اتصال بالعالم الخارجي، ويضاف إلى ذلك الأطر التشريعية التي تحكم النشاط الاقتصادي. وتعتبر مدخرات القطاع الخاص أهم مصادر الإدخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا، كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية واليابان. لكن في معظم الدول النامية يتسم القطاع الخاص بالضعف الشديدة، ومنه فإن مدخرات هذا القطاع سوف تتسم بالتالي بالضعف الشديدة. ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن جانب هام من الأرباح غير الموزعة قد لا يُستخدم كمصدر تمويلي⁷³. فقد يكون الغرض منها إشباع دافع السيولة لمواجهة ظروف طارئة، أو لتعزيز عملية التوزيع في حالات انخفاضها.

وفي الدول المتقدمة يبلغ نصيب ادخار الشركات من إجمالي الدخل أقل من 5%، كما أن نصيب مدخرات الشركات من إجمالي المدخرات الوطنية أقل عادة من 20%. فعلى سبيل المثال نشرت هيئة الأمم المتحدة أن ادخار الشركات في الفترة (1972-1978) كان يعادل 2% من إجمالي الادخار الوطني الياباني ؛ 12% في بلجيكا ؛ 18% في استراليا ؛ 13% في ألمانيا و18% في فنلندا. ولا تتوفر مثل هذه البيانات للعديد من الدول النامية، لكنه من المعروف أن ادخار الشركات قد أسهم بحصة كبيرة من إجمالي الادخار ولفترة طويلة فقط في قليل من الدول النامية (كولومبيا، باكستان، بنما في الستينيات). ويعتبر ادخار الشركات في الدول النامية قليل نسبيا، ويرجع السبب في ذلك أساسا لصغر حجم قطاع الأعمال⁷⁴.

مع هذا، يبقى في متناول هذه الدول أن تحقق مدخرات وفيرة من أرباح هذا القطاع، إذا نجحت في توفير مناخ الأمن والاستقرار واختارت التشريعات والقرارات الملائمة، وأزالت القيود وفرضت الضرائب الملائمة. وبالرغم من الأهمية الكبيرة لأرباح قطاع الأعمال الخاص كمصدر رئيسي لتكوين المدخرات، فإنه يبقى يقترض من المؤسسات المالية لتمويل استثماراته أكثر مما يضح إليها في صورة مدخرات⁷⁵.

⁷¹ تقصد به فترة الانحسار والهبوط في كافة الأنشطة الاقتصادية، وتشمل زيادة البطالة وانخفاض الناتج الكلي وهبوط الصناعات وغيرها.

⁷² محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص198.

⁷³ محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص345.

⁷⁴ مالكولم جيلز وآخرون (ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى)، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995، ص467.

⁷⁵ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص243، بتصرف.

وقد أفادت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الوطني الذي تم سنة 2011، والذي أعلن عنها الديوان الوطني للإحصاء، أن القطاع الخاص طغى على النسيج الاقتصادي، حيث سيطر على 96% من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مقابل 2,4% في القطاع العام، في حين تمثل المؤسسات المختلطة والأجنبية 1,7% من مجموع المؤسسات. كما فاق عدد المؤسسات التي تم إحصاؤها على مستوى التراب الوطني مليون مؤسسة ليلعب بالتحديد 1020058 في شهر ديسمبر 2011. كما أن النسيج الاقتصادي الوطني تهيمن عليه صفة الشخص الطبيعي بنسبة 90,6% مقابل 9,4% لصفة الشخص الاعتباري (أي المؤسسات)، مما يجعل الأغلبية المطلقة للمؤسسات الجزائرية هي مجرد مؤسسات مصغرة عائلية في أغلب الأحيان⁷⁶. ويوفر الإدخار ثلاثة مزايا رئيسية لأصحاب المؤسسات الصغيرة التي تقوم بالإدخار، وهي: زيادة الإنتاجية؛ تحقيق الاستقرار في المبيعات والنفقات اليومية والحماية ضد الصدمات⁷⁷.

ب. مدخرات قطاع الأعمال غير المنظم (غير الرسمي):

إن قطاع الأعمال غير المنظم يتكون عادة من وحدات إنتاجية صغيرة، تعمل في مختلف المجالات كالمحلات التجارية والصناعات الصغيرة، وهذا القسم لا يحتفظ بحسابات منتظمة عادة، لذا يصعب الوصول إلى معلومات دقيقة عن مدخراته، لا من حيث مقاديرها ولا أوعيتها، وبالتالي يصعب توجيهها، فهي أقرب إلى مدخرات القطاع العائلي.

ويعتبر قطاع الأعمال غير المنظم جزءا من الاقتصاد الخفي. هذا الأخير هو كل نشاط اقتصادي يحدث على أرض الدولة من أي فرد فيها ولا يدخل في حسابات أو ضرائب الدولة⁷⁸. وهو بذلك يؤدي إلى أخطار اقتصادية أبرزها التقييم الخاطئ للأداء الاقتصادي، إضافة إلى التوجه العشوائي غير المدروس للنشاط الاقتصادي، والذي يناقض في غالب الأحيان توجه الخطط التنموية للبلد⁷⁹. ولعل ما يفاقم من خطورة المشكل هو التعاطف الاجتماعي معها، حيث يعتبرونه رد فعل طبيعي على مشاكل البطالة والتضخم والفقر⁸⁰. ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر حسب تقديرات البنك الدولي 34,1% من الناتج الداخلي الخام للفترة (1999-2000)⁸¹، وهي نسبة مرتفعة جدا. كما كشف خبراء أن الخزينة العمومية الجزائرية خسرت خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ما قدره 10 مليارات يورو جراء الاقتصاد الموازي⁸².

⁷⁶ Collections statistiques N°168/2012, Série E: Statistiques Economiques N°67, Premier Recensement Economique- 2011 -Résultats Préliminaires de la première phase, ONS, Alger, janvier 2012, P7 et P9.

⁷⁷ Urban, Ali, De sous le matelas: La capacité d'épargne des propriétaires de petites entreprises dans le réseau de microfinance de UNICS, (2010), ISP Collection, Paper 897, P20, http://digitalcollections.sit.edu/isp_collection/897.

⁷⁸ نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص10.

⁷⁹ شعيب بونوة وزهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص148، بتصرف.

⁸⁰ تعني أن الاقتصاد الموازي يوفر فرص شغل عجز عن توفيرها القطاع الرسمي وهو بذلك يخفف من عبء البطالة، كذلك فهو يتحدى التضخم حيث يقدم السلع بأسعار منخفضة نسبيا ولو على حساب الجودة، فيرفع القدرة الشرائية لمنخفضي الدخل. من جهة الفقر يعتبر دافعا اضافيا نحو تنامي الاقتصاد الموازي، الذي يعتمد على الفقراء عادة في ممارساته الخطيرة كالتهرب والسوق السوداء، ذلك أن درجة عقوبة هذه الممارسات ومهما بلغت حدتها لا تكون مرئية للفقير كلما زادت حدة فقره لأنه لا يملك في بعض الأحيان حتى ما يخسره على حد إدراكه على الأقل.

⁸¹ Friedrich Schneider , size and measurement of the informal economy in 110 countries , July 2002 , P6, http://rru.worldbank.org/Documents/PapersLinks/informal_economy.pdf

⁸² فرانس 24، الاقتصاد الموازي سبب خسارة عشرة مليارات يورو للجزائر خلال ثلاث سنوات، (2012/03/13)،

ثانيا - الإدخار الإجباري :

يُعتبر الإدخار الإجباري أحد الأشكال التي تلجأ إليها الدولة لعدة أسباب، منها كونه مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية، سواء الهادفة إلى الربح⁸³ أو إلى المنفعة العامة كشق الطرق وبناء المدارس...، إضافة إلى كونه منفعة للفرد نفسه، كالمعاشات واشترابات الضمان الاجتماعي... الخ⁸⁴. ويتضمن هذا الشكل من الإدخار ما يلي :

1. الإدخار لصالح الدولة :

يُعتبر هذا الإدخار من بين الإستراتيجيات التي تتبعها الدولة لضمان تمويل نسبة من استثمارات ونشاطاتها الاقتصادية المختلفة، حيث تعتمد إلى احتجاز جزء من أرباح مشروعات القطاع العام⁸⁵، وحصيله الرسوم والضرائب التي تحدها الحكومة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا، بالإضافة إلى أنواع الضرائب والرسوم الأخرى⁸⁶. وينقسم هذا الإدخار إلى عدة أنواع منها :

أ. ادخار الميزانية العامة (الإدخار الحكومي) :

يتحقق الإدخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية، حيث تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها، وإلى تخفيض نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى تمويل الاستثمار، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة.

تتمثل أهم الإيرادات الحكومية في حصيله الضرائب⁸⁷ التي تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة، وتعتبر لونا من ألوان الإدخار الإجباري، كما تحتل مكانة متميزة وأهمية كبيرة في التشريعات المالية، لما لها من نتائج إيجابية لا يُستهان بها في دعم الموازنة العامة، باعتبارها إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى ما تحققه من أهداف في مختلف المجالات، ومنها تمويل النفقات العامة لتحقيق تنمية شاملة في مختلف الأصعدة والمجالات. حيث تعتمد الدولة إلى جمعها من الأفراد والهيئات بمقتضى التشريع الضريبي، ثم تعبئتها وتوجيهها إلى وجوه الاستثمار النافع، طبقا للبرنامج الذي ترسمه لتنمية الاقتصاد الوطني⁸⁸. أما النفقات الحكومية فتتمثل في ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن والدفاع والتعليم والصحة ومشاريع المنفعة العامة الأخرى. بالإضافة إلى النفقات التحويلية التي تتمثل في الإعانات والدعم وفوائد وأقساط الدين العام⁸⁹.

⁸³ هو الفرق بين القيمة السوقية للنتائج والقيمة السوقية للمدخلات المستخدمة لإنتاج ذلك الناتج. كما يعبر عن الفرق بين الإيراد الكلي والتكلفة الكلية.

⁸⁴ إسماعيل رياض، مرجع سبق ذكره، ص33.

⁸⁵ القطاع العام هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يقوم بمجموعة من الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية، بحيث تتولى الدولة إدارته والإشراف عليه لتحقيق المصلحة العامة، وهو عكس القطاع الخاص.

⁸⁶ طارق جدي، محاولة تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة على أهم عون ادخار محلي في الجزائر، (مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي - غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء (INPS)، الجزائر، 2005، ص8.

⁸⁷ تُقسم الضرائب إلى قسمين، ضرائب مباشرة ؛ وهي التي لا يمكن انتقال عبئها الضريبي بصفة كلية، وأن المكلف بها هو الذي يتحملها، كضريبة الدخل. وضرائب غير مباشرة ؛ وهي التي يمكن نقل عبئها للغير ودافع الضريبة هو الذي يتحملها (الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات).

⁸⁸ يسري دعيبس، مرجع سبق ذكره، ص8.

⁸⁹ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص255.

ب . ادخار قطاع الأعمال العام :

يشكل القطاع العام الاقتصادي الأداة الرئيسية في القيام بعملية التنمية الشاملة في الجزائر، بإنشاء المؤسسات الاقتصادية تعبيرا عن تطور وظيفة الدولة وتدخلها في شتى الميادين، ومنها خاصة الميدان الصناعي والتجاري، استجابة لاحتياجات المجتمع ومتطلباته، ذلك أن أهمية القطاع العام تبقى حقيقة ثابتة وقائمة في مختلف الأنظمة بغض النظر عن السياسة الاقتصادية⁹⁰ المتبعة، وما يتغير إنما هو أساليب التنظيم وقواعد التسيير⁹¹.

في قطاع الأعمال العام تتمثل أهم المدخرات في تلك الأرباح غير الموزعة، ولكن مع اعتبار أن القطاع العام نفسه هو المالك الوحيد لجميع المشروعات العامة. ومن ثمَّ ستؤول إليه كل أرباح تلك المشروعات التي تدخل تحت سيطرته. أما تحديد نسبة الإدخار من الأرباح الصافية وتوجيه هذه المدخرات نحو الوجهة المرغوب فيها فيتحدد بقرار من الحكومة.

وفي الدول النامية التي أخذت بالخيار الاشتراكي، يقوم قطاع الأعمال العام بالقسم الأكبر من النشاط الإنتاجي، وتقع عليه بالتالي ؛ مسؤولية تنفيذ جانب معتبر من خطط وبرامج التنمية. لذا تحظى المدخرات التي حققها ويرغب بتحقيقها بأهمية بالغة كمصدر لتمويل التنمية، وهذا بالرغم من التحولات الاقتصادية الجديدة التي كرسست التوجه نحو الاعتماد على نظام اقتصاد السوق⁹²، الذي يكون للدولة فيه دورا محددا أقل تدخلا في النشاطات الاقتصادية، حيث أضحت الدور الاقتصادي للدولة في مجال قطاع الأعمال يقتصر على مشروعات البنية التحتية والاستثمارات التي لا يقوى الأفراد على القيام بها، زيادة على انفرادها بالتسيير المباشر للقطاعات الإستراتيجية⁹³.

ب.1. العوامل المحددة لحجم مدخرات قطاع الأعمال العام :

من العوامل المحددة لحجم مدخرات قطاع الأعمال العام ما يلي⁹⁴ :

- السياسة السعرية للمنتجات، إذ أنها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق، فكثيرا ما تتحدد الأسعار طبقا لاعتبارات اجتماعية أو سياسية، وفي حالات أخرى تحوي أرباحا احتكارية ؛
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج بدورها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق، إذ كثيرا ما تحوي قدرا من الدعم ؛

⁹⁰ هو مصطلح يعبر عن الأهداف المحددة لتلك السياسة، والطرق والأدوات التي تستخدم لتحقيق تلك الأهداف بواسطة الحكومة. فمثلا من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية : تحقيق التوظيف الكامل ؛ تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار ؛ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ؛ تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ؛ تحقيق التخصيص الأمثل للموارد ؛ تحقيق التوزيع الأمثل للدخل وغير ذلك. ومن ضمن أدوات السياسة الاقتصادية نجد : سعر الفائدة ؛ عرض النقود ؛ سعر الصرف ؛ الإنفاق الحكومي والضرائب... إلخ.

⁹¹ محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر - استقلالية المؤسسات، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، الجزائر، ص3.

⁹² اقتصاد السوق هو الاقتصاد القائم على حرية السوق وعدم التدخل فيه، وترك العرض والطلب يحددان السعر، وهو الاقتصاد المطبق في معظم الدول المتقدمة من خلال المشروعات الخاصة.

⁹³ خليل دعاس، الإدخار والتمويل بين التكامل والإحلال دراسة حالة الدول العربية، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2003، ص19، بتصرف.

⁹⁴ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص249 - 250، بتصرف.

- سياسة التوظيف والأجور، إذ كثيراً ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة، بالإضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكفاءة الإنتاجية، وتقرير مكافآت وعلاوات دون نظر إلى نتائج الأعمال ؛
- مستوى الكفاءة الإنتاجية، حيث انخفاض مستويات الأداء في شركات القطاع العام عنها في شركات القطاع الخاص، ويرجع ذلك أساساً إلى اختفاء عنصر الدافع الخاص من ناحية، وإلى تمتع مشاريع القطاع العام في حالات عديدة بالاحتكار، ومن ثم صعوبة الاهتمام إلى معدلات الأداء الصحيحة.

ج . الادخار الناشئ عن التمويل بالتضخم :

يُعد التمويل التضخمي⁹⁵ صورة من صور الادخار الإجباري، حيث مع زيادة كمية النقود سيزداد الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وارتفاع الأسعار سيترتب عليه انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد، وذلك عندما ترتفع الأسعار بمعدلات أعلى من ارتفاع الدخل النقدية. هذا الانخفاض في الدخل الحقيقية للأفراد يعني إجبارهم قسراً على إنقاص حجم استهلاكهم، وذلك لإستحالة شراء نفس كمية السلع والخدمات التي كان يشتريها الأفراد قبل ارتفاع الأسعار. ولو نظرنا إلى واقع التحليل الاقتصادي لظاهرتي الاستهلاك والادخار، إذ أنّ ما لا يُنفق من الدخل على الاستهلاك يعتبر ادخاراً. فهذا يعني أنه تم إجبار هؤلاء الأفراد على تكوين ادخار حقيقي يستخدم في تمويل التنمية.

إن قدراً مُعيّناً من الحفز النقدي التضخمي الذي تتطلبه عملية التنمية في الاقتصاد النامي، يتلاءم إلى حد كبير مع طبيعة التكوين الادخاري، ومقتضيات الخطة الإنمائية لحفز معدلات الادخار، فغالبا ما تتصف مكونات الادخار بالصفة النقدية، مما يترتب على زيادة الحقن النقدي التضخمي، حفزا لمكونات الادخار النقدية، وبالتالي حفزا للاستثمار الممول. وتتبلور ايجابية الادخار الاستثماري المحفوز، أي الفعالية الاستثمارية للادخار المحفوز، من خلال ميكانكية التضخم في إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الفئات المدخرة والايجابية للاستثمار، كالحكومات ومشاريع الإنتاج للأفراد من منتجين ومستثمرين⁹⁶. فالتضخم يؤدي إلى زيادة دخول الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، وهذه وإن كانت سيئة من ناحية العدالة في توزيع الدخل الوطني، فإن زيادة الميل الحدي للادخار لدى الطبقة الغنية من شأنه أن يزيد حجم الادخار⁹⁷.

إلا أنه يُردّ على هذا، أنه لا ضمان لمثل هذا التصرف من قبل الأفراد، وعلى العكس فقد يعتمدون إلى زيادة الإنفاق بدلا من خفضه، للتخلص مما بحوزتهم من نقود تتصف قوتها الشرائية بالضعف، فضلا عن الالتجاء إلى مدخراتهم السابقة للإنفاق منها محافظة على مستوياتهم الاستهلاكية السابقة، مما يُضعف من حصيلة الادخار ويسير به في اتجاه سلبي. كما أنه لا ضمان كذلك لاستثمار تلك المدخرات المتكونة، فقد لا تتناسب الزيادات الطارئة على الدخل النقدية الناشئة عن التوسع في الإنفاق التضخمي إلى الاستثمار الإنتاجي، بل على العكس من ذلك، فقد تتجه إلى مشاريع المضاربة على شراء العقارات والأبنية المقامة

⁹⁵ التمويل التضخمي هو أسلوب تستخدمه السلطات العمومية للحصول على تمويل إضافي لمشروعات التنمية عندما تعجز المصادر الإعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة. وهو يمثل الزيادة في إصدار النقود دون أن يقابل ذلك زيادة في السلع و الخدمات.

⁹⁶ غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، دون سنة نشر، ص 220 - 221.

⁹⁷ إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص 207.

واقتران السيارات... الخ. وبالنظر إلى خصائص التخلف، وطبيعة البنيان الإنتاجي، وجمود مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد النامي، نجدتها تتعارض مع سياسة حفز الادخار بالتضخم، وقد تؤدي تلك السياسة إلى حفز للإدخار ورأس المال باتجاه نزولي وليس باتجاه صعودي، مما يترتب عليه حفز للإنتاج باتجاه نزولي وحفز للأسعار باتجاه صعودي⁹⁸.

وعلى الدول النامية التي ترغب في تحقيق أكبر فائدة ممكنة من التضخم في حل مشاكل تدبير المدخرات، أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات، مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار، وهذا بالطبع يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي. ويبقى لهذا الأسلوب العديد من المآخذ تُوجه إليه، منها⁹⁹ :

◀ إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر، تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة؛ فيزيد ميل الأفراد إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للإدخار، وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون لتحويلها إلى ذهب وعمليات أجنبية وإلى شراء سلع معمرة وعقارات؛

◀ اختلال ميزان المدفوعات¹⁰⁰ بالاتجاه إلى إلحاق عجز به، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات؛

◀ ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية، بسبب استحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية؛

◀ تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروات، مما ينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.

ج. 1. حدود اللجوء إلى التمويل بالتضخم :

لجعل التمويل التضخمي فعالاً يجب توفر شرطين أساسيين :

الشرط الأول : يكون هناك تناسباً بين الإصدار النقدي والتقديرات التي تُقدّم من طرف المسؤولين عن التنمية فيما يتعلق بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة، وكذلك الزيادة المتوقعة من الدخل الناتجة عن التنمية، بمعنى ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة، وبالزيادة في الدخل التي تصاحب عملية التنمية.

الشرط الثاني : التحكم في الإصدار النقدي الجديد وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة. بمعنى أدق؛ تخصيص جزء من الموارد المتاحة للتمويل عن طريق الإصدار النقدي للقطاع الخاص. لأن التوجيه الكامل لهذه الموارد للقطاع العام يؤدي إلى زيادة مقدرة النظام المصرفي على خلق الائتمان بما لا يتناسب والوضع الاقتصادي.

د. الإدخار الناشئ عن استخدام البطالة المقتنعة¹⁰¹ :

إن فائض قوة العمل يمثل ادخاراً كامناً، يساوي إجمالي استهلاك فائض قوة العمل الذي كانت بقية قوة العمل المنتجة تتجه وتدخره لصالح فائض قوة العمل. وإذا تمكن المجتمع من سحب فائض العمالة من هذا

⁹⁸ غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص 203.

⁹⁹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 320.

¹⁰⁰ هو جدول مختصر يوضح المعاملات المالية التي تتم بين دولة ما وباقي دول العالم الخارجي خلال سنة.

¹⁰¹ البطالة المقتنعة في قطاع ما، تعني بأنه يوجد بذلك القطاع قوى عاملة زائدة عن الحاجة، أي أنها لو سُحبت من ذلك القطاع فلن تنخفض إنتاجيته.

القطاع، وتشغيلها في تكوين رأس مال دون أن يزيد إجمالي الاستهلاك، فمعنى هذا أن المجتمع استطاع تعبئة الادخار الكامن وتحويله إلى ادخار فعلي يمول استثماراً جديداً¹⁰². ويمكن أن يتحقق الادخار في شكله العيني في حالة عمل إضافي يُبذل ويتبلور مباشرة في شكل استثمارات. والتجربة الصينية تذكر في هذا المجال، فقد استطاع الصينيون أن يزيدوا من استثمارهم دون إنقاص استهلاكهم الجاري، وذلك باستخدام الأيدي العاملة كشكل من أشكال الادخار وتكوين رأس المال¹⁰³.

أما إمكانية تعبئة الادخار الناتج عن استخدام فائض العمالة في الدول النامية في ظل الأوضاع الحالية لهذه الدول، فيبدو أن ذلك لا بد أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي، ومن ثم سيخفض من قيمة الادخار المتحقق. فنتيجة لزيادة دخل العمال الذين نُقلوا إلى قطاعات أخرى، أو الذين بقوا في قطاعاتهم الأصلية، سيرتفع إنفاقهم الاستهلاكي بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية، ويضاف إلى ذلك، التكاليف الناتجة عن نقل العمال إن كان الأمر يحتاج إلى نقلهم إلى مناطق غير مناطقهم الأصلية¹⁰⁴.

وعلى الرغم من هذه العوائق، فيُتوقع أن تشغيل الفائض في قطاعات أخرى بحيث يصبح أكثر إنتاجية، سيؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، ويترتب على ذلك زيادة الاستهلاك والادخار في آن واحد. وعلى هذا، فأمام الدول النامية مجالاً لتمويل التنمية بمدخرات محلية، عن طريق إعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية بحيث تصبح أكثر إنتاجية.

2. الادخار لصالح المواطن :

هو نوع من الادخار تتضمنه خطة الدولة للتنمية الاقتصادية، ويكون هذا الادخار لصالح الفرد نفسه وتعود عليه بالفائدة المباشرة. ومن أمثلة هذا الادخار نجد ما يلي :

أ. التأمينات الاجتماعية والمعاشات :

تعد التأمينات الاجتماعية والمعاشات نوعاً من أنواع الادخار الإجباري، حيث أن الدولة أو المؤسسات تقوم باقتطاع نسبة معينة من مرتبات وأجور العاملين في الحكومة التابعين للوظيفة العمومي، وكذا مؤسسات القطاع العام. وتعتبر هذه الأموال مصدراً هاماً من مصادر تمويل خطة التنمية، فكلما اتسعت مظلة التأمينات لتشمل الجميع، كلما كان هذا دافعاً قوياً لتحقيق التنمية الشاملة، وضمان مستقبل أبناء المجتمع. ويحتل هذا النوع من الادخار مكانة هامة في الدول النامية، لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في استمرار ارتفاع الأسعار، كما يتميز بمزايا مباشرة، مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات. ولهذا النوع من التأمين أهمية واضحة لاتساع مجاله، كما يعتبر هذا الادخار أكثر قبولا لدى الأفراد والهيئات، إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم.

ويكون الادخار التقاعدي المتراكم خلال الحياة العملية، موجه لأخطار نهاية الحياة، مثل خطر الدخل (خطر عدم القدرة على مواجهة المخاطر التي قد تنشأ بسبب العجز أو عدم القدرة على توليد الدخل) ؛ خطر

¹⁰² أحمد بن سعد الخطابي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

¹⁰³ عمار السيد عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 137.

¹⁰⁴ أحمد بن سعد الخطابي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 197-198.

الاستهلاك (خطر عدم وجود تغطية للنفقات، خاصة الطبية منها والمتعلقة بالشيخوخة) ؛ عدم اليقين حول مدة الحياة¹⁰⁵. والادخار التقاعدي هو ادخار طويل المدى، وظاهرة متزايدة تستجيب لرغبة الأسر لمواجهة الشكوك الجديدة التي تتعلق بالزيادة في متوسط العمر المتوقع عند التقاعد لديها، وكذلك الزيادة في الإنفاق على الرعاية الصحية، إضافة إلى الرغبة في الادخار لمواجهة مخاطر التبعية¹⁰⁶.

الفرع الثاني - أنواع الادخار من حيث شخصية المدخر

من حيث شخصية المدخر، تتعدد أنواع الادخار، فهناك : الادخار المحلي ؛ الادخار الوطني ؛ الادخار الوطني الصافي ؛ الادخار الكلي المتاح والادخار الخارجي.

أولا - الادخار المحلي :

الادخار المحلي هو جملة الادخار الناتجة عن زيادة الدخل المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة، عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة. أي أن الادخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة، سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، وكذلك المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك، وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي¹⁰⁷. بمعنى أن الادخار المحلي يساوي الناتج المحلي الإجمالي¹⁰⁸ مخصوماً منه الاستهلاك الكلي، حيث يتشكل الادخار المحلي من ادخار ثلاثة فئات، هؤلاء يمثلون القطاع العائلي ؛ قطاع الأعمال والقطاع الحكومي.

ويقاس الادخار المحلي المقدر الذاتية للاقتصاد على توليد موارد كافية لتمويل النشاطات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة، بعيداً عن التأثيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها، بل والتنبؤ بها في كثير من الأوقات. وعلى هذا الأساس يصح النظر إلى حجم الادخار المحلي كمؤشر على درجة الاستقلال، أو الاكتفاء الذاتي التي تتمتع به دولة ما من ناحية كفاية هذه المدخرات لتمويل الاستثمارات الكلية¹⁰⁹. ويعتبر معدل الادخار المحلي وسيلة لتقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي، ويؤدي الانخفاض في معدلاته إلى تفاقم التبعية لرؤوس الأموال الأجنبية وإضعاف للاقتصاد الوطني¹¹⁰.

ثانياً - الادخار الوطني :

الادخار الوطني يساوي الناتج الوطني الإجمالي¹¹¹ [إجمالي الناتج المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج المحولة للداخل (دخول الوطنيين المحولة للداخل - دخول الأجانب العاملين في الداخل والمحولة

¹⁰⁵ Lavigne Anne, Retraite, épargne et fiscalité, Revue Retraite et société, 2006/1 N° 47, P17

www.cairn.info/revue-retraite-et-societe-2006-1-page-9.htm.

¹⁰⁶ Jesus hereil NZE-OBAME, l'épargne contractuelle pour la retraite, thèse de doctorat en sciences économiques, Université D'Orléans, France, 22 novembre 2010, P85.

¹⁰⁷ عمار السيد عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص ص139-149.

¹⁰⁸ يجب أن نميز بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الذي ينشأ داخل حدود الدولة، بغض النظر عن جنسية الشخص الذي حصل عليه.

¹⁰⁹ عبد الحليم محسن، الادخار في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، السعودية، العدد78، 1997، ص42.

¹¹⁰ Georges a. Soglohoun, épargne intérieure et croissance économique : cas du bénin, mémoire de maîtrise en science économique, université d'Abomey calavi, république du bénin, 2010, P25.

¹¹¹ هو القيمة النقدية للبضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. وينتجها أفراد المجتمع الذين يحملون جنسية ذلك البلد بغض النظر عما كانوا يعملون في الداخل أو في الخارج، نقلاً عن: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، OPU، الجزائر، 2000، ص21.

للخارج) [مخصوصا منه الاستهلاك الكلي. ويمكن تعريفه على أنه مجموع الادخار المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي دخول عناصر الإنتاج العاملة بالخارج. يقيس الادخار الوطني إذن، بالإضافة إلى حجم الادخار المحلي، صافي ما يتم تحويله من دخل عناصر الإنتاج المحلية العاملة في الخارج، وقد يكون صافي دخل عناصر الإنتاج سالبا، وبالتالي يصبح الادخار الوطني أقل من الادخار المحلي، وهنا يكون الادخار الكلي أكثر مفاهيم الادخار وسعا وشمولا، ويأخذ بالعناصر الخارجية المحددة للدخل الكلي لأي اقتصاد¹¹².

ثالثا - الادخار الوطني الصافي :

الادخار الوطني الصافي هو المجموع الكلي لما يُدخّر من الدخل، مخصوصا منه ما يخصص للإحلال، وتجديد ما تم استهلاكه من عوامل الإنتاج المختلفة، التي تشارك في تكوين الناتج الوطني¹¹³ أو الفردي، أو ما يتم تجنيبه لزيادة التكوين الرأسمالي، ولا يدخل في ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة وصيانتها¹¹⁴. وباختصار فإن الصيغة المستعملة لإيجاد قيمة الادخار الوطني الصافي للاقتصاد الجزائري هي¹¹⁵ :

الادخار الوطني الصافي = الدخل الوطني المتاح - الاستهلاك النهائي¹¹⁶ للعائلات - الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية.

رابعا - الادخار الكلي :

الادخار الكلي يساوي الناتج الكلي المتاح (الناتج الوطني الإجمالي + صافي التحويلات بدون مقابل) مخصوصا منه الاستهلاك الكلي¹¹⁷.

خامسا - الادخار الخارجي (الاستثمار الأجنبي) :

عندما يكون الادخار في إحدى الدول غير كاف لتمويل الاستثمارات الضرورية، يمكن أن يكون رأس المال الأجنبي وسيلة ناجحة لهذا التمويل، وبالتالي مساعدة الدولة على تحقيق نمو اقتصادها بالمعدل المطلوب¹¹⁸. ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر¹¹⁹ أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في البلدان النامية، نظرا للمدخرات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة

¹¹² عبد الحليم محيسن، مرجع سبق ذكره، ص42.

¹¹³ الناتج الوطني هو مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات، كما أنه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة. نقلا عن : عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص28.

¹¹⁴ فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص15.

¹¹⁵ قادة أقاسم وعبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص316.

¹¹⁶ الاستهلاك النهائي هو مجموع السلع والخدمات (مواد غذائية، ملابس، خدمات نقل...) الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعران غير المنتجة المقيمة. نقلا عن : قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص65.

¹¹⁷ عبد الحليم محيسن، مرجع سبق ذكره، ص41.

¹¹⁸ عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص186.

¹¹⁹ الاستثمار الأجنبي المباشر هو إقامة شركة، أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء كانت الشركة تمثل فروعاً للإنتاج أم للتسويق أم للبيع أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو استثمار الأجانب في أسواق رأس المال المحلية، دون قيام المستثمرين بتوفير التقنية والخدمات كما يحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر.

والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى البلدان النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تتقل كاهل الدول الفقيرة¹²⁰.

كما أن المصادر المحلية مهما توفرت لدى الدول النامية، تبقى هذه الدول في حاجة ماسة إلى المصادر الخارجية، لأنها تكون عاملاً أساسياً لتوفير العملة الأجنبية الضرورية لعملية الاستيراد، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية التي تنشأ من اللجوء إلى هذه المصادر، كتوفير التكنولوجيا المتقدمة مثلاً عن طريق الاستثمارات المباشرة¹²¹.

يتكون هذا الادخار عن طريق واردات رؤوس الأموال الأجنبية المتمثلة في القروض العمومية؛ القروض التجارية؛ المنح والمساعدات الأجنبية¹²²... إلخ. وتتأتى رؤوس الأموال هذه من مصادر مختلفة، كالبنوك التجارية؛ الأسواق المالية العالمية والديون الحكومية. وهي تشكل المصادر الأساسية الخارجية لتمويل التنمية، وبقدر ما يتحقق من دفعات ملحوظة في النمو الاقتصادي، بقدر ما يرتفع مستوى الدخل الفردي وبالتالي مستوى أعلى من الادخار الوطني، يُمكنها من تمويل مشاريع التنمية بشكل أوسع فأوسع.

ويُعتبر هذا الادخار متمم لكل ما تقدم، فالاستثمار الأجنبي الذي يعتبر جزءاً من أي اقتصاد يتبع منهج اقتصاد السوق؛ ليس أكثر من ادخار تم في دولة أجنبية، يأتي كرافد للادخار المحلي، ليدعم عملية الاستثمار، ولو من خلال رغبته بمعدل الربح الأعلى في الدولة المضيفة. فيزيد من معدل النمو ويُسرّع خطة التنمية. إنه يمثل مدخرات قام بها أفراد أو مؤسسات يعيشون خارج اقتصاد الوطن، بمعنى أنهم غير مقيمين.

تبدو مشكلة التنمية إذن، ليست مشكلة محلية فحسب، فبتداخلاتها واحتياجاتها المالية والفنية والمادية، من تمويل وخبراء ومعدات وتجهيزات وغيرها، أصبحت مشكلة دولية. ومن هنا يلعب المصدر الخارجي دوراً مهماً لا يمكن إغفاله في التنمية المطلوبة، بل على العكس المطلوب تشجيعه¹²³. لكن على الرغم من هذا، إلا أن الادخار المحلي (المصدر الداخلي) يبقى الأهم والرئيسي في الادخارات الوطنية، ذلك أنه الأضمن لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية، مما يسمح بالتحكم بها من حيث التوجيه وتحديد الأولويات والتنفيذ.

الفرع الثالث - أنواع الادخار من حيث الإيجابية

بهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين: الادخار الإيجابي والادخار السلبي.

أولاً - الادخار الإيجابي :

إذا أدى ما تم تجنيبه من الدخل - الادخار - إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية، يسمى هذا بالادخار الإيجابي، وذلك نتيجة استثماره في توليد دخل جديد، أو على الأقل المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة¹²⁴.

¹²⁰ سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص5.

¹²¹ عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر 1970-2004، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة)، الجزائر، 2006/2007، ص106.

¹²² المساعدات الأجنبية تعبر عن التحويل الدولي للمبالغ الهامة، في شكل قروض أو منح، إما مباشرة من حكومة لأخرى (مساعدات ثنائية)، أو بطريقة غير مباشرة من خلال المساعدات التي تقدمها الوكالات متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي.

¹²³ وذلك بإعطائه قدراً أكبر من الحوافز والضمانات، كالإعفاء من الرسوم الجمركية؛ ضمان عدم تأميم أو مصادرة المشاريع الخاصة؛ ضمان حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وتحرير الأسعار من التدخل الحكومي وترتكها لعوامل العرض والطلب، خاصة أسعار الصرف ومعدلات الفائدة.

¹²⁴ فالج بن عبد الله بن محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص16.

ثانيا - الادخار السلبي :

الادخار السلبي يتمثل في الإنفاق على الاستهلاك بأكثر من الدخل الجاري للأفراد. وعليه، فإنه عندما يزيد الاستهلاك الوطني عن الدخل الوطني - الادخار السالب - فإن المجتمع يعجز عن المحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فتتخفف عن مستوياتها السائدة. لذا فإن الادخار السلبي يُترجم في صورة تدهور للطاقة الإنتاجية للمجتمع¹²⁵.

الفرع الرابع - أنواع الادخار من حيث الواقع و الممكن

بهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين : الادخار الفعلي والادخار الممكن.

أولا - الادخار الفعلي :

نقصد بالادخار الفعلي، الادخار المتحقق فعلا في اقتصاد ما، وبالتالي يمكن أن يُعَبَأ لاستعماله في تمويل التنمية إذا توفرت له الأسباب المناسبة.

ثانيا - الادخار الممكن :

الادخار الممكن أو الكامن هو ما يمكن تحقيقه فيما لو وجدت عوامل دافعة نحو الادخار بدرجة كافية، وتعاني الدول النامية عامة من قصور الادخار المتحقق عن الادخار الممكن. وكلما زادت عقبات الادخار وضعفت دوافعه، زاد الفرق بين الادخار الممكن والادخار المتحقق أو الفعلي¹²⁶.

الفرع الخامس - أنواع المدخرات من حيث نوع العملة

هذا التقسيم يختص بالمدخرات في صورة أرصدة نقدية، فقد تكون في صورة عملة وطنية أو في صورة عملات أجنبية، ويحصل المجتمع على العملات الأجنبية أساسا من حصيلة الصادرات، وتحويلات العاملين، وأرباح الاستثمارات في الخارج. وقد يحصل عليها بالهبات أو القروض الأجنبية، أو من إنفاق المستثمرين الأجانب في الداخل. وللمدخرات بالعملة الأجنبية أهمية بارزة في تمويل الاستثمارات التي تتطلب الحصول على واردات من الخارج تُمول بالنقد الأجنبي¹²⁷.

المبحث الثاني - الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية

إن الادخار يعتبر متغير اقتصادي مركزي للسلوك المالي¹²⁸، وفي هذا المبحث سنلقي الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية، مبرزين بذلك طبيعة العلاقة التي تربط بينها وبين الادخار.

المطلب الأول - الادخار وعلاقته بكل من الاستهلاك والاستثمار

مما لا شك فيه أن الادخار يتأثر بعمليات الاستهلاك، وتربطه علاقات اقتصادية بالاستثمار. ونجد من الأهمية بمكان، أن نعرض علاقة الادخار بكل منهما على النحو التالي.

¹²⁵ المرجع السابق، ص16.

¹²⁶ أحمد بن سعد الخطابي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص204.

¹²⁷ المرجع السابق، ص205.

¹²⁸ Léon Yves, Rainelli Pierre. L'agriculteur et les autres catégories professionnelles face à l'épargne, Économie rurale N°87,1971, P 15, www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecoru_0013-0559_1971_num_87_1_2132

الفرع الأول - الادخار و الاستهلاك

أولا - مفهوم الاستهلاك :

يُعرف الاستهلاك عموماً بأنه الإنفاق الذي يوجه لشراء السلع والخدمات النهائية، بغرض إشباع الرغبات والحاجات الإنسانية على مختلف مستوياتها. وتختلف أنواع الرغبات والحاجات وأولوياتها باختلاف المجتمعات، وكذلك تختلف السلع والخدمات التي تتم بواسطتها إشباع هذه الرغبات والحاجات.

ثانيا - العلاقة بين الادخار والاستهلاك :

يعتبر الاستهلاك مفهوما منافسا للادخار، الذي يُعد نوعا من التنازل المؤقت عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح فترات مستقبلية أكثر إلحاحا. ورغم تعارض المفهومين في المقصد والهدف، فإنه ثمة طرقا وحلولا وسطا يمكن معها للمجتمعات أن تشبع رغباتها في الاستهلاك، مع تحقيق معدلات من الادخار، تمكنها من تحقيق معدلات نمو على مستوى الاقتصاد الكلي. فمن الممكن تقسيم الدخل إلى استهلاك وادخار، عبر موازنة معقولة بينهما، يمكن من خلالها الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب¹²⁹. ودالة الادخار مرتبطة مباشرة بدالة الاستهلاك، فكلما نمت الاقتصاد، فإن القدر من الدخل الذي لم يستخدم للأغراض الاستهلاكية - المدخرات الشخصية لمستلمي الدخل - يمكن أن يتوقع نموا أيضا.

وتتوقف السرعة التي تنمو بها المدخرات على نفس المجموعة من العوامل التي تؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي. كما تمثل نسبة الادخار التي تزيد عند نمو الدخل؛ الميل الحدي للادخار، وحيث أن كل زيادة في الدخل سوف تخصص إما للاستهلاك أو الادخار، فإن مجموع النسبة التي أُدخرت والنسبة التي استُهلكت - الميل الحدي للاستهلاك - يكون مساويا للواحد الصحيح، وهذا ما يدل على العلاقة المكتملة بين الادخار والاستهلاك. كما يمكن القول أن ترشيد الاستهلاك يُمكن من تكوين الادخار، الذي يُعاد استثماره واستغلاله في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة، تسهم في زيادة ثروة الأمة وتؤدي إلى رخائها.

كما أن اعتبار الادخار مطلقا فضيلة اقتصادية أو اعتبار نمو الاستهلاك مطلقا ضرورة اقتصادية نقطتان متطرفتان، إلا أن هناك نقطة وسطية بينهما جاء بها الاقتصاد الإسلامي، وهي ما عبر عنها القرآن الكريم بالوسطية في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: 143]، وقد تقررت في جانبها الاقتصادي في عدد من الآيات، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [النحل: 31]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: 29].

وهكذا فإن سياسة الاستهلاك وسياسة الادخار المستخدم في الاستثمار لا تزيحان أبدا بعضهما البعض، لأنه ليس هناك ما يمنع من زيادة الاستثمار. وبهذا تتضح العلاقة بين الاستهلاك من ناحية والادخار من ناحية

¹²⁹ مروان محمد، غول الاستهلاك كيف يمكن ترويضه؟،

أخرى. فكلاهما أصلهما الدخل ؛ فما ينفق على الحاجات الحالية استهلاك ؛ وما ينفق على الحاجات المستقبلية الإنتاجية فهو ادخار بقصد الاستثمار¹³⁰. وحيث أن المدخرات المتراكمة تشكل عناصر مؤكدة من إجمالي الموارد التي ستتوافر في المستقبل، فهي توفر ضمانا لحد أدنى مؤكد من الاستهلاك في الفترة المقبلة¹³¹. كما أن تأثير الاستهلاك في الادخار هو أشد وأقوى من تأثير الدخل فيه، حيث أن القدرة على التحكم في رفع الدخل قد لا تكون بقدر ما تتاح القدرة على ترشيد الاستهلاك، لأن عوامل الترشيح محكومة وليست حاکمة¹³². وسنتطرق لاحقا لكل من دالة الادخار ودالة الاستهلاك بيانيا عند كينز.

الفرع الثاني - الادخار والاستثمار

أولا - مفهوم الاستثمار :

يتمثل الاستثمار في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، التي اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة¹³³. والاستثمار هو نوع من الإنفاق، ولكن إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن¹³⁴، بحيث يكون العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للاستثمار¹³⁵. أي أن الاستثمار هو التضحية بقيمة مالية مؤكدة الحدوث مقابل الحصول على قيم محتملة غير مؤكدة الحدوث في المستقبل¹³⁶. بمعنى الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة¹³⁷.

كما يُنظر للاستثمار بأنه التغيير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية معينة، وعلى ذلك، فإن الاستثمار على خلاف رأس المال يمثل تدفقا وليس رسيدا قائما، وهذا يعني أنه في حين يقاس رأس المال عند نقطة زمنية محددة، فإن الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة، فهو يمثل الفرق بين رصيد رأس المال في نهاية هذه الفترة والرصيد في بداية تلك الفترة¹³⁸.

ويجب أن نميز بين الاستثمار من وجهة نظر الفرد من ناحية، ومن وجهة نظر الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، فتوجيه الفرد مدخراته لشراء أرض أو منزل أو مصنع موجود فعلا، يعتبر من وجهة نظر القائم به استثمارا، إلا أنه لا يُعد كذلك من وجهة نظر الاقتصاد الوطني. ذلك أن هذا النشاط لا يعني سوى انتقال

¹³⁰ عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، 2005، ص403.

¹³¹ نديم الحق، عباس ميرزاخور، السلوك الادخاري في نظام اقتصادي خال من الفائدة الثابتة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، الرياض - السعودية، المجلد4، العدد1، 1992، ص49.

¹³² فالح بن عبد الله الحقباني، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، قائمة مستخلصات البحوث لأطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية، 1420 هـ.

¹³³ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص96.

¹³⁴ مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، دار طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص103.

¹³⁵ Abdellah. Boughaba , Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999 , P7.

¹³⁶ عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور إداري ومحاسبي، دار طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص3.

¹³⁷ محمد عبد الفتاح الصيرفي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص21.

¹³⁸ عادل عبد العظيم (المعهد العربي للتخطيط)، اقتصاديات الاستثمار، (2009/04/06)،

أصول من ذمة مالية إلى ذمة مالية أخرى، ولا يترتب عليها زيادة في مقدار الأصول التي يمتلكها الاقتصاد الوطني. ومن ثم لا يوجد تغير إيجابي في القدرة على زيادة الإنتاج والدخل الوطني الجاري، أو فرص زيادة العمالة المنتجة. ويترتب على ذلك، أن ما يُعد استثماراً حقيقياً في الاقتصاد الوطني، يتمثل في توجيه المدخرات نحو إيجاد أصول إنتاجية (رأسمال جديد) تساهم في زيادة المقدرة الإنتاجية. وأياً كانت طبيعة الشخص القائم بهذا الاستثمار. كما أن توجيه المدخرات لشراء القيم المنقولة (الأسهم والسندات) يُعد استثماراً مالياً أو نقدياً من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، وإن اعتبره القائم به استثماراً بصفة عامة. ولكنه ليس استثماراً حقيقياً إلا إذا استخدمت حصيلة هذه القيم المنقولة في الحصول على رأس مال جديد ومنتج.

كما يجب أن نميز بين الاستثمار المنتج وغير المنتج. فالاستثمار المنتج هو ذلك الذي يستخدم مباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة¹³⁹ بالنسبة للأفراد وتطور المجتمع¹⁴⁰. وبالنسبة للاستثمار غير المنتج هو ذلك الذي لا يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع في شيء.

ويُعد الاستثمار المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي إذ يؤثر في النمو من جانبين؛ أولاً كونه جزءاً أساسياً من الطلب الكلي، حيث يساهم مباشرة في تحفيز الإنتاج المحلي، ثانياً وظيفته في تراكم الأصول المنتجة المطلوبة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتمييزها وزيادة قدرتها التنافسية¹⁴¹. وتحقيق الاستثمار يعتمد على المقارنة بين الكفاية الحدية¹⁴² لرأس المال المتوقعة من الاستثمار من ناحية، ومعدل الفائدة الذي يحدد تكلفة القرض الممثل للأموال الضرورية لهذا الاستثمار من ناحية أخرى. ووفقاً لكينز فإن الدافع للاستثمار يعتمد على العلاقة بين هذين العاملين، بحيث يجب أن تكون الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة.

ثانياً - العلاقة بين الادخار والاستثمار :

إن العلاقة بين الادخار والاستثمار هي علاقة مزدوجة، فهي من ناحية علاقة تمويلية، بمعنى تمويل الادخار للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، علاقة إنتاجية بذات الوقت. فالادخار هو مصدر الاستثمار، إضافة إلى أن المدخرات تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال عيني، أي إلى رأس مال حقيقي كالمباني والآلات والمعدات، وما إلى ذلك من سلع إنتاجية تُسهم في إنتاج سلع أخرى¹⁴³. ونشير إلى أن تكوين رأس المال في كل اقتصاد إنما يعتمد على الاستثمار الذي ينشطه والادخار الذي يعتبر شرطاً ضرورياً له، كما أن الدور الذي تؤديه القدرة على الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي يقترب كثيراً جداً من ذلك الدور الذي يؤديه الميل إلى الادخار. ومع ذلك فإن استقلال كل منهما عن الآخر يبدو في النقاط التالية :

¹³⁹ مستوى المعيشة نقصد به الوضع الذي يعيشه الشخص أو الأسرة أو مجموعة من الناس أو مجتمع من المجتمعات، ومدى توفير السلع والخدمات لهم، ومدى الإشباع المحقق من هذه السلع وتلك الخدمات. فإذا كانوا قادرين على توفير الحد الأدنى من تلك الأشياء (المأكل والملبس والسكن)، يقال في هذه الحالة أن مستوى المعيشة أقل ما يمكن. أما إذا كانوا يتمتعون بمستويات عالية، وبكميات كبيرة من السلع والخدمات ومختلف الأشياء الضرورية والكمالية، مثل التعليم والصحة والترفيه والثقافة، يقال في هذه الحالة أن مستوى المعيشة مرتفع نسبياً أو مرتفع.

¹⁴⁰ Charle Beteheim, planification et développement, Maspero, Paris, 1969, P124.

¹⁴¹ صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية للاتجاه نحو المناطق الأقل نمواً، (2009/09/04)، http://www.aleqt.com/2005/11/30/article_17637.html

¹⁴² تساوي معدل الخصم الذي من شأنه أن يجعل القيمة الحالية لسلسلة الغلات المتوقعة من الأصل الرأسمالي خلال عمره مساوية لثمن عرضه.

¹⁴³ منير الحمش، الادخار والاستثمار، (2010/12/24)، www.mafhoum.com/syr/articles_02/hamash/hamash.htm

(1) قد يختلف القائم بالدخار عن القائم بالاستثمار، كما قد تختلف أهداف كل منهما، فالمدخر يسعى إلى زيادة ذمته المالية، ويتوقف حجم مدخراته على عوامل متعددة، من أهمها التغيرات في دخله المتاح. أما المستثمر فيهدف إلى تكوين رأسمال أو إنتاج السلع المعمرة الاستهلاكية أو الإنتاجية، ويتوقف حجم استثماره على عوامل وظروف متعددة، بالإضافة إلى حسابات اقتصادية غير مؤكدة النتائج؛

(2) من خلال التعريف السابق للاستثمار يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الدخار، حيث يعتبر الدخار مجرد استهلاك مؤجل، يتخلى به الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة استهلاكية حاضرة، بقصد تأمين الأموال اللازمة لإشباع رغبة استهلاكية محتملة في المستقبل، وذلك بدون استعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطرة. لذا ما دام المدخر ينشد الأمان المطلق لمدخراته، فعليه بالمقابل أن لا يطمح إلى زيادة قيمة هذه المدخرات. أما الاستثمار فيقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للدخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل¹⁴⁴. فالادخار ظاهرة لا تتسم بالمغامرة أو المجازفة، في حين أن الاستثمار يتم على أساس توقع لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛

(3) في الاقتصاد النقدي المعاصر يمكن القول أن كلا من الدخار والاستثمار يعتبر من التدفقات، فالادخار هو الفرق بين تيارين من التدفقات هما الدخل والاستهلاك، بينما الاستثمار هو تحويل للدخار إلى رأس مال.

وإن نجاح السياسة الاستثمارية وتحقيق أهدافها، يعتمد على توفر سياسة ادخارية كفأة في ضوء العلاقة القائمة بين الاستثمار من جهة، والادخار من جهة أخرى. وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في نوع العلاقة الموجودة بين الدخار والاستثمار، وسنتطرق لبعض آراء الفكر الاقتصادي حول هذه العلاقة.

1. الفكر الاقتصادي الكلاسيكي - التوازن بين الاستثمار والادخار من خلال سعر الفائدة :

يؤسس الاقتصاديون الكلاسيكي رؤيتهم للعلاقة بين الدخار والاستثمار على ما ذكره (آدم سميث *Adam Smith*)¹⁴⁵ من أن كل ما يُدخر سنوياً فإنه كذلك يُستثمر سنوياً. وينظر الكلاسيكيون إلى الدخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار، أي أن كل ادخار يتحول بالضرورة إلى استثمار، بحيث لا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي، أي أن الدخل الوطني يتم إنفاقه بالكامل¹⁴⁶. ويرى هايك (*Hayek*)¹⁴⁷ أن الأفراد عندما يوزعون دخولهم بين الاستهلاك والادخار، فإنهم يشترون السلع الاستهلاكية بما ينفقونه من دخل، وادخارهم بالبنوك وشركات التأمين يقوم بإمداد المنظمين بالائتمان لتحويل

¹⁴⁴ محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، ط5، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص20.

¹⁴⁵ آدم سميث (1723_1790) فيلسوف واقتصادي إنجليزي من القرن 18، يأتي في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين، درس في "غلاسكو وإكسפורد"، التي أصبح فيها أستاذاً، عاصر "فرانسوا كيني" واتصل بالطبعيين عندما زار فرنسا 1765، من أشهر أعماله "ثروة الأمم".

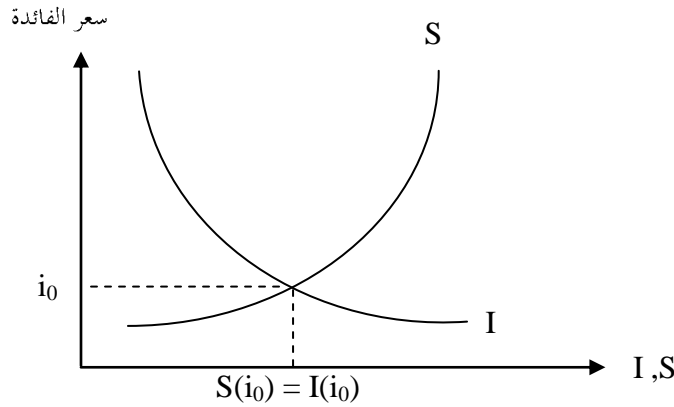
¹⁴⁶ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص50.

¹⁴⁷ فريديخ هايك (*Friedrich Hayek*) (1899-1992): اقتصادي ومنظر سياسي نمساوي بريطاني، عرف لدفاعه عن الليبرالية الكلاسيكية والرأسمالية القائمة على أساس السوق الحر، ونقده للفكر الاشتراكي والجماعي خلال أواسط القرن العشرين. ويعد هايك أحد أهم اقتصاديي القرن الماضي، وأكثر أعضاء المدرسة النمساوية للاقتصاد تأثيراً. وقد حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974 مناصفة مع منافسه الإيديولوجي، جون ميردال لعملهما في مجال نظرية المال والدورة الاقتصادية ومجالات أخرى. وقلد وسام الحرية الرئاسي عام 1991، ويعد أحد أهم الشخصيات وراء التحول من السياسات الكينزية (*Keynesian*) والتدخلية (*interventionist*) والتي كانت منتشرة في مطلع القرن العشرين، نحو سياسات تعتبر السوق الحر هو المرجع وتنبذ فكرة تدخل الدولة فيه.

مشترياتهم من السلع الإنتاجية، وهذا هو الاستثمار¹⁴⁸. وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالإدخار لاعتباره كشرط ضروري لتدعيم التنمية الاقتصادية، ولما له علاقة دائمة بالاستثمار. فهم يرون الإدخار والاستثمار الأساس في تكوين رأس المال، وهما مصدر التقدم الاقتصادي، فاعتبروا الإدخار فضيلة، واعتبروا أن الكميات المدخرة مساوية للكميات المستثمرة.

ومما يضمن تحقيق هذه المساواة ما يحدث من تغيرات في سعر الفائدة، حيث يعتبر هذا السعر عائدا للإدخار. ففي حالة انخفاض هذا السعر فإن ذلك يشجع المستثمرين، الذين يقبلون على طلب الإدخار المتاح، وبالتالي تتم تغذية الطلب على السلع الاستثمارية، عندها يصبح الإدخار أقل وفرة، وبالتالي تؤدي المنافسة في طلبه إلى رفع سعر الفائدة، مما يشجع أصحاب الدخول على الزيادة من عرض مدخراتهم. ويمكن أن يترتب على ذلك أن يصبح الإدخار في لحظة معينة أكبر من الطلب على الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم تتناقص تدفقات الإدخار إلى أن يتحقق التوازن بينهما. وتكون نقطة التوازن حين يتقاطع منحنى الإدخار مع منحنى الاستثمار عند سعر الفائدة التوازني، كما يوضحه الشكل (1.1). وإذا اختلف التوازن بينهما بسبب تغير أحدهما، فإن هذا التوازن سيعود عن طريق التغير في سعر الفائدة، دون أن يؤثر ذلك أو يتأثر بأي عامل آخر، بما في ذلك حجم الدخل الذي يفترضه الكلاسيكيون ثابتا أصلا.

الشكل (1.1) : الإدخار والاستثمار ومعدل الفائدة



La Source : Bernard Bernier, Yves Simon, initiation à la macroéconomie, 8^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002, p243.

وعليه، فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، الإدخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، بمعنى أن الإدخار هو مصدر الاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة. أي أنهم استبعدوا احتمال تمويل الاستثمارات عن طريق السحب من المكتنزات، والتي تمثل - أصلا - سلوكا مستبعدا في هذا الفكر، وبالتالي يكون أمام المدخر أحد احتمالات ثلاثة للتصرف في مدخراته¹⁴⁹ :

- أن يحتفظ بها في شكل مكتنزات، وهذا أمر مستبعد، لأنه يتعارض مع مبدأ الرشد الذي قام عليه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ؛
- أن يشتري بها سلعا رأسمالية، أي يحولها مباشرة إلى استثمار ؛
- أن يشتري بها أوراقا مالية، وهذا هو تصرف معظم المدخرين.

¹⁴⁸ عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011، ص42.

¹⁴⁹ فالج بن عبد الله بن محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص19.

لقد اكتفى الكلاسيكيون إذن ؛ بجعل معدل الفائدة المتغير الوحيد الذي يفسر تغيرات الادخار، ومرونته تؤدي بالضرورة إلى المساواة بين الادخار والاستثمار. لكن ليس شرطاً أن تتساوى الأموال المدخرة مع الأموال المعروضة، إذ قد يُكتنز من الأموال المدخرة فلا عرض. وكذلك لا يسلم الاقتصاديون في الوقت الحاضر بأن طلب الأموال يتوحد مع الاستثمارات، لأن الأفراد قد يطلبون الأموال لا لبناء رؤوس أموال جديدة فحسب، وإنما لإشباع حاجات استهلاكية ملحة، أو للاحتفاظ بموجود نقدي أو لأسباب أخرى.

كما اعتبر الكلاسيكيون أن منحى الادخار مستقل عن منحى الاستثمار. وأهملوا أثر التغير في العاملين الأخيرين على حجم الدخل، وهكذا فإن ازدياد الادخار يؤدي حسب النظرية الكلاسيكية إلى زيادة الاستثمار تلقائياً دون أن يكون لذلك أي مفعول بالنسبة لحجم الدخل. ومعنى ذلك أن الكلاسيكيين لم يعتبروا أن ازدياد الادخار وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي سيكون له أثر ما على الدخل، في حين أن الوقائع الإحصائية تدل عموماً على أن الاستهلاك والاستثمار يتحركان في نفس الاتجاه في الظروف الاعتيادية، وهو ما يتناقض والافتراضات الكلاسيكية¹⁵⁰. كما أن الزيادة في حجم الاستثمار تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة حجم المدخرات.

كذلك يدعي الكلاسيكيون أنه لا توجد فائدة بدون ادخار، لكن قد تقوم البنوك التجارية بخلق النقود لتحصل منها على فوائد دون ادخار فعلي. كذلك اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن كل ما يُدخر يعطي فائدة، أي أنها لم تأخذ بعين الاعتبار عملية الاكتناز الذي يُعد ادخاراً مُجمداً.

كذلك، إن زيادة الاحتفاظ بالنقود السائلة تؤثر على حجم الطلب الكلي وتقلص الطلب، وهي تؤدي إلى بقاء قسم من السلع في السوق، فيعمل المنتجون على الإنقاص، وهذا يؤدي إلى البطالة وانخفاض الدخل. وليس هناك لزوم بوجود الاستثمار بعد ذلك، لأن المدخر غير المنتج، وحتى إذا نقصت الفائدة فلا لزوم في الاستثمار، لأن الاستثمار يعتمد على كمية الربح لا معدل الفائدة المنخفض. والخلاصة هي عدم وجود لزوم في المعادلة التي ذكرها.

2. الفكر الاقتصادي الكينزي - المساواة الضرورية بين الادخار و الاستثمار :

إن الفكر الاقتصادي الكينزي قد اتخذ شكلاً مغايراً لما كان عليه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ولعل أهم ما جاء به كينز ؛ اعتبار الادخار دالة في الدخل لا في سعر الفائدة، وأن الأشخاص الذين يقومون بالادخار هم ليسوا نفس الأشخاص الذين يقومون بالاستثمار، كما لا يرى أن زيادة الادخار ستؤدي إلى خفض معدلات الفائدة فزيادة الاستثمارات، لأنه يعتبر أن معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها، كما أن زيادة الاستثمارات تتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال، أي مقدار الأرباح التي تخلفها الأموال المستثمرة ومعدل الفائدة. وكان منطلق كينز في هذا التنظير الجديد، هو تفسير ما حدث خلال أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات، فقد انخفض سعر الفائدة ولم ينخفض الادخار، ولم يزد الاستثمار على النحو الذي يحقق الخروج من الأزمة، أي أن تحركات سعر الفائدة قد عجزت عن تقديم الحافز لعودة النشاط الاقتصادي إلى مستوى أعلى. فمثلاً في الولايات المتحدة انخفض معدل الفائدة إلى حوالي 1% في حين لم يوجد هناك طلب على الأموال.

¹⁵⁰ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

يرى كينز أن الادخار والاستثمار يكونان وبالضرورة مقدارين متساويين، ذلك لأنه بالنسبة لجماعة معينة ليس الادخار والاستثمار سوى مظهرين مختلفين لشيء واحد. والواقع أن هذه المساواة بينهما ليست مؤسسة على التوازن التلقائي الذي يتحقق كنتيجة لحرية الحياة الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة، كما ذهب إليه الكلاسيكيون، ولكنها مؤسسة على حد تعريف كينز لكل من الادخار والاستهلاك، والادخار والاستثمار. وقد لخص كينز علاقة المساواة بين الادخار والاستثمار فيما يلي¹⁵¹ :

$$\begin{aligned} \text{الدخل} &= \text{قيمة الناتج} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \\ \text{الادخار} &= \text{الدخل} - \text{الاستهلاك} \\ \text{الادخار} &= \text{الاستثمار} \end{aligned}$$

كما ركز كينز على الدخل كعامل أساسي في تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار، فنقص الاستثمار يؤدي إلى نقص الدخل، وبالتالي يؤدي إلى نقص الادخار، مما يجعله يتعادل مع الاستثمار. وهذا على عكس الكلاسيك الذين اعتبروا التغيرات في سعر الفائدة كمحدد للتساوي بينهما. وربما كان فضل كينز على نظرية الاقتصاد الكلي هي توضيح مفاهيم الدخل الوطني، وما أدى إليه من تطوير الحسابات الوطنية، فقد أوضح كينز أنه لا بد أن يتساوى الاستثمار مع الادخار في أي اقتصاد مغلق¹⁵²، وفكرة كينز كالتالي :

$$\begin{aligned} \text{الإنتاج الكلي} &= \text{الدخل الوطني} \\ \text{الإنتاج الكلي} &= \text{إنتاج السلع الاستهلاكية} + \text{إنتاج السلع الاستثمارية (الإنتاجية)} \\ \text{الدخل الوطني} &= \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الادخار} \\ \text{الإنفاق الاستهلاكي} &= \text{قيمة الإنتاج للسلع الاستهلاكية} \\ \text{الادخار} &= \text{قيمة السلع الاستثمارية (الاستثمار)} \end{aligned}$$

أما إذا انتقلنا من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح¹⁵³ على العلاقات الاقتصادية، فإن الاستثمار المحلي يمكن أن يزيد أو ينقص عن الادخار المحلي، بقدر ما تزيد الواردات¹⁵⁴ أو تنقص عن الصادرات¹⁵⁵. وهكذا فإن الفجوة في الاقتصاد المحلي بين الاستثمار والادخار المحليين، تعوضها فجوة عكسية بين الواردات والصادرات. وبذلك أصبح من الممكن لدولة ما أن تستثمر محليا أكثر مما تدخر، إذا كانت قادرة على تحقيق عجز في الميزان الخارجي يُعوض النقص في الاستثمار المحلي. وبعبارة أخرى، فإن هذا العجز المحلي يُعوض بادخار أجنبي يأخذ شكل استثمارات أجنبية. ومن هنا ارتباط الفجوتين، فجوة الموارد المحلية بين الاستثمار والادخار المحليين، وفجوة الميزان الخارجي بين التصدير والاستيراد¹⁵⁶.

¹⁵¹ Patrick Arture, Pierre Morin, Macroéconomie appliquée, Presse universitaire de France, Paris, 1991, PP 63 – 64.

¹⁵² الاقتصاد المغلق هو الاقتصاد الذي ليس له تعاملات تجارية خارجية، أو أي شكل من أشكال الارتباطات الدولية.

¹⁵³ هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يشجع التجارة الدولية ويرتبط بعلاقات مالية قوية مع بقية دول العالم، وهو عكس الاقتصاد المغلق.

¹⁵⁴ الواردات لبلد ما هي مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل غير المقيمين والمحولة بصفة نهائية للمقيمين.

¹⁵⁵ الصادرات لبلد ما هي قيمة السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل المقيمين والمحولة بصفة نهائية لغير المقيمين.

¹⁵⁶ حازم الببلاوي، الاستثمار الخارجي وفجوة التمويل المحلي، (2011/08/07)،

$$\begin{aligned} \text{الدخل أو الناتج الوطني} &= \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الصادرات} - \text{الواردات} \\ \text{الدخل أو الناتج الوطني} &= \text{الاستهلاك} + \text{الدخار} \\ \text{الاستثمار} - \text{الدخار} &= \text{الواردات} - \text{الصادرات} \\ \text{فجوة الموارد المحلية} &= \text{العجز في الميزان الخارجي} \end{aligned}$$

ففي حالة الاقتصاد المفتوح، المعادلة التي تساوي بين الدخار والاستثمار يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الدخار الخارجي :

$$\text{الدخار(الملي)} = \text{الاستثمار} - \text{الدخار(الخارجي)} ، \text{ حيث الدخار(الخارجي)} = \text{الواردات} - \text{الصادرات} \dots (1)$$

المعادلة (1) تصور تباين رئيسي بين الاقتصاديات المفتوحة والاقتصاديات المغلقة، حيث أن الاقتصاد المفتوح يمكنه أن يدخر عن طريق زيادة مخزون رأس المال داخل حدوده أو من خلال الحصول على أصول خارجية، بمعنى آخر، نقول أن المعادلة (1) تبين أن الدخار المحلي يساوي الاستثمار الخام زائد الميزان التجاري¹⁵⁷.

المطلب الثاني - الدخار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى

إن الدخار قضية اقتصادية يُجدر النظر إليها نظرة كلية، لأنها بقدر ارتباطها بكل من الاستهلاك والاستثمار، بقدر ارتباطها كذلك بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى. وسنحاول في هذا المطلب التطرق لطبيعة العلاقات بين الدخار وبعض هذه المتغيرات.

الفرع الأول - الدخار والتضخم

أولاً- مفهوم التضخم :

عرّف كينز التضخم بأنه ظرف اقتصادي لا تؤدي فيه إضافة في الطلب الكلي¹⁵⁸ إلى زيادة أخرى في الإنتاج¹⁵⁹. إنه حركة صعودية تتصف بالاستمرار الدائم الناتج عن فائض الطلب الزائد عن العرض. وبصفة عامة فالتضخم ظاهرة اقتصادية تعبر عن ارتفاع حاد في الأسعار وانخفاض في القدرة الشرائية للنقود¹⁶⁰.

التضخم إذن يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً، وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد، بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود. ويمكن احتساب معدل التضخم كما يلي :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \times 100$$

¹⁵⁷ François Vaillancourt; Mathieu Laberge; Edison Roy-César; Guillaume Nadeau, l'épargne au Québec : sa mesure et son importance, 1981-2006; rapport de projet ; Université De Montréal, Québec, février 2011, P7.

¹⁵⁸ يقصد هنا بالطلب الكلي مجموع إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات الجارية والإنفاق الحكومي وصافي الاستثمار.

¹⁵⁹ حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2005، ص 243.

¹⁶⁰ Hamid Bali, Inflation et mal développement en Algérie, OPU, Alger, 1993, P 226.

ثانياً- العلاقة بين الادخار والتضخم :

إذا كان الادخار النقدي هو الشكل الغالب في العصر الحالي، فإن العلاقة تبدو وطيدة بين التضخم والادخار، لأن التضخم يتعلق بالدرجة الأولى بالنقود عند أدائها لوظائفها كوسيلة للتبادل، ومخزناً للقيمة، ومقياساً تقوم على أساسه السلع والخدمات. فإذا حدث ارتفاعاً متواصلاً في الأسعار مع انخفاض في مرونة عرض السلع والخدمات، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك، لأن معظم الدخل ستوجه للإنفاق الاستهلاكي لإشباع الحاجات الضرورية، ومن ثم حدوث انخفاض في الميل الحدي للادخار، وتكون النتيجة النهائية ضعفاً في حجم الادخار. ويبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفي لقيمتها، باعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي المستحق كثيراً ما يكون سلبياً.

من جهة أخرى، تسمح السياسة الفعالة لتعبئة الادخار بالتحكم في الضغوطات التضخمية. وكحل لمشكل التضخم يجب تعبئة الادخار المحلي وخاصة ادخار العائلات، ولو أنه من المشكوك فيه أن يُقبل الأفراد على الادخار في فترات التضخم الذي يتسم بالارتفاع المستمر في الأسعار. فمن العبث إقناع أي فرد بفائدة ادخار كمية من النقود للمستقبل، ما دام يرى أن قيمة هذا النقد في المستقبل تهوي إلى الحضيض بسبب التضخم. غير أن الحكومة تستطيع أن تتجح كثيراً في هذا السبيل، إذا كانت قد عمدت إلى مراقبة الأسعار، وكذلك إذا استطاعت أن تثبت للأفراد أنها مصممة على عدم السماح للأسعار بالارتفاع، وأنها جادة في مكافحة التضخم¹⁶¹. وإذا وصلنا إلى تعبئة الادخار، فإن هذا الأخير سيسمح بتقليل اللجوء إلى خلق عملة جديدة، وتحكم أكثر وأحسن في الضغوطات التضخمية، إذ أن تحويل الادخار إلى استثمار إنتاجي سيسمح بنمو اقتصادي معقول ودائم وبتضخم ضئيل¹⁶². إن البلدان المحصنة ضد التضخم هي البلدان ذات ادخار مصدره العائلات، ففي بداية سنوات الثمانينات كان ادخار العائلات يمثل 6% من الدخل الشخصي المتاح في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ 12% في بريطانيا ؛ 14% في ألمانيا ؛ 15% في فرنسا و20% في اليابان¹⁶³. ومما سبق نتضح لنا العلاقة العكسية بين الادخار والتضخم.

الفرع الثاني - الادخار والسلع البديلة

هناك حقيقة اقتصادية هامة، وهي أن وجود العديد من البدائل، والتفضيل بين هذه البدائل يُعدّ أمراً ضرورياً لتحقيق التوازن بين الدخل والاستهلاك، وتحقيق التوازن بين أوجه الإنفاق المختلفة. فطالما توجد سلع في متناول الفرد بسعر أقل، وتؤدي نفس منفعة السلع مرتفعة الثمن، فهذا يؤدي إلى تحقيق فائض يوجه للادخار.

الفرع الثالث - الادخار والاكتناز

الاكتناز هو حبس الأموال المُعدة للتداول، وبالتالي يعتبر تسرباً في دورة الدخل والإنتاج، ومن ثم يسبب عجزاً في النشاط الإنتاجي عن الوصول إلى أعلى مستوياته، ويعيق التنمية الاقتصادية¹⁶⁴.

¹⁶¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص230.

¹⁶² C.E.P.II, économique mondiale 1990-2000 l'impératif de croissance, édition économique, France, 1992, p 225.

¹⁶³ Revenu, consommation et épargne des ménages, revue les problèmes économiques, rapport sur les comptes de la notion, N°510, France, 1997, p13.

¹⁶⁴ المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة محمد عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، الرياض - السعودية، المجلد17، العدد2، 2004، ص18.

يأخذ الاكتناز عدة أشكال، كالاحتفاظ بالنقد المعدني أو الورقي أو الحجارة الكريمة والحلي ومعدن الذهب نفسه. هذا الاكتناز يُشكل جزءاً من الثروة المعطلة التي لا تفيد الاقتصاد الوطني، ويعتبره البعض الآخر شكل من أشكال الادخار الحقيقي، لأنه يمكن الحصول عليه، ولكنه غير منتج لأنه مال مكتنز¹⁶⁵. ولهذا السبب كان للاكتناز مضاره الاقتصادية فضلاً عن مضاره الأخلاقية. فمن مضار الاكتناز الاقتصادية أن المال إذا لم يُكنز فإنه سيسهم في العمليات الإنتاجية، فيخلق بذلك فرص عمل جديدة تقضي على البطالة أو تقلل منها، وفرص العمل هذه تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في المجتمع، الأمر الذي يدفع إلى زيادة الإنتاج لسد حاجات الطلب المتزايد الذي أحدثته زيادة الدخل، وهكذا دواليك. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى خلق حالة من النمو والازدهار الاقتصادي داخل الدولة، وكنز الأموال وعدم السماح بتداولها واستخدامها، من شأنه أن يحرم المجتمع من كل ذلك.

والاكتناز يتقاطع مع الادخار في كونه يمثل مقدارا من الدخل لم ينفق على الاستهلاك، غير أنه يتعارض معه في كونه لا يُعرض في سوق رأس المال، بل يُحتفظ به في شكل نقدي، وهذا يتلاءم كثيرا مع مفهوم كينز لتفضيل السيولة. وقد بين كينز دوافع تفضيل السيولة، وهي كالتالي :

أولا - دافع التعامل : في مسعاه للتسيير العقلاني لموارده، ومن أجل تحقيق المعاملات المستقبلية التجارية والشخصية، يميل الفرد إلى حيازة جزء من مداخله كاحتياطات سائلة.

ثانيا - دافع الاحتياط : من أجل مواجهة كل قرار للإنفاق، تحافظ العائلات على جزء من دخلها في شكل سائل، بسبب عدم التأكد من المستقبل والاحتياط من المجهول. وهو نفس الشيء بالنسبة لوجود فارق في الزمن بين تحصيلين للدخل، حيث يعتبر سببا آخر لوجود هذا الدافع، بهدف مواجهة أي إنفاق محتمل. وهذا ما يؤدي بالبعض إلى القول أن هذا الدافع مرتبط بالقلق من عدم القدرة على مواجهة المستجدات التي تترتب عليها نفقات معتبرة، وعلى أمل الاستفادة من الفرص غير المنتظرة لتحقيق مشتريات ذات سعر منخفض. وأخيرا الرغبة في المحافظة على قيمة الثروة. ونجد غالبا أن هذه الدوافع تبرز في فترات عدم الاستقرار السياسي والانكماش الاقتصادي.

ثالثا - دافع المضاربة : يقصد بالمضاربة عملية شراء وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات، بهدف تحقيق الربح من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع. فظهور هذا الدافع مرتبط بوجود أصول مالية (أوراق مالية)، حيث يكون للفرد احتياطي سائل، بغرض حيازة هذه الأوراق المالية بمعدلات منخفضة، من أجل بيعها بسعر أعلى والاستفادة من هذا الفارق.

ربط كينز بين سعر الفائدة ومفهوم تفضيل السيولة من خلال العلاقة العكسية بين الطلب على الاحتياطي السائل ومعدل الفائدة، فالفائدة تكافئ التخلي عن هذه السيولة، أي أنها تسمح بمكافأة الفرد الذي يوظف جزءا من الادخار، بمعنى التخلي فعليا عن متاحاته. ومن خلال هذا، فإن كينز يعتبر بأن سعر الفائدة هو في الحقيقة مكافأة عن عدم الاكتناز، وفي النظرية العامة يشرح كينز ذلك بقوله " إن إهمال العلاقة

¹⁶⁵ Abdellah Ali Toudert, cours de monnaies et répartition, édition OPU, Alger, 1983, P77.

الموجودة بين معدل الفائدة والاكتناز، عادة ما يسهم في تفسير اعتبار الفائدة كمكافأة عن قرارات عدم الإنفاق، بينما هي في الحقيقة عن قرارات عدم الاكتناز¹⁶⁶.

وغالبا ما نجد حجم الاكتناز معتبرا في البلدان النامية، هذا الاكتناز هو ادخار لكنه مجمد في قنوات غير منتجة كالمجوهرات والحلي والعقارات، وقد قدرت تقارير الأمم المتحدة نسبة الاكتناز في الدول المتخلفة في حدود 10% من الدخل وخاصة منطقتي آسيا والشرق الأوسط¹⁶⁷.

الفرع الرابع - الادخار والضرائب

يمكن تعريف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة¹⁶⁸. فأهم خصائصها إذن، أنها فريضة نقدية وليست عينية، وهي إلزامية تحصلها الدولة، وليس للفرد من خيار في دفعها، فهو مجبر على ذلك بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع، فإذا ما سولت له نفسه التهرب أو الامتناع عن دفع الضريبة وقع تحت طائلة العقاب¹⁶⁹. وهي فريضة نهائية، فالدولة غير ملزمة برد قيمتها للمكلفين بها، ولل فرد أن ينتفع بالخدمات التي تصفها الدولة لصالح فئات الشعب عن طريق مراقفها العامة المختلفة، وهذه المنفعة ليست حكرا عليه وحده، ولكنها تمس كافة المواطنين داخل المجتمع¹⁷⁰.

إن فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان، وبالتالي التأثير سلبا على مستوى استهلاكهم وادخارهم، والعكس صحيح، فعند تقليل حجم ضريبة الدخل، سيزيد مستوى دخلهم بقيمة الضريبة، ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار، إذن العلاقة بين الادخار الفردي والضريبة هي علاقة عكسية. إلا أن تأثير الضريبة في حجم المدخرات لا يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، حيث يكون كبيرا على ادخار الأفراد ذوي الدخل المحدودة على العكس من أصحاب الدخل المرتفعة.

فإذا كان الفرد من الفئة ذات الدخل المرتفع، والتي تحرص أولا على الاحتفاظ بمستواها المعيشي، ناظرة إلى الادخار كفائض بعد استيفاء كافة حاجاتها الاستهلاكية، فإن دفع الضريبة، سيتم من جزء الدخل الذي كان سيوجه إلى الادخار، وبالتالي انخفاض الادخار وبقاء الاستهلاك على ما كان عليه من قبل الضريبة. أما إذا كان الفرد من الفئة ذات الدخل الضعيف، والتي لا يكاد يكفي دخلها حاجاتها الضرورية، فإنه لا بد وأن يدفع الضريبة إذا ما فرضت عليه على حساب إنفاقه الاستهلاكي، ومن الواضح أن مثل هذا الفرد لا يقوم بتخصيص أي جزء من دخله للادخار، سواء قبل الضريبة أو بعدها. وإذا كان الفرد من الفئة ذات الدخل المتوسط والتي توزع دخلها بين الاستهلاك والادخار بنظرات متفاوتة حسب طبيعتها، موقعها من طبقات المجتمع والبيئة المحيطة بها، فمنهم من يدخر أقصى ما في وسعه بغية الوصول في الأجل القريب إلى

¹⁶⁶ Raache Abdelbasset, L'épargne En Algérie, Evaluation Et Evolution (1963-1989), (Mémoire de Magistère En Sciences Economiques – non publié, université d'Alger), Alger, 1997, P57.

¹⁶⁷ محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص24.

¹⁶⁸ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص115.

¹⁶⁹ حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص85.

¹⁷⁰ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص17-18.

مستوى معيشي معين، ومنهم من يدخر نسبة من دخله الإجمالي كحد أدنى. وبالتالي سيكون دفع الضريبة على حساب نقص الإنفاق الاستهلاكي لأصحاب الطبقتين السابقتين، وعلى حساب المدخرات دون الإنقاص في الاستهلاك بالنسبة لمرتفعي الدخل¹⁷¹.

وعموما يكون الادخار أول ضحايا الضريبة، ويتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نتيجة لفرضها أو رفع معدلها، أي أن أثر الضريبة على الادخار الخاص يكون سلبيا¹⁷². لكن لا ننسى أن دفع هذه الضريبة من طرف المنتجين والمستثمرين، ستعمل على تشجيعهم للزيادة في الإنتاج، لغرض سد النقص في الأرباح الناجم عن دفع تلك الضريبة، وكذلك لادخار جزء كبير من مداخيلهم أو توجيه ادخارهم نحو نشاط آخر.

الفرع الخامس - الادخار والنقود

لا يمكن في ظل نظام المقايضة تخزين السلع (كقيمة) أو الاحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة، لأن في اقتصاد المقايضة الذي لا تتداول فيه النقود، يستطيع الفرد أن يدخر جزءا من دخله الحقيقي بامتناعه عن استهلاك بعض السلع التي يستلمها سنويا، ويحتفظ بها لغرض استعمالها في المستقبل. إلا أن الكثير من السلع لا يمكن الاحتفاظ بها لفترة طويلة لأنها قابلة للتلف، وفي هذه الحالة يتطلب من الفرد مقايضة السلعة القابلة للتلف بسلعة أخرى تتمتع بصفة الديمومة، كاستبدالها بقطعة من الفضة مثلا. وبهذه الطريقة يمكنه الاحتفاظ بالفضة، ومن ثم تحويلها إلى سلع وخدمات استهلاكية عند الضرورة، وهذا هو الأسلوب الوحيد المتاح أمام الفرد للادخار¹⁷³، وهنا تقوم الفضة بوظيفة النقود كمستودع للقيمة. لكن في ظل نظام النقد الورقي، تكون وظيفة النقود بوصفها مخزنا أو مستودعا للقيمة وأداة للادخار، مشتقة من وظيفتها الأولى والأساسية كوسيط للتبادل¹⁷⁴، فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء، يجعلها قادرة على خزن قيمة السلع، والحصول عليها في فترات لاحقة، وإن هذا الفصل لعمليتي البيع والشراء (ولو لفترة قصيرة)، يجعلها تؤدي مهامها بوصفها أداة للادخار¹⁷⁵. إذن العلاقة بين الادخار والنقود تكمن في أن النقود هي أداة الادخار.

الفرع السادس - الادخار والثروة

الادخار لا يحتاج دائما إلى فائض من المال، بل هو سياسة يتبعها الفرد في حياته. إن الادخار ضرورة وليس رفاهية نمارسها وقت ما نستطيع، لأن الظروف المالية عادة لا تتحسن فجأة، ولا بالشكل الذي نرجوه جميعا. لذا فإن الحل الوحيد هنا، هو الاستغناء عن أي قدر ضئيل من الدخل المنتظم أو غير المنتظم، وإيداعه في وعاء ادخاري. ومهما كانت المدخرات صغيرة، فإن المثابرة عليها وتقليل النفقات هي السبيل لتكوين الثروة؛ أيما كان حجمها، فالادخار هو مفتاح الثروة والثروة تبدأ بالادخار، ومن المعروف أن أصحاب الثروات هم الذين لا ينفقون بشكل عشوائي، وليس الذين لديهم القدرة الأكبر على الكسب.

¹⁷¹ بوزيدة حميد، النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 35.

¹⁷² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 269.

¹⁷³ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 43-44.

¹⁷⁴ ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، 1999، ص 36.

¹⁷⁵ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 208.

تتكون هذه الثروة من كل الأصول المالية والنقدية والأصول غير المالية (السلع الاستهلاكية المعمرة). فبالنسبة للأصول المالية والنقدية، يبدو من المنطق توقع أن يكون إنفاق العائلات التي تملك رصيда كبيرا منها يفوق إنفاق العائلات التي لا تملك رصيда من هذه الأصول أو تملك رصيда أقل، وذلك بافتراض المساواة في العوامل الأخرى، بما فيها الدخل الشخصي المتاح. وتبرير ذلك هو أن دوافع الأسرة لزيادة رصيدها من الأصول المالية يقل بزيادة هذا الرصيدي، فلو أن جميع الأسر ستصرف بهذه الكيفية، فإنه كلما زاد المقدار الكلي من الأصول المالية التي تمتلكها، فسوف توجه نسبة أكبر من الدخل الكلي المتاح للاستهلاك، وجزء أقل إلى الادخار أو تجميع قدر أكبر من الأصول المالية¹⁷⁶. وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الثروة زادت نسبة الاستهلاك من الدخل وقلت نسبة الادخار. حيث تشير نظرية الاستهلاك إلى أن الثروة تعد من المحددات الأساسية للاستهلاك الأسري، فعندما ترتفع قيم الأصول يحدث ما يسمى بأثر الثروة، حيث يشعر الأفراد بأنهم أكثر ثراء، ومن ثم يزدون من استهلاكهم ويقللون من ادخارهم.

لكن لهذا التبرير تحفظات، فمن ناحية نجد أن حجم الاستهلاك والادخار يتوقف على كيفية توزيع ملكية الأصول المالية بين فئات المجتمع، فلو أن نسبة كبيرة من هذه الأصول تتركز في أيدي الأسر ذات الدخل المرتفعة، فالتوقع أن يؤدي ذلك إلى تأثير ضعيف أو عدم التأثير إطلاقاً على الاستهلاك، وبالتالي سوف يزداد الادخار. ذلك أن هذه الأسر إنما تدخر نسبة كبيرة من دخلها في أي ظرف، ويصبح من المشكوك فيه أن زيادة أكبر في ملكيتهم من الأصول المالية ستؤدي إلى تخفيض نسبة ما يُدخر من الدخل. ومن ناحية أخرى، وبصرف النظر عن كيفية توزيع ملكية الأصول المالية، من الممكن بالنسبة لكثير من الأسر أن يكون تنوع ملكية هذه الأصول دافعا للمزيد نحو هذا التملك. وحتى الأسر ذات الدخل المتوسط قد يكون رد فعلها مماثلاً. لكن هذا قد يكون بعيداً عن السلوك العام بالنسبة للأسر الفقيرة. أما بالنسبة لرصيدي السلع الاستهلاكية المعمرة، فإن الحيابة عليها يمكن أن تكون لها آثاراً متعددة على السلوك الادخاري، فقد تجعله أقل ميلاً لتخصيص جزء من دخله الحالي المتاح للإنفاق على شرائها أو تكوين ادخار لشرائها مستقبلاً. وقد تخلق لدى الفرد رغبة مستمرة نحو تجديد مشترياته من هذه السلع، ولهذا فالعلاقة غير محددة في هذا الشأن.

وقد لاحظ بلونشار و جونسون (Blanchard; Johnson) أنه ليس من السهل تقدير مرونة الادخار بالنسبة للثروة الكلية والدخل المتاح، بسبب وجود متغير غير ملموس ومن الصعب نمذجته، وهو متغير الانتظار اتجاه المستقبل. هذا المتغير يلعب دوراً مهماً في تحديد الاستهلاك الجاري. فحسب متغير الإنتظار تكون مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل المتاح متغيرة بالنسبة للزمن، كما أن الاستهلاك يمكنه أن يتغير بالرغم من عدم تغير الدخل المتاح. ومثال ذلك، إذا اعتقد الأفراد بأن انخفاضاً في الدخل الجاري قد يكون دائماً، فسوف يخفضون من استهلاكهم بنفس نسبة انخفاض الدخل. وبالعكس، إذا اعتقد الأفراد أن الإنخفاض مؤقت فإن استهلاكهم سينخفض، لكن بنسبة أقل من نسبة انخفاض الدخل الجاري. كذلك إذا كان الأفراد متفائلون بشأن المستقبل ويتطلعون لزيادة الدخل في المستقبل، فإنه يمكنهم زيادة استهلاكهم الجاري رغم أن دخلهم الجاري لم يزد بعد¹⁷⁷.

¹⁷⁶ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص117، بتصرف.

¹⁷⁷ Mara Gloria, François Vaillancourt, les déterminants macroéconomiques de l'épargne québécoise et canadienne; une étude économétrique; rapport de projet ;Université De Montréal, Québec, janvier 2012, P10.

المبحث الثالث - الادخار في النظريات الاقتصادية

عرفت الأحداث الاقتصادية ظهور مدارس واتجاهات اقتصادية، حيث جاءت في مراحل تاريخية معينة. وباعتبار الادخار أحد أهم الظواهر الاقتصادية، فقد تناولته المدارس الفكرية المتعاقبة في الأدب الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام والتمحيص. وقد اختلف حوله العديد من المنظرين الاقتصاديين، وذلك لتعدد جوانبه وعلاقاته، وتطرقوا له كل حسب وجهة نظره، حيث برزت نظريات اقتصادية مختلفة تفسر ظاهرة الادخار، وقد توصلوا إلى وضع صيغ رياضية مختلفة لدالة الادخار. وسنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على هذه النظريات وكيفية تفسيرها للادخار.

المطلب الأول - الادخار في النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

الفرع الأول - الادخار في النظرية الكلاسيكية¹⁷⁸

يجدر بنا أولاً أن نعرض ملخص الأفكار الرئيسية للمدرسة الكلاسيكية، وهي :

- 1 - إن وظيفة النقود مقتصرة على تسهيل عملية التبادل ؛
- 2 - إن حجم الدخل الوطني ثابت بسبب تحقق حالة الاستخدام الكامل بصورة معقدة، فعند ادخار الأفراد ينقص الاستهلاك وتحدث البطالة في معامl الإنتاج للسلع الاستهلاكية. كما أن المبالغ المدخرة يمكن استثمارها، ويكون ذلك بأخذ هؤلاء العمال من قطاع الإنتاج الاستهلاكي وتشغيلهم في القطاع الاستثماري، فهنا حجم الدخل ثابت وفكرة الاستخدام التام محققة ؛
- 3 - إن تغيير حجم الادخار وحجم الاستهلاك مرهون بتغيير عامل آخر هو معدل الفائدة ؛
- 4 - تساوي الكميات المدخرة مع الكميات المستثمرة ؛
- 5 - إن جميع الأموال المدخرة تُعرض في المؤسسات المالية، وإن الادخار الإرادي هو وحده مصدر عرض الأموال، أي أن طلب الأموال لا يمكن أن يكون إلا لأغراض استثمارية.

من وجهة نظر الكلاسيكيين، بدءاً من آدم سميث ووصولاً إلى جون باتيست ساي¹⁷⁹، فإن الادخار هو زيادة قيمة مخصصة لاستهلاك مستقبلي على الاستهلاك الحاضر. ويرى جون ستوارت ميل (John Stuart Mill) (1848)¹⁸⁰ أن الادخار يعني التنازل عن الاستهلاك الحالي لأجل استهلاك جيد في المستقبل¹⁸¹. وقد أحاطوا بعين الاعتبار مجموع الأموال، إضافة إلى الممتلكات في عملية تكوين هذا الادخار. ويرون أن الفرد عندما يتخذ قرار الاستهلاك أو الادخار، فإنه يُجري نوعاً من المفاضلة بين منفعة الادخار

¹⁷⁸ برزت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا في أواخر القرن 18 في وسط تطور الرأسمالية الصناعية، وفي ظل الحرية الاقتصادية. حيث يعتبر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستوارت ميل من أبرز مفكري هذه المدرسة، ويركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن الآلي أي كل عرض سلمي يخلق طلب مساوي له.

¹⁷⁹ جون باتيست ساي (1767-1832)، اقتصادي فرنسي، اشتهر بقانونه " قانون ساي"، حيث يرى أن العرض يولد طلبه بنفسه. بمعنى أن الدخل المشتق من إنتاج بعض السلع بواسطة البعض يتيح لهم شراء سلع أنتجها آخرون. وبما أن كل الناس بحاجة إلى شراء سلع فإنهم يسعون إلى إنتاج بعض السلع لتنتج عليهم دخلاً يمكنهم من شراء ما يرغبون. وهكذا فإن سوق المنتجات يظل دائماً بالضرورة في حالة توازن.

¹⁸⁰ جون ستوارت مل (1806-1873) ابن الفيلسوف والاقتصادي " جيمس ميل"، كان عضواً في مجلس العموم البريطاني، له كتاب في "الاقتصاد السياسي" سنة 1848، قدم فيه أفكاره وأفكار التقليديين.

¹⁸¹ Céline Antonin, Op.Cit, P7.

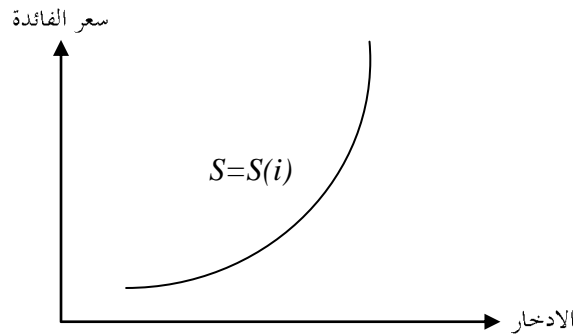
في المستقبل، وبين التضحية التي سيعانيها بسبب عدم إنفاقه ذلك الجزء من الدخل في الوقت الحاضر¹⁸². وتتخلص مشكلة النمو والتشغيل الكامل حسب الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، في الادخار وضرورة الإهتمام بتكوينه لتمويل النمو وتحقيق التشغيل الكامل، لأن كل ادخار يتحول بفعل سعر الفائدة إلى استثمار، ولا وجود لما يسمى بالادخار السلبي، أي الإكتناز لدى المدرسة التقليدية.

إن الادخار في النظرية الكلاسيكية إنما ينبع من الإختيار بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي، حيث يقوم الأفراد بمقارنة معدل التفضيل الزمني بسعر الفائدة، ويُعدّلون استهلاكهم عبر الوقت لتعظيم المنفعة. ويفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولاً بتحديد ما يريدون ادخاره تبعاً لمعدل الفائدة السائد، وبمقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع والخدمات. فالادخار في نظرهم هو عرض لموارد نقدية ويرتبط بصورة مباشرة بمعدل الفائدة، وهناك علاقة طردية بينهما. وعليه، تكون معادلة الادخار كما يلي¹⁸³ :

$$S = S(i)$$

تبين هذه العلاقة بأن الادخار S هو دالة تابعة لمعدل الفائدة i ، وإذا قبلنا بأن دالة الادخار مستمرة وقابلة للإشتقاق، فإنه يكون لدينا : الادخار الحدي (التمثل في التغير في الادخار الناتج عن التغير في معدل الفائدة) موجب : $(\partial S/\partial i) > 0$ ، ∂ يرمز إلى التفاضل. وبالتالي ينتج المنحنى المبين في الشكل الموالي.

الشكل (2.1) : منحنى دالة الادخار في النموذج الكلاسيكي



المصدر : شعيب بونوة وزهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، OPU، الجزائر، 2010، ص171.

نلاحظ من الشكل (2.1)، أن الادخار هو دالة متزايدة بدلالة معدل الفائدة، حيث يزداد الادخار كلما ارتفع معدل الفائدة، والعكس صحيح. فمستوى الادخار يتحدد بمعدل الفائدة الذي يُعرف على أنه "التعويض الذي يحصل عليه المدخر لقاء عدم استخدامه لأمواله في استهلاك آني وتأجيل ذلك لفترة لاحقة"¹⁸⁴. وكلما ارتفع معدل الفائدة زاد إقبال الأفراد على الادخار على حساب الاستهلاك، ويكون ذلك ابتداءً من مستوى معين من الدخل المتاح، ويتأسس هذا على نظرية فحواها، أن منح الفائدة ورفع سعرها يشجع الناس على ادخار أموالهم، لتكوّن بدورها قروضا تعود عليهم بالأرباح، بدل أن تُستهلك هذه الأموال. هذا الأمر له الأثر الاقتصادي النافع، وبخاصة في البلدان التي تعتمد على الإستيراد في تلبية حاجات مجتمعاتها الاستهلاكية،

¹⁸² بن يخلف زهرة، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك التجارية، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، المركز الجامعي بشار - الجزائر، 2006/2005، ص4.

¹⁸³ محمد زرقون، محاضرات في الاقتصاد الكلي (المحاضرة الثالثة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص ص11-12.

¹⁸⁴ مفلح عقل، أسعار الفائدة واتجاهاتها، (2008/12/25)، www.muflehakel.com/part%20one/as3ar_elfa2eda_wa_etajahatha.htm

وهو شأن البلدان النامية¹⁸⁵. ومن جهة أخرى فإن انخفاض معدل الفائدة سيؤثر سلباً على الإدخار، إذ يثبط من عزيمة أصحاب الدخل في تأجيل استهلاكهم وتكوين الإدخار.

إذن يرى الاقتصاديون الكلاسيك تبرير معدل الفائدة كتعويض عن امتناع وانتظار الاستهلاك، كما برروا الأجر كتعويض عن الجهد. ولهذا يبقى معدل الفائدة بالنسبة للنظرية الكلاسيكية هو المحدد الرئيس لقرارات الاستهلاك والإدخار. لكن في المقابل، يرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض معدل الفائدة سيُسهم في ارتفاع حجم الإدخار، وذلك نتيجة للزيادة التي يحدثها هذا الإنخفاض في حجم الاستثمار وفي الدخل الوطني¹⁸⁶. وعلى النقيض من ذلك، فإن ارتفاع معدل الفائدة سيزيد من حدة انخفاض الطلب الكلي عن طريق تأثيره السلبي على الاستثمار المحلي، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض في الإدخار¹⁸⁷، إذ الدخل في نهاية المطاف هو مصدر كل ادخار. كما أننا في كثير من الحالات نلاحظ ثباتاً في معدل الإدخار رغم ارتفاع معدل الفائدة، لأن الأفراد يقومون بادخار نفس المبلغ مهما كان مستوى معدل الفائدة، وهذا حسب دخلهم الحالي ومنهم الفقراء. إنهم عاجزون على الإدخار، ويعتبرونه من الكماليات ويعملون على إنفاق كل ما يكسبون. والعلاقة بين معدل الفائدة وبين الإدخار ينكرها الاقتصاديون في الوقت الحاضر، إذ أنهم يربطون تغيرات حجم الاستهلاك والإدخار بتغير حجم الدخل لا بمعدل الفائدة.

الفرع الثاني - الإدخار في المدرسة النيوكلاسيكية¹⁸⁸

يرى أصحاب هذه المدرسة ما يلي :

- ألفرد مارشال¹⁸⁹ يؤكد على أن "سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق"¹⁹⁰، حيث يميل هذا السعر إلى مستوى التوازن تماماً عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال عند سعر معين، مع العرض الكلي له (الإدخار) في السوق عند نفس السعر.

- كاسل (Cassel)¹⁹¹ يرى أن الاستثمار هو طلب الإنتظار والإدخار هو عرض للإنتظار، وسعر الفائدة هو الذي يوازي بين الإثنين. بينما اعتبر كارفر (George Washington Carver)¹⁹² أن سعر الفائدة هو الذي يوازي بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والإنتاجية الناشئة من الإنتظار.

- يرى والراس (Walras)¹⁹³ أن لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد، وكذلك ما يقابله من استثمارات في أصول جديدة، وسعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الإدخار والاستثمار الكلي¹⁹⁴.

¹⁸⁵ عبد العظيم أبو زيد، أهم النظريات والدعاوى الاقتصادية في تبرير الفائدة، (2008/12/04)، <http://shariaa.net/majala/bohooth/yy4.htm>

¹⁸⁶ مفيد حلمي، مرجع سبق ذكره.

¹⁸⁷ Johanna Etner and Patricia Le Maitre, Op.Cit, P918.

¹⁸⁸ المدرسة النيوكلاسيكية هي امتداد للمدرسة الكلاسيكية التقليدية لكنها تختلف عنها في القيمة وطريقة التحليل، فالكلاسيكيون المعاصرون أعطوا للاقتصاد الحديث الوسائل وأدوات التحليل التي كان يفنق إلبها قبل ذلك. ومن أهم روادها ألفرد مارشال وبيجو.

¹⁸⁹ ألفرد مارشال (1842-1924)، اقتصادي بريطاني ولد في لندن، أصبح من الاقتصاديين الأكثر تأثيراً في عصره، كان أستاذاً للاقتصاد في جامعة كمبريدج عام 1875، أشهر كتاباته "مبادئ الاقتصاد السياسي"، حيث أصبح هذا الكتاب مرجعاً للاقتصاديين لفترة طويلة في إنجلترا.

¹⁹⁰ Pierre Marie Pradel, l'épargne et l'investissement, 4^{ème} édition, Presse Universitaire de France, Paris, 1968, P35.

¹⁹¹ كاسل (1866-1945)، اقتصادي سويدي.

¹⁹² جورج واشنطن كارفر (1864-1943)، اقتصادي أمريكي.

¹⁹³ والرأس (1834-1910)، اقتصادي فرنسي.

¹⁹⁴ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 40.

- بيجو (Arthur Cecil Pigou)¹⁹⁵ هذا الاقتصادي الذي مثل مدرسة كامبريدج والنيوكلاسيك أحسن تمثيل¹⁹⁶ يرى أن الادخار هو تضحية بالاستهلاك في المدى القصير، وفي هذا الإطار فإن معدل الفائدة هو جزاء أو أجر هذا الإمتناع. وخلال فترة التضحية يمكن لأسعار السلع أن ترتفع، ويكون التحكم بين الاستهلاك والادخار متعلقا بمعدل الفائدة الحقيقي. ومنطقيا الادخار يكون ضعيفا إذا كان معدل الفائدة الحقيقي ضعيفا ؛ أي إذا كان معدل التضخم قوي¹⁹⁷.

بشكل عام، أهملت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تأثير تحولات الدخل على الادخار، وذلك استنادا إلى أن الدخل يعتبر ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل. إن المنطق الكلاسيكي سليم لو صحت الإفتراضات التي استندت إليه، ولعل أهم صعوبة يلاقيها التحليل الكلاسيكي هو في افتراضه ثبات حجم هذا الدخل عند مستوى التشغيل الكامل. وعليه، فالنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لم تتجحا في عزل وتحديد كل العوامل المستقلة التي تفسر الادخار، وكان لابد من ظهور أفكار وفلسفة اقتصادية جديدة لتحليل الظاهرة بأكثر منطقية وواقعية، فجاء الفكر الكينزي على يد الاقتصادي "جون مينارد كينز"؛ الذي انتقدها بشدة رغم أنه كان أصلا كلاسيكيا، وأستاذا ناجحا في النظرية الكلاسيكية، فهي في رأيه غير واقعية ولا تتلاءم مع الحاضر، وغير مؤهلة لحل المشاكل الاقتصادية.

المطلب الثاني - الادخار في النظرية الكينزية ونظريات ما بعد الحرب العالمية الثانية

الفرع الأول - الادخار في النظرية الكينزية¹⁹⁸ (نظرية الدخل المطلق)

على عكس النظرية الكلاسيكية، كان رأي المدرسة الكينزية وعلى رأسها الاقتصادي كينز¹⁹⁹ مخالف لتعريف الكلاسيك، وهو يرى أن "الادخار عبارة عن فضلة (résidu) متبقية من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك"²⁰⁰، وطالما أعتبر كباقي بين الدخل والاستهلاك، فإن وجوده بعد ذلك سيكون تلقائيا. ويعتقد أن الادخار هو قسط من الدخل غير موجه للاستهلاك، وتكتب علاقته كالتالي²⁰¹ : $S = Y - C$ ، وبهذا ينتقل كينز من الفكرة الكلاسيكية المتمثلة في وجود فارق زمني في الاستهلاك، إلى فكرة الإمتناع عن الاستهلاك.

وعلى النقيض، يرى ليسل (Lisle) أن اعتبار "الادخار يقدر من قبل الفرق ... " هو في الحقيقية منطق اقتصادي مشكوك فيه، ويحوي خطيئة أصلية في منهج تقدير الادخار. ففي الواقع، لا يبدو أن الادخار يعتبر

¹⁹⁵ بيجو Arthur Cecil Pigou (1877-1959) : اقتصادي بريطاني تتلمذ على يد ألفرد مارشال سنة 1901، وعمل بعد تخرجه أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كامبريدج من سنة 1903 إلى 1943، له ما يقارب 30 كتابا، والمئات من المقالات، أكثرها تتكلم على البطالة والسياسة النقدية ونظام الضرائب. وكان الطالب المؤهل لأن يرث أستاذه ألفرد مارشال فكريا وعلميا.

¹⁹⁶ عديلة الصادق، علماء الاقتصاد وجائزة نوبل الاقتصادية، مطابع عمار قرفي، باتنة، 2004، ص14.

¹⁹⁷ Karine Chakir, Le comportement d'épargne des ménages en France, (12/03/2009), www.ecolebourse.com/ressources/decrypt/22_comportementepargnemenages.pdf

¹⁹⁸ النظرية الكينزية ظهرت في الاقتصاد عبر فترة حرجة من تاريخ العالم، وهي تلك التي امتدت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث خيمت أصعب فترات الأزمة الاقتصادية الكبرى. وقد جاءت النظرية الكينزية لتناهض - وإلى حد بعيد - النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد.

¹⁹⁹ جون ماينر كينز John Maynard Keynes (1883 - 1946) : اقتصادي انجليزي، أستاذ اقتصاد في جامعة كامبريدج. مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) في عام 1936، وله كتب أخرى في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية. وكان كينز في البداية قد التحق بجامعة كامبريدج لدراسة الرياضيات، لكن اهتماماته بالسياسة قادته لدراسة الاقتصاد حيث درس على يدي ألفرد مارشال.

²⁰⁰ Michel Herland, Keynes et la macroéconomie, Economica, Paris, 2000, P32.

²⁰¹ J.M. Keynes, macro économie keynésienne, le projet économie de Alain barrere, édition dunod, Paris, 1990, P83.

من قبل الأسر كباقي، ذلك أن الأفراد يسعون إلى تراكم أصول معينة ذات فائدة، أو ربط المدخرات بالاستثمار لهدف التمويل الذاتي، كما أن للادخار محتوى إيجابي يتم التعبير عنه من خلال الرغبة في تجميع وبناء الثروة، والنتيجة اليوم هو أن الادخار يستخدم كمفهوم لتوفير الموارد المالية بدلا من - مرة أخرى - الفرق بين الدخل والاستهلاك. ونلاحظ أن الفرق بين مستوى الدخل والاستهلاك هو الطريقة الوحيدة الممكنة لتقدير الادخار، لأن بيانات الحسابات الوطنية لا تسمح بالقيام بمقارنة أكثر تطوراً²⁰².

وعند كينز يكون قرار توزيع الدخل إلى مختلف الإستعمالات يتم في مرحلتين، حيث يقوم الأفراد أولاً بتحديد ما يريدون استهلاكه، والباقي يدخر. ثم يوزع هذا الجزء المدخر بدوره على أساس معدل الفائدة السائد بين الاستثمار في أصول مالية أو عينية، والإكتناز في شكل أصول نقدية²⁰³. ومنافيا لما قاله الكلاسيك، فقد اعتبر كينز أن الدخل هو العامل الأساس الذي يحدد مقدار الاستهلاك والادخار، وأن المدخرين ينظمون استهلاكهم حسب الدخل المتحصل عليه؛ أي أن الفرد يستهلك حسب دخله وما تبقى من هذا الأخير يدخره. وإذا سلمنا فرضاً بالمقدمتين الأوليتين مع كينز والمعاصرين له من الاقتصاديين، يصبح للدخل تأثير في حجم الادخار والاستهلاك، فإذا ازداد دخل الفرد فلا بد أن يزداد ادخاره الشخصي إذا لم يزد استهلاكه، وكذلك إذا انخفض دخل الفرد فينخفض ادخاره إذا لم يقلل من استهلاكه. كما اعتبر كينز أن حجم الدخل ليس ثابتاً، بل إنه يتغير بتغير حجم الطلب الفعلي.

ربطت النظرية الكينزية إذن، الادخار بالقدرة عليه، وذلك يتبع مستوى الدخل لا سعر الفائدة، فتكون ظاهرة الادخار حاصلة في المجتمعات ذات الدخل العالي. والأبحاث قد أثبتت أن الميل للاستهلاك يرتفع لدى الطبقات منخفضة الدخل، مما يجعل الميل للادخار ضعيفاً؛ وأن ذوي الدخل المنخفضة لا يستطيعون أن يدخروا إلا نسبة بسيطة من دخولهم، وربما لم يستطيعوا الادخار مطلقاً أو استدانوا. وهذا بخلاف الحال في البلدان الغنية حيث يمكن الادخار ويتحقق لتكون نسبته أعلى من نسبة ادخار البلدان متوسطة الغنى، ثم الأدنى فالأدنى. فالدول المتقدمة اقتصادياً يكون ميلها الحدي للاستهلاك منخفضاً. وقد بينت الإحصائيات العالمية أن الميل للاستهلاك يتراوح عادة بين 0,6 و0,8، أي أن هذه الدول تدخر من 20% إلى 40% من دخلها، أما الدول المتخلفة اقتصادياً فيكون لها ميل حدي للاستهلاك مرتفع جداً بين 0,8 و1 لأنها لم تتمكن من الإستجابة إلى كل حاجاتها، ولأن الادخار فيها غير متوفر²⁰⁴. وشأن ذلك أن يدل على عدم ارتباط الادخار بسعر الفائدة، بل بالقدرة المادية للمدخر ارتفاعاً وهبوطاً.

وطبقاً لإحصائيات 1997، فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت قيمته أكثر من 29 تريليون دولار أمريكي، أكثر من 22 تريليون دولار منهم قد تم توليدهم داخل الاقتصاديات المتقدمة، بينما أقل من 7 تريليون دولار تم توليدهم داخل اقتصاديات الدول الأقل نمواً. وإذا أخذنا في الحسبان توزيع سكان العالم، نجد أن أكثر من 80% من دخل العالم ينتج بمعرفة الدول المتقدمة الذين يمثلون فقط 20% من جملة سكان العالم. ولذلك يظل حوالي 80% من سكان العالم ينتجون فقط 20% من الدخل العالمي. والنقطة الأكثر أهمية، هي

²⁰²Léon Yves, Rainelli Pierre, Op.Cit, P14.

²⁰³ محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بيرتي، الجزائر، 1994، ص 156.

²⁰⁴ عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 342-343.

أن الدول منخفضة الدخل في الدول النامية التي يعيش فيها 80% من سكان العالم تتحصل على أقل من 20% من الدخل العالمي. إن تجميع متوسط دخل الفرد للدول المتخلفة في المتوسط يكون أقل من واحد على عشرين من متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة²⁰⁵. ومنه فإن الإدخار سيكون حاصلا في الدول المتقدمة.

ويعتبر كينز أن الاستهلاك أهم من الإدخار، لأن هذا الأخير ما هو إلا الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك. فكينز لم ير في الإدخار إلا عاملا ضارا، ذلك أنه عنصر انكماش يقلل الطلب على السلع. وهذا الأخير يؤدي إلى نقص حجم ما ينتجه المنظمون، ومن ثم نقص حجم التشغيل، وبالتالي الوصول إلى البطالة. وقد ركزت هذه النظرية على أهمية الزيادة في الطلب على سلع الاستثمار بإنقاص الإدخار، وإنه لكي يتحقق التشغيل التام، لا بد أن يوجد طلب استثمار مساوٍ للإدخار الذي يحققه الاقتصاد كله، عند مستوى التشغيل التام، وأن يتم تحويل جزء من الإدخار إلى الاستثمار.

للإشارة، فقد شهدت البلدان ذات النمو الأقوى للأجور الحقيقية انخفاضات حادة في نسب ادخار الأسر. وقد بدأت هذه النسب تهبط في الولايات المتحدة في نهاية الانكماش في أوائل التسعينات، وتسارع الانخفاض بعد الأزمة الآسيوية. وفي المملكة المتحدة انخفض معدل الإدخار من نحو 10% في أوائل التسعينات إلى نحو 8% في 1998 ونحو 4% فيما بين عامي 1990 و1997، وظل عند هذا المستوى بعد ذلك. وفي اليابان وحدها اتبع معدل الإدخار إلى الدخول الممكن التصرف فيها منحني صاعدا في التسعينات، فارتفع من 12% إلى 15% بعد الأزمة الآسيوية. وقد أسهمت معدلات الإدخار المنخفضة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة²⁰⁶.

وقد كانت هناك فترة وجيزة ولكنها حاسمة تحت التأثير المشترك لفترة الكساد الكبير، والتفسير الذي قدمه كينز في النظرية العامة (1936)، لكي يعتبر أن الإدخار يمكن أن يزعزع الاستقرار الاقتصادي وأن يكون ضارا على الرفاه الاجتماعي، فالإدخار يمثل تهديدا محتملا، لأنه يقلل من عناصر الطلب، دون أن يولد تلقائيا نموا في الاستثمار²⁰⁷. ولم تكن تخمة الإدخار تعتبر الوحيدة في العالم التي لعبت دورا في فترة الكساد الكبير، ولكن الخوف من أن هذه المشكلة ستلازم فترة ما بعد الحرب على نطاق واسع. وتأججت هذه المخاوف من خلال الاعتقاد، على نطاق واسع، بأنه في المستقبل لن يكون هناك فرصا أكثر للاستثمار، في حين أن الإدخار سيزيد بمعدلات أسرع من الدخل. وفي هذا الوضع يمكن أن نتوقع عاجلا أم آجلا أن الإدخار سيتجاوز احتياجات رأس المال. هذا القلق شكل الأساس لمدرسة الركود التضخمي التي برزت في سنوات الأربعينات ومطلع الخمسينيات. ومن المثير للاهتمام والتناقض أن البحوث المعمقة المهمة بسلوك الإدخار، وجدت أن أصل الإدخار يرجع إلى الدور المركزي المستند إلى النظرية الكينزية في دالة الاستهلاك كأحد محددات الطلب الكلي، والخوف من حدوث تخمة الإدخار، مصدر في وقت واحد للتقلبات الدورية والركود على المدى الطويل²⁰⁸.

²⁰⁵ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 86.

²⁰⁶ تقرير التجارة والتنمية 2002، منشورات الأمم المتحدة، ص 111.

²⁰⁷ Modigliani Franco, Cycle de vie, épargne individuelle et richesse des nations, Revue française d'économie, Volume 1N°2, 1986, p17, www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0_0769-0479_1986_num_1_2_1116

²⁰⁸ Ibid, P18.

يرى كينز أن المجتمع إذا سعى إلى تخفيض استهلاكه من أجل زيادة مدخراته، فإن هذه المحاولة ستؤدي في نهاية المطاف إلى نقص فعلي في مقدار ما سيدخره المجتمع وليس إلى زيادة الادخار، حيث زيادة الادخار على حساب الاستهلاك (انخفاض) \Leftarrow انخفاض الطلب الفعلي \Leftarrow انخفاض الإنتاج \Leftarrow انخفاض الدخل \Leftarrow انخفاض الادخار²⁰⁹. كما يعتبر كينز أن الاستثمار وليس الادخار هو المحرك للألة الاقتصادية. وأن الاستثمار يولد الادخار من خلال رفع الناتج وفقا لمبدأ مضاعف الاستثمار. ووفقا لـ *أتكسون هوبسن*²¹⁰، فالإفراط في الادخار من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الإنتاج ويحول الزواج إلى كساد²¹¹. والدراسات التجريبية تبين أنه خلال الفترة (1990-1995) في ألمانيا، كان متوسط معدل النمو 3,6% لمعدل الادخار من 12,5%، وفي فرنسا كان معدل النمو 1,1% لمعدل الادخار 13,6%²¹².

وحسب كينز فإن الحديث عن الادخار أو الاستهلاك يكاد يكون الحديث عن الشيء نفسه، ذلك أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار، وتحليل دالة الاستهلاك هو في آن واحد تحليل لدالة الادخار، وبهذا فهي دراسة مظهرين مختلفين للشيء نفسه²¹³. لذا سنبدأ بدالة الاستهلاك لنستنتج دالة الادخار.

أولا - دالة الاستهلاك :

إن نموذج كينز يتميز بأفق زمني قصير ومحدود، وتكون فيه الدخول غير مستقرة. كما أن الأسر تعيش على أساس يومي، ولا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث التي قد تأتي وراء هذا الأفق. وتخضع خيارات الاستهلاك بسبب الحاجة الآنية أو العادات، وهناك مدخرات ضئيلة أو معدومة تستخدم لدفاع المعاملات أو الاحتياط، ويعيشون من دون مشروع تراكم محدد جيدا بخلاف الحفاظ على ثروتهم الحالية²¹⁴.

ويُسوق كينز دالة الاستهلاك على أساس الأزمة وجوهرها والمتمثل في ضعف الطلب الاستهلاكي، والذي أدى إلى تراجع الاستثمارات، لكون الاستثمار يتم بغرض تحقيق الربح، والذي لا يتحقق إلا إذا كان سعر البيع أكبر من سعر التكلفة، وفي ظل الكساد لا يتحقق ذلك لكون الأسعار تنخفض²¹⁵.

لقد ناقشت النظرية الكينزية الاستهلاك من خلال ما يعرف بدالة الاستهلاك، ويقصد بها العلاقة الدالية بين الاستهلاك الكلي من جهة، ومستوى الدخل المتاح للأفراد من جهة أخرى. وتبين هذه الدالة كيف أن الاستهلاك يتغير نتيجة لتغير الدخل. فمن المفترض أن كل مستوى من مستويات الدخل يقود إلى مستوى من الاستهلاك يتغير طرديا مع التغير الذي يحدث في الدخل. لهذا نجد أن العلاقة الموجبة بين الاستهلاك والدخل تمثل ركنا أساسيا في النظريات الاقتصادية، مع ملاحظة أن التغير الذي يطرأ على الاستهلاك نتيجة تغيرات الدخل يحدث بنسب أقل، حيث أن هناك جزءا من الدخل لا ينفق عادة على الاستهلاك الحاضر ويبقى في صورة مدخرات لإنفاقه مستقبلا. وقد أشارت النظرية الكينزية إلى أن الادخار يرتبط أيضا بعلاقة

²⁰⁹ محمد عبد المومن، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص75.

²¹⁰ جون أتكسون هوبسن J.A.Hobson (1858-1940) : اقتصادي وصحفي انجليزي.

²¹¹ عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص41، بتصرف.

²¹² Georges a. Soglohoun, Op.Cit, P12.

²¹³ كينز، مرجع سبق ذكره، ص11.

²¹⁴ Céline Antonin, Op.Cit, P7.

²¹⁵ علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومه، الجزائر، 2010، ص42.

موجبة مع الدخل، فكلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح. ولهذا نجد أن أصحاب الدخل المرتفعة هم أصحاب المدخرات، أما من دخولهم منخفضة فلا يستطيعون الادخار، وهكذا فقد افترض كينز أن متوسط الاستهلاك يتناقص بينما يتزايد متوسط الادخار مع زيادة الدخل²¹⁶.

ويتكون الدخل المتاح من عنصرين أساسيين؛ الاستهلاك والادخار، كما يلي: $S = Y - C \Rightarrow Y = C + S$ حيث Y : الدخل المتاح؛ C : الاستهلاك النهائي؛ S : الادخار.

كما يمكن التعبير عن علاقة الاستهلاك بالدخل من خلال معادلة تعرف بمعادلة الاستهلاك - بافتراض أن الدالة خطية - على النحو التالي:

$$C = a + bY$$

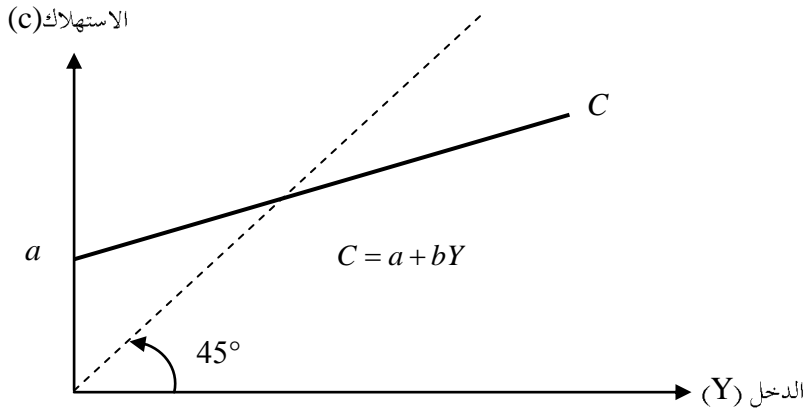
حيث a : يمثل الاستهلاك عندما يكون الدخل معدوماً، ويسمى اقتصادياً بالاستهلاك الذاتي (حد الكفاف)، حيث يمكن تمويله عن طريق السحب من المدخرات المتراكمة سابقاً أو عن طريق الإقتراض. وهو جزء ثابت أكبر من الصفر ($0 < a$)، ويمثل رياضياً نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي.

b : يمثل الميل الحدي للاستهلاك، ورياضياً يمثل ميل دالة الاستهلاك، حيث يكون ($0 < b < 1$).

إن هذه المعادلة تعبر عن الفترة القصيرة لوجود الثابت a ، كما تبين أن الدخل هو أهم عامل يدخل في

تحديد مستوى الاستهلاك، وبهذا فإن دالة الاستهلاك تتزايد خطياً مع الدخل، وبشكل عام: $C = F(Y)$

الشكل (3.1): دالة الاستهلاك الكينزية في المدى القصير



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص56، بتصرف.

إذن طبقاً لإفتراض الدخل المطلق يتوقف الاستهلاك في الفترة t على الدخل المتاح في الفترة نفسها، ويتزايد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة أقل. وحسب خصائص هذا الإفتراض، تؤدي إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة إلى زيادة الاستهلاك الكلي للمجتمع، وذلك لأن الميل للاستهلاك عند أصحاب الدخل القليلة يكون أكبر من الميل للاستهلاك عند أصحاب الدخل المرتفعة. فالنقص في استهلاك أصحاب الدخل المرتفعة الناتج عن إعادة توزيع الدخل، سوف يكون أقل من الزيادة في استهلاك أصحاب الدخل المنخفضة، وعليه سوف يزداد الاستهلاك الكلي للمجتمع²¹⁷.

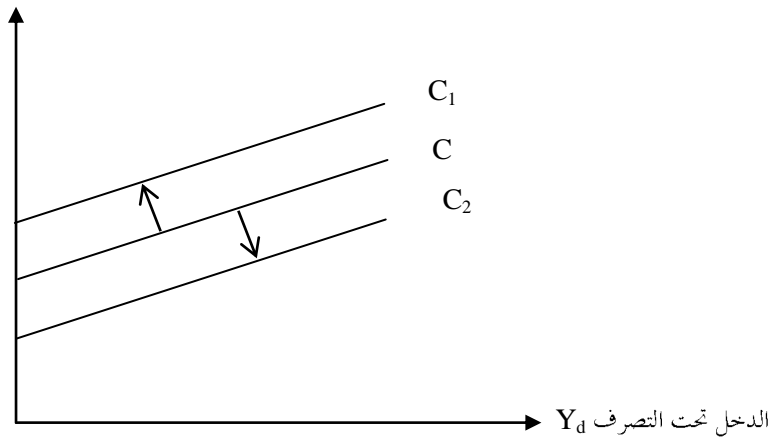
²¹⁶ أحمد حامد نقادي، وليد عرب هاشم، دالة الاستهلاك في الاقتصاد السعودي - دراسة قياسية (1970-1989)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة، الرياض - السعودية، المجلد 4، العدد 1، 1991، ص54.

²¹⁷ مختار محمد متولي، أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة - دراسة قياسية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، الرياض - السعودية، المجلد 1، العدد 1، 1989، ص11.

ويعتقد كينز بوجود عوامل تحدد الاستهلاك والادخار إضافة إلى الدخل كمحدد أساسي، إلا أن تأثير هذه العوامل في الفترة القصيرة يكون ضئيلاً. وقد قسمها كينز إلى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية (تم التطرق إليها سابقاً) من شأنها أن تقود إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى أو الأسفل. ففي الشكل (4.1) تتحول دالة الاستهلاك إلى الأعلى في الوضع (C_1) إذا أصبح الأفراد أكثر قدرة على الشراء أو زادت رغبتهم في الإنفاق، وبالعكس يتحول خط الاستهلاك إلى الأسفل في الوضع (C_2) إذا زادت رغبة الأفراد في الادخار أو أصبحوا أقل قدرة على الإنفاق الاستهلاكي.

الشكل (4.1) : تغير دالة الاستهلاك الكينزية

الاستهلاك (c)



المصدر : ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، OPU، الجزائر، 2005، ص118.

ثانياً - الدالة غير الخطية للاستهلاك²¹⁸ :

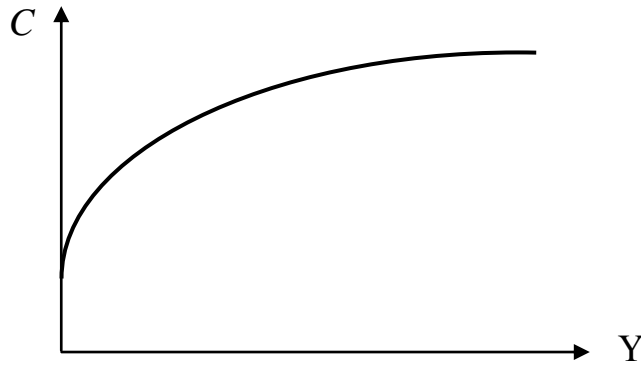
إن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك C والدخل Y بدالة خطية، يعني ضمناً أن الميل الحدي للاستهلاك يظل دائماً ثابتاً ويساوي b مهما تغير Y . لكن هذا لا يتماشى مع الواقع، لأن نسبة الزيادة في الاستهلاك ΔC إلى الزيادة في الدخل ΔY تتناقص عملياً كلما ارتفع مستوى الدخل. فلو فرضنا أنه عند مستوى الدخل 100 دولار تؤدي زيادة الدخل بمقدار دولار واحد إلى زيادة الاستهلاك بمقدار 0,80 من الدولار، فإنه عند مستوى الدخل 200 دولار مثلاً تؤدي زيادة الدخل بمقدار دولار إلى زيادة الاستهلاك بمقدار 0,70 من الدولار. لهذا لا بد أن يكون الخط البياني لدالة الاستهلاك على شكل منحنى يرتفع إلى الأعلى ويتناقص ميل مماسه كلما ازداد Y ، أي لا بد أن يكون الخط البياني لدالة الاستهلاك متزايداً ومقعراً نحو الأسفل. ونعبر عن ذلك بقولنا : إن المشتق الأول لدالة الاستهلاك $\partial C/\partial Y$ غير سالب، وأما المشتق الثاني $\partial^2 C/\partial^2 Y$ فسالِب. ولما كان المشتق الأول لدالة الاستهلاك يساوي pmc فسيكون غير سالب من جهة وأقل من الواحد، أي :

$$\begin{cases} 0 \leq \partial C/\partial Y \leq 1 \\ \partial^2 C/\partial^2 Y < 0 \end{cases}$$

ويظهر الخط البياني لدالة الاستهلاك غير الخطية كما في الشكل (5.1).

²¹⁸ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص90.

الشكل (5.1) : المنحنى البياني لدالة الاستهلاك غير الخطية



المصدر : أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص90.

ثالثا - دالة الادخار :

بعد معرفتنا للصيغة الرياضية لدالة الاستهلاك الخطية، يمكننا الآن استنتاج الصيغة الرياضية لدالة الادخار في المدى القصير كالتالي :

$$S = Y - C \Rightarrow S = Y - a - bY \Rightarrow S = -a + (1-b)Y$$

$$\boxed{S = -a + sY}$$

وبافتراض أن $s = (1-b)$ ، إذن تصبح معادلة الادخار كالتالي :

حيث $(-a)$: تمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل، ويسمى اقتصاديا بالادخار الذاتي أو التلقائي، حيث $(0 < a)$ ، ويكون بالسالب لكونه يعبر عن استهلاك قيمة معينة من قبل فئة لا تملك دخلا، أو ذات الدخل المحدود التي لا يغطي دخلها احتياجاتها الاستهلاكية، أي هي عبارة عن عملية استنزاف للادخار الوطني، حيث تؤدي إلى الإقلال من حجم الادخار، أي كلما كان الاستهلاك التلقائي كبيرا، كلما أدى ذلك إلى الإقلال من حجم الادخار، باعتبار أن $(-a)$ تأخذ نفس قيمة a وبإشارة مغايرة. وهذا ما يؤكد أنه كلما كانت الفئة التي لا تملك دخلا في المجتمع كبيرة، كلما قلت المدخرات في المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى عجز كبير في تمويل الاستثمارات. فضعف الأجور يؤدي إلى انعدام فرص العمل، وتوجيه المبالغ المالية المتاحة لدى تلك الفئات إلى إشباع الحاجات وتلبية الرغبات، وباعتبار أن الادخار لن يكون إلا بعد تغطية الاستهلاك، والوصول بذلك إلى عتبة الادخار²¹⁹، فيؤدي ضعف الدخل أو انعدامه إلى تأخر عتبة الادخار. وتمثل a رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الادخار مع المحور العمودي (محور الادخار).

s : يمثل الميل الحدي للادخار، وهو يبين مدى استعداد صاحب الدخل لادخار قسطا من دخله، فهو يضحى باستهلاكه الحالي للحصول على عائد مستقبلي، ورياضيا يمثل ميل دالة الادخار، حيث يكون $(0 < s < 1)$.

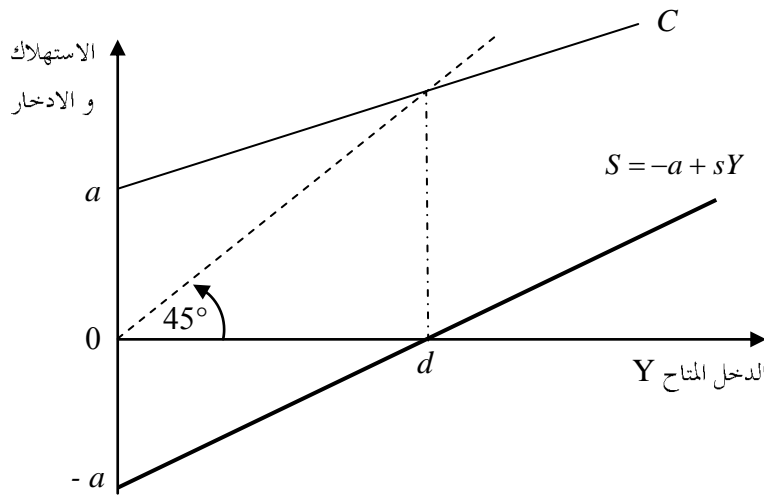
إن هذه المعادلة تعبر عن الفترة القصيرة لوجود الثابت a ، كما تبين أن الدخل هو أهم عامل يدخل في تحديد مستوى الادخار، وبهذا فإن دالة الادخار تتزايد خطيا مع الدخل، مع ملاحظة أن الزيادة في الادخار تكون بنسبة أقل، وبشكل عام : $S = F(Y)$

²¹⁹ عتبة الادخار تمثل النقطة التي يغطي فيها الدخل المتاح جميع الاستهلاك، ويمكن بعدها الشروع في الادخار عند زيادة الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة، فعتبة الادخار هي النقطة التي يكون الادخار فيها معدوما. نقلا عن : علاش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص46.

يمكننا استنتاج منحنى دالة الادخار بيانيا من خلال دالة الاستهلاك، وكقاعدة عامة تتقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي عندما الاستهلاك يساوي الدخل، دلالة على أن الادخار يساوي صفرا عند هذا المستوى، ويتضح هذا عند النقطة d .

إن دالة الاستهلاك الكينزية تبرهن أن الادخار هو دالة متزايدة في مستوى الدخل، وهذا يعني أنه عندما يكون الدخل معدوما فإن الادخار يكون سالبا. ويفترض كينز ثبات كل من دالة الاستهلاك ودالة الادخار في الفترة القصيرة. ونشير إلى أن افتراض العلاقة الخطية بين الادخار والدخل يعود لسببين؛ الأول أن الدالة الخطية سهلة الدراسة، أما الثاني وهو الأهم؛ ذلك أن الدراسات التطبيقية المتعلقة بالادخار والدخل، بينت على أن هناك علاقة خطية أو تقريبا خطية بينهما، والشكل (6.1) يظهر ذلك.

الشكل (6.1): دالة الادخار الكينزية في المدى القصير



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص76، بتصرف.

ويتعين مراعاة أن الخاصية المتعلقة بالميل الحدي للاستهلاك (وكذلك الميل الحدي للادخار) من حيث كونه أكبر من الصفر وأقل من الواحد، تضع قيودا على شكل دالة الاستهلاك (الادخار)، ويمكن أن نبين ذلك من خلال الشكل (6.1). وفي بداية الأمر، يجب أن نوضح خصائص خط 45° ، الذي نستخدمه في توضيح الشكل الذي يفرضه قانون الدخل المطلق على كل من دالتي الاستهلاك والادخار. فهذا الخط ينصف زاوية نقطة الأصل القائمة، ومن أهم خصائصه أن ميله يساوي الواحد.

بالنظر للشكل السابق نجد أن دالة الاستهلاك لا يمكن أن تكون موازية لخط 45° ، لأن هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك والذي هو ميل الدالة يساوي الواحد، أي أن كل الزيادة في الدخل تُستهلك، ومن ثم فإن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الواحد، وهذا أمر غير مقبول اقتصاديا. بالإضافة إلى أن هذا يعني أن يكون الاستهلاك أكبر من الدخل عند جميع المستويات، ويكون الادخار سالبا عند كل مستويات الدخل، وهذا أمر أيضا لا يمكن قبوله اقتصاديا. كما لا يمكن أن تكون دالة الاستهلاك منطبقة على خط 45° ؛ فبالإضافة إلى أن هذا يعني أن الاستهلاك يساوي الدخل عند كل المستويات، مما يجعل الادخار يساوي الصفر، بحيث تنطبق دالة الادخار على المحور الأفقي تماما، فإنه يعني أن الاستهلاك ينخفض للصفر عندما ينخفض الدخل للصفر،

وهي نتائج كلها لا يمكن قبولها اقتصاديا في الأجل القصير. كما لا يمكن أن تأخذ دالة الاستهلاك الشكل الأفقي، لأن ذلك يجعل الميل الحدي للاستهلاك يساوي الصفر والميل الحدي للادخار يساوي الواحد، أي أن كل الزيادة في الدخل تُدخر، وهذا أمر لا يمكن قبوله وفقا لنظرية الدخل المطلق، وعلى هذا الأساس لابد أن يكون ميل دالة الاستهلاك أكبر من الصفر وأقل من الواحد، وكذلك الأمر بالنسبة لدالة الادخار.

رابعا - دالة الاستهلاك ودالة الادخار في المدى الطويل :

في المدى الطويل تُعرف دالة الاستهلاك بأنها دالة نسبية، أي تنطلق من نقطة الأصل، وليس هناك جزء ثابت للدالة (حد الكفاف)، حيث أنه ليس هناك مستوى من الدخل يساوي الصفر في الأمد الطويل²²⁰.

وتعود بذلك دالة الاستهلاك إلى الكتابة التالية : $C = bY$

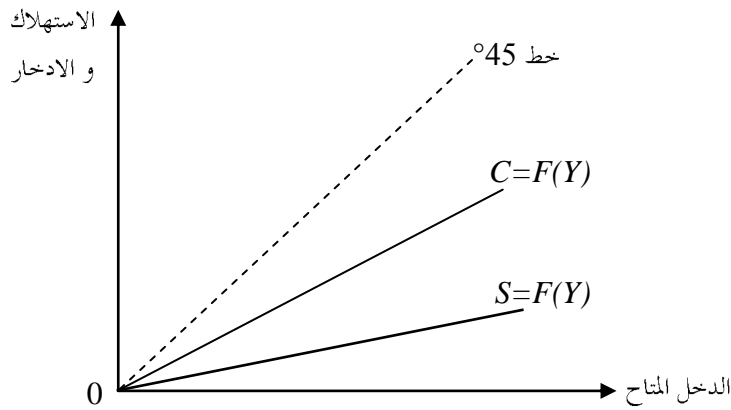
ومن المعادلات الرياضية التالية نستنتج دالة الادخار في المدى الطويل كما يلي :

$$\begin{cases} C = bY \\ S = Y - C \end{cases} \Rightarrow S = Y - bY \Rightarrow S = (1 - b)Y$$

وحيث أن $s = (1 - b)$ فإن : $S = sY$. هذه الأخيرة هي معادلة الادخار في المدى الطويل.

يوضح الشكل (7.1) أدناه، علاقة الدخل الشخصي المتاح بكل من الاستهلاك الشخصي والادخار الشخصي في المدى الطويل، حيث النسبة بين الادخار الشخصي والدخل الشخصي المتاحة ثابتة، أي أن معدل الادخار ثابت على المدى الطويل. ويلاحظ في هذا الصدد أن دالة الاستهلاك ودالة الادخار النسبية لا تؤيد فرض الدخل المطلق الذي وضعه كينز.

الشكل (7.1) : منحنى الاستهلاك والادخار في المدى الطويل



المصدر : محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء 01، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2004، ص 165.

خامسا - الميل الحدي للاستهلاك والادخار :

الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار ما يدفعه الفرد من دخله مقابل إشباع حاجياته المختلفة من سلع وخدمات،

وهو بذلك عبارة عن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل المتاح، أي : $pmc = \Delta C / \Delta Y = b$

وبما أن الادخار هو ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، فيمكننا كتابة الميل الحدي للادخار كما يلي²²¹ :

$$pms = \Delta S / \Delta Y = (\Delta Y - \Delta C) / \Delta Y = \Delta Y / \Delta Y - \Delta C / \Delta Y = 1 - pmc = s$$

²²⁰ أحمد حامد نقادي، وليد عرب هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

²²¹ Daniel Laboronne, Macroéconomie, Edition Seuil, Paris, 1999, P12.

والميل الحدي للادخار يعبر عن التغير في الادخار الناتج عن تغير الدخل بوحدة نقدية واحدة. ومن البديهي أن نلاحظ أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك (pmc) والميل الحدي للادخار (pms) يجب أن يساوي الواحد، ذلك أن الزيادة في الدخل إما أن تذهب إلى الادخار أو إلى الاستهلاك، أي أن $\Delta Y = \Delta C + \Delta S$ وبتقسيم الطرفين على ΔY نجد : $\Delta Y/\Delta Y = \Delta C/\Delta Y + \Delta S/\Delta Y$ ، إذن : $pmc + pms = 1$

سادسا - اميل الوسطي للاستهلاك والادخار :

إن الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن الجزء المستهلك C من الدخل نسبة إلى الدخل نفسه، أي : $PMC = C/Y$. وهي صيغة العلاقة بين مستويات الدخل ومستويات الاستهلاك المقابلة لها²²². مع ملاحظة أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل المتاح، ويمكن أن نبرهن على ذلك باستخدام الحساب التفاضلي حيث :

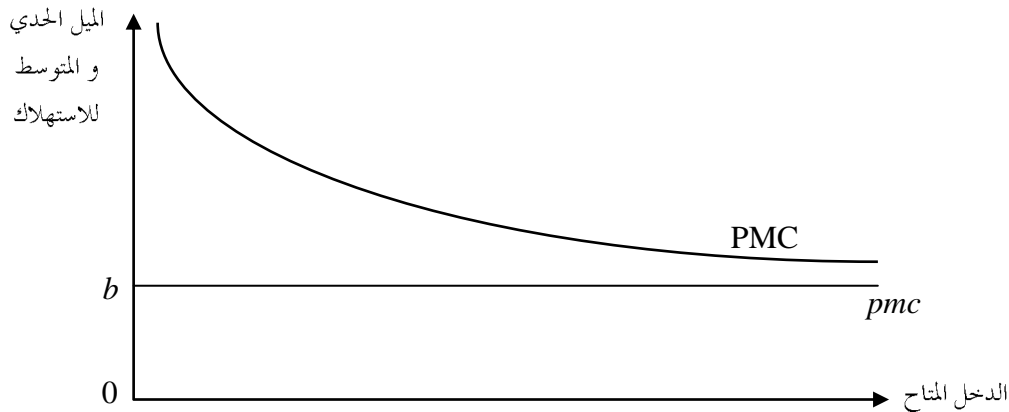
$$C = a + bY \Rightarrow C/Y = a/Y + b$$

ومنه : $a/Y + b$ عبارة عن الميل المتوسط للاستهلاك، وبافتراض أن دالة الاستهلاك مستمرة وقابلة للإشتقاق، وبمفاضلتها بالنسبة للدخل نحصل على ما يلي :

$$\partial(C/Y)/\partial Y = (a/Y + b)' = -a/Y^2 < 0$$

ويبقى أن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك دائما بالمقدار a/Y . ولن يتساوا إلا عندما $Y = \infty$ حيث a/Y عندئذ يساوي الصفر، ويمكن تصوير العلاقة بين الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك في هذه الحالة بالشكل (8.1).

الشكل (8.1) : سلوك الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك في حالة الدالة غير النسبية



المصدر : عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص79.

أما الميل المتوسط للادخار، فما هو إلا النسبة المكتملة للواحد للميل المتوسط للاستهلاك. وهو بالتعريف يمثل نسبة الادخار إلى الدخل، أي :

$$PMS = S/Y$$

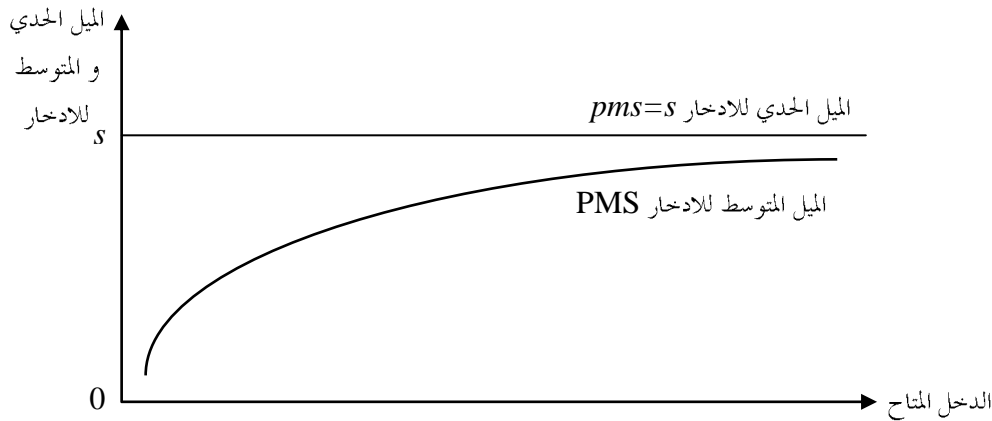
مع ملاحظة أن الميل المتوسط للادخار يتجه نحو الإرتفاع مع زيادة الدخل المتاح، ويمكن أن نبرهن على ذلك، فلدينا :

$$S = -a + sY \Rightarrow S/Y = -a/Y + s$$

²²² محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء 01، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2004، ص104.

فمن الناحية الرياضية نجد قيمة s موجبة وثابتة ($0 < s < 1$)، وكلما اتجه الدخل نحو الأعلى كلما اتجهت قيمة الكسر a/Y نحو الصفر، مما يعني أن حاصل عبارة الميل المتوسط للادخار ($s - a/Y$) تتجه نحو الزيادة. لكن يبقى دائما أن الميل الوسطي للادخار أقل من الميل الحدي للادخار بالمقدار a/Y ولن يتساوا إلا عندما $Y = \infty$ حيث a/Y يساوي الصفر، ويمكن توضيح العلاقة بين ميلي الادخار المتوسط والحدي بالشكل (9.1).

الشكل (9.1) : سلوك الميل الحدي والميل المتوسط للادخار في حالة الدالة غير النسبية



المصدر : عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

ونلاحظ أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك (PMC) والميل المتوسط للادخار (PMS) يجب أن يساوي الواحد، فنحن نعلم أن دالة الدخل هي $Y = C + S$ وبقسمة الطرفين على Y نحصل على $PMC + PMS = 1$. لقد كان تحليل كينز يبحث عن كيفية حدوث التوازن، وذلك بالإعتماد على الاستثمار والادخار، حيث افترض أن الدخل الذي ينقسم إلى الأجور والأرباح يتحول إلى استهلاك وادخار. ولما كانت بيانات ما بعد الحرب العالمية الثانية تناقض النظرية الكينزية في المدى الطويل، ومنها أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك ويساوي ثابت في حالة الدالة النسبية، ولعل هذا يعني أن النسبة المنفقة من الدخل على الاستهلاك والادخار تظل ثابتة عبر الزمن مهما تغير الدخل، فقد ظهرت محاولات عديدة للتوفيق بين دالة الاستهلاك (الادخار) قصيرة الأجل (غير النسبية) ودالة الاستهلاك (الادخار) طويلة الأجل (النسبية)، وهكذا فتحت دراسات كينز المجال لظهور نظريات اقتصادية أخرى مفسرة للادخار.

الفرع الثاني - نظرية الدخل النسبي

قُدمت هذه النظرية في عام 1949 على يد الاقتصادي دوزنبري (*James Duesneberry*)²²³ صاحب هذا الافتراض، حيث يرى أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد تبعاً للمحيط الإجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة. فاستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنية عما إذا جاورت عائلات فقيرة؛ إذ أن النمط الاستهلاكي للعائلة سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها، حرصاً منها على الإبقاء على وضع أو مركز إجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه. وعليه، وطبقاً لهذا الافتراض، لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدخل

²²³ James Duesneberry (1906-1966) : اقتصادي أمريكي وأحد رجال الأعمال، شغل عدة مناصب، منها أستاذا بجامعة مونتانا الأمريكية.

المطلق فقط، وإنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الأسرة.²²⁴ ولقد أظهر دوزنبري إختلاف سلوك الادخار لكل من عائلات الزوج والبيض في مدينة نيويورك وكولمبس، حيث وجد أن الزوج يدخرون نسبة أكبر من البيض من نفس المستوى من الدخل، أي أن الميل المتوسط للادخار للزوج أكبر من الميل المتوسط للادخار للبيض عند نفس مستوى الادخار.

من أهم مسلمات هذا الافتراض أن الميل المتوسط للاستهلاك لشخص ما، ما هو إلا دالة عكسية لوضعه الاقتصادي نسبة إلى الأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه. فإذا كان دخل أحد الأفراد أقل من متوسط الدخل في المجتمع، فإنه يميل إلى إنفاق نسبة كبيرة من دخله حتى يحافظ على مستوى استهلاكه، متوافقاً مع نمط الاستهلاك في المجتمع، وبذلك فإنه يتميز بارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك. ومن ناحية أخرى، إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل في المجتمع، فإنه سوف ينفق نسبة أقل من دخله، لكي يحافظ على مستوى استهلاكه، متوافقاً مع نمط الاستهلاك في المجتمع، أي أنه يتميز بانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، نظراً لأنه يتمتع بمستوى دخل يفوق متوسط دخل المجتمع.²²⁵ والسبب في ذلك، أن هذا الشخص يشعر بالطمأنينة والإرتياح إذا كان استهلاكه أكبر من استهلاك الأشخاص الآخرين، لذا ربما يكون هذا دافعا له لتخفيضه، بينما لا يشعر بالطمأنينة والإرتياح إذا كان استهلاكه أقل من استهلاك الآخرين، لذا ربما سيرفعه.²²⁶ وهكذا فإن الفرد وفقاً لهذه النظرية لا يهتم بمستوى الاستهلاك المطلق، وإنما يهتم بمستوى الاستهلاك النسبي، أي مستوى الاستهلاك مقارنة بمتوسط استهلاك المجتمع الذي يعيش حوله.

وطبقاً للاقتصادي دوزنبري، يحاول الأفراد الإبقاء على مستوى معين من المعيشة. فمستوى الاستهلاك الجاري في نظره لا يتوقف فقط على الدخل الجاري، سواء كان مطلقاً أو نسبياً، وإنما يتوقف أيضاً على مستوى الاستهلاك الذي تم الوصول إليه في الفترات القليلة الماضية. السبب في ذلك، أنه من الصعب بالنسبة لإحدى الأسر تخفيض مستوى الاستهلاك الذي وصلت إليه، ولكن من السهل عليها تخفيض نسبة ما يتم ادخاره في أي فترة، من أجل الحفاظ على مستوى الاستهلاك الذي اعتادت عليه الأسرة. ووفقاً لنظرية الدخل النسبي، فإن دوال استهلاك الأفراد تعتمد على بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض، كما أنها ليست مستقلة، بل مرتبطة ببعضها عن طريق رغبة الفرد في الظهور والتميز، وهو ما يطلق عليه بحسب التقاليد أو أثر المحاكاة.²²⁷ يمكن صياغة دالة الاستهلاك رياضياً كما اقترحتها دوزنبري، مع العلم أن نظرية الدخل النسبي تأخذ أشكالاً تطبيقية متعددة، وعلى سبيل التحليل الجزئي تكتب هذه الفرضية كما يلي²²⁸ :

$$\frac{C_{it}}{Y_{it}} = a + b \frac{\bar{Y}_t}{Y_{it}} \dots \dots \dots (1)$$

حيث : $0 < a$ ، و $1 < b$ ، و b لا يمثل الميل الحدي للاستهلاك.

C_{it} : استهلاك الفرد (i) في الفترة (t) ، Y_{it} : دخل الفرد (i) في الفترة (t) ، \bar{Y}_t : متوسط دخل الفرد للفترة (t).

²²⁴ أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص 87.

²²⁵ أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف ومحمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 75.

²²⁶ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 152.

²²⁷ محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 189.

²²⁸ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 147، بتصرف.

نلاحظ من العلاقة (1) أن انخفاض دخل الفرد Y_{it} سوف يترتب عليه ارتفاع ميله المتوسط للاستهلاك، وهذا ما يؤكد وجهة نظر دوزنبري من حيث محافظة الفرد على مستوى استهلاكه، حتى عندما ينخفض مستوى دخله. وبضرب طرفي المعادلة (1) في Y_{it} نحصل على : (2)

$C_{it} = aY_{it} + b\bar{Y}_t$ (2)

أي أن استهلاك الفرد (i) في الفترة (t) دالة في مستوى دخله Y_{it} وفي مستوى دخل أقرانه (الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه) \bar{Y}_t . وبتجميع الأفراد في مجموعة مستهلكين كما في العلاقة (2)، نحصل على دالة تصلح لتحليل السلاسل الزمنية حيث :

$$\sum_{i=1}^n C_{it} = a \sum_{i=1}^n Y_{it} + nb\bar{Y}_t \text{ (3)}$$

$$\frac{\sum_{i=1}^n C_{it}}{n} = a \frac{\sum_{i=1}^n Y_{it}}{n} + \frac{nb\bar{Y}_t}{n}$$

وبقسمة الطرفين على (n) نحصل على :

$$\bar{C}_t = a\bar{Y}_t + b\bar{Y}_t$$

$$\bar{C}_t = (a+b)\bar{Y}_t$$

$$\bar{C}_t = K\bar{Y}_t \text{ (4)}$$

ويجب أن نؤكد على أن سلوك دالة الاستهلاك في الأجل الطويل يعكس تزايد الاستهلاك بنفس نسبة الزيادة في الدخل، وذلك عندما يطمئن المستهلكون إلى الزيادة الدائمة في الدخل، وينتقلون بذلك إلى نمط استهلاكي أعلى. وهذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك (PMC) والميل الحدي للاستهلاك (pmc) متساويان، أي : $PMC = pmc = a + b = K$

وهكذا تُمكن فرضية الدخل النسبي من التمييز بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير (بيانات مقطعية) في العلاقة (2) ويمثل فيها الحد الثابت ($b\bar{Y}_t$) ؛ و (a) الميل الحدي للاستهلاك، ودالة الاستهلاك في الأجل الطويل وتمثلها العلاقة (4)، حيث يساوي فيها الميلان الحدي والمتوسط للاستهلاك K . ويلاحظ أن الميل الاستهلاكي في الأجل الطويل ($a+b=K$) أكبر من الميل الاستهلاكي في الأجل القصير (a). وبالتحليل على نطاق مجموعة من المستهلكين، وباستخدام الميل المتوسط للاستهلاك (PMC) للتخلص من وحدات القياس، يعتمد الميل الاستهلاكي للأفراد على نسبة أعلى دخل سابق إلى مستوى الدخل الحالي، أي أن :

$$\frac{C_t}{Y_t} = a + b \frac{Y_{max}}{Y_t} \text{ (5)}$$

حيث : Y_t : يمثل الدخل الجاري ؛ Y_{max} : يمثل أعلى دخل حصل عليه المستهلك في السابق ؛

(a, b) : يمثلان الميلان الحديان للاستهلاك على الترتيب و $a, b > 0$.

$$C_t = aY_t + bY_{max} \text{ : وبضرب طرفي المعادلة (5) في } Y_t \text{ نحصل على :}$$

هذا يعني أن الاستهلاك في الفترة الزمنية (t) يتحدد بمتغيرين، هما الدخل الجاري وأعلى دخل حصل عليه المستهلك في السابق. ويمكن استنتاج دالة الإدخار كما يلي²²⁹ :

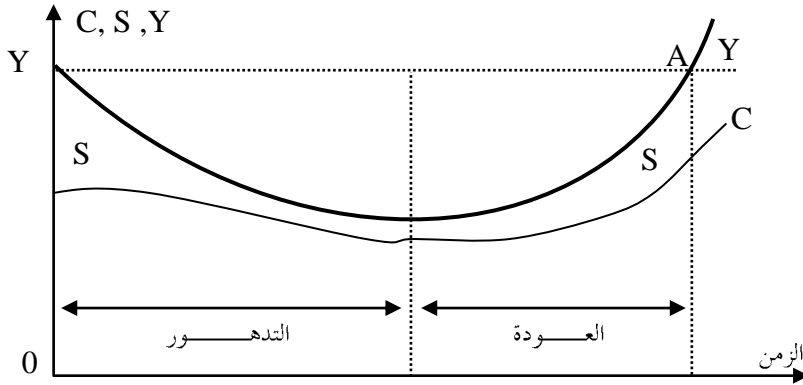
$$S_t = F(Y_t, Y_{max}) = (1-a)Y_t + (1-b)Y_{max}$$

حيث : ($1-a$) و ($1-b$) هما الميلان الحديان للإدخار بالنسبة للدخل الجاري والدخل الأعلى.

²²⁹ متولي مختار، النظرية الاقتصادية الكلية مدخل رياضي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1993، ص 293.

ويتوقع دوزنبري أن الاستهلاك لا يتطور تناسيباً مع الدخل، كما يبين الشكل (10.1). فعند التراجع أو التدهور في الدخل المتاح، يتناقص الاستهلاك، لكن بأقل حدة من الدخل، لأن الأفراد يحافظون على مستوى استهلاكهم، وذلك بالإنقاص من ادخارهم (S). وعند بداية ارتفاع الدخل يتزايد الاستهلاك لكن أقل نسبة من معدل تزايد الدخل، لأن الأفراد هنا يحاولون إعادة تكوين ادخارهم.

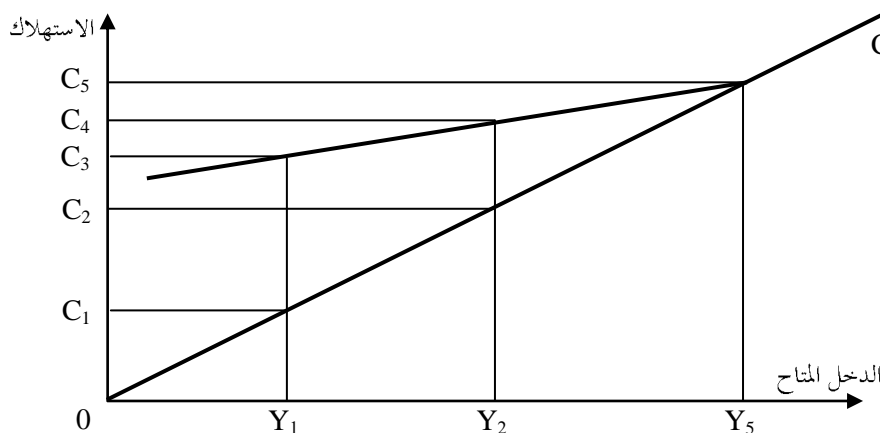
الشكل (10.1) : نظرية الدخل النسبي



La Source : Bernard Bernier, Yves Simon, Op.Cit, P107.

من زاوية أخرى، وبالنظر إلى الشكل (11.1)، فإنه لو فرض أن انخفض مستوى الدخل، فإن مستويات الدخل المرتفعة في الماضي، ستضع حدوداً لمستويات المعيشة التي يرغب المستهلكون في الإبقاء عليها، وهذا يعني أنه بانخفاض الدخل، فإن الأفراد سيقاومون أي انخفاض في مستويات الاستهلاك، مما يؤدي إلى انخفاض الادخار عوضاً عن ذلك، وانخفاض الاستهلاك بنسبة أقل من نسبة انخفاض الدخل. وهذا يشير إلى أن دالة الاستهلاك C يتم التحرك عليها في حالة زيادة الدخل، ولا يتم الرجوع عليها في حالة انخفاض الدخل. فلو فرض أن الدخل الشخصي المتاح انخفض من Y_5 إلى Y_2 ، فإن الإنفاق الاستهلاكي سينخفض من C_5 إلى C_4 بدلاً من C_2 ، لأن مستوى الدخل Y_5 مازال يؤثر على نمط الحياة المعيشية للأفراد وعلى إنفاقهم. ولو واصل الدخل الإنخفاض إلى Y_1 ، فإن الاستهلاك سينخفض إلى C_3 وليس إلى C_1 . وعندما يبدأ بالارتفاع تدريجياً إلى Y_2 ، سيظل الاستهلاك عند C_4 ، وعندما يواصل الدخل ارتفاعه مرة أخرى إلى Y_5 ، فإن الإنفاق الاستهلاكي يرتفع إلى C_5 ويستمر على دالة C .

الشكل (11.1) : دالة الاستهلاك وفرض الدخل النسبي



المصدر : أسامة بن محمد باحثشل، مرجع سبق ذكره، ص 89.

من هذا التحليل للعلاقة بين الاستهلاك ومستوى الدخل، يقرر دوزنبري أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد اعتماداً جزئياً على مستوى المعيشة التي تعود عليها الفرد، والتي تعتمد بدورها على أعلى مستوى للدخل حَقَّق في السابق. وبالرغم من التحليل الصائب لهذه النظرية، إلا أنها لم توفق إلى حد كبير في شرح العلاقة التناسبية بين الدخل المتاح والاستهلاك (الادخار)، لذلك جاءت نظرية الدخل الدائم لفريدمان لحل مشكلة التناسب.

الفرع الثالث - نظرية الدخل الدائم

قام فريدمان (Milton Friedman)²³⁰ سنة 1957 بتفسير نظريته ومدى اختلافها مع النظريات الأخرى، حيث رأى أن نظريتنا الدخل المطلق والدخل النسبي، قامت على مفهوم الدخل الجاري كأساس لدراسة العلاقة بين الدخل والاستهلاك، وبالتالي الادخار. وكما سبق، فقد وجد كينز أن الجزء من دخل الأسرة الذي يخصص للاستهلاك، إنما يتوقف على المستوى المطلق لهذا الدخل، في حين أن نظرية الدخل النسبي وجدت أن هذا الجزء، إنما يتوقف على مستوى دخل تلك الأسرة بالنسبة لدخول الأسر المجاورة لها، والتي تماثلها على مقياس الدخل. ويرى فريدمان أن الدالة الأساسية للاستهلاك وبالتالي الادخار هي دالة تناسبية، مثله في ذلك مثل دوزنبري، إلا أنه يجد أن هذه الدالة ليست علاقة بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري الذي أشار إليها كينز، ولكن العلاقة بين ما أسماه بالدخل الدائم والاستهلاك الدائم، حيث تقوم نظرية الدخل الدائم على فرض أساسي، وهو أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم²³¹.

يشير الدخل الدائم إلى متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في المستقبل نتيجة لاستغلاله عناصر ثروته، سواء كانت ثروة بشرية أو ثروة مادية. فالفرد يحصل على الأجر من استغلاله لمهاراته وخبراته والتي تمثل ثروته البشرية، ويحصل على فوائد أو أرباح من رأسماله المستثمر في أسهم أو سندات أو ودائع أو أصول مادية. ووفقاً لذلك، فإن الدخل الدائم مفهوم طويل الأجل، لأنه يتحدد بعناصر الثروة التي تتكون عبر فترة طويلة من الزمن نسبياً. ويقاس الدخل الدائم كمتوسط للدخل المتولد من الثروة عبر عدد من السنوات السابقة والسنة الحالية، أما عن الدخل الجاري فهو يشير إلى الدخل المحقق خلال الفترة الحالية، ولذا فهو يعتبر مفهوم قصير الأجل²³². وقد فرض فريدمان أن الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي :

أولاً : الدخل الجاري يحتوي على عنصرين أحدهما دائم ويسمى الدخل الدائم، وأحدهما مؤقت ويسمى الدخل المؤقت، هذا الأخير لا يتصف بالاستمرارية وهو إما أن يكون موجبا أو سالبا، فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت الأسعار السوقية للأسهم فجأة، فإن الربح الرأسمالي المحقق من بيعها يعتبر دخلاً مؤقتاً موجبا، وفي حالة انخفاض الأسعار نعتبره دخلاً مؤقتاً سالبا، ولذا فإن :

$$Y = Y_p + Y_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث Y_p : يمثل الدخل الدائم ؛ Y_t : يمثل الدخل المؤقت ؛ Y : يمثل الدخل الجاري.

²³⁰ فريدمان (1912) : اقتصادي أمريكي ومن أبرز الاقتصاديين الكبار ذو التأثير العالمي، كان معارضا للنظرية الاقتصادية الكينزية، حيث قاد وجهات النظر النقدية لمدرسة شيكاغو ضد الكينزية في سنة 1960 إلى 1970. عمل بوزارة المالية الأمريكية حول السياسة الجبائية وقت الحرب، كما عمل كخبير إحصائي ورياضي حول مشاكل تصميم السلاح والتكتيكات العسكرية، إضافة إلى مستشار اقتصادي للحكومة. تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1976 لإنجازاته في حقول تحليل الاستهلاك والنظرية النقدية.

²³¹ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص155، بتصرف.

²³² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص101.

والدخل الدائم هنا هو عبارة عن المتوسط المرجح للقيم السابقة والحالية للدخل أي :

$$Y_p = \alpha_1 Y_T + \alpha_2 Y_{T-1} + \alpha_3 Y_{T-2} + \dots$$

$$\text{sachant que: } \begin{cases} \alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3 + \dots = 1 \\ \text{et} \\ \alpha_1 > \alpha_2 > \alpha_3 > \dots \end{cases}$$

أي أن الترحيح متناقص. وعن كيفية قياس الدخل الدائم بشكل مبسط جدا، فقد افترض فريدمان أنه يعتمد على كل من الدخل الجاري والدخل السابق عليه، بمعنى أنه يساوي دخل العام السابق بالإضافة إلى نسبة من الفرق بين دخل العام الحالي ودخل العام السابق عليه، وعليه يمكن اشتقاق المعادلة التالية :

$$Y_p = Y_{-1} + \lambda(Y - Y_{-1}) = \lambda Y + (1 - \lambda)Y_{-1}$$

حيث : Y_{-1} : دخل العام السابق و Y : الدخل الجاري.

والملاحظ أن حجم الدخل الدائم يعتمد بدرجة كبيرة على النسبة (λ)، حيث ($0 < \lambda < 1$)، فإذا افترضنا أن ($\lambda = 1$)، فمعنى ذلك أن الدخل الدائم = الدخل الحالي. كما أنه إذا افترضنا أن دخل العام الحالي = دخل العام السابق، فمعنى ذلك أن الدخل الدائم = دخل العام الماضي = دخل العام الحالي، وهذا يؤدي إلى نتيجة هامة، وهي أن الفرد سوف يتوقع حصوله على نفس الدخل خلال الأعوام التالية²³³.

وبنفس الطريقة يقسم فريدمان الاستهلاك الجاري إلى عنصر دائم وعنصر مؤقت، أي أن :

$$C = C_p + C_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث : C_p : يمثل الاستهلاك الدائم ؛ C_t : يمثل الاستهلاك المؤقت ؛ C : يمثل الاستهلاك الجاري.

والاستهلاك الدائم C_p هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم. أما الاستهلاك المؤقت C_t فإنه قد يُفسر باعتباره استهلاكاً غير متوقع، مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة، فإذا كان موجبا فإن الاستهلاك الجاري للأسرة يعتبر أكبر من الاستهلاك الدائم لها، والعكس صحيح.

ثانياً : يمكن توضيح الاستهلاك الجاري في المعادلات الآتية التي توضح فروض نظرية الدخل الدائم وعلاقات عناصرها بعضها البعض.

o الدخل الدائم = معدل الفائدة × الثروة الشخصية (بشرية + مادية) ؛

o الاستهلاك الدائم = نسبة ثابتة × الدخل الدائم ؛ حيث لدينا :

$$C_p = K \times r \times W \dots \dots \dots (3)$$

وحيث أن K يمثل الميل الحدي لاستهلاك الدخل الدائم، وهو يعتمد على متغيرات متعددة، منها بشكل خاص معدل الفائدة (i)، الثروة غير البشرية إلى الثروة الكلية (البشرية + المادية) (W)، وعوامل أخرى (u) مثل : العمر ؛ الذوق ؛ الجنس ؛ العادات... إلخ، أي²³⁴ : $K = f(i, W, u)$ ، والدخل الدائم (Y_p) يرتبط بالثروة (W) بالعلاقة النسبية ($Y_p = r \times W$)، فإنه يمكننا إعادة كتابة العلاقة (3) بالشكل التالي :

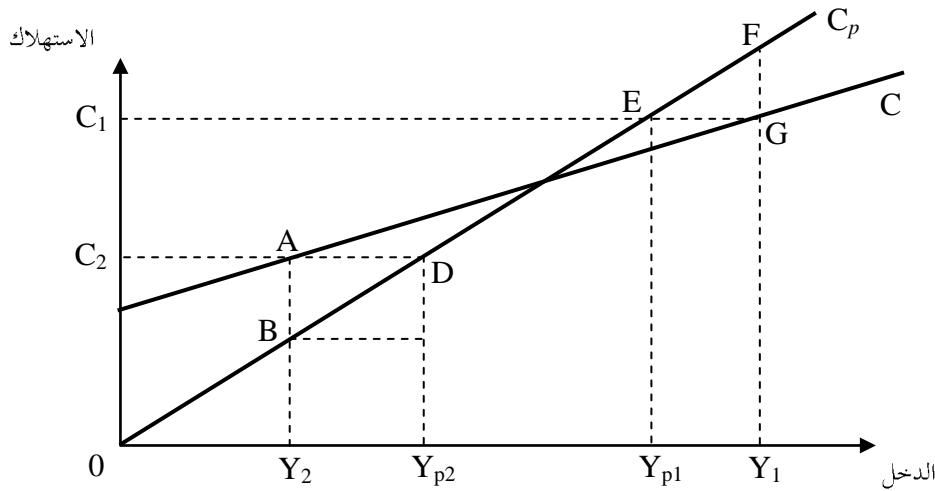
$$C_p = K Y_p \dots \dots \dots (4)$$

²³³ محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص50، بتصرف.

²³⁴ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص155.

هذا يعني أن دالة الاستهلاك وفقا لفرض الدخل الدائم هي دالة نسبية، تشير إلى أن التغير في الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي لتغير الاستهلاك الدائم بنفس النسبة، ومن ثم فإن الميل الحدي للاستهلاك ثابت عبر الزمن، ويساوي الميل المتوسط للاستهلاك. كما يعني هذا أن تأثير الدخل المؤقت على الاستهلاك الدائم يقترب من الصفر. ومنه فالميل المتوسط للدخار عند جميع مستويات دخل الأسرة يكون ثابتا، بمعنى أن الأغنياء والفقراء يخصصون نسبة واحدة من دخلهم للدخار. لكن هذه النتيجة قد لا تتفق مع الواقع، ذلك أن درجة تفضيل الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل، ربما لن تكون واحدة عند جميع مستويات دخول الأسر. فنحن نعلم أن تفضيل استهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل بالنسبة للأسرة الفقيرة، يكون أكبر منه بالنسبة للأسرة الغنية. مثل هذا التفضيل يعمل على تخفيض نسبة ادخار الأسر الفقيرة بالنسبة لدخولهم، والعكس صحيح بالنسبة للأسر الغنية. ويمكن التعبير عن فرض الدخل الدائم باستخدام الشكل الآتي²³⁵.

الشكل (12.1) : فرض الدخل الدائم



المصدر : عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص103، بتصرف.

فلو أن الدخل الدائم يساوي Y_{p1} والدخل الجاري يساوي Y_1 وهو ما يعني أن الدخل المؤقت يساوي $EG = Y_{p1} - Y_1$ ، فإن الاستهلاك الدائم يتحدد على أساس الدخل الدائم عند النقطة E على دالة الاستهلاك النسبية C_p عند المستوى C_1 ، وفي هذه الحالة يزداد الادخار بمقدار الدخل المؤقت EG . ولو أن الدخل الدائم يساوي Y_{p2} والدخل الجاري يساوي Y_2 ، فإن الجزء المؤقت من الدخل يكون سالبا ومقداره AD . وعندئذ يتحدد الاستهلاك الدائم عند النقطة D على دالة الاستهلاك النسبية C_p عند المستوى C_2 . وفي هذه الحالة يتم سحب الجزء AD من المدخرات السابقة أو يتم اقتراضه لتمويل المستوى الدائم من الاستهلاك. أما إذا كانت EG زيادة دائمة في الدخل، فإن الاستهلاك الدائم يزداد بالمقدار FG ، وإذا كانت AD نقص دائم في الدخل فإن الاستهلاك الدائم ينقص بالمقدار AB وفقا لدالة الاستهلاك الدائم C_p . والاعتقاد الراسخ بين الاقتصاديين المحدثين، هو أن فرضية الدخل الدائم تتسق مع نتيجتين بالغتي الأهمية، أمكن التوصل إليهما من خلال التجربة العملية²³⁶ :

²³⁵ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص102، بتصرف.

²³⁶ الموسوعة الاقتصادية، الدخل الدائم والدخل الشخصي، (2010/01/15)،

- أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير أقل من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ؛
- أن الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل يميل إلى أن يكون ثابتاً.

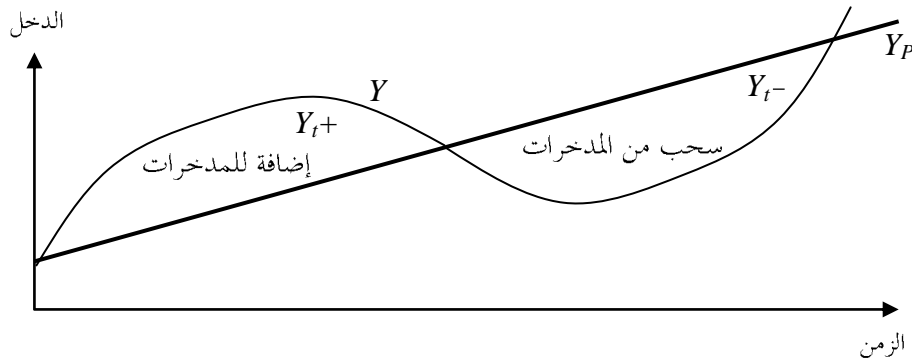
ثالثاً : افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين :

- o الدخل المؤقت والدخل الدائم ؛
- o الاستهلاك المؤقت والاستهلاك الدائم ؛
- o الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت.

أي أن : $Cov(Y_p, Y_t) = Cov(C_p, C_t) = Cov(Y_t, C_t) = 0$ ؛ حيث يرمز Cov إلى التباين المشترك.

يدل الافتراض الأول على أن الدخل المؤقت عشوائي بالنسبة للدخل الدائم، بينما يشير الافتراض الثاني إلى أن الاستهلاك المؤقت يعتبر مستقل عن الاستهلاك الدائم، أما الافتراض الثالث يدل على أن الاستهلاك المؤقت عشوائي بالنسبة للدخل المؤقت. وهذا يدل أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المؤقت يساوي صفراً، بمعنى أن الأسرة المحظوظة التي تحصل على دخل مؤقت موجب لن تغير استهلاكها (الذي يعتمد على الدخل الدائم)، وإنما سوف تدخر الدخل الصافي. كذلك إذا كانت الأسرة غير محظوظة بما فيه الكفاية، وتحصل على دخل مؤقت سالب، فإنها لن تخفض استهلاكها، وإنما سوف تلجأ بدلاً من ذلك إلى تخفيض مدخراتها. ويوضح الشكل (13.1) العلاقة بين الدخل الدائم والدخل الجاري عبر الزمن.

الشكل (13.1) : سلوك الدخل الدائم والدخل الجاري عبر الزمن



المصدر : عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص104، بتصرف.

و وفقاً لفرض الدخل الدائم، فإن استهلاك الفترة الحالية قد يتأثر بدخل الفترة السابقة (في حالة السحب من المدخرات)، كما قد يتأثر بدخل المستقبل (في حالة الاقتراض والسداد من دخل المستقبل).

مما تقدم وبإعادة كتابة المعادلة رقم (1) نجد :

$$Y_p = Y - Y_t \dots \dots \dots (5)$$

بتعويض العلاقة (5) في العلاقة رقم (4) ينتج :

$$C_p = K(Y - Y_t) \dots \dots \dots (6)$$

وبتعويض العلاقة رقم (6) في العلاقة رقم (2) نجد الصيغة العامة لدالة استهلاك فريدمان :

$$C = K(Y - Y_t) + C_t \dots \dots \dots (7)$$

العلاقة الأخيرة تبين بأن الاستهلاك الجاري ما هو إلا جزءاً من الفرق بين الدخل الجاري والدخل المؤقت زائد احتمال حدوث استهلاك مؤقت (سلبى أو إيجابى). أما دالة الادخار فهي باقي الدخل بعد عملية

الاستهلاك. ويمكن صياغتها كما يلي : $S = \alpha + \beta_1 Y_p + \beta_2 Y_t$ ، حيث : $0 < \alpha$ و β_1 ، β_2 أقل من الواحد.

هذه النظرية رغم تحليلها المنطقي، إلا أنها لم تهتم بدالة الادخار بقدر اهتمامها بتحليل الدخل والاستهلاك، لأنها اهتمت فقط بالعلاقة التناسبية بين الدخل الدائم والاستهلاك، ولم تتطرق إلى انعكاس هذه العلاقة على الادخار. حيث افترضت أن الأفراد يحاولون فقط المحافظة على عاداتهم الاستهلاكية انطلاقاً من تقسيم الدخل الجاري إلى دائم وآخر مؤقت، ولم تولي أية أهمية عن موقف الأفراد من هذه التغيرات في الدخل تجاه مدخراتهم. بمعنى أن الأفراد همهم الوحيد هو البحث عن التوفيق بين دخولهم واستهلاكهم، ولا يهمهم بذلك أثر تغيرات الدخل على الادخار بقدر أهمية أثرها على الاستهلاك. بالإضافة إلى انتقادات أخرى موجهة إليها، ومن بينها الانتقاد الخاص بالفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط بين الاستهلاك المؤقت والدخل المؤقت، حيث ثبت بأن هناك علاقة بين هذين العنصرين.

الفرع الرابع - نظرية دورة الحياة

لقد أُقترحت هذه النظرية من قبل فرانكو مودigliاني (Franco Modigliani) ²³⁷ عام 1963، وعلى النقيض من دالة الاستهلاك الكينزية التي تربط بين الاستهلاك في فترة معينة بمستوى الدخل في نفس الفترة، فإن نظرية دورة الحياة ترى أن سلوك الأفراد يتصف بأنهم يخططون لمستوى استهلاكهم وادخارهم على مدار فترة زمنية طويلة، بحيث يتحقق لهم أفضل توزيع ممكن للاستهلاك خلال فترة حياتهم بالكامل، التي يمكن تقسيمها إلى فترة اللانشاط؛ فترة النشاط وفترة التقاعد. وهذه النظرية ترى أن الأفراد يدخرون أساساً لتمويل تقاعدهم، وفي الأدبيات الاقتصادية، فإن نموذج دورة الحياة هو الأكثر استخداماً من قبل أولئك الذين يدرسون سلوك المستهلكين، حتى لو كان صحيحاً أن نماذج نظرية أخرى تعرف نفس الاستخدام الواسع ²³⁸. وقد أظهرت هذه النظرية أهمية بعض العوامل التي تؤثر في الادخار والتي لم يتناولها التحليل الكينزي من قبل، مثل الهيكل العمري للسكان ²³⁹.

ففي نموذج مودigliاني، الاختلافات في العمر ونمو الإنتاجية يؤثران على معدلات الادخار والاستهلاك. فإذا لم يكن هناك نمواً في السكان ولا زيادة في الإنتاجية، فلن يكون هناك ادخار، لأن ما سيتم ادخاره من قبل السكان النشطاء سيكون مساوياً تماماً مع ما يستهلكه المتقاعدون بعد أن دخروا بنفس طريقة السكان النشطاء الحاليين. وبالتالي هناك تأثير سلبي على الادخار من زاوية السكان المسنين من إجمالي عدد السكان ²⁴⁰. والافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية هي :

- (1) افتراض أن الفرد يبدأ العمل في سن العشرين دون أن يكون له ثروة، وأن فترة العمل تستمر إلى سن 65 عاماً، ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 عاماً ؛
- (2) افتراض أن دخل الفرد ثابت خلال فترة النشاط، ثم يصبح معدوماً عند بداية التقاعد ؛

²³⁷ مودigliاني (1918-2003) : أمريكي الجنسية، إيطالي المولد، يهودي الديانة، تحصل على الدكتوراه سنة 1944 وكانت أطروحته حول النيوكينزيين. كان أستاذاً بارعاً في الاقتصاد في العديد من الجامعات العالمية، رئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية للفترة (1962-1976)، متحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1985.

²³⁸ Denis Kessler et Andre Masson, le cycle de vie de la théorie du cycle de vie, annales d'économie et de statistique, Paris, N9, 1988, P1.

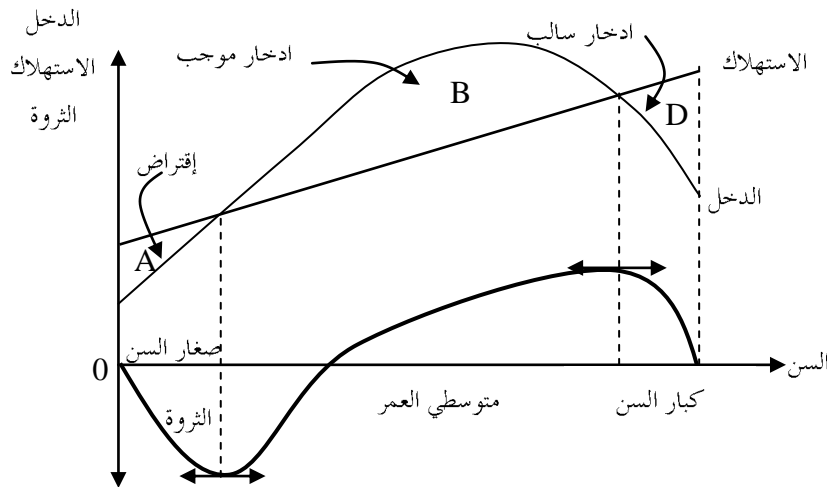
²³⁹ أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص48، بتصرف.

²⁴⁰ Berger Karine et Daubaire Aurélien, L'évolution du taux d'épargne des ménages dans quelques pays de l'OCDE une interprétation basée sur les déterminants de moyen terme, Revue d'économie politique, 2003/6 Vol 113, P832, www.cairn.info/revue-d-economie-politique-2003-6-page-829.htm

- (3) افتراض أن الأفراد على درجة كبيرة من العقلانية وضبط النفس من أجل إعداد الحاجات الاستهلاكية للتقاعد. كما تفترض أن الادخار سيصبح سلبيا مع التقاعد، وبالتالي ستخفض الموجودات بمعدل ثابت نسبيا، إلى أن تصبح معدومة عند الموت²⁴¹؛
- (4) افتراض أن المستهلكين مستقلين وأنانيين، ولا يرغبون بترك ميراث²⁴²؛
- (5) افتراض أن سلوك الادخار للفرد يعتمد على عمره أو على وضعه بالنسبة لدورة الحياة. وهذا التأثير للعمر يهدف مباشرة إلى الحفاظ على الاستقرار في المستوى الاستهلاكي إلى حد ما عبر الزمن²⁴³؛
- (6) عدم وجود سعر فائدة على المدخرات.

اعتمادا على هذه الافتراضات التي تقوم على درجة كبيرة من التأكد سواء بشأن مستوى الدخل أو عمر الفرد، فإننا نستطيع القول بأنه عند أي نقطة زمنية، يوجد في المجتمع ثلاثة فئات من العمر، والنظرية تنص على أن استهلاك الشخص وادخاره يختلف خلال فترات عمره، حيث نجد أن فترة شبابه تتميز باستهلاك كبير، وربما يفوق استهلاكه الدخل المتحصل عليه في بعض الأحيان فيلجأ إلى الاقتراض. أما في فترة متوسط العمر، فإن ادخاره يصبح أكثر من استهلاكه، وهذا محاولة منه للمحافظة على نفس مستوى الاستهلاك، لأن هذه المدخرات سوف تُكوّن دخله الوحيد بعد تقاعده إلى أن يموت. وهذا ما يوضحه الشكل الآتي.

الشكل (14.1) : الرسم البياني لدورة الحياة



Source : Patrick Villieu, macroéconomie consommation et épargne, Edition la découverte, Paris, 2002, P43.

بشكل عام، فإن الفرد يستهلك أقل من دخله خلال فترة النشاط، حيث تتراكم الثروة التي سيستهلكها تماما خلال فترة تقاعده. ولذا فإن هناك ادخار، ثم عدم ادخار. وتبلغ الثروة ذروتها عند وقت التقاعد، والتي يدعوها موديجلياني (وبعده هارود) سنام الادخار²⁴⁴.

²⁴¹ Modigliani Franco, Op.Cit., P36 et P39.

²⁴² Denis Kessler et Andre Masson, Op.Cit., P3.

²⁴³ Séjourné Bruno, Boutillier Michel, Pansard Fabrice, Les conséquences du vieillissement démographique sur l'épargne des ménages en France, Revue française d'économie, Volume 16 N°1, 2001,P53
www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0_0769-0479_2001_num_16_1_1448

²⁴⁴ Luc Arrondel et André Masson, Logiques d'épargne et conseil patrimonial, revue horizons bancaires, France, N°335, mars 2008, PP38-39, www.credit-agricole.com - Études Économiques.

ووفقا لنظرية دورة الحياة، فإن العائلات لا تعتمد على مدخولاتها الجارية فقط، بل تأخذ في اعتبارها أيضا أمورا أخرى، ومنها الثروة التي في حوزتها. وتقودنا هذه الفرضية إلى صياغة دالة الاستهلاك

$$C = a \frac{W}{P} + cY_d \dots \dots \dots (1) \text{ كما يلي}$$

حيث a : الميل الحدي للاستهلاك من الثروة الحقيقية $\left(\frac{W}{P}\right)$ ، c : الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح (Y_d) ، P : يمثل مستوى الأسعار. ومن العلاقة (1) يمكن استخلاص دالة الإدخار نظريا، فتكون كالتالي :

$$S = (1-a) \frac{W}{P} + (1-c)Y_d$$

حيث: $(1-a)$ ، $(1-c)$: يمثلان الميلان الحديان للإدخار الثروة الحقيقية والدخل المتاح على التوالي.

إذن بالنسبة لهذه النظرية، لكي يكون هناك ادخارا معتبرا في المجتمع، فلا بد من توفر هذا الأخير على تشكيلة ديمغرافية شابة، أي أن تكون نسبة الشباب تفوق نسبة الكهول والشيوخ. وينطبق هذا بالضبط على المجتمع الجزائري الذي تحتل فيه نسبة الشباب مكانة متقدمة بالنسبة للفئات الأخرى.

إن نظريتي موديجلياني وفريدمان هما نظريتين متميزتين، لكن مع دوافع مختلفة. ففريدمان مهتم بكيفية استجابة الاستهلاك للتقلبات في الدخل، ويرى أن الاستهلاك هو دالة في الدخل المتوقع أو المأمول الذي يقاس بمتوسط الدخول السابقة، في حين أن نظرية دورة الحياة تحاول تفسير نمط الاستهلاك والدخل على مدى دورة الحياة، وترى أن الاستهلاك هو دالة في دخول طول فترة الحياة²⁴⁵. أيضا، كلا النهجين يؤكد على أسباب مختلفة لتحقيق الإدخار، فنظرية دورة الحياة تؤكد على أن الإدخار يكون من أجل إنشاء ثروة من شأنها تمويل الاستهلاك خلال الأيام الخوالي، أما فرضية الدخل الدائم فتحمل أيضا هذا الدافع، ولكن من خلال المحافظة على الثروة، وتعزو أيضا أهمية كبيرة إلى الرغبة في ترك إرث. والتحليل الاقتصادي الحديث يميل إلى المزج بين الأفكار من كلا النهجين، من خلال دمج مفهوم نظرية الدخل الدائم مع دورة الحياة، مع إدخال الإرث كدافع ثانوي للإدخار أو كنتيجة لحالة عدم اليقين بشأن مدة الحياة²⁴⁶.

ولكون نظرية دورة الحياة تعني أن العائلات تستطيع تقرير مخططات استهلاكية باعتماد دخلها الجاري، إلى جانب ما تتصوره من تطور مستويات الدخول اللاحقة طوال مدة حياتها، فإنه يمكن القول بأنها نظرية مثالية إلى حد بعيد²⁴⁷. وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات من أهمها²⁴⁸:

- أنها تتكون من متغيرات مختلفة يصعب قياسها، خاصة فيما يتعلق بالدخل المتوقع في المستقبل ؛
- افتراض وجود درجة غير معقولة من العقلانية لدى المستهلكين والمدخرين، حيث تفترض أنه يمكنهم التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق، وهذا بطبيعة الحال صعب جدا ؛
- غياب موازنة بين الاستهلاك والإدخار في فترة التقاعد. ففي الواقع، هذه النظرية تشير إلى أن الأفراد

²⁴⁵ Echevin Damien, Nouvelles approches des comportements d'épargne et de consommation, Economie et statistique, N°324-325, 1999, P9; www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/estat_0336-1454_1999_num_324_1_6208

²⁴⁶ Allard Patrick, Le comportement d'épargne des ménages, Revue française d'économie, Volume 6 N°2, 1991, PP179-180, www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0_0769-0479_1991_num_6_2_1285

²⁴⁷ محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص178، بتصرف.

²⁴⁸ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص162، بتصرف.

يشكلون ذمة مالية خلال فترة النشاط فقط، والتي تعينهم خلال فترة التقاعد. ومع ذلك، فقد وجد ²⁴⁹Poterba سنة 1994 أن متوسط معدل ادخار الأسر في كثير من البلدان، بقي إيجابياً خلال فترة التقاعد. ففي فرنسا، معدل ادخار الأسر للتقاعد بالنسبة للأشخاص الذين أعمارهم 70 سنة فما فوق مرتفع (نحو 26,5%)، وبشكل ملحوظ، وهو على قدم المساواة إلى حد كبير مع معدل ادخار الأسر التي تقترب من سن التقاعد، الذي هو بين 50 و 59 سنة (25,1%)، وأعلى من معدل ادخار الأسر التي تراول النشاط من فئة العمر 30 – 39 سنة (8,5%) ومن فئة العمر 40 – 49 سنة (16,5%)²⁵⁰. وقد أصبح الانتقال إلى التقاعد بالنسبة للأجيال الجديدة من المتقاعدين يشهد تراكما إيجابياً؛ بمعنى أن عدم الادخار لنموذج دورة الحياة لم يعد معنوياً. والمنطق هو أن الانتقال إلى التقاعد يكون مصحوباً بانخفاض في تراكم الثروة²⁵¹.

وبالرغم من هذه الانتقادات لهذه النظرية، فإنها تتضمن تفسيرات اقتصادية كلية لأثر معدل نمو السكان في النسبة الكلية للإدخار على الدخل، حيث أنها تبين بأنه كلما كان معدل نمو السكان أسرع، كلما كان معدل الادخار الكلي أكبر، وهذا لأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى زيادة عدد العائلات التي ستدخر من أجل المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد.

الفرع الخامس - نموذج تايلور

اقترح تايلور (Taylor) نموذج لدالة الادخار على الشكل التالي²⁵² : $S_t = aS_{t-1} + b\Delta Y_t$
وربط تايلور ادخار الفترة الحالية (S_t) بادخار الفترة السابقة (S_{t-1}) وبالتغير الحاصل في الدخل بين هاتين الفترتين ($\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$)، ويمكن صياغة الدالة على الشكل التالي :
 $S_t = \beta_1 S_{t-1} + \beta_2 \Delta Y_t$
حيث : β_1 ، β_2 هما الميلان الحديان للإدخار لكل من (S_{t-1}) و (ΔY_t) على التوالي.

المطلب الثالث - الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي

الفرع الأول - مفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي

يرى الاقتصاد الإسلامي أن الادخار هو أحد الأمور الهامة التي نبه إليها ديننا الحنيف في تنظيم الحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع بما فيه صلاحه وسعادته، فقد قال رسول الله ﷺ :

{رَحِمَ اللهُ امراً أكسب طيباً، وأنفق قصداً، وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته} (متفق عليه).

ويعرف الادخار في الاقتصاد الإسلامي بأنه " ذلك الجزء من دخل الفرد الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمية ولا يخصص للاكتناز"²⁵³.

²⁴⁹ Poterba: اقتصادي أمريكي، من مواليد 13 يوليو 1958 بمدينة نيويورك. رئيس المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ابتداء من 1 يوليو 2008.
²⁵⁰ Jesus Herell NZE-OBAME, Les facteurs explicatifs de l'épargne des actifs et des retraités du secteur privé et public, Version 2, Laboratoire d'Economie, Université d'Orléans, France, Décembre 2010, P4.

²⁵¹ Julie Dauriol, Les comportements d'accumulation patrimoniale des ménages français, Laboratoire EURISCO-LEGOS, Université Paris Dauphine, France, cahier de recherche n° 2005-08, P2.

²⁵² بوصيعة صالح، بناء نموذج قياسي لدالة الادخار والتنبؤ لمكوناتها في الجزائر، (مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي - غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء INPS)، الجزائر، 2000، ص 111.

²⁵³ محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان - الأردن، ص 44.

إن التعاليم الإسلامية تحث الفرد على الادخار وتضبط سلوكه الاستهلاكي. وهو ما جعل الادخار ليس مجرد إختيار حسن، بل هو فضيلة إسلامية، فالفرد منا يعيش ضمن مجتمع إسلامي، يحث على الادخار والتحسب للمستقبل، والإعتدال في الإنفاق، والتصرف بأنه مستخلف في أي مال لديه، بحيث يراعي حدود معينة في إطار إسلامي متميز. وأهم نتائج هذه الخاصية تكمن في ضرورة الادخار والبعد عن الإكتناز. وسوف نشير هنا إلى أربعة أسس تضبط وظيفة الادخار في المجتمع الإسلامي، وهي : تحريم الربا ؛ تحريم التبذير ووجوب حفظ المال ؛ تحريم الإكتناز و وجوب التكافل الإجتماعي²⁵⁴.
ويقوم الادخار على ركنين :

- الركن الأول : وهو الكسب الطيب الحلال في ضوء قدرات الفرد وطاقاته، فقد قال رسول الله ﷺ : { إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا } (رواه مسلم) ؛
- الركن الثاني : الإقتصاد والتدبير في النفقات.

ومع حث الإسلام على الادخار وفق الضوابط التي ذكرت، فقد نبه إلى ضرورة الوسطية والتوازن في الادخار والإنفاق. كما حذر من البخل والإكتناز لما فيهما من تعطيل المال وحبسه، وعدم أداء حقوق الله في هذا المال.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ تُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هُنَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [التوبة : 34-35].

ويرتبط قرار الادخار الفردي في الإقتصاد الإسلامي بكيفية تصرف الفرد المسلم في دخله، وتوزيعه بين أوجه الإنفاق عبر الزمن، فنكون والحال كذلك بصدد عملية إختيار تتطلب تحديد قواعد لاتخاذ هذا القرار. وسيجد الفرد أن دخله المتاح بعد إبتاء الزكاة - إن كانت مستحقة عليه - يمكن أن يتوزع بين مجموعة من الاستخدامات، يمكن حصرها بصفة رئيسية في²⁵⁵ :

- الإنفاق على نفسه ومن يعول، في شكل إنفاق على الطيبات الضرورية والحاجية والتحسينية ؛
- النفقات الواجبة على الفرد ؛
- عموم الإنفاق في سبيل الله ؛
- ادخار جانب من الدخل.

وهذه الأولويات يأتي ترتيبها من حيث الأولوية على النحو الذي ورد. ولنفرض أن الأولويات السابقة على الادخار قد تم استيفائها في إطار الإعتدال.

²⁵⁴ رحيم حسين، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية - إشارة خاصة لبلدان شمال إفريقيا- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي - الجزائر، العدد1، 2004، ص81.

²⁵⁵ نجاح عبد العليم أبو الفتوح، التفضيل الزمني وقرار الادخار في الإقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الإقتصاد الإسلامي، الرياض - السعودية، المجلد9، العدد1، 1997، ص83.

الفرع الثاني - أسباب الادخار الفردي في الاقتصاد الإسلامي

إن الادخار ينجم عن سلوك يلتزم بالشريعة الإسلامية :

- فوجوب اتصاف الإنفاق بالإعتدال قد يستبقي لدى الفرد فضلا من المال يقوم بادخارها ؛
- ووجوب تحقيق التوازن في قضاء الحاجات بين الحاضر والمستقبل، قد يتطلب مقدارا من الادخار يؤمن التحقيق المتوازن لهذه الحاجات عبر الزمن ؛
- وتعدد أوجه الإنفاق للفرد واتساع دائرته من إنفاق على النفس ومن يعول ونفقات واجبة وعموم الإنفاق في سبيل الله، وكذا حض الإسلام على الإنفاق إلى حد جعله شرطا لنيل البر، كل ذلك يتطلب استثمارة لإعادة إنتاج الدخل وتنميته من أجل زيادة الإنفاق والتعرض لفضل الله، وذلك يتطلب ادخارا ؛
- والقيام بما أمر الله به من إعمار للأرض يستلزم استثمارات وهذه تتطلب مدخرات ؛
- وحض الإسلام أتباعه على تحقيق القوة وإعدادها للأعداء، ومن ذلك القوة الاقتصادية سيما تحقيق الإستقلال الاقتصادي، وذلك يحتاج إلى مدخرات واستثمارات ؛
- وأخيرا، فإن استمرار الإنفاق من الدخل على أوجه الإنفاق المختلفة، وتوسعه عبر الزمن للإنفاق على الذرية، وتحسين مستوى الإنفاق يستلزم ادخارا يتم استثماره، وحتى لا يتناقص المال.

الفرع الثالث - محددات مقدار الادخار الفردي في الاقتصاد الإسلامي

إن الفرد سيقوم بترتيب إنفاقه على أوجه الإنفاق المختلفة فيخصص لكل وجه منها - بحسب أولويته - المقدار الذي يقضي منه حاجته باعتدال، فإن تبقى من الدخل شيء فإنه يدخره وإن كثر. لأنه من ناحية ينبغي ألا يتجاوز الإعتدال إلى الإسراف والترف، ومن ناحية أخرى فثمة أسباب تجعله يدخر. هذه هي القاعدة الأولى، وهي قاعدة تسري إذا ما كانت فضلا الدخل التي يمكن ادخارها تكفي، إضافة إلى الدخل المتوقع في الفترة التالية، لتأمين قضاء حاجاته في الفترة التالية، بذات مستوى قضاؤها في الفترة الحالية على الأقل.

وإذا لم تكن تكفي لذلك، فإنه تتم موازنة في قضاء الحاجات بين الحاضر والمستقبل، ويتم ذلك بالرجوع على قضاء الحاجات بحسب أولوياتها من الخلف إلى الأمام، فبيدأ بتقليص أو استبعاد الإنفاق في سبيل الله ؛ فالتحسينات ؛ فالحاجيات، إلى أن يتحقق العدل في قضاء الحاجات بين الحاضر والمستقبل. وهذه هي القاعدة الثانية للتخصيص بين الحاضر والمستقبل، ولكن إذا اقتضى الأمر الرجوع على الضروريات لتأمين تحقيق التوازن المنشود، فإنه لن يرجع عليها باستبعادها كلية، بل ستتوقف عملية الرجوع على قضاء الحاجات عند الحد الأدنى من الضروريات كما يقدره الفرد، فيعمل الفرد على قضاء هذا الحد الأدنى، وإن لم يترك للمستقبل شيئا، لأن هذه تمثل حالة ضرورة معتبرة²⁵⁶.

إذن، الادخار الفردي يتحدد بالدخل، وهو سقف الإستطاعة، وبتحقيق العدل في قضاء الحاجات باعتدال عبر الزمن. *والدخل والعدل* (أي التوازن) يوظران الحد الأدنى الممكن والواجب من الادخار، وكذا منوط بالأسباب الأخرى للادخار والتي ذكرنا أهمها، تلك الأسباب التي تجعل كل ما تجاوز المقدار اللازم من الدخل لتحقيق القضاء المعتدل للحاجات في الحاضر يُدخر.

²⁵⁶ نجاح عبد العليم أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الفرع الرابع - دالة الادخار في الاقتصاد الإسلامي

يمكن القول أن الادخار الفردي سيكون دالة في الدخل الحقيقي للفرد. وإن الإعتدال والتوازن في قضاء الحاجات بين الحاضر والمستقبل سيحددان شكل هذه الدالة، ويمكن اشتقاق دالة الادخار كما يلي :

$$Y_{t0} = C_{t0} + M_{t0} + S_{t0} \dots \dots \dots (1)$$

أي أن دخل الفترة الأصلية Y_{t0} يتم توزيعه بين الاستهلاك C_{t0} والإنفاق في سبيل الله M_{t0} والادخار S_{t0} ، ومن العلاقة (1) نحصل على :

$$S_{t0} = Y_{t0} - (C_{t0} + M_{t0}) \dots \dots \dots (2)$$

وحيث :

$$M_{t0} = m_0(Y_{t0}) \dots \dots \dots (3)$$

حيث m_0 معامل الإعتدال²⁵⁷ في الإنفاق في سبيل الله²⁵⁸.

$$C_{t0} = (a_0 + b_0 + e_0)Y_{t0} \dots \dots \dots (4)$$

حيث : a_0 ، b_0 ، e_0 هي معاملات الإعتدال في الإنفاق على الضروريات والحاجيات والتحسينيات²⁵⁹ على التوالي في الفترة الأصلية. وبالتعويض من (3) و (4) في العلاقة (2) نحصل على :

$$S_{t0} = Y_{t0} - [Y_{t0}(m_0) + Y_{t0}(a_0 + b_0 + e_0)] \\ = Y_{t0} - [Y_{t0}(m_0 + a_0 + b_0 + e_0)]$$

وبالقسمة على Y_{t0} نحصل على الميل المتوسط للإدخار :

$$\frac{S_{t0}}{Y_{t0}} = 1 - (m_0 + a_0 + b_0 + e_0) = s_0 \dots \dots \dots (5)$$

حيث s_0 الميل المتوسط للإدخار بالنسبة للدخل. ومن ثم يمكن كتابة دالة الادخار الفردي كما يلي :

$$S_{t0} = s_0(Y_{t0})$$

وبالتعويض عن s_0 بقيمتها في (5) وإدخال شرط التوازن في قضاء الحاجات، نحصل على دالة الادخار

$$S_{t0} = Y_{t0}[1 - (a_0 + b_0 + e_0 + m_0)]$$

بشرط :

$$\frac{Y_{t1}[1 - (a_1 + b_1 + e_1)]}{P_1} \geq \frac{Y_{t0}[1 - (a_0 + b_0 + e_0)]}{P_0} \dots \dots \dots (6)$$

حيث P_0 و P_1 على التوالي هما عدد الأفراد الذين يعولهم الفرد في الفترة الأصلية وفي الفترة التالية بما فيهم شخصه ؛ وحيث Y_{t1} ، a_1 ، b_1 ، e_1 الدخل الحقيقي ومعاملات الإعتدال في الفترة التالية. وتبرز الدالة رقم (6) دور مفاهيم الوسطية في قرار الادخار الفردي كما عبرت عنها معاملات الإعتدال لهذه الدالة، وشرط التوازن في قضاء الحاجات.

²⁵⁷ الاعتدال يترك تقديره للفرد نفسه. وثمة ضوابط يراعيها الفرد في ذلك، ومن أهمها أن يكون الإنفاق في حدود الدخل وفي دائرة الحلال.
²⁵⁸ السبيل في الأصل هو الطريق، وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل، بأداء الفرائض والنوافل وأنواع الطاعات، وإذا أطلق فهو في الغالب واقع على الجهاد حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه.
²⁵⁹ الضروريات هي الحاجات التي بها يتم حفظ الحياة وحماية المجتمع وتحقيق الأمن وهي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، أما الحاجيات هي كل ما من شأنه تيسير تحمل أعباء الحياة وواجباتها وتتطلبها الحاجة لأجل التوسعة ورفع الحرج ودفع المشقة، وأما التحسينيات فهي الحاجات التي لا تصعب الحياة بتركها ولكن تناولها يسهل الحياة ويحسنها ويجملها.

خلاصة الفصل :

رأينا في هذا الفصل أن الادخار ظاهرة قديمة، قديم إدراك الإنسان لضرورة الأخذ من وقت الرخاء لوقت الشدة. وهو أنواع، فمن زاوية طبيعة المدخرات، نجد الادخار الإختياري الذي يقوم به الأفراد برغبتهم الخاصة دون إجبار أو تدخل من أحد، كما يقوم به قطاع الأعمال الخاص. وهناك الإجباري الذي تقوم به الدولة بصورة جماعية عن طريق احتفاظ الحكومة بجزء من مرتبات وأجور الأفراد أثناء عملهم، ثم صرفها لهم عند الحاجة إليها، أو عند انتهائهم من العمل. وكذلك تدخر الدولة عن طريق الضرائب، بهدف استعمال المدخرات كمصدر تمويل توجهه للاستثمار الذي يعود بالفائدة للصالح العام، بالإضافة إلى الادخار الذي ينشأ عن التمويل بالتضخم أو ذلك الذي ينشأ عن استخدام البطالة المقنعة. أما من حيث شخصية المدخر، فنجد الادخار المحلي ؛ الادخار الوطني ؛ الادخار الوطني الصافي ؛ الادخار الكلي والادخار الخارجي. كما نميز بين الادخار الايجابي الذي يؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية أو على الأقل المحافظة عليها، والادخار السلبي الذي يتمثل في الإنفاق على الاستهلاك بأكثر من الدخل. ونميز كذلك بين الادخار الفعلي المتحقق فعلا في الاقتصاد وبين الادخار الممكن تحقيقه فيما لو وجدت عوامل دافعة نحو الادخار بدرجة كافية. كما رأينا أن الادخار قد يكون في صورة عملة وطنية أو في صورة عملات أجنبية.

تطرقنا في هذا الفصل أيضا لعلاقة الادخار مع بعض المتغيرات الاقتصادية، فوجدنا أن العلاقة بين الادخار والاستهلاك هي علاقة تكامل، حيث مجموع النسبة التي أُدخرت والنسبة التي أُستهلكت يكون مساويا للواحد الصحيح. كما أن العلاقة بين الادخار والاستثمار هي علاقة مزدوجة، فمن ناحية هي علاقة تمويلية، ومن ناحية أخرى علاقة إنتاجية. بالنسبة لعلاقة التضخم بالادخار فهي علاقة عكسية، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض في معدل الادخار، بينما ارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى كبح الزيادة في معدل التضخم. والعلاقة بالمثل بين الادخار ووجود السلع البديلة ذات السعر المنخفض. وقد أشرنا إلى الاكتناز على أنه ادخار لكنه مجمد وغير منتج. أما الضرائب فتتناسب عكسيا مع الادخار الفردي، وأما النقود فما هي إلا أداة للادخار، وعلاقة الادخار بالثروة غير محددة، لكن يبقى الادخار هو مفتاحها وهي تبدأ به.

كما رأينا عدة تباينات حصلت بين مختلف المدارس الاقتصادية فيما يخص محددات الادخار، ففي الحين الذي تعتبر فيه النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة هو المحدد للادخار، تأتي مخالفة كينز لتعتبر الدخل هو المحدد الأساسي للادخار، ويتجسد ذلك في نظريته للدخل المطلق. بعد هذه النظرية ظهرت عدة نظريات، كان أهمها نظرية الدخل النسبي لدوزنبري ونظرية الدخل الدائم لميلتون فريدمان، وعلى الرغم من أن هذه النظريات ترى أن الدخل هو المحدد للادخار، إلا أن كل منها تحدد دورا مختلفا للدخل كمؤثر على الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي الادخار. كما ظهرت نظريات أخرى مثل نظرية دورة الحياة ونموذج تايلور، إضافة إلى النموذج الإسلامي. وكلها تناولت الادخار حسب نظرتها إليه، و وضعت بذلك نماذج متمثلة في دوال للادخار.

الآن، وبعد التطرق للادخار نظريا، نرى من الضروري تبيان أهميته بالنسبة للتنمية الاقتصادية وإبراز واقعه في الجزائر، بالإضافة إلى التعرف على أهم مؤشرات كفاءته في تمويل التنمية في الاقتصاد الوطني، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الإدخار المحلي

و تمويل التنمية الاقتصادية

في الجزائر

تهديد :

بعد التعرف على مفهوم الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى تحديد موقعه في النظرية الاقتصادية، نرى من الضروري تحديد أهميته سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، إضافة إلى البحث في واقع الادخار المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1970-2011)، والتعرف على هيكله ضمن قطاعات النشاط الاقتصادي، باعتبار أن الادخار المحلي يتكون من ادخار كل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي وقطاع الأعمال. بالإضافة إلى محاولة التعرف على أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة. بناء على ذلك، سيتم تجزئة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نستعرض في الأول الأهمية التي حضي بها الادخار في الفكر الاقتصادي، إضافة إلى تبيان أهميته بالنسبة للفرد والنسبة للدولة ممثلة في الاقتصاد الوطني. أما المبحث الثاني فنقدم فيه دراسة لواقع الادخار المحلي في الجزائر، وفي المبحث الثالث سنبحث في أهم المؤشرات الدالة على كفاءة الادخار المحلي في تمويله للتنمية، وسنحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- فيما تتمثل الأهمية الاقتصادية للادخار؟
- ما هو واقع الادخار المحلي في الجزائر؟
- ما هي أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر؟

المبحث الأول - أهمية الادخار

إن معظم البلدان النامية في محاولاتها تسريع معدلات النمو الاقتصادي، تصطدم بمجموعة من العقبات الاقتصادية. وإن من بين أسباب فشل جهود التنمية الاقتصادية في هذه الدول، هو مشكلة ضآلة معدلات الادخار، والتي برزت كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار، وبعبارة أخرى، افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، بسبب القوى الدائرية المفرغة والتي تشمل الطلب على رأس المال (الاستثمار)، والذي يتحدد أساسا بالحافز على الاستثمار وسعة السوق، وعرض رأس المال، والذي تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن الدخول منخفضة نظرا لانخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الادخار منخفضة كذلك¹. وإن القيود الحقيقية على النمو الاقتصادي تظهر بشكل رئيسي في عدم كفاية الادخار والاستثمار².

كما أن قصور الموارد المحلية وعجزها عن تغطية تكاليف الاستثمارات التنموية، سيضعها أمام عدة خيارات صعبة وقاسية، فإما الاستثمار في حدود المدخرات المحلية، وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتدهور متوسط دخل الفرد، وتدهور مستويات المعيشة، وتفاقم مشكلة البطالة والركود الاقتصادي. وإما اللجوء إلى التمويل عن طريق العجز، فتتفاقم مشكلة التضخم. وإما اللجوء إلى أسلوب

¹ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص294، بتصرف.

² Kessler Denis & Peyrelevede Jean, L'épargne et l'Europe. In: Revue française d'économie, Volume 7 N°2, 1992, pp22-23.

الاستدانة الخارجية، وذلك أمر غير مرغوب فيه، لما ينطوي عليه من مخاطر وآثارا سلبية كبيرة، يأتي في مقدمتها العبء الثقيل الذي تتحمله جهود التنمية، وإتقال كاهل الأجيال الحاضرة والقادمة بالديون.

ولعل الواقع يثبت بما لا يدع مجالا للشك، التدهور الحاصل في اقتصاديات بعض الدول النامية وفشل خططها التنموية، من جراء تخصيص نسبة كبيرة من مداخيلها إلى سداد الديون وإهدار الموارد الاقتصادية وتضييع الوقت والجهد. وإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تهينئ نفسها للمرحلة التي تعتمد فيها اعتمادا كاملا على مدخراتها الوطنية، لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة، وللوفاء بالتزاماتها نحو العالم الخارجي. ولاشك أن الاستعداد لهذه المرحلة يتطلب جهودا مستمرة لرفع معدل الادخار الوطني حتى يصل إلى المستوى الذي يسمح باستمرار النمو الاقتصادي. ولذا، فإن زيادة الادخار المحلي تعد أمرا ضروريا وحيويا وخيارا مفضلا لإخراج الاقتصاد من الأزمات، ولتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومقبول.

إلا أن هذا لا يعني أنه بمجرد تحقيق معدل عال من الادخار نكون قد حققنا التنمية المنشودة، فليست التنمية مجرد تجميع لرؤوس الأموال، إنما تتوقف على كيفية توجيه وتوزيع المدخرات المتحققة نحو الاستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية، بصورة مخططة ومدروسة، يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الوطني، تعود بالخير على الجميع، وتقضي على العقبات المختلفة التي تعرقل سبلها³.

المطلب الأول - أهمية الادخار في النظرية الاقتصادية

إن دراسة الادخار في الأمد الطويل هي في مركز التحليل الاقتصادي، وذلك لأن الادخار المحلي هو مصدر العرض لرأس المال، والذي يعتبر العامل الرئيسي للإنتاج الذي يحدد إنتاجية العمل ونموها عبر الزمن⁴. وهناك شبه إجماع على أهمية تمويل الادخار للاستثمار لتحقيق النمو والتنمية، وإذا تتبعنا أهمية الادخار في الأدب الاقتصادي، لوجدنا أن هذه الأهمية ظهرت جلية عند التقليديين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما اتضحت أيضا عند أصحاب نماذج النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية، وحتى الوقت الحاضر⁵.

الفرع الأول - أهمية الادخار عند التقليديين

تُعد قضية الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، فقد ارجع الاقتصادي نيركسه الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني انخفاض عرض رأس المال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي⁶، فالادخار من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية يمثل عنصرا أساسيا لعملية التنمية، ومن ثم يُعد انخفاضه في البلدان النامية من

³ علي مهرة، مرجع سبق ذكره، ص8.

⁴ Modigliani Franco, Cycle de vie, épargne individuelle et richesse des nations, In: Revue française d'économie, Volume 1 N°2, 1986, pp17-18, (27/03/2012),

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0_0769-0479_1986_num_1_2_1116

⁵ محمد عبد الغفار، مشكلة الادخار في مصر الأبعاد - الأسباب - سياسات العلاج، مكتبة زهراء الشرق، دون مكان نشر، 1997، ص26.

⁶ رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص24.

أهم معوقات التنمية فيها. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه، على أن فجوة التمويل المحلي في أغلب البلدان النامية هي الأساس في ظهور الفجوات الأخرى، لذلك فإن تعبئة المدخرات فيها مع خلق هيكل اقتصادي مرن يعد مصدر عملية التنمية في هذه البلدان.

لقد اهتم التقليديون بالنمو الاقتصادي وبأسباب زيادة ثروة الأمم، ويظهر مع التقليديين الكبيرين سميث وريكاردو⁷، الاهتمام الواضح بالادخار واستخدامه المثمر. إن سميث يقدم نموذجاً لزيادة الثروة والازدهار يقوم على إعطاء أهمية بالغة لقاعدة التراكم الرأسمالي، والذي ينجم عن رغبة الطبقة الغنية في تكوين الادخار ومن ثم توجيهه نحو الاستثمار، ومن ثم أطلق على النظرية التقليدية أنها "نظرية تراكم". فكل ازدهار اقتصادي مشروط بتكوين رأسمالي سابق، ولكي يتحقق هذا التكوين لابد أن يسبقه الادخار. يقول سميث في كتاب ثروة الأمم: "إن رأس المال يزداد بالادخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة... والصناعة التي غدت تحقق المزيد من الادخار، ماذا كان بإمكانها أن تعطي من دون الادخار"، وعلى هذا الأساس "فإن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت، أي زيادة توسع الصناعات الحقيقية، ثم زيادة كمية العمل المنتج المستخدم، مما يتيح تقسيماً أكبر للعمل الاجتماعي ورفعاً لمستوى الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج الإجمالي وقيمه، وذلك باتجاه تحقيق رفاهية السكان"⁸.

يؤكد المنظر آدم سميث على أن الادخار الوفير وحرية المبادلات هما الشرطان الضروريان والكافيان للنمو الاقتصادي⁹. كما يرى أن الادخار هو العامل الحركي الأصيل في عملية النمو الاقتصادي، وهو مصدر التمويل الرئيسي لتراكم رأس المال¹⁰. إذن الادخار هو مفتاح النمو الاقتصادي، وهو الوسيلة التقليدية لتمويل الاستثمار التنموي. ويعتقد آدم سميث أن التراكم الرأسمالي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية. وعلى ذلك، فإن التنمية الاقتصادية تتوقف على مدى قدرة الأفراد على الادخار، وبالتالي على الاستثمار، ونظراً لأن سلوك المجتمع يسير في اتجاه سلوك الأفراد وفقاً للقانون الطبيعي، فإن حجم التراكم الرأسمالي في المجتمع يتوقف على تزايد حجم الجزء المدخر من الدخل¹¹. ففي ظل المعدلات المنخفضة للادخار فإنه من الصعب تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار، هذا التدني في مستويات الادخار والاستثمار يعرقل فرص النمو الاقتصادي. ومشهور هجوم سميث على ما كان يعدّه تبديداً للفائض على يد الدولة الإقطاعية والملكية، وانتقاده نفقات النبلاء وأثرىء التجار، لأنهم يستخدمون الفائض الاقتصادي بطريقة غير منتجة¹².

⁷ دافيد ريكاردو (David Ricardo) (1772-1825): اقتصادي من أصل هولندي، كان مصرفياً ناجحاً، عمل بالبورصة، وكان عضواً بمجلس العموم، من أهم مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817، أوضح فيه كيفية توزيع الإنتاج الوطني بين الملاكين العقاريين وأصحاب رؤوس الأموال والعمال، وقد قاده ذلك إلى وضع نظرية في التنمية الاقتصادية.

⁸ مفيد حلمي (الموسوعة العربية)، الادخار، (2008/11/28)، سوريا،

www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=290&m=1

⁹ Henri Denis, histoire de la pensée économique, 3^{ème} édition, PUF, paris, 1971, p213.

¹⁰ غازي غناية، مرجع سبق ذكره، ص 202، بتصرف.

¹¹ محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، ص ص 119-121، بتصرف.

¹² مفيد حلمي، مرجع سبق ذكره.

وقد أعطى التقليديون وخاصة ريكاردو للأرباح أهمية خاصة، لأن طبقة الرأسماليين – في نظرهم – هم الذين يقومون بالتراكم الرأسمالي. وقد وجد ريكاردو في زيادة الأجور قيوداً على عملية التراكم، ولذلك فقد نادى بفكرة أجر الكفاف، بحيث لا تتعدى أجور العمال المستوى اللازم للمحافظة على حياتهم واستمرارهم في الإنتاج. أي أن المشكلة في نظرهم لم تكن زيادة الطلب – لأن الطلب كاف طبقاً لقانون ساي للأسواق – وإنما المشكلة هي زيادة الادخار وزيادة التراكم الرأسمالي لزيادة الإنتاج (العرض)¹³.

الفرع الثاني - أهمية الادخار في نماذج النمو الاقتصادي

هناك العديد من المدارس الفكرية تناولت الادخار ودوره في الاقتصاد، خاصة عقب الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، حيث ظهرت عدة نماذج للنمو الاقتصادي، اهتمت بالبحث عن العوامل التي تؤدي إلى استمرار وزيادة معدل نمو الدخل الوطني، وقد برزت أهمية الادخار في العديد من تلك النماذج، ومن ثم سنلقي ضوءاً على أهمية الادخار في أربعة نماذج منها، وهي: نموذج آرثر لويس *A. Lewis*؛ نموذج هارود – دومار *Harrd-Domar*؛ نموذج سولو والنموذج الذهبي لـ *E.S. Phelps*.

أولاً - الإدخار في نموذج آرثر لويس *A. Lewis* :

لقد أعطى لويس للادخار دوراً حاسماً في عملية النمو الاقتصادي، حيث اعتبر أن العقبة أمام تحقيق مزيد من الاستثمار في الدول الأقل تقدماً، تكمن في أن الميل الحدي للادخار منخفض جداً¹⁴. وقد أشار لويس إلى أهمية المدخرات الحقيقية في عملية التنمية في البلدان النامية، إذ يرى أن المشكلة الرئيسية التي تعترض عملية التنمية، تتمثل في عدم مقدرة أغلب البلدان النامية على تعبئة المدخرات الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية. وكان لويس يرى في الادخار أنه السائق الأساسي للتنمية الاقتصادية¹⁵. كما أكد لويس، أن جوهر التنمية الاقتصادية، يقتصر نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي، بما في ذلك المعرفة والكفايات، وكان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه بمعدل 2%، كي يحقق ارتفاعاً في معدل نمو نصيب الفرد قدره 2%، يجب أن يرتفع بالطبع نمو دخله الوطني بمعدل 4%. ولكي يحقق هذا الهدف، عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله الوطني سنوياً؛ فعليه أن يرفع ادخاره الاختياري إلى ما بين 12% و15%، ويضيف إليه ادخاراً إجبارياً إلى ما يقارب 10-13%¹⁶. وإن تحقيق هذه النسب ليس صعباً على البلدان النامية، ما دامت هناك مبالغ طائلة تنفق على التسليح والإنفاق المظهري، ورواتب الهيئات الدبلوماسية. وتمثل هذه الاعتبارات المسألة المحورية، لأن الحقيقة المحورية للتنمية الاقتصادية تتمثل في التراكم المتسارع لرأس المال (بما في ذلك المعرفة والمهارات)، ولا يمكننا تفسير أي ثورة صناعية إلا بعد أن نفسر سبب زيادة الادخار كنسبة من الدخل الوطني¹⁷.

¹³ محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

¹⁴ محمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 29.

¹⁵ Ma Guonan et Yi Wang, China's high saving rate: myth and reality, *Revue Economie internationale*, 2010/2 n° 122, quai Voltaire, Paris, p6. <http://www.cairn.info/revue-economie-internationale-2010-2-page-5.htm>

¹⁶ صبحي تادرس فريضة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، دون بلد نشر، دون سنة، ص 73.

¹⁷ علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، أكتوبر 2008، ص 6.

وقد قيم لويس العلاقة بين معدل الادخار وبين مستوى التنمية (متوسط دخل الفرد)، حيث يرى أن في الدول المتخلفة (الفقيرة) يتزايد معدل الادخار مع نمو متوسط نصيب الفرد - خاصة في القطاع الرأسمالي - أما في الدول الأكثر تقدماً، فإن هناك مبرراً ضعيفاً لتوقع علاقة موجبة بين معدل الادخار ومتوسط دخل الفرد¹⁸.

ثانياً - الإدخار في نموذج هارود - دومار *Harrod-Domar* :

لقد أكد الكنزيون المحدثون أمثال هارود - دومار¹⁹، على أن الادخار هو العنصر المهم في التراكم الرأسمالي، فإذا ما تم رفع معدلات النمو الاقتصادي، فإن زيادة الادخار ستدفع إلى زيادة مثمرة في رأس المال، ومن ثم زيادة الإنتاج والنمو، من خلال أن زيادة عرض رأس المال ستعمل على خفض سعر الفائدة، وهذا من شأنه أن يشجع الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والنمو. إن الآلية الاقتصادية التي من خلالها يقود المزيد من الاستثمار إلى مزيد من النمو، يمكن وصفها في شكل نموذج هارود - دومار للنمو. ويعتبر هذا الأخير من أشهر نماذج النمو في الفكر الاقتصادي، وهو يحدد معدل النمو الاقتصادي بالإستناد إلى الدور المهم للادخار، وهذا النموذج يفترض أن عنصر رأس المال هو العنصر النادر المحدد للنمو²⁰. كما يؤكد على أنه لا يمكن الاستمرار في الادخار إلا في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية. وقد أُستخدم هذا النموذج أول مرة في البلدان النامية، لتحديد معدلات النمو في سنوات الخطة الخماسية الأولى في الهند خلال الفترة (1951-1956)²¹. يرى هارود - دومار أن²² :

1. الادخار (S) يكون نسبة s من الدخل الوطني (Y)، وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة التالية :

$$S = sY \dots \dots \dots (1)$$

2. الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال K على النحو التالي :

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (2)$$

ولأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل الوطني الإجمالي أو الناتج (Y) وفقاً لمعامل رأس المال/الناتج²³، فإن k تكون كالتالي :

¹⁸ محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص30.

¹⁹ هارود اقتصادي بريطاني ولد سنة 1990 واشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي وتوفي في سنة 1978، أما دومار فهو اقتصادي روسي أمريكي ولد سنة 1914، اشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود، وتوفي سنة 1997.

²⁰ رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، مرجع سبق ذكره، ص254.

²¹ ماهر الشريف (الموسوعة العربية)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (2011/11/07)،

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8104&m=1

²² ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، صص 126-128، بتصرف.

²³ لقد استخدم هارود - دومار في تقدير حجم الإنفاق الاستثماري اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي معامل رأس المال / الناتج (هو ذلك المؤشر الذي يبين عدد وحدات رأس المال المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج خلال فترة زمنية معينة). وتشير الدراسات الاقتصادية في هذا المجال إلى أن قيمة المعامل ترتفع في حالة زيادة الاستثمارات الموجهة إلى قطاعات تتميز بارتفاع قيمة معامل رأس المال فيها، كالصناعات الثقيلة والطاقة وقطاعات البنية التحتية، كما تختلف قيمة معامل رأس المال بين المشروعات المختلفة داخل القطاع الواحد تبعاً لحجم الاستثمارات الموجهة إلى كل مشروع. هذا ويجب الوصول إلى الكثافة الرأسمالية التي تحقق النمو وتحافظ على موارد الدولة الاقتصادية، حيث إن الإفراط في التراكم الرأسمالي الثابت هدر لموارد الدولة الاقتصادية، وهو يقلل من إنتاجية عنصر العمل، وعنصر رأس المال في عملية الإنتاج. نقلًا عن : محمود محمد داغر وعلي محمد علي، مرجع سبق ذكره، صص 119-121، بتصرف.

$$k = \frac{K}{Y} \quad \text{أو} \quad k = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

$$\Delta K = k \cdot \Delta Y \dots\dots\dots(3)$$

ومنه :

3. الادخار الوطني الإجمالي (S) يجب أن يساوي الاستثمار الوطني (I)، أي :

$$I = S \dots\dots\dots(4)$$

ومن العلاقة (1) ؛ (2) ؛ (3) و (4) يمكن أن نعرف أن :

$$S = sY = k \cdot \Delta Y = \Delta K = I \dots\dots\dots(5)$$

أو ببساطة :

$$sY = k \cdot \Delta Y \dots\dots\dots(6)$$

من المعادلة (6) نحصل على العلاقة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \dots\dots\dots(7)$$

العلاقة (7) تقرر ببساطة، أن معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي يكون مُحددًا بالارتباط بين معدل الادخار الوطني s ومعامل رأس المال/الناتج k . وبشكل أكثر تحديدا نقول، أن معدل نمو الدخل الوطني سوف يرتبط بعلاقة مباشرة موجبة مع معدل الادخار ؛ فكلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الدخل الوطني، زاد بالتالي نمو الدخل الوطني. ويرتبط بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/الناتج ؛ فالارتفاع في k سوف يؤدي إلى الانخفاض في معدل نمو الدخل الوطني.

إذن لكي يحدث النمو الاقتصادي، ينبغي أن تُدخَر وتُستثمر نسبة معينة من الناتج الوطني الإجمالي، فعلى سبيل المثال، لو افترضنا أن معامل رأس المال/الناتج في الدول النامية مثلا يساوي 3 ومعدل الادخار الكلي هو 6% من الدخل، فوفقا للمعادلة (7)، فإن هذه الدولة يمكن أن تنمو بمعدل سنوي قدره 2%. الآن لو أن معدل ادخار الدولة زاد من 6% إلى 15% من خلال زيادة الضرائب أو انخفاض الاستهلاك العام، فإن نمو الدخل الوطني ممكن أن يزيد من 2% إلى 5%، وذلك لأن :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} = \frac{15\%}{3} = 5\%$$

إن الدولة القادرة على ادخار من 15% إلى 20% من دخلها الوطني، يمكنها أن تحقق نموا بمعدل أسرع من تلك الدول الأقل ادخارا. وتبقى المعضلة وراء النمو والتنمية الاقتصادية، تكمن ببساطة في حدوث الزيادة في الادخار والاستثمار الوطني. كما أن العقبة الأساسية على التنمية وفقا لهذا النموذج، تكمن في الانخفاض النسبي لمستوى رأس المال الجديد في معظم الدول الفقيرة.

وإذا كانت الدولة تريد نموا بمعدل مثلا 7% سنويا، ولا تستطيع ادخارا أو استثمارا عند 21% من الدخل الوطني (بافتراض أن معامل رأس المال/ الناتج يساوي 3)، لكنها تستطيع فقط أن تدخر 15%، فلا بد لها أن تسد هذه الفجوة الادخارية بما قيمته 6%، من خلال أي من المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي.

يتضح من عرض نموذج هارود - دومار، أنه يعطي أهمية محورية لمعدل الادخار كمحدد للنمو الاقتصادي. لأنه من الصعوبة بمكان التأثير في معدل نمو السكان ومعامل رأس المال تأثيراً محسوساً، وخاصة في الأجل القصير. ومن هنا يتضح أن معدل الادخار هو المتغير الأساسي، أو الوحيد، الذي يجب أن نعول عليه كثيراً، لأن حجم هذا المعدل هو الذي يُمكن لنا أن نؤثر فيه بالزيادة، إذ يمكن زيادة الادخار الوطني بعدة طرق²⁴. وإن توفر مزيد من الادخار والاستثمار هو شرط ضروري لحدوث النمو الاقتصادي، لكنه يبقى شرطاً غير كافي إلى حد ما، فلا بد من توفر عوامل مكملة مثل: الكفاءة الإدارية؛ العمالة الماهرة؛ المقدرة على التخطيط والتنسيق الإداري الواسع لمشروعات التنمية؛ وكل هذه متطلبات مكملة لعملية النمو الاقتصادي.

رابعا - الادخار في نموذج سولو²⁵ :

يُعد هذا النموذج امتداداً لنموذج هارود - دومار، بحيث يركزان وبشكل مشترك على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي. ويرى نموذج النمو لـ سولو²⁶، أن تحسين معدل الادخار يشجع الاستثمار، وهو شرط أساسي للوصول إلى معدل نمو مرتفع²⁷. غير أن سولو يضيف عنصرين آخرين من عناصر الإنتاج لنموذجهم، وهما عنصر العمل والمستوى التكنولوجي. وحسب هذا النموذج، فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجماً عن واحد أو أكثر من العوامل التالية :

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و/ أو التعليم؛
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار؛
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

ثالثا - الإدخار في النموذج الذهبي للنمو لـ فيلبس²⁸ :

اهتم فيلبس في هذا النموذج بدراسة العلاقة القائمة بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالي أو - الادخار - هذا لكونها تزيد من الدخل الوطني. وكان يرى أن زيادة التراكم تؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الحالي. وحيث أن زيادة الادخار - والتي تؤدي إلى زيادة الاستثمار والدخل - تكون على حساب الاستهلاك الجاري، فإنه في مرحلة تالية يبدأ سريان قانون تناقص الغلة، بما يعني أن الزيادة في رأس المال اللازم لإحداث زيادة في الدخل، قد تكون أكبر من الزيادة في دخل الفرد، بما لا يترك مجالاً لزيادة الاستهلاك الفردي²⁹.

²⁴ لتفاصيل أكثر في هذا الشأن، يمكن الاطلاع على الفصل الرابع من هذه الأطروحة.

²⁵ مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، (مذكرة ماجستير تجارة دولية - غير منشورة، المركز الجامعي غرداية)، الجزائر، 2010/2011، ص 16.

²⁶ اقتصادي أمريكي ولد في نيويورك في 1924، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

²⁷ AHMED. Zejly (économiste a la banque africaine de développement), Regard Sur L'épargne Privée Et La Croissance Economique A Travers La Théorie Du Cycle De Vie Cas Du Maroc, December 18, 2010, p1,

<http://ssrn.com/abstract=1728253>

²⁸ اقتصادي أمريكي ولد في 26 يوليو 1933، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2006.

²⁹ محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

يختلف النموذج الذهبي للنمو لـ فيلبس عن نموذج هارود - دومار في الآتي³⁰ :

- يعتمد النموذج على مرونة أسعار عناصر الإنتاج، وليس ثبات تلك الأسعار ؛
- يعتمد النموذج على وجود دالة استثمار مستقلة، أي أن النموذج يهمل أثر توقعات المنظمين عن المستقبل على الاستثمار والدخل ؛
- يقوم النموذج على فكرة *دوال الإنتاج*³¹، كما يفترض أن معدل التراكم تابع لمعامل رأس المال، ومعدل نمو حجم وإنتاجية عنصر العمل ؛
- أن يكون معدل النمو السنوي معادلاً لمعدل العائد على رأس المال، أو أن يستثمر المجتمع حجماً مساوياً لصافي الأرباح الكلية التي حققها، وذلك لزيادة رأس المال المجتمع، ومن ثم تعظيم حجم الاستهلاك.

ويتفق النموذج الذهبي للنمو مع نموذج هارود - دومار، في الاعتماد على فكرة النمو المتوازن لدى الكينزيين المحدثين، وعلى فرض حياد التقدم الفني.

وكانت النظرية الاقتصادية المعاصرة في التنمية، قد أعادت التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار، حيث ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار، والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة، حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة³². ونخلص مما تقدم، إلى أن الأدب الاقتصادي يحفل بالعديد من الكتابات والنماذج الاقتصادية، التي أولت للادخار عناية كبيرة، وذلك لأهمية دوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني - أهمية الادخار بالنسبة للفرد وبالنسبة للاقتصاد الوطني

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار. لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية، على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، بما يتفق وأهداف الدولة، وبما يعود على المجتمع بالنفع العام. وإذا كانت أهمية الادخار أساساً للاستثمار، سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة³³.

الفرع الأول - أهمية الادخار بالنسبة للفرد

مع تعدد العوامل التي تدفع الفرد إلى الادخار، تأتي أهمية الادخار لتزيد من الاتجاه إليه والترغيب فيه، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على أهمية المدخرات كمصدر تمويل هام، وخاصة الادخار

³⁰ محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³¹ هذه الدوال قد شاعت بين الاقتصاديين النيوكلاسيك مثل دالة الإنتاج التي تعتمد على العمل ورأس المال.

³² فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص 82.

³³ مفيد حلمي، مرجع سبق ذكره.

العائلي بالنسبة للأفراد، والذي تتراوح نسبته في الدول المتقدمة بين 10% و15% من دخولهم، علماً أن المتوسط العالمي هو 13%³⁴. فهذا الشكل من المدخرات يعتبر الأكثر استقراراً، لأن التقلبات التي يشهدها هذا الأخير تُعتبر أقل بكثير من تلك التي يعرفها ادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي. وذلك يعود إلى أن فقرة الرواتب والأجور داخل الاقتصاد هي أصعب في التخفيض من فقرات الدخل الأخرى، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي³⁵. وإن الضرورة الحيوية للادخار؛ إنما تتبع من كون الادخار ذا فائدة مزدوجة لكل من الفرد والدولة في آن واحد³⁶. ويمكن تحديد أهمية الادخار على نحو واقعي وعملي ملموس، إذ أنه يُمكن للفرد الذي يمارس الادخار على نحو متواصل، منتظم الوتيرة، استخدام المدخرات أو جزء منها فيما يلي :

(1) لتأمين المستقبل؛ فالادخار يؤثر تأثيراً كبيراً في حياة الفرد، وهو يشكل صمام الأمان بالنسبة للمستقبل الغامض المبهم الذي يتسم بعدم اليقين. فالفرد المتيقظ للمستقبل، يدفعه تفكيره في السنين القادمة والاحتياط لها إلى تخصيص جزء من دخله، بعيداً عن حاجة الاستهلاك، ليُخصص لتكوين رصيد نقدي مُدخر يستطيع أن يجابه به أحداث المستقبل. فيستطيع عن طريق ما يدخره أن يواجه الظروف السيئة التي قد تأتي بها السنين المقبلة، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة – إذ قد يعجز الفرد لأي سبب من الأسباب عن مواصلة العمل بوظيفته أو مهنته المعتادة – أو حدوث أي ظروف طارئة أو غير متوقعة تستدعي نقوداً حاضرة. وهو الأمر الذي يحتاج بطبيعة الحال، إلى نفقات استثنائية يعجز الدخل المنتظم الجاري عن تدبيرها أو تحملها، مما يستدعي بالفرد إلى الإنفاق من هذه المدخرات. فمن الضروري إذن الاحتياط للمستقبل الغامض والاهتمام به، فلا يجب أن ينصب اهتمامنا على الحاضر فحسب، بل يجب التفكير في الأيام والسنين المقبلة، والاستعداد لها أحسن استعداد عن طريق الادخار؛

(2) لتحسين مستوى معيشة الفرد أو الأسرة في المستقبل؛ حيث يستطيع الفرد عن طريق استثمار المدخرات في مشروع معين يُدر دخلاً، إضافة إلى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته أو مهنته الاعتيادية، أن يرفع من مستوى معيشته ومعيشة أسرته، وأن يقابل زيادة مطالب الحياة في المستقبل. فمن المعروف أن مطالب الحياة تزداد على مر السنين، وتقتضي بالتالي، وجود أرصدة نقدية كافية لمواجهتها. إذ يتمخض عن تقدم الحياة الاجتماعية تزايداً في الحاجات الإنسانية التي يرغب الفرد دائماً في إشباعها. وهذا أمر بديهي، فلو أننا ألقينا نظرة سريعة على تطور الحياة الاجتماعية، لوجدنا أن الحاجات التي كان الفرد يرغب في إشباعها في الماضي، تعتبر ضئيلة بالنسبة للحاجات المتعددة الكثيرة التي يزخر بها عصرنا الراهن، ويأمل الفرد إشباعها. غير أنه لما كان دخل الفرد محدوداً، ولا يستطيع أن يشبع به كل

³⁴ محمد آدم، أسواق الأوراق المالية واقتصاديات الدول النامية، مجلة النبأ، لبنان – بيروت، العدد 59، تموز 2001،

<http://annabaa.org/nba59/asoq.htm>

³⁵ الخشرمي عبد الله علي محرر، وسائل استثمار المدخرات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية، السعودية، العدد 350، بدون سنة نشر، ص35، بتصرف.

³⁶ قطان الطويل، (2009/07/06)، الإدخار والتنمية، صحيفة 26 سبتمبر، اليمن، العدد 1025، ص21،

حاجاته المتعددة، فإن تحقيق ما يصبو إليه يقتضي منه أن يقطع جزءا من دخله المحدود – طالما أن هذا الدخل يزيد عن حد الكفاف – ليُكون به رصيда يُمكنه في المستقبل القريب من تحقيق رغباته. فيستطيع بذلك أن يتمتع في المستقبل باستهلاك حقيقي أكبر من الاستهلاك القليل في الحاضر ؛

3) لتحقيق السعادة للفرد ولعائلته ؛ فيستطيع الفرد عن طريق الادخار أن يحقق السعادة، فالفرد المتيقظ لمطالب الحياة المستمرة، والذي يمكنه أن ينظر إلى الأمور نظرة بعيدة المدى، غالبا ما يدفعه تفكيره في أولاده وعائلته إلى الادخار، ليتمكن عن طريقه من مواجهة ما تتطلبه تربية وتعليم أبنائه، وضمان حياة مستقرة لآئقة لهم. كما أن الفرد قد يقوم بالادخار من أجل توريث قدر من الثروة لأبنائه بعد مماته. فقد يدفعه تفكيره في مستقبل أبنائه وعائلته، أن يقوم بتكوين رصيذ من الادخار يعينهم في الحياة بعد مماته. ولعل هذا هو السبب الذي يدفع الكثير من الأفراد إلى عمل بوالص للتأمين لمواجهة مثل هذه الظروف. وهذه البوالص في الحقيقة تؤدي وظيفة اجتماعية هامة، بإيجادها ضمانات للأسر التي تفقد عائلها في بعض الظروف السيئة، ومن هنا قيل بحق أن الادخار فضيلة اجتماعية³⁷ ؛

4) لتنفيذ مشروع استثماري ؛ فيستطيع الفرد عن طريق الادخار، أن يقوم بتنفيذ مشروع ما يُراود خاطره، ويتوقف ادخار الفرد هنا على معدل الكفاية الحدية لرأس المال. بمعنى أن الفرد إذا وجد أمامه فرصة سانحة ليصبح مالكا لمشروع تجاري أو لمصنع يدر عليه ربحا مجزيا، أو أن يصبح مالكا لمنزل أو عقار يدر عليه دخلا لا بأس به، أو لقطعة أرض تأتي له بدخل معقول، فإن ذلك يشجعه على الادخار، ويدفعه إلى العمل بكل وسيلة لأجل تحقيق أمنيته³⁸. فالادخار في حقيقة الأمر يعتبر قوة اقتصادية يستعين بها الفرد على قضاء بعض حاجاته المستقبلية عند اللزوم، وينمي بها ثروته وثروة مجتمعه، فمن خلال توفر رؤوس الأموال ونماها تشكيل القوة التي تقوم عليها الصناعات والمشاريع الاقتصادية التي تعود بريعتها على الأفراد والدولة، فلولا توفر الأموال وادخارها، واستثمارها لما تشكلت رؤوس الأموال، ولما قامت التجارات، ولا الزراعات ولا الصناعات وغيرها، بالمستوى الذي يحقق ازدهار الدولة وتقدمها الاقتصادي. فالادخار أمر تفرضه الضرورة وتحتمه المصلحة وهو وسيلة للنماء، والتمكين من الإنفاق وخير معين عند النوائب³⁹؛

5) لتنمية قدرة الفرد على تحمل المسؤولية، وتدريبه على عمليات التخطيط الجيد، والإنفاق وفق احتياجاته الحقيقية، فالادخار بذاته يُعد سببا للحيلولة دون الإسراف والتبذير، وكلما زادت قدرة الناس على الادخار، فسوف يبتعدون عن طبيعة الاستهلاك المفرط إلى حد كبير. أضف إلى ذلك، لاطمئنان الفرد على أمواله تجاه أية خطورة قد تطولها، مثل السرقة أو غيرها، باعتبار أن هذه المدخرات هي في حالة أمن أكيد عادة وهي مودعة لدى البنك.

³⁷ رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، مرجع سبق ذكره، ص252.

³⁸ رمزي زكي، المرجع السابق، ص252.

³⁹ الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011، ص ص 6-7،

وصفوة القول، أن الادخار يُمكن الفرد من مواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة والاحتياط للطوارئ، كما أنه يشكل مورداً للدخل في حالات المرض والعجز والشيخوخة. كما يُمكن الادخار من تحسين مستوى المعيشة وتحقيق السعادة للفرد ولعائلته في المستقبل، كما يُمكنه من تنفيذ مشروعات استثمارية، وتنمية قدرته على تحمل المسؤولية وعلى عمليات التخطيط الجيد.

الفرع الثاني - أهمية الادخار بالنسبة للاقتصاد الوطني

يكتسب الادخار أهمية كبيرة لأي دولة، باعتباره أحد أهم العوامل اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية، وهذه الأخيرة تنطوي في حقيقة الأمر على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية بالدول النامية يجب أن تتسم بالطفرة والضخامة حتى تكون فعالة⁴⁰. وللتدليل على ضرورة استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية لإنجاح أي برنامج أو خطة تنمية، يشبه الاقتصاديون الاقتصاد الوطني بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية كي تبدأ سيرها، وتتخلص من الجاذبية الأرضية، وبالقياس لابد من حد أدنى من الجهد الإنمائي الذي يجب بذله، قبل أن يتسنى التغلب على المقاومة الذاتية لعوامل التخلف⁴¹. وحتى تتمكن الدولة من ذلك، يتطلب الأمر ضرورة تعبئة قدر كاف من الادخار، تستطيع بموجبه أن ترفع من مستويات المعيشة المنخفضة إلى مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية في فترة وجيزة من الزمن. فالادخار يتيح للبنوك التجارية توفير المزيد من القروض لأصحاب المشاريع الإنتاجية والتجارية والخدمية داخل الدولة، وهذا له فوائد كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد، وهي بصورة رئيسية تتمثل فيما يلي :

أولاً - حفز النمو الاقتصادي وتمويل برامج التنمية :

بالرغم مما لقي موضوع الادخار من اهتمام في الفكر الاقتصادي على مر العقود السابقة، وفي كافة مراحل التطور الاقتصادي، إلا أنه لا يزال من أهم المواضيع التي تلقى العناية والاهتمام في مجال البحث العلمي، باعتباره يمثل أحد أهم مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، كما يمثل أحد وسائلها لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول بمختلف مستوياتها، لاسيما النامية منها، والتي هي في أمس الحاجة لهذا الادخار من أجل تمويلها للاستثمار. فمن المعلوم أن تسريع معدلات النمو الاقتصادي، ضرورة حياتية للدول النامية، مهما كان مستوى تطورها. إذ أن الزيادة الكبيرة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه الدول من تحقيق تنميتها، وإلغاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصادياتها عن اقتصاديات البلدان المتقدمة. لذلك، فإن قضية تنمية الادخار تُعد من أهم قضايا النمو والتنمية.

إن الحديث في إمكانية تحقيق التنمية من دون وجود الأموال اللازمة لها، يُعد كلاماً بعيداً عن المنطق والواقع، ذلك أن الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب رصد الأموال الضرورية والكافية لمتطلبات النشاط الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية الادخار المحلي في إمداد الاقتصاد بالتمويل اللازم لتنفيذ برامج التنمية. كما أن إحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي هو ليس بالأمر السهل أو اليسير، إذ أن ذلك يقتضي القيام بإنشاء وتنفيذ كثير من المشاريع الإنتاجية الجديدة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع

⁴⁰ علي مهرة، مرجع سبق ذكره، ص 17.
⁴¹ صبحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

القديمة. وكل هذا يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال لتمويل هذه المشاريع، أي يحتاج إلى معدل كاف للادخار ؛ فهذا الأخير يعتبر مصدرا هاما للتمويل الذاتي في عمليات التوسع الاستثماري. وهذه الاستثمارات التي تكون في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة، ستزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني، فالادخار إذن له أهمية كبيرة في الإسراع بعملية التنمية وحفز الاستثمار ؛ إنه السبيل الوحيد لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمار الضخمة والطموحة.

ويؤكد معظم الاقتصاديين، على أن نمو نسبة الادخار إلى الدخل الوطني وارتفاع معدلات نموه، سيؤدي حتما إلى نمو القدرة الإنتاجية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. كما أنهم يتفقون على أن معظم الدول التي تمتعت مجتمعاتها بارتفاع نسبة الادخار من دخلها الوطني، وارتفاع معدلات نموه فيها، قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومن هذه الدول : اليابان ؛ كوريا الجنوبية وتايوان⁴².

إن تاريخ الانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية و"دول المعجزات" في آسيا وأمريكا كان ممكنا، لأنه سبقه تراكم كبير في المدخرات والتي ساهمت في تمويل التنمية⁴³. فالاقتصاديات سريعة النمو في آسيا، قد شهدت في مراحل انتقالها ارتفاعا مستمرا في معدلات الادخار. ففي اليابان ارتفع معدل الادخار بـ 15% خلال الفترة (1955-1970)، ومعدل الادخار في كوريا قفز من 16% إلى 40% بين عامي 1983 و2000، كما سجل معدل الادخار في الهند ارتفاعا بـ 10% ليصل إلى 38% بحلول سنة 2008. أما معدل الادخار الصيني فليس فقط عالي، ولكنه أيضا يتزايد مع مرور الوقت. فقد انتقل من معدل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل 1980، إلى أكثر من 50% في 2008، ولذلك، فإن الميل الحدي للادخار الصيني بلغ 54% خلال الفترة (1982-2008)، وهو من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم.

وقد تفاعل معدل الادخار مع ارتفاع معدل الاستثمار خلال الفترة (1998-2008)، حيث ارتفعت الاستثمارات الصينية من 37% إلى 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما شكل عاملا رئيسيا وراء التحول في الصين، من موقف مدين صاف من 10% من إجمالي الناتج المحلي، إلى وضع دائن صاف قدره 37% في غضون عشرة سنوات. ومثل هذا المعدل المرتفع للادخار له حتما انعكاسات على النمو الاقتصادي في الصين، وعلى التوازن الداخلي والخارجي. فالادخار المرتفع قد حفز النمو الاقتصادي القوي، مع انخفاض معدل التضخم والسيطرة على التعرض للصدمات الخارجية المعاكسة. فعلى مدى العقد الماضي، سجلت الصين نموا في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10% سنويا، مع معدل تضخم أقل من 2%⁴⁴. كما يعتبر الادخار الوطني من أهم خصائص النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية⁴⁵.

⁴² خالد عبد الرحمن البسام، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة (1970-2002)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 1، 2005، ص4.

⁴³ Georges a. Soglohoun, épargne intérieure et croissance économique : cas du Bénin, mémoire de maîtrise es science économique, université d'Abomey calavi, république du Bénin, 2010, p7.

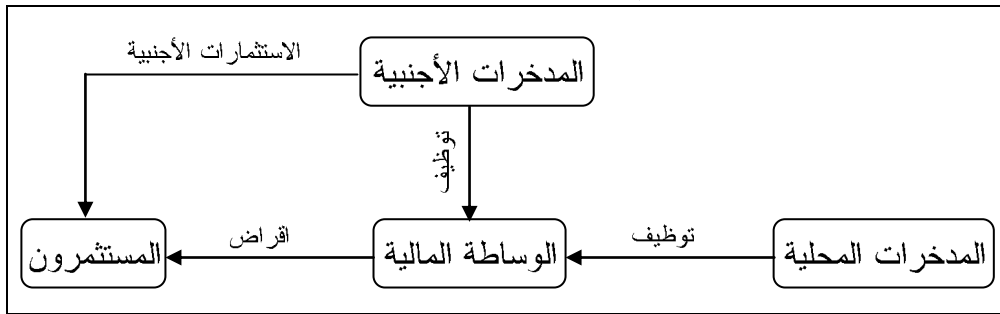
⁴⁴ Ma Guonan et Yi Wang, « China's high saving rate: myth and reality », Revue Economie internationale, 2010/2 n° 122, quai Voltaire, Paris, pp7-10, <http://www.cairn.info/revue-economie-internationale-2010-2-page-5.htm>

⁴⁵ عمار السيد عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص123.

ومن الواضح أن أي دولة ما، لا تستطيع الحفاظ على معدلات نمو معقولة لمدة طويلة، دون أن تكون قادرة على ضمان تخصيص نسبة معقولة من دخلها للاستثمار، والتي لا يمكن أن تقل عن 15%، بل ترتفع أحيانا لتصل إلى 25% معتمدة بذلك على البيئة التي يتم فيها التراكم، وعلى معدل النمو في الدخل الذي يُعد ضروريا لتحقيق الأهداف⁴⁶. وقد أثبتت الوقائع العملية طردية العلاقة بين النمو السريع للاقتصاد الوطني وتراكم رأس المال والادخار المحفوظ⁴⁷.

لقد أشارت المناقشات الأولية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، إلى الأهمية الرئيسية لمعدلات الادخار بالنسبة للتكوين الرأسمالي، وبالتالي للنمو الاقتصادي. فروستو (Rostow) يرى في نظريته عن مراحل النمو، أنه لكي تصل الدول النامية إلى مرحلة الانطلاق، لابد لها من أن ترفع معدل تكوين رأس المال، لكي تزيد من نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10% من ناتجها الوطني⁴⁸. ووفقا لـ لوفين (Levine) (2004)، فإن دفع وتيرة النمو الاقتصادي تتحدد بعدة مجالات، أولها، من خلال تعبئة المدخرات من أجل الاستثمار المنتج⁴⁹. وبالتالي فزيادة معدل الادخار تمثل شرطا ضروريا في تحقيق معدلات مناسبة ومقبولة للنمو الاقتصادي. وإن عملية تكوين رأس المال تأخذ مظهرين أساسيين هما الادخار والاستثمار، وما هما إلا مرحلتين متكاملتين لعملية واحدة، ويظهر الشكل التالي أهميتها في الحياة الاقتصادية.

الشكل (1.2) : عملية التكوين الرأسمالي



المصدر : إعداد الباحث

كما أن الادخار يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تربط بين التنمية والنمو، حيث أن تعبئته وزيادة معدلاته وتوظيفه في استثمارات منتجة، تعتبر هدفا ووسيلة لكل من التنمية والنمو. فكلما زاد حجم المدخرات واستثمر بالأسلوب المناسب، كلما أدى ذلك إلى تحقيق تنمية حقيقية، تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق نمو اقتصادي. ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية، حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار، كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للادخار، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفضة. وتواجه الدول المتخلفة الراغبة في النمو، مشكلة تمويل استثمارات لها؛ فتوفير رأس المال يعتبر في رأي الكثيرين هو مفتاح التنمية الاقتصادية؛ بمعنى، أنه إذا وجد منه القدر الكافي للنهوض بالمشاريع الإنتاجية الجديدة اللازمة لإحداث ما يسمى بنقطة الانطلاق، لأمكن بذلك فتح

⁴⁶ مالكوم جيلز وآخرون (ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى)، إقتصاديات التنمية، دار المريخ، 1995، ص 437.

⁴⁷ غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص 238.

⁴⁸ محمود محمد داغر وعلي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 119-121، بتصرف.

⁴⁹ مجلة جسر التنمية، دور القطاع التمويلي في التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 85، 2009، ص 3.

الأبواب على مصراعها لينطلق منها الاقتصاد الوطني إلى عالم الرخاء والتقدم. غير أن التنمية الاقتصادية لا تتطلب رأس المال فحسب، بل تتطلب عملية تغيير جذري للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية للدولة، بصورة تتلاءم مع احتياجات التنمية الاقتصادية. ومن ثم، فإن التنمية الاقتصادية، إنما هي نتيجة لمزيج من التغيرات العميقة، التي تسبب بحدوثها تغيرات أخرى ملائمة للتنمية نفسها. ومع ذلك، فإنه أيا كانت طبيعة التغيرات المطلوبة للتنمية، فإن توفير رؤوس الأموال عامل جوهري من عوامل التنمية، وإن اختلف في الأهمية بالقياس إلى العوامل الأخرى. بل يمكن القول بأنه في معظم الدول المتخلفة يعتبر رأس المال حجر الزاوية لأي خطة من خطط التنمية⁵⁰.

إن الادخار كمصدر داخلي للتمويل، يعتبر الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه عملية التنمية الاقتصادية. وإنه لا مناص من أن تعمل الدول بشتى الطرق على زيادة مدخراتها الوطنية، باعتبار أن ذلك هو الأسلوب الصحيح لتنمية هذه الاقتصاديات ودفعها نحو تحقيق معدلات نمو عالية. يتبين لنا إذن، مدى أهمية المدخرات الوطنية في عملية التنمية الاقتصادية، فهي الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التقدم الاقتصادي. ومهما لجأت الدولة إلى العون الأجنبي كوسيلة للتغلب على عقبة التمويل، إلا أن المدخرات الوطنية يجب أن تكون هي القاعدة الراسخة التي يُقام عليها بنيان التنمية. ومن ثم يقتضي الأمر الاهتمام بهذه المدخرات والعمل على زيادتها بما يتفق ومتطلبات التنمية.

إن الادخار المحلي يعتبر عصب عملية التنمية، خاصة وأن الادخار الأجنبي لا تزيد نسبته في أي من الدول النامية عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي⁵¹، وهو وسيلة لتقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي، ويؤدي الانخفاض في معدلاته إلى تفاقم التبعية لرؤوس الأموال الأجنبية، وإضعاف للاقتصاد الوطني. ذلك أن الاعتماد على الادخار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تفادي السلبات التي يمكن أن تتجم عن استخدام المصادر الخارجية للتمويل، حيث يمكن أن يتم ذلك عن طريق رسم سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى رفع معدلات نمو الادخار المحلي، وذلك لزيادة معدلات نمو الاستثمار. ومن هذه السياسات ضرورة اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين محو الأمية المالية⁵². إن الادخار الذي يعبر عن موازنة زمنية تعكس تفضيل الاستهلاك في المستقبل⁵³، يكتسب أهميته أيضا من توفيره للتأمين ضد الصدمات الاقتصادية والاجتماعية⁵⁴. وهو مرصود أساسا لامتناس هذه الصدمات على المدى القصير للدخل، من أجل الحفاظ على الاستهلاك في مسار نموه المنشود⁵⁵.

⁵⁰ رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 253-254.

⁵¹ عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁵² MORRISON, William G (Univ Wilfrid Laurier) & OXOBY, Robert J (Univ de Calgary), Étude économique utilisant des expériences en laboratoire pour Examiner les aspects comportementaux des décisions relatives à l'épargne, Document de recherche préparé pour le Groupe de travail sur la littératie financière, février 2011, P10.

⁵³ Pierre VOLLE, Les arbitrages budgétaires des ménages : réflexions et voies de recherche, Centre de recherche DMSP – DRM (UMR CNRS 7088), Université Paris Dauphine, Paris, Cahier n°351, Février 2006, P15.

⁵⁴ Schubert Katheline, Cycle de vie et élasticité de l'épargne des ménages au taux d'intérêt, In : Économie et prévision. N°104, 1992-3. p115, (27/03/2012),

www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecop_0249-4744_1992_num_104_3_5296

⁵⁵ Coudert Virginie, Les disparités internationales de comportements d'épargne, In : Economie et statistique, N°232, Mai 1990, p54, (27/03/2012), www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/estat_0336-1454_1990_num_232_1_5452

نود أن نؤكد هنا، على أن الدور الذي يلعبه الادخار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية، لا يقتصر على مجرد كونه وسيلة أساسية من وسائل التمويل، ولكن دوره يتطور أيضا في كونه وسيلة اقتصادية للتقليل من معدلات البطالة ومن حجم المديونية، إضافة إلى تحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا - التقليل من معدلات البطالة :

إن الادخار يعمل على التقليل من معدلات البطالة المعروفة بارتفاع معدلاتها في الدول النامية، وهذا من خلال إيجاد وظائف جديدة، نتيجة لشروع مشاريع استثمارية جديدة بفضل هذه المدخرات، وأرباح هذه المشاريع الجديدة نفسها إنما تساعد على توسيعها، باتجاه استيعاب المزيد من قوى العمل في أكثر من مجال. كذلك خلق موارد نقدية جديدة للدولة، وذلك بواسطة الضرائب المفروضة على هذه المشاريع، بالإضافة إلى تحضير الاستهلاك، وهو الأمر الذي يفرض بدوره إلى توسيع نشاطات الإنتاج والخدمات، وذلك من خلال حصول العاملين الذين كانوا عاطلين سابقا، على دخول ينفقونها على ما يحتاجونه من سلع وخدمات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أصحاب المشاريع لنشاطاتهم في مجال الإنتاج والخدمات، بحكم زيادة معدل الطلب الكلي على السلع والخدمات.

ثالثا - التخفيف من حجم المديونية الخارجية :

إن الخلل بين الناتج الإجمالي المحلي والاستهلاك النهائي يؤدي إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات، مما يترتب عليه تزايد حجم المديونية الخارجية إلى درجة قد تتعدى حدود الأمان. وهذه الأخيرة ليست حلا ؛ حيث تعتبر مسكنا يتيح نقودا، ويكبل الدولة لسنوات كثيرة قادمة ويعوق النمو الاقتصادي. وقد أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على جهود التنمية الاقتصادية، نظرا لما تستلزمه من ضرورة تخصيص جانب كبير من الموارد الوطنية لخدمة أعباء هذه الديون، الأمر الذي يؤدي إلى تعثر عمليات التنمية الاقتصادية، وإلى تزايد تبعيتها الاقتصادية للخارج. وكلما زاد حجم الموارد الخارجية كلما زاد حجم الادخار المحلي السالب في الاقتصاد. فالأضرار الناجمة عن الاستدانة تتمثل في تثبيط الجهود الرامية إلى تعبئة الادخار المحلي الكامن، وإضعاف القدرة الادخارية المحلية. إن تحرك الاستيراد المكثف لرأس المال من الخارج يقيد ديناميكية حركة جمع المدخرات وإعادة توزيعها، فحالات الاستدانة سوف تعني تهيئة الموارد مباشرة نحو الاستهلاك، وبالتالي تتوجه المدخرات في نهاية المطاف نحو تسديد المديونية، وبالتالي لم تساهم في أي خطوة بناءة في توسيع قاعدة البنية الاقتصادية. وما يقال عن الاستدانة يقال كذلك عن المساعدات في تأثيراتها الاقتصادية.

وعليه، فالعلاج لا يكمن في مجرد مزيد من تدفق الموارد الأجنبية، وإنما في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من جهة، وضبط الاستهلاك بشقيه الخاص والعام من جهة أخرى. وبعبارة أخرى، فإن التغلب على مشكلة المديونية الخارجية هو الوجه الآخر لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، من خلال الاعتماد على الذات. وذلك يتطلب العمل على تطويع المتغيرات وأنماط السلوك الاقتصادي وفقا لأهداف التنمية، على

أساس أن تكون القدرات المحلية هي الأصل، والتركيز عليها شرط ضروري لنجاح التنمية والتحرر من المديونية⁵⁶. كما يجب أن يُوجه الادخار نحو الاستثمارات التي تساعد البنية الاقتصادية على التوسع أفقياً أو عمودياً. ومن هنا سيعمل الادخار على التقليل من اعتماد الدولة على القروض الخارجية، وما يترتب عليها من آثار ضارة، وبالتالي تخفيف العبء الواقع على كاهل الدولة جراء تسديد الديون الخارجية وفوائدها، وهكذا ينجم بالتالي؛ التخفيف من النتائج السياسية السلبية المترتبة على ضغط الديون الخارجية على استقلال القرار السياسي للدولة تجاه الخارج.

رابعا - التخفيف من حدة التضخم :

تبرز أهمية الادخار في التخفيف من حدة مصادر الضغط التضخمي الذي غالبا ما يصاحب عملية التنمية الاقتصادية. فالبلاد المتخلفة تتسم اقتصادياتها بضآلة مرونة دوال العرض في الأجل القصير. ولما كانت التنمية يصاحبها زيادة ملموسة في حجم الطلب الفعال، فإن هذا الوضع الذي ينطوي على اختلاف التناسب بين التغير في تيار الإنفاق النقدي، والتغير في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات، يؤدي إلى إحداث نزعات تضخمية تصيب النشاط الاقتصادي في مرحلة التنمية الاقتصادية، ويصعب التحكم فيها.

ويبدو هذا الاختلاف بشكل واضح في اختلاف التناسب بين الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية، وبين عرض هذه السلع. فمن المعلوم أن زيادة الإنفاق على التنمية يأتي مصحوبا بزيادة واضحة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وتفشي ظاهرة تضخم الأسعار، وخاصة من جانب الطبقات الفقيرة التي يرتفع ميلها الحدي للاستهلاك بدرجات عالية. غير أنه من العسير إحداث زيادة كبيرة في إنتاج السلع الغذائية والاستهلاكية، نظرا لجمود دوال العرض في الأجل القصير، نتيجة لتأخر الجهاز الإنتاجي في الدولة، مما يجعل الضغط على هذه السلع ضغطا كبيرا.

ولا يمكن مواجهة هذا الضغط في الأجل القصير، إلا بالاتجاه نحو الاستيراد بمعدلات كبيرة لهذه المواد، مما يولد ضغطا على أرصدة الدولة من العملات الأجنبية. ومن ثم يجب على الدولة عند تخطيط اقتصادياتها، أن تقوم بوضع موازين سلعية دقيقة للمواد الغذائية، تكفل تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات من هذا النوع من السلع⁵⁷. إضافة إلى إعطاء الأولوية في الواردات المستقبلية للتجهيزات اللازمة لمشاريع التنمية بالدرجة الأولى، ولتأمين مستلزمات الإنتاج بالدرجة الثانية، ثم لتأمين حاجات الاستهلاك النهائي بالدرجة الثالثة.

إن أثر الادخار في التخفيف من هذه الضغوط التضخمية، أمر يجب أن نلفت النظر إليه، ذلك أنه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة كبيرة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، والتخفيف من حدة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الفعال، فإن سياسة رفع الادخار المحلي الذي يمثل خيارا مناسباً لتمويل التنمية، بحيث لا يحمل معه أي آثارا تضخمية تهدد الاقتصاد، سيؤدي إلى التخفيف من حدة

⁵⁶ عبد الرحمن زكي إبراهيم، المدخرات المحلية وسياسة التنمية في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، اليمن، العدد 37، بدون تاريخ، ص 97.

⁵⁷ رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، مرجع سبق ذكره، ص 262.

التضخم الموجود مسبقا. وهذه الوظيفة التي يلعبها الادخار في هذا المجال، وظيفة هامة إذا ما علمنا أن ترك مكافحة التضخم، بحيث أن الأسعار تواصل الإمعان في الارتفاع إلى آفاق بعيدة بصفة مستمرة، أمر قد يؤدي إلى فشل وانهيار سياسة التنمية نفسها، وذلك نظرا للأضرار العديدة التي تتولد عن التضخم.

لذلك أصبح وجود المدخرات والمقدرة على تعبئتها، الأمر الحاسم الذي تعتمد عليه الاقتصاديات في نموها، بحيث تتجاوز دورها كمورد أساسي لتمويل التنمية، بل تعد وسيلة اقتصادية مهمة كفيلا بتقييد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية، وضمانا للاستقرار الاقتصادي⁵⁸، كما يؤدي نمو هذه المدخرات إلى تحقيق الاستقرار المالي عن طريق الحد من آثار خلق النقود من خلال الائتمان⁵⁹. لذلك أصبحت غالبية الاقتصاديات مهتمة بالبحث في طرق زيادتها، وتأمين الوسائل اللازمة لتوجيهها نحو الاستثمارات المطلوبة.

خامسا - معالجة ميزان المدفوعات :

لا تقتصر وظيفة وأهمية الادخار في الاقتصاد الوطني على الدور الذي يلعبه في تمويل برامج التنمية والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية فحسب، بل إنه يقوم بوظيفة هامة أيضا، وهي معالجة ميزان المدفوعات من الثغرات التي يواجها. فالدولة في العادة، تقوم بتكوين قدر معين من المدخرات المكونة من الذهب والعملات الأجنبية، لتواجه بها التقلبات الدورية أو العارضة في ميزان المدفوعات. فمن المعروف أن ميزان المدفوعات وخاصة في الجزائر التي تعتمد على تصدير المحروقات، والتي تكون عرضة للتقلب الشديد في أسعارها، يتعرض لوجود ثغرات (عجز)، وتقتضي من الدولة أن تكون على استعداد تام لسدها. وتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى رصيدها المدخر، المكون من الذهب والعملات الأجنبية، لتسحب منه لمواجهة هذه التقلبات، على النحو الذي يمكنها من تلافي المشاكل الخطيرة التي تترتب على وجود العجز في ميزان المدفوعات، وهي وظيفة هامة تتكامل مع وظائف الادخار التي سبق الإشارة إليها.

وطالما أن الادخار المحلي السالب يمثل خطورة على متطلبات النمو المتزايد، ويعقد من المسألة الاستهلاكية ذاتها في المستقبل، نظرا لما يترتب عليه من ضعف أو تلاشي للادخار المحلي، بل إلى التآكل التدريجي لرأس المال الوطني، وهو ما يؤدي إلى عجز في العمليات الجارية، وهذا العجز يضع أعباء جديدة وضخمة على ميزان المدفوعات، الأمر الذي يهدد الاقتصاد الوطني، ويلتهم احتياطاته ويعطل عملية التنمية الاقتصادية. فإنه في المقابل، سيجنبنا الادخار المحلي الموجب كل هذه التبعات غير المرغوبة، وسيعمل على حل مشكلة العجز في الحساب الجاري، ونخص بالذكر هنا الادخار المحلي الخاص.

لإبراز دور الادخار المحلي الخاص في حل مشكلة العجز في الحساب الجاري، سنبدأ أولا بمعادلة

$$Y = C + I + G + (X - M) + NT \quad : \text{الدخل والإنفاق في اقتصاد مفتوح}^{60}$$

⁵⁸ الزبيدي حمزة محمد، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان - الأردن، 2000، ص96.

⁵⁹ Assidon Elsa. L' « approfondissement financier » : épargne et crédit bancaires, In : Tiers-Monde. 1996, tome 37, n°145. P 160. www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1996_num_37_145_5036

⁶⁰ فريد بشير طاهر، محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد الثاني، العدد الأول، مارس 2001، صص 174-176.

حيث : Y : الدخل الوطني الإجمالي ؛ C : الاستهلاك ؛ I : الاستثمار ؛ G : الإنفاق الحكومي ؛
 $(X - M)$: صافي الصادرات ؛ NT : صافي التحويلات الخارجية. وبإعادة ترتيب الحدود أعلاه نحصل
 على الصيغة التالية :

$$Y - C - G = NS = I + (X - M) + NT$$

حيث : NS : الادخار الوطني الذي يمكن أن يتحقق بتمويل الاستثمار المحلي أو فائض الحساب الجاري،
 أو بزيادة صافي الاستثمارات الخارجية، ولكن الادخار الوطني يتكون من الادخار الحكومي S^G وهو
 فائض الميزانية العامة للدولة $(T - G)$ ، والادخار الوطني الخاص S^P الذي يشمل كل من الادخار العائلي
 وادخار قطاع الأعمال، أي أن :

$$S^P = NS - S^G$$

من المعادلات أعلاه، وباعتبار أن الحساب الجاري (CA Current Account) (هو يضم صافي الصادرات
 وصافي التحويلات الخارجية $[CA = (X - M) + NT]$)، يمكن صياغة الادخار الوطني الخاص على
 النحو التالي:

$$S^P = I + CA - S^G$$

$$S^P = I + CA - (T - G)$$

$$S^P = I + CA + (G - T)$$

ولإلقاء الضوء على أهمية الادخار الخاص بالنسبة لعجز الحساب الجاري، يمكن إعادة صياغة المعادلة
 أعلاه على النحو التالي :

$$CA = S^P - I - (G - T)$$

من المعادلة الأخيرة، نجد أن زيادة عجز الميزانية العامة $(G - T)$ يؤدي إلى تقليص فائض
 الحساب الجاري إن كان هناك فائضا، أو يؤدي إلى تفاقم عجز الحساب الجاري في حالة وجود عجز.
 كذلك نجد أن لزيادة الاستثمار المحلي أثرا سلبيا مباشرا على الحساب الجاري، أي تؤدي إلى زيادة العجز
 في الحساب الجاري، وهذا هو الأثر في المدى القصير أو الأثر من جانب الطلب. وبالرغم من ذلك، فليس
 من المعقول أن يُخفف الاستثمار لمعالجة عجز الميزانية، نظرا للأثار الايجابية الهامة للاستثمار في
 المدى الطويل ومن جانب العرض على زيادة الناتج الوطني والفائض التصديري والادخار الخاص، ومن
 ثم على خفض عجز الحساب الجاري. ومن المعادلة أعلاه، يتضح كذلك أن الادخار الخاص هو صمام
 الأمان الذي يمكن أن يحد من عجز الحساب الجاري، حيث أن العلاقة موجبة بين الادخار الخاص S^P
 وفائض الحساب الجاري CA ، وهذا بالطبع له بالغ الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات.

استنادا إلى كل ما تقدم، فإنه من الضروري إلى أقصى حد، أن تتضافر الجهود باتجاه قضية تنمية
 الادخار، التي ستظل محور السياسة الاقتصادية وإحدى البدائل لبحث المشكلات الاقتصادية على مستوى
 الدولة، خاصة فيما يتعلق بضمان التمويل الكافي للاستثمارات التنموية، وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة
 الموارد المحلية، والتي يجب أن تتال قدرها كبيرا من الأهمية والدراسة في الجزائر، خاصة في هذه المرحلة
 التي يشهد فيها الاقتصاد الجزائري التحول نحو آليات اقتصاد السوق، فتنمية الادخار تُعد أمرا حيويا وملحا
 للغاية. ذلك أن الادخار هو المحرك لأي عملية تنمية في الدولة، وفي كافة مراحل التطور الاقتصادي ؛ إنه
 الشرط الضروري للاستثمار، وبزيادة حجمه سنزيد في تحسين ظروف التنمية الاقتصادية للبلاد.

المبحث الثاني - واقع الادخار في الجزائر وهيكله خلال الفترة (1970-2011)

المطلب الأول - واقع الادخار في الجزائر

يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في استخدام مفهوم موحد للادخار، فنجد بعضهم يستخدم مفهوم الادخار المحلي، وبعضهم يفضل استخدام مفهوم الادخار الوطني، وسيتم في هذا المبحث قياس حجم الادخار المحلي وتتبع تطوره خلال الفترة المعنية بالدراسة، إضافة إلى تبيان هيكله. كما سيتم قياس الادخار الوطني وتتبع تطوره عبر الزمن، وذلك بالاعتماد على البيانات المنشورة حديثاً من قبل الديوان الوطني للإحصائيات والمتعلقة بالحسابات الوطنية.

جدير بالذكر، أنه إذا كانت الدولة تدفع لعناصر الإنتاج من الخارج أكثر مما تحصل عليه من عوائد عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج، فيكون الناتج المحلي لها أكبر من الناتج الوطني، ولهذا فإن الادخار المحلي لهذه الدولة سيكون أكبر من الادخار الوطني. وبالعكس من ذلك، هناك دولاً يمثل فيها صافي دخل عناصر الإنتاج رافداً مهماً للناتج المحلي وبالتالي الادخار الوطني. وفي الغالب أن هذا الرافد المهم من العملة الصعبة يأتي من تحويلات العاملين في الخارج إلى أهلهم، وهو مصدر مهم لدعم الادخار المحلي. وإن الحالة الأولى هي التي تتوافق مع الاقتصاد الجزائري، فبإجراء مقارنة بسيطة بين قيم الادخار المحلي والادخار الوطني الصافي - سيتم الكشف عنها لاحقاً -، يتبين أن مستويات الادخار المحلي تفوق مستويات الادخار الوطني في كل سنوات الدراسة باستثناء سنة 1989.

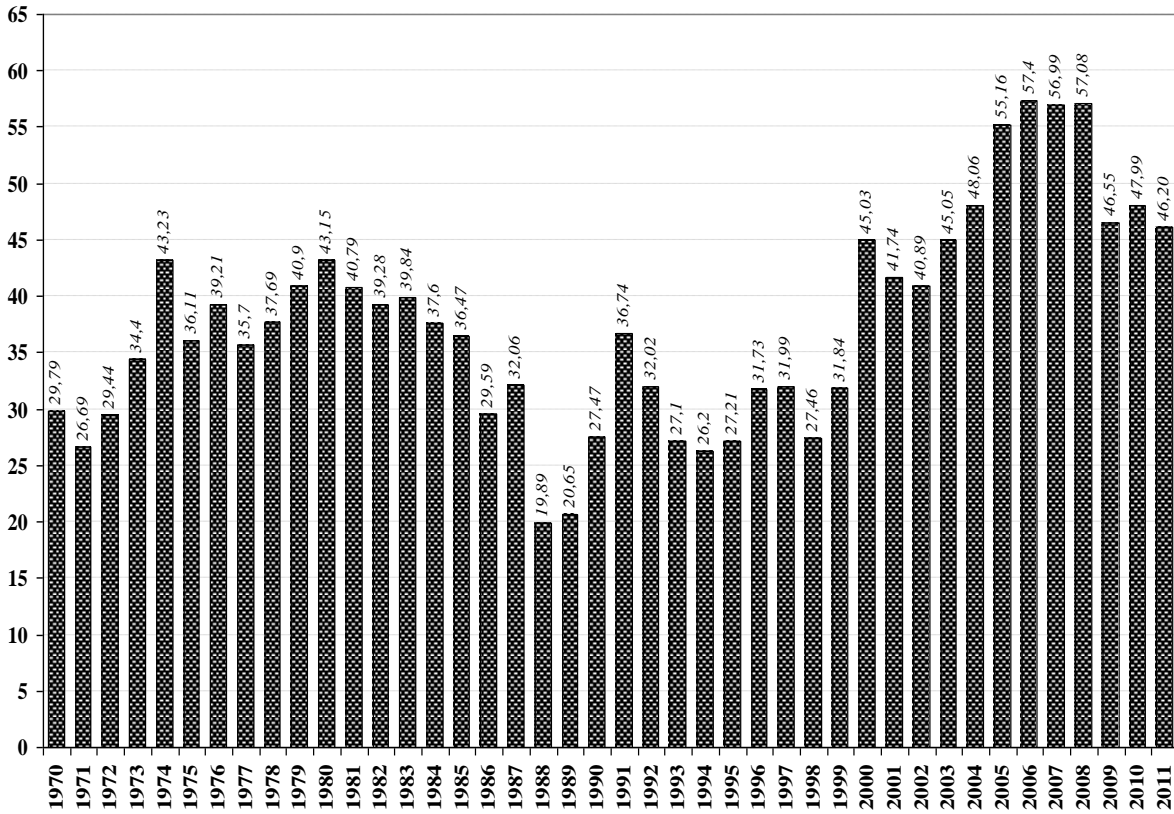
الفرع الأول - واقع الادخار المحلي في الجزائر

بداية سنسعى إلى التعرف على معدلات الادخار المحلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، يليها الوقوف على القيم الفعلية التي شهدتها الادخار المحلي سواء بالأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة.

أولاً - معدلات الادخار المحلي في الجزائر

سنعرض هنا إلى مؤشر يقيس تيار الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، وتجدر الإشارة إلى أن الادخار يعتبر هنا تياراً وليس رصيداً، أي أن الادخار هو لفترة معينة - عادة ما تكون سنة - وليس عند نقطة معينة. هذا المؤشر عبارة عن نسبة إجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي. ويوضح هذا المؤشر الجزء الذي لم يوجه إلى الاستهلاك من إجمالي الناتج الذي تم إنتاجه داخل الدولة، وهو يعكس الجهد الذي يبذله مجتمع ما في سبيل زيادة مدخراته، ولكنه لا يبين مقدار هذه المدخرات، فهو نسبة مئوية محسوبة كالتالي : (إجمالي الادخار المحلي/إجمالي الناتج المحلي) $\times 100$. وإن نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، هي أهم مؤشر لمعرفة مدى أهمية الادخار المحلي في تطور النشاط الاقتصادي. ويظهر من البيانات المتاحة في الشكل الآتي أن الميل المتوسط للادخار المحلي كان موجبا خلال سنوات الدراسة، مع ملاحظة وجود استقرار نسبي في مقداره، حيث بلغ حده الأدنى 19,89% سنة 1988 بينما بلغ حده الأعلى 57,40% سنة 2006، وبلغ متوسط فترة الدراسة 37,62% من الناتج الداخلي الخام.

الشكل (2.2) : إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)



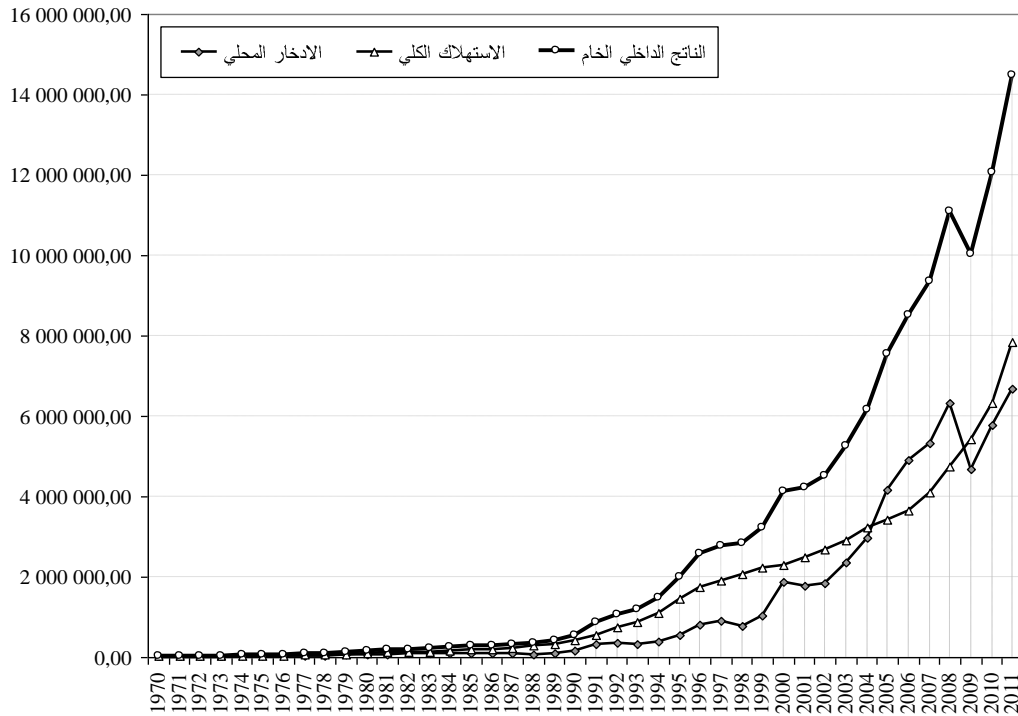
المصدر : مرسوم بناء على بيانات الملحق (1.2)، ص 310.

من الشكل السابق يتبين أن معدلات الادخار المحلي قد عرفت ثلاثة مراحل متباينة ؛ المرحلة الأولى (1970-1987) وسجل فيها معدل الادخار المحلي متوسط 36,21% وهي تعتبر نسبة مرتفعة، والمرحلة الثانية تتعلق بالفترة (1988-1999) أين سجل فيها معدل الادخار المحلي متوسط 26,36%، وهي نسبة متوسطة بالمقارنة مع الفترة التي سبقتها، ولكنها تبقى نسبة مقبولة إلى حد بعيد، والمرحلة الثالثة وتتعلق بالفترة (2000-2011)، وهي توضح بشكل عام اتجاه الادخار المحلي في الجزائر إلى الزيادة بصفة مستمرة خاصة منذ بداية سنة 2000، فمعدل الادخار المحلي قد بلغ متوسط 49% من الناتج الداخلي الخام على مدى هذه الفترة، وهي نسبة عالية جدا، تبين مدى مساهمة الأوعية الادخارية المختلفة في الارتفاع بمعدل الادخار المحلي الجزائري. ولا شك أن هذه الزيادة في معدلات الادخار تساعد على تكوين المدخرات المحلية التي تكون البلاد في أمس الحاجة إليها، بهدف تحريك النشاط الاقتصادي، وذلك من أجل الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا - الادخار المحلي بالأسعار الجارية في الجزائر

لقد تباينت قدرة الاقتصاد الوطني في توليد الادخار المحلي خلال الفترة (1970-2011)، ويستعرض الشكل الآتي يظهر تطورات إجمالي الادخار المحلي بالأسعار الجارية، إضافة إلى كل من الناتج الداخلي الخام والاستهلاك الكلي، صورة هذا الاختلاف.

الشكل (3.2) : تطور كل من الناتج الداخلي الخام والاستهلاك الكلي والادخار المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2011-1970)



المصدر : مرسوم بناء على بيانات الملحق (1.2)، ص 310.

يبين الشكل أعلاه، أن الناتج الداخلي الخام قد امتاز بالضعف في سنوات السبعينات والثمانينات، مع الشروع في المخططات الاقتصادية، وتميزت تلك الفترة بالضعف أيضا على مستوى الاقتصاد الوطني، نظرا لكونه في مرحلة ابتدائية، اتسمت بوضع قاعدة اقتصادية، وبرامج للتنمية، من أجل الخروج من مرحلة التدهور الشاملة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما انعكس تلقائيا على قيم الادخار المحلي، التي عرفت مستويات ضعيفة، بالرغم من تطورها الايجابي عبر الزمن. حيث نلاحظ أنها انتقلت بخطوات متواضعة، من مستوى 7,17 مليار دج سنة 1970 إلى 106,43 مليار دج سنة 1985، وصلتها بشكل تدريجي. وما ميز سنة 1986، هو انخفاض الادخار المحلي بشكل واضح إلى حدود 87,73 مليار دج، أي بمعدل نمو سالب قدر بـ (-17,49%)، وذلك كنتيجة لانهايار أسعار البترول. لكن ضعف قيم الادخار المحلي لا يعني ضعف الحصة الموجهة للادخار من طرف الناتج، ولكنه راجع إلى ضعف الناتج الداخلي الخام نفسه، حيث نجد أن حصة الادخار المحلي قد مثلت نسبة 29,59% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1986، وهي نسبة جيدة.

وبالرغم من تحسن قيم الادخار المحلي في سنة 1987 أين بلغت مستويات 100,24 مليار دج، إلا أن سنة 1988 اتسمت بتراجع كبير في حجم الادخار الذي سجل 69,16 مليار دج، وقد تغيرت الصورة بعد ذلك، حيث أصبح الادخار المحلي في تزايد مستمر انطلاقا من سنة 1989، حيث ارتفع من 87,13 مليار دج إلى 344,12 مليار دج سنة 1992، ليتراجع الادخار بعدها إلى 322,46 مليار دج سنة 1993، وذلك نتيجة لتباطؤ نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية الذي سجل معدل (10,7%)، وهذا مقارنة

بنسبة نمو الفترة (1991-1992) التي بلغ فيها معدل نمو الناتج 24,46%، وقد تزامن ذلك مع تسارع وتيرة نمو الاستهلاك الكلي الذي سجل معدل 18,72%.

لقد تابع الادخار المحلي بعدها تطوره الايجابي، حيث شهدت العشرية الأخيرة تنامياً مستمراً في مستويات الادخار، التي تضاعفت بأكثر من ثلاثة مرات بين عامي 2000 و 2011، بمعدل زيادة سنوية بلغت في المتوسط حوالي 12,35%، حيث قفزت من 18561,98 مليار دج لتصل إلى أقصى قيمة وهي 6689,81 مليار دج سنة 2011. وقد وصلت معدلات الادخار المحلي إلى مستويات قياسية، وفاقت نسبة 50% من قيمة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005-2008)، كنتيجة لتفوق حجم الادخار المحلي عن حجم الاستهلاك الكلي، ونستثنى من ذلك سنتي 1998 و 2009 اللتان عرفتا معدلات نمو سالبة وحادة في حجم الادخار المحلي، والتي سجلنا على الترتيب: (- 12,59%) و (- 26,20%).

يمكن تفسير ذلك، بتقلص أسعار البترول بشكل حاد إلى 12,94 دولار سنة 1998 بعدما وصلت إلى 19,49 دولار للبرميل في 1997، وهو ما أدى إلى انخفاض في صادرات المحروقات التي تقلصت إلى 9,82 مليار دولار بعدما وصلت إلى 13,38 مليار دولار سنة 1997، الأمر الذي أدى إلى زيادة طفيفة في حجم الناتج الداخلي الخام الذي انتقل من 2770,16 مليار دج سنة 1997 إلى 2830,49 مليار دج سنة 1998 (بمعدل نمو قدره 1,81%)، وهذا في مقابل زيادة الاستهلاك الكلي الذي انتقل من 1890,17 مليار دج سنة 1997 إلى 2060,35 مليار دج سنة 1998، محققاً معدل نمو قدره 9%، وهو ما انعكس سلباً على قيم الادخار المحلي.

بالنسبة لسنة 2009 فيُعزى تراجع حجم الادخار المحلي فيها، إلى تراجع أسعار البترول، إثر الركود في الاقتصاد العالمي، الذي نجم عن الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أدى إلى انكماش حصيلة صادرات المحروقات، وهو ما ترتب عليه أن انخفض حجم الناتج الداخلي الخام لأول مرة خلال فترة الدراسة بنسبة بلغت (-9,51%)، حيث هبط من مستويات 11090,02 مليار دج سنة 2008 إلى 10034,25 مليار دج سنة 2009، وهذا في مقابل زيادة الاستهلاك الكلي الذي نَمى بمعدل 14,04%، حيث قفز من مستويات 4747,82 مليار دج سنة 2008 إلى 5414,64 مليار دج سنة 2009. وهذا ما أدى إلى تسجيل انخفاض في المدخرات العامة بنسبة (-46,5%) وبالنسبة للمؤسسات (-29%)، يرافقه زيادة في مدخرات الأسر (15%). وكان انخفاض الادخار العام وادخار المؤسسات راجع إلى تأثيرهما غير المباشر بالأزمة المالية العالمية، أما زيادة مدخرات الأسر فمرده إلى حقن دخل إضافي نتيجة للزيادات في الأجور⁶¹.

إن ارتفاع حجم الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة، يعود بالأساس إلى ضعف قدرة استيعاب الاقتصاد الوطني من جهة، وكذا الانفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعفت في العشرية الأخيرة كنتيجة لتحسن أسعار البترول. بمعنى أن حصيلة الادخار المحلي

⁶¹ Direction générale de la prévision et des politiques (DGPP), ministère des finances, Quelques indications sur l'évolution de l'épargne publique, Par El-djazair.com, Sep 2013, http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=291&id_article=2774

المحققة ما كانت لتتحقق لولا الفائض المالي المحقق بواسطة الصادرات، ونخص بالذكر هنا صادرات المحروقات. أي أن الجزائر تحول إلى الخارج بترولها وغازها لبناء ادخار مالي معطل؛ تستبدل مواردها غير المتجددة بمدخرات مكتنزة، إن لم تكن متبخرة عبر الزمن.

ثالثا - الادخار المحلي بالأسعار الثابتة في الجزائر

يتبين من الشكل أدناه أن قيم الادخار المحلي بالأسعار الحقيقية خلال الفترة المعنية بالدراسة، كانت محصورة بين أقل قيمة 15 مليار دج مُسجَّلة سنة 1971، وأعلى قيمة 340 مليار دج مُسجَّلة سنة 2008، بمتوسط بلغ 89,20 مليار دج، وبانحراف معياري 92,23 مليار دج، ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 103,39%، الذي يؤشر على تذبذب في قيم الادخار. تبين المعادلة الآتية تطور قيم الادخار المحلي بالأسعار الحقيقية كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة كما يلي :

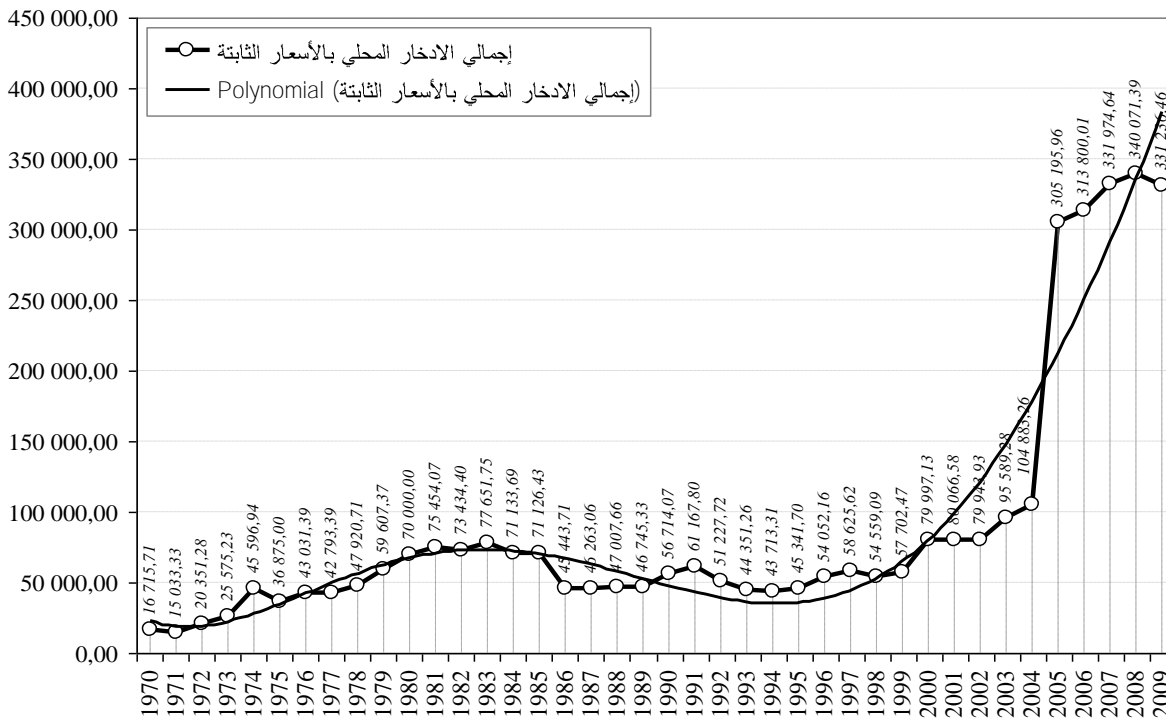
$$EPARGNE\ INT\ REEL = -0,0608*t^5 + 7,0066*t^4 - 258,13*t^3 + 3554,3*t^2 - 13162*t + 32787$$

$$R^2 = 0,9101$$

وتفيد بيانات المعادلة المقدره، وكما يبينه الشكل أدناه، أن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة الادخار المحلي بالأسعار الثابتة، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$-0,304*t^4 + 28,0264*t^3 - 774,39*t^2 + 7108,6*t - 13162$$

الشكل (4.2) : إجمالي الادخار المحلي بالأسعار الثابتة وكثير الحدود الممهد له خلال الفترة (1970-2009) بالعملة المحلية (مليون دج) ؛ سنة الأساس : 1980



المصدر : مرسوم بناء على بيانات البنك الدولي،

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDS.TOTL.KN>

يبين الشكل السابق أن الادخار المحلي بالأسعار الحقيقية قد عرف بصورة إجمالية ميلا موجبا خلال الفترة (1970-1985)، وإن ما ميز حقبة السبعينات هو القيم الضعيفة لحجم الادخار المحلي، خاصة في بداية الحقبة، إلا أنها بدأت في التحسن، حيث قفزت من حوالي 16,71 مليار دج سنة 1970 إلى حوالي 59,6 مليار دج مع نهاية سنة 1979، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 15,17%. وكانت بداية سنوات الثمانينات قد شهدت كذلك تطورا ملحوظا في حجم الادخار المحلي، الذي سجل متوسط 73,13 مليار دج على مدى الفترة (1980-1985)، ويمكن تفسير التحسن في الادخار المحلي على مدى الفترة (1970-1985) بالنمو الجيد الذي شهده الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة، والذي سجل متوسطه السنوي نحو 6,03%.

لكن مع حلول سنة 1986 حدث انهيارا كبيرا في مستويات الادخار المحلي التي أخذت ميلا سالبا، حيث تدهورت من مستوى 71,12 مليار دج سنة 1985 إلى 45,44 مليار دج مع نهاية سنة 1986، بمعدل نمو سالب بلغ (-36,10%)، وهذا بلا شك مرده إلى الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي سجل معدل نمو ضعيف جدا بلغ نحو 0,4%، وهذا التدهور كان نتيجة للصدمة النفطية التي لحقت بالاقتصاد الوطني. وقد عرف الادخار المحلي الحقيقي نوعا من الاستقرار النسبي خلال الفترة (1986-1999)، حيث بلغ في المتوسط 50,92 مليار دج، ليشهد بعدها نوعا من التحسن الملحوظ، وخاصة مع بداية سنة 2000 حيث انتقل حجم الادخار المحلي من مستوى 57,7 مليار دج سنة 1999 إلى نحو 80 مليار دج سنة 2000 بمعدل نمو سنوي بلغ 38,47%.

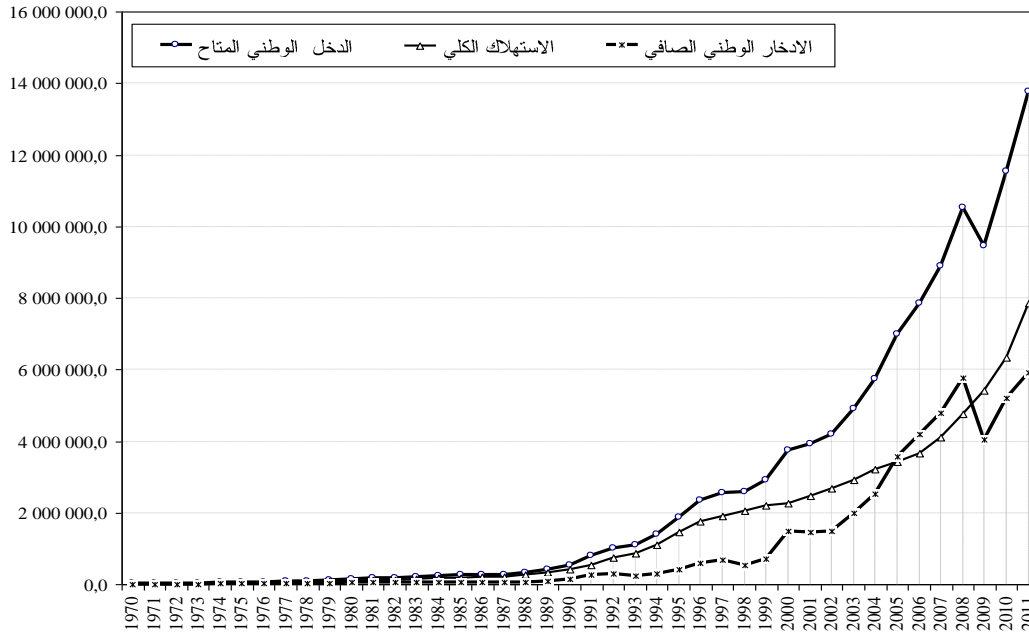
والملفت للانتباه، الزيادة المعتبرة في قيم الادخار المحلي الحقيقي بداية من سنة 2005، حيث قفز من 104,88 مليار دج سنة 2004 إلى 305,19 مليار دج سنة 2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 190%، ويمكن إرجاع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي الذي سجل 5,1%، وذلك نتيجة الانفجار الذي عرفته صادرات المحروقات التي سجلت معدل نمو قوي بلغ 46,76%، خاصة مع التحسن في الأسعار والكميات المصدرة للمحروقات. وقد استمر الادخار المحلي الحقيقي في تحقيق المزيد من المستويات العالية، باستثناء سنة 2009 التي شهدت انخفاضا محسوسا في حجم الادخار، نتيجة الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى إبطاء معدل نمو الناتج، نتيجة الركود العالمي وتأثر قطاع الصادرات، ليبلغ متوسط الفترة (2005-2009) ما يقارب 324 مليار دج.

الفرع الثاني : واقع الادخار الوطني الصافي في الجزائر

بداية نشير إلى أن : الادخار الوطني الصافي = الدخل الوطني المتاح - الاستهلاك النهائي للعائلات - الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية⁶². ويبين الشكل الآتي التطورات الحاصلة في حجم الادخار الوطني الصافي، بالإضافة إلى كل من الدخل الوطني المتاح والاستهلاك الكلي. ونستطيع أن نستنتج أن قدرة الاقتصاد الوطني في توليد الادخار الوطني الصافي على مدى فترة الدراسة، قد كانت متباينة إلى حد بعيد.

⁶² قادة أقاسم وعبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص316.

الشكل (5.2) : تطور كل من الدخل الوطني المتاح والاستهلاك الكلي والادخار الوطني الصافي خلال الفترة (2011-1970)



المصدر : مرسوم بناء على بيانات الملحق (2.2)، ص311.

يظهر من الشكل (5.2) الشبه الكبير بينه وبين الشكل (3.2)، وعليه فإن التحليل السابق لتغيرات الادخار المحلي بالأسعار الجارية يتوافق إلى حد كبير مع تحليل التغيرات الحاصلة في الادخار الوطني الصافي. و يظهر من البيانات المتاحة⁶³ أن الميل المتوسط للادخار الوطني الصافي كان موجبا خلال سنوات الدراسة، مع ملاحظة وجود استقرار نسبي في مقداره، حيث بلغ حده الأدنى 16% عام 1988 بينما بلغ حده الأعلى 55% سنة 2008، وبلغ متوسط فترة الدراسة 32,32% من الدخل الوطني المتاح. كما يتضح أن الدخل الوطني المتاح اتسم بالضعف على مدى الفترة (0791-9891). وهو ما ترتب عليه ضعف قيم الادخار الوطني الصافي بالرغم من تطورها الايجابي خلال هذه الفترة، حيث أنها انتقلت بخطوات متواضعة من مستوى 59,4 مليار دج سنة 0791 إلى 58,27 مليار دج سنة 5891، وصلتها بشكل تدريجي، ليشهد الإيداع الوطني الصافي تدهورا كبيرا سنة 6891 إلى حدود 4,25 مليار دج، أي بمعدل نمو سالب قدر بـ (-70,82%)، وذلك نتيجة للصدمة النفطية التي ألمت بالاقتصاد الوطني.

وقد تحسن الادخار الوطني الصافي في سنة 1987 أين بلغ 62,31 مليار دج، إلا أن سنة 1988 اتسمت بتراجعته إلى 55,11 مليار دج، لكنه ما لبث أن عاود التحسن انطلاقا من سنة 1989 حيث ارتفع من 88,66 مليار دج إلى 290,74 مليار دج سنة 1992، ليتراجع الادخار بعدها إلى 236,78 مليار دج سنة 1993، ومرد ذلك إلى تباطؤ نمو الدخل الوطني المتاح الذي سجل معدل 8,13% بالتزامن مع تسارع وتيرة نمو الاستهلاك الكلي الذي سجل معدل 18,72%. وقد تميزت الفترة (2000-2011) بمستويات عالية لحجم الادخار الوطني الذي تضاعف أربعة مرات بين عامي 2000 و 2011، بمعدل زيادة سنوية

⁶³ أنظر إلى الملحق (2.2)، ص311.

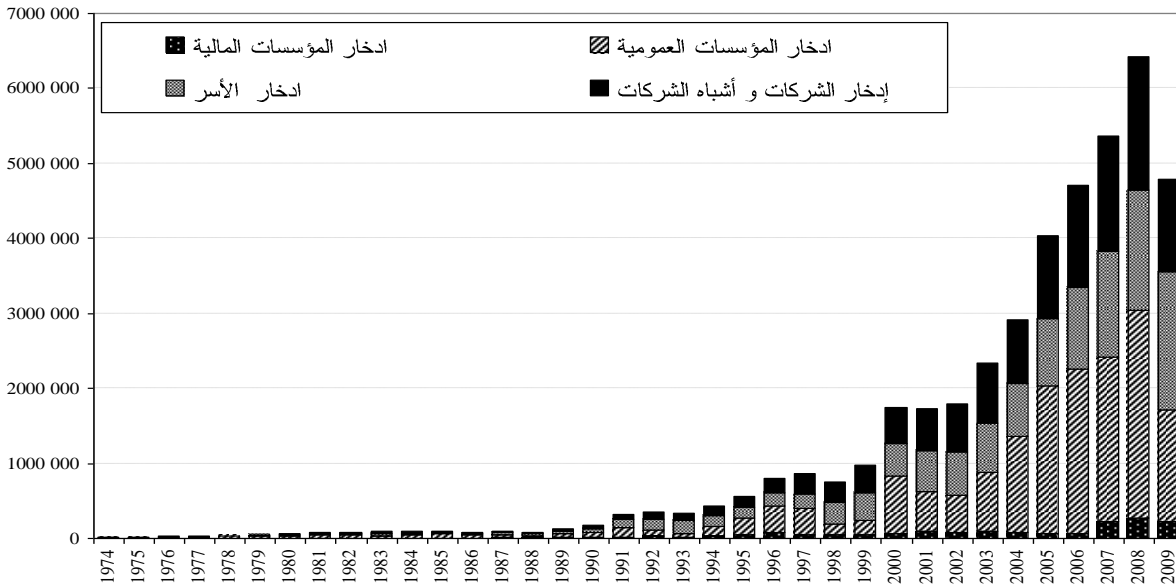
بلغت في المتوسط حوالي 13,44%، حيث قفزت من 1481,27 مليار دج إلى 5930,54 مليار دج سنة 2011. كما تجاوزت معدلات الادخار الوطني نسبة 50% من قيمة الدخل خلال الفترة (2005-2008)، كنتيجة لتفوق حجم الادخار عن حجم الاستهلاك الكلي، وذلك باستثناء سنتي 1998 و2009، حيث حقق فيهما الادخار الوطني معدلات نمو سالبة بلغت على الترتيب : (-22,02%) و(-30,05%). ويمكن تفسير النتيجة المسجلة في 1998، بتقلص أسعار البترول وما تبعه من انخفاض في صادرات المحروقات، الأمر الذي أفضى إلى زيادة ضعيفة في حجم الدخل الوطني المتاح الذي نمت بمعدل 0,79%، وهذا في مقابل نمو الاستهلاك الكلي بمعدل قدره 9%. وبالنسبة لسنة 2009، فيعزى تراجع حجم الادخار الوطني كذلك إلى نفس السبب السابق، وذلك نتيجة للتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، حيث انخفض الدخل الوطني المتاح بنسبة كبيرة بلغت (-10,16%)، وهذا بالتزامن مع نمو الاستهلاك الكلي بمعدل 14,04%.

المطلب الثاني : هيكل الادخار في الجزائر

الفرع الأول : هيكل الادخار الوطني الخام

إن الحسابات الوطنية تبين أن هناك عددا من الأعوان الاقتصاديين الذين يشاركون في تشكيل الادخار الوطني الإجمالي بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهم : المؤسسات المالية (تشارك في جمع الادخار) ؛ المؤسسات غير المالية (الشركات وأشباه الشركات) ؛ الأسر والإدارات العمومية. ويبين الشكل أدناه هيكل الادخار الوطني الخام حسب تصنيف الأعوان الاقتصاديين خلال الفترة (1974-2009)، حيث سنة 2009 هي حتى الآن، السنة الأخيرة المتاحة في بيانات الحسابات الوطنية القطاعية.

الشكل (6.2) : تطور هيكل الادخار الوطني الخام حسب الأعوان الاقتصاديين للفترة (1974-2009)

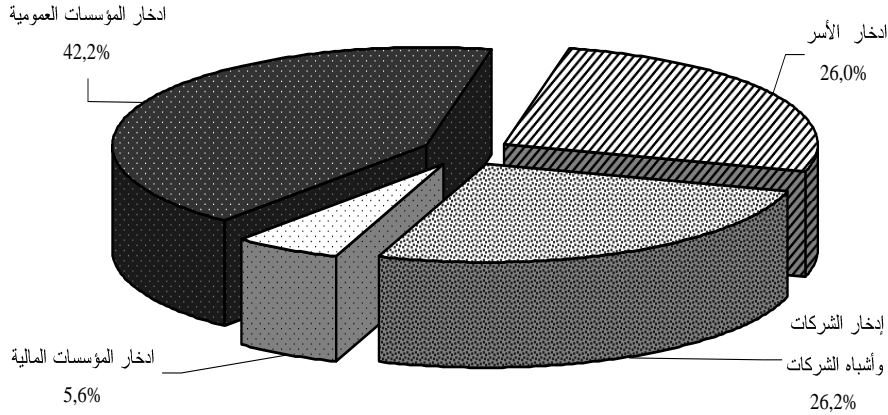


المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (3.2)، ص 312.

يتبين من الشكل السابق أن إجمالي الادخار الوطني قد أخذ ميلا موجبا خلال الفترة (1974-2009)، وهذا بصورة إجمالية، لكن باستثناء سنتي 1998 و2009، اللتين أخذ فيهما ميلا سالبا، وقد سبق لنا تفسير سبب ذلك. كما يتبين لنا أن القطاعات التي تساهم أكثر في الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات الوطنية هي

المؤسسات العمومية ؛ المؤسسات غير المالية والأسر. وقد كان توزيع المدخرات الإجمالية المجمعة من قبل كل قطاع اقتصادي لمتوسط الفترة (1974-2009) كالتالي : 42,2% ادخار المؤسسات العمومية ؛ 26,2% ادخار الشركات وأشباه الشركات ؛ 26% ادخار الأسر و 5,6% ادخار المؤسسات المالية. والشكل التالي يوضح بصورة أكثر دقة، متوسط الأوزان النسبية المتعلقة بادخار كل عون اقتصادي.

الشكل (7.2) : متوسط الأوزان النسبية لادخار الأعوان الاقتصاديين إلى الادخار الوطني خلال الفترة (1974-2009)

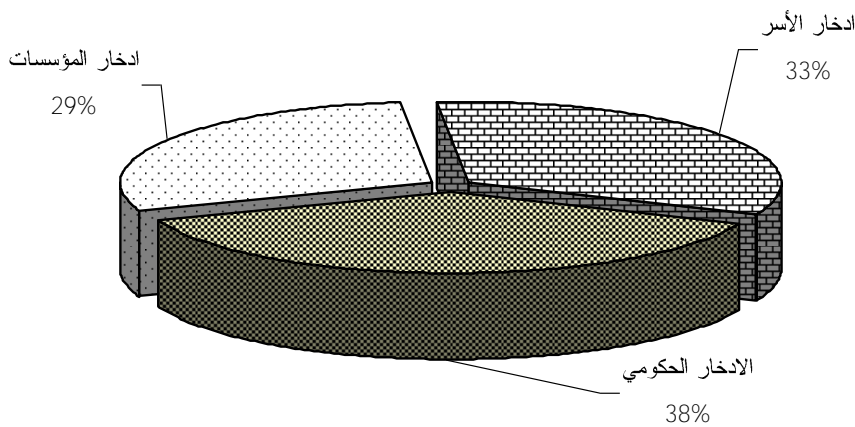


المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (3.2)، ص 312.

الفرع الثاني : هيكل الادخار المحلي

سوف نتعرف على هيكل الادخار المحلي في الجزائر بهدف معرفة وضع ادخار القطاع الحكومي وادخار القطاع العائلي وادخار قطاع الأعمال، ونسبة ادخار كل قطاع من إجمالي الادخار المحلي. وتشير بيانات 2010 إلى أن الادخار الحكومي قد مثل نسبة 38% من الادخار المحلي، أما ادخار المؤسسات وادخار الأسر فمثل على التوالي 33% و 29%⁶⁴، هذا بشكل عام اتجاه الادخار للأعوان الاقتصاديين والذي شهد ارتفاعا بداية من سنة 2000.

الشكل (8.2) : هيكل الادخار المحلي في الجزائر لسنة 2010



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات وزارة المالية الجزائرية

⁶⁴ Direction générale de la prévision et des politiques (DGPP), ministère des finances, Op.Cit.

من حيث المؤشرات، فقد بلغ معدل الادخار المحلي في المتوسط 50% من الناتج الداخلي الخام على مدى الفترة (2000-2010)، وينقسم بين الأعوان الاقتصاديين إلى 15% للأسر، و 16% لقطاع الأعمال و 19% للدولة⁶⁵. ونظرا لهذه النتائج، تشارك المدخرات العامة بشكل كبير في تكوين المدخرات المحلية، وهي عامل أساسي في خلق الثروة الوطنية، جنبا إلى جنب مع مساهمة الدولة في إعادة تشكيل رأس المال المادي، ويعتبر صندوق ضبط الإيرادات (FRR) الوعاء الإضافي للادخار العمومي الذي استحدث سنة 2000، لغرض دعم أهداف في غاية الأهمية، وهي بالأساس تحقيق الاستقرار في التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني. وجدير بالذكر، أن صندوق ضبط الإيرادات الجزائري صُنّف سنة 2011 ضمن أكبر عشرة صناديق استثمار سيادية في العالم⁶⁶، وقد أتى في المرتبة 14 من ضمن 67 صندوق سيادي في العالم، مع مبلغ يعادل 77,2 مليار دولار، وهذا حسب آخر بيانات مُحدثة في جوان 2013 للمعهد العالمي للصناديق السيادية (SWF Institute)⁶⁷.

يوضح الجدول التالي تطور وضعية هذا الصندوق منذ إنشائه، حيث يتبين أن الموارد التي يتمتع بها الصندوق قد قفزت من حوالي 232 137 مليون دج سنة 2000 إلى 5 381 702 مليون دج مع نهاية سنة 2011، أي إلى ما يعادل 70,8 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 37,2% من الناتج الداخلي الخام.

الجدول (1.2) : تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة : مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات في تاريخ 12/31	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 530	4 280 072	4 316 465	4 842 837	5 381 702

Source :

Pour la période (2000 -2006) : Le rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008, ministère des finances, septembre 2007, p 15.

Pour la période (2007 -2009): Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011, ministère des finances, 28 septembre 2010, p 16.

Pour l'année 2010 : Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2012, ministère des finances, p 17.

Pour l'année 2011 : Note de présentation du projet de l'ordonnance portant loi de finances complémentaire pour 2012, ministère des finances, Mars 2012, p 5.

أولا - تطور ادخار القطاع الحكومي في الجزائر

يعتبر الادخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة التي لعبت دورا بارزا في تمويل التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية الاستثمارات الوطنية رغم ضخامتها. وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصد بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات

⁶⁵ Direction générale de la prévision et des politiques (DGPP), ministère des finances, Op.Cit

⁶⁶ الإذاعة الجزائرية، ضرورة تحويل الادخار الوطني إلى استثمار، 25 سبتمبر 2011،

<http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-17-21/2010-04-29-13-21-08/10506-2011-09-25-21-18-02> □

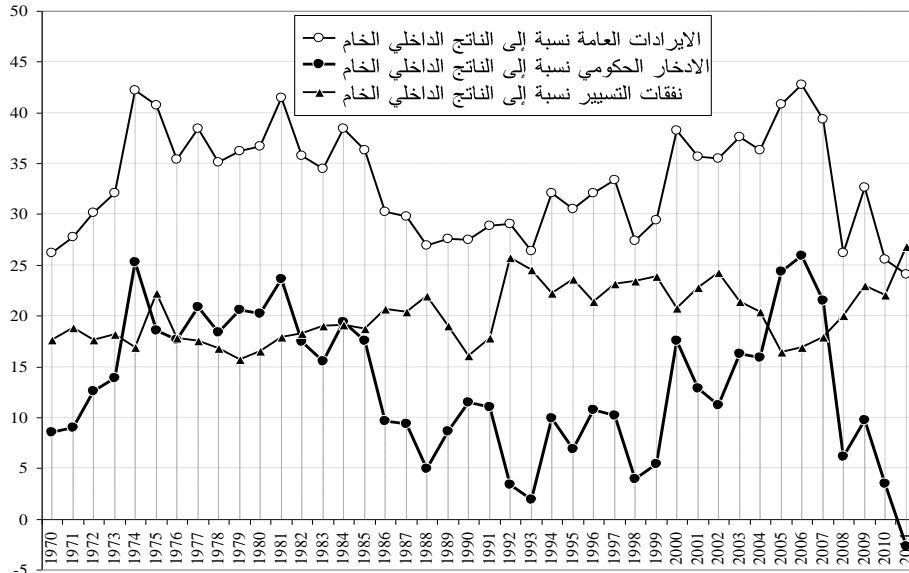
⁶⁷ Algérie Presse Service , Le Fonds de régulation des recettes de l'Algérie au top 15 mondial des fonds souverains, lundi 10 juin 2013, <http://www.aps.dz/Le-Fonds-de-regulation-des,107050.html>

العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيقصد به الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية (نفقات التسيير أو النفقات العادية) فقط. وبالتالي، فإن تحقق الادخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة، وعلى سبيل التوضيح، نلاحظ أن الشكل البياني أدناه، يظهر بشكل عام، بأن هناك ادخارا حكوميا خلال فترة الدراسة، أي أن الإيرادات العامة فاقت نفقات التسيير في جميع السنوات، وهذا رغم أن الميزانية العامة لم تحقق في كل هذه السنوات فائضا.

وما دام الادخار الحكومي في الجزائر يعني مجموع الإيرادات العامة – نفقات التسيير، فإن تحليل تطورات الادخار الحكومي، يقتضي تلقائيا تحليل كل من الإيرادات العامة ونفقات التسيير، باعتبارهما العاملين المحددين لهذا النوع من الادخار. وطالما أن ازدياد حجم الادخار الحكومي، أو الإيرادات العامة، أو نفقات التسيير، لا يعبر عن زيادة مطلقة في أحجامهم، باعتبار أن القيمة الحقيقية للعملة المحلية غير ثابتة، مما يؤدي إلى كون جزء من الزيادة هو نتيجة لارتفاع السعر من جهة، ومن جهة أخرى، هو أن الناتج الداخلي الخام ليس ثابتا بدوره، وهذا ما يدفعنا إلى أخذ هذه الزيادة منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام.

جدير بالذكر، أن معامل الارتباط الخطي لبيرسون قد أشار إلى وجود علاقة قوية وموجبة بين الإيرادات العامة للميزانية والادخار الحكومي المحقق فيها من جهة، وإلى وجود علاقة قوية وسالبة بين نفقات التسيير والادخار الحكومي من جهة أخرى، وهذا خلال الفترة المعنية بالدراسة. حيث سجل معامل الارتباط على التوالي 0,9261 و(-0,736)، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 1% في كلا الحالتين. والشكل التالي يوضح بصورة أسرع اتجاه وقوة العلاقة بين الادخار الحكومي والعاملين المحددين له.

الشكل (9.2) : تطور الادخار الحكومي (% من الناتج الداخلي الخام) خلال الفترة (1970–2011)



المصدر : مرسوم بناء على بيانات الملحق (4.2)، ص 313–315.

يتبين من الشكل أعلاه أن للإيرادات العامة أهمية كبيرة في تكوين الادخار الحكومي، فزيادتها أو انخفاضها يعني زيادة أو انخفاض الادخار الحكومي – بافتراض ثبات نفقات التسيير – لكن بشكل عام، لا تعني الزيادة في الإيرادات العامة زيادة تلقائية في الادخار الحكومي، كما لا يعني الانخفاض فيها

انخفاضا تلقائيا في الادخار الحكومي، وذلك لوجود عامل آخر يتحكم في حجم الادخار، وهو طبعا الإنفاق الحكومي على ميزانية التسيير.

إن تتبع الميزانية العامة للدولة الجزائرية، يبين أن الإيرادات الجبائية قد هيمنت على الإيرادات العامة للميزانية، وذلك بواقع 92,26% كمتوسط للفترة (1970-2011). في حين كانت مساهمة الإيرادات غير الجبائية ضعيفة، إذ بلغت نسبة 7,74% كمتوسط لنفس الفترة. وبالتالي، فإن تغيرات حجم الادخار الحكومي ستتعلم أساسا بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات الجبائية، بالإضافة طبعا إلى نفقات التسيير. كما يتبين كذلك، طغيان حصة الجباية البترولية على بنية الإيرادات الجبائية في الجزائر بشكل كبير على امتداد فترة الدراسة، حيث بلغت متوسط 56,27%، وهذا ما يجعل السلطات العمومية تراهن على قطاع المحروقات في توليد الإيرادات الضريبية باعتباره منجما ضريبيا. والآن سنحاول الوقوف عند أهم المحطات التي مر بها الادخار الحكومي، والتي سجلت تغيرات متباينة بين الارتفاع والانخفاض في قيمه، وهذا لغرض تفسير هذه التغيرات.

الفترة (1970-1974) :

أخذ الادخار الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، ميلا موجبا خلال الفترة (1970-1974)، حيث قفز من حوالي 8,53% في سنة 1970 إلى 25,26% في سنة 1974، أي من مستوى 2,05 مليار دج إلى 14,03 مليار دج، بمعدل نمو بلغ 584,39%. ويرجع ذلك إلى النمو السريع الذي عرفته الإيرادات العامة، التي قفزت من 26,20% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1970 إلى 42,18% من هذا الناتج لسنة 1974، أي من مستوى 6,3 مليار دج إلى 23,44 مليار دج. وذلك مرده إلى النمو الكبير الذي عرفته الجباية البترولية التي قفزت من 1,35 مليار دج في سنة 1970 إلى 13,4 مليار دج في سنة 1974، بمعدل نمو بلغ 892,59%، والفضل يعود إلى أسعار النفط التي عرفت طفرة اقتصادية، حيث بلغ سعر برميل النفط 10,40 دولار سنة 1974 بعدما وصل إلى 2,1 دولار سنة 1970، أضف إلى ذلك الزيادة الكبيرة في الجباية العادية التي قفزت من مستوى 4,1 مليار دج في سنة 1970 إلى 8 مليار دج في سنة 1974، بمعدل نمو بلغ 95,12%. وهذا في مقابل التراجع الطفيف الذي شهدته نفقات التسيير، التي انخفضت من مستوى 17,67% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1970 إلى 16,93% من هذا الناتج لسنة 1974.

الفترة (1975-1981) :

شهدت هذه الفترة تذبذبا واضحا يشبه في شكله إلى حد كبير حركة أسنان المنشار، حيث شهدت سنة 1975 انخفاضا في الادخار الحكومي بمعدل (-18,78%)، حيث تدهور إلى 11,4 مليار دج، وهو ما أدى إلى انخفاض وزنه النسبي إلى الناتج الداخلي الخام إلى حدود 18,51%. والسبب راجع إلى انخفاض الإيرادات العامة إلى 40,69% من الناتج، نتيجة تدهور الجباية البترولية (وهي التي مثلت نسبة 53,73% من الإيرادات العامة) من 24,12% من الناتج في سنة 1974 إلى 21,86% من هذا الناتج لسنة 1975، وهذا رغم الاستقرار الذي عرفته قيمتها المطلقة والتي بلغت 13,46 مليار دج، وذلك بسبب

استقرار أسعار النفط في حدود 10,4 دولار للبرميل للسنة الثانية على التوالي. وهذا بالرغم من التحسن في الجباية العادية التي سجلت 9,73 مليار دج. وفي المقابل نلاحظ الزيادة الكبيرة في نفقات التسيير التي قفزت من 9,4 مليار دج في سنة 1974 إلى 13,65 مليار دج في سنة 1975، بمعدل نمو 45,18%، وهو ما أدى إلى ارتفاع وزنها النسبي إلى 22,18% من الناتج لسنة 1975.

بالرغم من الانخفاض المحسوس في نفقات التسيير لسنة 1976 إلى مستوى 13,17 مليار دج، أي بمعدل نمو سالب بلغ (-3,56%)، وهو ما أدى إلى انخفاض وزنها النسبي من الناتج إلى 17,78%، إلا أن الادخار الحكومي واصل انخفاضه، حيث سجل 17,61% من الناتج، وهذا بالرغم من التحسن الملاحظ في قيمته المطلقة التي انتقلت إلى 13,04 مليار دج. والسبب يعود إلى الانخفاض الشديد في الإيرادات العامة للدولة إلى مستوى 35,39% من الناتج الداخلي الخام، وهذا رغم التحسن في قيمتها المطلقة التي انتقلت إلى 26,21 مليار دج بعدما سجلت 25,05 مليار دج في سنة 1975. وتفسير ذلك هو معدلات التضخم التي شهدت زيادة ملحوظة في سنة 1976 ووصلت إلى 8,25%.

في سنة 1977 تحسن الادخار الحكومي حيث بلغ 18,20 مليار دج، أي بمعدل نمو 39,5%، وبالتالي تحسن وزنه النسبي من الناتج إلى 20,86%، وذلك يعود إلى التحسن في الإيرادات العامة التي سجلت معدل نمو بـ 27,71% نسبة إلى سنة 1976، حيث قفزت إلى 33,48 مليار دج، وبالتالي تحسن وزنها النسبي إلى 38,38% من الناتج. وذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في الجباية البترولية التي انتقلت من مستوى 14,23 مليار دج في سنة 1976 إلى 18,02 مليار دج في سنة 1977، أي بمعدل نمو 26,56%. وهذا كان نتيجة تحسن أسعار البترول إلى 12,6 دولار للبرميل، بعدما كانت 11,6 في سنة 1976. أضف إلى ذلك، التحسن في الجباية العادية التي انتقلت إلى 13,26 مليار دج، بعدما وصلت إلى 10,73 مليار دج في سنة 1976، أي بمعدل نمو 23,48%. وقد تزامن هذا مع الانخفاض الطفيف في نفقات التسيير إلى 17,52% من الناتج لسنة 1977، وهذا رغم الزيادة الملاحظة في قيمتها المطلقة التي وصلت إلى 15,28 مليار دج.

ورغم تراجع نفقات التسيير في سنة 1978 إلى 16,76% من الناتج، فقد عاود الادخار الحكومي انخفاضه إلى 18,32% من الناتج، رغم تحسن قيمته المطلقة إلى 19,20 مليار دج، وذلك يعود إلى تراجع الإيرادات العامة إلى 35,09% من الناتج، وهذا بسبب انخفاض الجباية البترولية إلى 17,36 مليار دج، وهو ما ساهم في تراجع وزنها النسبي إلى الناتج، من مستوى 20,65% في سنة 1977 إلى 16,56% من الناتج لسنة 1978، وهذا بالرغم من التحسن في الجباية العادية التي انتقلت إلى مستوى 17,18% من الناتج، بعدما وصلت إلى 15,20% من الناتج لسنة 1977.

في سنة 1979 تحسن الادخار الحكومي بشكل ملفت، حيث قفز إلى 26,39 مليار دج، أي بمعدل نمو 37,13%، وهو ما أدى إلى تحسن وزنه النسبي إلى الناتج، حيث قدر بـ 20,54%. ويعود ذلك إلى الزيادة في الإيرادات العامة التي انتقلت إلى 46,43 مليار دج، بعدما وصلت إلى 36,78 مليار دج في سنة 1978، أي بمعدل نمو 26,23%، وهو ما أدى إلى تحسن وزنها النسبي من الناتج إلى 36,21%.

وكان ذلك نتيجة النمو الكبير في الجباية البترولية التي حققت 26,52 مليار دج في سنة 1979، أي بمعدل نمو بلغ 52,70%، وهو ما مثل نسبة 20,68% من الناتج. وهذا راجع إلى الانفجار الذي عرفته أسعار النفط، التي قفزت إلى 29,20 دولار للبرميل، بعدما كانت قد سجلت 12,90 دولار في سنة 1978. بالإضافة إلى الزيادة الطفيفة في الجباية العادية، التي سجلت معدل نمو بـ 1,74%، أين انتقلت إلى 18,328 مليار دج، بعدما وصلت إلى 18,014 مليار دج في سنة 1978. وهذا بالتزامن مع الانخفاض المسجل في نفقات التسيير التي انحدرت إلى 15,67% من الناتج لسنة 1979.

لقد سجلت سنة 1980 تراجعاً طفيفاً في الادخار الحكومي كنسبة من الناتج حيث بلغ 20,19%، وهذا بالرغم من التحسن في قيمته المطلقة التي سجلت 32,8 مليار دج، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع نفقات التسيير إلى 26,79 مليار دج، بعدما كانت 20 مليار دج في سنة 1979، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى الناتج إلى 16,48%. والأمر الذي حال دون تدهور الادخار الحكومي بشكل كبير، هو النمو الذي عرفته الإيرادات العامة التي انتقلت إلى 59,59 مليار دج، مما أدى إلى تحسن وزنها النسبي من الناتج إلى 36,67%، وذلك نتيجة التحسن الكبير في الجباية البترولية التي انتقلت إلى 37,66 مليار دج في سنة 1980، بما يعادل 23,17% من الناتج. والفضل في ذلك يرجع إلى أسعار النفط التي قفزت إلى 36 دولار للبرميل، نتيجة الصدمة الثانية لارتفاع الأسعار. وهذا رغم انخفاض الجباية العادية التي سجلت 12,53% من الناتج بعدما وصلت إلى 14,29% من الناتج لسنة 1979.

ورغم استمرار ارتفاع نفقات التسيير في سنة 1981 إلى 34,20 مليار دج وهو ما مثل 17,86% من الناتج، إلا أن الادخار الحكومي قد شهد نمواً معتبراً في هذه السنة، فُدر بـ 37,72%، حيث قفز إلى مستوى 45,18 مليار دج، وهو ما شكل نسبة 23,6% من الناتج. والأمر في ذلك يعود إلى معدل النمو الكبير في الإيرادات العامة والذي بلغ نحو 33,21%، حيث وصلت قيمة الإيرادات إلى 79,38 مليار دج، أي بما يمثل نحو 41,46% من الناتج. والفضل دائماً يعود إلى معدل النمو الكبير في الجباية البترولية الذي بلغ 35,31%، وهو ما ساهم في وصولها إلى نحو 50,95 مليار دج، بما يمثل 26,21% من الناتج، وذلك نظراً لاستمرار ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنة أين بلغت 34,2 دولار للبرميل، ولا ننسى أن الجباية البترولية في سنة 1981 مثلت 64,19% من مجموع الإيرادات العامة. أضف إلى ذلك التحسن المسجل على مستوى الجباية العادية التي انتقلت من 20,36 مليار دج في سنة 1980 إلى 25,76 مليار دج سنة 1981، الأمر الذي أدى إلى التحسن في وزنها النسبي إلى الناتج حيث مثلت 13,45% منه.

الفترة (1982-1984)

لقد انقلب الوضع خلال سنتي 1982 و 1983، حيث تقلص حجم الادخار الحكومي إلى 36,25 مليار دج و 36,253 مليار دج، أي بمعدل نمو (-19,76%) و 0,01%، بما يمثل نحو 17,47% و 15,51% من الناتج لهاتين السنتين على الترتيب. والأمر راجع إلى تقلص حجم الإيرادات العامة التي مثلت : 35,77% و 34,50% من الناتج، وهذا بسبب التراجع الكبير في الجباية البترولية التي عرفت معدلات نمو سالبة بلغت : (-18,64%) و (-9,04%)، وهو ما أدى إلى تدهور حصتها من الناتج إلى

نحو 20% و 16,13% خلال سنتي 1982 و 1983 على التوالي. ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول التي سجلت : 31,7 دولار و 30,1 دولارا للبرميل على الترتيب. وهذا بالرغم من التحسن الذي عرفته الجباية العادية، والتي سجلت معدل 13,49% و 15,89% من الناتج للسنتين 1982 و 1983 على الترتيب. وبالمقابل من ذلك، نمت نفقات التسيير، حيث انتقلت إلى نحو 38 مليار دج و 44,39 مليار دولار خلال السنتين المعنيتين، بما يمثل نحو 18,31% و 19% من الناتج الداخلي الخام.

لكن الادخار الحكومي استعاد عافيته في سنة 1984 بشكل جيد، حيث بلغ معدل نموه 40,93%، حيث قفز إلى مستوى 51,09 مليار دج، بما يمثل 19,36% من الناتج. وذلك يرجع إلى التحسن الملاحظ في الإيرادات العامة التي قفزت إلى 38,42% من الناتج، وهذا بسبب التحسن المسجل في كل من الجباية البترولية والجباية العادية اللتين سجلتا على التوالي : 16,62% و 17,8% من الناتج. وهذا في مقابل استقرار نفقات التسيير التي سجلت معدل 19,05% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1984.

الفترة (1985-1988) :

تغيرت الأحوال في هذه الفترة، حيث شهد الادخار الحكومي هبوطا متتاليا من سنة إلى أخرى حيث سجل خلال سنوات : 1985 ؛ 1986 ؛ 1987 و 1988 على التوالي : 17,56% ؛ 9,62% ؛ 9,35% و 4,98% من الناتج الداخلي الخام لهذه السنوات. وهذا له أسباب تتعلق أساسا بانهيار أسعار النفط في السوق العالمية.

بالنسبة لسنة 1985 كان الانخفاض في حجم الادخار الحكومي أقل حدة، حيث هبط إلى مستوى 17,56% من الناتج، وهذا رغم التحسن الطفيف في قيمته المطلقة التي سجلت 51,19 مليار دج. ويرجع ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة إلى مستوى 36,30% من الناتج، وهذا بسبب تراجع الجباية البترولية إلى 16,04% من الناتج، نتيجة الانخفاض البسيط في سعر البترول إلى 27,5 دولار للبرميل بعدما وصل إلى 28,10 دولار للبرميل في 1984. أضف إلى ذلك تراجع الجباية العادية إلى مستوى 16,12% من الناتج، وهذا في مقابل الاستقرار النسبي الذي عرفته نفقات التسيير والتي سجلت نسبة 18,75% من الناتج.

غير أن ظهور الأزمة العالمية وانهايار أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986، والتي هوت إلى 13 دولار، أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة بحوالي 20,30% (من 44,20% سنة 1985 إلى 23,90% سنة 1986)، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على الإيرادات العامة للدولة، والتي تضررت بسبب الاعتماد شبه الكلي على الجباية البترولية، بحيث انخفضت هي الأخرى إلى 30,24% من الناتج، وهو ما ترتب عليه انخفاضا حادا في الادخار الحكومي بمعدل (-44,25%) مقارنة بسنة 1985، حيث تدهور إلى 28,53 مليار دج، وهو ما مثل نسبة 9,62% من الناتج. وقد تزامن هذا مع النمو الذي شهدته نفقات التسيير التي قفزت من حوالي 54,7 مليار دج سنة 1985 إلى 61,15 مليار دج في سنة 1986، أي بمعدل نمو 11,88%، وبالتالي ارتفاع وزنها النسبي من الناتج الداخلي الخام إلى 20,62%، بعدما وصلت إلى 18,75% من الناتج في سنة 1985.

في سنة 1987 شهد الادخار الحكومي نوعا من الاستقرار النسبي، حيث سجل 29,22 مليار دج (9,35% من الناتج)، أي بمعدل نمو يقدر بـ 2,41%، وهذا نتيجة الاستقرار النسبي الذي عرفته الإيرادات العامة التي سجلت معدل 29,74% من الناتج، في مقابل الاستقرار النسبي الذي عرفته نفقات التسيير التي سجلت معدل 20,39% من الناتج الداخلي الخام.

لكن انقلبت الأوضاع في سنة 1988، حيث شهدت انخفاضا حادا في الادخار الحكومي بمعدل (-40,8%)، حيث تدهور إلى 17,3 مليار دج، بما يمثل نسبة 4,98% من الناتج. وذلك يعود إلى عدة أسباب، منها النمو الضعيف جدا في الإيرادات العامة (0,55%)، حيث انتقلت من حوالي 93 مليار دج سنة 1987 إلى 93,5 مليار دج في سنة 1988، وهو ما أدى إلى انخفاض في وزنها النسبي من الناتج إلى 26,89%. وذلك بسبب الانخفاض في الجباية العادية بمعدل (-0,20%)، حيث تدهورت من مستوى 74 مليار دج في سنة 1987 إلى 70,7 مليار دج في سنة 1988. بمعنى آخر، أنها تدهورت إلى 16,71% من الناتج لسنة 1988 بعدما سجلت نسبة 18,62% من هذا الناتج لسنة 1987، وهي التي مثلت نسبة 62,14% من الإيرادات العامة في 1988. وهذا بالرغم من التحسن في الجباية البترولية التي سجلت معدل نمو بـ 17,68%، حيث قفزت من مستوى 20,5 مليار دج في سنة 1987 إلى 24,1 مليار دج في سنة 1988. ولكن هذا لم يكن له تأثيرا كبيرا على حجم الإيرادات العامة، لأن الوزن النسبي للجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة كان في حدود 25,78% في سنة 1988. وإذا تذكرنا النمو الكبير في نفقات التسيير التي قفزت من حوالي 63,8 مليار دج سنة 1987 إلى 76,2 مليار دج سنة 1988، أي بمعدل نمو 19,51%، يتبين لنا العلة في الانخفاض الحاد للادخار الحكومي.

الفترة (1989.1991)

شهدت هذه الفترة ميلا موجبا للادخار الحكومي، حيث سجلت معدلات نموه بالنسبة للسنوات : 1989؛ 1990 و 1991 النسب التالية على التوالي : 109,25% ؛ 75,97% و 49,29%، وهو ما أدى إلى تحقيق المدخرات الحكومية التالية : 36,2 مليار دج ؛ 63,7 مليار دج و 95,1 مليار دج، وبالتالي تحسن الوزن النسبي للادخار الحكومي من الناتج الداخلي الخام إلى : 8,58% ؛ 11,49% و 11,03% للسنوات المذكورة على الترتيب.

يمكن تفسير ذلك، من جهة أولى، بانخفاض نسبة نفقات التسيير إلى الناتج من 21,91% سنة 1988 إلى 19% في 1989 ثم إلى 16,02% في 1990 ثم لتستقر نسبيا سنة 1991 بمعدل 17,84% من الناتج، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار. ومن جهة ثانية، بالتحسن الذي عرفته الإيرادات العامة في هذه الفترة حيث قفزت إلى 116,4 مليار دج في 1989، ثم إلى 152,5 مليار دج في 1990، ثم إلى 248,9 مليار دج في 1991، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي ارتفعت من 14,20 دولار للبرميل سنة 1988 إلى 17,3 دولار في 1989 ثم إلى 22,3 دولار سنة 1990 بسبب حرب الخليج، ثم إلى 18,6 دولار للبرميل في 1991، أضف إلى ذلك النتيجة المترتبة عن

خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991. وهذا الأمر هو ما أدى إلى تحسن الوزن النسبي للإيرادات العامة إلى 27,58% من الناتج في 1989 ثم إلى 27,51% من هذا الناتج لسنة 1990 ثم إلى 28,87% من هذا الناتج لسنة 1991. وهو ما أدى إلى تحس ملحوظ في مستويات الادخار الحكومي.

الفترة (1992-1993)

إن تراجع الحكومة عن تشديد الإنفاق العام بداية من سنة 1992، قد أدى إلى تخلي ميزانية الدولة عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد، ويتجلى ذلك في التطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات العامة، حيث تزايدت نفقات التسيير من 61,79% إلى 88,54% ثم إلى 92,82% من الإيرادات العامة خلال السنوات : 1991 ؛ 1992 و 1993 على التوالي. بمعنى آخر، أن سنتي 1992، 1993 عرفتا نوعا من الارتفاع في نفقات التسيير، بحيث ارتفعت إلى حوالي 25,69% و 24,49% من الناتج الداخلي الخام على الترتيب.

يرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور والرواتب، وكذلك التحويلات الموجهة في إطار الشبكة الاجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف، ابتداء من فبراير 1992، أضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وهو ما أدى إلى أن تنفد نفقات التسيير من 153,8 مليار دج سنة 1991 إلى 276,13 مليار دج في 1992 ثم إلى 291,41 مليار دج في 1993، بمعدل نمو بلغ 79,54% و 5,54% على الترتيب. وهو ما ساهم في انهيار الادخار الحكومي الذي تقلص بمعدل (-62,43%) و (-36,94%) حيث تدهور إلى 35,7 مليار دج و 22,53 مليار دج بعدما وصل إلى 95,1 مليار دج في 1991، وهو ما أدى إلى تدهور حصته من الناتج إلى 3,32% و 1,89% لسنتي 1992 و 1993 على الترتيب.

الشيء الآخر الذي أدى إلى تفاقم انهيار الادخار الحكومي هو ضعف الإيرادات العامة نفسها، حيث مثلت حصيلتها بالنسبة لإجمالي الناتج بالنسبة لسنتي 1992 و 1993 النسب 29,02% و 26,39% على التوالي. وجدير بالذكر أن النمو الذي عرفته الإيرادات العامة في 1993 كان ضعيفا جدا ويقدر بـ 0,67% حيث انتقلت من 311,86 مليار دج في 1992 إلى 313,95 مليار دج في 1993، وهذا مرده بالأساس إلى النمو السالب الذي عرفته الجباية البترولية والذي قدر بـ (-7,52%)، حيث تقلصت من 193,8 مليار دج في 1992 إلى 179,21 مليار دج في 1993، كنتيجة لتراجع أسعار البترول من 20,5 دولار في 1992 إلى 17,8 دولار للبرميل في 1993، وهذا في مقابل النمو الذي عرفته الجباية العادية (11,58%) حيث انتقلت من 108,86 مليار دج في 1992 إلى 121,46 مليار دج في 1993.

الفترة (1994-1998) :

شهدت هذه الفترة تذبذبا واضحا تباين بين الصعود والنزول، ففي سنة 1994 قفز الادخار الحكومي إلى مستويات قياسية، بدليل أنه سجل معدل نمو معتبر قدر بـ 551,42%، حيث انتقل إلى 146,77 مليار دج، بما يمثل 9,87% من الناتج، وذلك نتيجة النمو الكبير في الإيرادات العامة الذي سجل 52%، وهو ما أدى إلى تحقيقها 477,18 مليار دج، وبالتالي ارتفاع حصتها من الناتج إلى 32,08%. وكان هذا راجع إلى النمو الكبير في الجباية العادية التي سجلت معدل نمو يقدر بـ 45,04%، حيث انتقلت إلى

176,20 مليار دج، بالإضافة إلى النمو الذي عرفته الجباية البترولية، والذي بلغ 24%، حيث انتقلت إلى 222,2 مليار دج، وهذا في مقابل الانخفاض في نفقات التسيير كنسبة من الناتج الداخلي الخام، حيث تقلصت من 24,49% في 1993 إلى 22,21% في 1994، وهذا راجع إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة، والتي كانت مبنية على أساس تخفيض الإنفاق الحكومي، وهذا في إطار الإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، على إثر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بالجزائر المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، لأن شروط هذا الأخير ألزمت الدولة بالتقليص من إنفاقها.

وقد تعززت الموارد المالية للخرينة العمومية بالادخار السائل الذي نجم عن بيع سندات الخريزة للأفراد وغيرهم، قصد الحصول على الادخار. وحدث هذا في الجزائر سنة 1994، حيث أصدرت سندات الخريزة لمدة سنة بفائدة 16,5 وبمبلغ 10.000,00 دج، وحصلت الخريزة العمومية بموجبها على 1,9 مليار دج عن طريق CNEP ومبلغ 400 مليون دج عن طريق البنوك⁶⁸.

لكن ما لبث أن عاود الادخار الحكومي انخفاضه في سنة 1995، حيث تدرج إلى نحو 138,04 مليار دج، أي بمعدل نمو بلغ (-6%) مقارنة بسنة 1994، وهو ما مثل نسبة 6,88% من الناتج. وذلك يعود إلى التدهور الذي عرفته الإيرادات العامة التي انخفض وزنها النسبي من الناتج إلى نحو 30,51%، وهذا رغم التحسن الظاهر في قيمتها المطلقة التي قفزت إلى 611,73 مليار دج بعدما وصلت إلى 477,18 مليار دج في سنة 1994. ويمكن تفسير ذلك بمعدل التضخم العالي الذي ميز سنة 1995 حيث بلغ نحو 29,8%. أضف إلى ذلك النمو الكبير لنفقات التسيير التي قفزت من حوالي 330,04 مليار دج في سنة 1994 إلى 473,69 مليار دج في سنة 1995، أي بمعدل نمو 43,37%، وهو ما أدى إلى أن يرتفع وزنها النسبي من الناتج إلى 23,63%، الأمر الذي ساهم في تدهور الادخار الحكومي.

في سنة 1996 تحسنت أوضاع الادخار الحكومي بشكل جيد، حيث قفز إلى نحو 274,56 مليار دج، أي بمعدل نمو قوي بنحو 98,9%، وهو ما مثل نسبة 10,68% من الناتج. وتفسير ذلك هو التحسن في الإيرادات العامة بمعدل 34,89%، حيث انتقلت إلى 825,15 مليار دج، وهو ما أدى إلى تحسن حصتها إلى الناتج بنحو 32,11%. ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع الجباية البترولية بمعدل 47,55%، وهي التي مثلت نسبة 60,11% من مجموع الإيرادات العامة، حيث قفزت إلى نحو 496 مليار دج، بعدما وصلت إلى 336,14 مليار دج في 1995، وهو ما أدى إلى تحسن وزنها النسبي إلى 19,30% من الناتج، بعدما سجلت حوالي 16,77% من الناتج في 1995. وهذا نتيجة تحسن أسعار النفط الجزائري التي انتقلت من 17,6 دولار للبرميل في 1995 إلى 21,7 دولار للبرميل في 1996. وقد تزامن هذا مع انخفاض نفقات التسيير نسبة إلى الناتج، حيث تقلصت إلى 21,42%.

في سنة 1997 شهد الادخار الحكومي نوعا من الاستقرار النسبي بالرغم من تراجع الطفيف، لكن الأوضاع انقلبت مع حلول سنة 1998، حيث تدهورت مستويات الادخار الحكومي بشكل حاد، من

⁶⁸ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

مستوى 283,11 مليار دج في 1997 إلى 110,65 مليار دج في 1998، أي بمعدل نمو سالب قارب (-61%) . وهو ما أدى إلى تدهور حصته إلى الناتج من مستوى 10,18% إلى 3,91%. وتفسير ذلك هو التراجع الحاد في الإيرادات العامة التي تدهورت من مستوى 926,66 مليار دج في 1997 إلى 774,51 مليار دج في 1998، بمعدل نمو سالب بلغ (-16,42%). وبالتالي تدهور حصتها إلى الناتج من مستوى 33,33% في 1997 إلى 27,36% في 1998. ويعود ذلك إلى التراجع الكبير في الجباية البترولية التي تدهورت من مستوى 564,76 مليار دج في 1997 إلى 378,55 مليار دج في 1998، أي بمعدل نمو سالب بنحو (-33%)، وبالتالي تدهور حصتها إلى الناتج من مستوى 20,31% في 1997 إلى 13,37% في 1998، وهذا نتيجة لانتهاء أسعار البترول الجزائري التي تقلصت من مستوى 19,49 دولار للبرميل في 1997 إلى 12,94 دولار للبرميل في 1998.

وقد ترافق ذلك مع تحسن طفيف في الجباية العادية التي انتقلت حصتها إلى الناتج من مستوى 11,29% في 1997 إلى 11,65% في 1998. وهذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، حيث ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات، نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع، وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، والذي جاء فيها رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي *IRG*، والتقليل من الإعفاءات التي تخص الرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%، زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة. وقد تزامن هذا مع استقرار نسبي لنفقات التسيير التي سجلت زيادة طفيفة وبلغت حصتها إلى الناتج 23,45% في 1998 بعدما وصلت إلى 23,15% في 1997.

الفترة (1999-2000) :

إن عودة ارتفاع أسعار البترول الجزائري بداية من سنة 1999 والتي وصلت إلى 17,91 دولار للبرميل، أضفى نوعا من التحسن في حجم الجباية البترولية التي قفزت إلى 560,12 مليار دج، أي بمعدل نمو 48%، وهو ما مثل نسبة 17,30% من الناتج. وبالنظر إلى تزايد نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، والتي انتقلت من مستوى 48,88% في 1998 إلى 58,93% في 1999، يتبين السبب في تحسن الإيرادات العامة إلى مستوى 950,5 مليار دج في 1999، بمعدل نمو 22,72%، وبالتالي تحسن حصتها من الناتج إلى 29,35%. وهذا بالرغم من تقلص حجم الجباية العادية، التي بلغت 314,76 مليار دج في 1999 بعدما وصلت إلى 329,82 مليار دج في 1998.

وبالنظر إلى الاستقرار النسبي في نفقات التسيير التي عرفت زيادة طفيفة نتيجة ارتفاع مخصصات بند " تحويلات جارية أخرى"، حيث انتقلت من مستوى 23,45% من الناتج في 1998 إلى 23,92% من هذا الناتج في 1999، فإن الادخار الحكومي في نهاية المطاف عرف زيادة بـ 65,15 مليار دج، ليبلغ إلى ما قيمته 175,80 مليار دج، بما يمثل 5,43% من الناتج الداخلي الخام.

في سنة 2000 شهد الادخار الحكومي قفزة معتبرة، حيث بلغ نحو 721,20 مليار دج، أي بمعدل نمو 310,67%، وهو ما أدى إلى تحسن وزنه النسبي إلى الناتج بشكل كبير، حيث وصل إلى 17,51%. ويعود السبب في ذلك، إلى نمو الإيرادات العامة بمعدل 66,04%، حيث وصلت إلى 1578,16 مليار دج، وبالتالي انتقلت إلى 38,27% من الناتج. وكان هذا نتيجة زيادة إيرادات الجباية البترولية ونموها بمعدل 109,46%، حيث قفزت إلى 1173,23 مليار دج، وهو ما مثل لها نسبة 28,45% من الناتج. ويعود هذا إلى التحسن الكبير في سعر البترول الجزائري الذي بلغ 28,50 دولار للبرميل في سنة 2000، وقبل هذا لم يمثل سوى 17,91 دولار. أضف إلى ذلك التحسن الطفيف في الجباية العادية التي انتقلت إلى 349,5 مليار دج. وهذا بالتزامن مع الانخفاض المحسوس في نفقات التسيير، حيث تدرجت إلى 20,76% من الناتج، وهذا رغم الارتفاع في قيمتها المطلقة التي انتقلت من 774,7 مليار دج في 1999 إلى 856,2 مليار دج في 2000.

الفترة (2001-2002) :

انقلبت الأوضاع في هذه الفترة سلبيا على الادخار الحكومي، الذي عرف انخفاضا كبيرا في سنة 2001 بمعدل (-24,94%)، حيث تدهور إلى 541,89 مليار دج، وبالتالي تدهور حصته من الناتج إلى 12,82%، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض الإيرادات العامة بمعدل (-4,6%)، حيث وصلت إلى مستوى 1505,52 مليار دج، وبالتالي انخفاض حصتها من الناتج إلى 35,62%. والسبب تراجع الجباية البترولية بمعدل (-18,48%)، حيث تدرجت إلى مستوى 956,38 مليار دج، وبالتالي تدهور حصتها من الناتج إلى 22,63%، والسبب هو تراجع سعر البترول الجزائري إلى 24,85 دولار. وهذا رغم التحسن الذي ميز الجباية العادية، والتي انتقلت إلى 398,23 مليار دج، أي بمعدل نمو قارب 14%، وهو ما أدى إلى تحسن وزنها النسبي من الناتج إلى 9,42%، بعدما وصلت إلى 8,48% من الناتج في 2000. والأمر الآخر الذي ساهم في تفاقم انخفاض الادخار الحكومي، هو التزايد الكبير في نفقات التسيير التي انتقلت حصتها من الناتج إلى 22,80%، بما يمثل 963,63 مليار دج، والسبب دفع فوائد المديونية بزيادة 80 مليار دج مقارنة بسنة 2000.

أما بالنسبة لسنة 2002، فسجل الادخار الحكومي فيها انخفاضا طفيفا بوصوله إلى 505,47 مليار دج، بما يمثل 11,18% من الناتج. والسبب هو التراجع الطفيف في الإيرادات العامة التي مثلت نسبة 35,45% من الناتج، وهذا برغم الزيادة في قيمتها المطلقة بـ 97,66 مليار دج مقارنة بسنة 2001. وسبب ذلك هو تراجع الجباية البترولية إلى مستوى 20,85% من الناتج، حيث أنها انخفضت من جديد إلى مستوى 942,9 مليار دج، أي بمعدل نمو (-1,41%)، وهذا رغم التحسن الطفيف في أسعار البترول الجزائري إلى 25,24 دولار للبرميل في 2002. وتفسير ذلك هو الانخفاض في الكميات المصدرة للمحروقات التي انخفضت من مستوى 556 ألف برميل في 2001 إلى 408 ألف برميل في 2002⁶⁹. وهذا في مقابل نمو الجباية العادية بمعدل 21,26%، حيث انتقلت إلى 482,89 مليار دج في

⁶⁹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2004، الكويت، ص69.

2002، بما يمثل نحو 10,68% من الناتج. وهذا بالتزامن مع ارتفاع نفقات التسيير بمعدل نمو 13,91%، حيث انتقلت إلى 1097,71 مليار دج في 2002، بما يمثل نحو 24,27% من الناتج الداخلي الخام.

الفترة (2003-2006) :

تعززت النتائج الايجابية للادخار الحكومي الذي شهد تحسنا متواصلا على مدى هذه الفترة، حيث سجلت السنوات : 2003 ؛ 2004 ؛ 2005 و 2006 القيم التالية على الترتيب : 851,7 مليار دج ؛ 979 مليار دج ؛ 1837,72 مليار دج و 2202,02 مليار دج. وهو ما مثل 16,22% ؛ 15,92% ؛ 24,30% و 25,86% من الناتج للسنوات المذكورة على الترتيب. وهذا راجع إلى نمو الإيرادات العامة التي سجلت أوزانها النسبية من الناتج المعدلات التالية على التوالي : 37,59% ؛ 36,26% ؛ 40,77% و 42,75%، وذلك بسبب النمو الكبير في الجباية البترولية التي سجلت حصصها من الناتج المعدلات التالية : 24,47% ؛ 24,16% ؛ 30% و 31,87%، وهذا بسبب الارتفاع الكبير والمتواصل في سعر البترول الجزائري الذي أخذ ميلا موجبا، وسجل القيم التالية : 29,03 دولار ؛ 38,66 دولار ؛ 54,64 و 65,70 دولار للبرميل خلال السنوات المذكورة على التوالي. وهذا بالرغم من تواضع حصة الجباية العادية التي سجلت على التوالي القيم التالية : 10% ؛ 9,44% ؛ 8,47% و 8,47% من الناتج. وهذا بالتزامن مع التراجع الذي شهدته نفقات التسيير التي سجلت المعدلات التالية : 21,38% ؛ 20,34% ؛ 16,47% و 16,89% من الناتج الداخلي الخام للسنوات المذكورة.

الفترة (2007-2011) :

انقلبت الأوضاع خلال هذه الفترة، حيث تميز الادخار الحكومي خلال السنتين 2007 و 2008، بميل سالب، حيث سجل القيم التالية : 2013,9 مليار دج و 684,7 مليار دج، وهو ما مثل نسبة 21,50% و 6,17% من الناتج الداخلي الخام لهاتين السنتين على التوالي. وهذا بسبب تراجع الإيرادات العامة التي سجلت قيمها الجارية : 3689,9 مليار دج و 2902,5 مليار دج، وهو ما مثل 39,37% و 26,17% من الناتج الداخلي الخام. وهذا بالتزامن مع ارتفاع نفقات التسيير التي سجلت على التوالي : 17,87% و 20% من الناتج. والملاحظ أن الانخفاض في الادخار الحكومي كان أكثر حدة في سنة 2008، والسبب هو التراجع الكبير في الإيرادات العامة في مقابل الارتفاع الكبير في نفقات التسيير التي عرفت زيادة بـ 32,49% في 2008، وهذا يعود بالأساس إلى تطبيق القانون الجديد للتوظيف العمومي، والأنظمة التعويضية المترتبة عن قوانين الأسلاك الخاصة بموظفي الدولة.

في سنة 2009 تحسن وضع الادخار الحكومي، حيث بلغ 975,4 مليار دج، وهو ما مثل نسبة 9,72% من الناتج، وهذا نظرا للتحسن في الإيرادات العامة التي بلغت 3275,4 مليار دج، أي بمعدل نمو قدره 12,85%، وبالتالي تحسن حصتها من الناتج إلى 32,64%، وكان هذا بسبب تحسن كلا من الجباية البترولية والجباية العادية اللتين سجلتا معدل نمو قدره 12,34% و 18,78% على الترتيب. وهذا رغم ارتفاع نفقات التسيير التي سجلت معدل نمو قدره 3,71%، حيث انتقلت من 2217,8 مليار دج في 2008 إلى 2300 مليار دج في 2009، بما يمثل 22,92% من الناتج، بعدما وصلت إلى 20% في 2008.

تميزت سنتي 2010 و 2011 بعودة التدهور في الادخار الحكومي الذي سجل : 455,5 مليار دج و(-389,4) مليار دج على الترتيب. وهذا بسبب الانخفاض في مستوى الإيرادات العامة الذي سجل مستوى 25,52% و 24,1% من الناتج لهاتين السنتين على الترتيب، وهذا قد ترتب عن تراجع الجباية البترولية التي تدهورت حصتها من الناتج إلى 12,46% و 10,56% خلال السنتين 2010 و 2011 على الترتيب بعدما وصلت إلى 19,2% من الناتج لسنة 2009، وهذا لاسيما بعد مراجعة الكميات المزمع تصديرها خلال سنة 2010 و 2011، والتي بلغت نحو 1,19 مليون برميل و 1,162 مليون برميل على الترتيب، وهذا بعدما بلغت ذروتها مع سنة 2006 بـ 1,426 مليون برميل. أضف إلى ذلك تراجع الجباية العادية التي تدهورت حصتها هي الأخرى من الناتج إلى 10,77% و 10,55% خلال السنتين 2010 و 2011 على الترتيب، بعدما وصلت إلى 11,43% من الناتج لسنة 2009.

وقد تزامن ذلك مع الارتفاع الكبير في نفقات التسيير التي سجلت مستوى 2659,1 مليار دج و 3879,2 مليار دج، بما يمثل 22,07% و 26,79% من الناتج خلال السنتين 2010 و 2011 على الترتيب. وذلك يعود إلى الارتفاع المعترف في الباب المتعلق بمستوى الأجور والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن بالنسبة لسنة 2010، أما سبب الارتفاع القوي في نفقات التسيير لسنة 2011 والتي بلغ معدل نموها 45,88%، فيرجع بالأساس إلى الآثار المباشرة الناجمة عن تقييم الرواتب في الوظيفة العمومي، وتوفير مناصب مالية جديدة، بهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، حيث ارتفع بند نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية وبلغ نحو 1150,3 مليار دينار في السداسي الأول من سنة 2011، وبارتفاع قدر بـ 70,3% مقارنة بمبلغها في السداسي الأول من 2010 (675,6 مليار دينار)، هذا بالإضافة إلى الدعم الموجه لأسعار المواد الغذائية الأساسية.

في الحقيقة يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات إلى اعتبارات سياسية واجتماعية، بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية. وهو ما ينعكس في سيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعليم والصحة... الخ. كما تعكس هذه الوضعية كلفة تسيير الخدمات العمومية ومستوى نفقات كبيرة يصعب تقليصها، وهذا على عكس نفقات التجهيز.

جدير بالذكر أن قيمة الادخار الحكومي التي أخذت الإشارة السالبة في سنة 2011، كانت بسبب تفوق حجم نفقات التسيير عن حجم الإيرادات العامة المتوقعة في قانون المالية 2011، وليس الإيرادات المحصلة فعلا. ففي واقع الأمر، نجد أن الجباية البترولية الفعلية التي تعتبر مكون رئيسي للإيرادات العامة، قد تجاوزت القيمة المتوقعة من طرف قانون المالية 2011 والمحددة بـ 1529,4 مليار دينار على أساس سعر مرجعي جبائي يقدر بـ 37 دولار للبرميل، حيث بلغت نحو 3829,72 مليار دج⁷⁰ على أساس متوسط سعر البترول الجزائري الذي بلغ 112,9 دولار للبرميل. وهو ما ترتب عليه تزويد

⁷⁰ Note de présentation du projet de l'ordonnance portant loi de finances complémentaire pour 2012, ministère des finances, Mars 2012, p 5.

صندوق ضبط الإيرادات بنحو 2300,32 مليار دج⁷¹. حيث يتعلق الأمر بالفارق الايجابي بين الجباية البترولية الخاضعة للميزانية والمحددة على أساس 37 دولارا للبرميل، والجبابة البترولية المحصلة فعلا، والتي تستعمل لتزويد صندوق ضبط الإيرادات. وبالتالي فإن العجز في الميزانية العامة هو خارج صندوق ضبط الإيرادات، مما يعني أنه في الواقع كان هناك فائضا في الميزانية، وبالتالي هناك ادخار حكوميا.

أخيرا، ومن خلال تتبعنا للمحطات التي شهدها الادخار الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، يتبين لنا المكانة الهامة التي حظيت بها الجباية البترولية كعامل أساسي في تكوين هذا الادخار. فمن خلال مؤشر الجباية البترولية إلى الادخار الحكومي، يتبين لنا أن الزيادة في حجم الجباية البترولية تتبعها زيادة في الادخار الحكومي، وهذا لكون الجباية البترولية تعتبر المورد الأساسي للميزانية العامة، حيث مثلت الجباية البترولية في سنة 1970 نسبة 65,76% من الادخار الحكومي، لترتفع بعدها بصفة متواصلة إلى أن تجاوزت نسبة 118% سنة 1975، أي أنها كانت أكثر من الادخار الحكومي. إلا أنها تراجعت إلى 90,41% في 1978، والسبب في ذلك هو الانخفاض في الجباية البترولية بمعدل (-3,63%) خلال هذه السنة. أما خلال الفترة (1979-1983) فقد عاودت الجباية البترولية الارتفاع لتصل إلى متوسط 109,32% من الادخار الحكومي على مدى هذه الفترة. لكن خلال الفترة (1984-1987) نلاحظ التراجع المحسوس في نسبة تغطية الجباية البترولية للادخار الحكومي، حيث مثلت متوسط 80,60%، وهي الفترة التي صاحبت انهيار أسعار النفط. ولكن منذ بداية سنة 1988 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة تحسنت الأوضاع، وأصبحت الجباية البترولية تفوق كثيرا الادخار الحكومي، حيث بلغ متوسط تغطيتها للادخار الحكومي نسبة 206,42%.

مما سبق، يتبين أن نمو الادخار الحكومي هو وثيق الصلة بنمو أسعار البترول، وتزايد حجم الجباية البترولية التي تلعب الدور الأساسي في تكوينه، وبالتالي توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات العمومية، فالمحروقات تعتبر الممول الرئيسي للتنمية والمصدر الأساسي لتحقيق الفوائض المالية. ونستطيع أن نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغيرين خلال كل السنوات. ولقياس قوة هذه العلاقة، قمنا بحساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون بافتراض خطية العلاقة بين المتغيرين، وذلك على طول فترة الدراسة، فكانت النتيجة تشير إلى وجود علاقة قوية جدا بينهما، باعتبار أن معامل الارتباط يساوي 0,8834 وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%. وبالتالي فإن الجباية البترولية تفسر التغيرات الحاصلة في الادخار الحكومي بنحو 78,04%، وهذا طبعا بافتراض الجباية البترولية كمتغير مفسر وحيد. وبشكل عام، يمكننا القول أن تراكم الادخار الحكومي لدى الخزينة العمومية في الاقتصاد الجزائري لم يكن بسبب أداء الاقتصاد، وإنما بفضل ارتفاع أسعار المحروقات بالدرجة الأولى، ومن ثم الجباية البترولية. لكن في حقيقة الأمر، يجب ألا ننسى تأثير كل من الجباية العادية وبقيّة الإيرادات غير الجبائية ونفقات التسير كذلك على الادخار الحكومي، فكل هذه العوامل تؤثر فيه، وبالتالي فإن أي زيادة أو نقصان فيها سيؤثر إيجابا أو سلبا عليه، إلا أن تأثير الجباية البترولية يبدو الأقوى ضمن هذه العوامل.

⁷¹ Idem.

ثانيا - تطور ادخار القطاع العائلي في الجزائر

قبل الوقوف على التطورات الحاصلة في ادخار الأسر، نرى من الضروري الإشارة إلى مفهوم الأسرة. هذه الأخيرة تعرف بأنها وحدة اجتماعية تتألف من عدد من الأفراد، تربطهم علاقات أسرية مختلفة (الدم أو الزواج)، يعيشون في منزل معروف ومحدد، يتفاعلون مع بعضهم لإشباع حاجاتهم المشتركة والشخصية، ومن أنواعها الأسرة النواة والأسرة الممتدة⁷². والأسر هم مستهلكون ومدخرون على حد سواء، ومن الواضح أنه من المستحيل فصل تحليل الادخار عن تحليل الاستهلاك، وهذا يعني أنه سيكون من الضروري أن يتم النظر إلى كل منهما للوصول إلى تحليل جيد.

كما تجدر الإشارة إلى أن دراسة سلوك ادخار القطاع العائلي، يقتضي الحصول على بيانات فردية. والواقع يشير إلى أنه لا يوجد مسح خاص بادخار الأسر، ولكن مسح لميزانية الأسر، والذي يجمع بيانات الإنفاق والدخل المتاح للأسر. وفي الجزائر تعتبر المحاسبة الوطنية هي المصدر الرئيسي لقياس معدل ادخار الأسر. كما أن بيانات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالاستهلاك والادخار، بالرغم من أنها تسمح بتتبع تطورهما على المدى الطويل، إلا أنه لا يمكن استخدامها لتسليط الضوء على أي تباينات تتعلق بخصائص الأسر (الطبقة الاجتماعية؛ العمر؛ تكوين الأسرة؛ مستوى المعيشة وما إلى ذلك). هذا النوع من التحليل في الواقع يتطلب بيانات دقيقة - متعلقة بالاقتصاد الجزئي - عن الإيرادات والنفقات، ويكون الحصول على مثل هذه البيانات أكثر ملاءمة للتحليل.

إن مفاهيم الدخل والاستهلاك والادخار التي حددت هنا، هي تلك التي في المحاسبة الوطنية، والتي فيها يتم الفصل بين حدود الاستهلاك والادخار. وإذا كان لنا أن نقتصر على وجهة نظر المحاسبة، حيث الادخار الأسري هو الدخل المتاح للأسر مطروح منه الاستهلاك، فلا بد لنا أن نقارن بين تقنيات معدلات الادخار والحركات في الدخل المتاح والاستهلاك. ونقصد بالدخل المتاح للأسرة، "الدخل الذي يتوفر للأسرة لأغراض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاقات الأخرى التي لا تُجبر الأسرة عليها وكذلك لأغراض الادخار، وهو يساوي الدخل الإجمالي مطروحا منه الضرائب المباشرة واستقطاعات الضمان الاجتماعي والتقاعد"⁷³. وقبل تحليل السلسلة الزمنية للادخار العائلي، سنجري مقارنة بين فروض دالة الادخار الكينزية والبيانات الموضحة بالجدول (2.2) الآتي، حيث تتضح النتائج التالية :

1. فيما يتعلق بالفرض القائل بأن الميل الحدي للادخار موجب ولكنه أقل من الواحد، فإن البيانات توضح أنه في 7 حالات من 40 حالة، كان الميل الحدي للادخار إما سالبا أو أكبر من الواحد الصحيح؛
2. وفيما يتعلق بالفرض القائل بأن الميل الحدي للادخار ثابت بالنسبة لجميع مستويات الدخل، يلاحظ بالنسبة للبيانات السابقة عدم ثبات هذا الميل وأن هناك تغيرات ملحوظة في مقداره؛
3. وفيما يتعلق بالفرض القائل بأن الميل المتوسط للادخار يتزايد كلما زاد الدخل، يلاحظ من البيانات أنه غير محقق. ففي 18 حالة من 40 حالة إما أن يتناقص هذا الميل مع زيادة الدخل أو يبقى ثابتا دون تغيير.

⁷² كاسر نصر المنصور، سلوك المستهلك مدخل الإعلان، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص210.
⁷³ أموري هادي كاظم، سعيد عوض المعلم، تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال أنجل ومنظومات الطلب، ط1، دار المناهج، الأردن، 2001، ص43.

الجدول (2.2) : تطور الادخار الخام للقطاع العائلي في الجزائر للفترة (1970-2009)

الوحدة : مليون دج

السنوات	الادخار الخام لأسر	الدخل المتاح الخام لأسر	الادخار الخام لأسر / الادخار الخام الإجمالي (*) %	الميل الحدي للاستهلاك (*) b	الميل الحدي للاذخار (*) s	الميل المتوسط للاستهلاك (*) C/Y	الميل المتوسط للاذخار (*) S/Y
1970	3 394,1	16 782,6	/	/	/	0,80	0,20
1971	2 887,6	16 914,1	/	4,85	-3,85	0,83	0,17
1972	2 309,5	19 031,3	/	1,27	-0,27	0,88	0,12
1973	3 120,3	20 861,4	/	0,56	0,44	0,85	0,15
1974	3 806,3	27 730,8	17,24	0,90	0,10	0,86	0,14
1975	4 081,2	33 603,6	14,66	0,95	0,05	0,88	0,12
1976	4 613,6	38 624,1	14,45	0,89	0,11	0,88	0,12
1977	1 923,8	44 569,8	4,71	1,45	-0,45	0,96	0,04
1978	4 197,7	52 990,9	7,69	0,73	0,27	0,92	0,08
1979	9 926,5	66 143,1	18,24	0,56	0,44	0,85	0,15
1980	14 197,1	82 013,6	22,35	0,73	0,27	0,83	0,17
1981	10 691,4	95 261,7	15,09	1,26	-0,26	0,89	0,11
1982	16 503,2	109 151,7	21,34	0,58	0,42	0,85	0,15
1983	21 086,9	124 134,9	24,01	0,69	0,31	0,83	0,17
1984	11 840,4	134 212,9	12,80	1,92	-0,92	0,91	0,09
1985	16 218,9	152 642,0	16,76	0,76	0,24	0,89	0,11
1986	22 662,1	174 857,2	22,81	0,71	0,29	0,87	0,13
1987	28 873,0	178 738,7	30,76	-0,60	1,60	0,84	0,16
1988	29 926,7	238 802,4	30,52	0,98	0,02	0,87	0,13
1989	32 197,1	289 466,9	25,00	0,96	0,04	0,89	0,11
1990	57 329,9	362 372,2	35,78	0,66	0,34	0,84	0,16
1991	112 404,3	522 454,2	42,14	0,66	0,34	0,78	0,22
1992	153 111,1	691 955,6	47,88	0,76	0,24	0,78	0,22
1993	184 377,9	823 445,5	54,84	0,76	0,24	0,78	0,22
1994	145 573,1	972 327,6	31,11	1,26	-0,26	0,85	0,15
1995	1 103 081,9	1 244 536,7	22,35	1,02	-0,02	0,89	0,11
1996	1 319 393,2	1 491 231,3	26,66	0,88	0,12	0,88	0,12
1997	1 411 669,5	1 611 240,8	30,82	0,77	0,23	0,88	0,12
1998	1 531 502,9	1 806 789,1	35,57	0,61	0,39	0,85	0,15
1999	1 642 338,5	2 003 010,2	42,43	0,56	0,44	0,82	0,18
2000	1 684 862,8	2 104 967,3	43,32	0,42	0,58	0,80	0,20
2001	1 817 277,4	2 365 714,9	48,34	0,51	0,49	0,77	0,23
2002	1 955 242,0	2 531 881,8	41,59	0,83	0,17	0,77	0,23
2003	2 090 638,0	2 751 213,9	41,45	0,62	0,38	0,76	0,24
2004	2 333 218,5	3 035 676,8	34,32	0,85	0,15	0,77	0,23
2005	2 510 479,4	3 404 927,8	37,34	0,48	0,52	0,74	0,26
2006	2 647 004,7	3 738 164,1	42,23	0,41	0,59	0,71	0,29
2007	2 893 221,4	4 307 598,2	43,92	0,43	0,57	0,67	0,33
2008	3 274 309,9	4 885 164,9	38,87	0,66	0,34	0,67	0,33
2009	3 677 560,6	5 531 239,8	39,56	0,62	0,38	0,66	0,34

Source : Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, pp 70 – 105.

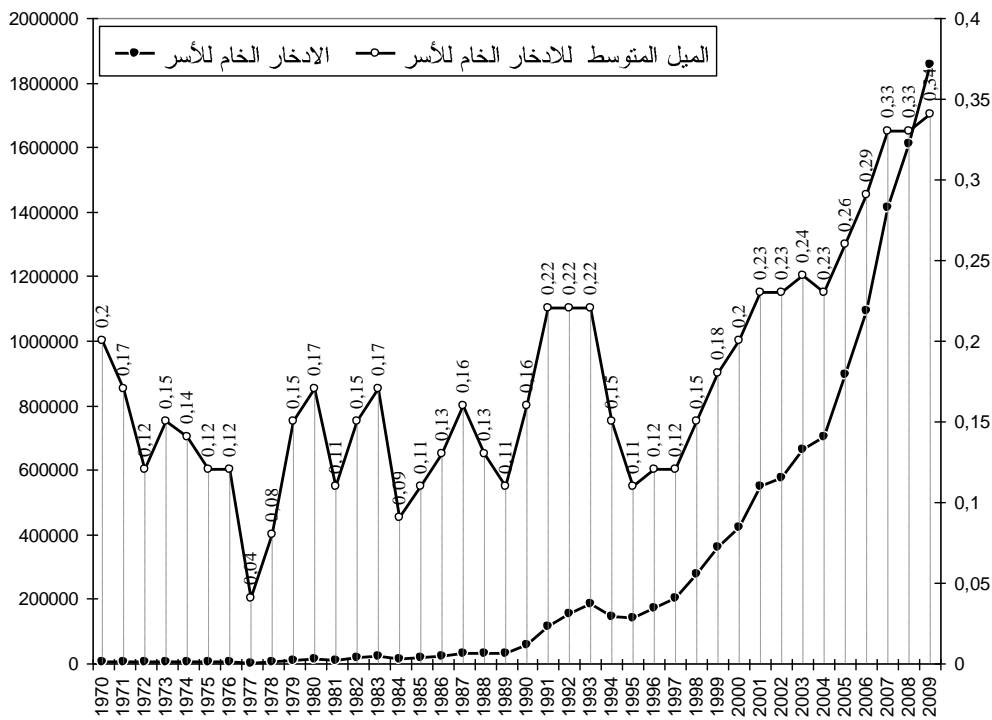
(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

والسؤال المترتب على ما تقدم هو : هل تعتبر هذه الإثباتات والبراهين كافية لرفض العلاقة بين الدخل والادخار، حيث لا تتفق مع الكيفية التي يقوم بها الأفراد فعلا عند تقسيمهم لدخلهم الكلي المتاح بين الاستهلاك والادخار ؟ .

إن الاختلافات الظاهرية التي أوضحتها الإحصاءات لو اكتمل تفسيرها على أساس سليم، فإن ذلك لا يؤدي إلى النتيجة السابقة. ذلك أنه من غير الممكن تجنب وجود اختلافات، حتى ولو كانت ظاهرية في بعض السنوات بين الادخار والدخل في كلا من الدالة النظرية والإحصاءات الكلية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن العلاقة الأولى بين الدخل والادخار قامت على افتراض أن جميع العوامل المؤثرة في الادخار — بخلاف الدخل — تبقى ثابتة. أما العلاقة الأخرى فإنها قامت على قياس قيمة الادخار من سنة لأخرى، وهذا يعني أن قيمة الادخار هي نتيجة لجميع العوامل المؤثرة في الادخار، وبالتالي يمكن القول أن التغيرات في الادخار الفعلي إنما تتأثر بالتأكد بالتغيرات في الدخل. ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة مثل : مستوى الأسعار ؛ سعر الفائدة ؛ توزيع الدخل ؛ مقدار الأصول المملوكة للأفراد وكذلك شروط البيع بالتقسيط. هذه العوامل تتغير هي الأخرى، وبالتالي يكون لها آثارا على مستوى ادخار الأفراد من سنة لأخرى.

نأتي الآن إلى تتبع تطور الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970—2009)، حيث سنة 2009 هي حتى الآن آخر سنة متاحة للبيانات الإحصائية، ونلاحظ أن ادخار الأسر عرف عدة مراحل، كما يبينها الشكل التالي.

الشكل (10.2) : تطور الادخار الخام للقطاع العائلي والميل المتوسط له في الجزائر للفترة (1970-2009)



المصدر : مرسوم بناء على بيانات الجدول (2.2).

الفترة (1970-1989) :

تميز الادخار العائلي بالضعف الشديد في هذه الفترة، وهي التي تُعرف بفترة الاقتصاد الموجه، الذي يعكس مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث سجل متوسط 1222,87 مليون دج للفترة (1970-1989)، وهو ما أدى إلى انكماش في معدل الادخار العائلي الذي بلغ نحو 13% كمتوسط لنفس الفترة. وقد تزامن ذلك مع فترات انكماش في مستوى الدخل المتاح للأسر، الذي شهد تطورا ولكنه بطيء،

ويرجع ذلك إلى صعوبة الظروف التي مر بها الاقتصاد، إذ كان في مرحلة البناء والتطبيق للاقتصاد المخطط، الذي ركز على الجوانب الاقتصادية، وبالتالي أهمل الجوانب الاجتماعية. هذا الوضع ترك آثاره بارزة على ادخار الأسر، حيث كان هذا الأخير يتطور ولكن بطريقة بطيئة جدا. والأمر الآخر الذي ساهم في تدني حجم الادخار الأسري هو ارتفاع معدلات الاستهلاك التي سجلت 87% كمتوسط لنفس الفترة. ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها ارتفاع معدلات التضخم، وانعدام فرص العمل، وزيادة فقر السكان، خاصة مع نهاية الثمانينات، أين تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الجزائر، وهو ما شكل عبئا ثقيلا للفرد الجزائري، بحيث أصبح من الصعب عليه أن يحافظ على مستواه المعيشي، ناهيك عن أن يرفعه. وإذا أضفنا إلى ذلك، الإهمال في تعبئة الادخار العائلي بغرض تمويل الاستثمار كنتيجة لتزايد الموارد البترولية منذ بداية سنة 1970، يتبين لنا سر التدهور الحاصل في حجم المدخرات العائلية.

الفترة (1990-1993) :

شهد الادخار العائلي نموا جد مرتفع في هذه الفترة، حيث سجلت السنوات : 1990 ؛ 1991 ؛ 1992 و 1993 معدلات النمو التالية : 78,06% ؛ 96,07% ؛ 36,21% و 20,42% على التوالي، وهكذا انتقل الادخار الأسري من 57,33 مليار دج سنة 1990 إلى 184,38 مليار دج سنة 1993. وهو ما انعكس في تحسن معدل الادخار العائلي الذي عرف متوسط 20,5% للفترة (1990-1993). والفضل في ذلك يرجع إلى النمو المحسوس في الدخل المتاح للأسر الذي عرف معدلات النمو التالية : 25,19% ؛ 44,18% ؛ 32,44% و 19% خلال السنوات الواردة على الترتيب، حيث انتقل الدخل من 362,37 مليار دج في 1990 إلى 823,44 مليار دج في 1993.

وقد تزامن هذا مع نمو الاستهلاك، ولكن بمعدلات أقل بالمقارنة مع نظيره الادخار، حيث سجل معدل نموه القيم التالية : 18,57% ؛ 34,42% ؛ 31,41% و 18,60% خلال نفس السنوات المذكورة، وبهذا انتقل من 305,04 مليار دج في 1990 إلى 639,06 مليار دج سنة 1993. ويمكن تفسير هذه التطورات الايجابية في حجم المدخرات العائلية بعدة أسباب، قد يكون منها عدم عدالة توزيع الدخل، والذي أفرز فوارق اجتماعية، تمثلت في بروز طبقات غنية وأخرى فقيرة، وتقليص في نسبة الطبقة المتوسطة، وهو ما أدى إلى تمركز المداخيل لدى الطبقة الغنية وبرزت طبقات ثرية تتمتع بنفوذ كبير، وهي الطبقة التي يُعتد بها في زيادة الادخار العائلي. ذلك أن الطبقة الفقيرة تتميز بارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك اتساع نطاق الفقر، وارتفاع معدلات التضخم في هذه المرحلة، الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية، بالإضافة إلى ضعف مداخيل هذه الفئة أصلا.

الفترة (1994-1995) :

على عكس الفترة السابقة، عرف الادخار العائلي معدلات نمو سالبة سنتي 1994 و 1995 بلغت : (-21,04%) و (-2,83%) على التوالي، وهكذا تدهور الادخار العائلي إلى مستوى 145,57 مليار دج و 141,45 مليار دج على التوالي، بعدما وصل إلى 184,37 مليار دج في 1993، وهو ما أدى إلى تدهور ميله المتوسط، حيث سجل 15% و 11% على التوالي، بعدما وصل إلى 22% سنة 1993. ويمكن

إرجاع ذلك إلى النمو الكبير في الاستهلاك الأسري الذي سجل معدل نمو يقدر بـ 29,37% و 33,42% خلال سنتي 1994 و 1995 بعدما وصل إلى 18,60% في 1993، حيث انتقل إلى 826,75 مليار دج و 1103,08 مليار دج خلال سنتي 1994 و 1995 على الترتيب، بعدما سجل 639,06 مليار دج في 1993، وهو ما ساهم في ارتفاع معدل الاستهلاك الأسري إلى 85% و 89% على التوالي بعدما وصل إلى 78% في سنة 1993.

السبب في ذلك يرجع إلى تحرير الاقتصاد، وما انجر عنه من تحرير أسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها، بالإضافة إلى موجات التضخم التي أثرت على القدرة الشرائية والحافز على الادخار، ووصول مؤشر البطالة لمستويات خطيرة، مع تباطؤ في معدلات نمو الدخل المتاح نسبة إلى الفترة السابقة، حيث سجل معدل نموه متوسط 23% للفترة (1994—1995) مقارنة بـ 30,20% للفترة (1993—1990)، أضف إلى ذلك زيادة حدة الفقر، بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وهو ما زاد من معاناة الفرد الجزائري، الأمر الذي ساهم في توجيه جزء كبير من الدخل المتاح نحو استهلاك المواد الأساسية، مما أدى إلى انخفاض المدخرات العائلية.

هذا بالإضافة إلى بروز مجموعة من الاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفت الجزائر، والتي أفضت إلى الدخول في دوامة من عدم الاستقرار. الأمر الذي يؤثر سلباً على ادخار الأفراد، ويعمل على زيادة استهلاكهم من سنة إلى أخرى. ففي مثل هذه الأوضاع، عادة ما يلجأ الأفراد إلى تهريب أموالهم إلى أماكن أكثر أمناً، أو العمل على اكتنازها، لعدم تقّتهم في الأجهزة التي تضعها الحكومات في متناولهم، وهذا على الأرجح ما حصل في الجزائر، وهو ما كان له الأثر السلبي على عجلة التنمية الاقتصادية من خلال نقص الاستثمارات وضعف المدخرات المحلية بشكل عام.

الفترة (1996—2009) :

لقد صار الفرد الجزائري يعطي للادخار أهمية يمكن تلمسها من خلال الشكل البياني السابق، حيث نلاحظ تزايد معدل الادخار العائلي من سنة لأخرى، فقد انتقل هذا الأخير من 12% من الدخل المتاح لسنة 1996 وظل ينمو إلى نهاية فترة المشاهدة أين سجل متوسط 34% سنة 2009، فالادخار العائلي أخذ يتحسن تدريجياً مع استقرار الاقتصاد الوطني خاصة منذ بداية سنة 1996، كنتيجة لتحسن الدخل المتاح الذي عرف نوعاً من النمو والزيادة بشكل كبير خلال هذه الفترة، على عكس الفترة السابقة، أين كان ادخار العائلات ضعيفاً نتيجة ارتفاع معدل الاستهلاك الأسري تزامناً مع ضعف الدخل المتاح، وكذا الارتفاع الكبير الذي عرفه معدل التضخم. هذا التحسن أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني. فقد شهدت الفترة (1996—2009) معدلات نمو موجبة لقيم الادخار العائلي، بلغت في المتوسط نحو 20,54%، وقد تزامن ذلك مع تباطؤ ملحوظ في نمو الاستهلاك الأسري منذ سنة 1996، حيث بلغ متوسط نموه خلال نفس الفترة نحو 9,05%. وإن الانخفاض في معدلات الاستهلاك خلال هذه الفترة قد انعكس مباشرة في ارتفاع معدلات الادخار، ومن الواضح أن

تحركات معدل الاستهلاك هي متناظرة مع معدل الادخار. وقد بلغ الادخار العائلي سنة 2009 مبلغ 1853,68 مليار دج.

كما كشف وزير المالية أن حجم ادخار العائلات الجزائرية قد بلغ 2000 مليار دج أو ما يعادل 27 مليار دولار في سنة 2011، مشيراً إلى أن 40 بالمائة من هذه القيمة (800) مليار دج تم إيداعها على مستوى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط *CNEP*. وحصّة هذا البنك من سوق الادخار الوطني تؤكد بأن المواطن الجزائري أصبح يفضل الاستثمار على المدينين المتوسط والطويل، ولاسيما من خلال اقتناء السكن⁷⁴. وتعكس هذه الأرقام الواردة مدى الأهمية التي تحتلها المدخرات العائلية كمصدر لتوفير الموارد المالية الحقيقية لتمويل البرامج الاستثمارية، والتي يتوقف عليها مدى التقدم في تنفيذ خطط التنمية. ويمكن متابعة تطور مبالغ الادخار العائلي من خلال ما يحصيه بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، باعتباره أول بنك في مجال جمع الادخار في الجزائر، بتعداد 7,5 مليون مدخر على مستوى 220 وكالة على المستوى الوطني، وهذا حسب إحصائيات 2008. هذه المبالغ موضحة في الجدول التالي.

الجدول (3.2) : تطور الادخار على مستوى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط للفترة (2010-2004)

الوحدة : مليار دج

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
إجمالي ودائع الادخار عند 12/31 (مجموع)	818,78	737,12	667,91	629,88	571,21	544,91	521,75

Source : Annuaire Statistique de l'Algérie, Résultats; 2007-2009, N 27, Edition 2011, ONS, p 435.
Annuaire Statistique de l'Algérie, Résultats; 2008-2010, N 28, Edition 2012, ONS, p 470.

تُظهر معطيات هذا الجدول تطورا بارزا في نمو مدخرات الجزائريين على مستوى *CNEP* والتي بلغت سنة 2010 ما قيمته 818,78 مليار دج منذ تأسيسه سنة 1964. كما يتبين من هذا الجدول أن حجم الادخار الذي تم جمعه سنة 2010 من طرف هذا البنك على مستوى الشبكتين البنكية والبريدية بلغ 81,66 مليار دج مقابل 69,21 مليار دج سنة 2009 و 38,03 مليار دج سنة 2008. وهذه الأرقام تعكس الإمكانيات الادخارية المعتبرة المتاحة لدى العائلات الجزائرية. وبالرغم من ذلك، فلا تزال هناك موارد مالية أخرى تحتفظ بها هذه العائلات في شكل عملات ورقية وودائع على مستوى مراكز الصكوك البريدية، أو في شكل سيولة نقدية مكنترة وغير مستغلة. وفي هذا المجال تكون مسؤولية السلطات كبيرة في إيجاد الطرق والوسائل التي تسمح بإدخال هذه المدخرات في الدورة الاقتصادية قصد استثمارها. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن "بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قام بضخ 400 مليار دج في الاقتصاد الوطني منذ تأسيسه، وساهم أيضا في توفير سكنات أو قروض للحصول على مساكن لـ 365 ألف مواطن منذ إنشائه، من بينها 49 ألف مسكن قام ببنائها الصندوق بشكل مباشر"⁷⁵.

⁷⁴ م/ بوسلان، 2012/03/30، ادخار العائلات الجزائرية بلغ ألفي مليار دينار في 2011، جريدة المساء، الجزائر،

<http://www.el-massa.com/ar/content/view/58601/41/> □

⁷⁵ عبد الوهاب بوكروحو وآخرون، 2009/02/01، المدير العام للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في منتدى الشروق، الشروق أون لاين،

الجزائر، <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=32353?print>

ثالثا - تطور ادخار قطاع الأعمال في الجزائر

نظرا لصعوبة الحصول على مدخرات قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص، سنعتمد هنا على حساب النتيجة الصافية للاستغلال كنوع من التقريب لحجم الفوائض المالية المحققة، ونتيجة الاستغلال هي عبارة عن النتيجة المحققة من طرف المؤسسة في دورة الاستغلال من خلال ممارستها للنشاط العادي، وتحسب وفق العلاقة التالية :

نتيجة الاستغلال = (القيمة المضافة + منتوجات مختلفة + تحويل تكاليف الاستغلال) - (تكاليف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مخصصات المؤونة والاهتلاكات).

1. فائض قطاع الأعمال العام :

لقد عانى قطاع الأعمال العام الجزائري من سوء التسيير سواء في مرحلة الاقتصاد الموجه أين كان يتمتع بتوسع كبير في السوق المحلية، أو حتى بعد مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وخصوصة بعض مؤسسات القطاع. فالقطاع العام تميز بالضعف الشديد في المردود المالي والانخفاض الكبير في الإنتاج، وهو ما ترتب عليه حل العديد من المؤسسات ؛ خاصة على مستوى القطاع الصناعي الذي لحقه ضرر كبير بسبب ضعف الأداء، وهذا باستثناء قطاع الطاقة والمحروقات الذي شهد نموا. ومن أسباب الركود المستمر للقطاع الصناعي نجد هبوط معدلات استخدام قدرات الإنتاج لأغلب المؤسسات الصناعية في القطاع العام كما يبينها الجدول التالي :

الجدول (4.2) : تطور معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (م.إ.ط.) للقطاع الصناعي العام للفترة (1998-2010)

الوحدة : (%)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
م.إ.ط. خارج المحروقات	44,1	44,3	43,8	43,9	46,8	46,0	46,3	45,6	49,0	48,3	48,2	52,1	49,1
م.إ.ط. للصناعات التعدينية	44,0	44,2	43,4	43,6	46,4	45,5	45,8	44,8	47,1	46,1	45,7	49,8	46,5
م.إ.ط. لجميع الصناعات	47,3	48,0	47,8	48,0	51,0	50,7	50,1	49,7	53,5	53,4	52,8	56,2	53,7

Source: Collections Statistiques N 165, Activité Industrielle 2008 / 2010, ONS, Septembre 2011, P23.

من أسباب ركود القطاع الصناعي العمومي أيضا، قيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات العمومية وبشكل مفاجئ، بمعنى أن المؤسسات لم تكن مهيأة لمواجهة الأسعار، ومعدلات الفوائد، والانفتاح الاقتصادي، وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وبالتالي الخسارة الناتجة عن الصرف وغلاء التكاليف خاصة منها تكلفة القرض، فبعض التقديرات الخاصة بخسارة الصرف قدرت مبلغ 60 مليار دج بالنسبة إلى مجموع القطاع الصناعي في نهاية 1995، والمصاريف المالية الناجمة عن المكشوف بمبلغ 25 مليار دج في سنة 1995 وحدها⁷⁶. وتبقى مصادر الفوائض المالية ترجع إلى قطاع المحروقات، وبصفة عامة فالمؤسسات العمومية الجزائرية تميزت بتدهور كبير كما تبينه نتيجة الاستغلال الصافية للقطاع العام في الجدول التالي.

⁷⁶ عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 217-218، بتصرف.

الجدول (5.2) : نتيجة الاستغلال الصافية للقطاع العام في الجزائر للفترة (1995-2012)

الوحدة : مليون دج

السنوات	القطاع الفلاحي	مساهمة القطاع الفلاحي في نتيجة الاستغلال (%) (*)	القطاع الصناعي	مساهمة القطاع الصناعي في نتيجة الاستغلال (%) (*)	منه قطاع المحروقات	مساهمة قطاع المحروقات في نتيجة الاستغلال (%) (*)	القطاع الخدمي	مساهمة القطاع الخدمي في نتيجة الاستغلال (%) (*)	نتيجة الاستغلال للقطاع العام	نتيجة الاستغلال الكلية	مساهمة القطاع العام في نتيجة الاستغلال الكلية (%) (*)
1995	-219,8	-0,06	377 275,6	98,24	335745,9	87,43	6 982,1	1,82	384 037,9	918 536,0	41,81
1996	-519,1	-0,10	506 039,6	97,99	480297,9	93,01	10 882,8	2,11	516 403,3	1222 027,5	42,26
1997	-385,5	-0,06	604 037,4	97,13	543043,4	87,32	18 256,4	2,94	621 908,3	1354 596,6	45,91
1998	-400,6	-0,09	423 178,1	95,19	367116,9	82,58	21 773,5	4,90	444 551,0	1318 736,1	33,71
1999	-481,7	-0,08	572 343,3	94,76	522693,7	86,54	32 158,2	5,32	604 019,8	1574 811,4	38,36
2000	- 451,5	-0,04	1136 710,9	96,29	1073 354,4	90,92	44 292,1	3,75	1180 551,5	2224 350,1	53,07
2001	313,2	0,03	994 099,9	96,94	933 822,2	91,06	31 094,3	3,03	1025 507,4	2220 029,4	46,19
2002	315,2	0,03	1011 948,5	96,75	912 781,2	87,27	33 713,5	3,22	1045 977,2	2340 078,9	44,70
2003	310,3	0,02	1307 570,1	95,45	1206 285,2	88,06	61 955,1	4,52	1369 835,5	2859 410,9	47,91
2004	- 175,7	-0,01	1611 848,8	95,24	1503 344,2	88,83	80 707,7	4,77	1692 380,8	3412 050,4	49,60
2005	- 71,4	0,00	2331 839,1	95,37	2223 363,5	90,93	113 283,6	4,63	2445 051,3	4463 013,4	54,78
2006	- 216,0	-0,01	2777 568,5	96,50	2644 266,8	91,87	100 860,4	3,50	2878 212,9	5193 998,0	55,41
2007	- 156,6	-0,01	2994 290,3	96,45	2856 241,7	92,00	110 506,5	3,56	3104 640,2	5629 925,5	55,15
2008	- 337,5	-0,01	3593 739,6	97,48	3516 319,5	95,38	93 265,8	2,53	3686 667,9	6518 736,8	56,55
2009	-2136,7	-0,10	2032 201,4	94,58	1961 607,1	91,30	118 530,9	5,52	2148 595,6	5411 338,7	39,71
2010	- 903,1	-0,03	2889 502,6	96,86	2801 133,2	93,89	94 686,5	3,17	2983 286,0	6674 229,8	44,70
2011	- 328,3	-0,01	3672 540,4	97,25	3623 336,6	95,94	104 329,9	2,76	3776 542,0	7854 531,7	48,08
2012	8,2	0,00	3650 986,4	96,91	3592 964,7	95,37	116 549,6	3,09	3767 544,2	8452 389,1	44,57

المصدر :

La période (1995-1999) : www.ons.dz

La période (2000-2012) : les comptes économiques de 2000 a 2012, n° 640; ONS, pp 3-15

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

من الجدول نستنتج أن :

- القطاع الفلاحي سجل نتائج سلبية إلى غاية 2000، حيث بلغ متوسط مساهمته في نتيجة الاستغلال خلال الفترة (1995-2000) القيمة (-0,07%)، وبداية من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2003 سجل نتائج إيجابية، حيث بلغ متوسط مساهمته في نتيجة الاستغلال خلال الفترة (2001-2003) القيمة 0,027%، ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية الملائمة إضافة إلى التدابير التي بذلت في إطار التنمية الزراعية، ومع هذا بقيت مساهمته ضعيفة جدا في نتيجة الاستغلال للقطاع العام. ومع بداية سنة 2004 وإلى غاية سنة 2011 انقلبت الأوضاع، حيث سُجلت نتائج سلبية، انعكست في تدهور مساهمة القطاع الفلاحي في نتيجة الاستغلال، والتي سجلت متوسط (-0,021%)، إلا أنها تحسنت في سنة 2012، وإن كان هذا التحسن يعتبر ضئيلا جدا، ويمكن إهماله بالنظر إلى نتيجة الاستغلال الكلية للقطاع العام. وقد بلغت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع الفلاحي خلال الفترة (1995-2012) نحو (-0,03%) من نتيجة الاستغلال للقطاع العام. وكانت أعلى نسبة قد سجلت سنتي 2001 و2002 بمقدار 0,03% لكلا السنتين.
- القطاع الصناعي العام باستثناء قطاع المحروقات، ميزه ارتفاع النفقات والضعف الكبير في الإنتاج. والشيء الذي ساهم في هذا التدهور هو تحرير التجارة الخارجية، وإغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية التي تعتبر أكثر استجابة لمتطلبات المستهلك، مما أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات المحلية، وساهم في زيادة ومضاعفة تكاليف الإنتاج بسبب الكساد. ومن بين القطاعات الصناعية التي تأثرت بصورة كبيرة قطاع النسيج وقطاع صناعة الجلود، حيث سجل نتائج سلبية خلال طول الفترة⁷⁷. وبشكل عام، كان القطاع الصناعي هو أهم قطاع اقتصادي محقق للفوائض المالية في كل السنوات، حيث يعتبر المساهم الأساسي في النتيجة الإجمالية للقطاع العام بمتوسط مساهمة بلغ 96,41% من نتيجة الاستغلال خلال الفترة (1995-2012)، والفضل يعود بشكل أساسي إلى قطاع المحروقات الذي بلغ متوسط مساهمته نحو 90,53% من نتيجة الاستغلال. وكانت أعلى نسبة لمساهمة القطاع الصناعي العام قد سجلت سنة 1995 بمقدار 98,24% من نتيجة الاستغلال.
- قطاع الخدمات يبقى قطاعا ضعيفا ضمن القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الفوائض المالية لدى القطاع العام، وهذا بسبب تراجع هذا الأخير عن قطاعات مهمة، منها على الخصوص قطاع النقل والاتصالات وخدمات الفنادق والمطاعم. وقد بلغت نسبة مساهمته كمتوسط نحو 3,62% من نتيجة الاستغلال للقطاع العام للفترة (1995-2012)، وكانت أعلى نسبة قد سجلت سنة 2009 بمقدار 5,52%.

⁷⁷ لمزيد من الاطلاع، انظر المرجع التالي : les comptes économiques de 2000 a 2012, n° 640; ONS, pp 3-15

2. فائض قطاع الأعمال الخاص :

إن قطاع الأعمال الخاص يتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية، مثل عدم كفاية البيانات المتاحة، وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي، نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول⁷⁸. كما أن قطاع الأعمال الخاص يتميز بغلبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تمسك دفاتر محاسبة، وبالتالي لا يمكن التعرف على حجم نشاطها الاقتصادي، ولا على أرباحها الحقيقية ومدخراتها المتحققة، حتى أن المؤسسات الكبرى، غالبا ما تخفي حجم نشاطها الحقيقي وأرباحها المتحققة، ونتيجة لذلك، لم نتمكن من معرفة حجم المدخرات المتحققة لدى هذا القطاع. لذلك قمنا بحساب النتيجة الصافية للاستغلال كنوع من التقريب لحجم الفوائض المالية المحققة في هذا القطاع.

تشكل المؤسسات الصغيرة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وهي تعمل على دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية، بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة، بدلا من أن تظل جامدة وبدون استغلال، مما يؤدي إلى تآكلها مع الزمن بسبب مجريات الدورات الاقتصادية المختلفة، والتي أبرزها التضخم وانخفاض القوة الشرائية⁷⁹. وقد أصبحت المشروعات الصغيرة تمثل طرعا يحتل أولوية متقدمة على أجندة الدول النامية، لأنها تمثل حلا ضروريا للإسهام في علاج مشكلتي البطالة والفقر⁸⁰.

وقد ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ بداية الثمانينات، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية، كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي، وتحريك أداة الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة، وفي تلبية حاجات المواطنين، والدليل على الاهتمام بهذه المؤسسات هو التزايد المستمر لعددها⁸¹.

جدير بالذكر، أن إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة. وفتح المجال للخواص، كان انطلاقا من تيقن الدولة الجزائرية بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات⁸².

يساهم قطاع الأعمال الخاص الجزائري في تحقيق فوائض مالية معتبرة، حيث فاقت النصف من إجمالي نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال، رغم استحواد القطاع العام على قطاع المحروقات الذي يُمكن من تحقيق فوائض مالية مهمة. والجدول التالي يبين النتيجة الصافية للاستغلال بالنسبة للقطاع الخاص في الجزائر.

⁷⁸ إسماعيل محمد بن فانة، اقتصاد التنمية، نظريات - نماذج - استراتيجيات، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص300.

⁷⁹ هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.

⁸⁰ عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص18.

⁸¹ أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، ط1، المكتبة المصرية، مصر، 2011، ص36.

⁸² أحمد رحموني، المرجع السابق، ص9، بتصرف.

الجدول (6.2) : نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص في الجزائر للفترة (1995-2012)

الوحدة : مليون دج

السنوات	القطاع الفلاحي	مساهمة القطاع الفلاحي في نتيجة الاستغلال (%) (*)	القطاع الصناعي	مساهمة القطاع الصناعي في نتيجة الاستغلال (%) (*)	القطاع الخدمي	مساهمة القطاع الخدمي في نتيجة الاستغلال (%) (*)	نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص	نتيجة الاستغلال الكلية	مساهمة القطاع الخاص في نتيجة الاستغلال (%) (*)
1995	169 642,9	31,74	75 658,6	14,16	289 150,8	54,10	534 498,2	918 536,0	58,19
1996	243 886,1	34,57	102 608,8	14,54	359 080,1	50,89	705 624,1	1222 027,5	57,74
1997	203 269,1	27,74	122 461,0	16,71	406 913,9	55,54	732 688,5	1354 596,6	54,09
1998	281 051,3	32,15	148 608,8	17,00	444 475,9	50,85	874 185,2	1318 736,1	66,29
1999	310 765,8	32,01	162 434,0	16,73	497 543,0	51,25	970 791,5	1574 811,4	61,64
2000	293 648,7	28,13	220 478,0	21,12	529 622,6	50,74	1043 798,6	2224 350,1	46,93
2001	351 140,1	29,40	243 271,3	20,37	600 060,7	50,24	1194 521,9	2220 029,4	53,81
2002	356 195,7	27,53	286 114,2	22,11	651 742,1	50,36	1294 101,6	2340 078,9	55,30
2003	443 793,5	29,79	341 591,8	22,93	704 137,3	47,27	1489 575,3	2859 410,9	52,09
2004	502 317,7	29,21	393 315,8	22,87	823 984,2	47,92	1719 669,8	3412 050,4	50,40
2005	497 726,0	24,67	545 252,7	27,02	974 931,6	48,31	2017 962,0	4463 013,4	45,22
2006	544 510,6	23,51	644 994,7	27,85	1126 228,3	48,63	2315 785,0	5193 998,0	44,59
2007	611 096,9	24,20	613 092,0	24,28	1301 048,0	51,52	2525 285,4	5629 925,5	44,85
2008	623 909,1	22,03	746 119,9	26,35	1461 991,2	51,62	2832 068,6	6518 736,8	43,45
2009	812 504,5	24,90	808 767,0	24,79	1641 422,0	50,31	3262 743,2	5411 338,7	60,29
2010	882 104,8	23,90	1004 208,5	27,21	1804 579,3	48,89	3690 943,7	6674 229,8	55,30
2011	1044 728,4	25,62	1075 055,2	26,36	1958 153,9	48,02	4077 989,5	7854 531,7	51,92
2012	1280 191,1	27,33	1191 505,0	25,43	2213 095,9	47,24	4684 844,8	8452 389,1	55,43

المصدر :

La période (1995-1999) : www.ons.dz

La période (2000-2012) : les comptes économiques de 2000 à 2012, n° 640; ONS, pp 3-15

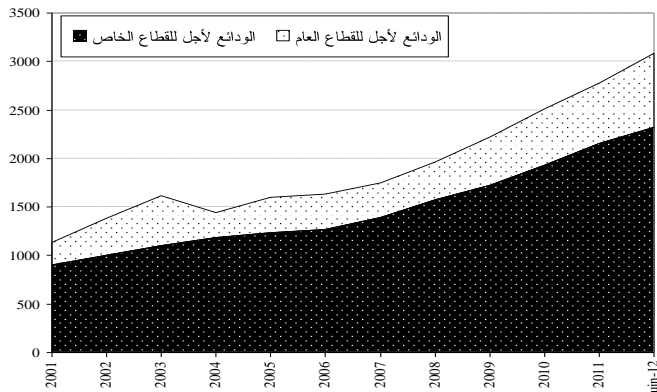
(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

من الجدول نستنتج أن :

- القطاع الخاص الجزائري بمختلف فروعه يعرف مشاركة فعالة في تكوين نتيجة الاستغلال الكلية، بحيث تبلغ النسبة المتوسطة لمساهمته نحو 53,19% من نتيجة الاستغلال الكلية خلال الفترة (1995-2012)، وسجلت أعلى نسبة سنة 1998 بمقدار 66,29%.
- القطاع الفلاحي الخاص حقق في جميع السنوات فائضا، وهذا الفائض مثل نسب مهمة من إجمالي نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص. و وصل متوسط هذه النسبة 27,7%، وكانت أعلى نسبة قد سجلت سنة 1996 بمقدار 34,6%.
- بالنسبة للقطاع الصناعي نلاحظ الزيادة المستمرة لمساهمته في نتيجة الاستغلال. وقد بلغ متوسط مساهمته خلال الفترة المعنية بالدراسة 22,1% من نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص. وكانت أعلى نسبة قد سجلت سنة 2006 بمقدار 27,9%. وهذا ما يؤكد أن القطاع الخاص أصبح يحقق نتائج ومعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة من جهة، ومقارنة بينه وبين القطاع العام من جهة ثانية، خاصة وأن قطاع الصناعة قد ظل مدة من الزمن حكرا على مؤسسات الدولة، باعتباره يتطلب استثمارات ضخمة يعجز عنها القطاع الخاص، وقد يكون ذلك بفعل الإجراءات المتخذة والرامية إلى دعم المنافسة بين القطاعين وكذا الانفتاح الاقتصادي على المبادلات الخارجية. ولاشك أن تكثيف نسيج المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة كان وراء هذه النجاحات المحققة.
- قطاع الخدمات يبقى القطاع الرائد ضمن القطاعات التي تساهم في تحقيق الفوائض المالية، بسبب أهمية قطاع النقل والاتصالات وخدمات الفنادق والمطاعم التي شهدت تراجعا لدى القطاع العام. وقد بلغت نسبة مساهمته كمتوسط للفترة (1995-2012) في نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص نحو 50,2%، وكانت أعلى نسبة قد سجلت سنة 1997 بمقدار 55,5%.

وبتجميع حصيلة الودائع لأجل - باعتبارها مدخرات - لدى المصارف مجتمعة حسب القطاع (عام وخاص)، تبين لنا أن مدخرات القطاع العام مثلت نسبة 22,98% من مجموع الودائع الآجلة كمتوسط للفترة (2001-2012)، وبهذا تبقى ضعيفة مقارنة بمدخرات القطاع الخاص التي حققت نسبة 77,02% من مجموع الودائع الآجلة كمتوسط لنفس الفترة، والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

الشكل (11.2) : تطور الودائع لأجل لدى القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2001- جوان 2012)



المصدر : مرسوم استنادا إلى بيانات الملحق (5.2)، ص 316.

المبحث الثالث - أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر

إذا كانت عملية التنمية الاقتصادية قد احتلت حيزا مهما في الفكر الاقتصادي المعاصر، فإن تمويل هذه التنمية قد استأثر بالجانب الأكبر من هذا الاهتمام. وبلا شك أن قدرة الجزائر على إنجاز عملية التنمية فيها، تتوقف بصفة أساسية على ما هو متاح لها من الموارد المالية اللازمة لتمويلها، ونقصد بهذه الموارد على وجه التحديد الادخار المحلي. هذا الأخير يعتبر من أهم الموضوعات الاقتصادية التي لقيت عناية كبيرة في التحليل والدراسات الاقتصادية، نظرا لما يمثله من أهمية على مستوى الاقتصاد، فهو المصدر الأساسي المرغوب فيه لتمويل الاستثمارات الوطنية، وهو بمثابة الدرع لمواجهة التقلبات المتعلقة بالأزمات الخارجية خاصة المرتبطة بالسوق النفطية، كما أنه أداة هامة لمنح القروض من طرف النظام المصرفي، وهذا دون الحاجة إلى التمويل بالعجز أو استخدام القروض الأجنبية، ومتى توفرت المدخرات كانت كلفة الاستثمار ضعيفة، وهذا لكون الوفرة في الادخار تؤدي إلى تراجع سعر الفائدة بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي، وهذا ما يشجع على إقامة الاستثمارات والتوسع فيها. فمن ضروريات التنمية إذن؛ تعبئة الادخار المحلي لكي يحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي، وإن أي تحليل حقيقي لمشكلات التنمية، من الضروري أن يركز على المتغيرات الاقتصادية والتي من بينها معدلات الادخار.

سنسعى في هذا المبحث إلى التعرف على مدى قدرة الادخار المحلي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك خلال الفترة (1970-2011)، حيث يتم التركيز على تحليل البيانات المتاحة، باستخدام أربعة مؤشرات. هذه الأخيرة هي: فجوة الموارد المحلية؛ الفجوة التمويلية؛ قدرة الصادرات على تغطية الواردات ونسبة تدفقات رأس المال الخارجي إلى الاستثمار المحلي. وفي البدء، لا بد أن نشير إلى مفهوم تمويل التنمية. هذا الأخير يعني "الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها"⁸³. لكن بصورة أشمل، فهو يعني توفير الموارد الحقيقية والنقدية، وتخصيصها لأغراض التنمية الاقتصادية. إذ تعني الموارد الحقيقية سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجات المشتغلين في المشروعات الاستثمارية، أما الموارد النقدية فتعني المصادر التي تحصل عليها الدولة، والتي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول - فجوة الموارد المحلية

يقصد بفجوة الموارد المحلية نقص المدخرات الفعلية التي يتم تعبئتها عن مقدار التمويل اللازم للاستثمار، ومعنى هذا أن هذه الفجوة يمكن تقديرها بناء على تقدير كل من الاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو معين، والادخار المتوقع إعداده لتمويل الاستثمارات⁸⁴. سنتعرض لهذه المتغيرين باختصار.

• تقدير حجم الاستثمارات اللازمة :

يتم تحديد حجم الاستثمار اللازم بعد تحديد معدل النمو المرغوب في تحقيقه، وتحديد العلاقة بين معدل الاستثمار ومعدل نمو الدخل، ومن بين طرق التقدير، طريقة معامل رأس المال. تتلخص هذه

⁸³ طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁸⁴ أحمد بن سعد الخطابي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 206-210.

الطريقة على النحو التالي : $R = I/k$

حيث، R : معدل نمو الناتج الوطني ؛ I : معدل الاستثمار ؛ k : معامل رأس المال الحدي.

ويعبر معامل رأس المال الحدي عن العلاقة بين الزيادة في رأس المال (الاستثمار) والزيادة في الناتج،

ويتم التوصل إليه على النحو التالي :

$$k = \Delta C / \Delta P = I / \Delta P$$

حيث I و ΔC : التغير في رأس المال أي الاستثمار ؛ ΔP : التغير في الإنتاج.

• تقدير حجم المدخرات المتوقعة :

لتقدير حجم المدخرات المتوقع تعبئتها يلزم توفر معلومات دقيقة عن مدخرات القطاعات المختلفة

التي تم التطرق إليها سابقا، ولتقدير المدخرات التي سيحققها مجتمع معين خلال فترة معينة يُستعان بالميل

الحدي للادخار على النحو التالي :

$$\Delta S = s(Y_t - Y_0)$$

حيث، ΔS : التغير في المدخرات ؛ s : الميل الحدي للادخار ؛ Y_t : مستوى الدخل في الفترة t ؛

Y_0 : مستوى الدخل في الفترة السابقة.

ولتحديد المدخرات خلال فترة مقبلة، تضاف الزيادة في المدخرات نتيجة لزيادة الدخل إلى المدخرات التي

كانت موجودة في بداية الفترة S_0 على النحو التالي :

$$S_t = S_0 + s(Y_t - Y_0)$$

لكن يعاب على هذا النموذج أنه اعتبر أن الادخار دالة في مستوى الدخل فقط، بينما الادخار في

حقيقة الأمر هو دالة في عدة عوامل، وهناك ملاحظة أخرى، وهي أن جزءا من المدخرات يتسرب، فإما

أنه يتحول إلى صورة من صور الائتزاز، أو أنه يتسرب إلى الخارج، خاصة في ظل اقتصاد عالمي

مرتبط بشبكة من المصارف، حيث يتسرب جزء من مدخرات القطاعات الاقتصادية في الدول النامية إلى

اقتصاديات الدول الصناعية. وعلى هذا، فلا بد من محاولة تقدير حجم التسرب، ليتمكن التوصل إلى

المدخرات التي تسهم فعلا في الاستثمار. فلو افترضنا أن حجم هذا التسرب H ، فيكون مقدار المدخرات

المحلية التي يتوقع تعبئتها خلال الفترة محل البحث على النحو التالي :

$$S_t = [S_0 + s(Y_t - Y_0)] - H$$

بعد تقدير كمية المدخرات التي يتوقع الحصول عليها، والتي يمكن تعبئتها وتوجيهها نحو

الاستثمار، نقارنها بكمية الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف خلال الفترة نفسها I_t ، لنحصل

على فجوة الموارد المحلية G كالتالي :

$$G = I_t - [S_0 + s(Y_t - Y_0) - H]$$

الصيغة الأخيرة تبين أن G قد تكون موجبة، بما يعني وجود قصور في الموارد المحلية يساوي G ، وقد

تكون سالبة، بما يعني وجود فائض في المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو

المستهدف. ولكي يكون مؤشر فجوة الموارد المحلية أكثر واقعية، يحتاج إلى استبعاد المدخرات التي لا

تدخل دائرة الاستثمار، وتبقى المشكلة في غياب إحصائيات عن حجم هذه التسربات، فالادخار المذكور في

الإحصائيات ليس إلا قيمة الجزء الذي لم يستهلك من الناتج، ومعنى هذا أن الادخار الذي تم تعبئته فعلا

ودخل دائرة الاستثمار سيكون بالتأكيد أقل من الادخار الفعلي. ومع هذا فإن لهذا المؤشر قدرا من الدلالة

على مدى قدرة المدخرات المحلية على تمويل التنمية، لذا قمنا بقياس فجوة الموارد المحلية خلال الفترة

(1970-2011)، وهي موضحة في الجدول التالي.

الجدول (7.2) : فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)

الوحدة : مليون دج

السنة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
1970	24 072,3	7 172,3	29,79	8 751,6	36,36	-1 579,3	-6,56	4 945,1	-3 806,5	56,5	-15,81
1971	24 922,8	6 652,6	26,69	8 887,1	35,66	-2 234,5	-8,97	5 979,7	-2 907,4	67,3	-11,67
1972	30 413,2	8 952,5	29,44	10 441,1	34,33	-1 488,6	-4,89	7 522,6	-2 918,5	72,0	-9,60
1973	34 531,1	11 877,6	34,40	13 940,5	40,37	-2 062,9	-5,97	9 063,5	-4 877,0	65,0	-14,12
1974	55 560,9	24 020,9	43,23	22 075,2	39,73	1 945,7	3,50	18 876,4	-3 198,8	85,5	-5,76
1975	61 573,9	22 234,7	36,11	27 837,6	45,21	-5 602,9	-9,10	17 477,2	-10 360,4	62,8	-16,83
1976	74 075,1	29 044,3	39,21	31 926,5	43,10	-2 882,2	-3,89	22 353,5	-9 573,0	70,0	-12,92
1977	87 240,5	31 142,0	35,70	40 814,0	46,78	-9 672,0	-11,09	22 730,0	-18 084,0	55,7	-20,73
1978	104 831,6	39 509,4	37,69	54 621,7	52,10	-15 112,3	-14,42	29 701,8	-24 919,9	54,4	-23,77
1979	128 222,6	52 441,6	40,90	54 431,3	42,45	-1 989,7	-1,55	38 354,3	-16 077,0	70,5	-12,54
1980	162 507,2	70 119,2	43,15	63 512,0	39,08	6 607,2	4,07	52 486,9	-11 025,1	82,6	-6,78
1981	191 468,5	78 104,2	40,79	70 835,7	37,00	7 268,5	3,80	58 432,7	-12 403,0	82,5	-6,48
1982	207 551,9	81 519,5	39,28	77 342,4	37,26	4 177,1	2,01	58 309,1	-19 033,3	75,4	-9,17
1983	233 752,1	93 122,0	39,84	87 819,0	37,57	5 303,0	2,27	66 423,2	-21 395,8	75,6	-9,15
1984	263 855,9	99 204,0	37,60	92 531,5	35,07	6 672,5	2,53	69 581,5	-22 950,0	75,2	-8,70
1985	291 597,2	106 342,2	36,47	96 765,4	33,18	9 576,8	3,28	72 851,9	-23 913,5	75,3	-8,20
1986	296 551,4	87 738,9	29,59	99 333,3	33,50	-11 594,4	-3,91	52 402,2	-46 931,1	52,8	-15,83
1987	312 706,1	100 247,6	32,06	93 880,2	30,02	6 367,4	2,04	62 317,7	-31 562,5	66,4	-10,09
1988	347 716,9	69 160,4	19,89	98 040,2	28,20	-28 879,8	-8,31	55 115,0	-42 925,2	56,2	-12,34
1989	422 043,0	87 133,6	20,65	128 766,0	30,51	-41 632,4	-9,86	88 669,3	-40 096,7	68,9	-9,50
1990	554 388,1	152 300,7	27,47	160 217,0	28,90	-7 916,3	-1,43	139 785,4	-20 431,6	87,2	-3,69
1991	862 132,8	316 768,2	36,74	266 733,9	30,94	50 034,3	5,80	264 989,9	-1 744,0	99,3	-0,20
1992	1 074 695,8	344 124,9	32,02	319 811,1	29,76	24 313,8	2,26	290 745,0	-29 066,1	90,9	-2,70
1993	1 189 724,9	322 463,8	27,10	336 203,0	28,26	-13 739,2	-1,15	236 784,1	-99 418,9	70,4	-8,36
1994	1 487 403,6	389 702,8	26,20	467 941,2	31,46	-78 238,4	-5,26	306 405,3	-161 535,9	65,5	-10,86
1995	2 004 994,7	545 643,3	27,21	633 031,4	31,57	-87 388,1	-4,36	422 442,0	-210 589,4	66,7	-10,50
1996	2 570 028,9	815 532,5	31,73	644 641,4	25,08	170 891,1	6,65	606 273,5	-38 367,9	94,0	-1,49
1997	2 780 168,0	889 402,1	31,99	647 459,0	23,29	241 943,1	8,70	680 060,0	32 601,0	105,0	1,17
1998	2 830 490,0	777 348,2	27,46	773 955,4	27,34	3 392,8	0,12	530 300,7	-243 654,7	68,5	-8,61
1999	3 238 197,5	1 031 186,3	31,84	849 951,4	26,25	181 234,9	5,60	704 896,0	-145 055,4	82,9	-4,48
2000	4 123 513,9	1 856 985,5	45,03	971 661,1	23,56	885 324,4	21,47	1 481 270,8	509 609,7	152,4	12,36
2001	4 227 113,1	1 764 258,9	41,74	1 134 601,9	26,84	629 657,0	14,90	1 453 140,0	318 538,1	128,1	7,54
2002	4 522 773,3	1 849 343,1	40,89	1 386 382,4	30,65	462 960,7	10,24	1 494 895,4	108 513,0	107,8	2,40
2003	5 252 321,1	2 366 121,4	45,05	1 593 589,0	30,34	772 532,4	14,71	2 002 979,9	409 390,9	125,7	7,79
2004	6 149 116,7	2 955 104,4	48,06	2 048 195,4	33,31	906 909,0	14,75	2 515 018,4	466 823,0	122,8	7,59
2005	7 561 984,3	4 171 211,5	55,16	2 396 517,3	31,69	1 774 694,2	23,47	3 571 096,1	1 174 578,8	149,0	15,53
2006	8 514 838,8	4 887 665,8	57,40	2 575 531,5	30,25	2 312 134,3	27,15	4 206 423,1	1 630 891,6	163,3	19,15
2007	9 366 562,2	5 337 954,4	56,99	3 224 923,8	34,43	2 113 030,6	22,56	4 793 938,0	1 569 014,2	148,7	16,75
2008	11 090 022,2	6 330 307,5	57,08	4 154 537,8	37,46	2 175 769,7	19,62	5 777 888,8	1 623 351,0	139,1	14,64
2009	10 034 255,0	4 671 146,1	46,55	4 677 526,8	46,62	-6 380,7	-0,06	4 041 403,8	-636 123,0	86,4	-6,34
2010	12 049 493,0	5 782 337,3	47,99	4 865 864,5	40,38	916 472,8	7,61	5 210 787,4	344 922,9	107,1	2,86
2011	14 481 007,8	6 689 817,7	46,20	5 111 945,80	35,30	1 577 871,9	10,90	5 930 545,2	818 599,4	116,0	5,65

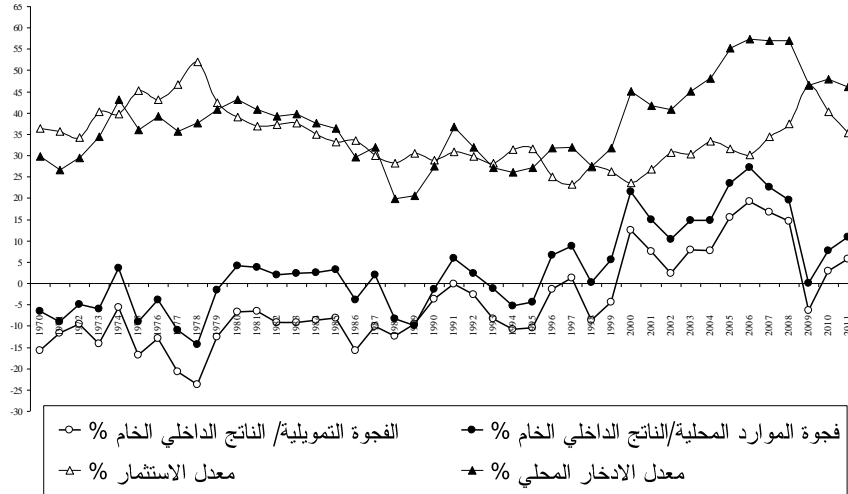
Source: Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, p 10, 12, 54, 55, 60, 61 et 162.
Les comptes économiques N 609, septembre 2012, ONS, Alger, p 21.

بيانات الأعمدة :

(1) : الناتج الداخلي الخام ؛ (2) : الادخار المحلي (*) ؛ (3) : معدل الادخار المحلي (*) % ؛ (4) : الاستثمار الكلي ؛ (5) : معدل الاستثمار (*) % ؛ (6) : فجوة الموارد المحلية (*) ؛ (7) : فجوة الموارد المحلية / الناتج الداخلي الخام (*) % ؛ (8) : الادخار الوطني الصافي ؛ (9) : الفجوة التمويلية (*) ؛ (10) : الادخار الوطني الصافي / الاستثمار (*) % ؛ (11) : الفجوة التمويلية / الناتج الداخلي الخام (*) % .
(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

تدل الإشارة السالبة في العمود رقم (6) الخاص بفجوة الموارد المحلية في الجدول السابق على أن هذا الرقم يمثل نقصا في الادخار المحلي المحقق عن الاستثمار المحلي المحقق، أما الإشارة الموجبة فتدل على العكس، أي أن الادخار المحلي المحقق قد زاد عن الاستثمار المحلي المحقق بهذا المقدار الذي يلي الإشارة. والملاحظة الأخرى هي أن كبر الرقم في عمود الفجوة ربما يعود إلى ضخامة الإنفاق على الاستثمار أو يعود إلى انخفاض الادخار، وصغر هذا الرقم ربما يعود إلى انخفاض الإنفاق على الاستثمار، وربما يعود إلى ارتفاع حجم الادخار. ويمكننا إعطاء صورة بيانية لتطورات فجوة الموارد المحلية كما في الشكل التالي :

الشكل (12.2) : تطور فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الجدول (7.2).

شهدت فجوة الموارد المحلية خلال تطورها عدة فترات متباعدة، نوجزها فيما يلي :

الفترة (1970-1979) :

بناء على بيانات الجدول (7.2) والشكل (12.2)، نلاحظ أن الجزائر قد عانت من فجوة سالبة خلال هذه الفترة بلغت في المتوسط حوالي (-6,29%) من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا باستثناء سنة 1974 أين سجلت فجوة موجبة بلغت 3,5%. وكان معدل الاستثمار يفوق معدل الادخار على مدى هذه الفترة، باستثناء طبعاً سنة 1974، فقد بلغ معدل الادخار المحلي 35,32% في المتوسط، بينما بلغ الاستثمار المحلي معدلاً مرتفعاً يقدر بـ 41,61%. إن معدلات الاستثمار هذه، كانت من أعلى المعدلات على المستوى العالمي في السبعينات⁸⁵.

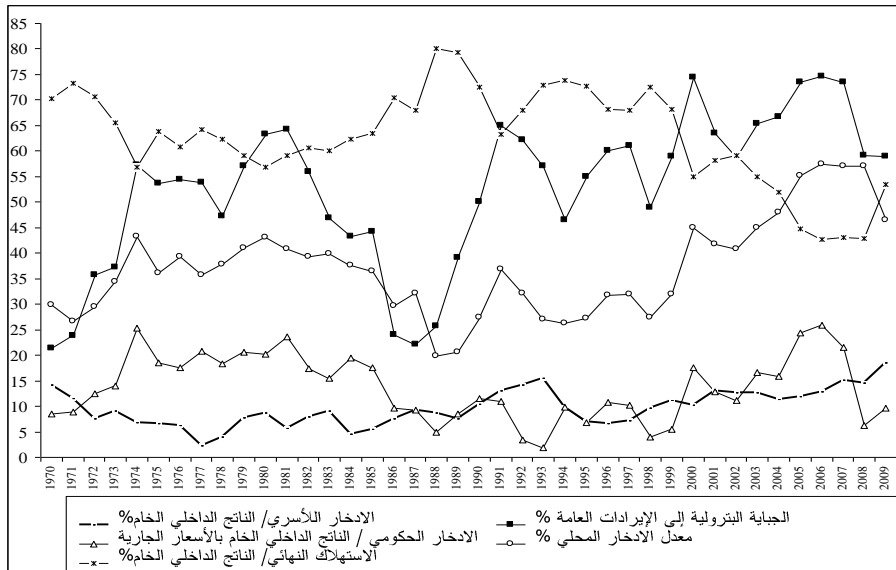
إن هذه الفجوة السالبة نتجت على الرغم من ارتفاع معدل الادخار في الجزائر خلال هذه الفترة، وربما يرجع ذلك إلى الدور البارز الذي مارسه القطاع العام، الذي يستحوذ على قطاع المحروقات، والذي يمكنه من تحقيق فوائض مالية مهمة، فهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، ويضاف إلى ذلك عامل آخر، وهو أن جزءاً من الادخار ربما يأتي من قطاع الأعمال الخاص الذي تساهم فيه فروع شركات أجنبية ضخمة ذات أرباح مرتفعة نسبياً تسمح لها بتكوين مدخرات مرتفعة. وكذلك هذه الفجوة السالبة نتجت عن الارتفاع الكبير في معدل الاستثمار. ويبدو أن الجزائر كان لديها قدراً من الاعتماد على الذات في مجال تمويل التنمية الاقتصادية، ولكنها تنفق على الاستثمار بمعدلات مرتفعة تفوق معدلات الادخار. كذلك معدل الادخار المحلي الذي عرف ارتفاعاً مستمراً خلال هذه الفترة ربما يعود إلى انخفاض معدل الاستهلاك الوطني⁸⁶ الذي شهد هبوطاً مستمراً من نحو 73% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1971 إلى 56,7% سنة 1974، ثم أخذ في التذبذب صعوداً ونزولاً إلى أن استقر عند القيمة 56,8% سنة 1980، بالإضافة

⁸⁵ روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر - غير منشورة، باتنة)، الجزائر، 2006/2005، ص112.

⁸⁶ انظر إلى الشكل (13.2) في الصفحة الموالية.

إلى الارتفاع الذي شهده الادخار الحكومي الذي ارتفع من 8,53% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1970 إلى 25,26% سنة 1974، نتيجة الارتفاع الكبير في الجباية البترولية التي انتقلت من 21,41% من الإيرادات العامة سنة 1970 إلى 57,17% سنة 1974، وهذا بسبب الصدمة النفطية الأولى⁸⁷، إلا أن الادخار الحكومي استقر بعدها عند 20,54% سنة 1979، وهذا بالرغم من تقهقر الادخار الأسري الذي وصل إلى نسبة 2,21% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1977 بعدما كان يمثل 14,1% سنة 1970، ليبدأ بعدها في الارتفاع، أين بلغ 7,74% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1979.

الشكل (13.2): تطور معدلات الادخار المحلي؛ الاستهلاك النهائي؛ الادخار الحكومي؛ الادخار الأسري والجباية البترولية



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات المصادر التالية :

- Rétrospective statistique 1970_2002, édition 2005, ONS, Alger, p 198.
- Annuaire Statistique De L Algérie N 26, Edition 2010, ONS, Alger, pp 401-402
- الجزائر بالأرقام رقم 40، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2010، ص 53.

الفترة (1985-1980) :

سجل الاقتصاد الجزائري فيها فجوة موجبة في الموارد الداخلية بلغت في المتوسط حوالي 3% من إجمالي الناتج الداخلي، أي 6,6 مليار دج. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط 39,52%، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 36,52%. وسبب هذه الفجوة الموجبة هو الانخفاض الحاصل في الاستثمار، ذلك أن الاستهلاك الوطني قد ارتفع وبلغ متوسط 60% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفض كل من الادخار الحكومي الذي سجل متوسط 18,94% من الناتج بسبب انخفاض الجباية البترولية التي انحدرت من 63,19% من الإيرادات العامة لسنة 1980 إلى 44,2% سنة 1985، وكذلك الادخار الأسري الذي سجل متوسط 6,89% من الناتج المحلي الإجمالي.

⁸⁷ حيث شهدت ارتفاع سعر برميل النفط من 1,21 دولار عام 1970 إلى 2,90 دولار عام 1973 (أي من 4 دولار إلى نحو 10 دولار مع حساب التضخم) لأشهر معدودة. وذلك راجع إلى أسباب سياسية واقتصادية، منها ارتفاع الطلب بشكل غير مسبوق وصل إلى ذروته أوائل السبعينات حيث قفز من 46 مليون برميل يوميا عام 1970 إلى 58 مليون برميل عام 1973؛ موجة التأميم للصناعات النفطية في الدول المصدرة أدت فيما بعد إلى سيطرة تقنين الإنتاج؛ بالإضافة إلى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 والحظر العربي على تصدير النفط للغرب.

الفترة (1986-1990) :

عاودت الفجوة السالبة الظهور من جديد مسجلة في المتوسط حوالي (-4,29%) من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا باستثناء سنة 1987 التي عرفت قيمة موجبة بنحو 2,04%. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط 25,93%، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل انخفاضا كذلك، لكن بمتوسط 30,22%، وهو راجع إلى قيام السلطات بإيقاف الاستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الأساسية والتي مثلت التوجهات الأساسية في سنوات السبعينات، ولم تحقق أهدافها المخططة. إذن هذه المرحلة شهدت انخفاضا في كل من معدل الادخار والاستثمار معا، وللإشارة فإن فجوة الموارد الناتجة عن تدني مستوى الادخار ومستوى الاستثمار معا تدل على خطورة الوضع الاقتصادي، فهي تشير إلى صعوبة اعتماد الدولة على نفسها من ناحية، وإلى تدني جهود التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. وما ميز سنة 1988 هو انخفاض معدلي الادخار والاستثمار المحليين بشكل ملفت إلى حدود 19,89% و 28,2% على الترتيب، وربما كان ذلك نتيجة لهبوط أسعار البترول، وهو الذي كان يُعول عليه كثيرا في تمويل نفقات التنمية.

إن الانخفاض في الادخار، إلى جانب الانخفاض في الاستثمار، ربما كان نتيجة لتباطؤ النمو نتيجة الصدمات النفطية. فنمو أقل يعني ادخار أقل واستثمار أقل. لكن في المقابل، عندما يكون المجتمع ككل يستهلك حصة أكبر من الدخل الذي يحققه، فإنه لا يوفر وسيلة للإعداد للمستقبل، أي أنه لا يهيئ شروط النمو في المستقبل للدخل الوطني⁸⁸. وكان انخفاض الادخار المحلي أكثر حدة، ويرجع السبب في ذلك إلى الهبوط الحاد في الادخار الحكومي الذي انحدر إلى 4,98% من الناتج سنة 1988 بعدما كان قد شهد ارتفاعا خلال السنوات السابقة، وهو بدون شك ناتج عن انخفاض الجباية البترولية التي انخفضت من 44,2% من الإيرادات العامة للدولة سنة 1985 إلى 25,78% سنة 1988.

والسبب هو تدهور إيرادات الصادرات الهيدروكربونية منذ سنة 1986، نتيجة انخفاض سعر البرميل من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار للبرميل عام 1986 و 11 دولار عام 1988، مع انخفاض قيمة الدولار التي تعتبر عملة سداد صادرات النفط، بالإضافة إلى ثبات سعر الصرف المحدد بأكثر من قيمته السوقية، حيث تمثل هذه الإيرادات أكثر من 50% من إيرادات الميزانية. بالإضافة إلى ضعف الحصيلة الضريبية، التي تراجعت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 2,8% منذ 1986 إلى 1989. وكان هذا التدهور في حصيلة الإيرادات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية متزامنا مع محاولات الضغط على الإنفاق العام، إلا أن هذا الضغط لم يفلح في تعويض هبوط الإيرادات العامة، وتجدد الوضع في تفاقم عجز الميزانية من 4,09% من إجمالي الناتج المحلي عام 1986 إلى 7,53% من هذا الإجمالي لعام 1988. وإن التراجع التدريجي لمعدل الاستثمار خلال الفترة (1980-1986) مسجلا 36,09% كمتوسط، ثم زيادة تراجعه بأكثر حدة خلال الفترة (1987-1990)، حيث بلغ في المتوسط 29,41%، قد تزامن مع اشتداد أزمة المديونية الخارجية للجزائر، وبالتزامن مع انخفاض معدلات الادخار خاصة سنوات 1988 ؛ 1989 و 1990، حيث سجل على التوالي القيم التالية : 19,89% ؛ 20,65% و 27,47%.

⁸⁸ Kessler Denis, Peyrelevade Jean, L'épargne et l'Europe, Revue française d'économie, Volume7 N°2, 1992, p22.

الفترة (1991-1992) :

أصبحت فيها الفجوة موجبة حيث بلغت في المتوسط حوالي 4,03% من إجمالي الناتج الداخلي. وقد سجل معدل الادخار المحلي ارتفاعا خلال هذه الفترة، بلغ متوسط 34,38%، نتج عن الارتفاع في معدل الادخار الحكومي بسبب الصعود القوي في معدل الجباية البترولية التي سجلت نسبة 64,89% من الإيرادات العامة للدولة سنة 1991، وذلك راجع إلى ما ترتب عن أزمة المحروقات عام 1990 التي ظهرت مع حرب الكويت، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط في ظل المخاوف العالمية من هذه الحرب، حيث كانت تدار في أكبر منطقة مصدرة للنفط وهي منطقة الخليج⁸⁹. وكذلك ناتج عن الادخار الأسري الذي شهد ارتفاعا وصل إلى 14,25% من الناتج سنة 1992، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 30,34%. ويمكن أن يكون الارتفاع في معدل الادخار المحلي نتيجة لاتفاق الاستعداد الائتماني للجزائر مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 الذي كان يهدف إلى ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف⁹⁰.

الفترة (1993-1995) :

تميزت بفجوة سالبة بلغت في المتوسط حوالي (-3,59%) من إجمالي الناتج الداخلي. وقد سجل معدل الادخار هبوطا من 36,74% بداية من 1991 ليستقر عند معدل 26,83% من الناتج خلال الفترة (1993-1995)، وكان السبب المباشر في هبوط معدل الادخار المحلي هو انهيار الادخار الحكومي الذي وصل إلى أدنى مستوياته مسجلا رقما قياسيا بـ 1,89% من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 1993. وهذا ما يفسر بأن تمويل الاستثمارات كان غالبا ما يتم عن طريق الإصدار النقدي، وكذلك باللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية، وهو ما أجبر الدولة على الدخول في اتفاقات دولية للحصول على القروض.

إن سبب انهيار الادخار الحكومي هو التدهور الحاصل في سعر النفط، والذي انخفض إلى 20 دولار سنة 1993 ثم إلى 14 دولار في سنة 1994، إضافة إلى ركود النشاط الاقتصادي بسبب التخفيض الكبير في الواردات خلال الفترة (1992-1993) حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي وصلته سنة 1985. وبالنظر إلى الاختلالات الخارجية، نجد أن رصيد الدين الخارجي قد انقل من 18,4 مليار دولار (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 1985 إلى 26,5 مليار دولار (63% من إجمالي الناتج المحلي) عام 1993⁹¹، وهو ما يؤدي إلى امتصاص الادخار المحلي.

كما أدى تراجع الحكومة عن تشديد الإنفاق العام إلى تخلي ميزانية الدولة عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد، ويتجلى ذلك في التطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تزايدت من 61% إلى 76% ثم إلى 93% خلال السنوات : 1991 ؛ 1992 و 1993 على التوالي ؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية لأنه لم يبق لها إلا

⁸⁹ محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص37.

⁹⁰ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص ص199-200.

⁹¹ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص102.

القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة، وهذه الوضعية مخالفة كلياً مع ما حدث في السبعينات، أين كان ادخار الميزانية يُموّل نفقات التجهيز كلية، ويسمح أيضاً بفائض إجمالي للميزانية⁹². وهذا بالرغم من التحسن الملاحظ في الادخار الأسري الذي واصل ارتفاعه مسجلاً 15,50% من الناتج سنة 1993، لكنه سرعان ما عاود الانخفاض إلى نقطة 6,88% سنة 1995، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 30,43%.

الفترة (1996-2011) :

شهدت هذه الفترة ميلاً موجباً لمنحنى فجوة الموارد الداخلية التي بلغت في المتوسط قيمة معتبرة بنحو 13,02% من إجمالي الناتج المحلي. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط 44,45%، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 31,43%. وسجلت سنة 2009 فجوة معدومة تقريباً بلغت (-0,06%) من إجمالي الناتج الداخلي، ونستطيع اعتبارها كنقطة توازن بين الادخار والاستثمار تحدث لأول مرة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، حيث سجل الادخار معدل 46,55% من إجمالي الناتج الداخلي، في حين سجل معدل الاستثمار 46,62% من إجمالي الناتج الداخلي.

إن التطور الاقتصادي يمكن أن يتحقق إذا أصبح معدل الادخار أعلى من 20% من الناتج المحلي، أما إذا كان أكثر من 25% فيصنف جيد، وأكثر من 30% يصنف جيد جداً⁹³. وعلى الرغم من تحسن مستوى الادخار المحلي في الجزائر ابتداء من سنة 1999 وحتى سنة 2011 بمتوسط بلغ 47,69% من إجمالي الناتج الداخلي، إلا أن مستوى الاستثمار يسير ببطء، حيث سجل متوسط 32,85% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خلال نفس الفترة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الصعوبة في تحويل الموارد الهامة من الادخار إلى الاستثمار. وهذا يتطلب ضرورة العمل على تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر. ويرجع ضعف الاستثمار كذلك إلى إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة، المتمثلة في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 53%، وهو ما يؤدي إلى عجز كبير في حالة انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار، كما أدت الأزمة السياسية والاقتصادية إلى تأخير هذا النشاط الحيوي. ويعود تراجع الاستثمار في الجزائر كذلك إلى عدم استقرار الحكومة الجزائرية، وعدم استقرار السياسات، إذ تحتل الجزائر المرتبة 29 من مجموع 40 دولة بالنسبة إلى مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2007 وبعلامة 3,98، ولعل الفساد يشكل عائقاً أمام جلب الاستثمار إلى الجزائر⁹⁴. ومع هذا فإن الجزائر تعتبر في صدارة الدول العربية فيما يتعلق بمؤشري الادخار والاستثمار، وهما مؤشران حاسمان في تحديد المستقبل الاقتصادي لأي دولة⁹⁵.

⁹² مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، يومي 16 و 17 نوفمبر 2004، ص 7-8.

⁹³ هانز جيرت برون، (2010/10/16)، تعبئة المدخرات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث هل تكون وسيلة لتشجيع عملية التنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة /غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، <http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0908.htm>

⁹⁴ ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 279-280.

⁹⁵ أحمد السيد النجار، (2010/02/05)، اقتصاد الجزائر... من سنوات الجمر إلى آفاق النمو السريع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، <http://www.ahram.org.eg/>

يُعد مستوى الادخار اليوم في بلادنا من أكثر النسب ارتفاعا في العالم، وقد وصل ذروته سنة 2006 بـ 57,4% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 24% في فرنسا و 10% في ألمانيا⁹⁶. وخلال السنوات الأربعة من 5002 إلى 8002 بلغ متوسط الادخار في الجزائر نحو 56,65% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، علما أن المتوسط العالمي لهذا المعدل يبلغ نحو 12% سنويا⁹⁷. ولكن بالمقابل نسبة الادخار العالي يعني فرصة سانحة للاستثمار للقضاء على البطالة والفقر، لكن نجد أن نسبة قليلة من الادخار تذهب إلى الاستثمار والباقي يتم اكتنازه. فهناك 51,72% من الناتج المحلي الخام أي من الثروة مكتنزة عام 6002 ولم تستعمل في شيء، إذ أنها لم تُستهلك ولم تُستثمر، وهو ما يعادل 31,2132 مليار دج أو 28,13 مليار دولار، أي أن نسبة الادخار تُظهر أننا لا نستخدم بطريقة منتجة إمكاناتنا المالية في نفس الوقت الذي يتعطش فيه اقتصادنا للاستثمارات المنتجة وإلى النمو والتشغيل، وهذا يعود إلى ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

إن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا، وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية، وهذا ما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية⁹⁸. فمشكلة الطاقة الاستيعابية⁹⁹ في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني و وسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل الاعتماد الكلي على البترول¹⁰⁰. لقد أصبحت ميزة الاقتصاد الجزائري هو تحويله لاحتياطي غير قابل للتجديد (المحروقات) إلى احتياطي متقلب (الدولارات الأمريكية المودعة في الخارج) وقابل للزوال¹⁰¹.

وكما صرح محافظ بنك الجزائر، فإن معدلات توظيف الادخار الوطني في تمويل الاقتصاد لا تزال ضعيفة جدا مقارنة ببلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وأوضح أن المغرب وتونس يوظفان أفضل ادخارهما الوطني على محدوديته¹⁰². إن المشكلة الحقيقية في الجزائر تكمن في أن مستويات الاستثمار أقل من معدلات الادخار الحكومي والخاص، مما أدى إلى الإبقاء على كميات عالية من الموارد المالية المتاحة، التي يفترض توظيفها بطريقة ناجعة لتمويل الاقتصاد الوطني، غير مستغلة أصلاً أو توجيهها نحو أنشطة

⁹⁶ عبد المجيد بوزيدي، الجزائر تراهن على رؤوس الأموال العربية، الشروق أون لاين، الجزائر، (2008/11/22)،

<http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News&file=categories&op=newindex&catid=6>

⁹⁷ أحمد السيد النجار، مرجع سبق ذكره، <http://www.ahram.org.eg/>

⁹⁸ موسى سعداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2007/2006، ص 8.

⁹⁹ وهي تنور حول قدرة اقتصاد الدولة على استخدام موارده المالية المتوفرة أو المقترضة واستخدامها بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها.

¹⁰⁰ عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة)، الجزائر، 2008/2007، ص 57.

¹⁰¹ أحمد بن بيتور، ماذا سترث الأجيال المقبلة؟ جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6457، 25 أوت 2011، ص 7.

¹⁰² الرؤية الاقتصادية، (2010/11/07)، قانون جديد لحل مشكلة السيولة الفائضة في بنوك الجزائر،

ذات قيمة مضافة ضئيلة¹⁰³، وهو ما دفع الناتج الداخلي الخام في الجزائر للنمو بنسب أقل، مقارنة بالجارتين تونس والمغرب، رغم وفرة الموارد المالية بالنسبة للحالة الجزائرية.

بات من الضروري على الجزائر إذن، أن تفكر مليا في كيفية توظيف مدخراتها الوطنية والناجحة أساسا عن مداخل النفط المحصلة خلال الفترة الذهبية الأخيرة، وعدم الاكتفاء باكتنازها، لأن ذلك سيكون كارثيا على المدى المتوسط والبعيد، والعمل على تقوية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات؛ القطاعات التي تحفز النمو، بهدف حماية استهلاك الأجيال القادمة، ويكون ذلك بتوجيه الادخار العمومي والخاص نحو تمويل الاقتصاد الوطني بطرق فعالة وناجعة، وذلك للحد من خسائره الناجمة عن الاستخدام المحدود لهذه الإمكانيات المالية المعطلة. وإذا لم تحسن الجزائر استخدام مدخراتها الوطنية بتبني استراتيجيات للتنمية تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتضمن حقوق الأجيال القادمة، تكون قد أهدرت فرصة تاريخية لها من أجل تحويل هذا المدخرات إلى استثمارات حقيقية ضمن إستراتيجية شاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

جدير بالذكر، أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي استهدف ضبط التوازنات المالية، ومنها سد حجم الفجوة القائمة بين الاستثمار والادخار وهي فجوة الموارد المحلية، قد أتى بثماره. حيث تشير بيانات الجدول (7.2) إلى أن الاقتصاد الجزائري قد سجل فجوة سالبة في الموارد المحلية بلغت نحو (7,3 مليار دج) كمتوسط سنوي للفترة (1970-1995) أي بمتوسط (-2,66%) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم اختفت هذه الفجوة بعد مرحلة الإصلاح، حيث سُجل فائض بلغ نحو 945 مليار دج كمتوسط سنوي للفترة (1996-2011) بما يمثل متوسط سنوي بنحو 13,02% من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني - الفجوة التمويلية

يُقصد بالفجوة التمويلية تلك الفجوة القائمة بين الادخار الوطني المتاح والاستثمارات الكلية في الاقتصاد. وتمثل الفجوة التمويلية ذلك الجزء من الاستثمار الكلي الذي لم تستطع المدخرات الوطنية المتاحة تمويله، ويتم تمويله من مصادر خارجية، أو من خلال التمويل بالعجز أو كلاهما¹⁰⁴، أي الفجوة التمويلية تساوي الاستثمارات الكلية مطروح منها الادخار الوطني المتاح.

لقد صاحب فجوة الموارد الداخلية فجوة في التمويل، هذه الأخيرة كانت تتحرك في نفس اتجاه التغير لفجوة الموارد الداخلية¹⁰⁵. وبشكل عام فقد بقيت الفجوة التمويلية تتسم بالسلبية، معبرة عن الاحتياج للتمويل في الاقتصاد الوطني خلال طول الفترة (1970-1999)، وهو ما أسهم في تفاقم الضغوط التضخمية وفي أزمة المديونية الخارجية وتبعاتها السلبية على مسيرة التنمية الاقتصادية، كما أثرت بشكل سلبي على مستويات معدل النمو الاقتصادي خاصة في بداية سنوات التسعينات، حيث بلغت متوسط (-9,65%) من إجمالي الناتج الداخلي باستثناء سنة 1997 التي كانت فيها موجبة وسجلت 1,17%. لكن بداية من سنة

¹⁰³ الرؤية الاقتصادية، قانون جديد لحل مشكلة السيولة الفائضة في بنوك الجزائر، (2010/11/07)، <http://alroya.com/node/103850>.

¹⁰⁴ علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي - اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 129.

¹⁰⁵ أنظر إلى الشكل (12.2)، ص 126.

2000 تحسنت أوضاع الفجوة التمويلية وأصبحت تسجل فائضا، معبرة في ذلك، عن قدرة الاقتصاد الوطني للتمويل الذاتي، فقد بلغ متوسطها على مدى الفترة (2000-2011) نحو 8,33% من إجمالي الناتج الداخلي، وبلغ ذروته مع سنة 2006، أين وصلت إلى 19,15%، أي بقدرة على التمويل تقدر بـ 1630,9 مليار دج أي ما يعادل 22,45 مليار دولار أمريكي، وهذا باستثناء سنة 2009 التي سجلت احتياج للتمويل بـ 6,34% من إجمالي الناتج الداخلي. وبنظرة شاملة إلى كل فترة الدراسة، نجد أن الاقتصاد الوطني قد عانى من إشكالية تمويل الاستثمارات الوطنية، حيث بلغت فجوة التمويل خلال الفترة (1970-2011) متوسط (4,38%) من إجمالي الناتج الداخلي، وكانت هذه الفجوة أكثر حدة سنة 1978 التي وصل فيها احتياج الاقتصاد الوطني للتمويل إلى أعظم قيمة له على الإطلاق وهي (23,77%)، أي احتياج إلى التمويل بـ 24,9 مليار دج بالأسعار الجارية لسنة 1978.

ونشير إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي استهدف سد حجم الفجوة القائمة بين الدخل الوطني المتاح والطلب المحلي في الاقتصاد الجزائري وهي الفجوة التمويلية، كان له أثر ايجابي في ذلك. فالفجوة التمويلية التي بلغت نحو (42,87 مليار دج، أي 9,65% من الناتج المحلي الإجمالي) كمتوسط سنوي للفترة (1970-1999)، قد اختفت بداية من 2000 حيث سُجل فائض بلغ نحو 694,8 مليار دج كمتوسط سنوي خلال الفترة (2000-2011)، أي ما يمثل 8,8% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

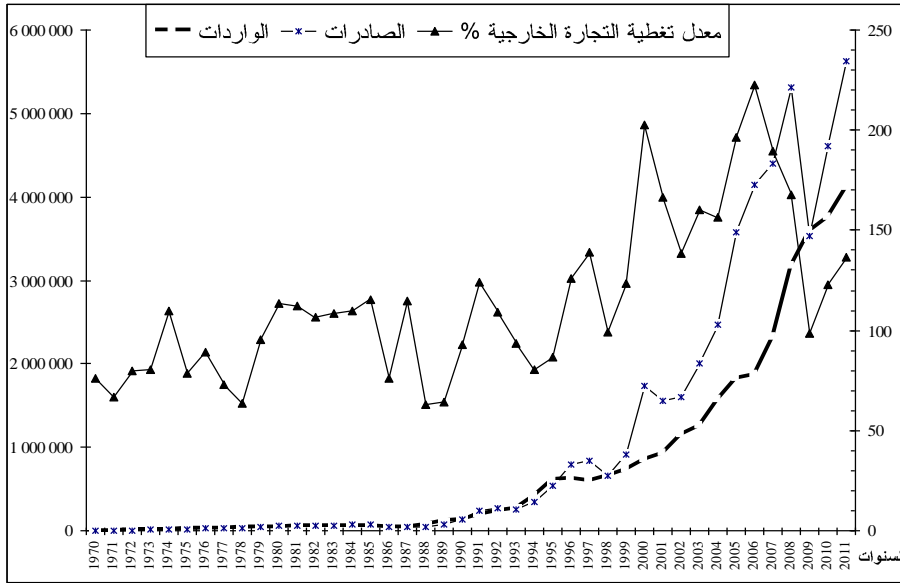
المطلب الثالث - قدرة الصادرات على تغطية الواردات

إن جزءا من مستلزمات التنمية يتم استيراده من الخارج ويدفع ثمنه بالعملة الصعبة، وتعد قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات أهم مصدر للعملة الصعبة. وعليه، فإن قدرة قيمة الصادرات على تغطية قيمة الواردات تعد أحد المؤشرات على مدى قدرة البلد على كسر قيد النقد الأجنبي الذي يواجهه التنمية. ويبين هذا المؤشر¹⁰⁶ نسبة تغطية إيرادات الصادرات لمدفوعات الواردات، ويُفترض أن تحسن أداء الصادرات يؤدي إلى زيادة قيمة هذا المؤشر، كما أن انخفاض الواردات يؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة هذا المؤشر. وبصورة عامة، فإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تعني انخفاض قدرة الصادرات على تمويل الواردات، وهذا يعني أن البلد سوف يلجأ إلى الاحتياطات الدولية لتمويل الواردات، مما يؤدي إلى تدهور وضع الاحتياطات الدولية، ويزيد من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية¹⁰⁷. كما أن هناك علاقة بين حجم قطاع التصدير وحجم المدخرات المحلية، ومعنى ذلك أن نمو الصادرات يعمل على زيادة حجم المدخرات المحلية، وبالتالي يضيق من الفجوة التمويلية المحلية بين الاستثمار والادخار المحليين. فالصادرات هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي من ناحية، ولعلاج الفجوة وعدم التوازن المحلي والخارجي معا من ناحية أخرى. والشكل التالي يوضح تطور كل من الواردات والصادرات ومعدل التغطية الخارجية خلال الفترة (1970-2011).

¹⁰⁶ يتم حساب هذا المؤشر كما يلي : (قيمة الصادرات/ قيمة الواردات) × 100.

¹⁰⁷ علاوة نوارى، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الشكل (14.2) : تطور الصادرات والواردات ومعدل التغطية الخارجية للفترة (1970-2011)



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (6.2)، ص 317.

يمكن إيجاز الملاحظات في النقاط التالية :

الفترة (1970-1979) :

نقصت فيها قيمة الصادرات عن قيمة الواردات باستثناء سنة 1974، وبلغ معدل التغطية الخارجية لهذه الفترة النسبة 81,32% فقط. وهذا يدل على أن الجزائر عانت من نقص العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات، أي أن فجوة الصرف الأجنبي شكلت عائقا في طريق النمو الاقتصادي.

الفترة (1980-1985) :

عرفت زيادة في الصادرات عن الواردات، وشهد معدل التغطية الخارجية نوعا من الاستقرار في حدود 111% كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

الفترة (1986-1990) :

شهد معدل التغطية الخارجية هبوطا كبيرا وصل إلى 76,2% سنة 1986، وهذه الأخيرة قد عرفت انخفاضا في عوائدنا من العملة الصعبة بحوالي 56%، مما أدى إلى انخفاض في القدرة الشرائية لسنة 1987 بـ 25%، وفي سنة 1988 بلغت 65%، أضف إلى ذلك انخفاض في مستويات الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مسطرة وتنتظر التنفيذ¹⁰⁸، وكل هذا في الحقيقة راجع إلى انهيار أسعار المحروقات التي مثلت حصة الأسد في الصادرات الجزائرية. وقد عرف معدل التغطية ارتفاعا ملحوظا سنة 1987 بلغ 114,7%، ليعاود الانخفاض من جديد ولكن بشكل أكثر حدة، مسجلا بذلك رقما قياسيا بلغ 62,8% سنة 1988. فلو أن الجزائر لم يكن لديها بترول أو غاز، فإن صادراتنا لا تغطي سوى نسبة ضئيلة جدا من الواردات !! وبكلمة واحدة، لن نستطيع حتى تغذية

¹⁰⁸ فكرون السعيد، التغييرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية- الجزائر نموذجا-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2005، ص 78.

الجزائريين!¹⁰⁹ لكن بعدها ارتفع معدل التغطية تدريجيا حتى بلغ معدل 93,2% سنة 1990 لكن دون أن ترقى الصادرات إلى تغطية الواردات.

الفترة (1991-1995) :

بعدها وصل معدل التغطية سنة 1991 إلى 124,3% مستدلا على قدرة الصادرات لتغطية الواردات، بسبب ارتفاع قيمة الصادرات الكلية بفعل ارتفاع أسعار البترول، شهد انحدارا متواصلا للسنوات 1992 ؛ 1993 و 1994 بلغ على الترتيب : 108,9% ؛ 93,7% و 80,7%. والسبب هو تدهور قيمة الصادرات الكلية في الفترة الممتدة ما بين 1992 و 1994 بسبب تدهور أسعار البترول، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات في هذه السنوات، وخاصة منذ بداية سنة 1994، والتي عرفت فيها الواردات انتعاشا نتيجة سياسة التحرير المتبعة تبعا لشروط صندوق النقد الدولي، وهذا بالرغم من إلغاء التراخيص العامة للاستيراد، وبالرغم من صدور التعليم رقم 625 والمتعلقة باستيراد المواد الضرورية، والحد من استيراد الكماليات. ومن أسباب ارتفاع الواردات أيضا، ندرة المواد الضرورية في السوق الوطنية، كالأدوية، وقطع غيار السيارات. وقد استمرت الواردات في الارتفاع لغاية 1995 أين بلغت نحو 616 مليار دج.

الفترة (1996-2011) :

بداية من سنة 1996 أصبحت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، وبالتالي فاق معدل التغطية الخارجية نسبة 100% في كل السنوات، وهذا باستثناء سنتي 1998 و 2009، حيث سجل معدل التغطية الخارجية 126,2% سنة 1996، ويمكن إرجاع ذلك إلى سياسة الضغط الممارس على الطلب، تبعا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي نقص الطلب على السلع الاستهلاكية لارتفاع الأسعار، أيضا نقص استيراد المواد التجهيزية والوسيطة، حيث تقلصت حصة الواردات من الإنتاج الداخلي الخام، لانتهاء عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي استوردت الكثير دون أن تكون فعالة، وهذا في مقابل الارتفاع الملاحظ في قيمة الصادرات الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، التي وصلت إلى 21,7 دولارا للبرميل سنة 1996 بعدما بلغ سعره 17,6 دولارا للبرميل سنة 1995. وإن ارتفاع قيمة الواردات من جديد بداية من سنة 1998 بالترافق مع تراجع قيمة الصادرات، نظرا لتراجع أسعار البترول في هذه السنة، هو ما أدى إلى تراجع معدل التغطية الخارجية إلى 99,4%، كما عرفت سنة 2009 كذلك تراجعا بتسجيلها 98,4% نتيجة تفوق حجم الواردات على حجم الصادرات. وقد بلغ متوسط معدل التغطية الخارجية لهذه الفترة 152,88%.

بنظرة شاملة على طول فترة الدراسة (1970-2011) نجد أن معدل التغطية الخارجية بلغ متوسط 115,01%، أي أن متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال فترة الدراسة هو أكبر من الواحد، وسجل خلالها رقمين قياسييين ؛ الأدنى كان سنة 1988 بمقدار 62,8% والأعلى تحقق سنة 2006 بمقدار 222,7%، هذا الأخير كان نتيجة الانفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعفت بين 2001 و 2006.

¹⁰⁹ وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002، ص14.

وإذا كانت الدول النامية تعاني من ضعف الادخار المحلي الكفيل بضمان تمويل برامج التنمية، أي وجود فجوة مالية بين ما توفره مواردها المحلية المتمثلة في المدخرات الوطنية وبين مستلزمات التنمية الاقتصادية من جهة، وتعاني أيضا من ضعف حصيلة العوائد المالية من الصادرات أي وجود فجوة في التجارة الخارجية تحول دون تغطية الواردات من جهة، فإن الوضع في الجزائر يختلف، حيث توفر التجارة الخارجية للبترول والجباية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول مصادر تمويل هامة كافية لتنفيذ مخططات التنمية.

إن ما أتت به الوفرة المالية النفطية سندهب به الندرة المالية النفطية إذا لم يتم الإسراع في تجميع كافة الطاقات المالية وغير المالية الكبيرة منها والصغيرة. ومن ثم العمل على تعبئتها وبالتالي إعادة تشكيلها في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة تزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني¹¹⁰. ذلك أن الإنتاج العالمي للنفط قد توقف نموه، ويتوقع أن يتناقص في سنة 2019 إلى 90% من الذروة التي بلغها إنتاجه¹¹¹. إن الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر اليوم يوفر لها فرصة تاريخية للتعامل مع التحديات في الوقت الراهن، والمتعلقة بتحقيق الاستفادة المثلى من التدفق النقدي اليومي الكبير للعائدات النفطية، وهو ما يقتضي توظيفه في فرص الاستثمار التي تكفل لها تحقيق هدفها الاستراتيجي في تنويع مصادر دخلها، وخلق مصادر تعويض تراجع مخزونها النفطي، سواء تمثلت تلك الفرص في قطاعات الاقتصاد الداخلي، أو كانت فرص استثمارية خارجية. ولابد من الإسراع بوتيرة النشاط الاقتصادي فيها وبمعدل يتناسب مع ارتفاع حجم السيولة، والموازنة بين وتيرة التنمية الاقتصادية من جهة، واحتياجات التنمية البشرية من جهة أخرى¹¹². وإذا كان مؤشر قدرة الصادرات على تغطية الواردات يتعلق بمدى وفرة النقد الأجنبي، فهناك حاجة ماسة لمعرفة مدى مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمار، وهذا ما سنراه في النقطة الموالية.

المطلب الرابع - نسبة تدفقات رأس المال الخارجي إلى الاستثمار المحلي

عندما يكون الادخار المحلي غير كاف للاستثمار المحلي، يتم الاستعانة بالمدخرات الأجنبية التي تُقاس بالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات¹¹³. وفي هذا المطلب سنسعى للتعرف على مؤشر آخر، يقيس مدى مساهمة رأس المال الخارجي في تمويل الاستثمار المحلي، ومدى مساهمة المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار المحلي. ويتم التوصل إلى حساب هذا المؤشر بحصر تدفقات رأس المال الخارجي من جميع المصادر للدولة خلال فترة معينة، واستخراج النسب المئوية لمجموع هذه التدفقات منسوبة إلى إجمالي الاستثمار المحلي خلال الفترة نفسها¹¹⁴. تتمثل رؤوس الأموال الخارجية في القروض

¹¹⁰ الخشرمي، عبد الله علي محرر، وسائل استثمار المدخرات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التجارة، العدد 350، الغرفة التجارية الصناعية، السعودية، بدون سنة نشر، ص34.

¹¹¹ كينيث س. ديفيس، ترجمة صباح صديق الدموجي، ما بعد النفط، ط1، بيروت، 2009، ص42.

¹¹² حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص165، بتصرف.

¹¹³ Kessler Denis, Peyrelevade Jean. L'épargne et l'Europe. In: Revue française d'économie. Volume 7 N°2, 1992. pp5-6.

¹¹⁴ أي يتم حساب هذا المؤشر على النحو التالي : (مجموع صافي تدفقات رأس المال الخارجي/ إجمالي الاستثمار المحلي) × 100.

العمومية، القروض التجارية، المنح والمساعدات الأجنبية... إلخ. وتتأتى رؤوس الأموال هذه في الغالب من عدة مصادر مختلفة كالبنوك التجارية، الأسواق المالية العالمية، الديون الحكومية. وهي تشكل المصادر الأساسية الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

إن العلاقة التي قد تكون موجودة في البلدان النامية بين المدخرات المحلية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، قد أخذت حيزا كبيرا من الدراسات النظرية والتجريبية. وهناك طرحين أساسيين متنافسين؛ الأول يرى أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر موارد إضافية صافية للمدخرات المحلية تساهم في تعزيز التمويل الداخلي، والثاني يرى أن حشد رؤوس الأموال الخارجية يؤدي إلى إزاحة الادخار المحلي عن طريق استبعاده من الاستثمارات الأكثر ربحية. فحسب الطرح الأول، فإن رؤوس الأموال الأجنبية سوف تحقق استثمارات يعجز الادخار المحلي عن تمويلها؛ وهي تمثل فرضية التكامل. وحسب الطرح الثاني، فإن رؤوس الأموال الخارجية (خاصة المساعدات) ستكون بديلا عن الادخار المحلي الذي من شأنه أن يرتخي ويضعف، كما أن الأثر على النمو سيكون عديم الجدوى (تافه)، وعلى المدى الطويل ستكون هناك تأثيرات سلبية على سلوك الادخار؛ وهذه تمثل فرضية الاستبدال¹¹⁵.

إن الاستعانة بالموارد الخارجية عموما، وفي حالة البلدان النامية على وجه الخصوص يجب أن تظل في حدود الدور المكمل أو المعزز للموارد الوطنية بما يضمن في النهاية تخفيف الاعتماد عليها، كما لا يجب أن يقبل بلد ما على الاعتماد على رأس المال الأجنبي طالما تسنى له تعبئة الموارد الوطنية لنفس الغرض. إن الإفراط في دور الاستثمارات الأجنبية قد يؤدي - إذا ما أهمل تقديره والتخطيط لاحتواء آثاره - إلى استرخاء المدخرات الوطنية أو استرخاء المجهودات الوطنية بصفة عامة، وهو أمر يتعارض مع قيام هذه الاستثمارات بدور المعزز للمجهودات الوطنية، فهناك العديد من الدراسات التي أجريت أخيرا لدراسة الأثر الصافي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مستوى الادخار المحلي في البلدان المتخلفة، وأثبتت أن استيراد رأس المال الأجنبي قد أدى إلى حدوث ما يمكن تسميته باسترخاء المدخرات الوطنية (خاصة الحكومية)¹¹⁶. فإذا كانت الآليات الضريبية مثلا صعبة التطبيق، بحيث يتعذر فرضها في مكان مناسب، فإنه من الممكن أن تقوم الحكومة باتخاذ قرار بعدم جمع الضرائب من المواطنين ذوي الدخل المنخفض لتمويل مشاريع التنمية، بحجة أن الشركات الأجنبية تقوم بهذه المهمة. إن هذا الدخل الضائع من الضريبة يستخدم في الاستهلاك وليس في الادخار¹¹⁷. وفي هذا الجزء سنعتمد فقط على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، بالإضافة إلى الديون الخارجية وآثارها على الادخار المحلي.

الفرع الأول - نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في البلدان النامية، نظرا للمدخرات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات

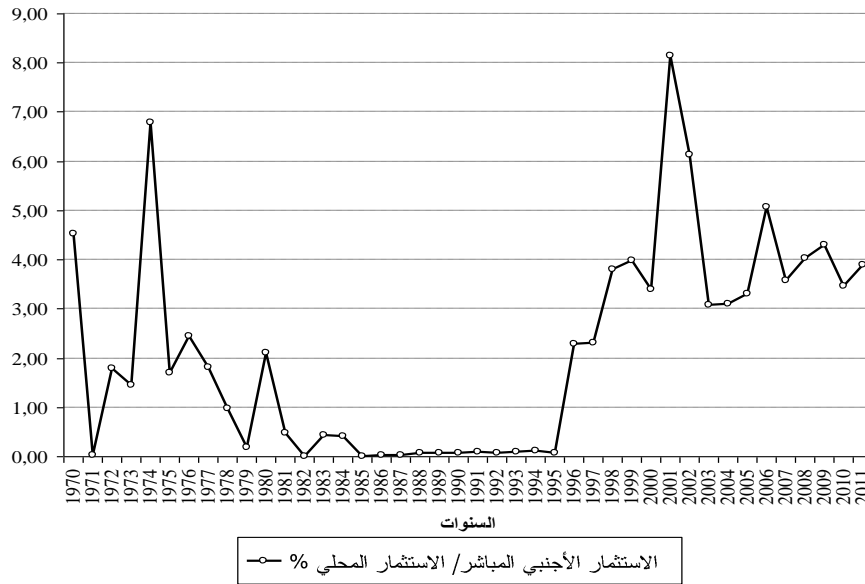
¹¹⁵ Kessler Denis, Strauss-Kahn Dominique, Existe-t-il un lien entre l'épargne intérieure et l'afflux de capitaux extérieurs ?, Revue Tiers Monde, Avril-Juin 1984, tome 25 n°98. pp269_270, (27/03/2012), http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1984_num_25_98_3381

¹¹⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي 4، السنة 25، أكتوبر - ديسمبر، الكويت، 2007، ص 6.

¹¹⁷ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2010، ص 250 - 251.

المالية الرسمية وغير الرسمية إلى البلدان النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة¹¹⁸.

الشكل (15.2): تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي الجزائري خلال الفترة (1970 – 2011)



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (7.2)، ص 318.

الشكل السابق يبين أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي شهدت ثلاثة فترات متباينة :

الفترة (1970–1984) :

بلغ متوسط نسبة مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي المقدار 1,67%، أي بمتوسط 117,1 مليون دولار.

الفترة (1985–1995) :

شهد متوسط الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي استقرارا وسجل 0,061%، أي بمتوسط 9,45 مليون دولار، وهي نسبة ضعيفة جدا ؛ فبالرغم من الدور المرجو للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية الاقتصادية، إلا أن الجزائر كانت غير موقفة خلال هذه الفترة في استقطاب إلا الجزء اليسير منه خاصة منذ بداية الصدمة النفطية سنة 1986. وهكذا يتبين، أنه منذ بداية هذه الصدمة النفطية وحتى عام 1995 تدهورت الحصة النسبية للجزائر في استقطاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فبالرغم من الموقع الجغرافي المميز للجزائر، وصلاتها التاريخية مع أوروبا، إلا أنها لم تتمكن من استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم مسيرتها التنموية، مقارنة مع عقد السبعينات. ويرجع هذا التدهور في استقطاب التدفقات بشكل أساسي إلى عدم توفر الأوضاع الملائمة لجذبه خاصة بعد مرحلة الصدمة النفطية، التي عرف فيها الوضع الماكرو اقتصادي تباطأ في النمو الاقتصادي العام، وسجلت معدلات نمو سالبة خلال الفترة (1990–1994) وتفاقت حدة الاختلالات والفجوات، منها تفاقم حجم المديونية الخارجية والفجوة التضخمية وعدم واقعية أسعار الصرف، بالإضافة إلى الوضع السياسي

¹¹⁸ سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص5.

والأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ابتداء من أواخر 1989. وبسبب هذه الأوضاع المتردية في الجزائر كان المناخ غير جذاب للاستثمار الأجنبي¹¹⁹.

الفترة (1996-2011) :

بلغ متوسط نسبة مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي في هذه الفترة المقدار 4%، أي بمتوسط 1289,6 مليون دولار. ونلاحظ أن الجزائر قد استقطبت 270 مليون دولار في عام 1996 ليصل إلى 2721 مليون دولار سنة 2011. لكن هذا المقدار لا يتلاءم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات، ويرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اقتصرها على قطاع النفط من جهة، وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام وتباطؤ عملية الخصخصة من جهة أخرى¹²⁰. وعموما، فقد بلغ متوسط نسبة مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي للفترة (1970-2011) المقدار 2,13%، ومعنى هذا أن المدخرات المحلية في الجزائر بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الأخرى من ديون حكومية وقروض ومساعدات ومنح قد مولت خلال الفترة نفسها ما نسبته 97,87% من الاستثمارات، بصورة إجمالية.

وهناك ملاحظة وهي أن أرقام الاستثمار وتدفق الاستثمار الأجنبي تعبر عما كان فعلا، وليس ما يجب أن يكون، فهي لا تبين الحاجة الحقيقية من الاستثمار وتدفق رأس المال الخارجي، وفي ضوء الأحوال الاقتصادية للجزائر فإن ما نُفذ من استثمارات وما تم الحصول عليه من الاستثمار الأجنبي أقل بكثير من الحاجة الحقيقية للجزائر من الاستثمارات وتمويلها. ويتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل مصدرا مهما يُعتمد به لتمويل الاستثمارات في الجزائر.

الفرع الثاني - نسبة الديون الخارجية إلى الادخار المحلي

من خلال التجربة التنموية للجزائر يلاحظ أنها لم تصل إلى مرحلة الاعتماد على الذات، ولم تستطع تسريع عمليات التنمية المنشودة، ونخص بالذكر هنا حقبة السبعينات والثمانينات والتسعينات. بل على العكس من ذلك، فقد تفاقمت مشاكل ديونها الخارجية خاصة وأن الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية كانت طموحة إلى حد كبير. فبسبب عدم كفاية المدخرات الحلية وفوائض التجارة الخارجية، تم اللجوء للاستدانة الخارجية وهي الوسيلة المتبقية لتوفير التمويل اللازم لتغطية الاستثمارات المخططة. وقد سبب الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي في حصول تراخي معتبر في تعبئة الادخار المحلي.

لقد بلغ دين الجزائر الخارجي 25 مليار دولار سنة 1991، وكان من أسباب المديونية غياب الادخار؛ إذ نتج عن ضعف الادخار الوطني اختلالات أثرت في توازن السيولة النقدية الناجمة عن فائض في الأوراق النقدية المتداولة، حيث تسبب ذلك في حدوث تضخم تسارعت وتيرة ارتفاعه بنسبة 85% إلى 90% سنة 1989، لأن المداخيل النفطية أصبحت لا تتماشى مع الأهداف الرامية إلى الاحتفاظ بالحجم

¹¹⁹ علاوة نوارى، مرجع سبق ذكره، ص 155.

¹²⁰ علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 73.

الإنتاجي، وهو ما أدى إلى زيادة العجز السنوي الذي تسجله خزينة الدولة، وهو ما دفع بالجزائر إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، وتسبب في تدهور قيمة الدينار أمام سعر الدولار الواحد حتى بلغ 5 دنانير سنة 1985، ثم تدهور إلى 8,9 دنانير سنة 1989، ليصل إلى 18,12 ديناراً سنة 1991، و23 ديناراً سنة 1993، ثم يقفز إلى 80 ديناراً سنة 2004¹²¹، ليتحسن في سنة 2011 ببلوغه 72,93 ديناراً.

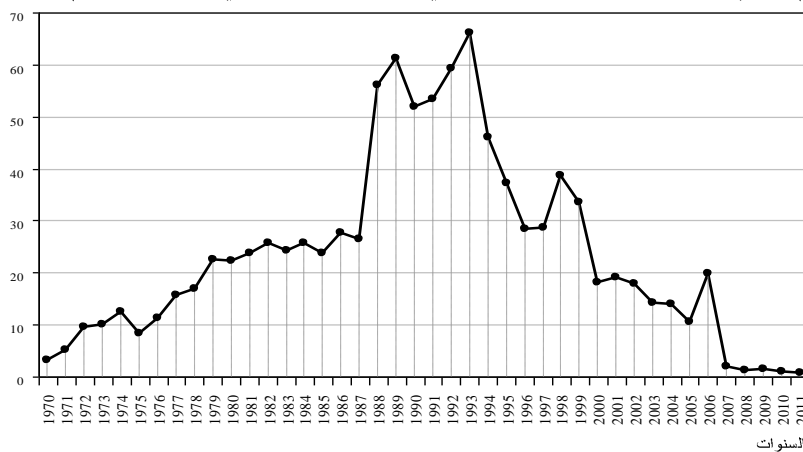
لقد استغلت الجزائر المديونية لتنعم بمستوى معيشي يفوق بكثير قدرتها على إنتاج الثروة، وتجنيده الادخار مستقبلاً. وإن أزمة المديونية كان لها الأثر السلبي على حجم الادخار المحلي، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال النقاط التالية¹²² :

— الانسياق وراء التمويل الأجنبي في ظل سهولة تجنيد القروض الأجنبية خاصة في فترة السبعينات جعله بديلاً للادخار المحلي، والنتيجة حدوث ما يعرف الاسترخاء في تعبئة الادخار المحلي، وهذا في الوقت الذي نمت فيه القوى الاستهلاكية بشكل متسارع ؛

— زيادة عبء التمويل الخارجي أدى إلى إضعاف القدرة على تكوين المدخرات المحلية، لأن هذه الأعباء التي تدفعها الجزائر على شكل أقساط وفوائد لدائنيها أصبحت تلتهم جزءاً كبيراً من حصيللة الصادرات من العملات الصعبة، وهي تمثل إنقاصاً في الموارد المحلية المتاحة التي كان من الممكن أن تؤدي إلى تدعيم القدرة الادخارية، ومن ثمّ زيادة معدلات الاستثمار. وهكذا تساهم الأعباء الناتجة عن الدين الخارجي في التدهور الحاصل لمعدلات الادخار المحلي، حيث تصبح خدمة الدين¹²³ منافساً بارزاً للادخار المحلي.

ويمكن قياس أثر أعباء الدين الخارجي على الادخار المحلي عن طريق حساب نسبة مدفوعات خدمة الديون الخارجية إلى الادخار المحلي. وفي ما يلي شكل بياني يبين لنا أثر خدمة الدين الخارجي على الادخار المحلي في الجزائر.

الشكل (16.2) : تطور خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي خلال الفترة (1970 – 2011)



المصدر : مرسوم اعتماداً على بيانات الملحق (8.2)، ص 319.

¹²¹ ناصر يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 213.

¹²² روابح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

¹²³ وتشمل مدفوعات الفوائد والأقساط التي يدفعها المدين إلى الدائن طبقاً لشروط عقد القرض سواء قرض عام أو خاص.

من الشكل (16.2) نلاحظ أن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي في الجزائر كانت عالية، وقد ارتفعت هذه النسبة بصورة متواصلة من سنة 1970 إلى 1989 أين سجلت على التوالي 3,08% و 61,15%، لتتراجع بعدها سنة 1990 حيث سجلت 51,78% ثم ارتفعت من جديد بحدة مسجلة رقما قياسيا سنة 1993 وصل إلى 66,12% من الادخار المحلي. وقد انخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي في الجزائر بشكل محسوس خلال عامي 1994 و 1995 بسبب الأثر الايجابي لإعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر، والتي تمخض عنها تحسين في معدلات خدمة الدين. وقد نجحت الجزائر سنة 2006 في الحصول على موافقة بالإجماع من نادي باريس للدائنين العموميين بالدفع المسبق للديون المعاد جدولتها سنتي 1994 و 1995، والتي كان يُفترض تسديدها في الفترة بين 30 نوفمبر 2001 و 30 نوفمبر 2011. وهو ما جنّب الجزائر دفع فوائد هذه الديون للسنوات المتبقية، وإن هذا القرار قد مكّن الجزائر من وضع حد للمعاناة التي كانت سائدة قبل سنة 2000، منهيّة الفترة شديدة القتامة التي كانت سائدة من جراء ثقل المديونية الخارجية.

وقد تواصلت وتيرة خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي في التراجع والانحدار تدريجيا إلى أن وصلت إلى نسبة 0,69% سنة 2011، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع ما حصل في الفترة (1988-1995) أين بلغت متوسط 53,85%، أي أن الديون الخارجية كانت تلتهم أكثر من نصف المدخرات المحلية. وكان من الممكن زيادة الادخار المحلي، وذلك إذا تصورنا أن معدل خدمة الدين الخارجي كان أقل من ذلك المستوى الذي كان سائدا خلال السنوات المذكورة. فالديون إذن ؛ كانت تمتص بشكل رهيب معظم ما يُدخر، فعوض أن تأخذ هذه المدخرات طريقها إلى الاستثمار، فإنها كانت تذهب لسداد الديون. وهو ما أدى إلى إتقال كاهل الاقتصاد الوطني وعدم إتاحة الفرصة أمام الجزائر لتخصيص جزء من دخلها لرفع معدل الادخار المحلي.

بصفة عامة، ما كان الأمر كذلك بالنسبة للجزائر في السنوات الأخيرة من الألفية الثالثة. فقد أتاحت لها وفرة مواردها المالية فرصا متمامية لزيادة الاستهلاك والادخار في آن واحد، مما جعلها قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون معاناة من الخيارات الصعبة والقاسية. وخلافا للمعادلة المألوفة في الدول النامية عامة حيث مشروعات التنمية تبحث عن التمويل اللازم لها، كانت الموارد المالية للجزائر تبحث عن مشروعات لتمويلها. وتتمثل التحديات في قدرة الجزائر على اغتنام فرصها في التنمية، التي أتاحتها لها ظروف الوفرة المالية فيها، على أفضل وجه ممكن. وضرورة التوظيف الأمثل للادخار الوطني الذي بلغ على مستوى صندوق ضبط الموارد لوحده حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام، وذلك للوصول إلى طمس الشرخ الحاصل بين معدلات الادخار العالية التي حققتها الجزائر مؤخرا، والوضعية الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي يعيشها المواطن الجزائري. فالعائق أمام انطلاقة الاقتصاد الوطني هو الادخار الذي لم يُحوّل بالقدر الكافي إلى استثمارات منتجة، وذلك في اقتصاد يتوفر على قدرات استثمارية داخلية معتبرة.

خلاصة الفصل :

تم في هذا الفصل إبراز الأهمية الاقتصادية للادخار في الفكر الاقتصادي، حيث تبين أنه يُعد ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، وعنصرًا مهمًا في التراكم الرأسمالي. كما أن هناك شبه إجماع على أهمية تمويل الادخار للاستثمار لتحقيق النمو والتنمية، ومن ثم يعد انخفاضه في البلدان النامية من أهم معوقات التنمية فيها. كما تم الكشف عن أهمية الادخار سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة. فعلى مستوى الفرد، يشكل الادخار صمام الأمان بالنسبة للمستقبل الغامض المبهم الذي يتسم بعدم اليقين، وهو ما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد أو الأسرة في المستقبل، وتحقيق السعادة لكليهما. ويعتبر الادخار قوة اقتصادية يستعين بها الفرد في تنفيذه لبعض المشروعات الاستثمارية التي تراود خاطره. كما يُمكنه من تنمية قدرته على تحمل المسؤولية وعلى عمليات التخطيط الجيد. كما يكتسب الادخار أهمية كبيرة لأي دولة، باعتباره أحد أهم العوامل اللازمة لحفز النمو الاقتصادي وتمويل برامج التنمية، ويتبلور دوره أيضًا في كونه وسيلة اقتصادية للتقليل من معدلات البطالة ومن حجم المديونية، إضافة إلى تحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

تطرقنا في هذا الفصل أيضًا إلى واقع الادخار في الجزائر، وهذا بشقيه الوطني والمحلي خلال الفترة (1970-2011)، مع فحص مكونات كل منهما. وتبين أن معدل الادخار المحلي كان موجبًا خلال سنوات الدراسة، مع ملاحظة وجود استقرار نسبي في مقداره، حيث بلغ متوسط فترة الدراسة 37,62% من الناتج الداخلي الخام. وهي نسبة عالية، وتعكس مدى مساهمة الأوعية الادخارية المختلفة في الارتفاع بمعدل الادخار المحلي الجزائري. ومع ذلك، فقد تباينت قدرة الاقتصاد الوطني في توليد الادخار المحلي خلال الفترة المعنية بالدراسة، فبالنسبة للادخار المحلي بالأسعار الجارية، نجد أنه امتاز بالضعف الشديد في سنوات السبعينات والثمانينات، ليعرف تطورًا إيجابيًا في سنوات التسعينات. أما في سنوات الألفية، فقد عرف تناميًا كبيرًا في مستوياته التي تضاعفت بأكثر من ثلاثة مرات بين عامي 0002 و 1102.

بالنسبة للادخار المحلي بالأسعار الحقيقية، فقد ميزه الضعف في بداية حقبة السبعينات، إلا أنه أخذ في التحسن التدريجي إلى غاية أزمة 1986، أين شهد انهيارًا كبيرًا وسجل معدل نمو سالب بلغ (-36,10%). ليعرف بعدها نوعًا من الاستقرار النسبي خلال الفترة (1986-1999)، حيث بلغ في المتوسط 50,92 مليار دج، ومع بداية سنة 2000 شهد تحسنًا ملحوظًا، ولكن الملفت للانتباه، الزيادة المعتبرة في قيمه بداية من سنة 2005، وذلك نتيجة الانفجار الذي عرفته صادرات المحروقات التي سجلت معدل نمو قوي بلغ 46,76% خاصة مع التحسن في الأسعار والكميات المصدرة. وقد استمر الادخار المحلي الحقيقي في تحقيق المزيد من المستويات العالية، باستثناء سنة 2009 التي شهدت انخفاضًا محسوسًا في حجم الادخار، نتيجة الأزمة المالية العالمية.

أما فيما يخص الادخار الوطني الصافي، فإن الميل المتوسط له كان موجبًا خلال سنوات الدراسة، وبلغ نحو 32,32% من الدخل الوطني المتاح. واتضح أن حجمه اتسم بالضعف على مدى الفترة

(0791-9891)، وهذا بالرغم من تطوره الايجابي، ليشهد تدهورا كبيرا سنة 6891 إلى حدود 4,25 مليار دج، أي بمعدل نمو سالب قدر بـ (-70,82%)، وذلك نتيجة للصدمة النفطية التي ألمت بالاقتصاد الوطني، وقد تحسن بعدها بشكل عام. وتبقى الفترة (0002-1102) مميزة بمستويات عالية لحجم الادخار الوطني الذي تضاعف أربعة مرات بين عامي 0002 و 1102، بمعدل زيادة سنوية بلغت في المتوسط حوالي 44,31%، حيث قفزت من 72,1841 مليار دج سنة 0002 إلى 45,0395 مليار دج سنة 1102.

فيما يتعلق بهيكل الادخار، فقد تبين لنا أن القطاعات التي تساهم أكثر في الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات الوطنية هي المؤسسات العمومية؛ المؤسسات غير المالية والأسر. وقد كان توزيع المدخرات الإجمالية المجمعة من قبل كل قطاع اقتصادي لمتوسط الفترة (1974-2009) كالتالي: 42,2% ادخار المؤسسات العمومية؛ 26,2% ادخار الشركات وأشباه الشركات؛ 26% ادخار الأسر و 5,6% ادخار المؤسسات المالية. وبالنسبة للادخار المحلي فقد أشارت بيانات 2010 إلى أن الادخار الحكومي قد مثل نسبة 38% من الادخار المحلي، أما ادخار المؤسسات وادخار الأسر فمثل على التوالي 33% و 29%. ومن حيث المؤشرات، فقد بلغ معدل الادخار المحلي في المتوسط 50% من الناتج الداخلي الخام على مدى الفترة (2000-2010)، وينقسم بين الأعوان الاقتصاديين إلى 15% للأسر، و 16% لقطاع الأعمال و 19% للادخار الحكومي.

تبين لنا كذلك، بأن هناك ادخارا حكوميا خلال كل سنوات الدراسة، أي أن الإيرادات العامة فاقت نفقات التسيير في كل السنوات، وهذا رغم أن الميزانية العامة لم تحقق في كل هذه السنوات فائضا. وهذا باستثناء سنة 2011 التي عرفت ادخارا حكوميا سالبًا بسبب تفوق نفقات التسيير والتي تمثل النفقات الجارية على الإيرادات العامة للدولة.

أما فيما يخص الادخار العائلي، فقد تميز بالضعف الشديد خلال الفترة (1970-1989)، وهذا نتيجة انكماش مستوى الدخل المتاح للأسر بالتزامن مع ارتفاع معدلات الاستهلاك بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وانعدام فرص العمل، وزيادة فقر السكان. وقد شهد الادخار العائلي نمواً جدياً مرتفعاً خلال الفترة (1990-1993) نتيجة النمو المحسوس في الدخل المتاح للأسر. وعلى عكس الفترة السابقة، فقد عرف الادخار العائلي معدلات نمو سالبة سنتي 1994 و 1995 ويمكن إرجاع ذلك إلى النمو الكبير في الاستهلاك الأسري الناتج عن تحرير أسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها، بالإضافة إلى موجات التضخم التي أثرت على القدرة الشرائية والحافز على الادخار، ووصول مؤشر البطالة لمستويات خطيرة، وهذا مع تباطؤ في معدلات نمو الدخل المتاح، إضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفت الجزائر. وقد عرف الادخار العائلي تحسناً خلال الفترة (1996-2009)، حيث أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهذا بالتزامن مع تباطؤ النمو في الاستهلاك الأسري.

بالنسبة للفوائض المالية المحققة في قطاع الأعمال العام الجزائري، فيعود الفضل فيها بشكل أساسي إلى قطاع المحروقات الذي بلغ متوسط مساهمته نحو 90,53% من نتيجة الاستغلال. ويساهم قطاع الأعمال الخاص الجزائري في تحقيق فوائض مالية معتبرة، حيث فاقت النصف من إجمالي نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال، ويعود الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى قطاع الخدمات.

تطرقنا في هذا الفصل كذلك إلى أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر، حيث لاحظنا أنها لم تكن قادرة على تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة (1970-1999)، ولكن بداية من سنة 2000 أصبحت تتمتع بقدرة تمويلية ذاتية، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التي حاولنا تطبيقها وهي : فجوة الموارد المحلية ؛ فجوة التمويلية ؛ قدرة الصادرات على تغطية الواردات ؛ نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي.

بالنسبة لفجوة الموارد المحلية أتضح أن الجزائر عانت من هذه الفجوة بدرجات متفاوتة من سنة إلى أخرى، إلى أن استقرت في الاتجاه الموجب بداية من سنة 1996. وبالنسبة لمؤشر قدرة الصادرات على تغطية الواردات، فيتضح أن قيمة الصادرات الجزائرية قد عجزت عن تغطية قيمة الواردات خلال الفترات (1970-1979) و(1986-1990)، بينما استطاعت أن تغطي الواردات خلال الفترات (1980-1985) و(1996-2011). أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي فبلغت خلال الفترة (1970-1984) النسبة 1,67%، أما الفترة (1985-1995) فبلغت النسبة 0,061%، وخلال الفترة (1996-2011) بلغت التدفقات 4%. وبلغ متوسط الفترة (1970-2011) ما نسبته 2,13%، ومعنى هذا أن المدخرات المحلية في الجزائر بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الأخرى من ديون حكومية وقروض ومساعدات ومنح قد مولت خلال الفترة (1970-2011) ما نسبته 97,87% من الاستثمارات، بصورة إجمالية. وبالنسبة لمؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي فنلاحظ أن الديون الخارجية كانت تمتص بشكل رهيب معظم ما يُدخر، فعوض أن تأخذ هذه المدخرات طريقها إلى الاستثمار، كانت تذهب لسداد الديون، خاصة خلال المرحلة الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري (1988-1995) التي امتصت فيها الديون أكثر من نصف المدخرات المحلية في الجزائر.

بعد التطرق في هذا الفصل إلى أهمية الادخار سواء للفرد أو للدولة، بالإضافة إلى دراسة واقع الادخار وهيكله ضمن الاقتصاد الوطني، وبعد البحث في مدى كفاءة المدخرات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، نرى من الضروري، البحث في محددات الادخار المحلي، إضافة إلى البحث في وجود علاقة طويلة الأمد بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد الجزائري، وذلك بإجراء دراسة قياسية، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

**محددات الادخار المحلي
في الجزائر
وعلاقته بالاستثمار**

تهديد :

بعد التعرف على واقع الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري، وتحديد أهميته بالنسبة للتنمية الاقتصادية، نرى من الضروري دراسة العوامل التي تحدده، إضافة إلى البحث في العلاقة التي من الممكن أن تربط بينه وبين الاستثمار المحلي، باعتبار أن الادخار المحلي يستخدم في المقام الأول لتمويل الاستثمار والبرامج التنموية بشكل عام. يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، نستعرض في الأول معالجة إحصائية للبيانات المتاحة حول متغيرات الدراسة، بهدف التعرف على الشكل الذي تنمو به وتتطور هذه المتغيرات، حيث يتم استخدام أحد مداخل السلاسل الزمنية والمتمثل في نماذج الاستيفاء الداخلي، بالإضافة إلى محاولة إيجاد تفسير اقتصادي للمتغيرات التي تطرأ على هذه المتغيرات. أما المبحث الثاني فنقدم فيه دراسة قياسية لمحددات الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، وفي المبحث الثالث سنبحث في وجود علاقة طويلة المدى بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، وسنحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما هو الاتجاه الذي تنمو به وتتطور متغيرات الدراسة في الجزائر؟

- ما هي محددات الادخار المحلي في الجزائر؟

- هل توجد علاقة طويلة المدى بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد الجزائري؟

المبحث الأول - التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة

إن فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة، تعد الخطوة المنهجية الضرورية الأولى في كل الدراسات الإحصائية التطبيقية، التي تدرس وجود واتجاه العلاقات بين المتغيرات. وسنسعى في هذا الجزء من البحث، إلى كشف الخصائص الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية، التي من الممكن أن تفسر التغيرات الحاصلة في الادخار المحلي، والذي يمثل المتغير التابع. بالإضافة إلى محاولة تفسير التغيرات التي تطرأ على هذه المتغيرات، وذلك ضمن الاقتصاد الجزائري. لهذا الغرض سنستخدم مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، والتي تتمثل في بعض مؤشرات النزعة المركزية، والتي تعطينا معلومات مختصرة عن السلسلة الإحصائية بواسطة قيم تنوب عن باقي قيم المتغيرة. إضافة إلى بعض مقاييس التشتت، والتي تعطينا معلومات عن مدى انتشار قيم المتغيرات حول قيمها المركزية. وسنستخدم معاملات الارتباط الخطي لبيرسون، لمعرفة اتجاه ومدى قوة العلاقة التي من الممكن أن تربط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، وقبل هذه الخطوة، يتعين أولاً حصر وتحديد المتغيرات التفسيرية، وهو ما سنبدأ به هذا المبحث.

المطلب الأول - حصر وتحديد المتغيرات التفسيرية

ينصب الاهتمام هنا على تحديد واضح للمتغيرات التفسيرية المؤثرة على المتغير التابع وهو

الادخار المحلي، ويعتمد تحديد المتغيرات على عدة مصادر :

- النظرية الاقتصادية : فيما يتعلق بتفسير الظاهرة محل البحث، وذلك لتحديد أهم المتغيرات المحددة لها، والشكل الجبري للعلاقات بينها، فضلا عن إشارة بعض المعلمات أو حجم القيم التي يمكن أن تأخذها ؛

- الدراسات التي سبق لها التعرض لنفس الظاهرة : سواء من الناحية التحليلية أو النظرية أو من الناحية التطبيقية، والتي لم يتم إدماجها بعد في النظرية الاقتصادية ؛
- قدرة الباحث - أي باحث - : سواء قدرته الطبيعية أو المكتسبة من رصيد المعلومات العامة عن الظاهرة، في التعرف على المتغيرات واختياره ما يعتقد أنه أكثر أهمية.

من الواضح أن المصدر الأول - النظرية الاقتصادية - يفضل على المصادر الأخرى، لأنه أكثر موضوعية. بناء على ذلك، وبلاستفادة مما جاء بالجزء النظري في الفصل الأول، وبناء على نتائج الدراسات التطبيقية الهامة المتعلقة بالادخار الكلي وبعض مكوناته في بعض الدول المتقدمة والنامية، والتي تم تسليط الضوء عليها في المقدمة العامة للبحث، تبين أن هناك العديد من العوامل التي تحدد الادخار المحلي، وإن العوامل الأكثر أهمية، هي تلك المتعلقة بالدخل ؛ الهيكل الديمغرافي ؛ معدل الفائدة ؛ استقرار الاقتصاد الكلي ؛ مدى تنمية القطاع المالي، والمتغيرات الخارجية (رصيد الحساب الجاري ومعدل التبادل التجاري). وإذا أخذنا بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي أفرزها الواقع في الجزائر، والتي يعتقد أنها تؤثر على الادخار المحلي، وكذلك مع الأخذ في الاعتبار القيود المتعلقة بتوفر البيانات بالنسبة للجزائر، سنجد أن أهم المتغيرات التفسيرية المتعلقة بالظاهرة محل الاهتمام، والتي يمكنها أن تؤثر فيها، هي المتغيرات التالية :

1. الناتج الداخلي الخام الحقيقي :

لقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية ومعظم الدراسات السابقة المتعلقة بالادخار، على الأهمية الكبيرة لهذا المتغير، فلو كان هناك ترجيحاً للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الادخار، لكان الدخل (الناتج) في صدارة هذه المتغيرات، فالدخل له علاقة إيجابية وقوية في التأثير على الادخار، وإن معامل هذا التغير الذي يعبر عن الميل الحدي للادخار، له أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي.

2. معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي :

بالرجوع إلى النظريات المفسرة للادخار، يتبين وجود ارتباط موجب وقوي بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الادخار. فزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الدخل المحلي) تؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار نتيجة لذلك.

3. متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي :

بالرجوع إلى نظرية الدخل المطلق لكينز، يتبين أنه توجد علاقة موجبة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والادخار، فزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام سيؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار، إذن سيتم إدراج هذا المتغير ضمن محددات الادخار.

4. معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي :

حسب نظرية الدخل المطلق، فإنه توجد علاقة طردية بين معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وبين معدلات الادخار، وذلك باعتبار الادخار الفردي دالة في الدخل المتاح، وبالتالي فكل زيادة في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج سيرتب عليها زيادة في معدل الادخار المحلي.

5. معدل الإعالة :

تؤكد نظرية دورة الحياة لموديغلياني على أهمية الهيكل العمري للسكان في تحديد مكونات الادخار، فارتفاع معدل الإعالة على الفئات المنتجة في البلاد سيعمل على خفض مستويات المعيشة كنتيجة لارتفاع أعداد المعالين، وما ينطوي عليه ذلك من كلفة، تتمثل في زيادة حجم الاستهلاك على حساب الادخار العائلي، وانخفاض في نمو متوسط دخل الفرد. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الادخار المحلي والقدرة على الاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل الوطني.

6. رصيد الحساب الجاري إلى الناتج الداخلي الخام :

يعتبر الحساب الجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري؛ ميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد، أي أنه يقيس الفرق بين الصادرات والواردات من سلع وخدمات، إضافة إلى صافي التحويلات النقدية من وإلى الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. ويكون رصيد الحساب الجاري موجبا أو سالبا، ففي حالة تحقيق رصيد موجب (فائض)، فهذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل، باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب (عجز)، فهذا يترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز (احتياج للتمويل)، وبالتالي يمكننا القول أن رصيد الحساب الجاري مؤثر على قدرات أو احتياجات التمويل. وإن التحسن في رصيد الحساب الجاري سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام، ومنه زيادة الادخار المحلي. إن إشارة معامل رصيد الحساب الجاري ينبغي أن تكون موجبة، ذلك أن العلاقة بين رصيد الحساب الجاري ومعدل الادخار المحلي هي علاقة طردية.

7. عرض النقود إلى الناتج الداخلي الخام :

أكد ماكينون *McKinnon* وشاو *Shaw* (1973) على دور التطور والعمق المالي في تحفيز معدلات الادخار المحلي. ويعتبر التطور المالي مفهوما متعدد الأبعاد والأوجه، مما يصعب توفر مقياس أو مؤشر وحيد لتقييم كافة أوجه التطور المالي. وقد ركزت الأبحاث التقليدية حول التطور المالي عموما على بعض المؤشرات النقدية التجميعية التي تهدف إلى قياس النمو المالي، ويمكن لنسبة عرض النقود بمفهومها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي أن تدل على عمق النظام المالي في الاقتصاد الجزائري.

8. الائتمان الممنوح للقطاع الخاص :

هناك علاقة عكسية بين توفر تمويل الاستهلاك من جهة، والادخار الخاص من جهة أخرى، فوفرة القروض للقطاع الخاص تشجع على زيادة الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة، وتقلل من الادخار الخاص اللازم لتمويل مثل هذه الإنفاقات.

9. سعر الفائدة الحقيقي :

بداية نرى من الضروري الإشارة إلى أنه لا يوجد معدل فائدة موحد على الودائع الادخارية على المستوى الوطني، وإنما يختلف ذلك حسب كل بنك، لذا سنستخدم معدل الأساس المصرفي الذي يحدده بنك الجزائر، والذي يعتبر كأساس لمعدل الفائدة المرجعي السنوي للسوق النقدي المعلن عنه من قبل البنوك.

من الناحية النظرية يفترض أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، إلى زيادة عرض الأموال من المدخرين. وقد أشارت العديد من الأبحاث إلى تفاوت في درجة استجابة الادخار للتغير في سعر الفائدة، وفي كثير من الأحيان عدم الاستجابة؛ فبالنسبة للدول المتقدمة كان لسعر الفائدة الحقيقي تأثيرا إيجابيا وقويا على الادخار وأنه ذو معنوية إحصائية مرتفعة، أما في الدول النامية فقد أثبتت معظم البحوث التطبيقية أن لسعر الفائدة تأثيرا إيجابيا ضعيفا على الادخار. هذا بالإضافة إلى أنه وجد في كثير من الحالات أنه ذو معنوية إحصائية منخفضة، وقد يكون السبب في ذلك أن سعر الفائدة لا يتغير كثيرا في الدول النامية، وبالتالي لا يعكس التغيرات التي تطرأ على السوق النقدية (عرض النقود والطلب على النقود).

10. معدل التضخم :

اعتبر الاقتصاديون التضخم من العوامل المؤثرة على الادخار بأنواعه، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للدخول، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلبا على الاستهلاك والادخار.

11. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تؤدي إلى نقص في الادخار المحلي، حيث تنخفض أسعار الفائدة على القروض وينتفش الإنفاق الاستهلاكي على حساب الادخار، وذلك هو الأثر السلبي المباشر. أما في المدى الطويل فلتدفع رؤوس الأموال الأجنبية أثر موجب على الادخار المحلي، من خلال تأثيره على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

12. أسعار النفط :

نظريا يمكننا القول أن الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري هو شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط، فارتفاع هذا الأخير سيجرب عليه زيادة العائدات النفطية، وبالتالي تراكم فوائض مالية متمثلة في الادخار الحكومي الذي هو جزء من الادخار المحلي للدولة. وبالمقابل، فإن هبوط أسعار النفط سيؤثر على العائدات النفطية للدولة، وبالتحديد مداخيل الجباية البترولية محدثا خسائر مالية، وبالتالي على الادخار الحكومي، ومنه التأثير السلبي على الادخار المحلي في الجزائر، فالعلاقة بينهما هي علاقة طردية.

13. رصيد الميزانية العامة للدولة :

إن رصيد الميزانية الذي يعبر عن الفرق بين الموارد المتمثلة في الضرائب والاستخدامات المتمثلة في الإنفاق الحكومي والتحويلات¹ : $BS = T - (G + R)$ ، قد يكون موجبا، وقد يكون سالبا؛ معبرا عن مشكلة عجز في الميزانية. وإن زيادة عجز الميزانية العامة يؤدي إلى خفض الادخار الحكومي وزيادة الاستهلاك الكلي، وهو ما يؤدي إلى خفض الادخار المحلي. كما أن تحقيق فائض في الميزانية العامة سيؤدي إلى زيادة الادخار الحكومي، وهو ما سينعكس إيجابا على الادخار المحلي.

وفيما يلي يتم تناول هذه المتغيرات بشيء من التفصيل، حيث نتعرض لخصائصها الإحصائية، إضافة إلى تتبع تطورها عبر الزمن ومحاولة تفسير ذلك اقتصاديا.

¹ علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 64.

المطلب الثاني - التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة

بعد إحصاء قيم أربعة عشر متغيراً، لإثنين وأربعين مشاهدة تمثل سنوات الدراسة، كما هو مبين في الملحق (1.3)². سنتعرف الآن على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، كما يلي :

الجدول (1.3) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

N=42	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	CV%
TIR	-17,682	10,970	-3,476	5,912	-170,101
PIBH	1235,664	2255,225	1843,572	221,003	11,988
M2/PIB	33,006	83,824	57,725	11,846	20,521
S/PIB	19,890	57,400	37,628	9,505	25,261
ADEP	45,861	110,967	81,430	22,019	27,040
PIBR	17,504	81,143	47,204	16,906	35,814
CISP/PIB	3,907	69,312	33,025	24,166	73,175
INF	0,303	31,682	9,345	8,052	86,169
PP	2,100	112,900	29,268	25,331	86,548
IED/PIB	-0,118	2,710	0,710	0,738	103,839
TCPIB	-11,332	27,424	3,753	5,188	138,221
CC/PIB	-13,426	24,685	2,748	9,015	328,077
TCPIBH	-13,959	23,630	1,327	4,968	374,304
SB/PIB	-16,323	18,052	1,502	8,040	535,329

المصدر : محسوبة بواسطة البرنامج SPSS 20 بناء على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

جدير بالذكر، أن الشكل البياني الموضح لتطور قيم كل متغير مستقل سيكون دائماً مترافقاً مع المنحنى الممثل لقيم المتغير التابع، وذلك بهدف تبيان قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بينهما بيانياً إن وجدت.

1- إجمالي الادخار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي) :

يتبين من قيم المتغيرة (S/PIB) أن إجمالي الادخار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي) المحقق في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كان محصوراً بين أقل قيمة 19,89% مسجلة سنة 1988 وأعلى قيمة 57,4% مسجلة سنة 2006، بمتوسط بلغ 37,62% وبانحراف معياري 9,50%. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف³ هو 25,26% الذي يؤشر على تقلب قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور إجمالي الادخار المحلي كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة كما يلي :

$$S/PIB = -0,00001*t^5 + 0,0012*t^4 - 0,027*t^3 + 0,0723*t^2 + 2,5494*t + 24,502$$

$$R^2 = 0,8312$$

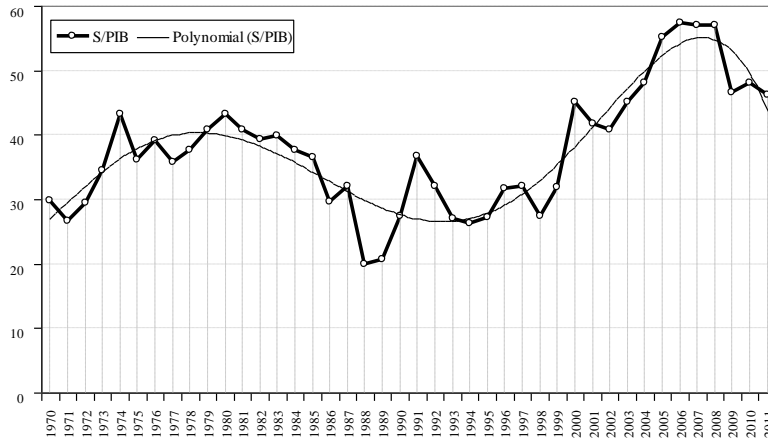
وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل الآتي، أن هناك اتجاهها متذبذباً ويؤول إلى التناقص لحركة (S/PIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$-0,00005*t^4 + 0,0048*t^3 - 0,081*t^2 + 0,1446*t + 2,5494$$

² أنظر إلى الصفحات ص ص 320-322.

³ معامل الاختلاف = (الانحراف المعياري/المتوسط الحسابي)*100، وكلما قلت قيمته عن 15% كلما دل ذلك على تجانس قيم المتغيرة.

الشكل (1.3) : تطور إجمالي الادخار المحلي وكثير الحدود الممهد له



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

2. رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

يتبين من قيم المتغيرة (CC/PIB) أن رصيد الحساب الجاري خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة (-13,42%) مُسجَّلة سنة 1978 وأعلى قيمة 24,68% مُسجَّلة سنة 2006، بمتوسط بلغ 2,74% وبانحراف معياري 9,01%. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 328,07% الذي يؤشر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور رصيد الحساب الجاري كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة كما يلي :

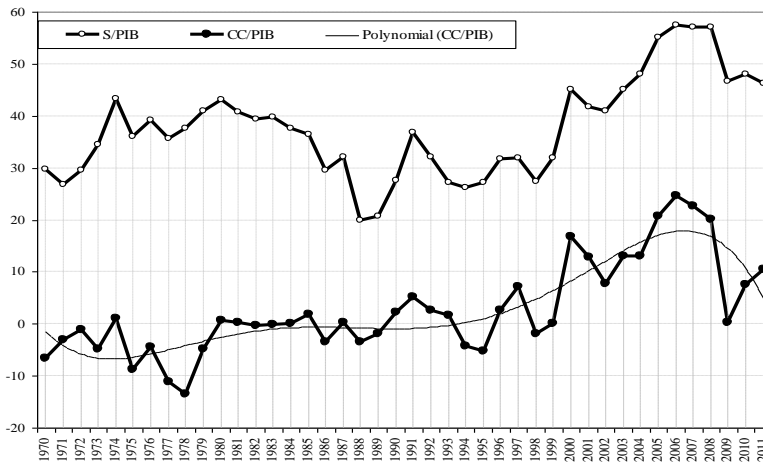
$$CC/PIB = -0,00002 * t^5 + 0,0016 * t^4 - 0,055 * t^3 + 0,8362 * t^2 - 4,8512 * t + 2,6104$$

$$R^2 = 0,7143$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، أن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (CC/PIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$-0,0001 * t^4 + 0,0064 * t^3 - 0,165 * t^2 + 1,672 * t - 4,8512$$

الشكل (2.3) : تطور رصيد الحساب الجاري وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

وبالنسبة لمعامل الارتباط الخطي⁴ بين المتغير (CC/PIB) والمتغير (S/PIB) فيقدر بـ 72,3%، وهو دال عند مستوى معنوية 1%. وبناء على الشكل السابق، يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى أربعة أقسام :

الفترة (1970-1979) :

لقد شهدت فترة السبعينات بوجه عام عجزا متصاعدا في رصيد الحساب الجاري⁵، وربما كان ذلك نتيجة الاضطرابات النقدية التي شهدها هذا العقد، وكنتيجة لتبني الجزائر برامج تنمية طموحه بالنظر إلى مواردها المحدودة - المتاحة لتمويل تلك البرامج - هذا بالإضافة إلى الارتفاع الشديد في أسعار النفط، وانهيار نظام أسعار الصرف الثابتة واتجاه الأسعار العالمية لواردات الدول النامية إلى الارتفاع⁶. إن رصيد الحساب الجاري قد حقق عجزا قدره (-6,69%) من الناتج الداخلي الخام سنة 1970، ليتحسن هذا العجز فيما بعد، أين بلغ نسبة (-3,08%) سنة 1971، و(-1,22%) سنة 1972، لكن العجز ازداد حدة سنة 1973 ليبلغ (-4,95%) تحت تأثير تفاقم عجز الميزان التجاري الذي زاد بنسبة 37,17%⁷ عن السنة السابقة، وفي سنة 1974 حقق رصيد الحساب الجاري فائضا قدر بـ 1,03% من الناتج الداخلي الخام، ويرجع ذلك أساسا إلى فائض كبير في الميزان التجاري قدر بـ 1902,4 مليون دج (ما يعادل 7,95 مليار دولار) في سنة 1974 نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وقد ظهر عجز ميزان الحساب الجاري منذ 1975 حتى سنة 1979 متأثرا بما حققه الميزان التجاري من عجز خلال كل هذه السنوات، فقد بلغ متوسط رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1975-1979) نسبة (-8,08%) من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي كان متوسط رصيد الحساب الجاري خلال الفترة نفسها (-8,55%) من الناتج الداخلي الخام.

الفترة (1980-1989) :

بالنسبة لعقد الثمانينات فقد شهد عوامل أخرى، كان من شأنها اتجاه عجز الحساب الجاري للجزائر إلى الانخفاض. من هذه العوامل، اتجاه معدلات النمو إلى الانخفاض في الثمانينات نتيجة الأزمات المالية التي واجهت الدول النامية في بداية هذا العقد، مما حدا بالجزائر إلى ضغط الواردات ؛ فقد مثل متوسط نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام 24,11% خلال عقد الثمانينات بعدما كان متوسط عقد السبعينات 34,23%⁸. وقد حقق ميزان الحساب الجاري فائضا قدر بـ 0,25 مليار دولار (ما يمثل 0,59% من الناتج الداخلي الخام) سنة 1980 و0,09 مليار دولار (ما يمثل 0,20% من الناتج الداخلي الخام) سنة 1981، وذلك نتيجة لتحسن عائدات صادرات المحروقات التي انتقلت من 9,33 مليار دولار سنة 1979 إلى 13,66 مليار دولار و 14,4 مليار دولار خلال سنتي 1980 و 1981 على التوالي، والفضل دائما يعود لارتفاع أسعار البترول. لكن الوضع انقلب خلال عامي 1982 و 1983 جراء انخفاض أسعار

⁴ لمزيد من التفاصيل عن معاملات الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة، أنظر إلى الملحق (2.3)، ص ص 323-324.

⁵ تشير إلى أن رصيد ميزان الحساب الجاري هو عبارة عن المدخرات المحلية مطروحا منها الاستثمارات المحلية، وبالتالي فإن عجز ميزان الحساب الجاري يمكن أن ينشأ إما نتيجة انخفاض المدخرات المحلية وإما نتيجة زيادة الاستثمارات المحلية.

⁶ وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص ص 8-9، بتصرف.

⁷ أنظر إلى الملحق (3.3)، ص 325.

⁸ قيم محسوبة من طرف الباحث، بناء على بيانات الملحق (3.3)، ص 325.

البتروول، ليسجل ميزان الحساب الجاري عجزا قدره 183,13 مليون دولار (-0,41% من الناتج الداخلي الخام) سنة 1982، و 85,19 مليون دولار (-0,17% من الناتج الداخلي الخام) سنة 1983، ولكن هذا العجز لم يستمر طويلا حيث تحسن رصيد ميزان الحساب الجاري سنتي 1984 و 1985.

لكن نظرا للسقوط المفاجئ لحصيلة الصادرات سنة 1986 بنسبة 43,59%، أي بانخفاض قدره 5,94 مليار دولار⁹ عن سنة 1985، جراء ظهور الأزمة العالمية وانهيار أسعار البتروول التي هوت من 27,5 دولار سنة 1985 إلى 13 دولار سنة 1986؛ تأثر رصيد الحساب الجاري وسجل عجز معتبرا قدره 2,23 مليار دولار (-3,5% من الناتج الداخلي الخام)، ليعرف تحسنا سنة 1987 أين حقق فائضا قدره 141,24 مليون دولار (0,21% من الناتج الداخلي الخام) جراء تحسن أسعار البتروول التي قفزت إلى 17,7 دولار سنة 1987، وبالتالي تحسن عائدات المحروقات التي انتقلت من 7,64 مليار دولار سنة 1986 إلى 8,01 مليار سنة 1987. أضف إلى ذلك الإجراءات المستعجلة التي اتخذتها السلطات بهدف فرض قيود على الاستيراد، وهو ما دفع بالواردات إلى الانخفاض بمقدار 21,38%، وفي نفس الوقت زيادة الصادرات بنسبة 18,39%. لكن لم يلبث أن عاد رصيد الحساب الجاري إلى العجز مرة أخرى خلال سنتي 1988 و 1989، أين سجل على التوالي (-2,04) مليار دولار و (-1,08) مليار دولار، بما يمثل (-3,45%) و (-1,94%) من الناتج الداخلي الخام. وكان ذلك جراء هبوط أسعار البتروول التي سجلت 14,20 دولارا في 1988، وهو ما ترتب عنه هبوط في عائدات صادرات المحروقات إلى 7,41 مليار دولار في هذه السنة. كما أن التحسن في عجز الحساب الجاري لسنة 1989، مرده إلى تحسن أسعار البتروول التي قفزت إلى 17,30 دولار، وبالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري جراء زيادة عائدات صادرات المحروقات التي انتقلت إلى 9,15 مليار دولار.

الفترة (1990-1999) :

يتضح أنه بحلول سنة 1990 عرفت حصيلة الصادرات زيادة بقرابة 66,02% عن سنة 1989 وذلك راجع لانتعاش أسعار البتروول مرة أخرى، في حين كانت زيادة الواردات بمعدل 14,9% وهو ما أكسب رصيد الميزان التجاري تحسنا كبيرا، حيث انتقل إلى (-1,72%) من الناتج الداخلي الخام سنة 1990 بعدما كان (-10,19%) سنة 1989. وهذا كان له بالغ الأثر على رصيد الحساب الجاري الذي انقلب إلى فائض معتبر قدر بـ 1,42 مليار دولار في 1990 (2,29% من الناتج الداخلي الخام) بعدما حقق عجزا سنة 1989 وصل إلى (-1,08) مليار دولار، أي (-1,94%) من الناتج الداخلي الخام. وقد حافظ الحساب الجاري على رصيده الموجب سنة 1991، أين قدر بـ 5,18% من الناتج الداخلي الخام، أي 2,37 مليار دولار، وقد بقي هذا الرصيد موجبا سنتي 1992 و 1993 حيث مثل 2,6% و 1,6% من الناتج الداخلي الخام على التوالي، وهذا بالرغم من تدهور رصيد الميزان التجاري بـ 2,03% و (-1,41%) من الناتج الداخلي الخام في سنة 1992 و 1993 بعدما كان 5,59% سنة 1991. السبب

⁹ قيمة محسوبة من طرف الباحث على أساس سعر الصرف سنة 1985، أين كان 1 دولار = 5,0279 دج. وقد كانت قيمة الصادرات لسنتي 1985 و 1986 على التوالي: 68 629,8 مليون دج و 38 714,2 مليون دج.

راجع إلى تدفق هام للتحويلات بدون مقابل، والتي انتقلت من 1,29 مليار دولار في 1991 إلى 1,39 مليار دولار في 1992 و 1,14 مليار دولار في 1993¹⁰.

ورغم تحرير الصادرات من القيود، وإلغاء كل موانع التصدير باستثناء السلع أو المواد التي لها قيمة تاريخية أو أثرية، وذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي، إلا أن نسبة الزيادة في الصادرات قد بلغت 35,77% و 111,27% في سنتي 1994 و 1995 عنها في سنة 1993، وهذا بعكس الواردات التي كان لتحريرها من القيود أثر أكبر، أدى إلى زيادة كبيرة لقيمتها بنسبة 57,73% و 128,92% بالنسبة لسنتي 1994 و 1995 عنها في سنة 1993، وذلك نتيجة للطلب الكبير على السلع الاستهلاكية بسبب ندرتها، وهو ما أدى إلى انخفاض في معدل تغطية التجارة الخارجية التي انتقلت إلى 80,7% و 86,5% سنتي 1994 و 1995 بعدما كانت 93,7% في 1993. الأمر الذي أثر على رصيد الميزان التجاري الذي حقق عجزا بلغ على التوالي : (—5,51%) و(—4,14%) من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي على رصيد الحساب الجاري الذي حقق عجزا بـ (—1,84) مليار دولار و(—2,24) مليار دولار لسنتي 1994 و 1995 على التوالي، بما يمثل (—4,30%) و(—5,30%) من الناتج الداخلي الخام.

ورغم تحرير الواردات، إلا أنها اتجهت إلى الانخفاض انطلاقا من سنة 1996، لتعرف نوعا من الاستقرار في حجمها في السنة الموالية، وهذا راجع إلى انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية بسبب انخفاض العوائد الحقيقية للعائلات (بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة مما أدى إلى ضغط الطلب عليها، والارتفاع الاستثنائي للإنتاج الزراعي المحلي، إضافة إلى تصفية المؤسسات العمومية غير الفاعلة، والتي تعتمد بشكل كبير على الواردات من المواد الأولية والنصف المصنعة والتجهيزات الأخرى. هذه التطورات أسهمت في تحول رصيد الحساب الجاري إلى فائض سنتي 1996 و 1997، حيث بلغ على التوالي 1,25 مليار دولار و 3,45 مليار دولار، بما يمثل 2,7% و 7,2% من الناتج الداخلي الخام، وهذا بسبب تحسن الميزان التجاري الذي عرف فائضا كبيرا وصل إلى 4,13 مليار دولار و 5,69 مليار دولار على التوالي.

بالنسبة لسنة 1998 فقد تقلص فيها سعر البترول بشكل حاد إلى 12,94 دولار بعدما وصل إلى 19,49 دولار للبرميل في 1997، وهو ما كان له بالغ الأثر على صادرات المحروقات التي تقلصت إلى 9,82 مليار دولار بعدما وصلت إلى 13,38 مليار دولار سنة 1997، وهو ما أدى إلى عجز في رصيد الميزان التجاري بلغ (—0,14%) من الناتج الداخلي الخام، وهكذا انقلب رصيد الحساب الجاري من فائض إلى عجز، حيث انتقل من 3,45 مليار دولار سنة 1997 إلى (—1,12) مليار دولار في 1998، أي بعجز قدره (—1,90%) من الناتج الداخلي الخام. وقد كان للتحسن الكبير في أسعار البترول في سنة 1999 والتي بلغت 17,91 دولار، تأثيرا واضحا في زيادة عائدات صادرات المحروقات التي وصلت إلى 12,08 مليار دولار، وهو ما قاد إلى تحسن رصيد الحساب الجاري الذي اقتصر على فائض بـ 0,02 مليار دولار.

¹⁰ la banque d'Algérie, bulletin statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives, Statistiques de la balance des paiements 1992 – 2011, Hors série – juin 2012, p86.

الفترة (2000-2011) :

لقد عرفت الجزائر اثنتا عشرة سنة من التحسن في وضعية الحساب الجاري، الذي عرف فائضا خلال هذه الفترة ؛ ففي سنة 2000 بلغ حجم الفائض المحقق في رصيد الحساب الجاري 8,93 مليار دولار (16,70% من الناتج الداخلي الخام)، أي بزيادة قدرها 445,5% مقارنة بسنة 1999، وكل هذا جراء التحسن الكبير الذي عرفته أسعار البترول التي قفزت إلى 28,5 دولار للبرميل في 2000 مؤدية إلى قفزة معتبرة في عائدات المحروقات التي بلغت 21,42 مليار دولار سنة 2000. كما سجلت سنة 2001 فائضا قدر بـ 7,06 مليار دولار (12,9% من الناتج الداخلي الخام)، لكن ما لبث أن انخفض هذا الفائض إلى 4,36 مليار دولار (7,7% من الناتج الداخلي الخام) سنة 2002، متأثرا بانخفاض رصيد الميزان التجاري الذي عرف هبوطا من 14,67% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 9,87% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2002. اعتبارا من سنة 2002 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة، عرف رصيد الحساب الجاري فوائض معتبرة، تحققت نتيجة الارتفاع المتواصل في أسعار البترول، وما ترتب عنها من عائدات معتبرة لصادرات المحروقات، وبالتالي التحسن الكبير في رصيد الميزان التجاري الذي بلغ ذروته سنة 2006 (26,85% من الناتج الداخلي الخام)، وهو ما دفع برصيد الحساب الجاري إلى تحقيق فائض معتبر بلغ 28,92 مليار دولار، بما يمثل نسبة 24,68% من الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لسنة 2007 نلاحظ تقلص في نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج الداخلي الخام، حيث مثل 22,56%، وهذا بالرغم من الأداء الجيد للاقتصاد، حيث قدرت قيمة رصيد الحساب الجاري في هذه السنة بـ 30,63 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى انخفاض نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام حيث مثل 22,17%. وبعد أن وصل فائض الحساب الجاري إلى الذروة في سنة 2008 ببلوغه 34,44 مليار دولار (20,14% من الناتج الداخلي الخام)، شهد عام 2009 تراجعا حادا في هذا الفائض بلغت نسبته (-98,83%)، ليقصر على 0,4 مليار دولار (0,29% من الناتج الداخلي الخام). هذا الفائض الضعيف جدا للحساب الجاري كان الوحيد منذ 12 سنة، وهو ما يعكس أحد الآثار السلبية البارزة للصدمة الخارجية الكبيرة، المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية الخطيرة التي حدثت سنة 2009 على فائض الميزان التجاري، الذي عرف هبوطا كبيرا، حيث انحدر إلى 7,78 مليار دولار في 2009 بعدما حقق 40,60 مليار دولار في 2008، ويعزى تراجع هذا الأخير إلى الانكماش الملموس لحصيلة صادرات المحروقات، إثر الركود في الاقتصاد العالمي الذي نجم عنه تراجع أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، كما يكشف في نفس الوقت أحد المخاطر الجوهرية لتبعية الاقتصاد الوطني للصادرات في قطاع المحروقات. هذه الأخيرة التي عرفت تراجعا كبيرا في عوائدها التي هبطت من مستويات 77,19 مليار دولار سنة 2008 إلى 44,42 مليار دولار سنة 2009، بمعدل هبوط سنوي رهيب بلغ (-42,45%).

عرف الحساب الجاري للجزائر بعد تراجعه سنة 2009، تحسنا ملحوظا سنة 2010 حيث سجل فائضا معتبرا بأكثر من 12 مليار دولار (7,5% من الناتج الداخلي الخام)، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. وقد ارتفع فائض الحساب الجاري إلى حوالي 19,69 مليار دولار في عام 2011

(10,43% من الناتج الداخلي الخام)، وهو الفائض الذي تعدى بشكل كبير ذلك المسجل في عام 2010. إن هذه النتيجة ترجع إلى ارتفاع عائدات صادرات المحروقات التي انتقلت من 55,54 مليار دولار في سنة 2010 إلى 71,33 مليار دولار في سنة 2011. من هذا التحليل يتبين أن الاعتماد على صادرات المحروقات قد رهن استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد.

3. الكتلة النقدية (% من الناتج المحلي الإجمالي) :

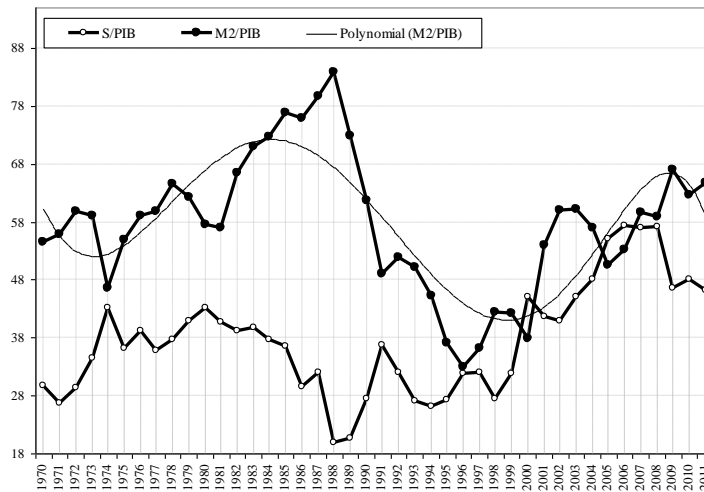
يتبين من قيم المتغيرة (M2/PIB) أن الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 33,00% مسجلة سنة 1996 وأعلى قيمة 83,82% مسجلة سنة 1988، بمتوسط بلغ 57,72% وبانحراف معياري 11,84%. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 20,52% الذي يؤثر على تذبذب قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور الكتلة النقدية كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة :

$$M2/PIB = -6E-07 * t^6 + 4E-05 * t^5 + 0,0001 * t^4 - 0,0653 * t^3 + 1,4178 * t^2 - 8,4593 * t + 67,342$$

$$R^2 = 0,6631$$

وتفيد بيانات المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، أن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (M2/PIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الخامسة كما يلي: $-36E-07 * t^5 + 2E-04 * t^4 + 0,0004 * t^3 - 0,1959 * t^2 + 2,8356 * t - 8,4593$

الشكل (3.3) : تطور الكتلة النقدية وكثير الحدود الممهد لها وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

إن معامل الارتباط بين المتغيرة (M2/PIB) والمتغير (S/PIB) ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ولا عند 5%، وبناء على الشكل أعلاه، يتبين أن (M2/PIB) شهدت ثلاثة فترات متباينة لتطورها :

الفترة (1970-1988) :

عرفت هذه الفترة اتجاها عاما متصاعدا، وهي الفترة التي شهدت نمط التسيير المركزي المخطط. هذا التطور الحاصل، يرجع إلى نموذج التنمية الاقتصادية المتبعة من خلال المخططات الاقتصادية، والتي

تتطلب أموالاً ضخمة لإنجازها، مما أفرز وضعاً غير مستقر، نتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية عن أداء وظائفها الإنتاجية، مما تسبب في الاعتماد على تمويل برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية، عن طريق المزيد من الإصدار النقدي من طرف الخزينة العمومية لتغطية العجز المالي، إلى جانب القروض الخارجية التي بدأت تتراكم، فزاد حجم الكتلة النقدية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي من 54% عام 1970 إلى 84% عام 1988.

أما الفترة (1989-1997) فعرفت اتجاهها تنازلياً بوصولها إلى أدنى نسبة سنة 1996 مسجلة 33%، وهذا باستثناء الفترة (1992-1993) التي شهدت توسعاً، وذلك بهدف تمويل عجز الميزانية الذي كان يغطي عن طريق الإصدار النقدي، وتبعاً لذلك زادت نسبة (M2/PIB) لتبلغ حوالي 52% سنة 1992 ثم 50% سنة 1993 بعدما مثلت نسبة 49% سنة 1991، مما أدى إلى ظهور اختلالات بالتوازن النقدي للبلاد. ابتداءً من سنة 1994 وفي إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والذي ينص على تقليص الإصدار النقدي لتحقيق معدل تضخم منخفض، عملت الجزائر على إتباع سياسة تقييد صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية؛ تجسيد أجور العمال؛ تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من الاستثمارات العمومية المحلية المنتجة، وهكذا جرى تقييد للسياسة النقدية، حيث تباطأ التوسع في النقد بمفهومه الواسع في الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 1997، وقد انخفضت نسبة سيولة الاقتصاد (M2/PIB) من 52% سنة 1993 إلى 45% سنة 1994، ثم إلى نحو 33% سنة 1996، لترتفع مجدداً إلى نحو 36% سنة 1997.

أما الفترة (1998-2011) فعرفت اتجاهها عاماً تصاعدياً، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية، باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية. وقد نمت سيولة الاقتصاد (M2/PIB) بشكل متسارع خلال الفترة (1998-2003)، حيث قفزت من 42% سنة 1998 لتصل إلى حوالي 60% سنة 2003. ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والتي ارتفعت من 6,84 مليار دولار سنة 1998 إلى 32,9 مليار دولار سنة 2003، والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001، والذي امتد إلى غاية أبريل 2004. ومما دفع بسيولة الاقتصاد (M2/PIB) نحو التوسع خلال الفترة (2005-2011)، هو التزامن مع البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، وكذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)، اللذان يقومان على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد، وما رافقهما من تحسن في أسعار النفط.

4. معدل التضخم :

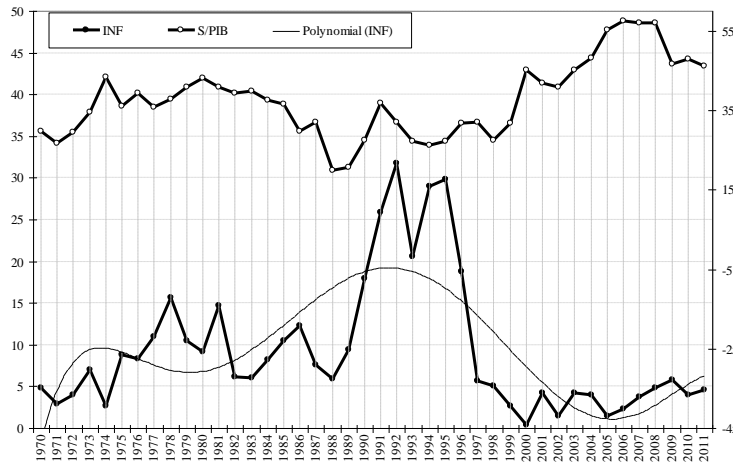
يتبين من قيم المتغيرة (INF) أن معدل التضخم خلال فترة الدراسة كان محصوراً بين أقل قيمة 0,30% مسجلة سنة 2000 وأعلى قيمة 31,68% مسجلة سنة 1992، بمتوسط بلغ 9,34% وبانحراف معياري 8,05%. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 86,16% الذي يؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور معدل التضخم كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة كما يلي :

$$INF = -1E-06 * t^6 + 0,0002 * t^5 - 0,0084 * t^4 + 0,2059 * t^3 - 2,3531 * t^2 + 11,612 * t - 10,55$$

$$R^2 = 0,5139$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، أن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (INF)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الخامسة كما يلي: $-6E-06 * t^5 + 0,001 * t^4 - 0,0336 * t^3 + 0,6177 * t^2 - 4,7062 * t + 11,612$

الشكل (4.3) : تطور معدل التضخم وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

ترتبط المتغيرة (INF) مع المتغير (S/PIB) بنسبة (-43,8%) وهو دال عند مستوى معنوية 1%. ويمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى أربعة أقسام :

الفترة (1970-1989) :

بالرغم من القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين أثناء مرحلة الاقتصاد المخطط، إلا أن معدلات التضخم إجمالا قد شهدت مستويات عالية خلال هذه المرحلة، حيث وصلت أقصاها سنة 1978 بمعدل 15,57%. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع تكلفة الاستثمار خلال السبعينات، والتي تسببت في الضغط على الأجور وتغلغل التوترات التضخمية في مكونات الاقتصاد الجزائري¹¹، بالإضافة إلى أن أغلب النشاطات الاقتصادية كانت لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية¹²، حيث ظهر تطور هام في الاستهلاك خلال هذه الفترة، بلغ في المتوسط 52,34%¹³ من الناتج الداخلي الخام، كما نتج هذا عن تأثير ضغط النمو الديمغرافي خلال هذه الفترة، والذي بلغ متوسط 3,24% وبلغ أقصاه سنة 1976 ببلوغه 4,33%¹⁴.

¹¹ عبد القادر سيد أحمد، النفط والتنمية - المثال الجزائري، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد 3، 1983، ص ص 58-59.

¹² وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 224.

¹³ محسوبة من طرف الباحث، بناء على المرجع : Collections Statistiques N 166/2011, novembre 2011, ons, Alger, p162

¹⁴ أنظر إلى الملحق (1.4)، ص 340.

الفترة من (1990-1995) :

شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1995) مستويات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، حيث أخذت في الارتفاع من 17,88% سنة 1990 إلى 31,7% سنة 1992 وهي أقصى قيمة لها، ثم تراجعت قليلا إلى 29,79% سنة 1995، وربما كان ذلك نتيجة لضبط الإنفاق العام وتثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية، وهو أهم ما تضمنه برنامج الاستقرار الاقتصادي، وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 25,79%. هذه الأرقام تشير إلى أن السياسات النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والأسباب في ذلك تعود إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية، وإلى انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار خاصة ابتداء من سنة 1992، بالإضافة إلى عمليات التحرير التدريجي للأسعار، لاسيما منذ اتخاذ تدابير حذف الدعم المالي لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الخزينة حتى سنة 1992. هذه العمليات زادت حدتها بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب هذا فقد كان لتخفيض قيمة الدينار بـ 40,17% في 1994¹⁵ دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدلات التضخم.

الفترة (1996-2000) :

لا بد من الإشارة إلى أن التضخم منذ سنة 1996، صار أقل بكثير مما كان عليه، واستمر تراجع بصورة سريعة إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ببلوغه 0,3% سنة 2002. هذا راجع إلى السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، وهذا يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يؤتي ثماره، وهو الذي كان يهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي، وهو ما كان فعلا خلال هذه الفترة، حيث أمكن التحكم في مستويات الإنفاق الحكومي والعرض النقدي وبالتالي التحكم في مستويات الأسعار.

الفترة (2001-2011) :

شهدت هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا في معدلات التضخم بداية من سنة 2001 - وهي السنة التي شهدت بروز فائض السيولة البنكية كحالة هيكلية في الجزائر - والتي وصل فيها معدل التضخم إلى 4,2%، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما. ونشير إلى أن الضغط التضخمي غالبا ما يصاحب أي تنمية اقتصادية طموحة¹⁶. وقد سجل معدل التضخم تراجعا جوهريا في سنة 2002، حيث لم يعد يساوي سوى 1,43%، ويعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية¹⁷، بينما نجد ارتفاعه في سنة 2003 إلى 4,25% راجع إلى ارتفاع أسعار

¹⁵ مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، يومي 16 و 17 نوفمبر 2004، ص 15.

¹⁶ علي ميرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1996، ص 10 - 11.

¹⁷ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، الدورة العامة - 22، جوان 2003، ص 83.

الاستهلاك بـ 1,2 نقطة في النسبة المئوية بالمقارنة مع نفس الفترة المنصرمة¹⁸. إن استمرار ارتفاع التضخم في سنة 2004 راجع إلى مواصلة التزام الدولة بتمويل البرنامج الضخم للاستثمار العمومي (الإعاش الاقتصادي) بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة 2000.

اتجه مسار التضخم منذ 2005 نحو التصاعد، حيث قفز من 1,38% سنة 2005 إلى 2,31% سنة 2006، وقد بقي معدل التضخم تحت السيطرة بوصوله إلى 3,67% في 2007 ثم إلى 4,85% في 2008. إن ارتفاع التضخم في سنتي 2007 و 2008 بتلك الوتيرة المرتفعة نسبيا يعود بالأساس إلى التضخم المستورد المتصل بقفزة التضخم على المستوى العالمي، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل خاص¹⁹. لكن مع سنة 2009 وصل معدل التضخم إلى 5,74%، وهو أقصى معدل خلال العشرية، وقد حل التضخم الداخلي الذي تجره الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية، لا سيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة محل التضخم المستورد²⁰ سنة 2009، والناجم عن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية للعديد من المنتجات المستوردة كنتيجة مباشرة لارتفاع سعر الأورو مقابل الدولار، الذي هو عملة فوترة صادرات المحروقات التي تراجع إنتاجها للسنة الرابعة على التوالي، والتي رافقها انفجار واردات البلاد من الخدمات التي قفزت من 4,78 مليار دولار سنة 2006 إلى 11,68 مليار دولار سنة 2009، والانحصار الشديد للصادرات خارج المحروقات عند مستوى أقل من 1 مليار دولار سنويا²¹.

عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3,9% في 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وما لبث أن عاود الارتفاع في 2011 أين سجل 4,52% ثم 8,89% في 2012، مسجلا بذلك أعلى مستوى له على مدار 15 سنة. وهذا مؤشر خطير جدا على الادخار المحلي، كما أن له دلالة على ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية.

5. معدل الفائدة الحقيقي :

يتبين من قيم المتغيرة (TIR) أن معدل الفائدة الحقيقي خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة (-17,68%) مسجلة سنة 1992 وأعلى قيمة 10,97% مسجلة سنة 1997، بمتوسط بلغ (-3,47%) وبانحراف معياري 5,91%. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 170,10% الذي يؤشر على تذبذب عنيف جدا في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور معدل الفائدة الحقيقي كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة :

$$TIR = 1E - 06 * t^6 - 0,0001 * t^5 + 0,0059 * t^4 - 0,1359 * t^3 + 1,5172 * t^2 - 7,9132 * t + 9,6131$$

$$R^2 = 0,4198$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرية وكما يبينه الشكل الآتي، أن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص لحركة (TIR)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من

¹⁸ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني (2003)، الدورة العامة 24، ص 102.

¹⁹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 413.

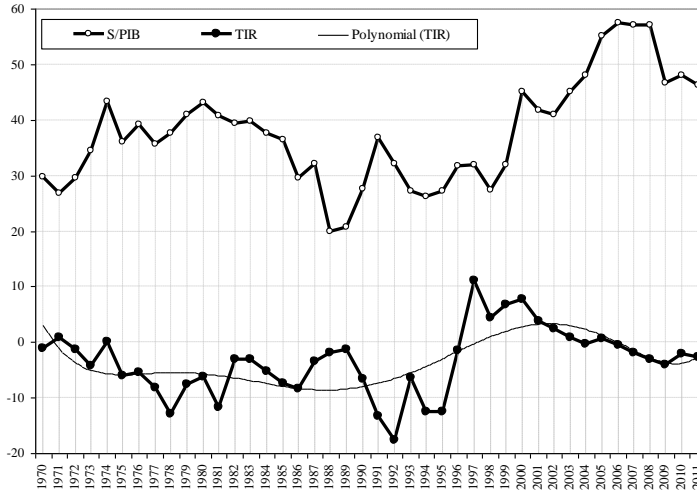
²⁰ ج.س، الاقتصاد الوطني سجل نموا قويا خارج المحروقات، جريدة أخبار اليوم، الجزائر، (2010/10/20)،

<http://www.djazairiss.com/akhbarelyoum/10648>

²¹ جريدة الشروق اليومي، العدد الخاص بالتاريخ : 2010.10.19.

الدرجة الخامسة كما يلي: $5E-06 * t^5 - 5E-04 * t^4 + 0,0236 * t^3 - 0,4077 * t^2 + 3,0344 * t - 7,9132$

الشكل (5.3) : تطور معدل الفائدة الحقيقي وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

معامل الارتباط بين المتغيرة (TIR) والمتغير (S/PIB) ليس دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5%. عند متابعة معدلات الفائدة الحقيقية، نجد أنها شهدت ثلاثة مراحل من التطور :

الفترة (1970-1996) :

عرفت تكوين معدلات فائدة سالبة، وسجلت رقما قياسيا ببلوغها (-17,68%) سنة 1992. ونود الإشارة إلى أن معدل الفائدة قبل صدور قانون النقد والقرض (أي خلال الفترة 1970-1989) كان يتم بطريقة إدارية لا تعكس قويا التكلفة الفعلية للموارد المستعملة، ولا تعبر بعديا عن تكلفة الفرص البديلة الفعلية. وقد أتاح قانون النقد والقرض المجال أمام تحرير الشروط البنكية المتمثلة في معدلات الفائدة الدائنة اعتبارا من ماي 1990²². وكان ذلك يهدف إلى السماح بتكوين معدلات فائدة حقيقية موجبة على الادخار، قصد تشجيع تراكم هذا الأخير في مرحلة تتطلب الحاجة المتزايدة إلى الموارد، وذلك استجابة إلى قاعدة تقليدية في التحرير المالي²³. وقد تم تحرير أسعار الفائدة²⁴ بشكل تدريجي، وبلغت مستويات جد مرتفعة، حيث انتقلت من 11,17% سنة 1990 إلى 17,25% سنة 1995، وإن ارتفاع معدلات الفائدة

²² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 391-393.

²³ سياسة التحرير المالي حسب تعريف كل من *Mc.Kinnon. Shaw* (1971) هي حل للخروج من حالة الكبح المالي و وسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. كما يتم تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إلغاء أو التخفيف من درجة القيود المفروضة على النشاط المالي بهدف تعزيز كفاءته وإصلاحه. نقلا عن : بن بوزيان محمد وغربي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار، دراسة قياسية حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ، يومي 5 و6 ماي 2009، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 8.

²⁴ يتحقق ذلك برفع القيود الإدارية التي تحول دون التحرك الحر لسعر الفائدة، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة سعر الفائدة الحقيقي، مما يزيد كلا من مستوى الادخار المحلي والأجنبي. كما أن مسألة تحرير أسعار الفائدة وتركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج وتشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل. نقلا عن : مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص ص 54-55.

الاسمية يعود أيضا إلى تنفيذ برنامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي التي انطوت على سياسات التحرير الجزئي لأسعار الفائدة. لكن بدأت بعدها بالانخفاض تدريجيا حتى وصلت إلى 9,33% سنة 1998، وهي سنة نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي، وهذا ما يدل على نجاح الإصلاحات الهيكلية على السياسة النقدية.

إن هذه المعدلات في الحقيقة لا صلة لها إطلاقا بالمعدلات الرمزية التي كانت سائدة في مرحلة التسيير الإداري للاقتصاد، أين كانت معدلات الفائدة مثبتة عند مستويات دنيا منذ سنة 1972 إلى غاية أزمة النفط 1986، وهو ما يعكس نوعا من الكبح المالي²⁵. وحتى عند زيادتها سنة 1986 فإن قيمتها الحقيقية بقيت تتسم بالسلبية، مما أدى إلى وضعية مالية غير ملائمة لتحريك الادخار. والملاحظ أن معدلات الفائدة الحقيقية بقيت سلبية خلال الفترة (1970-1996)، على الرغم من الرفع التدريجي لسعر الفائدة الاسمي على الودائع، ويرجع ذلك إلى تصاعد الموجة التضخمية بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات الفائدة الاسمية، حيث تزايد معدل التضخم من 17,88% سنة 1990 إلى 31,68% سنة 1992.

الفترة (1997-2003) :

شهدت هذه الفترة بداية تراجع في معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا، ومعها بدأت أسعار الفائدة الحقيقية تأخذ الإشارة الموجبة منذ بداية 1997، والتي بلغت فيها الذروة بـ 10,97% وإلى غاية سنة 2003 بوصولها إلى 0,87%. وهذا يُفترض به أن ينعكس إيجابا على سياسة الادخار والاستثمار وأداء المؤسسات البنكية بصفة عامة، ذلك أنه سيسمح للمدخرين بالحصول على عوائد موجبة، مما يزيد من حجم الادخار.

الفترة (2004-2011) :

في هذه الفترة عرفت معدلات الفائدة الحقيقية قيما سالبة وفي اتجاه خطير، حيث انتقلت من (-0,33%) سنة 2004 إلى (-2,78%) سنة 2011، وذلك يعود إلى معدلات الفائدة الاسمية التي تطبقها

²⁵ الكبح المالي يعني كل تدخل ممارس من طرف الحكومة على النشاط المالي، بهدف السيطرة التامة على نشاط الوساطة المالية، وذلك لضمان توجيه التمويل الكافي للقطاع العمومي. ومن ذلك، الإبقاء على أسعار الفائدة تحت مستويات التوازن المحددة من طرف قانون العرض والطلب، حيث تبرر الحكومة هذا الإجراء بأنه وسيلة لتشجيع الاستثمارات، وتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، لأن أسعار الفائدة المنخفضة على القروض تساهم في التقليل من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الربح بالنسبة للمستثمرين، الأمر الذي يشجعهم على القيام باستثمارات جديدة. كما تعتبر أداة لمنع البنوك من القيام بممارسات احتكارية في السوق المالي، حيث تلجأ بعض البنوك إلى فرض معدل فائدة مرتفع على القروض، مقابل معدل فائدة جد منخفض على الودائع، وذلك لأجل تعظيم ربحها. كما أن تحديد أسعار الفائدة تحت مستواها التوازني، يسهل على الحكومة تمويل عجزها وبأقل تكلفة ممكنة. كذلك تدخل الحكومة في برنامج توزيع القروض في الاقتصاد، حيث تفرض على البنوك التجارية تمويل المشاريع والقطاعات التي تعتبر ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للحكومة، وبأسعار فائدة تفضيلية (أقل من المعدلات المطبقة). كذلك إجبارها على دعم المؤسسات العمومية وتوفير الأموال التي تحتاجها. ومن أشكال الكبح المالي؛ الاحتياطي الإجباري المرتفع المفروض على البنوك التجارية، وذلك بهدف السيطرة على الوساطة المالية، والحد من قدرتها التمويلية، وجعل النقود القانونية تمثل أكبر حصة في النظام المالي. ومن أشكال الكبح المالي كذلك، تقييد تدفقات حساب رأس المال؛ ففي الدول التي تطبق سياسة الكبح المالي لا يمكن تدفق رؤوس الأموال إليها أو منها إلى الخارج، وذلك راجع إلى القيود المفروضة على حركة رأس المال، وخاصة إذا كان موجه نحو الخارج. فالسلطات النقدية تقوم بتقييد كل المعاملات المالية الدولية، وتضع حواجز أمام دخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق المالي المحلي. نقلًا عن: بن بوزيان محمد وغربي ناصر صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 4-5 & محمود حسن حسين، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 759، بتصرف.

البنوك على زبائنها، والتي نزلت من حوالي 3,5% سنة 2004 إلى حوالي 1,75% سنة 2011. ومما زاد من انخفاضها، ارتفاع معدلات التضخم التي يترتب عليها أن تصبح أسعار الفائدة الاسمية المنخفضة أصلا - أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما قد يجعلها لا توفر حافزا على الادخار.

6. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

يتبين من قيم المتغيرة (PIBR) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 17,50 مليار دولار مسجلة سنة 1971 وأعلى قيمة مسجلة 81,14 مليار دولار سنة 2011، بمتوسط بلغ 47,20 مليار دولار، وبانحراف معياري 16,90 مليار دولار. وبالتالي درجة تقلب 35,81% التي تؤثر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة :

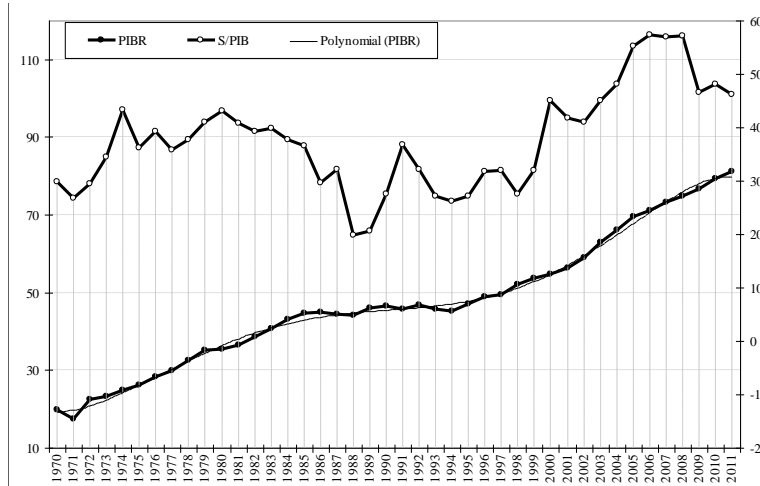
$$PIBR = -1E-05 * t^5 + 0,0011 * t^4 - 0,0412 * t^3 + 0,5821 * t^2 - 1,2977 * t + 20,375$$

$$R^2 = 0,9966$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (PIBR)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$-5E-05 * t^4 + 0,0044 * t^3 - 0,1236 * t^2 + 1,1642 * t - 1,2977$$

الشكل (6.3) : تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص 320-321.

ترتبط المتغيرة (PIBR) مع المتغير التابع (S/PIB) بنسبة 58,5%، وهو دال عند مستوى معنوية 1%. وعند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية، والذي ما زال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية²⁶، نجد أنه عرف نموا مطردا خلال الفترة (1970-1986)، حيث بلغ نحو 31,95 مليار دولار كمتوسط سنوي، ثم بدأ في التدهور نتيجة للصدمة النفطية التي ألمت به وذلك إلى غاية سنة

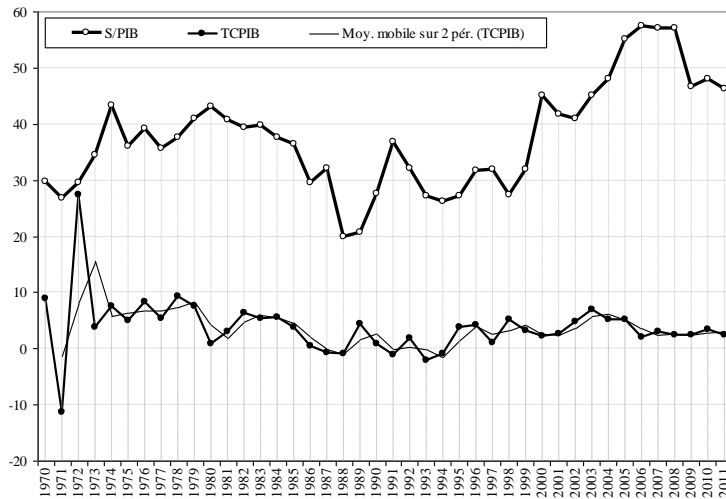
²⁶ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص114، بتصرف.

1988 أين بلغ 44 مليار دولار، ليشهد بعدها نوعا من التذبذب البسيط. ويمكن اعتبار الفترة (1987-1994) كمرحلة استقرار للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغ متوسط هذه الفترة نحو 45,53 مليار دولار. اعتبارا من سنة 1995 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة، سجلت قيم الناتج الداخلي الخام للجزائر منحى تصاعديا متسارعا، حيث انتقل من 46,96 مليار دولار سنة 1995 إلى 81,14 مليار دولار سنة 2011، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل، منها بلا شك الاستثمارات العمومية الضخمة التي خصصتها الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

7. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%):

يتبين من قيم المتغيرة (TCPIB) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة (-11,33%) مُسجّلة سنة 1971 وأعلى قيمة 27,42% مُسجّلة سنة 1972، بمتوسط بلغ 3,75% وبانحراف معياري 5,18%. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 138,22% الذي يؤشر على تذبذب عنيف جدا في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة (TCPIB) والمتغير التابع (S/PIB) ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ولا عند 5%.

الشكل (7.3): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكثير الحدود الممهّد له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر: مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص 320-321.

ترتبط المتغيرة (TCPIB) بالمتغيرة (TCPIBH) بنسبة 98,9%، وهو ارتباط دال عند مستوى معنوية 1%. ومن الشكل أعلاه، يتبين أن معدل النمو الاقتصادي قد عرف ثلاثة فترات متباينة:

الفترة (1970-1985):

لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي في سنوات السبعينات مستويات مرتفعة، باستثناء سنة 1971، وترجع حقيقة ارتفاع معدلات النمو التي تحققت خلال الفترة (1970-1979) إلى انطلاق عملية التنمية، وارتفاع معدل الاستثمار المحلي الذي بلغ نحو 41,61% سنويا من إجمالي الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة، وبلغ ذروته في عام 1978 بنحو 52,1%، ونتج عن هذا الجهد في مجال الاستثمار معدل نمو سنوي لإجمالي الناتج الداخلي قدره 7,19% و 6,55% على التوالي خلال الخطة

الرباعية الأولى (1970-1973) والثانية (1974-1977). في عام 1978 وبعد دخول عدد كبير من الوحدات الصناعية إلى مرحلة الإنتاج زاد معدل النمو²⁷ بمعدل 9,21% و 7,48% بالنسبة لعام 1979. كما أن ارتفاع معدلات النمو خلال هذا العقد مرده إلى خطط التصنيع التي تزامنت مع سنوات الطفرة النفطية، وتوفر شروط الاقتراض الميسرة في السوق الدولية، كما تهيأت للجزائر الفرصة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي التي بلغت نحو 117,65 مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة (1970-1979).

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن إجمالي الناتج الداخلي قد واصل نموه في عام 1980، ولكن بنسبة ضعيفة بلغت حوالي 0,8%، ويعود سر هذا الارتخاء في معدل النمو الاقتصادي إلى ارتفاع نسبة المكون الأجنبي للاستثمار في هذه السنة، حيث بلغت 93%، ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى تخلف أو انعدام قاعدة صناعية لوسائل الإنتاج المنتجة، مما أدى إلى الاعتماد على الخارج في هذا المجال. وإن الضغط الذي مارسه مدفوعات خدمة الدين الخارجي على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، أدى إلى تخفيض معدلات الاستثمار الوطني، ومنه معدل النمو الاقتصادي²⁸، وقد تميزت الفترة (1981-1985) بمعدلات نمو مقبولة نسبياً، حيث بلغ متوسط الفترة 4,82%، مع متوسط معدل الاستثمار 36%.

الفترة (1986-1994) :

لقد تميزت الفترة (1986-1988) بحالة انكماش وركود اقتصادي حاد، وهبوط في مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 1,53% سنة 1987، مع انخفاض الاستثمار إلى مستويات 33,5% ؛ 30% و 28,2% خلال السنوات 1986 ؛ 1987 و 1988 على الترتيب، وهبوط الواردات بنسبة 14,5% سنة 1986 ثم هبوطها بنسبة 21,4% سنة 1987. أضف إلى ذلك هبوط في الصادرات بنسبة 43,6% في 1986، نتيجة الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية التي وصلت إلى 13 دولار للبرميل بعدما كانت 27 دولاراً في 1985. هذا أدى إلى ندرة في الموارد المالية وهبوط في معدل النمو الاقتصادي إلى 0,4% ؛ (-0,7%) و (-1%) خلال السنوات 1986 ؛ 1987 و 1988، بعدما كان 3,7% في سنة 1985.

واصلت معدلات النمو أخذ الإشارة السالبة إلى غاية سنة 1994، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 4,4%، ونمو بمعدل 1,8% سنة 1992، وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (1990-1994) نسبة (-0,32%)، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986. كما أن هذه الفترة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق عن طريق الصدمة، وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي. إن معدلات النمو السلبية هذه ؛ تعكس في حقيقة الأمر كذلك، مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج، والذي يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية، جراء انخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والأمنية في الجزائر.

²⁷ عبد القادر سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

²⁸ حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006، ص 62، بتصرف.

الفترة (1995-2011) :

لقد تحسنت معدلات النمو، وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بداية من سنة 1995، وحتى نهاية فترة الدراسة؛ حيث تم احتواء الركود الاقتصادي بعد سلسلة المعدلات السلبية، بحيث سجل معدل النمو 3,8% سنة 1995، ثم سجل 4,1% سنة 1996، ثم انخفض إلى 1,1% سنة 1997 بسبب الظروف المناخية السيئة، وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ 13,5%، وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي، خاصة الصناعة الميكانيكية والكهربائية (-20,9%)، وصناعة الجلود (-19,1%)²⁹، ليرتفع مجددا إلى 5,1% سنة 1998. وقد بلغ متوسط الفترة (1995-1998) النسبة 3,52%، وهي الفترة التي استغرقتها برنامج التعديل الهيكلي. وقد لعبت العوامل الخارجية كذلك دورا أساسيا في ذلك، ويأتي في مقدمتها ارتفاع أسعار المحروقات، حيث انتقل سعر برميل النفط من 17,6 دولار سنة 1995 ليصل إلى 21,7 دولار سنة 1996 و 19,49 دولار سنة 1997.

لكن معدل النمو الاقتصادي شهد انخفاضا في 1999، ثم عاد للارتفاع سنة 2001، ثم ليصل إلى 6,9% سنة 2003، وهو المعدل الذي لم تصله الجزائر منذ عشرينيتين. تفسير ذلك هو ارتفاع معدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات بـ 8,8%، وهي أعلى نسبة خلال الفترة (2001-2011)، إضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل نسبة نمو قوية في سنة 2003 قدرت بـ 19,7%³⁰. وقد بلغ معدل النمو 5,2% في سنة 2004، وذلك راجع إلى الارتفاع المزدوج لكميات وأسعار المحروقات، حيث انتقلت الكميات المنتجة إلى 1,311 مليون برميل سنة 2004 بعدما كانت لا تتجاوز 752 ألف برميل سنة 1995³¹، وبالنسبة لسعر برميل النفط فقد قفز من 17,6 دولار سنة 1995 إلى 38,7 دولار سنة 2004، وقد سجل معدل النمو 5,1% سنة 2005. إن هذه الأرقام تشكل مؤشرا إيجابيا لمستوى النمو الاقتصادي، إلا أنه يبقى رهينا للتغيرات المناخية وللظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الوطني، وبهذا يبقى الاقتصاد الوطني هشاً بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا.

إن الانخفاض المحسوس في معدل النمو الاقتصادي سنة 2006 إلى 2%، يرجع أساسا إلى تأثير معدل النمو السالب لقطاع المحروقات والذي قدر بـ (-2,5%)، على الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع المناجم (15,1%) وقطاع البناء والأشغال العمومية (11,6%)³². وقد بقي معدل النمو الاقتصادي متذبذبا وضعيفا نسبيا، ويسير بنفس الوتيرة المتواضعة إلى غاية 2011 أين تباطأ النمو الاقتصادي مسجلا 2,5%، وهذه النتيجة ترجع أساسا إلى انخفاض النشاط في قطاع المحروقات الذي ميز الفترة (2006-2011). ومرد ذلك إلى التأثير السلبي لمعدل نمو قطاع المحروقات الذي شهد قيما سالبة بلغت على الترتيب: (-0,9%)؛ (-2,3%)؛ (-7,8%)؛ (-3,0%)؛ و(-3,2%)

²⁹ Banque d'Algérie, Rapport 2002, évolution économique et monétaire en Algérie, Annexe tableaux statistiques.

³⁰ Banque d'Algérie, Rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2008, p190.

³¹ أنظر إلى الملحق (4.3)، ص326.

³² Banque d'Algérie, Rapport 2007, OP.Cit, p190.

للسنوات : 2007 ؛ 2008 ؛ 2009 ؛ 2010 و 2011 على الترتيب³³. هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات على معدل النمو الإجمالي يُعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للنتائج المحلي الخام في الجزائر بنسبة تفوق 40%³⁴.

تعاني الجزائر حاليا من انخفاض إنتاج النفط الذي تراجع بشكل تدريجي من ذروته التي بلغها في عام 2006 عندما سجل 1,426 مليون³⁵ برميل يوميا إلى : 1,398 ؛ 1,352 ؛ 1,221 ؛ 1,190 و 1,162 مليون برميل يوميا خلال سنوات : 2007 ؛ 2008 ؛ 2009 ؛ 2010 و 2011 على الترتيب³⁶، ومن أسباب التراجع المسجل ؛ المنافسة في تسويق النفط الخفيف لاسيما "موربان" الإماراتي و"بوني لايت" النيجيري، وعودة الإنتاج النفطي الليبي "السيدر"، الذي ساهم في تقليص هوامش حركة التسويق بالنسبة للبترول الجزائري، يضاف إلى ذلك التطور المسجل في عمليات التسويق في السوق الحرة "سبوت"، التي أصبحت تشكل عامل تنافس لكافة الدول المنتجة للبترول الخفيف³⁷. أضف إلى ذلك، انخفاض إنتاج الغاز إلى 7,55 مليار قدم مكعبة يوميا في 2011 بعد أن بلغ ذروته في 2005 عندما وصل إلى 8,54 مليار قدم مكعبة يوميا، كما أن حصة الجزائر في السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال تراجعت من 19% في عام 2002 إلى أقل من 5% في عام 2012³⁸.

من خلال كشف وتحليل تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، يتبين أن الاقتصاد الجزائري أصبح غير قادر على تحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار، وعدم تأهله للصمود أمام الصدمات الخارجية.

8. متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

يتبين من قيم المتغيرة (PIBH) أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 1235,66 دولار مُسجّلة سنة 1971 وأعلى قيمة 2255,22 دولار مُسجّلة سنة 2011، بمتوسط بلغ 1843,57 دولار، وبانحراف معياري 221 دولار. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 11,98% الذي يؤشر على تجانس في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة :

$$PIBH = -0,0004 * t^5 + 0,0411 * t^4 - 1,3708 * t^3 + 15,632 * t^2 - 3,9597 * t + 1355,4$$

$$R^2 = 0,9559$$

³³ Banque d'Algérie, Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie, p158.

³⁴ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح رقلة، الجزائر، 2012، ص 152.

³⁵ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAEPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2009، الكويت، 2009، ص 19.

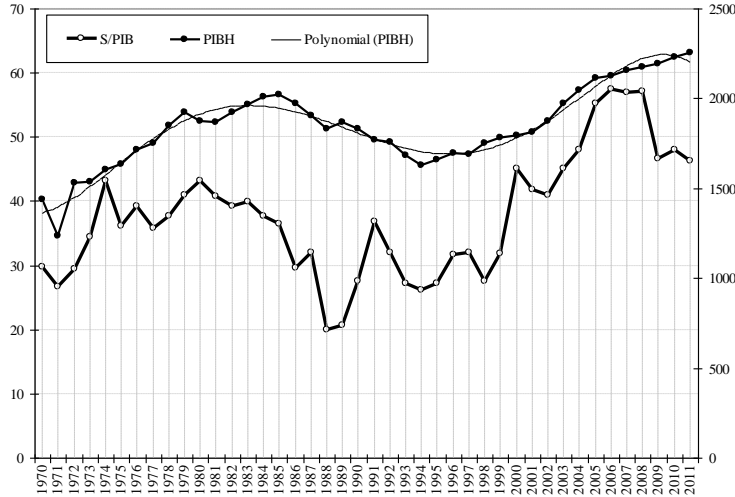
³⁶ أنظر إلى الملحق (4.3)، ص 326.

³⁷ حفيظ صوالي، "أوبك" تؤكد تراجع الإنتاج والسعر - متوسط سعر النفط الجزائري بلغ 113 دولار خلال السداسي الأول، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6785، 24 جويلية 2012، ص 8.

³⁸ وكالات، بريطانيا تريد واردات غاز جزائرية جديدة، جريدة الخبر، الجزائر، (2013/03/02)،

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (PIBH)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي: $-0,002 * t^4 + 0,1644 * t^3 - 4,1124 * t^2 + 31,264 * t - 3,9597$

الشكل (8.3) : تطور متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي وكثير الحدود الممهد له



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

ترتبط المتغيرة (PIBH) بالمتغير (S/PIB) بنسبة 66,7% وهو ارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 1%. ومن الشكل أعلاه، يتبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي قد مر بثلاثة مراحل :

الفترة (1970-1985) :

شهد نصيب الفرد السنوي من الناتج في هذه الفترة نموا متواصلا، حيث بلغ متوسط الفترة نحو 1742 دولارا للفرد. ويمكن تفسير ذلك بالنمو المعترف الذي عرفه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نتيجة للنمو الكبير الذي تحقق في الاستثمارات العمومية الضخمة إبان فترة السبعينات وبداية الثمانينات، وهذا بالرغم من النمو السكاني المرتفع (الذي لم يقل عن معدل 3% خلال هذه الفترة)، والذي كان يضغط باستمرار على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الفترة (1986-1994) :

شهد فيها نصيب الفرد السنوي من الناتج الداخلي الحقيقي انخفاضا متواصلا منذ بداية الصدمة النفطية، وإلى غاية اشتداد الأزمة المالية للجزائر في بداية التسعينات. وقد بلغ متوسط الفترة نحو 1804 دولارا للفرد. وإن هذا الانخفاض في متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج يبدو أنه انعكس سلبا على معدلات الادخار، وهو ما شكل عائقا أساسيا أمام تمويل مختلف البرامج التنموية للجزائر في هذه المرحلة.

الفترة (1995-2011) :

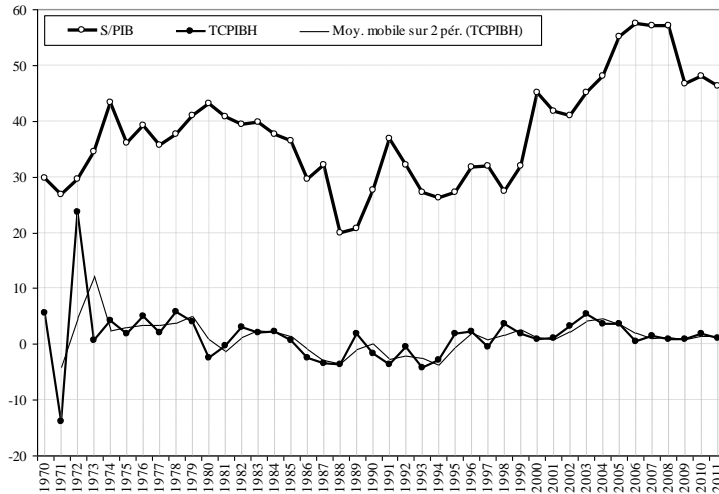
اعتبارا من سنة 1995 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة، شهد نصيب الفرد السنوي من الناتج نموا متواصلا، وقد بلغ متوسط الفترة نحو 1960 دولارا للفرد. ويمكن إرجاع ذلك إلى النمو المتسارع الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي قفز من 46,96 مليار دولار سنة 1995 إلى 81,14 مليار

دولار سنة 2011، وذلك بالتزامن مع الانخفاض المحسوس في معدلات النمو السكاني مقارنة بفترة السبعينات، حيث بلغ متوسط هذه الفترة 1,71%، وهو ما أدى إلى أن يقفز نصيب الفرد السنوي من 1660 دولار سنة 1995 إلى 2225 دولار سنة 2011، وهي أعظم قيمة خلال الفترة الكلية للدراسة (1970-2011). إن هذا التحسن في متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج، يبدو أنه انعكس إيجاباً على معدلات الادخار المحلي، والتي سجلت قفزات معتبرة في هذه الفترة.

9. معدل نمو متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

يتبين من قيم المتغيرة (TCPIBH) أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خلال فترة الدراسة كان محصوراً بين أقل قيمة (-13,95%) مُسجَّلة سنة 1971 وأعلى قيمة 23,63% مُسجَّلة سنة 1972، بمتوسط بلغ 1,32% وبانحراف معياري 4,96%. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 374,30% الذي يؤشر على تذبذب عنيف جداً في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة (TCPIBH) والمتغير التابع (S/PIB) ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ولا عند 5%. وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل (9.3) : تطور معدل نمو متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي وكثير الحدود الممهد له



المصدر : مرسوم اعتماداً على بيانات الملحق (1.3)، ص 320-321.

ترتبط المتغيرة (TCPIBH) بالمتغيرة (TCPIB) بنسبة 98,9%، وهو ارتباط دال عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي فإن التغيرات التي عرفتتها معدلات النمو الاقتصادي ستعكس تلقائياً على معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، بمعنى أنه يمكننا إسقاط نفس الشروح المتعلقة بتفسير تغيرات معدلات النمو الاقتصادي، مباشرة على تغيرات معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي.

10. معدل الإعالة :

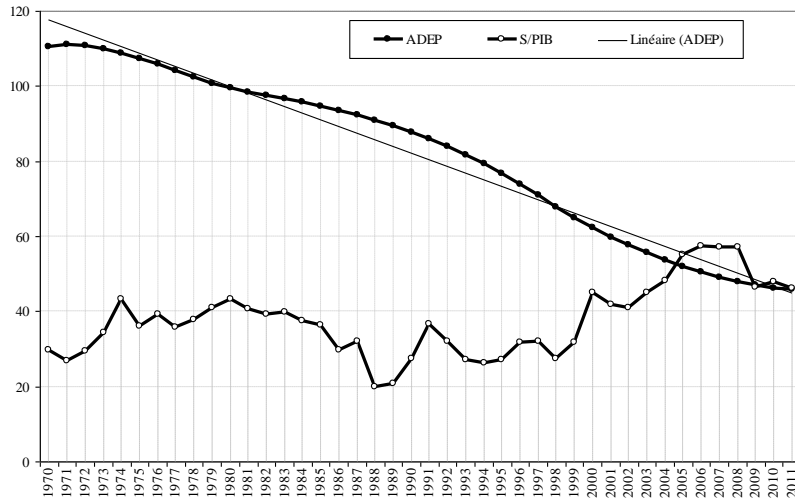
يتبين من قيم المتغيرة (ADEP) أن معدل الإعالة خلال فترة الدراسة، كان محصوراً بين أقل قيمة 45,86% مُسجَّلة سنة 2011 وأعلى قيمة 110,96% مُسجَّلة سنة 1971، بمتوسط بلغ 81,43%

وبانحراف معياري 22,01%، وبالتالي فإن درجة التقلب 27,04%، التي تؤثر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور معدل الإعالة كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بمعادلة خط مستقيم:

$$ADEP = -1,7736t + 119,56 \quad , \quad R^2 = 0,9765$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، بأن هناك اتجاها عاما تنازليا لحركة (ADEP)، حيث أن ميل الاتجاه يكون سالبا بمقدار (-1,77).

الشكل (10.3) : تطور معدل الإعالة وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص 320-321.

ترتبط المتغيرة (ADEP) مع (S/PIB) بنسبة (-56,2%)، وهذا الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 1%. يوضح الشكل أعلاه، الانخفاض المتواصل في معدل الإعالة³⁹ خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بالتزايد التدريجي النسبي للسكان في سن العمل، بالتزامن مع الانخفاض التدريجي في نسبة السكان المعالين. إن الأرقام المسجلة خلال الفترة (1970-1997) تفيد بارتفاع معدلات الإعالة في الجزائر؛ فقد سجل هذا الأخير 110,48% في عام 1970، لينخفض تدريجيا إلى 70,90% في سنة 1997، وهذا المعدل يعتبر مرتفعا قياسا إلى دول العالم، حيث بلغ حوالي 62,6% لمتوسط العالم و66,6% لمتوسط الدول النامية⁴⁰. ويعكس هذا المعدل، الزيادة في معدلات الخصوبة، وانخفاض نسبة السكان في سن العمل وكبير متوسط حجم الأسر، بالإضافة إلى معدل البطالة المرتفع، وهو الأمر الذي يخفض من مستويات الادخار العائلي، ومن ثم الادخار المحلي.

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة، انخفاضا محسوسا في معدل الإعالة بداية من سنة 1998، ليصل سنة 2011 إلى 45,8%؛ فمقابل كل 100 شخص من الفئة العمرية في سن العمل لسنة 2011، هناك 45,8 من الذين ليسوا في سن العمل، وهو مؤشر جيد، يمكن من خلاله تحقيق زيادة في الادخار الفردي وبالتالي في معدل الادخار المحلي، مما يخلق فرصة سانحة لمزيد من النمو الاقتصادي مستقبلا.

³⁹ هذا المعدل يقاس بنسبة مجموع السكان تحت سن 15 سنة والسكان من 65 سنة فما فوق على مجموع السكان من فئة العمر 15-64 سنة.

⁴⁰ علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 195.

11- رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي) :

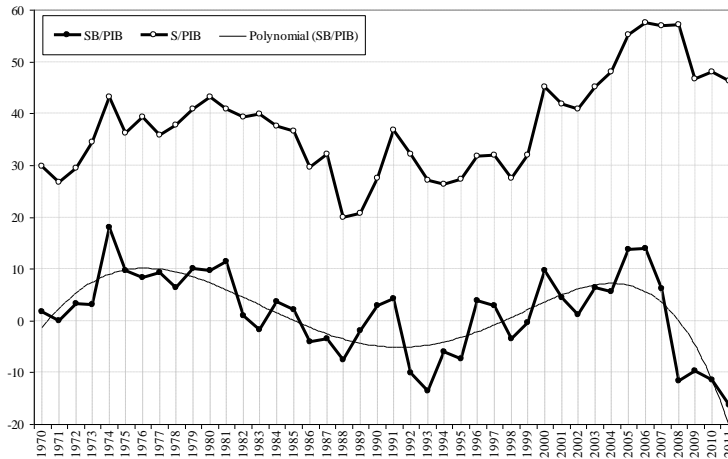
يتبين من قيم المتغيرة (SB/PIB) أن رصيد الميزانية خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أقل قيمة (-16,32%) مُسجّلة سنة 2011 وأعلى قيمة 18,05% مُسجّلة سنة 1974، بمتوسط بلغ 1,50% وبانحراف معياري 8,04%. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 535,32% الذي يؤشر على تذبذب عنيف جدا في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور رصيد الميزانية كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة :

$$SB/PIB = 3E - 07 * t^6 - 4E - 05 * t^5 + 0,002 * t^4 - 0,0331 * t^3 + 0,0043 * t^2 + 2,8536 * t - 2,9713$$

$$R^2 = 0,6429$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص لحركة (SB/PIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الخامسة كما يلي: $18E - 07 * t^5 - 2E - 04 * t^4 + 0,008 * t^3 - 0,0993 * t^2 + 0,0086 * t + 2,85$

الشكل (11.3) : تطور رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي) وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

إن معامل الارتباط بين المتغيرة (SB/PIB) والمتغير التابع (S/PIB) يساوي 0,30 وهو ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ولا عند 5%، ولكن له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5,3%. ومن الشكل أعلاه، نلاحظ أن رصيد الميزانية أخذ يتقلب بين الفائض والعجز خلال فترة الدراسة، وسنحاول إعطاء إشارات مختصرة لتفسير هذه التغيرات في رصيد الميزانية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، ودعنا نقسم الفترة الكلية للدراسة إلى عدد من الفترات الجزئية كالتالي :

الفترة (1989-1970) :

إن تتبع رصيد الميزانية العامة للجزائر، يشير إلى أنه قد عرف فائضا خلال فترة السبعينات باستثناء سنة 1971، ومرد ذلك إلى حجم الإيرادات العامة التي شهدت زيادة كبيرة في قيمتها، حيث أخذت ترتفع بشكل متواصل، منتقلة من 6306 مليون دج سنة 1970 إلى 74246 مليون دج سنة 1982، ويفسر ذلك بالتطور الحاصل في الإيرادات الضريبية التي وصلت إلى نسبة 93,54% من الإيرادات

العامه سنة 1982 بعدما مثلت نسبة 86,52% سنة 1970. هذه الأخيرة، سبب زيادتها هو تعاضم نسبة الجباية البترولية التي وصلت إلى أكثر من 59% من الإيرادات الضريبية سنة 1982، بعدما بلغت هذه النسبة 24,74% سنة 1970؛ وهذا يعني أن الجباية البترولية في الجزائر أصبحت تمثل أهم مصدر للميزانية العامة، ذلك أنها قد تضاعفت في سنة 1982 بنحو 30 مرة عما كانت عليه سنة 1970، حيث قفزت من 1350 مليون دج إلى 41458 مليون دج.

في المقابل، نرصد المساهمة الضعيفة للإيرادات غير الضريبية بالنسبة لإجمالي الإيرادات خلال طول هذه الفترة، حيث تميزت بالانخفاض المتواصل من سنة إلى أخرى، وانتقلت من 13,48% سنة 1970 إلى 6,46% سنة 1982. وتميزت الفترة (1980-1985) بنمو نسبي للإيرادات، تلاه انخفاض فيها بالنسبة للفترة (1986-1989)، وهو ما أدى إلى تحقيق عجز في الميزانية العامة للدولة، نتيجة تضرر الجباية البترولية التي هبطت إلى قرابة النصف، وذلك من 52,9% من مجموع الإيرادات العامة لمتوسط الفترة (1980-1985)، إلى 27,69% بالنسبة لمتوسط الفترة (1986-1989)، وهي الفترة التي صاحبت الانخفاض الكبير في أسعار البترول نتيجة الصدمة النفطية.

الفترة (1990-1999) :

تميزت هذه الفترة بتقلب رصيد الميزانية بين الفائض والعجز، فبعدما سجل فائضا سنتي 1990 و1991 بـ 16000 مليون دج و36800 مليون دج، بما يمثل نسبة 2,89% و4,27% من الناتج الداخلي الخام، كنتيجة لزيادة إيرادات الجباية البترولية التي انتقلت من 76200 مليون دج سنة 1990 إلى 161500 مليون دج سنة 1991، من خلال انتعاش سعر برميل النفط الذي وصل سنتي 1990 و1991 إلى 22,3 دولار و18,6 دولار على التوالي، هاهو يسجل عودة العجز إلى الميزانية ابتداء من سنة 1992، وذلك بسبب التعثر المفاجئ الذي عرفته الإصلاحات الاقتصادية، نتيجة إتباع مسار آخر يتنافى مع مسار الإصلاح، وهو ما كان له الأثر البالغ في حدوث العجز. فقد اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار، ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية، إذ سجلت سنة 1992 عجزا في الميزانية قدره 108,267 مليار دج، أي ما يمثل 10,07% من الناتج الداخلي الخام، ليرتفع هذا العجز إلى 162,678 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 13,67% لسنة 1993.

من الأسباب الأخرى، نجد تراجع أسعار النفط، إذ بلغت 17,80 دولارا للبرميل سنة 1993 عوض 20,5 دولار سنة 1992، مع ما ترتب عن ذلك من انخفاض في الجباية البترولية التي هبطت من 193800 مليون دج في 1992 إلى 179218 مليون دج في 1993، أي بمعدل هبوط بلغ 7,52%، وهو ما تسبب في إبطاء نمو الإيرادات العامة، التي سجلت معدل نمو ضعيف قدر بـ 0,67%، وذلك في مقابل نمو قوي للنفقات العامة بلغ 13,45%، وذلك نتيجة ارتفاع الأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الاجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف، ولا ننسى خدمة المديونية الخارجية التي عرفت أكبر نسبة لها من حجم الصادرات، حيث بلغت 82,2%. كما عرفت كذلك أكبر نسبة لها من حجم الادخار المحلي خلال فترة الدراسة على الإطلاق، حيث بلغت 66,12%، وهو ما استنزف جزءا كبيرا من موارد الدولة.

لقد كان تمويل عجز الميزانية الكبير، يتم عن طريق الإصدار النقدي من البنوك، الأمر الذي أدى إلى رفع معدل التضخم، وعدم توازن الحساب الخارجي، مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الائتمان والاستثمار، وبالتالي تشجيع هروب رأس المال⁴¹. ونتيجة لزيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي، وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، كان من الضروري القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، وهو ما حرصت الجزائر على مواجهته في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، ابتداء من عام 1994، حيث اتبعت الحكومة سياسة مالية انكماشية ناجحة⁴² من خلال محاولتها ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة، أين تقلص عجز الميزانية بأكثر من 7% و6% من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1994 و1995، مسجلا 89,148 مليار دج و147,88 مليار دج، أي ما يمثل 5,99% و7,38% على التوالي.

وقد كان لنمو الإيرادات العامة الراجع إلى زيادة إيرادات المنتجات البترولية، بسبب ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تحسن الإيرادات خارج قطاع المحروقات، الأثر الايجابي في تحسن رصيد الميزانية لسنتي 1996 و1997، مسجلا فائضا بلغ على التوالي 3,91% و 2,93%. ثم ما لبثت أن عاودت فجوة الميزانية الظهور من جديد سنة 1998 مسجلة عجزا بـ 101,228 مليار دج، أي ما يعادل 3,58% من الناتج الداخلي الخام، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 12,94 دولارا بعدما كانت 19,49 دولارا في 1997، وهو ما انعكس على حصيلة الجباية البترولية التي تراجعت من 564,76 مليار دج سنة 1997 إلى 378,55 مليار دج سنة 1998، وبالتالي انخفاض نسبتها إلى إجمالي الإيرادات الجبائية من 64,27% إلى 53,44%. وبسبب تحسن أسعار النفط في 1999 أين بلغت 17,91 دولار، كان تقلص العجز في الميزانية إلى 11,186 مليار دج، أي ما يعادل 0,35% من الناتج الداخلي الخام.

الفترة (2000-2011) :

انطلاقا من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2007 عرف رصيد الميزانية العامة للدولة فائضا، لكنه متذبذب من سنة لأخرى، ليبلغ ذروته مع سنة 2006 بوصوله إلى 1 186 925 مليون دج، أي ما يمثل نسبة 13,94% من الناتج الداخلي الخام، وذلك نظرا للفارق الكبير بين الإيرادات العامة التي سجلت

⁴¹ بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلوي بالشلف - الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص186، بتصرف.

⁴² تضمنت هذه السياسة ما يلي : تعديل سعر الصرف مما أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة الخارجية ؛ زيادة الواردات نتيجة لتحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب المتعلقة بها، حيث زادت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات ؛ تنفيذ التدابير الخاصة بالإصلاح الضريبي، حيث كان من بين أهداف الإصلاح الضريبي تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار المحلي وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي. أما بالنسبة للجانب الخاص بالنفقات العامة، فقد تم تخفيضها نتيجة لمجموعة من التدابير التي تمثلت في : تخفيض النفقات الرأسمالية والقروض الصافية المقدمة نتيجة لقلّة عدد المشاريع العامة ؛ تخفيض الإنفاق على الموظفين والذي كان يمثل نسبة مهمة جدا من النفقات العامة، حيث اتبعت السلطات سياسة أجور متشددة ؛ إلغاء إعانات الدعم على السلع الأساسية والمنتجات البترولية ؛ تخفيض الإعانات الموجهة للمنتجين في القطاع الزراعي. وقد ساهم في تحسن الميزانية العامة كذلك انتاج سياسة الخصخصة التي أدت إلى تخفيف أعباء الميزانية العامة، من خلال تجنب الدعم الذي كانت تستفيد منه المؤسسات العمومية، إلى جانب زيادة أهمية ضريبة الأرباح الخاصة بالمشاريع الخاصة. نقلا عن : عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 199-200، بتصرف.

3 639 925 مليون دج، والنفقات العامة التي سجلت 2 453 000 مليون دج. وقد ميز الفترة (2008-2011) عودة العجز في الميزانية⁴³، بسبب ارتفاع النفقات العامة التي عرفت زيادة — 34,82% في 2008، وذلك نتيجة للزيادة الملاحظة في ميزانية التسيير، التي ترجع أساسا إلى تطبيق القانون الجديد للتوظيف العمومي، والأنظمة التعويضية المترتبة عن قوانين الأسلاك الخاصة لموظفي الدولة. كما أن العجز في رصيد الميزانية لسنة 2010 يرجع إلى الانخفاض في مستوى الإيرادات العامة الذي ترتب عن تراجع ناتج الجباية البترولية بـ 90 مليار دج، لاسيما بعد مراجعة الكميات المزمع تصديرها خلال سنة 2010⁴⁴، وكذلك ارتفاع مستوى النفقات من جهة أخرى، وخاصة ميزانية التسيير التي عرفت ارتفاعا معتبرا خاصة في الباب المتعلق بمستوى الأجور والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.

كما سجلت سنة 2011 عجزا في الميزانية، نتيجة الارتفاع الكبير في النفقات العمومية الذي وصل إلى 25%، وهو الارتفاع الموجه أساسا لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. وهكذا ارتفعت نفقات التسيير بسبب الآثار المباشرة الناجمة أساسا عن تقييم الرواتب في التوظيف العمومي، وتوفير مناصب مالية جديدة، ودعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وبرمجة إنجاز أزيد من 400 ألف سكن اجتماعي جديد⁴⁵.

نستطيع القول أن العجز الذي لازم الميزانية العامة للدولة في الجزائر في بعض سنوات الدراسة يرجع إلى جملة من الأسباب، أهمها⁴⁶ : صعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى ؛ اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وهي إيرادات غير عادية، بالنظر إلى ما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات تمس سعر البرميل، وتنعكس على إيرادات الجباية البترولية ؛ ضعف حصيلة الجباية العادية، وذلك لعدة أسباب، منها ضعف كفاءة النظام الضريبي، بالإضافة إلى عدم وجود متابعة جبائية جيدة لدى كبار المكلفين بالضريبة وضيق قاعدة الجباية العادية، وأخيرا ثقل عبء الديون العمومية على ميزانية الدولة وارتفاع حصة النفقات الضرورية.

⁴³تجدر الإشارة إلى أن العجز في الميزانية مبني على السعر المرجعي لبرميل البترول بـ 19 دولار أمريكي الذي أعتد منذ سنة 2000، وذلك باستثناء سنة 2002 التي أعد فيها قانون المالية التكميلي على أساس سعر 22 دولار للبرميل، وإن تحديد السعر المرجعي لبرميل البترول بـ 19 دولار يستجيب لعدة انشغالات هامة وأساسية، فهذا السعر المرجعي يساعد على تحسين الإنفاق العمومي من التقلبات المفاجئة المحتملة لسوق البترول العالمية، التي من الصعب التحكم والتنبؤ بتغيراتها وتطوراتها، إذ يظل تعذر توقع هذه التطورات وتلك التغيرات قائما باستمرار، الأمر الذي أدى إلى اعتماد هذا السعر في إطار سياسة الحذر المنتهجة من طرف الحكومة، تقاديا لمثل ما وقع في سنتي 1989 و 1994، وهذا بالرغم من الارتفاع الكبير لأسعار البترول. ويذهب الفرق بين السعر المرجعي لبرميل البترول والسعر الجاري له إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والذي يعتبر آلية ملائمة لتدعيم النفقات العمومية وتسديد الديون عند الاقتضاء. كما نشير إلى أن السعر المرجعي الجديد لبرميل البترول تم رفعه إلى 37 دولار أمريكي بداية من قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

⁴⁴مجلس الأمة، قانون المالية 2010، مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، روية — الجزائر، العدد41، جانفي 2010، ص19.

⁴⁵مجلس الأمة، قانون المالية التكميلي 2011، مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، روية — الجزائر، العدد47، جوان — جويلية 2011، ص12.

⁴⁶لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص148.

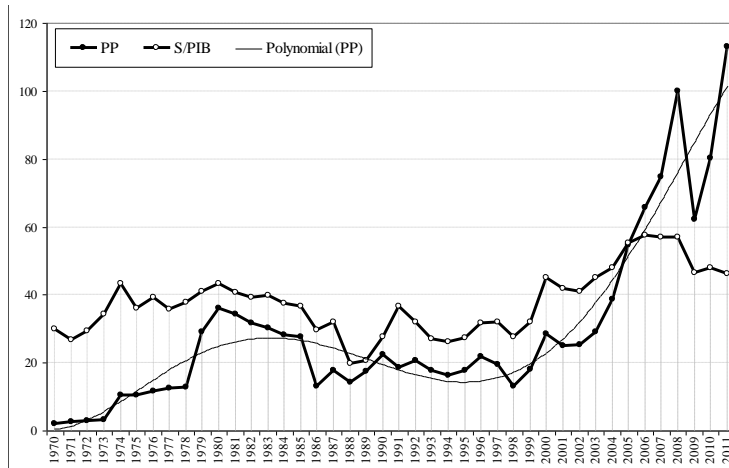
12- أسعار النفط :

يتبين من قيم المتغيرة (PP) أن أسعار النفط خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 2,10 دولار مُسجَّلة سنة 1970 وأعلى قيمة 112,9 دولار مُسجَّلة سنة 2011، بمتوسط بلغ 29,26 دولار وبانحراف معياري 25,33 دولار، ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 86,54% الذي يؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور أسعار النفط كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة :

$$PP = -2E-05 * t^5 + 0,0021 * t^4 - 0,073 * t^3 + 0,9045 * t^2 - 1,4483 * t + 1,239 \quad ; \quad R^2 = 0,9061$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (PP)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي: $-1E-04 * t^4 + 0,0084 * t^3 - 0,219 * t^2 + 1,809 * t - 1,4483$

الشكل (12.3) : تطور أسعار النفط بالدولار وكثير الحدود المقترح له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

ترتبط المتغيرة (PP) مع المتغير التابع (S/PIB) بنسبة 74,2%، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، ويتبين من الشكل أعلاه الارتباط الوثيق بين المتغيرين. كما يتضح أن أسعار النفط قد شهدت تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة؛ فالفترة (1970-1973) شهدت الأسعار نوعا من الاستقرار، حيث بلغ متوسط الفترة 2,65 دولار للبرميل. لكن بداية من سنة 1974 عرفت أسعار النفط طفرة اقتصادية، حيث بلغ سعر برميل النفط 10,40 دولار سنة 1974 بعدما كان 2,1 دولار سنة 1970، ويمكن تفسير ذلك بالصدمة النفطية الأولى التي ميزت سنة 1973، والتي ترجع إلى أسباب سياسية واقتصادية، منها ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل غير مسبوق، والذي وصل إلى ذروته أوائل السبعينات حيث قفز من 46 مليون برميل يوميا سنة 1970 إلى 58 مليون برميل سنة 1973؛ موجة التأميم للصناعات النفطية في الدول المصدرة والتي أدت فيما بعد إلى سيطرة تقنين الإنتاج؛ بالإضافة إلى تداعيات الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 والحظر العربي على تصدير النفط إلى الغرب⁴⁷. وقد شهدت الفترة (1974-1978) استقرارا في سعر النفط الذي بلغ متوسطه 11,58 دولارا للبرميل.

⁴⁷ محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 37.

بداية من سنة 1979 ارتفع سعر النفط بشكل متسارع ليبلغ ذروته مع سنة 1980، وهي السنة التي تميزت بأكبر قفزة تاريخية في أسعار النفط في القرن الماضي، حيث أوصلت سعر البرميل إلى 36 دولارا، وهو ما أدى إلى زيادة العائدات النفطية للدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، ويمكن تفسير ذلك بالصدمة النفطية الثانية التي حدثت في سنة 1980. وذلك راجع لأسباب سياسية تمثلت في تسلم الثورة الإيرانية مقاليد السلطة في إيران، وانخفاض الإنتاج الإيراني من النفط عشية الثورة من 5,5 مليون برميل نفط يوميا إلى 40 ألف برميل، فسادت السوق البترولية بلبلة وذعر أدت لتهافت الدول المستهلكة والشركات البترولية لبناء مخزوناتهما بشكل كبير. إضافة إلى الحرب العراقية – الإيرانية التي أدت إلى انقطاع في الإمدادات، حيث حرمت أسواق النفط من نحو 3 ملايين برميل يصدرها البلدين يوميا.

في الواقع، إن الصدمة الثانية لارتفاع الأسعار في عام 1980 التي بلغت 36 دولارا، واستمرار ارتفاعها إلى 34,2 دولارا للبرميل في 1981 أفرزت عوامل سلبية عديدة، تمثلت أساسا بتراجع الطلب العالمي على البترول، وتزايد الإمدادات البترولية من خارج الأوبك، وتحفيز تطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول، وتحسين إجراءات الحفاظ على الطاقة، واستبدال الفحم محل زيت الوقود في توليد الكهرباء بشكل ملحوظ⁴⁸، وهو ما أدى إلى أن تتخذ أسعار النفط ميلا سالبًا خلال الفترة (1981-1986)، انتهى بانتهيارها خلال أزمة 1986 المالية، حيث شهدت هبوطا حادا بتسجيلها 13 دولارا للبرميل، وهو ما قاد إلى أن تتكبد الجزائر خسائرًا مالية كبيرة وتتحمل أعباء اقتصادية باهظة، وقد أثر هذا بشكل مباشر على العائدات النفطية للدولة، وبالتالي على معدل الادخار المحلي الذي انحدر من 40,79% سنة 1981 إلى 29,59% سنة 1986، وهو الذي كان يُعول عليه كثيرا في تمويل نفقات التنمية، الأمر الذي أدى إلى انسداد مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر. كما شهدت سنة 1988 تدهورا في سعر النفط الذي بلغ 14,20 دولار للبرميل، وكانت بؤادر تراجع أسعار البترول في فترة ما بعد 1986، وانخفاض العائدات، بداية لأزمة واضحة امتدت آثارها إلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الجزائرية.

ولم تكن أسعار النفط طوال عقد التسعينات على وتيرة واحدة، بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة، والاستقرار النسبي تارة أخرى، والتدهور الشديد في أواخر التسعينات تارة ثالثة، أي أن سعر النفط كان يتردد بين الزيادة والنقصان. فأسعار النفط قد انتعشت خلال حرب الكويت (1990-1991)، حيث وصلت سنة 1990 إلى 22,2 دولار، وذلك بسبب نقص الإمدادات العالمية والتوقف التام لصادرات البترول العراقي والكويتي، إضافة إلى المخاوف العالمية من هذه الحرب، حيث كانت تدار في أكبر منطقة مصدرة للنفط وهي منطقة الخليج⁴⁹، وما ترتب عليها من ارتفاع الطلب العالمي على البترول بسبب هذه الحرب.

واتصفت أسعار النفط بالتذبذب الشديد خلال الفترة (1991-1998)، حيث إن الانخفاض قد لازم أسعار البترول خلال السنوات 1992 و1993 و1994، ثم تحسنت الأسعار خلال عامي 1995 و1996،

⁴⁸ خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول – قضايا بترولية دولية، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2003، ص25، بتصرف.

⁴⁹ محمد سعيد محمد الرملاوي، مرجع سبق ذكره، ص37.

ثم تحركت الأسعار هبوطاً من مستواها في ذلك الوقت (التي كانت 21,70 دولاراً في 1996 لبرميل النفط الجزائري) نتيجة لتجاوزات بعض دول أوبك لحصصها الإنتاجية المقررة. وعندما قررت أوبك في اجتماعها في 26 نوفمبر 1997 بجاكرتا زيادة سقف الإنتاج (الذي ظل ثابتاً منذ عام 1993) بنسبة 10% ليصل إلى 27,5 مليون برميل يومياً من أول يناير 1998، حدثت الكارثة، وبدأت عودة التدهور لأسعار البترول العالمية، وحينها وصل سعر برميل النفط الجزائري إلى ما دون 13 دولاراً، مقارنة بـ 19,49 دولاراً للبرميل سنة 1997. إن انهيار أسعار النفط سنة 1998 قد انعكس على معدل الادخار المحلي الذي عرف هبوطاً، حيث مثل نسبة 27,46% من الناتج الداخلي الخام، على غرار أزمة 1986 الذي بلغ فيها معدل الادخار المحلي 29,59%. وقد بلغ متوسط هذه الفترة 18,11 دولاراً للبرميل. ولم يتوقف هذا الانهيار حتى وقت الاجتماع الوزاري العادي لأوبك في 23 مارس 1999، وشهد السوق البترولية وفرة في العرض العالمي يقابله في نفس الوقت تراجع في معدل نمو الطلب عليه⁵⁰.

أما الفترة (1999-2011) فقد شهدت تحسناً تدريجياً وتطوراً بشكل غير مسبوق لسعر النفط الجزائري، الذي عرف منحنى تصاعدياً من 17,91 دولاراً سنة 1999 إلى 112,9 دولاراً سنة 2011، وهذا باستثناء سنة 2001 التي شهدت أحداثاً 11 سبتمبر، وأدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبالتالي انخفض الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي أثر على الأسعار، حيث انخفض سعر النفط الجزائري من 28,5 دولاراً للبرميل في 2000 إلى 24,85 دولاراً في 2001، وهو ما ترتب عليه تراجع إجمالي الإيرادات البترولية، الأمر الذي انعكس على معدل الادخار المحلي الذي انحدر من 45,03% سنة 2000 إلى 41,74% سنة 2001.

مع بداية سنة 2002 قررت OPEP تخفيض الإنتاج بـ 1,5 مليون برميل يومياً، مما أدى إلى تحسن طفيف في سعر النفط الجزائري الذي سجل 25,24 دولاراً للبرميل. وقد كانت الزيادة في سعر النفط الجزائري متسارعة خاصة منذ بداية سنة 2004، وهي سنة بداية الصدمة النفطية الثالثة، والتي أدت إلى تضاعف سعر البرميل ثلاث مرات بين عامي 2004 و 2011، وفيما تدخل الأزمة مع نهاية العام 2013 عامها العاشر، تصبح بذلك أطول أزمة للطاقة منذ بدء استخراج النفط، حيث تجاوزت في مدتها كل الأزمات السابقة التي اقتصرت على بضعة أشهر. وذلك راجع لأسباب ظرفية منها أزمات سياسية ومضاربة؛ وأسباب بنيوية تمثلت في عدم قدرة الإنتاج على مجاراة الطلب، كذلك ضمور الاكتشافات الجديدة وبلوغ الأوج الجيولوجي لمعظم الحقول القديمة، ما دفع الخبراء للحديث عن اقتراب الذروة النفطية حيث تضحي الجيولوجيا، لا السوق، هي العامل الأهم في تحديد مستويات الإنتاج والأسعار⁵¹. وإذا كان النفط قد حكم القرن العشرين؛ فإن نقص النفط قد يحكم القرن الواحد والعشرين.

تجدد الإشارة إلى أن سنة 2009 قد شهدت تدهوراً في سعر النفط الجزائري بشكل ملحوظ إلى حدود 62,2 دولاراً للبرميل بعدما كان قد وصل إلى 99,9 دولاراً سنة 2008، وبالرغم من أن سنة 2008

⁵⁰ خالد بن سلطان بن عبد العزيز، البترول (اقتصادياً)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، (2012/09/10)، <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec072.htm>

⁵¹ طوني صغييني، الأزمة الأخيرة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، بيروت، لبنان، ص63، بتصرف.

هي السنة التي شهدت بروز الأزمة المالية العالمية، إلا أن أسعار النفط لم تتأثر بشكل حاد نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد، وبرز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية⁵². وقد قادت الأزمة المالية العالمية إلى خفض الطلب العالمي على النفط فيما بعد، كنتيجة لحالة الركود وتباطؤ النمو الاقتصادي التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، حيث انخفضت التوقعات لنمو الطلب العالمي على النفط في سنة 2008 من 2,1 مليون برميل يوميا في بداية سنة 2008 إلى 200 ألف برميل يوميا في سنة 2009 نتيجة للكساد العالمي⁵³، وهو ما قاد إلى انخفاض أسعار النفط في 2009، ومنه التأثير السلبي على الادخار المحلي في الجزائر الذي شهد هبوطا وبالتالي على الادخار الحكومي، ومنه التأثير السلبي على الادخار المحلي في الجزائر الذي شهد هبوطا هو الآخر، وربما كان ذلك نتيجة لتباطؤ النمو نتيجة للصدمات النفطية، حيث مثل نسبة 46,55% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2009 بعدما كان قد وصل إلى 57,08% سنة 2008. وقد بلغ متوسط سعر النفط الجزائري للفترة (1999-2011) نحو 55 دولار، وهو ما أعاد من جديد تراكم الفوائض النفطية، بعد أن عانت الجزائر من تراجعها الحاد في منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينات.

بشكل عام، ومن خلال الشكل البياني الموضح لتطورات كلا من الادخار المحلي وأسعار النفط، ومن خلال التحليل السابق، يتبين أن الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري هو دائما شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط، لذلك فإنه من الضروري الاحتراس ضد هذه المخاطر، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن "الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر اليوم يوفر لها فرصة تاريخية للتعامل مع التحديات في الوقت الراهن والمتعلقة بتحقيق الاستفادة المثلى من التدفق النقدي اليومي الكبير للعائدات النفطية، وهو ما يقتضي توظيفه في فرص الاستثمار التي تكفل لها تحقيق هدفها الاستراتيجي في تنويع مصادر دخلها، وخلق مصادر تعوض تراجع مخزونها النفطي، سواء تمثلت تلك الفرص في قطاعات الاقتصاد الداخلي، أو كانت فرص استثمارية خارجية"⁵⁴.

13. الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)

يتبين من قيم المتغيرة (CISP/PIB) أن الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 3,90% مُسجَّلة سنة 1997 وأعلى قيمة 69,31% مُسجَّلة سنة 1986، بمتوسط بلغ 33,02% وبانحراف معياري 24,16%، وبالتالي فإن درجة التقلب 73,17%، التي تؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة :

$$\text{CISP/PIB} = -1\text{E} - 06 * t^6 + 0,0001 * t^5 - 0,0043 * t^4 + 0,0333 * t^3 + 0,1598 * t^2 + 0,462 * t + 35,137$$

$$R^2 = 0,8653$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدره وكما يبينه الشكل الآتي، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى

⁵² علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1970-2009، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح رقلة، الجزائر، 2012، ص 69.

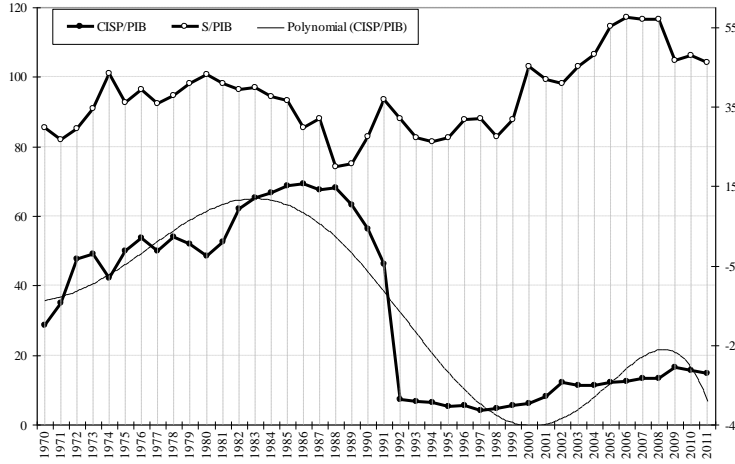
⁵³ نوزاد عبد الرحمن الهبتي، التنمية العربية في عالم متغير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ماي 2009، ص 29، بتصرف.

⁵⁴ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص 165، بتصرف.

التناقص لحركة (CISP/PIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الخامسة كما يلي :

$$-6E-06 * t^5 + 0,0005 * t^4 - 0,0172 * t^3 + 0,0999 * t^2 + 0,3196 * t + 0,462$$

الشكل (13.3) : تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

إن معامل الارتباط بين المتغيرة (CISP/PIB) والمتغير التابع (S/PIB) ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ولا عند 5%، ولكن له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 6,5%، أين بلغ معامل الارتباط (-28,7%). ومن الشكل أعلاه، يمكننا تقسيم الفترة الكلية للدراسة إلى ثلاثة فترات متباينة :

الفترة (1991-1970) :

من هذه الفترة يتبين أنه بالرغم من إهمال القطاع الخاص⁵⁵ لدوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية في سنوات السبعينيات والثمانينيات، نتيجة لتبني الجزائر للإيديولوجية الاشتراكية، والتي هيمنت فيها ملكية الدولة وملكية الجماعة على كل شيء، إلا أن الائتمان المقدم له قد حضي بنصيب وافر كنسبة من الناتج الداخلي الخام. وقد أصبح القطاع الخاص منذ مطلع الثمانينات محل اهتمام السلطات الجزائرية، ولاسيما بعد تدهور أداء المؤسسات العامة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية. وقد توج هذا الاتجاه الجديد بصدور عدد من التشريعات⁵⁶ لصالح القطاع الخاص، تمحورت أهدافها في تكوين علاقة تكاملية بينه وبين القطاع العام، من أجل المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وتعبئة الادخار، وتوفير مناصب عمل جديدة، وتلبية حاجيات المواطنين من السلع والخدمات، وتقليل الاستيراد. وقد ترجم ذلك بزيادة الائتمان للقطاع الخاص، حيث بلغ متوسط الفترة (1989-1980) ما نسبته 62,53% من الناتج الداخلي الخام.

⁵⁵ حيث تواجد القطاع الخاص في شكل مؤسسات فردية وعائلية وشركات مساهمة، وظل هذا القطاع متعايشا إلى جانب القطاع العام رغم عملية التأميم والتوسع الكبير في مشاريع القطاع العام خلال عقد السبعينات، إذ تركز نشاط القطاع الخاص المتكون من مؤسسات صغيرة الحجم، على بعض الصناعات الخفيفة الموجهة لاستهلاك العائلات، وعلى الرغم من ذلك فإن القطاع الخاص كانت له حصة معتبرة في الناتج المحلي خلال فترة الستينات والسبعينات.

⁵⁶ قانون 82-11 المؤرخ في 21/8/1982 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، إذ يسمح بإنشاء مؤسسات خاصة في مجال الأنشطة المتعلقة بالتصليح الصناعي والصيانة، وفي قطاع الصناعة الصغيرة والمتوسطة المكتملة للقطاع العام، وكذلك الشأن في قطاع الصيد البحري والمقاولات والسياحة والنقل البري للمسافرين والبضائع.

مع أوائل الثمانينات أخذ القطاع الخاص ينمو تدريجيا، فبعد أن كان عدد المؤسسات الخاصة يصل إلى 6070 في سنة 1977، ازداد عددها إلى 9387 في سنة 1980، لتصل إلى 15000 سنة 1986 بعد صدور قانون (82-11)⁵⁷. وقد تواصل دعم القطاع الخاص من خلال القانون (88-25) الصادر في 12/7/1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية. وهكذا بلغ متوسط الائتمان للقطاع الخاص خلال الفترة (1970-1991) ما نسبته 54,35% من الناتج الداخلي الخام.

الفترة (1992-1997) :

تميزت بداية هذه الفترة بانهيار نسبة الائتمان الخاص إلى مستويات جد متدنية، حيث وصلت إلى 7,25% من الناتج الداخلي الخام سنة 1992، وربما كان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي لحقت بالاقتصاد الوطني، واشتداد أزمة المديونية الخارجية التي فاقت 27 مليار دولار، والتي قاربت الـ 60% من الناتج الداخلي الخام. وقد توالى الانخفاض في حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى غاية سنة 1997 التي سجلت 3,91% من الناتج الداخلي الخام، وهي أضعف نسبة على الإطلاق خلال فترة الدراسة.

وعند متابعة اتجاه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص⁵⁸ (من قروض الاقتصاد)، نجد أن الفترة (1993-1997) اتسمت بانخفاض نصيبه قياسا بنصيب الائتمان الموجه للقطاع العام، حيث عرفت ميلا سالبًا، بهبوطها من نحو 35% سنة 1993 إلى 14,60% سنة 1997، وهذا دليلا على استمرار تعاضد دور القطاع العام في الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى إزاحة الائتمان عن القطاع الخاص الذي حقق معدلات ضعيفة.

الفترة (1998-2011) :

بداية من سنة 1998 أخذ اتجاه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ميلا موجبا، وذلك إلى غاية نهاية فترة الدراسة، حيث انتقل من 18,67% من حجم الائتمان الكلي سنة 1998 إلى 55,5% سنة 2011، مؤكدا على زيادة نصيبه قياسا بنصيب الائتمان الموجه للقطاع العام. ويمكن القول أن اتجاه الأهمية النسبية لائتمان القطاع العام والقطاع الخاص في حصيلة الائتمان الكلي كان لصالح القطاع الخاص بداية من سنة 2005. هذه الأخيرة التي رجحت فيها كفة القروض إلى القطاع الخاص، والتي عرفت زيادة بنسبة 14,54% بين سنة 2004 و 2005، وباتت تتعدى الـ 50% من مجموع القروض الموجهة للاقتصاد.

إن تزايد نصيب الائتمان للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة، يمكن تفسيره بالتحسن في الأوضاع المالية للاقتصاد الجزائري، والارتفاع في موارد البنوك التجارية، الأمر الذي سمح للجهاز المصرفي بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول

⁵⁷ علاوة نوارى، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

⁵⁸ أنظر الملحق (5.3) والشكل البياني المرافق له، ص 327.

على القروض البنكية، وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج. وبالرغم من هذه الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والذي تضاعف حجمه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 4,56% سنة 1998 إلى 12,11% في 2005، لينتقل إلى 14,74% سنة 2011، إلا أنه يعتبر دون المستوى المطلوب وامتدني مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

كما أن هذه النسب تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط، والتي تصل فيها إلى 40%، أو في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و61% في تونس⁵⁹، وهذا ما يوضح أن دور البنوك في تمويل نشاط القطاع الخاص في الجزائر ما زال ضعيفا.

14. الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من إجمالي الناتج المحلي)

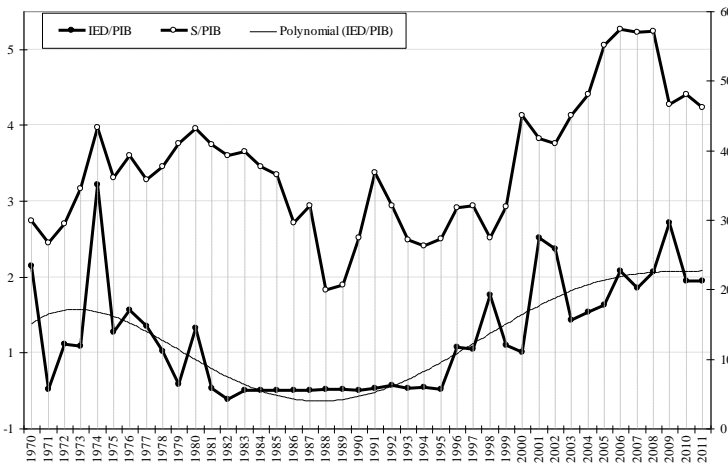
يتبين من قيم المتغيرة (IED/PIB) أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة (-0,118%) مسجلة سنة 1982 وأعلى قيمة 2,71% مسجلة سنة 1974، بمتوسط بلغ 0,71% وبانحراف معياري 0,73%، ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 103,83%، الذي يؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة :

$$IED/PIB = 8E - 09 * t^6 - 7E - 07 * t^5 - 4E - 06 * t^4 + 0,0015 * t^3 - 0,0382 * t^2 + 0,2213 * t + 0,7056$$

$$R^2 = 0,6249$$

وتفيد بيانات المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (IED/PIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الخامسة كما يلي : $48E - 09 * t^5 - 35E - 07 * t^4 - 16E - 06 * t^3 + 0,0045 * t^2 - 0,0764 * t + 0,2213$

الشكل (14.3) : تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكثير الحدود الممهد له وإجمالي الادخار المحلي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

⁵⁹ مولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010/2009، ص 146.

ترتبط (IED/PIB) مع المتغير التابع (S/PIB) بنسبة 57,1% وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية 1%. ومن الشكل السابق، يمكننا تقسيم الفترة الكلية للدراسة إلى ثلاثة فترات :

الفترة (1970-1980) :

بعدها سجلت الاستثمارات الأجنبية ما قيمته 80 مليون دولار⁶⁰ سنة 1970 (1,65% من الناتج الداخلي الخام)، انهارت سنة 1971 إلى 1 مليون دولار (0,01% من الناتج الداخلي الخام)، ويمكن تفسير ذلك بالتدهور الكبير في النمو الاقتصادي الذي سجل (-11,33%). هذا الأخير الذي يعتبر أهم عنصر في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولكنها تحسنت فيما بعد، حيث سجلت 41 مليون و51 مليون سنتي 1972 و1973 على الترتيب، نتيجة التحسن في معدل النمو الاقتصادي، واحتلت سنة 1974 الصدارة في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، التي وصلت إلى 358 مليون دولار (2,71% من الناتج الداخلي الخام).

بداية من سنة 1975 وإلى غاية سنة 1979، أخذ مسار الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر اتجاهها نزولياً، حيث سجلت السنوات 1975 ؛ 1976 ؛ 1977 ؛ 1978 و1979 على التوالي : 119 ؛ 187 ؛ 178 ؛ 135 و26 مليون دولار على الترتيب. تلاها تحسناً كبيراً سنة 1980 بـ 349 مليون دولار، وهو ما أدى إلى تحسن نصيبها من الناتج الداخلي الخام، حيث مثلت نسبة 0,82%. ليلعب متوسط الفترة (1970-1980) ما قيمته 139 مليون دولار، أي ما نسبته 0,87% من الناتج الداخلي الخام.

الفترة (1981-1995) :

في هذه الفترة، احتلت سنة 1992 الصدارة في قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة بـ 30 مليون دولار، وهو ما مثل نسبة 0,06% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة جداً، وتعني انخفاضاً كبيراً في قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بعقدي السبعينات والثمانينات. وبلغ متوسط الفترة (1981-1995) ما قيمته 0,0005 مليون دولار، ويمكن إرجاع ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الجزائر، أو بالأحرى انعدامها في هذه الفترة إلى عدة أسباب، نذكر منها : الوضع السياسي والأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ابتداء من أواخر 1989، إضافة إلى عدم توفر الاستقرار الاقتصادي خاصة في بداية سنوات التسعينات (1990-1995) ؛ أين تباطأ النمو الاقتصادي، مسجلاً معدلات نمو سلبية. أضف إلى ذلك تفاقم حدة الاختلالات والفجوات ؛ منها تفاقم حجم المديونية الخارجية والفجوة التضخمية التي شهدت مستويات مخيفة، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 25,8%، بالإضافة إلى عدم واقعية أسعار الصرف، كذلك عدم توفر مناخ استثماري ملائم، نتيجة عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، وعدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة، إضافة إلى القيود المفروضة على تحويلات أرباح الاستثمار للخارج. وإذا نظرنا إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة، وتفشي الرشوة والفساد الإداري والبيروقراطية، وغياب منشآت النقل والاتصالات خاصة في هذه الفترة، يتبين أنه بسبب هذه الأوضاع المتردية في الجزائر كان المناخ غير جذاب للاستثمار الأجنبي.

⁶⁰ أنظر إلى الملحق (6.3)، ص 327.

الفترة (1996-2011) :

بداية من سنة 1996 عرف التدفق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاها مغايرا، حيث انتقلت قيمة الاستثمار الأجنبي من 270 مليون دولار سنة 2006 لترتفع إلى 270 مليون دولار في 1997، ثم إلى 607 مليون دولار سنة 1998، لتتراجع إلى 292 مليون دولار عام 1999، و280 مليون دولار في سنة 2000. وقد شهدت الفترة (1996-2000) مستويات متواضعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ متوسطه السنوي ما قيمته 341 مليون دولار.

بداية من سنة 2001 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر قفزات معتبرة، حيث سجل ما قيمته 1,108 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 295,71% مقارنة بسنة 2000، وذلك بفضل دفع شراكة أوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال. وقد بلغ المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1996-2011) ما قيمته 1,31 مليار دولار، بما يمثل 1,25% من الناتج الداخلي الخام. واحتلت سنة 2009 الصدارة بتحقيقها 3,05 مليار دولار (2,21% من الناتج الداخلي الخام)، الأمر الذي يعني تحسنا في قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب، منها : تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة التحسن في معدلات التضخم، الذي بلغ متوسطه في هذه الفترة 4,53%، وتقليص حجم المديونية الخارجية إلى مستويات مريحة، بالإضافة إلى تسجيل معدلات نمو لا بأس بها، إضافة إلى التحسن في الوضع الأمني والسياسي، والتحسن في المناخ الاستثماري؛ نتيجة الحوافز التي وضعتها الدولة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وبالرغم من هذا التحسن، إلا أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تبقى متواضعة، نتيجة اقتصرها على قطاع النفط من جهة، وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام، وتباطؤ عملية الخوصصة من جهة أخرى.

إن الجزائر اليوم لا تزال من الدول التي لم توفر الظروف الجيدة لاستقطاب الاستثمار الخارجي، وبالتالي تُصنف الجزائر مع الدول الأقل نشاطا، بالنظر إلى الفرق بين القدرات الموجودة والنتائج المحققة، فقد حصلت الجزائر في وقت سابق، على الرتبة 111 في القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمؤشر 0,3 لنتائج تدفق الاستثمارات، و 0,216 كمؤشر لقدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية. على هذا الأساس، تظل الجزائر وفق هذا التصنيف بعيدة عن قدراتها الفعلية في مجال استقطاب الاستثمارات، وتضل الوجهة الجزائرية غير مقنعة للمستثمرين الأجانب خارج نطاق المحروقات⁶¹.

⁶¹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، (أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2003/2004، ص 209.

المبحث الثاني - دراسة قياسية لمحددات الادخار المحلي

إن التعرف على العوامل التي تحدد معدل الادخار يشكل تحديا كبيرا للسياسة العامة لجميع الدول⁶²، وإن معرفة هذه العوامل هو واحد من الاهتمامات الحاسمة للحكومات في جميع الدول، وخصوصا في الدول النامية، وذلك لمواجهة أعباء الديون الخارجية، كما أن فرص النمو في المدى المتوسط أصبحت تعتمد على نمو المدخرات الوطنية⁶³. سنحاول في هذا المبحث إعطاء صورة قياسية لظاهرة الادخار المحلي في الجزائر، بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية، وذلك بتحديد أهم محددات دالة الادخار المحلي عن طريق نمذجتها وإعطائها أحسن صيغة رياضية. هذه الأخيرة، يمكنها أن تساعد صانعي القرار في صياغة سياسات لتحسين معدلات الادخار في الاقتصاد الوطني. تستخدم الدراسة بيانات سنوية تغطي الفترة (1970-2011)، وتستند إلى حد كبير على إحصائيات البنك الدولي، وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، والتي توفر بيانات السلاسل الزمنية الطويلة لمعظم المتغيرات المستخدمة في النموذج.

المطلب الأول - طريقة التقدير وبناء النموذج القياسي

الفرع الأول - طريقة التقدير

لتقدير معالم النموذج، سنستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*Ordinary Least Squares*) (*Method - OLS*)، والتي طُورت من قبل العالم (*Gauss*) والتي تنص حرفيا على الآتي: " الخط المستقيم المار بنقاط معلومة يتم توفيقه بحيث أن مجموع المربعات للمسافات بين هذه النقاط والخط المستقيم تكون أصغر ما يمكن"⁶⁴، والأسباب الداعية لاستخدام هذه الطريقة هي⁶⁵:

1. تقدير المعلمات بواسطة (*OLS*) يمتاز بصفات أكثر فعالية من غيرها من الطرق؛
2. سهولة حساب تقدير المعلمات بواسطة (*OLS*) مقارنة بالطرق القياسية الأخرى؛
3. منطقية النتائج المستحصلة بطريقة (*OLS*) بالرغم من التطور الكبير الخاص في طرق احتساب وتقدير المعلمات للنموذج القياسي؛
4. سهولة فهم ميكانيكية عمل (*OLS*)؛
5. معظم الأساليب القياسية مبنية بالحقيقة على (*OLS*) رغم التطورات والتحويلات في هذه الأساليب، ومعظم هذه الطرق تعتبر تطبيقات إلى (*OLS*).

كما أن أحد الأسباب الأساسية الداعية لاستخدامنا طريقة (*OLS*) في تقدير العلاقات الاقتصادية هو أن سمات النموذج له مميزات مثالية.

⁶² Zhou Xiaochuan, Du taux d'épargne, Revue de la stabilité financière, Banque de France, N° 15, Février 2011, P188. □

⁶³ AHMED. Zejly (économiste a la banque africaine de développement), Regard Sur L'épargne Privée Et La Croissance Economique A Travers La Théorie Du Cycle De Vie Cas Du Maroc. December 18, 2010, P1, <http://ssrn.com/abstract=1728253>

⁶⁴ صباح داود سليم ومها أبو حويج، مقدمة في الاحتمالات والإحصاء، ط1، دار فنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص225.

⁶⁵ وليد اسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2003، ص62.

الفرع الثاني - بناء النموذج القياسي

إن شكل دالة الادخار قد أثار جدلا في النظرية الاقتصادية، لأن الاقتصاديين غير متفقين على طبيعة الدالة أم غير خطية. في هذه الدراسة سيتم تقدير معلمات دالة الادخار المحلي بافتراض وجود علاقة خطية بين الادخار المحلي كمتغير تابع من ناحية وبين المتغيرات المستقلة من ناحية أخرى، لذلك، فإن النموذج يمكن أن يكون عرضه على النحو التالي :

$$SPIB_t = f\left(PIBR_t, TCPIBR_t, PIBH_t, TCPIBH_t, ADEP_t, CCPIB_t, M2PIB_t, CISPPIB_t, TIR_t, INF_t, IEDPIB_t, PP_t, SBPIB_t\right)$$

حيث تشير الرموز الواردة في النموذج إلى :

S/PIB : إجمالي الادخار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو يمثل المتغير التابع أما المتغيرات المستقلة المحددة للادخار المحلي فهي على النحو التالي :

PIBR : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليار دولار (سنة الأساس : 2000)

TCPIBR : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)

PIBH : متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار

TCPIBH : معدل نمو متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

ADEP : معدل الإعالة (%)

CCPIB : رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

M2PIB : الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي)

CISPPIB : الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)

TIR : معدل الفائدة الحقيقي (%)

INF : معدل التضخم (%)

IEDPIB : الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من إجمالي الناتج المحلي)

PP : أسعار النفط بالدولار

SBPIB : رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

الآن سوف نقوم بتطبيق نماذج الانحدار المتعدد لظاهرة الادخار المحلي كلما دعت الضرورة لذلك، وذلك بإتباع النظريات الاقتصادية التي خاضت في هذا المجال، حيث يتم قياس دوال الادخار. بعد ذلك سنقوم باختيار أفضل النماذج المقدر للادخار، وذلك بإتباع عدد من المعايير التي يمكن تلخيصها في الآتي :

أولا - المعايير الاقتصادية :

هذه الأخيرة تتحدد من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدر، فالنظرية الاقتصادية قد تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، وهي تعتمد في ذلك على منطق معين. فإذا ما جاءت المعلمات المقدر على عكس ما تقرره النظرية مسبقا، فإن هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض هذه المعلمات المقدر.

ثانيا - المعايير الإحصائية :

تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث سنختبر معنوية المعاملات المقدرة كما توضحها قيمة الإحصاء t ، وسيتم اختيار النماذج التي فاقت فيها قيم t المقدرة لكل معامل القيمة الحرجة عند مستوى معنوية قدره 5% على الأكثر، وبالنسبة لمعامل التحديد R^2 و F فإذا كانت إشارات المعاملات صحيحة وكانت هذه المعاملات معنوية، فإنه سيتم اختيار النماذج على أساس قيم R^2 و F اللذين يوضحان حسن القياس؛ فالنماذج التي تعطي قيما أعلى للإحصائية R^2 و F مثلا، تفضل على غيرها بافتراض تساوي العوامل الأخرى.

ثالثا - المعايير القياسية :

تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، فإذا كانت هذه الافتراضات متوفرة في الواقع، فإن هذا يكسب المعاملات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والاتساق. أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فإن هذا يؤدي إلى فقدان المعاملات المقدرة بعض الصفات السابقة، بل ويؤدي أصلا إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها.

المطلب الثاني - تحديد أفضل النماذج المقدرة للادخار المحلي

بعد تطبيق المعايير المذكورة سابقا على دوال الادخار، أفضت العملية إلى اختيار ثمانية (08) نماذج، هذه الأخيرة هي أفضل النماذج المقدرة للادخار المحلي في الجزائر⁶⁶. ولما كان الهدف من هذا المبحث هو الوقوف على أفضل نموذج للادخار المحلي، فإننا سنقوم بالخطوة الموالية، والمتمثلة في اختيار الأفضل في النماذج التي تم تقديرها سابقا. لغرض تحديد النموذج القياسي الأفضل، قمنا بدراسة النماذج الرياضية المرشحة، وهي مبينة في الجدول التالي.

الجدول (2.3) : أفضل النماذج المقدرة للادخار المحلي في الجزائر

النموذج	R^2	\bar{R}^2	SSR	F	AIK	SCH	DW	الارتباط بين الأخطاء
Mod1	0,9333	0,9215	242,82	79,31	4,96	5,25	2,01	لا يوجد
Mod2	0,9330	0,9212	243,82	78,96	4,96	5,25	2,05	لا يوجد
Mod3	0,9164	0,9071	304,23	98,71	5,08	5,29	1,83	لا يوجد
Mod4	0,9126	0,9029	318,02	94,04	5,13	5,33	2,01	لا يوجد
Mod5	0,9032	0,8894	352,13	65,38	5,28	5,53	1,97	لا يوجد
Mod6	0,9021	0,8881	356,35	64,52	5,29	5,54	2,00	لا يوجد
Mod7	0,9018	0,8939	357,32	113,34	5,19	5,36	1,75	لا يوجد
Mod8	0,8829	0,8699	426,09	67,91	5,42	5,63	2,03	لا يوجد

المصدر : إعداد الباحث، بناء على النماذج المبينة في الملحق (7.3)، ص ص328-329.

يكون النموذج المختار هو الذي يعطي أقل قيمة لمعيار $AKAIKE$ و $SCHWARZ$ مع مستوى أعلى لمعامل التحديد المعدل \bar{R}^2 ومستوى أقل لمجموع مربعات البواقي SSR ، ومع معنوية المعامل المقدرة

⁶⁶ يمكن الاطلاع على هذه النماذج في الملحق (7.3)، ص ص328-329.

وكذلك إحصاءة DW . بعد تفحص النماذج المرشحة السابقة، قمنا باختيار النموذج $Mod1$ بناء على المعايير المذكورة سابقاً، وبذلك يكون $Mod1$ هو أفضل النماذج المقدره للادخار المحلي في الجزائر.

الجدول (3.3) : النموذج $Mod 1$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.85121	2.174212	6.830615	0.0000
SPIB(-1)	0.423228	0.074223	5.702106	0.0000
SBPIB	0.352317	0.072368	4.868437	0.0000
PP	0.137146	0.035054	3.912390	0.0004
CCPIB	0.256985	0.072221	3.558303	0.0011
TCPIB	0.223485	0.094667	2.360746	0.0241
TCPIB(-1)	0.244057	0.094996	2.569147	0.0148
R-squared	0.933316	Mean dependent var	37.81927	
Adjusted R-squared	0.921548	S.D. dependent var	9.541106	
S.E. of regression	2.672394	Akaike info criterion	4.958079	
Sum squared resid	242.8175	Schwarz criterion	5.250640	
Log likelihood	-94.64061	Hannan-Quinn criter.	5.064613	
F-statistic	79.31106	Durbin-Watson stat	2.018656	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج $EViews7$

إذن النموذج المختار يأخذ الصيغة التالية :

$$SPIB_t = \beta_0 + \beta_1 \cdot SPIB_{t-1} + \beta_2 \cdot SBPIB_t + \beta_3 \cdot PP_t + \beta_4 \cdot CCPIB_t + \beta_5 \cdot TCPIB_t + \beta_6 \cdot TCPIB_{t-1} + \varepsilon_t$$

أما المعادلة المقدره فتأخذ الشكل التالي :

$$\hat{SPIB}_t = 14,851 + 0,4232 \cdot SPIB_{t-1} + 0,3523 \cdot SBPIB_t + 0,1371 \cdot PP_t + 0,2569 \cdot CCPIB_t + 0,2234 \cdot TCPIB_t + 0,2440 \cdot TCPIB_{t-1}$$

المطلب الثالث - تقييم النموذج المختار

الآن بعد اختيار النموذج $Mod1$ ، سيتم إخضاع هذا الأخير إلى مختلف الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية، للتأكد من جودته وتحقيقه لجميع الشروط.

الفرع الأول - التقييم الاقتصادي

للحكم على صلاحية نموذج الانحدار الذي تم توفيقه للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، لابد وأن يتوفر في هذا النموذج مجموعة من الشروط النظرية، المتعلقة بمنطقية إشارات وقيم معاملات الانحدار، مع الأساس النظري الذي يحكم الظاهرة محل الدراسة. إن عدم توفر هذه الشروط يجعل نموذج الانحدار الذي تم توفيقه غير سليم من الناحية النظرية. نلاحظ من الجدول السابق أن معاملات المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع كلها موجبة، كما أن الميل الحدي للادخار المحلي بالنسبة للمتغيرات المستقلة محصور بين الصفر والواحد، حيث نلاحظ أن :

$$\frac{\partial SPIB_t}{\partial SPIB_{t-1}} = 0,4232 \quad , \quad \frac{\partial SPIB_t}{\partial SBPIB_{t-1}} = 0,3523 \quad , \quad \frac{\partial SPIB_t}{\partial PP_t} = 0,1371$$

$$\frac{\partial SPIB_t}{\partial CCPIB_t} = 0,2569 \quad , \quad \frac{\partial SPIB_t}{\partial TCPIB_t} = 0,2234 \quad , \quad \frac{\partial SPIB_t}{\partial TCPIB_{t-1}} = 0,2440$$

تبين النتائج السابقة ما يلي :

1. الميل الحدي للادخار المحلي من الادخار المحلي في الفترة السابقة يساوي 0,4232، وهذا يعني أن زيادة الادخار المحلي في الفترة السابقة بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الادخار المحلي في الفترة الحالية بـ 42,32% ؛
2. الميل الحدي للادخار المحلي من رصيد الميزانية العامة للدولة يساوي 0,3523، وهذا يعني أن زيادة رصيد الميزانية العامة للدولة بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الادخار المحلي بـ 35,23% ؛
3. الميل الحدي للادخار المحلي من أسعار النفط يساوي 0,1371، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الادخار المحلي بـ 13,71% ؛
4. الميل الحدي للادخار المحلي من رصيد الحساب الجاري يساوي 0,2569، وهذا يعني أن التحسن في رصيد الحساب الجاري بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الادخار المحلي بـ 25,69% ؛
5. الميل الحدي للادخار المحلي من معدل النمو الاقتصادي يساوي 0,2234، وهذا يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الادخار المحلي بـ 22,34% ؛
6. الميل الحدي للادخار المحلي من معدل النمو الاقتصادي للفترة السابقة يساوي 0,2240، وهذا يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الفترة السابقة بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الادخار المحلي في الفترة الحالية بـ 22,40% ؛

بشكل عام، يبين هذا النموذج أن الادخار المحلي في الفترة الحالية متعلق بكل من : الادخار المحلي للفترة السابقة ؛ رصيد الميزانية العامة للدولة ؛ أسعار النفط ؛ رصيد الحساب الجاري ؛ معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية ومعدل النمو الاقتصادي للفترة السابقة، وهذه النتائج تدعم افتراضات النظرية الاقتصادية، وبالتالي نقبل النموذج اقتصاديا.

الفرع الثاني - التقييم الإحصائي

أولا - اختبار المعنوية الإحصائية لمعلم النموذج :

تستخدم هذه الاختبارات لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول منها لمعلمات النموذج، ولإجراء اختبار الفرضيات من الضروري إتباع الخطوات التالية :

- تحديد الفرضية الصفرية والبديلة (H_0 و H_1) ؛
- تحديد مستوى الدلالة (المعنوية) واختيار إحصاء الاختبار، ونعني بمستوى الدلالة "المخاطرة المحتملة في رفض الفرض الإحصائي عندما يكون صحيحاً"⁶⁷، فعندما نقول مستوى الدلالة هو 5% ؛ فإننا نعني وجود فرصة تعادل 5% بأن نرفض الفرضية الصفرية H_0 عندما تكون هذه الفرضية صحيحة في الحقيقة. يُطلق على هذا الشكل من الخطأ ؛ الخطأ من النوع الأول. وعندما تكون H_0 خاطئة ونقبلها نكون قد ارتكبنا خطأ من النوع الثاني. هناك إذن أربع قرارات ممكنة بشأن الفرض الإحصائي، وهي مبينة في الجدول التالي :

⁶⁷ سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، الإشعاع للنشر، الإسكندرية، 1997، ص187.

الجدول (4.3) : حالات فرض العدم

H_1	H_0	الوضع الصحيح / القرار
خطأ من النوع الثاني (B)	قرار سليم $(1-\lambda)$	قبول H_0
قرار سليم $(1-B)$	خطأ من النوع الأول (λ)	رفض H_0

La source : G.Saporta, probabilités analyse des données et statistique, éd Technip, Paris, 1990, p319.

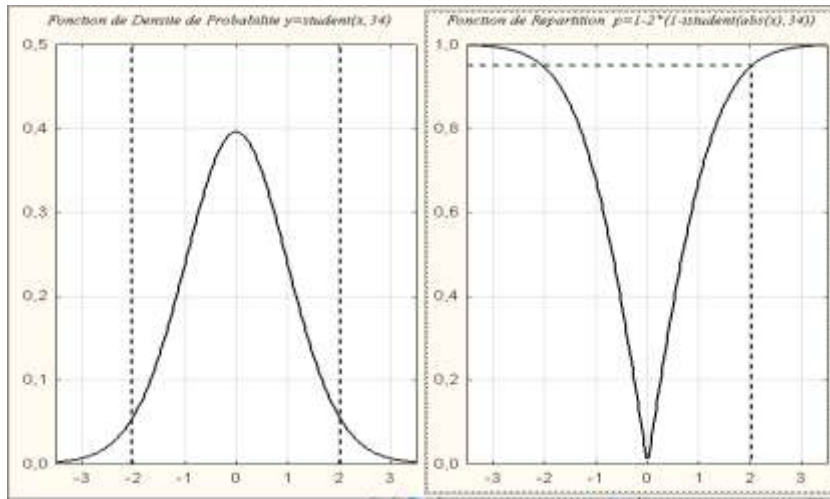
- تحديد مناطق الرفض والقبول ؛
- حساب قيمة الاختبار الناتجة عن إحصاءة الاختبار ؛
- الاستنتاج واتخاذ القرار .

$$\begin{cases} H_0 : \beta_k = 0 \\ H_1 : \beta_k \neq 0 \end{cases} \text{ : نضع الفرض :}$$

ونستخدم هنا اختبار ستودنت، حيث نحسب قيم t_c الموافقة لكل β_i حيث $t_c = \frac{\hat{\beta}_i}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_i}} \sim t_{n-k, \frac{\lambda}{2}}$ ثم نقارنها مع

القيمة المجدولة لدرجة حرية $(n-k)$ ومستوى معنوية $\lambda\%$ ، ويكون القرار برفض H_0 إذا كانت $t_c \notin \left[-t_{n-k, \frac{\lambda}{2}}, +t_{n-k, \frac{\lambda}{2}} \right]$ وفي هذه الحالة نقول أن $\hat{\beta}_i$ لها معنوية إحصائية، ويمكن أن نثق فيها كأساس جيد للوصول لمعلمة المجتمع، ونقبل H_0 في حالة العكس.

الشكل (15.3) : دالة الكثافة الاحتمالية ودالة التوزيع التراكمي لستودنت عند $\alpha = 5\%$ وعند درجة حرية 34



المصدر : مرسوم انطلقا من برنامج STATISTICA10

1. اختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases} \text{ : لدينا صيغة الاختبار كالتالي :}$$

- إحصائية الاختبار هي : $t_c = \frac{\hat{\beta}_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} = 6,830$

- القيمة الحرجة لـ t هي : $t_{34,0.025} = 2.032$

• القرار : بما أن $|t_c| > t_{34,0.025}$ عند مستوى معنوية 5%، وكذلك القيمة الحرجة (*la probabilité critique*) ($prob = 0,0000 < 0,05$)، التي تعني أنه لدينا 0 فرصة من 10000 من الفرص لارتكاب خطأ في رفض الفرضية H_0 ، لذلك نرفض H_0 لأن المخاطرة أقل من 5%، وبالتالي $\hat{\beta}_0$ لها معنوية إحصائية، ويمكن أن نتق فيها كأساس جيد للوصول لمعلمة المجتمع.

2. اختبار معنوية β_1 :

بتطبيق نفس الخطوة السابقة، نجد أن $|t_c| = 5,702 > t_{34,0.025} = 2,032$ عند مستوى معنوية 5%، وكذلك ($prob = 0,00 < 0,05$)، التي تعني أنه لدينا 0 فرصة من 10000 من الفرص لارتكاب خطأ في رفض الفرضية H_0 ، لذلك نرفض H_0 لأن المخاطرة أقل من 5%، وبالتالي $\hat{\beta}_1$ ذات دلالة إحصائية، ويمكن أن نتق فيها كأساس جيد للوصول لمعلمة المجتمع.

3. اختبار معنوية β_2 :

بما أن $|t_c| = 4,868 > t_{34,0.025} = 2,032$ عند مستوى معنوية 5%، وكذلك ($prob = 0,00 < 0,05$)، التي تعني أنه لدينا 0 فرصة من 10000 من الفرص لارتكاب خطأ في رفض الفرضية H_0 ، لذلك نرفض H_0 لأن المخاطرة أقل من 5%، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي $\hat{\beta}_2$ ذات دلالة إحصائية، ويمكن أن نتق فيها كأساس جيد للوصول لمعلمة المجتمع.

4. اختبار معنوية β_3 :

بما أن $|t_c| = 3,912 > t_{34,0.025} = 2,032$ عند مستوى معنوية 5%، وكذلك ($prob = 0,0004 < 0,05$)، التي تعني أنه لدينا 4 فرص من 10000 من الفرص لارتكاب خطأ في رفض الفرضية H_0 ، لذلك نرفض H_0 لأن المخاطرة (0,04%) أقل من 5%، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي $\hat{\beta}_3$ ذات دلالة إحصائية.

5. اختبار معنوية β_4 :

بما أن $|t_c| = 3,558 > t_{34,0.025} = 2,032$ عند مستوى معنوية 5%، وكذلك ($prob = 0,0011 < 0,05$)، التي تعني أنه لدينا 11 فرصة من 10000 من الفرص لارتكاب خطأ في رفض الفرضية H_0 ، لذلك نرفض H_0 لأن المخاطرة (0,11%) أقل من 5%، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي $\hat{\beta}_4$ ذات دلالة إحصائية.

6. اختبار معنوية β_5 :

بما أن $|t_c| = 2,36 > t_{34,0.025} = 2,032$ عند مستوى معنوية 5%، وكذلك ($prob = 0,0241 < 0,05$)، التي تعني أنه لدينا 241 فرصة من 10000 من الفرص لارتكاب خطأ في رفض الفرضية H_0 ، لذلك نرفض H_0 لأن المخاطرة (2,41%) أقل من 5%، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي $\hat{\beta}_5$ ذات دلالة إحصائية.

7. اختبار معنوية β_6 :

بما أن $|t_c| = 2,569 > t_{34,0.025} = 2,032$ عند مستوى معنوية 5%، وكذلك ($prob = 0,0148 < 0,05$)، التي تعني أنه لدينا 148 فرصة من 10000 من الفرص لارتكاب خطأ في رفض الفرضية H_0 ، لذلك نرفض H_0 لأن المخاطرة 1,48% أقل من 5%، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي $\hat{\beta}_6$ ذات دلالة إحصائية.

ثانيا - اختبار المقدرة التفسيرية للنموذج⁶⁸ :

تساعد البواقي على قياس مدى تمثيل المعادلة المفروضة (في النموذج) لمشاهدات العينة، حيث أن القيمة الكبيرة للبواقي تعني بأن التمثيل يكون غير جيد، والقيمة الصغيرة لهذه البواقي تعني تمثيلا جيدا للنموذج⁶⁹. إن المشكلة في استعمال البواقي كمقياس لجودة التوفيق هو أن قيمة البواقي تعتمد على المتغير التابع $SPIB$. لهذا نقوم بتعريف تغير $SPIB$ حول وسطه كما يلي :

$$SPIB_i = \hat{SPIB}_i + \hat{\varepsilon}_i \Rightarrow SPIB_i - \bar{SPIB} = \hat{SPIB}_i - \bar{SPIB} + \hat{\varepsilon}_i$$

وبترتيب طرفي المعادلة أعلاه، وتجميع مشاهدات العينة، نستنتج المعادلة الأساسية لتحليل التباين :

$$TSS = ESS + RSS \quad \text{أي} \quad \sum (SPIB_i - \bar{SPIB})^2 = \sum (\hat{SPIB}_i - \bar{SPIB})^2 + \sum \hat{\varepsilon}_i^2$$

تعد المعادلة الأخيرة مفيدة جدا لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس المقدرة التفسيرية، ولذا فإنه من المفيد أن نفحص بعناية معنى كل حد من حدودها⁷⁰ :

$$TSS = \sum (SPIB_i - \bar{SPIB})^2 \quad \leftarrow \text{مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير } SPIB ;$$

$$ESS = \sum (\hat{SPIB}_i - \bar{SPIB})^2 \quad \leftarrow \text{مجموع مربعات الانحرافات المشروحة في المتغير } SPIB ;$$

$$RSS = \sum \hat{\varepsilon}_i^2 \quad \leftarrow \text{مجموع مربعات البواقي (الأخطاء).}$$

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

وبالتالي مقياس المقدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار هو :

في الحالات العادية فإن معادلة الانحدار تفسر بعض التغير في $SPIB$ وليس كله، ومن ثم فإن : $0 \leq R^2 \leq 1$. وبالرجوع إلى جدول مخرجات النموذج المختار نجد أن معامل التحديد $R^2 = 0,9333$ ، بينما معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0,9215$ ، وهذا يعني أن التغيرات في القيم المشاهدة للادخار المحلي تُفسر بنسبة 92,15% من طرف المتغيرات المستقلة، وهي نسبة جيدة، وتبقى نسبة تقدر بـ 7,85% مُفسرة بواسطة عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

ثالثا - اختبار المعنوية الكلية للنموذج⁷¹ :

يمكن اختبار المعنوية الكلية للانحدار باستخدام نسبة التباين المُفسر إلى التباين غير المُفسر، ويتبع هذا توزيع فيشر F بدرجات حرية $(k-1)$ و $(n-k)$ ومستوى معنوية $\lambda\%$ ، حيث n عدد المشاهدات و k

⁶⁸ نقصد بالمقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار؛ مدى قدرة المتغيرات المستقلة في النموذج على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أو بمعنى آخر نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وتعزى إلى المتغيرات المستقلة. ويتم الحكم على المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد (R -squared) أو معامل التحديد المعدل ($Adjusted$ R -squared)، ويفضل الاعتماد على هذا الأخير لأنه يكون أكثر دقة.

⁶⁹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص49.

⁷⁰ هاري كلجيان و والاس أوتس، ترجمة المرسي السيد حجازي وعبد القادر محمد عطية، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ط1، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، 2001، ص112.

⁷¹ يقصد بها اختبار الشكل الدالي للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وذلك باستخدام اختبار فيشر. فمثلا، بما أن الباحث اختار نموذج الانحدار الخطي لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فإن اختبار المعنوية الكلية للنموذج، يقصد به الاجابة على السؤال التالي : هل الشكل الدالي المقترح (النموذج الخطي) هو نموذج مقبول لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية أم لا؟ بحيث أنه في حالة النفي فإنه يتعين على الباحث محاولة إيجاد نموذج آخر يمكن أن يقدم وصفا أفضل للعلاقة بين متغيرات النموذج، كأن يقترح نموذج غير خطي لهذه العلاقة.

عدد المعالم المقدر. يكون الاختبار بهذا الشكل :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0 \\ H_1 : \exists \beta_i \neq 0 \quad i = 0, \dots, 6 \end{cases}$$

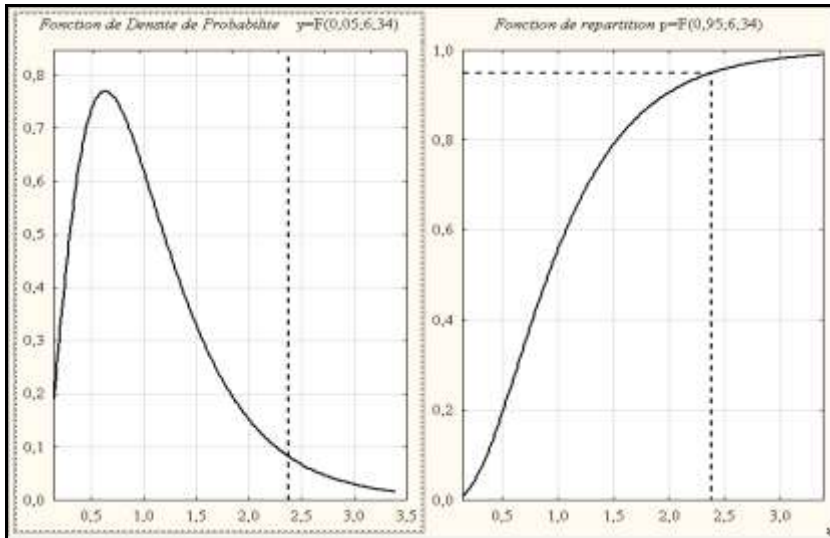
إن الفرضية الصفرية تعني أن جميع معاملات الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، بينما الفرضية البديلة تعني أنه يوجد واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي (يختلف عن الصفر). تكون إحصائية الاختبار هي :

$$F_c = \frac{R^2/(k-1)}{(1-R^2)/(n-k)} \sim F_{\lambda, (k-1, n-k)}$$

ونقارنها مع القيمة المجدولة، ومنها يكون القرار إما برفض H_0 إذا كانت $F_{table} < F_c$ ؛ وهذا يعني بأن معالم الإندار ليست جميعها مساوية للصفر، والعكس بالضرورة صحيح.

لدينا إحصائية الاختبار هي: $F_c = 79,31106$ والقيمة الحرجة لمستوى معنوية 5% هي : $F_{0.05, (6, 34)} = 2,38$ ، إذن بما أن $F_{table} < F_c$ ؛ وكذلك $P-Value < 0,05$ ، فإننا نرفض الفرض العدمي، وهذا يعني أن هناك واحدا على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر، ومنه توجد علاقة بين التغير في قيم الادخار المحلي والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين هذا النموذج.

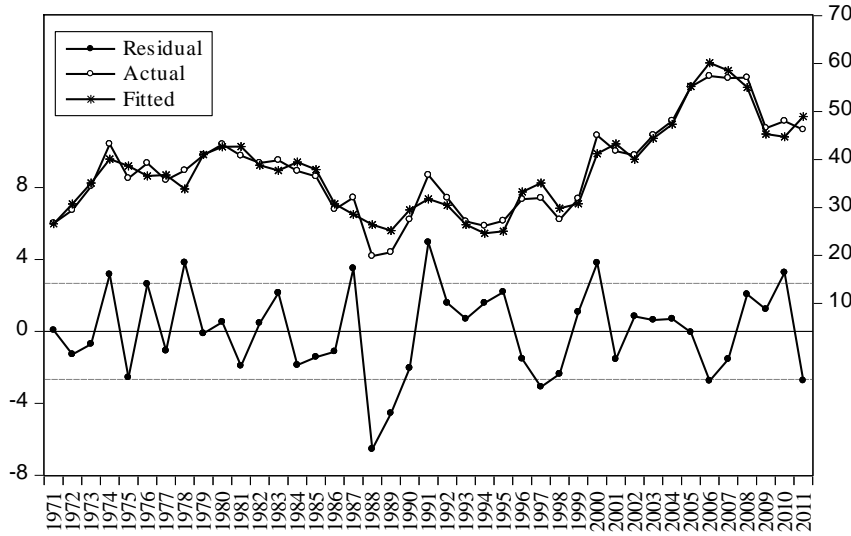
الشكل (16.3) : دالة الكثافة الاحتمالية ودالة التوزيع التراكمي لفيشر عند $\alpha = 5\%$ وعند درجتى حرية 6 و 34



المصدر : مرسوم انطلاقا من برنامج STATISTICA10

إن المعنوية الجيدة لكل معالم النموذج المقدر، مع إيجاد كل قيم الإحتمالات الحرجة أقل من 0.05، بالإضافة إلى نسبة معامل التحديد، هي نتائج من شأنها أن تعطينا نظرة إحصائية حول نجاعة النموذج في تفسير تغيرات الادخار، وهذا ما يمكن أن نراه من خلال تمثيل السلسلة المقدر (Fitted) ومقارنتها مع بياناتها الأصلية (Actual). حيث نلاحظ من خلال الشكل الآتي، شبه المطابقة بين منحنى السلسلة الأصلية والسلسلة المقدر.

الشكل (17.3) : السلسلة الأصلية للاذخار المحلي والسلسلة المقدرة له وبواقى التقدير



المصدر : مخرجات برنامج EViews7

الفرع الثالث - التقييم القياسي

في هذا الجزء سنختبر مدى توافر شروط الطريقة المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار (طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية)، وتتمثل أهم شروط هذه الطريقة في : الاستقلال الذاتي للبقاوي ؛ ثبات تباين البقاوي ؛ اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبقاوي (التوزيع الطبيعي)، وعدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج.

أولا - اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية :

تشير مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي ε_t ، وفي هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي (أو معامل التغاير) $Cov(\varepsilon_t, \varepsilon_{t-1}) \neq 0$ غير مساو للصفر، وهي تعني أن خطأ ما حدث في فترة ما، ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات المتتالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ أكثر من مرة، مما يؤدي لظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية⁷². ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبقاوي في تحليل الانحدار، إلى أن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون أقل من قيمته الحقيقية، وبالتالي فإن قيمة إحصاءات الاختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل (T) ، (F) ، (R^2) تكون أكبر من قيمتها الحقيقية، مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته⁷³. من بين الاختبارات التي تستخدم في التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ؛ اختبار ديرين واتسون *Durbin-Watson* واختبار براش قودفراي *Breusch-Godfrey*.

1. اختبار ديرين واتسون (*DW*) للارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية :

هناك بعض الشروط التي يتعين توفرها قبل أن يصلح هذا الاختبار وهي :

⁷² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص386.

⁷³ أسامة ربيع أمين سليمان، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، القاهرة، 2008، ص107.

- يُستخدم في حالة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب الشكل: $\varepsilon_i = \rho\varepsilon_{i-1} + \eta_i$
- لا بد أن تحتوي معادلة الانحدار الأصلية بالنموذج على معلمة تقاطعية ؛
- يجب ألا يحتوي نموذج الانحدار الأصلي على المتغير التابع ذو الفجوة الزمنية كأحد متغيراته التفسيرية.
- لا بد أن يكون حجم العينة $n \geq 15$ حتى يمكن إجراء الاختبار لأن الجدول الخاص به يبدأ من $n = 15$.

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases} \text{ : يهدف اختبار } DW \text{ إلى اختبار الفرضيتين التاليتين :}$$

$$DW = \frac{\sum (\hat{\varepsilon}_i - \hat{\varepsilon}_{i-1})^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2} \cong 2(1 - \rho) \sim DW_{(d_l, d_u, n-k)} \text{ : ويعتمد اختبار } DW \text{ على الإحصاء التالية :}$$

حيث DW تأخذ قيمها بين 0 و 4، ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كان $DW \cong 2$ فإن $\rho = 0$. يوضح الشكل التالي قيم d (الجدولية)، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، والتي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

الشكل (18.3) : تفسير اختبار ديربن واتسون

0	d_l	d_u	2	$4 - d_u$	$4 - d_l$	4
$\rho > 0$?	$\rho = 0$	$\rho = 0$?	$\rho < 0$	
ارتباط ذاتي موجب	غير محدد	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	غير محدد	ارتباط ذاتي سالب	

la source : Régis Bourbonnais, économétrie, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2000, p121.

بالاعتماد على الشكل أعلاه يتضح أنه :

• إذا كانت $DW < d_l$ أو $DW > 4 - d_l$ يتم رفض H_0 ؛

• إذا كانت $4 - d_u > DW > d_u$ نقبل H_0 ؛

• إذا كانت $4 - d_l \leq DW \leq 4 - d_l$ أو $d_l \leq DW \leq d_u$ تكون النتيجة غير محددة.

بالنسبة للنموذج المختار $Mod1$ يكون اختبار *Durbin Watson* غير قابل للتطبيق بسبب وجود متغيرين اثنين ذو فجوة زمنية، هما $SPIB(-1)$ و $TCPIB(-1)$ ، وبالتالي سيتم تطبيق اختبار *Breusch-Godfrey*.

2. اختبار براش قودفراي (*Breusch-Godfrey*) :

انتقد براش قودفراي اختبار DW لأنه محدود بحالة الارتباط الخطي من الرتبة الأولى، وهذا يعني أنه لا يصلح في حالة الارتباط الذاتي من أي رتبة أعلى من الأولى، إضافة إلى أنه لا يعطي نتيجة قاطعة إذا وقعت قيمته المحسوبة في المدى غير المحدد. يرتكز هذا الاختبار على اختبار فيشر أو على مضاعف لاغرانج، والفكرة العامة للاختبار هي البحث عن علاقة معنوية بين ε_i كمتغير تابع و $\varepsilon_{i-1}, \varepsilon_{i-2}, \dots, \varepsilon_{i-p}$ كمتغيرات مفسرة، ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p على الشكل التالي :

$$\varepsilon_i = \rho_1 \varepsilon_{i-1} + \rho_2 \varepsilon_{i-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{i-p} + \eta_i$$

ليكن النموذج الخطي العام :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i$$

$$= \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + \rho_1 \varepsilon_{i-1} + \rho_2 \varepsilon_{i-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{i-p} + \eta_i$$

هذا الاختبار يعتمد على ثلاثة خطوات⁷⁴ :

• تقدير البواقي من خلال النموذج العام :

$$\hat{\varepsilon}_i = Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{i1} - \hat{\beta}_2 X_{i2} - \dots - \hat{\beta}_k X_{ik}$$

• القيام بإجراء انحدار البواقي $\hat{\varepsilon}_i$ على جميع المتغيرات المفسرة والبواقي :

$$\hat{\varepsilon}_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + \rho_1 \hat{\varepsilon}_{i-1} + \rho_2 \hat{\varepsilon}_{i-2} + \dots + \rho_p \hat{\varepsilon}_{i-p} + \eta_i$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 . نذكر أنه باستعمال هذه المعادلة سنفقد P مشاهدة.

• اختبار الفرضيات : $\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0 \\ H_1 : \exists \rho_j \neq 0 \quad j = 1, \dots, p \end{cases}$

ولإجراء الاختبار نحسب إحصاءة LM حيث : $LM = nR^2 \sim \chi_p^2$ ، وتكون نتيجة الاختبار كالتالي :

• إذا كان $LM < \chi_p^2$ فإننا نقبل H_0 أي هناك استقلالية تامة بين الأخطاء؛

• إذا كان $LM > \chi_p^2$ فإننا نقبل H_1 أي هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

(أ) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الأولى

للقام باختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى أي : $\begin{cases} H_0 : \rho_1 = 0 \\ H_1 : \rho_1 \neq 0 \end{cases}$ ؛ سنقوم

بإجراء انحدار للبواقي $\hat{\varepsilon}_i$ على جميع المتغيرات المفسرة والبواقي، أي سنقوم بتقدير النموذج التالي :

$$\varepsilon_t = \beta_0 + \beta_1 \cdot \text{SPIB}_{t-1} + \beta_2 \cdot \text{SBPIB}_t + \beta_3 \cdot \text{PP}_t + \beta_4 \cdot \text{CCPIB}_t + \beta_5 \cdot \text{TCPIB}_t + \beta_6 \cdot \text{TCPIB}_{t-1} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \eta_t$$

من أجل $P=1$ وبمساعدة برنامج $EViews7$ نحصل على المخرجات التالية :

الجدول (5.3) : تقدير نموذج إنحدار البواقي من الدرجة الأولى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.025359	Prob. F(1,33)	0.8744
Obs*R-squared	0.031483	Prob. Chi-Square(1)	0.8592

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 04/02/13 Time: 08:11

Sample: 1971 2011

Included observations: 41

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.142967	2.381743	-0.060026	0.9525
SPIB(-1)	0.004898	0.081349	0.060210	0.9524
SBPIB	-0.001678	0.074180	-0.022621	0.9821
PP	-0.000879	0.035993	-0.024411	0.9807
CCPIB	-0.001452	0.073845	-0.019668	0.9844
TCPIB	-0.000482	0.096102	-0.005014	0.9960
TCPIB(-1)	-0.000888	0.096548	-0.009202	0.9927
RESID(-1)	-0.030963	0.194437	-0.159246	0.8744

R-squared 0.000768 Mean dependent var 3.72E-15

المصدر : مخرجات برنامج $EViews7$

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال الحرج لفيشر يساوي 87,44%، إذن نقبل الفرضية H_0 عند

مستوى معنوية 5%، ولتأكيد ذلك نجري الاختبار. لدينا إحصاءة LM حيث :

⁷⁴ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012، ص100.

$$LM = nR^2 = 41 \times 0,000768 = 0,031483 < \chi_{0,05}^2(1) = 3,841$$

ومنه نقبل H_0 عند مستوى معنوية 5%، أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

(ب) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الثانية

لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية بين الأخطاء العشوائية، سنستخدم اختبار براش

قودفراي، حيث نجد بعد عملية التقدير من أجل $P = 2$ النتائج التالية :

الجدول (6.3) : تقدير نموذج انحدار البواقي من الدرجة الثانية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.222634	Prob. F(2,32)	0.8016
Obs*R-squared	0.562672	Prob. Chi-Square(2)	0.7548

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 04/02/13 Time: 08:32

Sample: 1971 2011

Included observations: 41

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.368853	2.428066	-0.151912	0.8802
SPIB(-1)	0.011965	0.082794	0.144516	0.8860
SBPIB	-0.006018	0.075139	-0.080089	0.9367
PP	-0.002386	0.036388	-0.065567	0.9481
CCPIB	-0.003272	0.074555	-0.043891	0.9653
TCPIB	0.004030	0.097206	0.041458	0.9672
TCPIB(-1)	-0.000625	0.097408	-0.006412	0.9949
RESID(-1)	-0.037338	0.196413	-0.190100	0.8504
RESID(-2)	-0.120092	0.185228	-0.648348	0.5214

R-squared 0.013724 Mean dependent var 3.72E-15

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال الحرج لفيشر يساوي 80,16%، إذن نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5%، ولتأكيد ذلك نجري الاختبار. لدينا إحصاءة LM حيث :

$$LM = nR^2 = 41 \times 0,013724 = 0,562672 < \chi_{0,05}^2(2) = 5,99$$

ومنه نقبل H_0 عند مستوى معنوية 5%، أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

ثانيا - اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين :

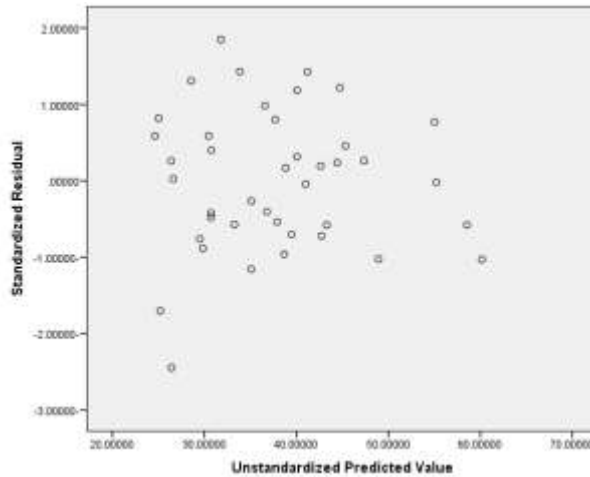
إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار سيترتب عليه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة، الأمر الذي يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها⁷⁵. يشير اختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير المستقل، أي $E(X_i \cdot \varepsilon_i) \neq 0$ وعليه فإن : $E(\varepsilon_i^2) \neq \sigma_\varepsilon^2 \quad \forall i$. وإذا فرضنا النموذج الخطي العام : $Y = X\beta + \varepsilon$ ، ستكون المصفوفة Ω كالتالي : $\Omega = E(\varepsilon\varepsilon') \neq \sigma_\varepsilon^2 \cdot I_n$ ، ولاختبار وجود هذه المشكلة نستخدم الطريقتين التاليتين :

⁷⁵ أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص107.

1. الطريقة البيانية :

من خلال الشكل البياني المبين أدناه، نلاحظ أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكلا عشوائيا على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، حيث أنه لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، وبالتالي فإن شرط ثبات تباين البواقي، من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى متوفر.

الشكل (19.3) : توزيع بواقي التقدير



المصدر : مخرجات برنامج SPSS20

2. الطريقة الحسابية :

توجد هناك اختبارات إحصائية عديدة للكشف عن هذه المشكلة، نتعرض لبعض منها فيما يلي :

(أ) اختبار *H. White* :

الاختبار المقترح من طرف *H. White* يعتمد على تقدير $\hat{\varepsilon}_i^2$ في كل المتغيرات المستقلة، مربعاتها

وحاصل ضرب قيمها المتقاطعة. لنفرض لدينا النموذج التالي :

$$\begin{cases} Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \beta_3 X_{i3} + \dots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i, & (i = 1, 2, \dots, n) \dots \dots \dots (1) \\ V(\varepsilon_i) \neq \sigma_\varepsilon^2 \end{cases}$$

وتكون خطوات الاختبار كالتالي :

• تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب مربعات البواقي $\hat{\varepsilon}_i^2$ ؛

• تقدير النموذج التالي : $\hat{\varepsilon}_i^2 = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \gamma_1 X_{i1}^2 + \beta_2 X_{i2} + \gamma_2 X_{i2}^2 + \dots + \beta_k X_{ik} + \gamma_k X_{ik}^2 + \eta_i$ ؛

وهنا يوجد $(2k+1)$ معلم مفسر، ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ؛

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \gamma_1 = \beta_2 = \gamma_2 = \dots = \beta_k = \gamma_k = 0 \\ H_1 : \exists \beta_i \vee \gamma_i \neq 0 \end{cases} \quad \bullet \text{ إجراء الاختبار :}$$

حيث H_0 هي فرضية ثبات تباين الأخطاء. نستخدم هنا إحصاءة مضاعف لاغرنج *LM* حيث :

$$LM = nR^2 \sim \chi_{2k}^2$$

< إذا كان $LM \leq \chi_{2k}^2$ فإننا نقبل H_0 أي هناك تباين متجانس ؛ *les résidus sont homoscédastiques*

< إذا كان $LM > \chi_{2k}^2$ فإننا نقبل H_1 أي هناك تباين غير متجانس *les résidus sont hétéroscédastiques*

لاختبار مشكلة عدم ثبات التباين نستخدم برنامج *EViews7*، حيث نحصل على النتائج التالية :

الجدول (7.3) : اختبار *H.White* لمشكلة عدم تجانس تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.628381	Prob. F(27,13)	0.8506
Obs*R-squared	23.21334	Prob. Chi-Square(27)	0.6735
Scaled explained SS	14.93113	Prob. Chi-Square(27)	0.9704

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/31/13 Time: 22:12

Sample: 1971 2011

Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.248400	47.37706	-0.068565	0.9464
SPIB(-1)	-0.233121	2.353401	-0.099057	0.9226
SPIB(-1)^2	0.029682	0.051484	0.576533	0.5741
SPIB(-1)*SBPIB	0.057303	0.156100	0.367091	0.7195
SPIB(-1)*PP	-0.014707	0.059499	-0.247175	0.8086
SPIB(-1)*CCPIB	-0.098703	0.102531	-0.962670	0.3533
SPIB(-1)*TCPIB	-0.382697	0.272127	-1.406318	0.1831
SPIB(-1)*TCPIB(-1)	-0.070766	0.250036	-0.283022	0.7816
SBPIB	0.025449	4.201836	0.006057	0.9953
SBPIB^2	-0.037648	0.070686	-0.532612	0.6033
SBPIB*PP	-0.067110	0.080141	-0.837408	0.4175
SBPIB*CCPIB	0.107532	0.084436	1.273534	0.2251
SBPIB*TCPIB	-0.046880	0.251344	-0.186516	0.8549
SBPIB*TCPIB(-1)	-0.008748	0.167149	-0.052335	0.9591
PP	0.696100	2.434747	0.285902	0.7795
PP^2	-0.012783	0.018317	-0.697838	0.4976
PP*CCPIB	0.086232	0.060895	1.416071	0.1803
PP*TCPIB	0.089972	0.112251	0.801530	0.4372
PP*TCPIB(-1)	0.048046	0.169129	0.284082	0.7808
CCPIB	2.056011	3.532553	0.582018	0.5705
CCPIB^2	-0.063740	0.065493	-0.973233	0.3482
CCPIB*TCPIB	-0.110597	0.193885	-0.570425	0.5781
CCPIB*TCPIB(-1)	-0.005279	0.204856	-0.025771	0.9798
TCPIB	6.753259	6.554307	1.030354	0.3216
TCPIB^2	0.295283	0.291212	1.013979	0.3291
TCPIB*TCPIB(-1)	0.658153	0.499730	1.317016	0.2106
TCPIB(-1)	-2.538622	5.746298	-0.441784	0.6659
TCPIB(-1)^2	0.058522	0.099172	0.590108	0.5652
R-squared	0.566179	Mean dependent var	5.922378	

المصدر : مخرجات برنامج *EViews7*

• بالنسبة لاختبار فيشر، لدينا : $F^* = 0,628381 < F_{27,13}^{0,05} = 2,21$

• لدينا إحصاءة مضاعف لاغرنج $LM = nR^2 = 41 \times 0,566179 = 23,213 < \chi_{0,05}^2(27) = 40,11$

وما يدعم النتيجة السابقتين ؛ الاحتمال الحرج لكل من اختبار فيشر واختبار مضاعف لاغرنج، حيث تساوي الأولى 85,06% أما الثانية 67,35% وهما أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يستلزم قبول H_0 ، أي أن هناك تباين متجانس للبواقي (*les résidus sont homoscedastiques*).

(Autoregressive Conditional Heteroskedasticity) ARCH-LM اختبار

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهذا الاختبار

يعتمد على اختبار فيشر أو مضاعف لاغرنج (إحصائية χ^2). لإجراء الاختبار نقوم بالخطوات التالية :

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب مربعات البواقي : $(\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \dots, \hat{\varepsilon}_{t-p}^2)$
- القيام بإجراء انحدار ذاتي لـ $\hat{\varepsilon}_t^2$ على $(\hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \hat{\varepsilon}_{t-2}^2, \dots, \hat{\varepsilon}_{t-p}^2)$ أي :

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \alpha_2 \hat{\varepsilon}_{t-2}^2 + \dots + \alpha_p \hat{\varepsilon}_{t-p}^2 + \eta_t$$
- إجراء الاختبار : $\begin{cases} H_0 : \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_p = 0 \\ H_1 : \exists \alpha_i \neq 0 \end{cases}$

ونستخدم هنا إحصاءة مضاعف لاغرنج LM حيث : $LM = nR^2 \sim \chi_p^2$. تمثل هنا n عدد المشاهدات

المتعلق بمعادلة الانحدار في الخطوة الثانية، وتكون نتيجة الاختبار كالتالي :

◀ إذا كان $LM \leq \chi_p^2$ فإننا نقبل H_0 أي التباين الشرطي للأخطاء متجانس ؛

◀ إذا كان $LM > \chi_p^2$ فإننا نقبل H_1 أي التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين مربعات البواقي نستخدم اختبار ARCH-LM، ولهذا الغرض

سنقوم بتقدير النموذج التالي : $\hat{\varepsilon}_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \eta_t$

ولإجراء الاختبار : $\begin{cases} H_0 : \alpha_0 = \alpha_1 = 0 \\ H_1 : \exists \alpha_i \neq 0 \end{cases}$ نستخدم برنامج EViews7 حيث نحصل على النتائج التالية :

الجدول (8.3) : اختبار ARCH-LM للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين مربعات البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	2.907436	Prob. F(1,38)		0.0963
Obs*R-squared	2.842941	Prob. Chi-Square(1)		0.0918
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 03/31/13 Time: 23:02				
Sample (adjusted): 1972 2011				
Included observations: 40 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.511771	1.567663	2.878024	0.0065
RESID^2(-1)	0.264939	0.155378	1.705120	0.0963
R-squared	0.071074	Mean dependent var		6.070327

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

• بالنسبة لاختبار فيشر، لدينا : $F^* = 2,907436 < F_{1,38}^{0,05} = 4,10$ ، ولدينا إحصاءة مضاعف لاغرنج

المستخرجة من الجدول أعلاه : $LM = nR^2 = 40 \times 0,071074 = 2,8429 < \chi_{0,05}^2(1) = 3,841$

وما يدعم النتيجة السابقتين ؛ الاحتمال الحرج لكل من اختبار فيشر واختبار مضاعف لاغرنج، حيث

تساوي الأولى 9,63% أما الثانية 9,18% وهما أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يستلزم قبول H_0 ،

أي التباين الشرطي للبواقي متجانس (homoscedasticité conditionnelle).

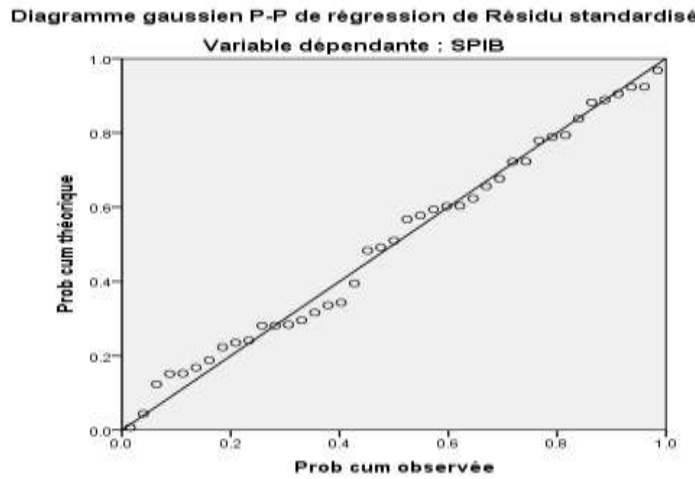
ثالثا - اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

لكي يمكن استخدام كلا من اختبار فيشر وستودنت، سواء عند اختبار المعنوية الكلية أو المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار، يلزم توفر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي. ونود الإشارة إلى أن التقيد بهذا الشرط مرتبط بحجم العينة، إذ يعتبر شرطا ضروريا في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن التخلي عنه، وذلك لأنه وفقا لنظرية النهاية المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد حجمها عن 30 مشاهدة⁷⁶. يمكننا دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين، الطريقة البيانية والطريقة الحسابية.

1. الطريقة البيانية :

يمكن دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بيانيا، وذلك من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجمعي المشاهد والاحتمال التجمعي المتوقع للبواقي المعيارية.

الشكل (20.3) : الاحتمال التجمعي المشاهد والاحتمال التجمعي المتوقع للبواقي المعيارية



المصدر : مخرجات برنامج SPSS20

كما هو موضح في الشكل السابق، نجد أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا (أي أنها تتبع التوزيع الطبيعي).

2. الطريقة الحسابية :

يمكن دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي حسابيا عن طريق تطبيق الاختبارات الإحصائية التالية :

(أ) اختبار *Skewness* :

بداية لدينا : $S = \frac{[E(\varepsilon_i^3)]^2}{[E(\varepsilon_i^2)]^3} \sim N(0,6/\sqrt{n})$ ، و لاختبار فرضية التناظر (*Symétrie*) : $H_0 : \nu_1 = 0$ ، نقوم

$$\nu_1 = \frac{|S - 0|}{\sqrt{6/n}} = \frac{|-0,194887 - 0|}{\sqrt{6/41}} = 0,509 < 1,96$$

بحساب الإحصائية :

بما أن $\nu_1 \leq 1,96$ فإننا نقبل H_0 ، ومنه سلسلة البواقي متناظرة.

⁷⁶ أسامة ربيع أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

(ب) اختبار *Kurtosis* :

لدينا : $K = \frac{E(\varepsilon_i^4)}{[E(\varepsilon_i^2)]^2} \sim N(3, \sqrt{24/n})$ ، ولاختبار فرضية التسطح الطبيعي (*aplatissement normal*) :

$$\nu_2 = \frac{|K - 3|}{\sqrt{24/n}} = \frac{|2,87066 - 3|}{\sqrt{24/41}} = 0.169 < 1.96 \quad H_0 : \nu_2 = 0 \text{ ، نقوم بحساب الإحصائية :}$$

بما أن $\nu_2 \leq 1.96$ فإننا نقبل H_0 ، أي نقبل فرضية التسطح الطبيعي لسلسلة البواقي.

(ج) اختبار جارك-بيرا (*Jarque-Bera*) :

يمكن دراسة توزيع سلسلة البواقي، وذلك باختبار التوزيع الطبيعي الذي يعتمد على إحصائية

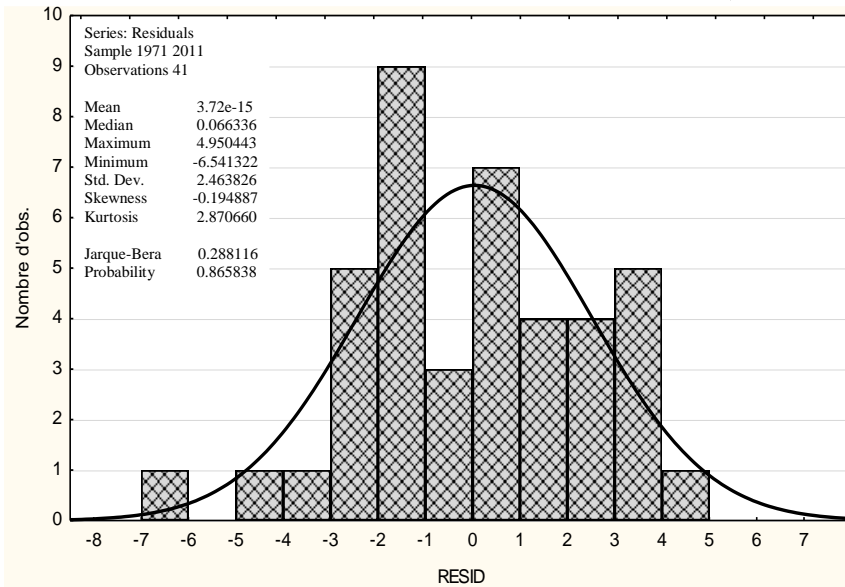
Jarque-Bera، وهذه الأخيرة ترتبط بمؤشر *Kurtosis* ومؤشر *Skewness*، كما أنها تتبع توزيع $\chi^2_\alpha(2)$.
يكون شكل الاختبار كالتالي :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \sqrt{S} = K - 3 = 0 \\ H_1 : \sqrt{S} = K - 3 \neq 0 \end{array} \right. \text{ ، الفرضية } H_0 \text{ تعني التوزيع الطبيعي.}$$

$$J.B = \frac{T-K}{6} \left[S^2 + \frac{1}{4}(K-3)^2 \right] = 0,288 < \chi^2_{0.05}(2) = 5.99 \text{ : كالتالي } Jarque-Bera$$

وتحسب إحصائية *Jarque-Bera* كالتالي : $J.B = 0,288 < \chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، فإننا لا نستطيع
بما أن إحصائية *Jarque-Bera* تساوي 0,288 وهي أقل من قيمة $\chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، فإننا لا نستطيع
رفض الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا. كذلك كإجراء بديل، بما أن القيمة
الاحتمالية (*p-value*) لإحصائية *Jarque-Bera* التي تساوي 0,86 هي أكبر من مستوى المعنوية 0,05،
لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية H_0 ، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى
معنوية 5%. يلخص الشكل أدناه جميع المقاييس الإحصائية، مثل الوسط الحسابي للبواقي الذي يساوي
صفرا ($3.72e-15$). كما نشاهد في الرسم البياني، شكل الجرس الذي يميز منحنى دالة الكثافة الاحتمالية
للمتغير العشوائي ε_i ، والذي يؤكد على اعتدالية سلسلة البواقي.

الشكل (21.3) : المدرج التكراري ودالة الكثافة الاحتمالية لبواقي التقدير



المصدر : مخرجات برنامج *EViews7* و *STATISTICA10*، بتصريف.

(د) اختبار كولموجوروف - سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) وشابيرو - ويليك (Shapiro-Wilk) :

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي المبين في الجدول أدناه، أن الإحصائية المحسوبة لاختبار كولموجوروف - سميرنوف عند درجة حرية 41 تساوي 0,084، مع قيمة الاحتمال الحرج $p.value$ تساوي 0,20، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، وأن الإحصائية المحسوبة لاختبار شابيرو - ويليك عند درجة حرية 41 تساوي 0,984، مع قيمة الاحتمال الحرج $p.value$ تساوي 0,806، وهي كذلك أكبر من مستوى المعنوية 0,05. ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني ومن خلال اختبار جارك-بيراء، وبالتالي فإن شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي وهو من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى متوافر.

الجدول (9.3) : اختبار كولموجوروف - سميرنوف واختبار شابيرو - ويليك لاعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
Standardized Residual	0.084	41	0.200*	0.984	41	0.806

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر : مخرجات برنامج SPSS20، بتصريف.

رابعا - اختبار وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة :

إن الشرط الأهم لتطبيقات المربعات الصغرى هو أن المتغيرات المستقلة ليست مرتبطة خطيا تماما، أي أن : $r_{X_i, X_j} \neq 0$ ، أو لا توجد أية علاقة خطية صحيحة فيما بين متغيرين مستقلين أو أكثر. كما أن الفرضية الخاصة بالمصفوفة X بالنسبة للنموذج الخطي العام تتطلب أن تكون رتبة X مساوية لـ k أي : $Rang(X) = k$. وتنشأ هذه المشكلة عند اختلال هذه الشروط، أي عندما يكون واحد على الأقل من المتغيرات المستقلة توليفة خطية من المتغيرات الأخرى، وينتج عن ذلك وجود عدد قليل جدا من المعادلات الطبيعية المستقلة، ومن ثمَّ عدم إمكانية اشتقاق مقدرات للمعالم الموجودة بالنموذج كافة. كمثال على التعدد الخطي، نجد في فترات الرواج أو النمو الاقتصادي ؛ تنمو التصرفات الاقتصادية الأساسية رغم أن بعضها ينمو ضمينا تحت غطاء بعض المتغيرات الأخرى⁷⁷.

مثلا إذا كان لدينا النموذج التالي : $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \varepsilon_i$ وإذا كانت $\lambda = X_{i2}/X_{i1}$ ، فسيكون أي تحرك للمتغير X_{i1} متبوعا بتحريك X_{i2} ، ولا يمكننا فصل أثر X_{i1} على Y بدون المتغير X_{i2} وبالتعويض نجد : $Y_i = \beta_0 + (\beta_1 + \lambda\beta_2)X_{i1} + \varepsilon_i$ ، ومنه نستطيع تقدير المقدار $(\beta_1 + \lambda\beta_2)$ ، ولا يمكننا الفصل بين β_1 و β_2 من أجل الحصول على مقدرتيهما المنفصلتين، أي إذا كانت $Rang(X) < k$ حيث تكون المصفوفة $(X'X)$ بدون معكوس لأن محددها يساوي 0، ومنه لا يمكننا حساب مقدر المربعات

⁷⁷ هاري كلجيان و والاس أوتس، مرجع سبق ذكره، ص302.

الصغرى العادية $\hat{\beta}$ كما أشرنا لذلك من قبل، وتسمى هذه الحالة بالتعدد الخطي التام أي $r_{X_i, X_j} = 1$ وأبسط حالة يظهر بها هذا الأخير هي لما يكون الارتباط ليس تاما، ومن نتائج ذلك أن تباينات المقدرات $\hat{\beta}$ تكون كبيرة، وبالتالي تكون أخطاءها المعيارية كذلك كبيرة، ومنه تكون $\hat{\beta}$ غير محددة.

كما ينتج عن ذلك ضعف مصداقية وفعالية المعادلات الطبيعية للمربعات الصغرى في تقدير معادلة الانحدار المقترحة، وهذا يجر وراءه ضعف المعنوية الإحصائية وعدم موضوعية معاملات معادلة الانحدار المقدر. من جهة أخرى، إذا كانت هناك علاقة ارتباطية قوية بين متغيرين، فإنه من المستحيل عزل تأثير كل منهما على المتغير التابع. ويكون تحليل نتائج نموذج الانحدار المعني غير ذي مصداقية⁷⁸. إن مشكلة قياس الارتباط الخطي في نماذج ذات أكثر من متغيرين قد عولجت بأكثر من طريقة، وسنكتفي هنا باستخدام طريقة معامل تضخم التباين (VIF).

1. استخدام معامل تضخم التباين (VIF)

للفصل في وجود تعدد خطي من عدمه سنعتمد على معامل تضخم التباين *Variance Inflation Factor* (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، بحيث إذا كانت قيمة (VIF) أقل من 5 فإنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي⁷⁹، ويعرف معامل تضخم التباين كما يلي⁸⁰ :

$$VIF(\hat{\beta}_j) = \frac{1}{1 - R_j^2}$$

حيث R_j^2 هو مربع معامل الارتباط المتعدد ما بين المتغير المستقل X_{ij} وبقية المتغيرات المستقلة الأخرى. وطبقا للنتائج الموضحة في الجدول أدناه، نجد أن جميع قيم معامل تضخم التباين VIF أقل من 5، وبالتالي نستطيع التأكيد على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج المقدر.

الجدول (10.3) : معامل تضخم التباين VIF

Variance Inflation Factors
Date: 03/31/13 Time: 21:48
Sample: 1970 2011
Included observations: 41

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	4.727200	27.13856	NA
SPIB(-1)	0.005509	47.08329	2.799374
SBPIB	0.005237	2.010547	1.943357
PP	0.001229	10.71627	4.396502
CCPIB	0.005216	2.632620	2.367058
TCPIB	0.008962	2.028542	1.351103
TCPIB(-1)	0.009024	2.133930	1.392215

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

⁷⁸ مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص139-140، بتصرف.

⁷⁹ أسامة ربيع أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص145-146.

⁸⁰ شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص93.

خامسا - اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي :

Ramsey RESET (Regression error speciation test)

باستخدام برنامج *EViews7* تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول (11.3) : اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test				
Equation: EQ17				
Specification: SPIB C SPIB(-1) SBPIB PP CCIPIB TCPIB TCPIB(-1)				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	1.499091	33	0.1434	
F-statistic	2.247273	(1, 33)	0.1434	
Likelihood ratio	2.701105	1	0.1003	
F-test summary:				
	Sum of Sq.	df	Mean Squares	
Test SSR	15.48140	1	15.48140	
Restricted SSR	242.8175	34	7.141691	
Unrestricted SSR	227.3361	33	6.888972	
Unrestricted SSR	227.3361	33	6.888972	
LR test summary:				
	Value	df		
Restricted LogL	-94.64061	34		
Unrestricted LogL	-93.29006	33		
Unrestricted Test Equation:				
Dependent Variable: SPIB				
Method: Least Squares				
Date: 06/02/13 Time: 17:29				
Sample: 1971 2011				
Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.99196	2.469443	5.261087	0.0000
SPIB(-1)	0.659668	0.173754	3.796562	0.0006
SBPIB	0.553524	0.151876	3.644566	0.0009
PP	0.219354	0.064750	3.387707	0.0018
CCPIB	0.437521	0.139767	3.130366	0.0036
TCPIB	0.314728	0.111128	2.832132	0.0078
TCPIB(-1)	0.349779	0.116955	2.990719	0.0052
FITTED^2	-0.007281	0.004857	-1.499091	0.1434
R-squared	0.937567	Mean dependent var	37.81927	
Adjusted R-squared	0.924324	S.D. dependent var	9.541106	
S.E. of regression	2.624685	Akaike info criterion	4.940978	
Sum squared resid	227.3361	Schwarz criterion	5.275334	
Log likelihood	-93.29006	Hannan-Quinn criter.	5.062732	
F-statistic	70.79580	Durbin-Watson stat	2.008798	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج *EViews7*

بما أن احصاءة فيشر $F = 2,247$ والقيمة الاحتمالية p -value تساوي 0,143 فإننا نقبل الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود أخطاء توصيف عند مستوى معنوية 5%، أي أن إحصائية *RESET* تشير إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

المطلب الرابع - النتائج والاستنتاجات

تشير نتائج النموذج المقدر *Mod 1* إلى أن جميع معالمه تتمتع بمعنوية إحصائية عالية. كما تشير أيضا إلى القدرة العالية لهذا النموذج في تفسير الادخار المحلي في الجزائر، حيث أن معامل التحديد المعدل لهذا النموذج مرتفع جدا ($\bar{R}^2 = 0.9215$)، مما يدل على أن المتغيرات التفسيرية لهذا النموذج، تفسر الجزء الأعظم من التغيرات في الادخار المحلي في الجزائر. كما أوضحت قيمة اختبار *F* التي بلغت (79,31) على المعنوية الكلية للنموذج، كما لوحظ انخفاض قيمة الخطأ المعياري للانحدار (*SER*) الذي بلغ 2,67، مما يدل على أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية عالية. وقد أكد اختبار *Breusch-Godfrey* على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، سواء من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية. بالنسبة لمشكلة عدم ثبات تباين البواقي، فقد أكد اختبار *H.White* على ثبات تباين الأخطاء، بمعنى أن هناك تباينا متجانسا للبواقي، وقد تم قبل هذا إثبات ذلك بيانيا، حيث أخذ انتشار وتوزيع البواقي شكلا عشوائيا، وبالتالي لم يتمكن من رصد أي نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي. كما أثبت اختبار *ARCH-LM* على عدم وجود ارتباط بين مربعات البواقي، وبالتالي فالتباين الشرطي للأخطاء متجانس.

بالنسبة للتوزيع الاحتمالي للبواقي فقد تم اختباره في البداية بيانيا، وذلك من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد، والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية؛ أين كانت البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ثانيا بتطبيق عدة اختبارات منها: اختبار (*Skewness*)؛ اختبار (*Kurtosis*)؛ اختبار (*Jarque-Bera*)؛ اختبار (*Kolmogorov-Smirnov*) واختبار (*Shapiro-Wilk*)، وكلها أكدت على اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي. كما تم اختبار الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة باستخدام معامل تضخم التباين (*VIF*)، حيث كانت جميع قيم *VIF* أقل من 5، مما يعني عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج المقدر. أخيرا تم اختبار مدى ملاءمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي باستخدام اختبار (*Ramsey RESET*)، والذي أشار إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

من خلال هذه النتائج، نستنتج أن النموذج السابق قد اجتاز جميع المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية بنجاح، وكل ذلك يدل على جودة النموذج المقدر، ومن هنا نستطيع اعتماد هذا النموذج كأساس لدالة الادخار المحلي في الجزائر. تشير نتائج الدراسة إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الجارية والفترة التي تسبقها؛ رصيد الميزانية العامة للدولة؛ رصيد الحساب الجاري؛ أسعار النفط ومعدل الادخار المحلي للفترة السابقة، ذات تأثير واضح على محددات الادخار المحلي في الجزائر. كما تشير نتائج النماذج السبعة المقطرة الأخرى (وهي النماذج الجيدة) إلى أن معدل الادخار المحلي ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي، في مقابل علاقة عكسية مع الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص. كما تبين أن معدل الادخار غير حساس تجاه أسعار الفائدة الحقيقية، ولا إلى معدلات التضخم، ولا إلى بقية المتغيرات الأخرى، وذلك لانخفاض أثرهم الإحصائي، حيث وجد أن المعنوية الإحصائية لهذه المتغيرات ضعيفة عند مستوى معنوية 5% وحتى عند مستوى معنوية 10%.

المبحث الثالث - العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري

في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، إلتصت معظم الدول أهمية الادخار الذي يعد الدعامة الأساسية للاستثمار، وهذا الأخير هو بمثابة المحرك للتنمية الاقتصادية، باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، والذي يتم من خلاله استقرار النشاط الاقتصادي والمحافظة على تكوين رأس المال، وبالتالي فالسؤال المطروح والذي ستنم معالجته في هذا الجزء من البحث هو : هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذا السؤال، سنقوم بتجزئة هذا المبحث إلى خمسة مطالب، نتناول في الأول بعض الدراسات التجريبية السابقة، إضافة إلى المنهجية المستخدمة ؛ وفي الثاني نجري اختبارات الاستقرارية ؛ في المطلب الثالث نجري اختبارات التكامل المشترك ؛ في المطلب الرابع نجري اختبار السببية لجرانجر وأخيرا المطلب الخامس الذي نحاول فيه تفسير النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول - الدراسات التجريبية السابقة والمنهجية المستخدمة

الفرع الأول - الدراسات التجريبية السابقة

لقد حظيت العلاقة بين الاستثمار والادخار باهتمام واضح في الأدب الاقتصادي، ترجمت في عدة دراسات تطبيقية، شملت العديد من الدول المتقدمة والنامية، نذكر منها ما يلي :

— درس كلا من رمكيشنا وفونكاتشوار *G. Ramakrishna, S.Venkateshwar Rao* (2012)، العلاقة طويلة الأجل بين الادخار والاستثمار في إثيوبيا لبيانات تغطي الفترة (1981—2009)، باستخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسن. وأشارت النتائج إلى أنه لا توجد أي علاقة سببية في المدى الطويل بين الادخار والاستثمار في كلا الاتجاهين في إثيوبيا، فالاستثمار يعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية وإثيوبيا لا يمكنها رفع مدخراتها المحلية لتلبية متطلبات الاستثمار، وبالتالي مواجهة مشكلة التبعية وخطر الصدمات الخارجية⁸¹.

— درس بشير عبد الله بلق (2012)، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة (1970—2005)، وتوصل إلى عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار⁸².

— قام كل من بوردولويم وجون *Bordoloim et John* (2011)، بإجراء محاولة لاستكشاف العلاقة بين الادخار والاستثمار في ثلاثة اقتصاديات متنوعة، وهي : المملكة المتحدة ؛ الولايات المتحدة والصين، وقارنا ذلك مع الهند باستخدام أسلوب التكامل المشترك للفترة (1950—2010)، ووجدنا أنهما يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في هذه الدول، غير أن مقدار معامل الأجل الطويل يختلف من بلد لآخر⁸³.

⁸¹ G. Ramakrishna, S.Venkateshwar Rao, The Long run Relationship between Savings and Investment in Ethiopia: a Cointegration and ECM Approach, Review of Developing Country Studies, Vol 2, No.4, 2012, pp1-6.

⁸² بشير عبد الله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005، المجلة الجامعة، العدد الرابع عشر، الأكاديمية الليبية، 2012، ص ص349-374.

⁸³ Bordoloim Sanjib and Joice John, Are Saving and Investment Cointegrated? A Cross Country Analysis, Reserve Bank of India Occasional Papers, Vol. 32, No. 1, 2011, pp 41-55.

— بحث أنج *Ang* (2007)، في مدى وجود علاقة موجبة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في ماليزيا خلال الفترة (1965–2003)، وتوصل إلى وجود علاقة معنوية قوية بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في المدى الطويل⁸⁴.

— بحث *Seshaiah S.Venkata et Sriyval.V* (2005)، في العلاقة بين الادخار والاستثمار في الهند للفترة (1970-2002)، وأشارت النتائج بأن هناك اتجاها للسببية من الادخار إلى الاستثمار⁸⁵.

— بحث نارايان *Narayan* (2005)، في العلاقة بين الاستثمار والادخار في اليابان، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة (1960–1999)، وأشارت النتائج إلى أن الاستثمار والادخار متكاملين على المدى الطويل وأن العلاقة السببية تسير في الاتجاهين، أي : الاستثمار يسبب الادخار والادخار يسبب الاستثمار. كما أن معامل المدى الطويل على الادخار هو 0.68، مما يعني معدل معتدل للارتباط بين المتغيرين⁸⁶.

— بحث باهماني اوسكوي وكاكرابارتي *Bahmani-Oskooee et Chakrabarti* (2005)، في العلاقة بين الادخار والاستثمار باستخدام بيانات مقطعية زمنية لـ 126 دولة للفترة (1960-2000)، وأشارت نتائجهما إلى وجود علاقة معنوية موجبة راسخة بين معدل الاستثمار المحلي ومعدل الادخار المحلي. الدراسة توصلت أيضا إلى تأكيد وجود تأثير لحجم الاقتصاد ودرجة الانفتاح على العلاقة بين الاستثمار والادخار، حيث بينت النتائج أن العلاقة أقوى في الدول ذات الدخل المرتفع منه في الدول منخفضة الدخل، كما كانت العلاقة أقوى في الاقتصاديات المغلقة منه في الدول الأكثر انفتاحا⁸⁷.

— بحث ليفي *Daniel Levy* (2000)، في العلاقة بين الاستثمار والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سلسلة زمنية تغطي الفترة (1897-1989)، وبينت النتائج إلى وجود علاقة قوية على المدى الطويل ودورية بين الاستثمار والادخار⁸⁸.

— بحث سينها *Sinha* (2000)، في العلاقة بين معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار في اليابان وإحدى عشرة دولة آسيوية، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة المدى فقط في اليابان ؛ اندونيسيا وتايلندا⁸⁹.

— بحث ديبيوندرا سينها وتابن سينها *Dipendra Sinha et Tapen Sinha* (بدون تاريخ)، في العلاقة بين الادخار والاستثمار في المدى الطويل بالنسبة للهند، وذلك خلال الفترة (1950–1992) باستخدام منهجية

⁸⁴ Ang, James, Are saving and investment cointegrated? The case of Malaysia (1965–2003), Applied Economics, 39, 2007, pp 2167–2174.

⁸⁵ seshaiah s.venkata and sriyval.v, savings and investment in india: a cointegration approach, applied econometrics and international development. Aeid. Vol. 5-1,(2005), pp25-44.

⁸⁶ Narayan, Pares K, The relationship between saving and investment for Japan, Japan and the World Economy, Vol. 17, No. 2005, pp 239-309.

⁸⁷ Mohsen Bahmani-Oskooee and Avik Chakrabarti, Openness, Size, and the saving-investment relationship, Economic Systems, 29, 2005, pp283-293.

⁸⁸ Levy, Daniel, Investment – Saving Comovement and Capital Mobility: Evidence from Century Long U.S. Time Series, Review of Economic Dynamics, 3, 2000, pp 100-136.

⁸⁹ Sinha, Dipendra, Saving-Investment Relationships for Japan and other Asian countries, Japan and the World Economy, 14, 2002, pp1-16.

التكامل المشترك، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية في المدى الطويل بين الادخار والاستثمار في الهند، وهذا التقارب يعني أنه من غير المرجح أن يعاني الاقتصاد الكلي الهندي من عدم استقرار⁹⁰. وتشير الدراسات التطبيقية عموماً إلى أن العلاقة بين الادخار والاستثمار أقوى في الدول المتقدمة منه في الدول النامية.

الفرع الثاني - المنهجية المستخدمة ونموذج الدراسة

لغرض دراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار، سنستخدم بيانات سنوية، وذلك عن الفترة (1970-2011). وتماشياً مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طرق تحليل التكامل المشترك، التي تشمل طريقة أنجل وجرانجر *Engle et Granger* (1987) وطريقة جوهانسن وجيزليوس *Johansen et Juselius* (1990). إضافة إلى منهجية السببية لـ *Granger* بتحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار ضمن الاقتصاد الوطني.

إن تحليل التكامل المشترك يسمح بتوضيح العلاقة الحقيقية بين متغيرين، من خلال البحث عن متجه التكامل المشترك وإزالة تأثيره عند الاقتضاء⁹¹. وإن طرق تحليل التكامل المشترك التي سنستخدمها، تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، ولأغراض هذه الدراسة سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار والادخار على النحو التالي :

$$IPIB_t = \alpha + \beta.SPIB_t + \varepsilon_t, \dots \dots \dots (*)$$

حيث : $IPIB_t$ الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، $SPIB_t$ الادخار المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

المطلب الثاني - التحليل الإحصائي واختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية :

الفرع الأول - التحليل الإحصائي للسلسلتين

الخطوة الأولى في عملية تحليل السلسلتين الزميتين، هو رسم مشاهدات المتغيرين لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل الآتي السلسلة الزمنية لكل من معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المحلي. ويتبين من قيم المتغيرة ($IPIB$) أن معدل الاستثمار خلال فترة الدراسة كان محصوراً بين أقل قيمة 23,28% مسجلة سنة 1997 وأعلى قيمة 52,10% مسجلة سنة 1978، بمتوسط بلغ 34,31% وبانحراف معياري 6,60%، وبالتالي فإن درجة النقلب 19,23% التي تؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة أدناه، تطور معدل الاستثمار كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة :

$$IPIB = -3E-07 * t^6 + 4E-05 * t^5 - 0,0021 * t^4 + 0,0597 * t^3 - 0,9666 * t^2 + 6,9784 * t + 26,03$$

$$R^2 = 0,7797$$

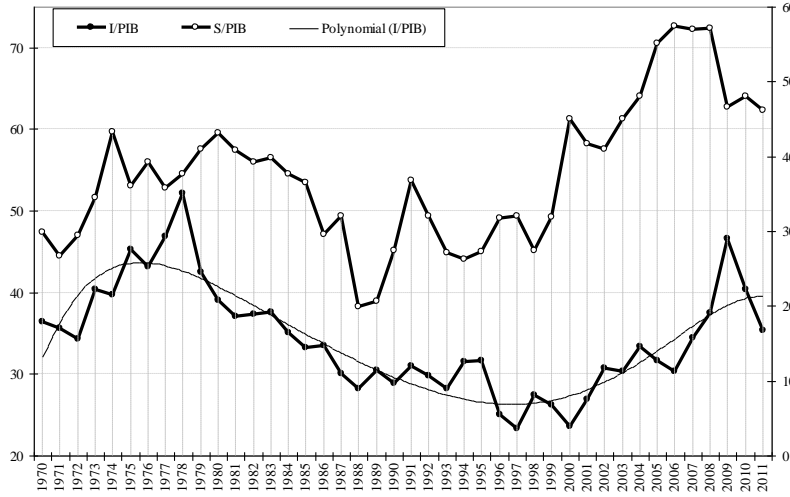
⁹⁰ Dipendra Sinha and Tapen Sinha, the long run relationship between saving and investment in India, pp 1-12.

⁹¹ Regis Bourbonnais, économétrie, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2000, p 275.

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (IPIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الخامسة كما يلي :

$$-18E-07 * t^5 + 2E-04 * t^4 - 0,0084 * t^3 + 0,1791 * t^2 - 1,9332 * t + 6,9784$$

الشكل (22.3) : تطور معدل الاستثمار وكثير الحدود الممهد له ومعدل الادخار المحلي .



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص 320-321.

الشكل أعلاه يبين أن الجزائر قد شهدت نموا في الاستثمار الكلي في فترة السبعينات وبداية الثمانينات (1970-1985)، وذلك بوضع أولويات النمو. منها تخصيص جزء هام من الدخل الوطني لأجل الاستثمارات، وكذا استفادة القطاع الصناعي بالدرجة الأولى بهذه الاستثمارات، ويظهر ذلك من خلال مخططات التنمية، ومنها ارتفاع حجم الاستثمارات من 26,4% في الفترة (1967-1969) وهي فترة المخطط الثلاثي إلى 44,6% في الفترة (1980-1984) وهي فترة المخطط الخماسي الأول. وعندما نهارت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية منذ حلول 1986 بدأت الاستثمارات في التراجع⁹².

كما استمرت على هذا الحال حتى في فترة التسعينات، التي عرفت تقلبات أيضا في معدل الاستثمار، ناتج عن عدة عوامل اقتصادية، منها عدم الاستقرار الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية واشتداد أزمة المديونية الخارجية. لكن بداية من سنة 2001 أخذت الاستثمارات ميلا موجبا وتسارعت معدلاتها، وذلك بفضل استعادة التوازنات الداخلية والخارجية والتحكم في المديونية الخارجية التي تقلصت بشكل كبير، أضف إلى ذلك التحسن الكبير في أسعار النفط وهو ما انعكس على احتياطات الصرف التي سجلت مستويات قياسية، وأدى إلى برمجة عدة مشاريع استثمارية ضخمة تجسدت في مخططات تنمية لفتترات خماسية (برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ؛ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)). ونشير إلى أن التحليل الإحصائي لسلسلة (SPIB) قد تم التطرق إليها سابقا⁹³.

⁹² مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 194.
⁹³ انظر إلى الصفحة 150 .

الفرع الثاني - اختبارات الاستقرار

أولا - اختبار ديكي - فوللر الموسع (*Augmented Dickey-Fuller*) وفيليب - بيرون (*Phillips-Perron*) :
يهدف اختبار الاستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المحلي خلال الفترة (1970-2011)، والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. ومن خلال الشكل السابق يتراءى لنا أن كلا من السلسلتين الزمئيتين (*SPIB*) و (*IPIB*) غير مستقرتين، ولتأكيد ذلك أو نفيه، يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة (*unit root tests*). ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبارين، وهما : اختبار ديكي - فوللر الموسع (*Augmented Dickey-Fuller*) واختبار فيليب - بيرون (*Phillips-Perron*)، لاختبار فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية).

يعتمد اختبار ديكي - فوللر الموسع *ADF* في دراسة استقرار السلسلة X_t على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى⁹⁴ :

$$\text{mod}[1]: \quad \Delta x_t = \rho \cdot x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[2]: \quad \Delta x_t = \rho \cdot x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[3]: \quad \Delta x_t = \rho \cdot x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

حيث النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الأول والثاني في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني. ولتحديد طول الفجوات الزمنية P المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياري *AIC* و *SC*. وبعد حساب الفروق الأولى ($\Delta x_{t-1} = x_{t-1} - x_{t-2}$) والفروق الثانية ($\Delta x_{t-2} = x_{t-2} - x_{t-3}$) وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، يتم اختبار الفرضيتين : $H_0: \phi = 1$ ضد الفرضية $H_1: |\phi| < 1$. فإذا كانت فرضية عدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة.

أما بالنسبة لاختبار فيليب - بيرون فيعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي - فوللر *DF*، إلا أنه يختلف عن اختبار *DF* في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس (*Les erreurs heteroscedastiques*)، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي - فوللر، وقبل هذا يتعين تحديد عدد فترات الإبطاء l المحسوبة بدلالة عدد المشاهدات⁹⁵ : $l \approx 4(n/100)^{2/5}$

ومن المعلوم أن اختبار *ADF* قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي *Autoregressive AR*، بينما اختبار *PP* قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية *Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA*، ولذا فإن اختبار *PP* له قدرة

⁹⁴ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, 2^{ème} édition, economica, paris, 2012, p164

⁹⁵ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit, p166.

اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP ⁹⁶. يُجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل⁹⁷ :

1. التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي – فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة ؛

2. تقدير التباين قصير المدى : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي ؛

3. تقدير المعامل المصحح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث :

$$s_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

4. حساب إحصائية فيليب – بيرون : $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي 1 في

الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أيضا. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لـ $Mackinnon$.

ثانيا - التطبيق العملي لاختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) وفيليب - بيرون (PP) :

يوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين

السابقين عند المستوى⁹⁸ ، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (12.3) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى)

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة SPIB (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة IPIB (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج
اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) H_0 : يوجد جذر وحدة	(1)	0,07 (-1,94) 0,70	-0,38 (-1,94) 0,54
	(2)	-1,71 (-2,93) 0,41	-1,83 (-2,93) 0,35
	(3)	-1,96 (-3,52) 0,60	-1,91 (-3,52) 0,63
اختبار فيليب بيرون (PP) H_0 : يوجد جذر وحدة	(1)	0,23 (-1,94) 0,74	-0,34 (-1,94) 0,55
	(2)	-1,70 (-2,93) 0,42	-1,83 (-2,93) 0,35
	(3)	-1,97 (-3,52) 0,59	-1,96 (-3,52) 0,60

المصدر : إعداد الباحث، بناء على بيانات الملحق (8.3)، ص 330-333.

⁹⁶ عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص 20.

⁹⁷ شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 212.

⁹⁸ للإطلاع على النتائج بالتفصيل، أنظر إلى الملحق (8.3)، ص 330-333.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة، يتضح أن السلسلتين غير مستقرتين، وتحتويان على جذر وحدوي، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة لـ *Mackinnon*⁹⁹، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5%. الخطوة الموالية هي تطبيق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين المعينتين، ويوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين¹⁰⁰، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (13.3) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة (الفروق من الدرجة الأولى)

القيمة المحسوبة D(SPIB) (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة D(IPIB) (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	نوع النموذج	نوع الاختبار	
-6,32 (-1,94) 0,0000	-6,38 (-1,94) 0,0000	(1)	اختبار ديكي فولر	السلسلة المحولة
-6,30 (-2,93) 0,0000	-6,29 (-2,93) 0,0000	(2)	الموسع (ADF)	
-6,21 (-3,52) 0,0000	-4,89 (-3,52) 0,0016	(3)	H_0 : يوجد جذر وحدة	
-6,35 (-1,94) 0,0000	-6,40 (-1,94) 0,0000	(1)	اختبار فيليب بيرون	
-6,32 (-2,93) 0,0000	-6,31 (-2,93) 0,0000	(2)	(PP)	
-6,24 (-3,52) 0,0000	-6,22 (-3,52) 0,0000	(3)	H_0 : يوجد جذر وحدة	

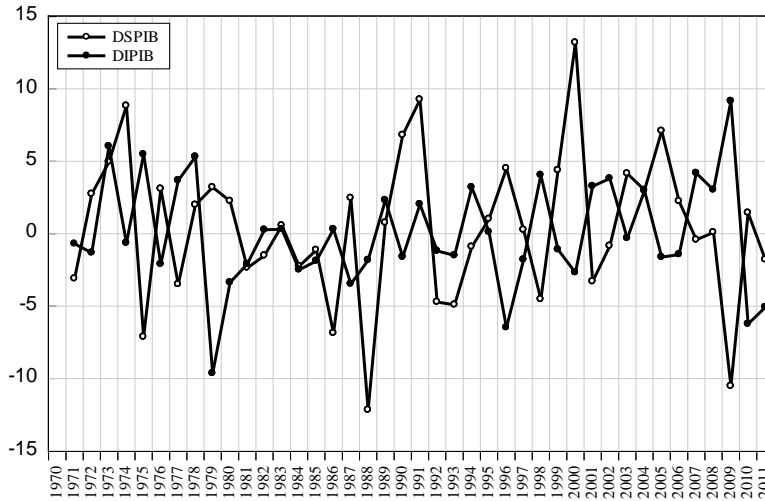
المصدر : إعداد الباحث، بناء على بيانات الملحق (9.3)، ص 334-337.

نلاحظ أن السلسلتان المحولتان عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتان، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ *Mackinnon*، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن *(SPIB)* و *(IPIB)* متكاملتان من الدرجة الأولى، وهذه النتائج تتسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وبمشاهدة الشكل الآتي تتأكد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلسلتين تتذبذبان حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، وهذا يعني أن هناك احتمالا بوجود تكامل مشترك بين الاستثمار والادخار. للتحقق من ذلك، سنستخدم كلا من طريقة انجل - جرانجر وطريقة جوهانسن للتكامل المشترك.

⁹⁹ جيمس جوردون ماكينون James Gordon MacKinnon : ولد في 4 يناير 1951، هو أستاذ القياس الاقتصادي في قسم الاقتصاد في جامعة كوينز Queen's في كندا، حيث أمضى حياته الأكاديمية. له مؤلفات منها : التقدير والاستدلال في القياس الاقتصادي Estimation and Inference in Econometrics : نظرية وأساليب القياس الاقتصادي Econometric Theory and Methods، عضو جمعية الاقتصاد القياسي والجمعية الملكية لكندا.

¹⁰⁰ للإطلاع على النتائج بالتفصيل، أنظر إلى الملحق (9.3)، ص 334-337.

الشكل (23.3) : سلسلة الادخار المحلي والاستثمار المحلي بعد أخذ الفروق الأولى



المصدر : مرسوم انطلقا من برنامج EViews7

المطلب الثالث - اختبارات التكامل المشترك

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنه غير ساكن في المستوى ولكنه ساكن في الفرق الأول. وترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً¹⁰¹، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. تكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة هو كالاتي :

$$\varepsilon_t = IPIB_t - \alpha - \beta.SPIB_t, \dots \dots \dots (**)$$

وعلينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) أي أن : $(IPIB_t - \alpha - \beta.SPIB_t)$ ، والمتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية $IN(0)$ ، أي أنه سلسلة زمنية ساكنة. فإذا كان هذا المزيج متكامل من الدرجة صفر، فإن متغيرات النموذج $(SPIB)$ و $(IPIB)$ تحقق التكامل المشترك، أي أنهما متكاملين من نفس الدرجة.

الفرع الأول - طريقة أنجل - جرانجر لتحليل التكامل المشترك

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل جرانجر *Granger* سنة 1983 وأنجل وجرانجر *Engel et Granger* سنة 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية¹⁰². وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين ؛

¹⁰¹ الانحدار الزائف يعني أن وجود اتجاه عام (trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما. وإن الطبيعة غير المستقرة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر على نتائج الاختبارات القياسية بحيث يتزايد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار لن يكون أقل ما يمكن.

¹⁰² Régis Bourbonnais, économétrie, Op.Cit, p273.

الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $(\hat{\varepsilon}_t)$ ، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي :

$$\Delta \hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (***) \quad , \quad e_t \sim IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة (ε_{t-1}) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $(\Delta \varepsilon_t \sim I(1))$ بوجود جذر وحدة في البواقي، ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $(\Delta \hat{\varepsilon}_t \sim I(0))$ ، وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة، إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

أولا - تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك :

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء الانحدار بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية :

$$IPIB = 27.90 + 0.17 * SPIB$$

أما باقي إحصاءات عملية الانحدار فهي معروضة في الجدول التالي.

الجدول (14.3) : تقدير العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي بطريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.90013	4.128200	6.758425	0.0000
SPIB	0.170446	0.106445	1.601251	0.1172
R-squared	0.060239	Mean dependent var	34.31367	
Adjusted R-squared	0.036745	S.D. dependent var	6.600939	
S.E. of regression	6.478529	Akaike info criterion	6.621312	
Sum squared resid	1678.853	Schwarz criterion	6.704058	
Log likelihood	-137.0475	Hannan-Quinn criter.	6.651642	
F-statistic	2.564005	Durbin-Watson stat	0.397920	
Prob(F-statistic)	0.117191			

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

بعد الحصول على بواقي الانحدار تم استخدام عدة أدوات إحصائية لاختبار سكون البواقي، إضافة إلى تقدير المعادلة (***) لاختبار جذر الوحدة، وهذا بهدف تأكيد النتائج المتوصل إليها.

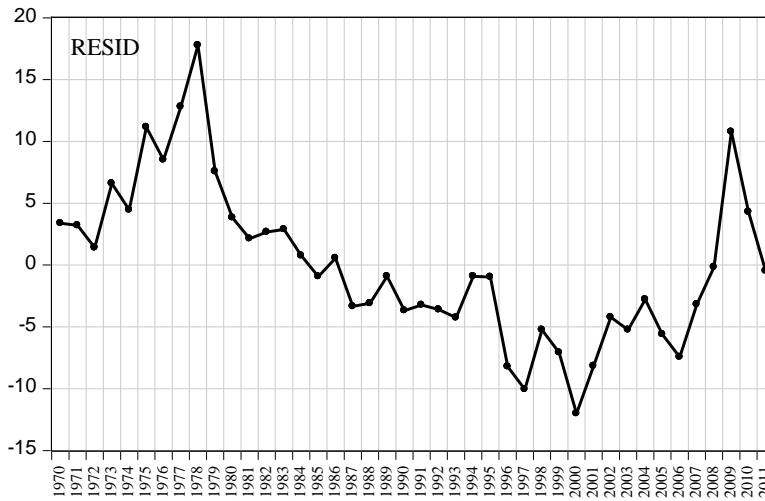
ثانيا - دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير :

الآن نبحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، حيث يكون ذلك انطلاقاً من بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$. وعلينا أن نتأكد من أن البواقي مستقرة. لهذا الغرض سنقوم بفحص بواقي المعادلة المقدرة، وكذلك معاملات الارتباط الذاتي للبواقي، وفي الأخير سنستخدم اختباري ديكي فوللر الموسع وفيليب بيرون من أجل تعزيز النتائج المتوصل إليها.

1. فحص بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك :

قبل ذلك سوف نقوم برسم بياني لقيم بواقي التقدير، حيث نحصل على الشكل التالي :

الشكل (24.3) : بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك



المصدر : مرسوم انطلاقاً من مخرجات برنامج EViews7

من الواضح أن سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك غير مستقرة. ذلك أن السلسلة تكون مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن¹⁰³. لتأكيد ذلك سنقوم بفحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير.

2. فحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير :

من بين طرق اختبار استقرارية سلسلة البواقي هو فحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير، حيث تكون سلسلة البواقي مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_K معنوياً لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K > 0$. الجدول التالي يبين دالة الارتباط الذاتي والجزئية لسلسلة البواقي.

الجدول (15.3) : دالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي التقدير

Date: 06/24/13 Time: 17:07
Sample: 1970 2011
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.798	0.798	28.672	0.000	
2	0.640	0.012	47.624	0.000	
3	0.572	0.159	63.134	0.000	
4	0.490	-0.038	74.827	0.000	
5	0.446	0.097	84.755	0.000	
6	0.342	-0.182	90.770	0.000	
7	0.265	0.032	94.483	0.000	
8	0.179	-0.149	96.228	0.000	
9	0.073	-0.085	96.524	0.000	
10	0.018	-0.013	96.543	0.000	
11	-0.020	0.022	96.568	0.000	
12	-0.095	-0.137	97.123	0.000	
13	-0.121	0.096	98.051	0.000	
14	-0.120	0.026	99.008	0.000	
15	-0.125	0.023	100.08	0.000	
16	-0.150	-0.088	101.67	0.000	
17	-0.207	-0.094	104.85	0.000	
18	-0.262	-0.162	110.13	0.000	
19	-0.305	-0.079	117.63	0.000	
20	-0.310	0.007	125.70	0.000	

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

¹⁰³ MELARD Guy, Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990, P282.

نلاحظ أن سلسلة البواقي لا تمثل سيرورة ذات تشويش أبيض، كما أن دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي تبين أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K التي تساوي : 1، 2، 3، 4، 5، 6، 19، 20، معنوياً تختلف عن الصفر، أي أنها خارج مجال الثقة، ولتدعيم هذه النتيجة سنستخدم اختبار *Ljung-Box*.

• اختبار *Ljung-Box* :

لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 20، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود $Q-Stat$ في الجدول السابق، أي :

$$LB = n(n+2) \sum_{k=1}^{20} \frac{\hat{P}_k^2}{n-k} = 42(42+2) \sum_{k=1}^{20} \frac{\hat{P}_k^2}{42-k} = 125,70 > \chi_{0,05;20}^2 = 31,41$$

بما أن الاحصاءة المحسوبة أكبر من الاحصاءة المجدولة وكذلك الاحتمالات الحرجة (*Les Probabilités Critiques*) للاحصاءة $Q-Stat$ كلها تقترب أو تؤول إلى الصفر، فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بأن كل معاملات دالة الارتباط الذاتي P_K مساوية للصفر، وبالتالي فإن سلسلة البواقي غير مستقرة.

3. اختبار ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون :

لتأكيد النتائج السابقة سنقوم بإجراء اختبائي ديكي فولر الموسع (*ADF*) وفيليب بيرون (*PP*) على بواقي التقدير. نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي¹⁰⁴.

الجدول (16.3) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج		النموذج (1): بدون ثابت أو اتجاه		النموذج (2) : مع ثابت		النموذج (3) : مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار		PP	ADF	PP	ADF	PP	ADF
القيمة المحسوبة		-2,13	-2,14	-2,10	-2,11	-2,44	-2,44
القيمة الحرجة		(-1,94)	(-1,94)	(-2,93)	(-2,93)	(-3,52)	(-3,52)
الاحتمال الحرج		0,0332	0,0325	0,2435	0,2401	0,3526	0,3526

المصدر : إعداد الباحث، بناء على بيانات الملحق (10.3)، ص ص338-339.

تبين نتائج الجدول أعلاه استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك، عند مقارنة قيمة t الجدولية (الحرجة) (-1,94) مع قيمة اختبار *ADF* بدون حد ثابت أو اتجاه للبواقي (النموذج 1)، والتي تساوي (-2,14)، كما يعزز هذه النتيجة اختبار فيليب بيرون، وذلك عند مقارنة قيمة t الجدولية (-1,94) مع قيمة اختبار *PP* بدون حد ثابت أو اتجاه للبواقي (النموذج 1) والتي تساوي (-2,13)، وذلك عند مستوى معنوية 5%. كما أن قيمة الاحتمال الحرج (0,0325) تؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالنموذج (1) يوضح استقرارية سلسلة البواقي. لكن بالنسبة لكل من النموذج (2) و(3) نجد العكس؛ أي قيمة t الجدولية هي أكبر من القيمة المحسوبة لاختبار *ADF* واختبار *PP*، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج التي هي أكبر من 5%، وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالنموذج (2) و(3) يؤكدان على عدم استقرارية سلسلة البواقي.

¹⁰⁴ للإطلاع على النتائج بالتفصيل، أنظر إلى الملحق (10.3)، ص ص338-339.

وبما أن مبدأ الاختبارات الإحصائية ينص على أنه إذا كان في إحدى النماذج الثلاثة جذر وحدوي، فهذا دليل على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدوي ومنه فهي غير مستقرة¹⁰⁵. إذن نستطيع أن نؤكد على أن سلسلة البواقي هي غير مستقرة، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار والادخار حسب طريقة انجل - جرانجر.

الفرع الثاني - طريقة جوهانسن - جسيوس (Johansen-Juselius) لتحليل التكامل المشترك

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثرا للشك والتساؤل¹⁰⁶.

أولا- منهجية جوهانسن - جسيوس للتكامل المشترك :

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح *Johansen* (1988) إجراء اختبار الأثر ($Trace\ test - \lambda_{trace}$) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك، مقابل الفرض البديل ($q = r$)، وبحسب بالصيغة التالية¹⁰⁷ :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k Ln(1 - \lambda_i)$$

حيث : λ_i القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين - التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية ؛ k : عدد المتغيرات ؛ r رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانسن وجسيوس (1990). يكون اختبار جوهانسن على الشكل التالي :

— رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r=0$)، أي $H_0: r=0$ ضد الفرضية $H_1: r>0$. إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ *Johansen-Juselius*، فإننا نرفض H_0) ؛

— رتبة المصفوفة π تساوي الواحد ($r=1$)، أي $H_0: r=1$ ضد الفرضية $H_1: r>1$. إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ *Johansen-Juselius*، فإننا نرفض H_0) ؛

— رتبة المصفوفة π تساوي 2 ($r=2$)، أي $H_0: r=2$ ضد الفرضية $H_1: r>2$. إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ *Johansen-Juselius*، فإننا نرفض H_0)، وهكذا.

¹⁰⁵ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit, p159.

¹⁰⁶ عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص24.

¹⁰⁷ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit, p210.

— إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $H_0: r = k - 1$ ضد الفرضية $H_1: r = k$ وقمنا برفض H_0 ، فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$ ، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$. للتوضيح أكثر يمكننا الاعتماد على الجدول التالي :

الجدول (17.3) : علاقة التكامل المشترك حسب رتبة المصفوفة

النتيجة	رتبة المصفوفة
لا توجد علاقة تكامل مشترك (متزامن)	$r = 0$
كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن إجراء الاختبار	$r = k$
توجد علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات	$k - 1 > r > 1$

المصدر : إعداد الباحث.

قبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الإبطاء P للسيرورة VAR ، ولتحديد P سنستخدم معياري $Akaike$ و $Schwarz$. طريقة اختيار P تتضمن تقدير كل نماذج VAR لفترات إبطاء من 0 إلى h (h هو الإبطاء الأكبر المقبول بالنسبة للنظرية الاقتصادية). دوال $AIC(p)$ و $SC(p)$ محسوبة بالطريقة التالية¹⁰⁸ :

$$AIC(p) = Ln(\det|\sum_e|) + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$SC(p) = Ln(\det|\sum_e|) + \frac{2k^2 p Ln(n)}{n}$$

حيث : k : عدد المتغيرات ؛ n : عدد المشاهدات ؛ p : عدد الإبطاء ؛ \sum_e : مصفوفة التباين – التباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج. الإبطاء p الذي يقلل من معياري AIC أو SC سيتم اختياره.

ثانيا - التطبيق العملي لطريقة جوهانسن للتكامل المشترك :

1. تحديد عدد الإبطاءات باستخدام معياري AIC و SC :

الجدول (18.3) : قيم معياري $Akaike$ و $Schwarz$ لفترات إبطاء متتالية

الإبطاء	1	2	3	4	5	6
AIC	11,51	11,61	11,83	11,89	11,60	11,52
SC	11,76	12,04	12,43	12,66	12,55	12,67

المصدر : إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج $EViews7$

الإبطاء المختار هو $p = 1$ لأنه يقلل من معياري $Akaike$ و $Schwarz$.

2. إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك :

الآن نطبق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك من أجل درجة إبطاء $p = 1$. النتائج معروضة في

الجدول التالي :

¹⁰⁸ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit, p185.

الجدول (19.3) : اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Date: 06/16/13 Time: 12:41
 Sample (adjusted): 1972 2011
 Included observations: 40 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: IPIB SPIB
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.147278	10.34567	15.49471	0.2551
At most 1 *	0.094547	3.972818	3.841466	0.0462

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

يكون اختبار جوهانسن على الشكل التالي :

— رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r=0$)، أي $H_0 : r=0$ ضد الفرضية $H_1 : r > 0$.

القيم الذاتية المقدرة للمصفوفة A هي : $\lambda_1 = 0,147$ و $\lambda_2 = 0,094$

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) : \text{نحسب احصاء جوهانسن}$$

من أجل $r=0$:

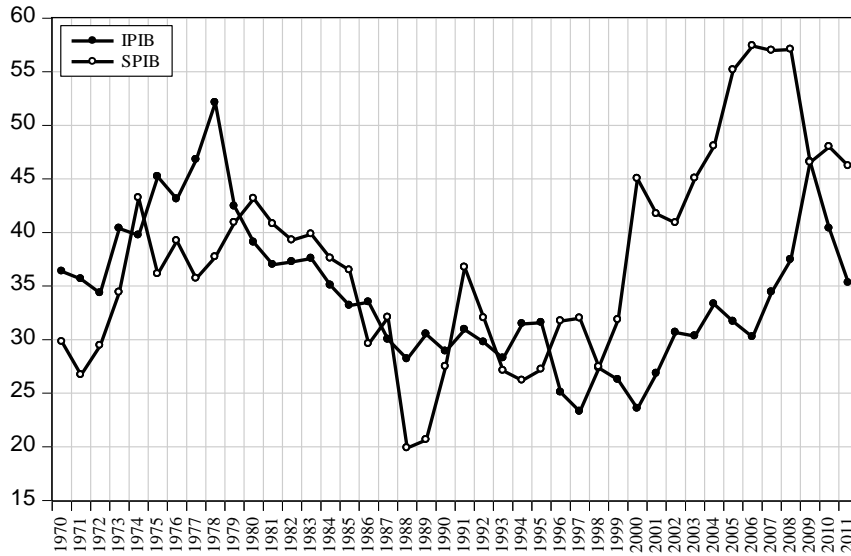
$$\lambda_{trace} = -n \times \{ \ln(1 - \lambda_1) + \ln(1 - \lambda_2) \}$$

$$\lambda_{trace} = -40 \times \{ \ln(1 - 0,147) + \ln(1 - 0,094) \} = 10,30$$

القيمة الحرجة تساوي 15,494 عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من الاحصاء المحسوبة 10,30، كما أن الاحتمال الحرج 0,2551 أكبر من 0,05، إذن نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM، وهذا يدعم ما توصلنا إليه بأسلوب انجل – جرانجر، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الاستثمار المحلي لا يعتمد على مستوى الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

وبالإطلاع على الشكل الآتي الذي يوضح الاستثمار والادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لفترة الدراسة، نلاحظ ترابطا محدودا في الأجل الطويل بين الاستثمار والادخار، على الرغم من تقلب الادخار بشكل كبير حول الاستثمار في الأجل القصير حتى سنة 1998، عندما بدأ المتغيران يتعدان عن بعضهما بشكل واضح.

الشكل (25.3) : منحى معدل الاستثمار المحلي ومعدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1.3)، ص ص 320-321.

وعليه، قمنا بتحديد عينة الدراسة لتنتهي عند سنة 1998، ثم قمنا بحساب معامل الارتباط الخطي بين المتغيرين للفترة (1970-1998) حيث وجدنا أنه يبلغ 0,59 وهو دال عند مستوى معنوية 1%، وهذا دليل على وجود ارتباط متوسط بين الاستثمار والادخار للفترة الجزئية، وليس للفترة الكاملة التي يبلغ فيها معامل الارتباط 0,24 لكنه غير معنوي عند مستوى 5% ولا حتى عند مستوى معنوية 10%. وللتأكد من اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار والادخار خلال فترة الدراسة كلها، نستخدم اختبار جرانجر للسببية.

المطلب الرابع - دراسة العلاقة السببية بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي

الفرع الأول - منهجية اختبار جرانجر للسببية

يدل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما. وطبقا لجرانجر، إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وهما في دراستنا هذه تمثلان كل من $SPIB$ و $IPIB$ ، فإذا كانت السلسلة $SPIB$ تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة $IPIB$ ؛ ففي هذه الحالة نقول إن المتغير $SPIB$ يسبب المتغير $IPIB$. من المشاكل التي توجد في هذه الحالة هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن. بناء على ما سبق، يتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي VAR ثنائي الاتجاه الذي يصف سلوك المتغيرين $SPIB$ و $IPIB$ ، كما يتطلب كذلك استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، لأن غياب صفة الاستقرار قد يجعل الانحدار المقدر زائفا، وبالتالي سنأخذ بعين الاعتبار المتغيرين $DSPIB$ و $DIPIB$ كما يلي :

$$DSPIB_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \cdot DSPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_i \cdot DIPIB_{t-i} + \mu_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$DIPIB_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \varpi_i \cdot DIPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^p \theta_i \cdot DSPIB_{t-i} + \mu_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

حيث : μ_{1t} و μ_{2t} تمثلان بواقي النموذجين. لكن قبل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين، يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية p المناسب لنموذج $VAR(p)$ ، وذلك لأنه بعدد أقل من p يؤدي إلى خطأ في التوصيف، وبعدد أكبر من p يؤدي إلى عدم استغلال كامل معلومات السلسلة الزمنية، كما ينقص من درجات الحرية. يتم عادة تحديد عدد الفجوات الزمنية بالاعتماد على معياري AIC و SC ، وإن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق في التباطؤ الزمني الثاني¹⁰⁹. تتمثل خطوات اختبار جرانجر كما يلي¹¹⁰:

1. تقدير الصيغة المقيدة، ونقصد بها المعادلة :

$$DSPIB_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \cdot DSPIB_{t-i} + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (3)$$

التي تفترض أن يكون : $\sum_{i=1}^p \phi_i = 0$ في المعادلة رقم (1)، بمعنى أن المتغير $DIPIB$ لا يؤثر على المتغير $DSPIB$ ، ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من المعادلة المقيدة (3) : $\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2$.

2. تقدير الصيغة غير المقيدة : التي تتمثل في المعادلة رقم (1)، ومن ثم نستطيع الحصول على مجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من معادلة الصيغة غير المقيدة (1) : $\sum \hat{\mu}_{1t}^2$.

3. اختبار فرض العدم التالي : $H_0 : \sum_{i=1}^p \phi_i = 0$ ، ومن أجل ذلك يجب حساب إحصائية فيشر F_C :

$$F_C = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2) / p}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2 / n - k} \dots \dots \dots (4)$$

حيث : n : حجم العينة ؛ k : عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة ؛ $n - k$: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة.

ثم نقوم بالحصول على F_t (الجدولية) عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية p للبسط و $n - k$ للمقام. يستخدم اختبار فيشر للحكم على وجود علاقة سببية من عدمها بين المتغيرات، ويكون الحكم على الشكل التالي : إذا كانت F_C (المحسوبة) $< F_t$ (الجدولية) نرفض فرض العدم، أي أن المتغير $DIPIB$ يسبب المتغير $DSPIB$ أو بمعنى آخر يوجد هناك تأثير معنوي للمتغير $DIPIB$ على المتغير $DSPIB$.

4. نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة بالنسبة للمعادلة (2)، مع اختبار فرض العدم التالي :

$$H_0^* : \sum_{i=1}^p \theta_i = 0$$

بهذا يكون لدينا أربع نتائج محتملة لاختبار السببية لجرانجر هي على النحو التالي :

¹⁰⁹ ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، عدد 19، 2011، ص 276.
¹¹⁰ شفيق عريش وأخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5، سوريا، 2011، ص 82.

◀ المتغير *DIPIB* يسبب المتغير *DSPIB*، والمتغير *DSPIB* لا يسبب المتغير *DIPIB*، أي :

$$H_0^* : \sum_{i=1}^p \theta_i = 0 \text{ وقبول } H_0 : \sum_{i=1}^p \phi_i = 0$$

◀ المتغير *DIPIB* لا يسبب المتغير *DSPIB*، والمتغير *DSPIB* يسبب المتغير *DIPIB*، أي :

$$H_0^* : \sum_{i=1}^p \theta_i = 0 \text{ ورفض } H_0 : \sum_{i=1}^p \phi_i = 0$$

◀ المتغير *DIPIB* يسبب المتغير *DSPIB*، والمتغير *DSPIB* يسبب المتغير *DIPIB*، أي :

$$H_0^* : \sum_{i=1}^p \theta_i = 0 \text{ ورفض } H_0 : \sum_{i=1}^p \phi_i = 0$$

◀ المتغير *DIPIB* لا يسبب المتغير *DSPIB*، والمتغير *DSPIB* لا يسبب المتغير *DIPIB*، أي :

$$H_0^* : \sum_{i=1}^p \theta_i = 0 \text{ وقبول } H_0 : \sum_{i=1}^p \phi_i = 0$$

الفرع الثاني - تطبيق اختبار جرانجر للسببية بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار

بعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، ولتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، نجري اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المحلي. لهذا الغرض، استخدمنا برنامج *EViews7* مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي 2 (Lags: 2)، أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي.

الجدول (20.3) : نتائج اختبار سببية جرانجر بين *DSPIB* و *DIPIB*

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 06/17/13 Time: 16:13			
Sample: 1970 2011			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DSPIB does not Granger Cause DIPIB	39	1.07619	0.3522
DIPIB does not Granger Cause DSPIB		1.52500	0.2321

المصدر : مخرجات برنامج *EViews7*

من الجدول نستنتج ما يلي :

$$H_0^* : \sum_{i=1}^2 \theta_i = 0 \text{ بالنسبة لاختبار الفرضية :}$$

لدينا : $F_C = \frac{(\sum \hat{\epsilon}_{it}^2 - \sum \hat{\mu}_{it}^2)/p}{\sum \hat{\mu}_{it}^2/n-k} = 1,07619$ أقل من $F_t = 3,25$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات

حرية 2 للبسط و 37 للمقام، ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية ما بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، أي أن التغير في معدل الادخار *DSPIB* لا يؤدي إلى التغير (لا يسبب) في معدل الاستثمار *DIPIB*. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 35,22% وهي أكبر من 5%.

$$\leftarrow \text{بالنسبة لاختبار الفرضية : } H_0 : \sum_{i=1}^2 \phi_i = 0$$

لدينا : $F_c = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{it}^2 - \sum \hat{\mu}_{it}^2)/p}{\sum \hat{\mu}_{it}^2/n-k} = 1,525$ أقل من $F_t = 3,25$ ، ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض

الفرضية البديلة، وبالتالي التغير في معدل الاستثمار *DIPIB* لا يؤدي إلى التغير (لا يسبب) في معدل الادخار *DSPIB*، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 23,21%، وهي أكبر من 5%.

إذن نستنتج أن الادخار لا يسبب الاستثمار، والاستثمار لا يسبب الادخار، بمعنى لا توجد سببية في أي من الاتجاهين، وبالتالي يمكن القول بأن الادخار المحلي والاستثمار المحلي لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وهو ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا بإتباع أسلوب التكامل المشترك لكل من أنجل – جرانجر وجوهانسن، وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي.

المطلب الخامس - تفسير النتائج

قد يكون التفسير المحتمل لضعف أو غياب العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الجزائري يرجع إلى عدة أسباب، من أبرزها : طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى. الأمر الذي يشجع على استثمار معظم المدخرات في الخارج أو اكتنازها، بسبب قلة الفرص الاستثمارية، وبسبب الرغبة في تنويع مصادر الدخل الوطني، إضافة إلى الحركية العالية لرأس المال الدولي.

الفرع الأول - الاعتماد على قطاع المحروقات وعدم تنوع النشاط الاقتصادي

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل رئيسي على المحروقات في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد التي تمثل 98% من الصادرات. كما يعتمد كثيرا على إيرادات المحروقات في تمويل الميزانية العامة للدولة التي تمثلت 43,82% من الإيرادات العامة لعام 2011، بالإضافة إلى ذلك، يشكل قطاع المحروقات قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن 40%. إذن تتبع أهمية المحروقات من خلال توفيرها لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، وقد لعبت المحروقات دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر، وقد جاءت أهمية البترول باعتباره سلعة إستراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة، ولها أثرا فعالا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، ويعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للجزائر. ورغم الاعتراف بأن البترول ليس هو العامل الوحيد في التنمية الاقتصادية، إلا أنه لازال يشكل أهم الموارد والقوى التي تتحكم في عملية التنمية في الجزائر. وتأتي أهمية البترول بالنسبة للجزائر من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل المشاريع التنموية، وهكذا يجد الاقتصاد الوطني نفسه عرضة

للتقلبات، لأنه من الاقتصاديات المنفتحة على الخارج، ولأنه يعتمد أساسا على المحروقات. على هذا الأساس يرتبط الادخار في اقتصاد مثل هذا، بشدة بالطلب الأجنبي على النفط. إن الاعتماد الكبير على سلعة شبه وحيدة للتصدير، وكمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، له مضامين مهمة بالنسبة للقرارات الاستثمارية؛ فالنفط سلعة ناضبة وغير متجددة، وبالتالي فإن أي فقدان دائم لرصيد الجزائر من رأس المال، من خلال استخراج النفط وبيعه، ستكون له آثارا هامة على خطط التنمية ومن ثم على الاستثمارات. بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن متوسط رصيد الحساب الجاري الخارجي للجزائر كان موجبا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ هذا المتوسط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1970-2011) ما نسبته 2,74%، وقد تحسن كثيرا خلال الفترة (2000-2011) ليبلغ متوسط 14,13%. إن التراكم الكبير لفائض الحساب الجاري في العشرية الأخيرة عموما كان بسبب التحسن المسجل في أسعار النفط عالميا، وهو ما ساعد الجزائر على البروز كعارض لرأس المال على المستوى الدولي، خصوصا مع ضيق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. وما القرض الذي استفاد منه صندوق النقد الدولي من الجزائر في سنة 2012 والذي بلغ 5 مليار دولار من ذلك ببعيد¹¹¹. وإن الجزائر التي تعاني من مشكلة البنيان الاقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، بما يعني ضعف تنوع اقتصادها وهيكل اقتصادها، ربما ستجد استثمار مدخراتها في الخارج أكثر جدوى بالنسبة لها، وهو ما يؤدي إلى توقع استقلالية التراكم الرأسمالي المحلي عن المدخرات المحلية في الاقتصاد الوطني، أو على الأقل أن يكون معامل الارتباط بين الاستثمار والادخار فيها أقل قوة منه في الدول غير النفطية الأكثر تنوعا في مصادر دخلها.

وهكذا تبقى القضية المصيرية للبلاد تتمثل في تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر ناضب، وتثمين عائدات النفط في هذه المرحلة لتطوير مصادر دخل بديلة تواجه المتطلبات، وتؤمن مستقبل الأجيال القادمة. فالثروة النفطية مورد من الموارد، إن أحسن استخدامه واستثماره في قنوات التنمية الحقيقية؛ تحققت التنمية، أما إن كان استخدامه في غير ذلك فستظل التنمية وهما.. ولعل الجزائر إن لم تتدارك أمرها في حسن استخدام واستثمار هذا المورد الناضب من خلال منطلقات التنمية الحقيقية، فستفقد يوما في المستقبل وقد نضب هذا المورد وحينئذ لا ينفع الندم. خاصة وأنه قد غابت عن الأذهان حقيقة أن العائدات النفطية هي بمثابة أفساط تدفع مقابل استنزاف ثروة عينية آيلة للنضوب، وأنه ينبغي استعمال هذه الأفساط في تطوير الثروات الوطنية الأخرى وخاصة الثروة البشرية.

الفرع الثاني - ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني

في الاقتصاد الجزائري تتدفق إيرادات المحروقات مباشرة للخزينة العمومية، والحكومة هي التي تقرر تخصيص هذه الإيرادات بين الاستهلاك والادخار. والادخار المحلي قد يستخدم لزيادة الاستثمار المحلي، أو لزيادة رصيد الدولة من الأصول الأجنبية. والاستثمار المحلي الذي يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، ومن ثم في تنويع مصادر الدخل والصادرات، قد يكون مقيدا بضعف الطاقة الإنتاجية

¹¹¹ وهذا يرجع كذلك لحجم احتياطات النقد الأجنبي التي بلغت مستويات قياسية بـ 200 مليار دولار سنة 2012، لتحل الجزائر بذلك المرتبة الأولى عربيا و11 عالميا، وهي الدولة الأقل مديونية في الشرق الأوسط وإفريقيا بـ 2,4% من الناتج الداخلي الخام. نقلا عن: تقرير الجزيرة الإخبارية، اقتصاد الجزائر 50 عاما من الاستقلال، <http://www.youtube.com/watch?v=JLyKfLjcGZw>

المحلية، التي تؤثر بشدة في محدودية مستوى الاستثمار المحلي، وكذلك ضعف الطاقة الاستيعابية التي تعتمد على الموارد المكتملة (مثل عرض العمالة الماهرة وحجم السوق المحلي)، مما قد يضطر الحكومة لتقييد حجم الاستثمار العمومي. وهذا يعني أن الثروة النفطية¹¹² والطفرة المالية التي جاءت في السنوات الأخيرة كانت أكبر من قدرة الجزائر على استخدامها الاستخدام الأمثل.

أما بالنسبة للاستثمار الخاص فيمكن إرجاع ضعفه لعدة أسباب، لعل أهمها هو الترابط الضعيف بين قطاع المحروقات وباقي القطاعات، مما يؤدي إلى ضعف الفرص الاستثمارية في القطاعات غير النفطية على المستوى المحلي. كما أن انخفاض مستوى التطور المالي، وضعف بورصة الجزائر، وطبيعة القروض المصرفية التي غالبا ما تكون قصيرة الأجل، ومرتبطة بالنشاطات التجارية، يترتب عنه، ألا تجد المدخرات المحلية غالبا طريقها إلى الاستثمار في النشاطات الإنتاجية طويلة الأجل عبر القطاع المالي. وفي ظل تراجع أسعار النفط يلجأ القطاع العام للاقتراض من النظام المصرفي، مما يسبب مزاحمة الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي تخفيض مساهمته في الاستثمار الكلي.

الفرع الثالث - الحركية العالية لرأس المال الدولي

إن الدرجة المرتفعة لحركية رأس المال الدولي، يترتب عليها انخفاضا في معدل الارتباط بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي في الأجل الطويل، والعكس صحيح. فإذا افترضنا أن المستثمرين القادرين على الاستثمار يمكنهم بسهولة أن يستثمروا أموالهم في أي مكان في العالم – بافتراض غياب عوائق أمام تدفقات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة – فإنهم سيختارون الدول التي تعرض أعلى معدل عائد على وحدة الاستثمار. وإذا صح هذا الافتراض، فإن البيانات الإحصائية لن تظهر وجود علاقة بين الاستثمار والادخار داخل البلد الواحد¹¹³. أو بعبارة أخرى، إذا كانت العلاقة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي ضعيفة فهذا يدل على حركية عالية لرأس المال الدولي. وهذا ليس غريبا في بلد غني كالجزائر ذو قدرة إستيعابية محدودة. فالمستثمرون في بلد معين لا يعتمدون فقط على التمويل من المدخرين المحليين، بل يستطيعون الاقتراض من الأسواق الدولية عند معدلات الفائدة العالمية. وبالمثل يمكن للمدخرين أن يقرضوا المستثمرين الأجانب كامل مدخراتهم المحلية. وحسب النظرية الاقتصادية، فإنه في غياب القيود على الأسواق المالية الدولية، ستتدفق المدخرات في أي بلد إلى الدول ذات الفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية. لذا لن ترتبط معدلات الادخار المحلي مع معدلات الاستثمار المحلي على الرغم من ارتباطهم إذا ما نظرنا إلى العالم كالاقتصاد واحد. لذلك فإن تزايد معدلات الادخار في اقتصاد ما لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات الاستثمار في ذلك البلد في ظل حرية انتقال رأس المال بين الدول.

¹¹² جدير بالذكر أن الثروة النفطية ليست ثراء، فالثراء يعني استمرار قدرة الثروة على أن تعطي عائدا يتصاعد بما يحقق تقدم الأجيال الحاضرة، وأساسا لمستقبل الأجيال القادمة، وهي الأمور التي بدونها تتعرض الثروة للفناء مهما كانت قيمتها. إن الزيادة الكبيرة في عائدات النفط لا تعني في حد ذاتها الشيء الكثير، كما أن النقد السائل المتولد من تصدير النفط لا يشكل ثروة حقيقية، ولا يقود تلقائيا للتنمية الاقتصادية، ولهذا فإن عائدات النفط يجب ألا ينظر إليها من خلال المنظار النقدي، وإنما من خلال ما تستطيع توفيره من وسائل ومقومات التنمية. نقلا عن: أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص48.

¹¹³ بشير عبدالله بلق، مرجع سبق ذكره، ص350، بتصريف.

خلاصة الفصل :

تم في هذا الفصل كشف الخصائص الإحصائية للمتغيرات قيد الدراسة، وذلك باستخدام بعض مؤشرات النزعة المركزية وبعض مقاييس التشتت، إضافة إلى معاملات الارتباط الخطي لبيرسون. وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تذبذب في جميع المتغيرات، وهذا التذبذب تراوح بين العنيف والبسيط. كما أشار معامل الارتباط الخطي لبيرسون إلى وجود علاقة بين المتغير التابع وبعض المتغيرات المستقلة، في حين لم تكن هناك علاقة معنوية مع البعض الآخر من المتغيرات المستقلة، ومع ذلك فلم نعلم باستبعاد المتغيرات ذات العلاقة المعنوية الضعيفة، وذلك لأن عدم معنوية معامل الارتباط الخطي تعني عدم وجود علاقة خطية، ولكن قد توجد علاقة ولكنها غير خطية. كما قمنا بتفسير التغيرات التي طرأت على المتغيرات المستقلة، وذلك ضمن الاقتصاد الجزائري.

نتائج الدراسة بينت أن كلا من : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الجارية والفترة السابقة ؛ رصيد الميزانية العامة للدولة ؛ رصيد الحساب الجاري ؛ أسعار النفط ومعدل الادخار المحلي للفترة السابقة، ذات تأثير واضح على معدل الادخار المحلي في الجزائر. كما أشارت النماذج المقدرية الأخرى إلى أن معدل الادخار ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي، في مقابل علاقة عكسية مع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. كما تبين أن معدل الادخار المحلي غير حساس تجاه أسعار الفائدة الحقيقية ولا إلى معدلات التضخم ولا إلى بقية المتغيرات الأخرى، وذلك لانخفاض أثرهم الإحصائي.

كما تم تحليل العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، ولبين فيما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تطلب استخدام بعض الأدوات الإحصائية، إضافة إلى اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. في ضوء ذلك، تم استخدام اختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل - جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى استخدامنا لمنهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، واتضح من خلال التحليل، عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة. التفسير المحتمل لذلك، يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي وعدم تنوع النشاط الاقتصادي ؛ ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والحركية العالية لرأس المال الدولي.

وإن الجزائر التي تعتمد على الادخار دون وجود منافذ استثمارية داخلية، معناه أن التنمية سوف تبقى متوقفة أو بطيئة لعدم بناء مصادر إنتاجية لسد الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض، مما يعني أن هذا المسار غير صحيح، ويتعين على الجزائر التي تعيش حالياً، راحة مالية غير مسبوقة، أن تكمل الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات، إذا ما أريد للاقتصاد الوطني أن يواكب الاقتصاديات المتقدمة. وبالرغم من هذه المستويات العالية لمعدل الادخار المحلي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن بعض العقبات لازالت تعترضه وتحول دون تعبئته بالشكل السليم، هذه العقبات سنقوم بتسليط الضوء عليها في الفصل الموالي، محاولين إيجاد الحلول الممكنة لها.

الفصل الرابع

عقبات الإدخار المحلي

في الجزائر

وسبل معالجتها

تهديد :

يُعد الادخار المحلي ركيزة أساسية من ركائز عملية التنمية الاقتصادية، فهو المصدر الأساسي لتمويل التنمية، وعند النظر إلى هذا الادخار في الدول النامية ومنها الجزائر، نجد أنه يعاني من عقبات عديدة تؤدي إلى قصور الادخار الفعلي عن الادخار الممكن في كثير من الأحيان. ولازالت الحلول المطروحة لمعالجة هذا القصور غير فعالة، فهي تعالج الظواهر دون الوصول إلى أسبابها. ونتيجة لهذا القصور في الادخار، عانت الجزائر من فجوة تمويل التنمية الاقتصادية، مما أجبرها على اللجوء إلى التمويل الأجنبي، خاصة في بداية تسعينيات القرن الماضي. يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، نستعرض في الأول عقبات الادخار الخاص وسبل معالجتها، حيث يتم التعرف على عقبات الادخار لدى القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص. أما المبحث الثاني فسنتناول فيه عقبات الادخار العام وكيفية معالجتها، وفي المبحث الثالث سنبحث في عقبات الادخار لدى النظام المصرفي وسبل معالجتها، وسنحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما هي عقبات الادخار الخاص وما هي سبل معالجتها ؟
- ما هي عقبات الادخار العام وما هي سبل معالجتها ؟
- ما هي عقبات الادخار لدى النظام المصرفي وما هي سبل معالجتها ؟

المبحث الأول - عقبات الادخار الخاص وسبل علاجها

المطلب الأول - عقبات الادخار لدى القطاع العائلي وسبل المعالجة

الفرع الأول - عقبات الادخار لدى القطاع العائلي

لقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الأوعية المصرفية في الجزائر على ضخامة هيكلها، لم تتمكن خلال عقد من الزمن (1999-2009) من تجميع سوى 14% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي¹، وقد ترجع عوامل التدهور في حجم هذه المدخرات إلى عدة أسباب نذكر منها :

أولا - انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد :

إن انخفاض مقدار الادخار العائلي وقلة أهميته النسبية من الادخار الكلي المتحقق في الجزائر، ربما يرجع إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، حيث يذهب الجزء الأكبر من هذا الدخل إلى الاستهلاك. فاستيفاء الحاجات الأساسية للأفراد تستحوذ على النسبة الكبرى من الدخل الفردي، بحيث يسد الحاجات الضرورية فقط، إذ لا يتبقى فائض يمكن ادخاره. فعدم وجود إيداعات ادخارية يعزى مرده إلى عدم وجود فوائض مالية في دخول المواطنين، ومن ثم فإن الادخار الفردي أو العائلي يبقى ضعيفا للغاية.

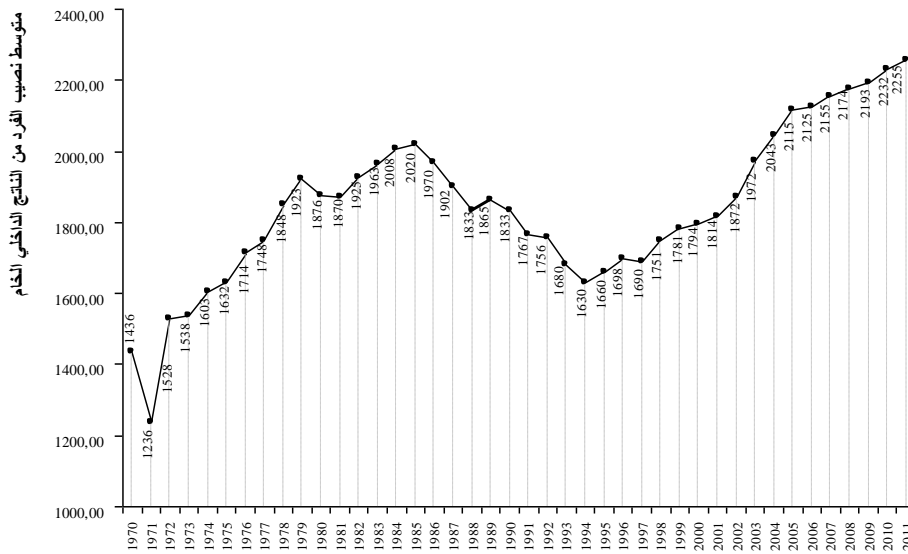
إن انخفاض مستوى الدخل الفردي إذن ؛ يكون عاملا أساسيا لانخفاض مستوى الادخار الذي يعتبر العامل الأساسي لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية. وهذا يعني أن انخفاض مستوى الدخل وما يترتب عليه من انخفاض مستوى الادخار، سوف يكون عائقا أساسيا أمام تحقيق عملية التنمية الاقتصادية. وبصفة عامة، يمكن القول أن مستوى الدخل الفردي يعتبر منخفضا في معظم الدول النامية إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول

¹ أطروحة عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، العدد 11، 2012، ص 59.

المتقدمة، فقد بلغ مستوى الدخل الفردي السنوي في السودان : 2500 \$ ؛ أوغندا : 1100 \$ ؛ الهند : 2700 \$ ؛ باكستان : 2600 \$، وذلك في عام 2007. بينما بلغ مستوى الدخل الفردي السنوي في بعض البلدان المتقدمة مثل بريطانيا : 38500 \$ ؛ ايطاليا : 31000 \$ ؛ فرنسا : 33800 \$ ؛ الدنمارك : 37400 \$ في نفس العام، وذلك وفقا لبيانات البنك الدولي². وفي الجزائر بلغ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لعام 2011 بالقيم الحقيقية ما قيمته 2225 \$³، وهي أعظم قيمة خلال الفترة (1970-2011) كما يوضحها الشكل (1.4)، ومع ذلك تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالدول المتقدمة.

الشكل (1.4) : تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة للفترة (1970-2011)

سنة الأساس : 2000 ؛ الوحدة : دولار أمريكي US



المصدر : إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات المصدر :

- World Development Indicators WDI2012, (14/02/2012), <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

بشكل عام، فإن قدرة الجزائر على تكوين الادخار العائلي تبقى قدرة ضئيلة ومحدودة. وفي الحقيقة فإن انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري مرده إلى الفقر وانتشار البطالة، بسبب الضعف الهيكلي للاقتصاد. الأمر الذي لا يسمح بخلق مناصب عمل كافية، فتزداد بذلك قيمة الاستهلاك التلقائي الذي يؤدي إلى تأخير عتبة الادخار، بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة. ويمكننا التطرق بإيجاز إلى كل من ظاهرتي الفقر والبطالة في الجزائر كما يلي :

1 - ظاهرة الفقر في الجزائر :

إن ظاهرة الفقر في الجزائر قد عاودت اتساعها بشكل ملحوظ مع انطلاق مرحلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تزايد عدد السكان الفقراء من 4,74 مليون شخص عام 1966 إلى 5,23 مليون عام 1980 ثم تراجع عام 1988 ووصل إلى 4,49 مليون شخص. ومع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي

² محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص297.

³ لمزيد من التفاصيل، انظر إلى الملحق (1.4)، ص340.

تزايد عدد الفقراء إلى 5,89 مليون شخص عام 1995، وهو ما يمثل نحو 21% من مجموع السكان⁴. وقد بلغت نسبة الفقر 14% خلال الفترة (1988 – 1998)، حيث أن هذه النسبة، 70% منها تعيش في الأرياف⁵. ويؤكد تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 أن 13 مليون جزائري، أي 22,6% من السكان يعيشون في مستوى الفقر، منهم 6 ملايين يعيشون دون هذا المستوى⁶. وبلغ حجم السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر⁷ في الجزائر للفترة (2000–2007) نسبة 23,6% من مجمل السكان⁸. وهذه تمثل نسبة كبيرة من الفقراء، وللأسف في واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم.

2 - ظاهرة البطالة في الجزائر :

نلاحظ من الشكل (2.4) أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال الفترة (1990–2000)، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي، وغياب الاستثمارات الجديدة التي تخلق مناصب العمل، إلى جانب التسريح للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، وهذه عوامل ساعدت على تفاقم البطالة⁹، وبذلك وصلت معدلاتها إلى مستويات مرتفعة، حيث بلغت نسبة 29,77% سنة 2000، وهو ما ساهم في انتشار الفقر في أوساط العائلات الجزائرية.

وإن كان معدل البطالة الذي كان بالغ الارتفاع، والذي بلغ في بعض الأعوام أكثر من ثلث قوة العمل الجزائرية، قد شهد منحنى تنازليا خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث انتقل من 27,30% سنة 2001 إلى 9,7% في 2012، مع توقعات بتراجعها إلى 9,3% في 2013¹⁰، وهذا مؤشر إيجابي بالتأكيد. إن هذا في الواقع، كان نتيجة اعتماد الحكومة على آليات تشغيل مختلفة، وضخ السيولة في الاقتصاد الوطني، من خلال تطبيق عدة برامج تنموية، تمثلت في برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010–2014) الذي يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه البلاد منذ الاستقلال إلى اليوم، وذلك لضخامة ميزانيته التي بلغت 286 مليار دولار. وتأتي هذه الميزانية تدعima لميزانية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) الذي رُصد له مزيد من 200 مليار دولار، وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) الذي استفاد بأكثر من 7 مليار دولار¹¹. للإشارة فإن الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 سمحت باستحداث حوالي 1,3 مليون منصب شغل¹²، رغم أن بعضها كان مؤقتا، والفضل دائما يعود لارتفاع أسعار النفط.

⁴ لمزيد من التفاصيل، أنظر إلى الملحق (2.4)، ص 341.

⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، الدورة العامة 12، نوفمبر 1998، ص 86.

⁶ روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر – غير منشورة، بانتة)، الجزائر، 2006/2005، ص 252.

⁷ يقدر خط الفقر عالميا بأن من دخله أقل من دولارين يوميا، هو تحت خط الفقر.

⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، مصر، 2009، ص 178.

⁹ دبون عبد القادر، أثر الخصخصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، العدد 03، 2005، ص 107.

¹⁰ International Monetary Fund, World Economic Outlook, Publication Services P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A., October 2012, P82.

¹¹ مجلس الأمة، المخطط الخماسي 2010–2014، مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر، العدد 43، جويلية 2010، ص 4.

¹² صوت الأحرار، الجزائر حققت أغلب أهداف الألفية من أجل التنمية قبل 2015، جريدة صوت الأحرار، الجزائر، (2010/09/24)،

<http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=18458>

الشكل (2.4) : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2013)



المصدر : إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات المراجع التالية :

- www.ons.dz.
- http://www.albankaldawli.org/

ثانيا - منط توزيع الدخل :

إن نمط توزيع الدخل يؤثر بطريقة مباشرة في انخفاض معدل الادخار، حيث نجد في الجزائر أن الجزء الأكبر من الدخل يذهب لطبقة خاصة، وهي ذات الدخل المرتفع، التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وخاصة الاستهلاك التفاخري، وبالتالي لا تقوم بالادخار. بينما النسبة القليلة من الدخل لبقية المجتمع، وهذا يختلف عما هو واقع في الدول المتقدمة، أين نجد أصحاب المداخيل المرتفعة تميل إلى الادخار. "فحسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 1999، نجد أن 20% من أغنى فئات المجتمع تحصل على 50% من المداخيل، فيما لم يتحصل 20% من الفئات الفقيرة الأعلى على أقل من 7% من المداخيل، والباقي يوزع على باقي الفئات. وهذا ما يقضي على المدخرات الفردية، لكون الطبقة المتوسطة في الجزائر هي التي تتصف بميولها للادخار، بينما الطبقة الغنية تتميز بالاستثمار في العقارات، وأحيانا تهريب الأموال إلى الخارج"¹³.

ثالثا - الارتفاع المستمر في معدل زيادة السكان :

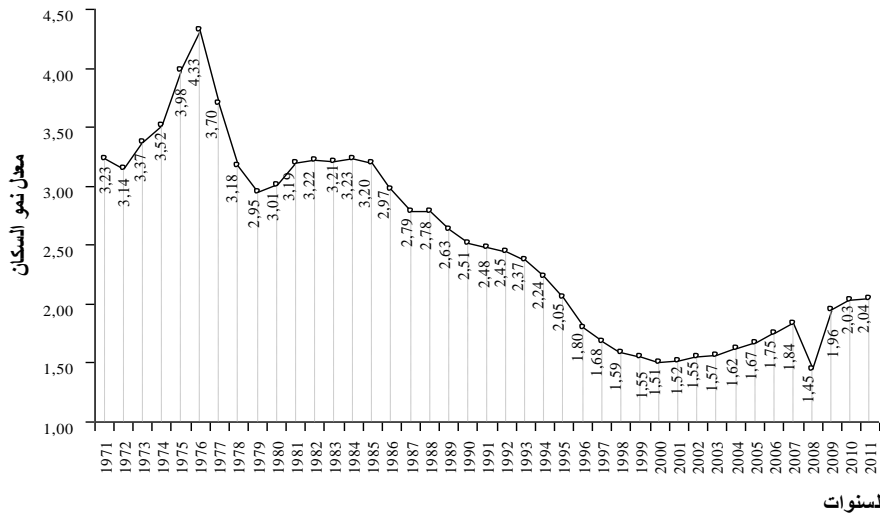
يسهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية، مما يشكل عبئا متزايدا على تنمية الاقتصاد، كما أنه يضغط باستمرار على متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويؤدي إلى انخفاضه، فكلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفضت المدخرات وبالتالي الاستثمارات، وذلك في الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات الاستثمارية للعدد الأكبر من السكان، مما يؤدي إلى معدل أقل لنمو الإنتاج ولمتوسط الدخل الفردي. وهكذا فإن النمو السكاني يتعارض مع التنمية من زاويتين ؛ الأولى تخفيض معدل الادخار والاستثمار وتفاقم مشكلة تكوين رأس المال، والثانية زيادة الاحتياجات الاستثمارية.

¹³ عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص215، بتصرف.

إن معدل نمو الناتج الكلي ومتوسط دخل الفرد أقل في حالة النمو السكاني السريع المرتفع عن حالة النمو السكاني الأقل ارتفاعا، نتيجة لانخفاض معامل رأس المال الناتج أو معامل رأس المال العامل من جهة، وتحويل نمط الاستثمار إلى ما يسمى بالاستثمار الديمغرافي، وهو يعتبر إما أنه غير منتج، وإما أنه أقل إنتاجية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة من جهة أخرى. بل إنه يترتب على ذلك، أن معدل النمو الأعلى يصطحب بهيكل اقتصادي أقل تقدما، من حيث أنه يتميز بقطاع زراعي أكبر وقطاعات صناعية وخدمات أصغر. وكذلك كبر حجم الأسرة يقلل بدوره من حجم الادخار؛ فتوسع حجم الأسرة¹⁴ في الجزائر يجعل من المنطقي أن يتوسع الاستهلاك الأسري، الأمر الذي يقلل من حجم الادخار.

وقد تعدى عدد سكان الجزائر عتبة 37,1 مليون نسمة في أول جانفي 2012، كما بلغ معدل نمو السكان في 2011 النسبة 2,04%، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بالمستوى المسجل في سنوات 2000، غير أنها تنذر باحتمال بداية مرحلة ركود، حيث أنها تقارب تلك المسجلة سنة 2010 (2,03%). وفي حالة ما إذا استقر هذا النمو، فإن عدد السكان المرتقب في أول جانفي 2013 سوف يقارب 38 مليون نسمة (37,8)¹⁵. وبمقارنة هذه المعدلات خاصة في الفترة (1970-1995) مع تلك الموجودة في مختلف دول العالم، سنجد أنها معدلات مرتفعة، وتشكل عبئا كبيرا على التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، ومن ثم التنمية الشاملة بشكل عام. الشكل التالي يوضح تطور معدل نمو السكان في الجزائر.

الشكل (3.4) : تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1971-2011)



المصدر : إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات المراجع :

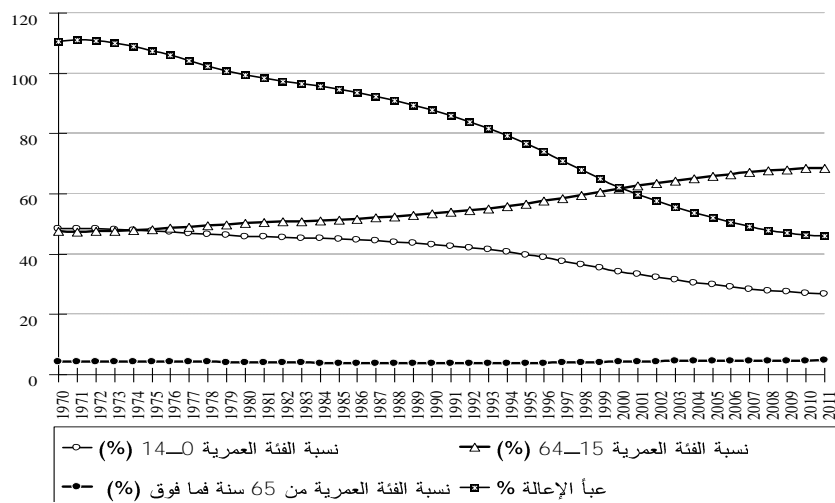
- Collections Statistiques N°166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, P162
- Démographie Algérienne, ONS, N°600, 2011, P3.

¹⁴ حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة 5,9 في 2008، بعد أن كان يقدر بـ 6,6 سنة 1998. بينما يقدر بـ 7,7 أفراد بالأسر الراحلة. وفيما يخص تطور متوسط عدد أفراد الأسرة العادية والجماعية، فقد انتقل من 6,4 سنة 1998 إلى 5,8 سنة 2008 بالنسبة للتجمعات الحضرية الرئيسية، ومن 6,7 إلى 6,1 بالنسبة للتجمعات الحضرية الثانوية، ومن 7,2 إلى 6,4 بالنسبة للمناطق المبعثرة؛ [حسب نتائج الإحصاء العام الخامس للسكن والسكان في الجزائر (2008) لـ ONS].

¹⁵ Démographie Algérienne, ONS, N°600, 2011, P1.

يقودنا الحديث عن ارتفاع معدل النمو السكاني، إلى التطرق لارتفاع معدل الإعالة في الجزائر، وتأثيراته السلبية على الادخار العائلي. لهذا الغرض سنستعين بالشكل (4.4) لتوضيح ذلك.

الشكل (4.4) : التركيب العمري للسكان واتجاهاته في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)



المصدر : إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات المرجع :

• World Development Indicators WDI2012, (14/02/2012), <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

نلاحظ من الشكل السابق، الانخفاض المتواصل في نسبة السكان الذين ينتمون إلى فئة صغار السن (0-14)، وهذا على طول الفترة الممتدة من 1970 ولغاية 2011، حيث انتقلت من 48,36% من مجموع السكان عام 1970 إلى 26,81% عام 2011. أما الفئة العمرية (65+) فهي تبدو مستقرة خلال فترة الدراسة، وبلغت متوسط 4,05% من مجموع السكان. إن الزيادة السكانية الأهم تشمل السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (15-64)، فقد تزايدت هذه الفئة بشكل تصاعدي من حوالي 6,5 مليون عام 1970 إلى 24,6 مليون عام 2011، أي من نسبة 47,51% إلى نسبة 68,56%. وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل الإعالة¹⁶ نتيجة التزايد التدريجي النسبي للسكان في سن العمل بالتزامن مع الانخفاض التدريجي في نسبة السكان المعالين.

وحقيقة، فإنه بالرغم من هذا الانخفاض التدريجي في معدل الإعالة خلال فترة الدراسة، إلا أن الأرقام المسجلة خلال الفترة (1970-1997) تفيد بارتفاع معدلاتها في الجزائر. فقد سجل هذا الأخير 110,48% في عام 1970 لينخفض تدريجياً إلى 70,90% في عام 1997. وهذا المعدل يعتبر مرتفعاً قياساً إلى دول العالم، حيث بلغ حوالي 62,6% لمتوسط العالم و66,6% لمتوسط الدول النامية¹⁷، ويعكس هذا المعدل تأخرًا في عملية التحول الديمغرافي. إن معدل الإعالة المرتفع على الفئات المنتجة في البلاد، سيعمل على استنزاف مدخراتها، وبالتالي انخفاض الادخار العائلي. وارتفاع معدل الإعالة مرده إلى الزيادة في معدلات الخصوبة، وبالتالي ارتفاع نسبة صغار السن من المعولين، ومنه اتساع قاعدة الهرم السكاني. يقدر عباً الإعالة في البلدان المرتفعة الخصوبة بـ 95 شخص في عمر الإعالة مقابل 100 شخص في سن العمل، وتنعكس هذه المعادلة في حالة البلدان التي تتجه معدلات الخصوبة فيها إلى الانخفاض، إذ يبلغ معدل الإعالة 65%¹⁸.

¹⁶ معدل الإعالة = [الفئة العمرية (14-0) سنة + الفئة العمرية (65+)] / [الفئة العمرية (15-64) سنة]. لأكثر تفاصيل أنظر للملحق (3.4)، ص 342.

¹⁷ علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 195.

¹⁸ بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفرق على الصعيد الاقتصادي الكلي، المنتدى العربي للسكان، بيروت، 19/11/2004، ص 12.

كذلك من أسباب ارتفاع معدل الإعالة، انخفاض نسبة السكان في سن العمل وكبر متوسط حجم الأسر، بالإضافة إلى معدل البطالة المرتفع، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة كنتيجة لارتفاع أعداد المعالين، وما ينطوي عليه ذلك من كلفة، تتمثل بزيادة حجم الاستهلاك على حساب الادخار الخاص، وانخفاض في نمو متوسط دخل الفرد. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الادخار الكلي والقدرة على الاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل الوطني.

على خلاف ذلك، فقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة، تزايدا كبيرا في أعداد سكانها. وإن هذه الأعداد قد شقت طريقها نحو الفئات العمرية المختلفة، مؤدية إلى انحسار نسبة الفئة العمرية الأولى (0—14)، بالتزامن مع تضخم نسبة السكان في الفئة العمرية الثانية (15—64)، وهم الذين ينتمون إلى فئة الناشطين اقتصاديا، وإلى ارتفاع طفيف جدا في نسبة فئة السكان المسنين، وبالتالي انخفاض معدل الإعالة بشكل محسوس بداية من عام 1998، ليصل عام 2011 إلى 45,80%؛ فمقابل كل 100 شخص من الفئة العمرية في سن العمل لسنة 2011، هناك حاليا 45,80 من الذين ليسوا في سن العمل. وهو مؤشر جيد، حتى أن الجزائر تفوقت على عدة دول متقدمة مثل فرنسا؛ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، اللواتي سجلن معدل إعالة على الترتيب: 54,88%؛ 51,87% و 50,07%¹⁹.

إن هذا التغير في التركيبة العمرية للسكان، يتيح الفرصة لظهور الهبة الديمغرافية، التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة في الادخار الفردي والاستثمار. إضافة إلى التأثير الإيجابي على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد عدد السكان في سن العمل، وبالتالي ارتفاع معدل الادخار المحلي الذي سيتحرر نتيجة لانخفاض معدلات الإعالة، ومن تحسن الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة، مما يخلق فرصة سانحة لمزيد من النمو الاقتصادي في المستقبل.

إلا أن آلية تحقيق الهبة الديمغرافية تفترض ضمان مستوى عال من الموارد البشرية، والذي سيحسن من إنتاجيتها، وسيؤثر إيجابا على الأداء الاقتصادي إن استطاعت إيجاد فرص العمل. كذلك تفترض توفر أسواق عمل تتمتع بمرونة عالية، أي تستطيع أن تستوعب نمو السكان في سن العمل. والمرونة تعني قدرة أصحاب الأعمال على التوسع والتعاقد بسرعة، وانتقال العمالة بين الوظائف المختلفة. أما على صعيد نمو قوة العمل، فإن استيعابها في أعمال منتجة، يتعدى مرونة سوق العمل ليشمل الحاجة إلى زيادة رأس المال أو الاستثمار، الذي بدوره يأتي من الادخار المحلي أو من الاستثمار الخارجي المباشر. بالإضافة إلى تطوير القطاعات الاقتصادية لتصبح قادرة على استيعاب الطاقات البشرية خاصة قطاع السكن، والذي يتميز بكثافة العمل، إذ يعتمد في خلق القيمة المضافة على إحلال الأيدي العاملة بدلا من التكنولوجيا²⁰.

أما في حال غياب ذلك، فإن الهبة الديمغرافية تفقد خواصها لتصبح عبئا اقتصاديا، يتمثل بارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة بين القادمين الجدد إلى سوق العمل. وإن الشواهد التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال معظم فترة الدراسة، تشير إلى عدم تمكن الجزائر من استيعاب تدفقات عرض العمل، خاصة طالبي العمل الجدد، وإلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث فاقت هذه المعدلات 10% في معظم السنوات رغم تراجعها مؤخرا.

¹⁹ بيانات البنك الدولي، <http://search.worldbank.org/data?qterm=Age%20dependency%20ratio&language=EN>

²⁰ بتول شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 29، بتصرف.

رابعا - الوازع الديني :

إن الوازع الديني من شأنه التأثير على سلوكيات الأفراد بعزوفهم عن التعامل مع البنوك، بسبب نظرة المجتمع لها على أنها بنوك ذات إرث ربوي، فالزيادة الربوية تعتبر كسبا غير مشروع، وبالتالي فهي محرمة بحكم الشريعة الإسلامية²¹، وهذا ما يؤدي إلى هروب مدخرات الأشخاص، مما يربك عمل البنوك، من خلال انخفاض فرص جمع الموارد المالية التي هي بمثابة الشرط الأساسي والضروري لتمويل القطاعات الاقتصادية.

خامسا - أثر التقليد والمحاكاة لأنماط المعيشة في البلدان الغنية :

إن أثر التقليد والمحاكاة الذي ينتشر بين الطبقات ذات الدخل المرتفع، يؤدي إلى حفز أفراد تلك الطبقة على زيادة الاستهلاك الترفي²². نقصد بهذا الأخير، الإنفاق على سلع كمالية، والجري وراء كل ما هو جديد من نماذج الإنتاج الترفي التي تقذف بها حضارة الدول الرأسمالية²³، إذ الفرد يقاس عند بعض الفئات بمقدار ما يستهلك من سلع الرفاهية، ويكون هذا في مناسبات غير ضرورية مع التبذير والإسراف والتترف²⁴، وحب الظهور والتباهي والتفاخر وإظهار معالم النفس والشهرة والتكبر على الآخرين، إنه بذلك يُعد استنزافا للموارد والدخول، إذ هو إنفاق بدون عائد، ويعتبر من جهة ثانية استهلاكا غير ضروري، ويدخل في إطار إهدار الثروة²⁵. مثل هذا الإنفاق لا يخدم أو يحقق أية فائدة للاقتصاد الوطني، بل يؤثر على الادخار الوطني سلبيا.

²¹ لقد سبق أن صدرت فتوى تجيز التعامل بالفوائد مع البنوك حيث لا تعتبرها ربا، وهذا لكون الدولة هي التي تعطي الفوائد على المدخرات وهي في مركز قوة، بينما ربا الجاهلية كان يقدمه الضعفاء للأغنياء، وهو يدخل في باب استغلال الإنسان، فهو محرم. والملاحظ أن تلك الفتاوى لم تغير الأفراد عن قناعاتهم بحرمة سعر الفائدة، وبقيت المجتمعات الإسلامية تعاني بالتالي من ضعف الادخار بسبب التعامل بسعر الفائدة.

²² محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 352.

²³ إن الاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي يجري دائما وراء تحقيق المنفعة للمستهلك. ونتيجة لذلك، سادت نظرية سيادة المستهلك، التي تعني أن للفرد الحرية التامة في توزيع دخله بين السلع، حسبما يروق له دون قيود أو حدود ودون تدخل من أحد وبغض النظر عن كون هذا الاستهلاك ترفيا أو غير ترفي مبددا للموارد أو غير ذلك، ودون الوقوف عند حد معين من مقتضيات المصلحة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية. ونتيجة لهذا كثرت محلات بيع السلع الكمالية، كما تم استخدام آلية شديدة التأثير هي آلية الإلحاح الإعلامي المكثف من خلال وسائل الدعاية والإعلام والإعلان من أجل الحصول على أموال المستهلك، والتي تحركها المنافسة الشرسة بين الشركات المنتجة على زيادة مبيعاتها وخدماتها خاصة في ظل العولمة، أين أصبح العالم سوقا مفتوحة. وهذه الجهود الكبيرة التي تبذل من قبل أجهزة التسويق المختلفة للتأثير على قرار المستهلك، ستؤدي في النهاية إلى تغير النمط الاستهلاكي له وإيجاد طموحات لديه قد لا تتناسب مع الدخل، وهذا ولا شك يسبب الكثير من المشاكل الخطيرة التي تسبب ارتباكا لميزانيته. إضافة إلى انحراف الإنتاج عن الاستخدام الأمثل للموارد في احتياجات المجتمع الحقيقية، والتوسع في إنتاج السلع الكمالية على حساب الحاجات الضرورية. ولفرط الإنتاج الكمالي غير المنضبط أصبح بعض الأفراد أسيرا لشهواته ونزواته الاستهلاكية، مما أدى إلى سيادة النظرة الاستهلاكية المفرطة. بالإضافة إلى شيوع نمط الاستهلاك الجائر، والذي يعد من أبدأ الأنماط الاستهلاكية، فهو استهلاك غير ملتزم وبسيء توظيف حق الاختيار في الحصول على السلع، ومن ذلك طلب المتعة في متابعة الأزياء والموضات، مما يعد تبديدا للمال وتوظيفا سيئا لحق الاختيار حتى مع توفر المال. وهذا بدون شك له آثار سلبية على حجم الادخار، فليس هناك حدودا عليا لما يستهلكه الفرد سوى حدود القدرة على الاستهلاك.

²⁴ نقصد بالتبذير لغويا تفريق المال إسرافا، أما اصطلاحا فهو الجهل بمواقع الحقوق. وهناك تقارب بين التبذير والإسراف، إلا أن التبذير أكثر ضررا من الإسراف، لأن المبذر يجهل الكيفية التي يستهلك بها أمواله، فهي مرفوضة من الأساس، لأن استخدامها في غير محله، أما المسرف فإنه يستهلك أمواله في طرق ربما تكون مشروعة، ولكن هذا الاستهلاك فيه تجاوز على المقادير، فم التبذير أعظم لأن المسرف يخطئ في الزيادة والمبذر يخطئ في الجهل. أما الترف فهو سعة العيش ورغده، لكن ليس كل من عاش في سعة وبحبوحة من العيش يعد مترفا، بل إن التجاوز في الاستهلاك إذا أدى إلى ارتكاب المخالفات الشرعية كان بحق ترفا ممقوتا. ومن ألوان السرف والتبذير والترف صرف الأموال فيما هو محرم أصلا كدفعه إلى المطربين والراقصين، فهو صرف للمال فيما لا فائدة فيه. فهل يعقل في الجزائر أن يصرف على فنان أو فنانة يزيد من 14 مليارا ليوم أو يومين!!! وهل يعقل أن يكلف المهرجان الإفريقي ميزانية الدولة 800 مليار كما تقول الجهات الرسمية!!! وهل يعقل أن يتقاضى مدرب رياضي شهريا حوالي 750 مليون، بينما أساتذة في الجامعات وعلماء مفكرون يعانون من المرتبات المتدنية؟

²⁵ أحمد صالح التويجري، أخطار الاستهلاك الترفي في المجتمع السعودي، (2009/08/16).

فالثري صار يتوجه نحو بناء القصور والمباني الفاخرة، واقتناء أفخر أنواع السيارات له ولأفراد أسرته. كما أصبح في المنزل الواحد أكثر من 5 سيارات، وأصبح الثري يملك أكثر من عقار، لا شيء إنما لمجرد العدد فقط. حتى أن هذه الطبقة أخذت تصرف الأموال هنا وهناك على كماليات العيش أكثر من الأساسيات، حتى وصل بها الأمر إلى استيراد الغذاء والمشروبات من الدول الغربية، والقيام برحلات مكلفة إلى أي منطقة في العالم. أما عن تغير العادات الاستهلاكية للطبقة الفقيرة، فقد تجلت في البحث عن ما يسد رمقها من الغذاء والشراب، وأصبحت عاجزة عن تأمين حاجياتها الاستهلاكية المتوسطة أو ما دونها، حتى انحدر مستوى الاستهلاك لذوي الدخل المحدود، بحيث تخصص القسم الأكبر من دخلها للغذاء الرئيسي فقط²⁶.

ونحن اليوم من أكثر دول العالم في الإسراف والاستهلاك، فالكثير منا يشتري كل شيء تقريبا، ويشتري ما يحتاج له فعلا وما لا يحتاج له أصلا، والإسراف دليل على ضعف الوعي الاقتصادي، لأن أول علامات الوعي الاقتصادي هو ترشيد الاستهلاك²⁷. هذا الضعف في الوعي الاقتصادي المقترن بالفوارق الدخلية الكبيرة، والآخذة في مزيد من الاتساع، أصبح يؤثر تأثيرا واضحا على النمط الاستهلاكي، ومن ثم إعاقة القدرة الادخارية للاقتصاد. فكثير من الناس إما لا يدخرون على الرغم من أنهم يدركون أن عليهم أن يفعلوا ذلك، أو يقللون من مقدار الادخار للحفاظ على مستوى معين من المعيشة²⁸. بذلك انتشر الاستهلاك غير الاقتصادي، والذي يمثل النمط التقليدي المتسم بشيء من الجمود، وهو لا يتهور في الطلب أو في الاختيار، ويفضل الأنواع التي تعود عليها، لكنه لا يعرف كيف يطلب الأنسب من الكم والكيف والحصول عليه، ومن ذلك موائد المناسبات، حيث يوضع الطعام بشكله التقليدي، ويقدم للعشرات ما يكفي المئات، وهذا الهدر هو الاستهلاك غير الاقتصادي²⁹. وهو بلا شك له تأثير سلبي على الادخار، فطعام العشرة أصبح يأكله الواحد، وليس فقط طعام الاثني يأكله الواحد، وما أكل واحد طعام العشرة إلا وأكل حقيقة طعام عشرة من أفراد المجتمع. وصدق نبينا ﷺ إذ يقول :

{ طعام الواحد يكفي الاثني وطعام الاثني يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية } [رواه البخاري].

سادسا - تنامي أسلوب البيع بالتقسيط :

لقد تحول البيع بالتقسيط إلى عنصر أساسي في حياة الكثير من المجتمعات، خاصة في ظل الفجوة الكبيرة بين متطلبات الأسرة ودخلها، أضف إلى ذلك تآزم ظروف المعيشة وخاصة لذوي الدخل المحدود، بسبب موجات الارتفاع المستمرة للأسعار. والبيع بالتقسيط في حد ذاته أمر مفيد، إذا ما تم التعامل معه بعقلانية واعتدال، لسد الثغرات الاستهلاكية والمعيشية الضرورية. وعكس ذلك، يصبح عدوا رابضا إذا ما أقدم عليه الشخص بشكل مستمر، وجعله الطريق الوحيد لتوفير احتياجاته دون ترتيب للأولويات، ذلك أنه سيجد نفسه غارقا في الديون، مرهونا لأصحاب الأقساط، ولن يتعلم الادخار.

²⁶ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر، عمان، 2011، ص105، بنصرف.

²⁷ أحمد إبراهيم، إدارة الحياة في ترشيد الاستهلاك، ط1، الدار الأكاديمية للعلوم، مصر، 2010، ص74.

²⁸ MORRISON, William G & OXOBY, Robert J, Étude économique utilisant des expériences en laboratoire pour Examiner les aspects comportementaux des décisions relatives à l'épargne, Document de recherche préparé pour le Groupe de travail sur la littérature financière, 9 février 2011, P11.

²⁹ عمر يوسف عبد الله عباينة، مرجع سبق ذكره، ص125.

لقد تنامت ثقافة البيع بالتقسيط في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة، وأصبحت ظاهرة اقتصادية منتشرة ورائجة في مجتمعنا، كما لم يعد التقسيط سلوكا مقصورا على شراء السلع الضرورية، بل خرج عن إطاره في كثير من الحالات، وأصبح يشمل سلعا غير ضرورية ترهق الأسرة ولا تفيدها؛ فالتقسيط تحول من حل لمشكلة الحصول على منزل أو زواج، ليمتد إلى تمويل الإنفاق على الكثير من السلع الكمالية، وخاصة السلع المعمرة والمستوردة مثل السيارات التي عرف تسويقها انتعاشا كبيرا في بلادنا منذ انطلاقتها سنة 2001. وقد تغير نوع الطلب من تقسيط سلعة واحدة أو اثنتين (مثل التلفاز والثلاجة) إلى تجهيز بيوت بكاملها. الأمر الذي ساهم وبشكل مباشر في تعميق النزعة الاستهلاكية لدى الأفراد، والدخول في دوامة الشراء بما يفوق قدرات الدفع، ومحاكاة الآخرين بشراء السلع الكمالية والترفيهية دون وجود حاجة ماسة لهذه السلع. وهذا في الغالب سيلتهم الدخل، وهو ما يؤدي إلى اعتماد البعض على الاستدانة بشكل دائم، وبالتالي ستكون النتيجة مطالبات قضائية وإفلاسا وديونا متراكمة على المواطنين³⁰ وزيادة تكلفتها لصالح البنوك وشركات التقسيط، وهذا الأمر سيكون له تأثير سلبي على رصيد الادخار العائلي، ومن ثم على رصيد الادخار المحلي في الاقتصاد الوطني.

تجدد الإشارة إلى أن ظاهرة البيع بالتقسيط قد ساهمت بشكل كبير في زيادة فاتورة الواردات، نتيجة توسع البنوك في توفير القروض الاستهلاكية، وإتاحة تسهيلات التقسيط. الأمر الذي نتج عنه زيادة مقدرة المستهلكين على شراء منتجات معمرة وخاصة السيارات، مما أدى إلى ارتفاع طلب القطاع الخاص على استيراد المزيد من هذه المنتجات. لهذا صدر قرار من الحكومة الجزائرية بوقف منح القروض الاستهلاكية في إطار قانون المالية التكميلي 2009، وذلك لحماية الاقتصاد ووقف استنزاف الثروة والادخار الوطني.

سابعاً - ضعف الوعي الادخاري المصرفي واتساع ظاهرة الاكتناز :

الوعي المصرفي نقصد به اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدهم النقدية في البنوك، واعتمادهم على الشيكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية. ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية بصورة إيجابية مع انتشار الوعي المصرفي، ولكن حدوث العكس؛ الذي يعني ضعف الوعي المصرفي الادخاري لدى الأفراد، سيعني زيادة نسبة غير المتعاملين مع البنوك ضمن أفراد المجتمع إلى حد كبير، وذلك سيؤدي إلى التحول إلى الاكتناز. هذا الأخير الذي يعبر عن ظاهرة عقيمة اقتصاديا وسلبية اجتماعيا، ويؤدي توسعها إلى تقليص في حجم الادخار الإيجابي، أي إلى تقليص في مجمل الاستثمار، وبالتالي لجم حركة نمو الدخل الوطني والحد من حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني. وقد بلغ مستوى الثروة المكتنزة في الجزائر لعام 2005 على سبيل المثال، ما نسبته 21,7% من الناتج المحلي الخام، وهي لم تستعمل في أي شيء، إذ أنها لم تُستهلك ولم تُستثمر، وهو ما يعادل 0361 مليار دج أو 22 مليار دولار³¹.

³⁰ للإشارة فإن 45 بالمائة من الجزائريين لم يتمكنوا من تسديد القروض في عام 2009، بالإضافة إلى وجود 400 قضية في المحاكم. نقلا عن : عبد الوهاب بوكروخ وآخرون، القروض الاستهلاكية أصابت الجزائريين بالكسل والخمول ودمرت النسيج الصناعي، الشروق أون لاين، الجزائر، (2009/08/19)، <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=41057>

³¹ جريدة الخبر، 22 مليار دولار لم توظف لا في الاستثمار ولا في الاستهلاك عام 2005، جريدة الخبر، الجزائر، http://www.elkhabar.com/dossiers/lire.php?ida=44246&idc=44&date_insert=20061015

تبقى مهمة نشر الوعي المصرفي أحد أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق النظام المصرفي، إذ يتسبب ضيق قاعدة المتعاملين مع البنوك، في تقييد قدرتها على القيام بدورها الأساسي كوسيط بين المدخرين والمستثمرين على الوجه المطلوب. ويلجأ الاقتصاديون إلى مؤشر نسبة النقد المتداول خارج النظام المصرفي إلى إجمالي الودائع لقياس درجة التفضيل النقدي (الطلب على النقد)، غير أن هذا المؤشر يعتبر مؤشرا جيدا أيضا لشيوع التعامل مع البنوك بين المواطنين، وقياس درجة نشر الوعي المصرفي³². إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فذلك مؤشر سليم على أن البنوك تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المبادلات والمعاملات، كما تدل على قدرة البنوك التجارية في توظيف المدخرات المحلية لدى الأفراد، وإذا كانت أكبر من الواحد، فذلك مؤشر على انخفاض كفاءة البنوك في جذب المدخرات بين الأفراد والمؤسسات³³.

وإذا بحثنا ظاهرة التسرب النقدي وظاهرة الاكتناز نجدها متجددة في الاقتصاد الجزائري، حيث قد سجل تسرب النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي مبلغ 77 مليار دج بين ديسمبر 1990 وديسمبر 1993، مما أدى إلى تآكل السيولة المصرفية، وانخفاض حجم الأموال المعروضة للإقراض على مستوى السوق النقدي. وسجل تسرب النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي سنة 1994 مبلغ 222,98 مليار دج بنسبة 30,8% من الكتلة النقدية (M2) و241,75 مليار دج سنة 1995 بنسبة 31,23%³⁴. بالإضافة إلى أن حوالي نصف الودائع المتواجدة في البنوك تعود ملكيتها للخزينة العمومية، مما يؤكد محدودية تطور درجة الوعي المصرفي³⁵.

إن نقص الحس الاقتصادي، وغياب الثقافة البنكية في المجتمع، من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، وبالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية الإقراض. مما ينعكس سلبا على دور البنوك، فيعيق تمويل الاقتصاد والتنمية، فانتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعنى بهذا الميدان، ساهمت بقسط كبير في الجهل، ونقص الوعي بآليات عمل النظام المصرفي، وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي. حتى إن ثقافة الادخار لدى المواطن الجزائري، وكيفية سحب أمواله من المراكز البريدية ومن البنوك، باتت تغذي أزمة في السيولة النقدية وتشكل أحد أسبابها.

ثامنا - ضعف الوعي والثقافة التأمينية :

إن قطاع التأمين لازال يعاني من بعض المشاكل، والتي منها ضعف الوعي والثقافة التأمينية، وتجاهل دوره الاقتصادي والاجتماعي المهم. وهذا يشكل خسارة للاقتصاد الجزائري يجب التخلص منها. إن ضعف الثقافة التأمينية لدى نسبة كبيرة جدا من المواطنين، حقيقة لا مجال لنكرانها، ومع ذلك فالحقيقة التي هي أكثر أهمية وأكبر أثرا، ألا وهي ضعف الدخل الفردي وسوء توزيع الدخل الوطني، وبالتالي عدم القدرة الشرائية للغطاء التأميني لدى معظم المواطنين، حتى لو كان الوعي التأميني والإجازة الشرعية بذلك. كما أن ضعف الإنفاق على التأمين يأتي منسجما مع ضعف الإنفاق بصورة عامة.

³² رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 83، بتصرف.

³³ عبد اللطيف مصيطفي، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، العدد 04، 2006، ص ص 79-80.

³⁴ عبد اللطيف مصيطفي، المرجع السابق، ص ص 79-80.

³⁵ بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005، ص 211.

تاسعا - عدم الاستقرار السياسي والأمني :

إن المناخ السياسي والأمني في أي بلد يؤثر على قرار الادخار، فإذا كانت البيئة السياسية والأمنية ملائمة ومستقرة، فستكون هناك فرصة لاستقطاب المدخرات. أما إذا كانت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد سيئة، فحتى وإن كانت فرص الربح كبيرة، إلا أن عامل المخاطرة هنا سيكون كبيرا، ولذلك سيحجم المدخر عن استثمار أمواله، لأن المدخر لا يخاطر، كما سيشتجع ذلك على تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج أو اكتنازها بدل توظيفها. ولا شك أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية التي شهدتها الجزائر في العشرين سنة الماضية قد أثرت سلبا على الادخار.

الفرع الثاني - سبل معالجة عقبات الادخار لدى القطاع العائلي

على الرغم من الانخفاض النسبي للمدخرات العائلية في الجزائر، إلا أن ذلك لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام عملية التنمية الاقتصادية، وذلك إذا توفرت سياسة ادخارية فعالة. ومن المعروف أن قدرة أي مجتمع على الادخار، ترتبط بشكل قوي بالسلوك الادخاري القائم في هذا المجتمع، ومدى تحققه، ثم بالدخل وحجمه، ولن يتحقق ادخار ما لم يكن هناك سلوك ادخاري. يرى الاقتصاديون أن من الأهمية، تعزيز تعبئة المدخرات المحلية، التي تعتبر شرطا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات، ومن ثم التنمية الاقتصادية. وإن تنمية الادخار العائلي الممكن أمر في غاية الأهمية، والسبب يعود إلى أن هذا النوع من الادخار يشكل عنصرا مهما من عناصر الادخار المحلي، لذلك لا بد من تعزيز الجهود للرفع من مستواه، والعمل على وضع سياسات اقتصادية فعالة للتأثير على سلوك الأفراد، ومن أهم الوسائل في هذا المجال :

أولا - ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني :

نظرا لأن المحدد الأساسي للطاقة الادخارية هو الدخل، فإنه من الضروري العمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

ثانيا - مراعاة الدافع الديني للأفراد :

قد يكون من محفزات الادخار العائلي لدى الاقتصاد الوضعي، هو تحسين أو رفع معدلات العائد على الادخار، ولكن نجد في مقدمة الدوافع الادخارية لدى المسلمين هو دافع حث العقيدة الإسلامية على الادخار، لذا يصبح سعر الفائدة في مؤخرة هذه الدوافع. لا ؛ بل تحول بالنسبة لغالبية المدخرين إلى دافع سلبي لتعارضه مع العقيدة الإسلامية. وعلى الرغم من تعدد الاقتراحات الرامية إلى رفع مستوى الادخار العائلي في الدول النامية، فهي أقرب إلى العلاج الموضوعي محدود الأثر، لأن جزءا غير قليل من معوقات الادخار يرجع إلى طبيعة النظم الاقتصادية القائمة، وعدم ملائمتها لتلك المجتمعات. فعلى سبيل المثال، سعر الفائدة (ربا) هو أهم إغراء للتشجيع على الادخار في أكثر أوعية الادخار انتشارا، فكيف يُتوقع النجاح لهذه الوسيلة في الجزائر، التي للدين فيها أثرا على سلوك الأفراد ؟ يقول الله تعالى في تحريمه للربا :

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة : 275].

لذلك وجب على البنوك التجارية، أن تعي بأنه يوجد الكثير من المدخرين، ممن يفضلون عدم الاستجابة في قراراتهم الادخارية لأسعار الفائدة، وذلك لأسباب دينية، ويفضلون بالمقابل الربط بين توظيف أموالهم، وبين مؤشرات الربحية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة³⁶.

ويبدو أن معالجة ضعف الميل للادخار يقتضي التخلي عن معدل الفائدة، أو على الأقل عدم إجبار الأفراد على التعامل به أخذاً أو عطاءً. والفرد الجزائري يعيش بالطبع ضمن مجتمع مسلم، والذي يحث أصلاً على الادخار والاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي والتحسب للمستقبل. وهذه الخاصية التي تجمع ما بين العامل الديني والعامل الاقتصادي، بمثابة إطار لتحرك الجهات المسؤولة عند وضع السياسات الاقتصادية، وكذلك المهتمين بمسألة تطوير المصادر التمويلية، في اتجاه تطوير السلوك الادخاري للمواطن الجزائري، وصولاً إلى جعله أكثر استجابة لمتطلبات التوسع الادخاري والاستثماري التي تقتضيها مرحلة النمو الاقتصادي.

ثالثاً - الالتزام بالقواعد المنظمة للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي :

لتشجيع الادخار يجب أن نتبع قواعد تنظيم الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي وفقاً للقواعد التالية :

1. ترشيد الاستهلاك :

إن ترشيد الاستهلاك يعمل على تأمين احتياطي كبير من الموارد المالية، مما يساعد في بقاء الدولة في وضع الاستقلالية. وترشيد الاستهلاك لا يعني الرضا بالحدود الدنيا للاستهلاك، وإذا كان الأمر كذلك، فليكن على الأقل توفر المستوى اللائق للمعيشة. والفرد مطالب بأن يسعى لتحسين وضعه الاستهلاكي، ولا يمنع هذا أن يصل إلى درجة الرغد، شريطة أن لا يتجاوز هذا إلى حد التبذير والسرف. إن الرشد في الإسلام ليس هو السعي نحو تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات على نحو ما تذهب إليه النظرية المادية، وإنما هو استهداف الوفاء الأمثل للحاجات، وفي هذا اختلاف عن مفهوم القيمة القصوى³⁷. والوفاء الأمثل للحاجات يعني بلوغ حد التوازن، لأن تجاوز هذا الحد وعدم بلوغه، يسفر عن الاختلال في الرشادة. لذا فإن فكرة القيمة المثلى للاستهلاك، أفضل من فكرة القيمة القصوى، حيث أن فكرة القيمة القصوى ليست من الرشادة في نظر الاقتصاد الإسلامي، لأنه لا يريد أن تعصف بالإنسان الأهواء والشهوات وتسيره حسبما تشاء³⁸.

لترشيد الاستهلاك لابد من وضع حدود وضوابط له بحيث لا يجوز تخطيها أو عدم الالتزام بها. ومنها الابتعاد عن كافة مظاهر التقليد الأعمى التي لا تتفق مع السلوك الرشيد للمسلم، والتمسك بالقيم والأحكام الشرعية، التي تمنع الإسراف والتبذير والترف، وتدعو إلى التوسط والاعتدال واعتماد مبدأ القوام³⁹ في الإنفاق والتخلي بالانضباط الذاتي، وهي تمثل السبيل إلى تغيير اتجاهات الطلب الاستهلاكي لدى المجتمعات المعاصرة، حيث سيؤدي إلى زيادة ميلها الادخاري⁴⁰، وبالتالي التمكن من تكوين المدخرات.

³⁶ الخشرمي عبد الله علي محرر، وسائل استثمار المدخرات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية، السعودية، العدد 350، بدون سنة نشر، ص36، بتصرف.

³⁷ القيمة القصوى للإشباع، كما يقرها الاقتصاد الوضعي، تتحقق عندما تصل دالة المنفعة إلى نهايتها العظمى.

³⁸ عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص291.

³⁹ القوام هو التوسط بين الإسراف والإقتار، لا إسرافاً يدخل فيه حد التبذير، ولا تضيقاً يصل به إلى حد المنع لما يجب.

⁴⁰ عمر بن الفيحان المرزوقي، ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام، مجلة الشريعة والقانون بجامعة الملك سعود، السعودية، العدد 34، أبريل 2008، ص ص39-40، بتصرف.

إن الأحكام الشرعية التي تضبط الاستهلاك قد وردت في عدة مواطن في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء : 29]. وفي نهي الإسلام عن الترف، يقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء : 16]، وفي نهي عن التبذير، يقول تعالى : ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾ [الإسراء : 26]، وبالنسبة لضرورة مراعاة التوسط والاعتدال في الإنفاق، يقول تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان : 67].

ومن أحاديث النبي ﷺ الداعية لترشيد الاستهلاك، قوله: {كلوا واشربوا وأبسوا في غير إسراف ولا مخيلة} [صحيح البخاري]. ومن أقوال الصحابة رضي الله عنهم، قول أبو بكر الصديق، رضي الله عنه : (إني لأبغض أهل بيت ينفقوا رزق أيام في يوم واحد)، وعبارة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي قال جملته المشهورة : (أوكلما اشتهيتم اشترتيم!!). وهاتان العبارتان المباركتان بلا شك تمثلان منهجا متكاملًا، وبرنامجا فعالا وناجحا لضبط وترشيد الاستهلاك. ويُقوت الاعتدال في الاستهلاك الفرصة على مروجي ثقافة الاستهلاك، ومشوحي الطلب الاستهلاكي، الذين يسلطون أدواتهم الإعلامية بشتى الطرق والوسائل للترويج لسلعهم، وخدماتهم الترفية، وتسويقها إلى عقول وقلوب الناس، لتوجه قراراتهم الاقتصادية نحوها، حتى وإن فاقت قدراتهم الشرائية⁴¹. نستطيع أن نعالج مشكلة التبذير والإسراف والترف بالآتي :

- التربية السليمة المستوحاة من الكتاب والسنة ؛
- الاهتمام بالإعلام وتوجيهه الوجهة الصحيحة، لتخريج جيل لا يمت بصلة إلى التبذير والإسراف والترف، وعقد الندوات التثقيفية لبيان الأضرار الناجمة عن هذه الظواهر السيئة ؛
- تدخل الدولة عن طريق الصلاحيات المعطاة لها لمنع أية بادرة من بوادر التبذير والإسراف والترف ؛
- توجيه أصحاب المداخل المحدودة إلى استهلاك السلع الضرورية، وبالتالي توجيه الإنتاج إلى مثل هذه السلع، وعدم الإغراق في السلع الكمالية التي لا يكون المستهلك بحاجة ماسة إليها، وفي هذا محافظة على رأس المال وضمان عملية الادخار ؛
- ضرورة الالتزام بثقافة الاستهلاك الاقتصادي، الذي يُعد نمطا معتدلا، وبحسب عواقب الأمور، ويتطلع إلى الأفضل، ويسعى بكل وعي ومثابرة إلى الصواب الاقتصادي في المكان والزمان ؛
- وضع برامج لتوعية الأسر بأهمية ترشيد الاستهلاك، إضافة إلى إنشاء الجمعيات الاستهلاكية لمحاربة العادات والأنماط الاستهلاكية الخاطئة في المجتمع، ولتكثيف الاهتمام بمسألة تطوير السلوكيات الادخارية لدى الأفراد، بالشكل الذي يساعد على ترشيد السلوكيات الاستهلاكية وزيادة ميولهم الادخارية.

2. ربط الاستهلاك بظروف المجتمع وإمكانياته الاقتصادية :

يُحدد الإسلام أولويات الاستهلاك تبعا لظروف المجتمع، ويؤكد على توفير الحاجات الأساسية لكافة الأفراد، وترشيد استخدام الموارد المتاحة بما يحقق ذلك. وهو في تنظيمه للاستهلاك يهدف أولا إلى توفير

⁴¹ عمر يوسف عبد الله عباينة، مرجع سبق ذكره، ص137.

الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع. هذه الاحتياجات الأساسية هي على الترتيب : الاحتياجات الضرورية ؛ الاحتياجات شبه الضرورية والاحتياجات التحسينية (الكالمية)، على أن يكون استهلاكهم من هذه الأخيرة بالقدر الذي يتفق ودخولهم، ومستواهم الاجتماعي، وظروف مجتمعهم، دون تأثير على إنتاج الضروريات اللازمة للمجتمع. أما ما زاد عن إمكانيات الفرد وموارده، ولم يناسب ظروف المجتمع، ولم يسمح بتحقيق التوازن بين الاستهلاك الحاضر والمستقبل، والقيام بالواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع، فإنه يعد إسرافاً وترفاً محرماً. ومما يؤكد ارتباط نمط الاستهلاك الإسلامي بظروف المجتمع وطبيعته، قول الله تعالى :

﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۗ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ [الطلاق : 7].

3. تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع :

وذلك بإلتزام القواعد الشرعية في التحريم والإباحة، وعدم أحقية الفرد أو المجتمع في تعديلها أو الانقلاط منها.

4. الاعتماد في تنظيم الاستهلاك على كل من السلوك الرشيد للمستهلك والسلطة التنفيذية :

يتحقق السلوك الرشيد للمستهلك بدوافع عقيدته وإيمانه وهو يمثل الجانب الذاتي ؛ والسلطة التنفيذية التي تمثل الجانب الموضوعي والإجرائي في توجيه العملية الاستهلاكية. ومن أجل تحقيق السلوك الرشيد للمستهلك، فإن للدولة الحق أن تأخذ بكل الوسائل المتاحة لها، والتي تثبت كفاءتها في عدالة التوزيع وتحقيق المستوى الاستهلاكي الذي يناسب ظروف المجتمع.

من هنا يتضح أن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين حرية الفرد النابعة من إيمانه وعقيدته – بمعنى أنها حرية مقيدة ضمن الضوابط الشرعية – وبين حق المجتمع في التدخل لصالح الفرد والمجتمع معاً، مما يضمن توفير الحاجات الضرورية لكافة أفراد المجتمع، قبل السماح بالانتقال إلى استهلاك الاحتياجات الأدنى منها مرتبة. وبهذا يتميز الاقتصاد الإسلامي عن الرأسمالية والاشتراكية اللذان يعتمدان إما على الحرية المطلقة للمستهلك، أو الحرية المطلقة للمجتمع في تكييف الاستهلاك وما ينجم عنه من انحراف به عن الرفاهية الحقيقية.

رابعا - العمل على تقوية الوعي الادخاري المصرفي للأفراد :

إن تعبئة الادخار العائلي ستظل هدفاً يستحق تضافر الجهود الوطنية، ومن أجل ذلك، تعتبر قضية زيادة الوعي الادخاري وتنميته قضية وطنية في المقام الأول، ويتعين على الجزائر الشروع بحزم في طريق سياسة نشطة لتقوية الوعي الادخاري للأفراد. إن نشر هذا الوعي ليس بالضرورة قضية اقتصادية وحسب، بل هو ضرورة اجتماعية أيضاً، تتطلب خطة وطنية تقوم على أسس تربوية وإعلامية، تغرس مفاهيم الادخار وأهميته في التنمية لدى الأجيال الناشئة في المدارس والجامعات.

ويكون نشر الوعي الادخاري بالتربية الادخارية، عن طريق المساهمة في صقل سلوك الإنفاق، والحث على تكريس فضيلة الادخار في المجتمع، وإبراز مزاياها على الفرد والمجتمع. و"باتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين محو الأمية المالية"⁴²، ومنها تصحيح مفهوم الادخار الشائع الذي يراه الناس مجرد عملية الامتناع

⁴²MORRISON, William G & OXOBY, Robert J, Op.Cit, P10.

عن الإنفاق فقط، من خلال توضيح أن ذلك قد يدخل في نطاق الاكتناز، وأن المفهوم الأصلي للادخار هو ضرورة توجيه المدخرات نحو الاستثمار. إضافة إلى ضرورة التوعية بأهم المشاريع الاستثمارية المتاحة للادخار، والعائد المتوقع منها الذي يمكن أن تحققه في المستقبل.

كما يتعين غرس عادة التعامل مع البنوك لدى مختلف فئات المجتمع، ويتحقق ذلك بإحساس الأفراد بأهمية الادخار كأحد مستلزمات الحياة، أي وجود دوافع ادخارية قوية، ووجود مزايا بالجهاز المصرفي تدعم تحقيق الدوافع الادخارية والتي تنحصر في ثلاثة أمور ؛ دافع الطمأنينة والأمن ؛ دافع الربحية ودافع رفع مستوى المعيشة، ويتطلب ذلك إثارة مستمرة لهذه الدوافع. كذلك إحساس الأفراد بوجود أجهزة التمويل ونشاطها واقتناعهم بالتعامل معها، مما يتطلب استخدام وسائل لكسب ثقة الأفراد وتدريب العاملين في البنوك على معاملة الجماهير وكسب صداقتهم، وإتقان وسائل الجذب، عن طريق أداء خدمات لازمة لهم في سهولة ويسر.

لتعميق الوعي الادخاري وتنميته لدى الأفراد، يتطلب الأمر دعوة الأجهزة المركزية للدولة، وفي مقدمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ؛ وزارة المالية ووزارة الإعلام والاتصال، إلى تبني برامج متكاملة للتوعية بأهمية تنمية قيم الادخار كضرورة تنموية للاقتصاد الوطني، وتشجيعهم على الادخار والترويج لذلك بمختلف الوسائل الممكنة من قنوات التوعية المتعددة، كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون وغيرها، وأن يقوم على هذه البرامج أفراد ذوو قدرة علمية، وقدرة فذة على إقناع مختلف فئات المجتمع. ويُحذ أن يتم التنسيق في هذا المجال مع البنوك نظرا لقدرتها المتميزة على الاحتكاك بالجمهور، فضلا عما تملكه من مقومات على الانتشار الجغرافي، وبالتالي إتاحة العديد من البرامج والفرص الاستثمارية، التي من شأنها المساعدة على تعميق مستوى الوعي الادخاري لدى أكبر عدد ممكن من المواطنين، وبالتالي جعلهم أكثر انجذابا نحو استثمار مدخراتهم في مجالات استثمارية مجزية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن الأمثلة الناصعة في هذا المجال، تابونق حجي في ماليزيا، أحد المؤسسات المصرفية الإسلامية. فبرنامج تابونق حجي في تنمية الوعي الادخاري بين المجتمع الماليزي، بجميع فئاته، بدءا من تلاميذ المدارس، يدعو بحق إلى الإعجاب ؛ فالتلميذ بالمدرسة يستطيع أن يفتح حسابا ادخاريا في هذا البنك، بمبلغ زهيد لا يتجاوز حوالي 5 ريالات سعودية، وقد استطاع تابونق حجي بذلك أن يجمع مئات الملايين من الدولارات⁴³.

خامسا - العمل على محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار عن طريق الزكاة :

لتشجيع الادخار لابد من محاربة الاكتناز، ويكون ذلك عن طريق الزكاة. هذه الأخيرة، تعتبر أمضى سلاح في محاربة الكنز⁴⁴، وهي أمثل خطة للقضاء على حبس النقود واكتنازها ؛ ذلك الداء الوبيل الذي حار علماء الاقتصاد في علاجه، حتى اقترح بعضهم أن تكون النقود غير قابلة للاكتناز، بأن يحدد لها تاريخ إصدار، ومن ثم تفقد قيمتها بعد مضي مدة معينة من الزمن، فتبطل صلاحيتها للادخار والكنز، وتسمى هذه العملية المقترحة النقود الدائبة⁴⁵.

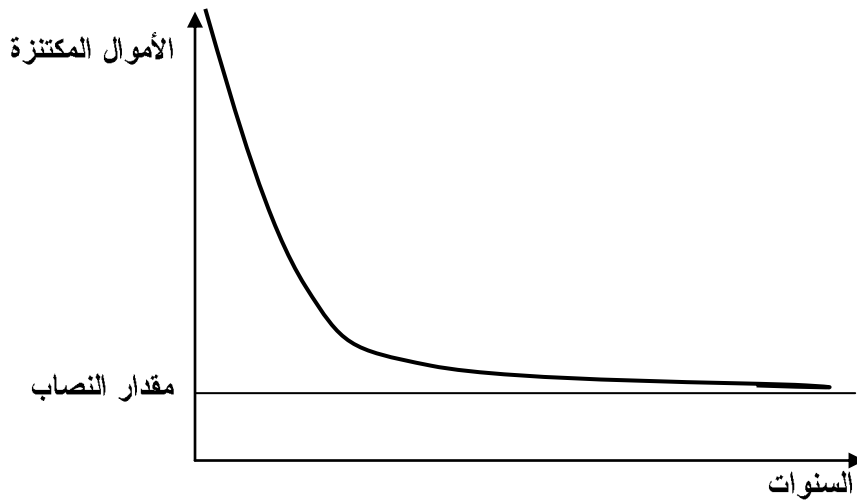
⁴³ علي أحمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، سلسلة محاضرات البنك الإسلامي للتنمية، ط3، السعودية، 2001، ص13، بتصرف.

⁴⁴ يوسف القرضاوي، أهداف الزكاة الروحية والاجتماعية، (2009/07/29)، www.qaradawi.net/fatawaahkam/30/1680.html.

⁴⁵ يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص55.

كما تعد الزكاة من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة في تحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي، فتأخذ بها من ثروات الأغنياء ودخولهم ما يُمكنها من رفع مستوى معيشة الفقراء⁴⁶، والزكاة هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً إن تم الملك وحال الحول⁴⁷، وبالتالي فهي تمثل إنقاصاً تدريجياً للأموال المكتنزة حتى تبلغ مقدار النصاب، كما هو موضح في الشكل (5.4)؛ حيث إن استقطاع 2,5% من الأموال البالغة للنصاب يؤدي إلى استقطاع 10% منها في أقل من خمس سنوات، وثلاثها في أقل من سبعة عشر عاماً. وبالتالي فإن الزكاة تعتبر أداة فعالة لحفز الأموال، وأداة ترهيب للأموال المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج، حيث تدفعها بقوة إلى النشاط الاقتصادي حتى لا تأتي عليها الزكاة بعد حين، لتقلل منها في حالة عدم توظيفها واستثمارها. بذلك تعمل الزكاة على توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، بتحويلها للموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع.

الشكل (5.4) : أثر الزكاة على الأموال المكتنزة



المصدر : صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص627.

تعد الزكاة العامل المحرك والمحفز لزيادة الادخار، ذلك أن تخصيص جزء من أموال الزكاة مثلاً لأصحاب المهن، والذين ليس لديهم دخلاً، أو لا يكفيهم دخلهم لتمويل استثماراتهم، سينقل هذه الفئة من عملية استنزاف المدخرات إلى تكوين الادخار المناسب لتمويل الاستثمارات⁴⁸، وبالتالي سيزداد الادخار الاجتماعي التضامني، ويرتفع الاستثمار الكفائي، ويحدثان تأثيرات ايجابية في ارتباطهما بتطور النشاط الاقتصادي، وفي تقليصهما للنفقات الحكومية الموجهة إلى الأغراض الاجتماعية ومساعدة الفقراء⁴⁹. ذلك لأن الزكاة إنما شرعت لتغطية حاجة الفقراء والمساكين، وهذا مما يساعد في زيادة حجم الادخار الحكومي الذي يمكن توجيهه إلى المشاريع التنموية الأخرى، وهكذا تحدث حركية نوعية تتعلق بالادخار والاستثمار الكليين على

⁴⁶ محيي محمد مسعد، نحو إستراتيجية للزكاة والضرائب لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، ط1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص36.

⁴⁷ محمد عثمان شبيب، استثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 21، العدد 5، 1994، ص285.

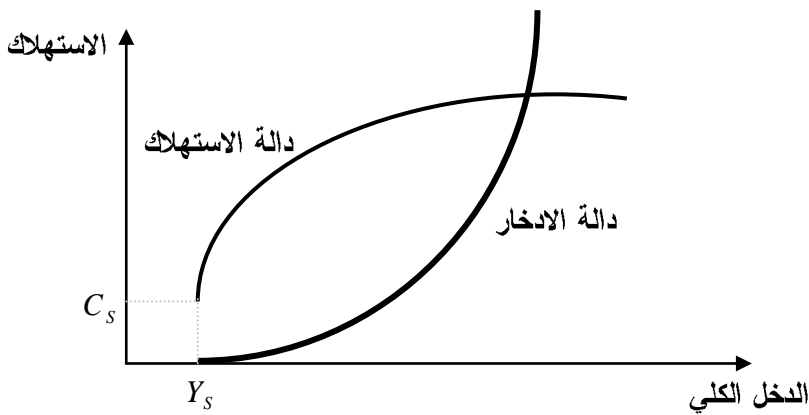
⁴⁸ أحمد عمر علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص207.

⁴⁹ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص627، بتصرف.

المستوى الوطني. والحقيقة أن الزكاة هي تيار خير يزيد من القوة الشرائية في يد الفقراء والمساكين والمحتاجين، ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فالإنتاج، فالدخل، فالادخار، وهكذا تزيد الزكاة من الاستثمار⁵⁰.

وبالنسبة لدالة الاستهلاك في مجتمع الزكاة فإنها تأخذ شكل دالة غير خطية، حيث يقوم أفراد مجتمع الزكاة بالاستهلاك عند نقطة أعلى من الصفر تمثل استهلاك حد الكفاية، كما لا تأخذ دالة الادخار قيما سالبة، وإنما تبدأ من نقطة الصفر كما يظهر في الشكل (6.4). وتقترب دوال الاستهلاك والادخار في الشكل السابق من الواقع، حيث تأخذ شكل دوال غير خطية يتناقص فيها ميل دالة الاستهلاك بمرور الوقت، نتيجة لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك مع زيادة الدخل الكلي، وفي الشكل أيضا يتساوى استهلاك حد الكفاية C_s مع دخل الكفاية Y_s ، ثم يبدأ حجم الاستهلاك ومستوى الادخار في الزيادة مع زيادة الدخل الكلي بعد حد الكفاية⁵¹.

الشكل (6.4) : دالة الاستهلاك ودالة الادخار المقترحة في مجتمع الزكاة



المصدر : المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص23.

وتقدر الكتلة المالية الحقيقية لزكاة الجزائريين بـ5 ملايين دولار، وهذا الرقم يبين أن مورد الزكاة هو مورد دائم و وافر الحصيلة إذا توفر التطبيق الإلزامي لها من طرف الدولة. لكن لا تزال حصيلة صندوق الزكاة⁵² بعيدة جدا عن النسبة الحقيقية لأموال الزكاة التي يخرجها الجزائريون المعنيون بهذا الركن، حيث تمكن الصندوق في غضون سنة 2011 من تحصيل 1,14 مليار دج، ثم ليبلغ 1,50 مليار دج سنة 2012⁵³، بعد أن كان في حدود 0,90 مليار دج سنة 2010 وصلها بشكل تدريجي بطيء، باعتبار أن قيمة الأموال المحصل عليها بدأت بحوالي 0,12 مليار دج سنة 2003. وقد منح الصندوق 450 قرضا استثماريا خلال سنة 2010 مقابل 361 قرضا استثماريا حسنا في غضون سنة 2011، وهذا راجع لرفع قيمة القروض من 30 إلى 50 مليون سنتيم، علما أن مجموع القروض التي منحها الصندوق منذ نشأته تجاوزت 6000 قرض⁵⁴.

⁵⁰ المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص29.

⁵¹ المرسي السيد حجازي، المرجع السابق، ص23.

⁵² صندوق (أو مؤسسة) الزكاة هي تنظيم اجتماعي واقتصادي، تشرف عليه الدولة ويتولاها جهاز إداري مستقل، مجهز بفيض من التمويل المستمر، قد يصل حسب بعض التقديرات إلى ما بين 10% إلى 14% من الدخل الوطني بالنسبة للدولة المنتجة للبتترول، و3,5% إلى 7% من إجمالي الدخل الوطني بالنسبة للدول الأخرى. نقلا عن : جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة، ط1، الناشر مركز الإعلام العربي، مصر، 2000، ص84.

⁵³ صبرينة، ت، تحصيل 1.5 مليار دج حملة صندوق الزكاة للموسم الحالي، جريدة الأحداث، الجزائر، (07/01/2013)،

<http://www.elahdath.net/index.php/general/16505.html>

⁵⁴ محمد درقي، صندوق الزكاة يتخطى مليار دينار بعد تسع سنوات من تأسيسه، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6554، 3 ديسمبر 2011، ص5.

رغم ذلك، تعد هذه النتائج ضعيفة، وتوضح محدودية ثقة المزمكين في الصندوق، وفشل مسؤوليه في إقناعهم بضح أموال زكاتهم في حساباته، رغم مرور تسع سنوات كاملة على تأسيسه. ولما كانت الزكاة تعد عملا من أعمال السيادة، فإن الدولة بعمالها وأجهزتها هي المنوط بها مهمة جباية الزكاة وتوزيعها⁵⁵، لكن الواقع يثبت عكس ذلك. ويبقى من الضروري على الدولة أن تعمل على كسب ثقة المزمكين، ونشر ما يسمى بالوعي الإيماني والعقائدي، والشعور بالأخوة الإسلامية والتكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، والرفع من المستوى الأخلاقي للفرد والمجتمع على حد سواء، من أجل تطبيق فريضة الزكاة، ووضع أموالها في الصندوق المخصص لها. بالإضافة إلى ضرورة إشراك نسيج القطاع الاقتصادي والصناعي والخدماتي، وإقناع كافة المؤسسات والوحدات الإنتاجية والصناعية العمومية منها والخاصة، بضرورة تخصيص جزء من أرباحها لفائدة صندوق الزكاة، للتقليل من عدد الفقراء. ذلك أن الزكاة مقتصرة على تبرعات المحسنين، وهذا غير كاف إذا ما أريد الارتقاء بهذا الصندوق، وجعله شريكا فعالا في التنمية.

سادسا - العمل على نشر الوعي الادخاري التأميني للأفراد وبناء الحوافز :

يعتبر قطاع التأمين من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية، ويمثل أحد مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي. وجوهره يتضمن تشجيع الجميع على التوفير، فأقساط التأمين تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التأمين، توفر رأس مال عملاق يجب أن يستغل في خدمة برامج التنمية الاقتصادية، مما يعكس أثره الإيجابي على زيادة الإنتاج ومكافحة التضخم وزيادة الرفاهية والازدهار.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع التأمين، فإنه لا بد من الاهتمام به وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي، والعمل على زيادة إنتاجيته وتفعيل دوره في تجميع المدخرات المحلية، مع مراعاة وفرة الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة والتي لم تستثمر تأمينا. وبالتالي يجب استغلال كامل طاقته ليقوم بدوره المهم كمصدر ادخاري واستثماري يساهم في زيادة الناتج المحلي، ويدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام. ولا يتأتى ذلك إلا بنشر الوعي والثقافة التأمينية، لإثارة دافع التأمين لدى المجتمع من خلال وسائل الإعلام كافة المقروءة والمسموعة والمرئية، مع التوسع في صور الادخار التعاقدية، بتشجيع التأمين على الحياة، وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين.

لكن رغم ارتفاع مستوى وعي الأفراد في بعض الأحيان بموضوع الادخار، إلا أنه غير كاف، وأن الدولة لا بد أن تضع حوافز مضافة للادخار. ويكون بناء حوافز الادخار من خلال المنح التشجيعية التي تقدمها الدولة، ويشترط في استمرار التمتع بمزايا هذه المنح أن يتم استخدامها فيما منحت من أجله، ويكون ذلك بالاعتماد على عمليتين أساسيتين، الأولى: رصد المحطات⁵⁶ التي يمر بها الفرد في حياته العملية، والثانية: ترتيب وبناء الحوافز المالية على الادخار التي تتناسب الاستعداد للوفاء بما هو مطلوب ومتوقع في هذه المحطات.

⁵⁵ خالد عبد العظيم أبو غابة، حسنى محمد جاد الرب، الإفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص137.

⁵⁶ من بين هذه المحطات: محطة الزواج؛ محطة شراء سكن؛ محطة اقتراب الأولاد من التعليم الجامعي (وقد يكون التعليم الجامعي مكلفا على نحو خاص)؛ محطة اقتراب الأولاد من التفكير في الزواج (وقد يكون على الآباء بعض الالتزامات حسب التقاليد والأعراف)؛ محطة التقاعد من العمل، وهذه كلها محطات تحتاج لمدخرات يجب برمجتها.

لتصوير الأمر بمثال نقول : يخاطب التشريع المواطن مثلا : أنك إن أردت أن تدخر بهدف التعليم الجامعي المتميز لأولادك، فسوف تكون هناك برامج معينة (تعرضها شركات التأمين) وتعطيك الدولة منحة تشجيعية قدرها (25%) مثلا مما تدخره، وذلك بشروط معينة تهدف إلى تحقيق الغرض من الموضوع، وهو الادخار من أجل التعليم الجامعي للأولاد. والدولة بحاجة إلى وجود كيانات منظمة لإدارة هذا الأمر (والمعتاد أن تقوم شركات التأمين بذلك)، وأن تقوم الدولة بتشجيع المواطنين على الالتحاق بنظام ادخاري فيه حوافز تشجيعية، ولا شك أن هذا يعتبر عنصرا مضافا يمكن أن يؤثر في قرارات الأفراد بشكل فعال، وإن حدثت القناعة بهذه الفكرة، أمكن إعداد ما يحتاجه الأمر من تشريع، ثم تعد الآليات المناسبة من قبل قطاع التأمين.

في المقابل يتعين على شركات التأمين أن تؤدي دورها كاملا في التنمية الاقتصادية، ذلك أن طريقة عملها الحالية تقتصر على تجميع أقساط التأمين، ولا تستخدم المبالغ المحصلة إلا لتعويض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن. وبهذه الطريقة تتجمع لدى مؤسسات التأمين مدخرات هائلة، لكنها سلبية من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، بلغ رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية سنة 2010 ما قيمته 80,71 مليار دج بعدما كان قد بلغ 22,1 مليار دج سنة 2001، وهذا كما يوضحه الجدول (1.4). ويمكن تفعيل هذه المدخرات عن طريق توظيفها في مؤسسات يتخذ فيها المؤمنون صفة الشريك.

الجدول (1.4) : رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2001-2010)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
مجموع الإنتاج (رقم الأعمال) مليار دج	80,71	77,67	68	53,86	46,50	41,64	36,12	31,27	29,42	22,10

المصدر: الفترة [2002-2001]: P53, 2005, L'Algérie en quelques chiffres N34, 2006, P55 : الفترة [2004-2003]: L'Algérie en quelques chiffres N36, 2006, P55

الفترة [2006-2005]: P58, 2009, L'Algérie en quelques chiffres N39, ONS, Direction des Publications de la Diffusion et de l'Impression, Alger, 2009, P58

الفترة [2010-2007]: الجزائر بالأرقام رقم 41، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، 2011، ص 63.

بتعبير آخر، ووفقا لهذه الصيغة، تكون أقساط التأمين المدفوعة من طرف المؤسسات والأفراد، بمثابة مساهمات في الأموال الخاصة تتم رسالتها لدى شركات التأمين. وبدورها تقوم هذه الأخيرة بتوظيف الادخار المعبأ بهذه الطريقة في مشاريع إنتاجية، وإنشاء فروع ومؤسسات يكون المؤمنون بمثابة مساهمين فيها. وهذا يعني أن يكون لمؤسسة التأمين أكثر من وظيفة، بحيث يضاف إلى دورها التقليدي القائم على تجميع أقساط التأمين وتعويض خسائر المؤمن، مسؤولية إدارة الأموال المحصلة وتوظيفها توظيفا إنتاجيا، وتوزيع الأرباح والخسائر على المؤمنين. وهنا يكون للقانون كلمته الأخيرة، ذلك أن مثل هذا الاقتراح يفرض على مؤسسات التأمين فضلا عن إعادة النظر في طرق عملها، إعادة صياغة قوانينها التأسيسية⁵⁷.

سابعاً - تشجيع زيادة تحويل مدخرات المواطنين العاملين في الخارج⁵⁸ :

هناك مصدرا للادخار لم يتم الاستفادة منه بشكل فعال، وهو مدخرات الجزائريين في المهجر، والواقع أن هذه المدخرات تمثل موردا هاما للعملة الأجنبية، وبالتالي فإن انتهاج سياسة فعالة لاستقطابها وعودتها إلى الوطن للاستفادة منها في التنمية، تُعد من الأولويات التي يجب أن تُحظى بالاهتمام.

⁵⁷ محمد فرحي، التمويل المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 349.

⁵⁸ منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005، ص ص 201-204، بتصرف.

لاجتذاب هذه المدخرات من الضروري العمل على :

1. التخفيف من دور السوق الموازية : فطالما أن هناك اختلافا واضحا بين السعر الرسمي للعملة الصعبة وبين سعرها في السوق الموازية، فسوف تظل هذه السوق مجالا خصبا لتحويلات المغتربين. لكن يمكن التخفيف من دور هذه السوق من خلال :

- السماح للجهاز المصرفي بالتعامل في سوق النقد بيعا وشراء بسعر الصرف الذي تحدده ظروف العرض والطلب : ومما لا شك فيه أن كثرة عدد المشترين وانتظام عمليات الشراء، سيؤدي إلى التوازن في هذا السوق، وسيقضي تدريجيا على احتكار المشترين، مما يؤدي إلى استقرار سعر الصرف وانخفاضه تدريجيا، وإن كان سيظل دائما أعلى من السعر التشجيعي الرسمي لوجود عجز في ميزان المدفوعات، ولا دخل في كل هذا للبنك المركزي. والمقصود بهذا الإجراء هو جذب المدخرات إلى القطاع المصرفي وحسن استخدامها فيما ينفع الاقتصاد الوطني، إضافة إلى القضاء على السوق السوداء.
 - التأكيد على أهمية تحريك السياسة النقدية في اتجاه جعلها أكثر قدرة على تحريك المدخرات المحلية، وذلك عن طريق استخدام سعر الفائدة كأداة من أدواتها ؛ برفعه وخفضه وفقا للظروف الاقتصادية والنقدية التي تتعرض لها الدولة، مما يشجع على تحريك النشاط الاقتصادي وجذب المدخرات، وقد يؤثر هذا أيضا على سعر الصرف. مع الأخذ في الاعتبار دائما التمييز بين أسعار الفائدة على الودائع لأجل لتشجيع تحويل المدخرات من العملات الأجنبية إلى الدينار الجزائري.
 - استخدام عمليات السوق المفتوحة كأداة من أدوات السياسة النقدية، ويستلزم ذلك إصدار سندات حكومية للاكتتاب العام بحيث تغطي القاعدة العريضة من المدخرين، و تكون بأسعار فائدة ثابتة ومعمومة بالعملات الأجنبية والدينار الجزائري. ويتم تسويق هذه السندات محليا وفي أسواق المال العربية والعالمية.
2. علاج ما يصيب المدخرات من امتصاص بالخارج، وبسبب المضاربة النقدية في الداخل، مما ينشأ عنه تباين واضح بين سعر الصرف رسميا وتشجيعيا وبين سعره في السوق غير الرسمية.
3. تشجيعا لتحويل مدخرات الجزائريين بالعملة الأجنبية قد يكون مقبولا أن يتم طرح سندات بالعملات الأجنبية من فئات مختلفة، تعطي فائدة ثابتة وتقبل الاسترداد بكامل قيمتها بعد مدة معينة (خمس سنوات مثلا).
4. إعفاء الأموال المودعة من الجزائريين في الخارج وفوائد استثماراتهم من بعض الضرائب.
5. تشجيع الاستثمار داخل الوطن، ومن ذلك السماح للجزائريين المغتربين بتأسيس شركات برأس مال مدفوع كله بالعملة الصعبة على أن يكون من حق الشركات تحويل عائد المال المستثمر فقط دون رأس المال.
6. دراسة إمكانية الأخذ بنظام تعدد أسعار الصرف، بمنح علاوة خاصة على الأسعار الرسمية لما يتم تحويله من عملات أجنبية إلى الجزائر بواسطة الجزائريين العاملين في الخارج.
7. دراسة إمكانية إنشاء بنك وطني، يتخصص في قبول ودائع وتحويلات المغتربين، بسعر فائدة متميز على سعر الفائدة الذي يمكن الحصول عليه في البنوك الأجنبية الموجودة في الخارج، على أن توظف هذه الودائع في مشاريع استثمارية تخصص لهذا البنك، ويكون للمودعين حق المشاركة فيها إذا رغبوا في ذلك.
8. تخصيص عددا من المشاريع الاستثمارية تعدها الوزارات المختصة وتطرحها على المغتربين. وتقتصر المشاركة فيها عليهم، بشرط أن يتم إسهامهم فيها بالعملات الأجنبية التي يتم تحويلها إلى البنوك المعتمدة.

9. الحد من الطلب على العملة الأجنبية، وذلك بترشيد الاستيراد عن طريق ترشيد استيراد السلع الكمالية بوضع رسوم جمركية عالية على المستورد منها، مما يحد من استيرادها.

ثامنا - العمل على ضمان الاستقرار السياسي :

ذلك أن وجود استقرار سياسي في البلاد يعتبر بمثابة حجر الزاوية لكل سياسة تهدف إلى تجنيد الادخار العائلي وتنميته، بالإضافة إلى توطينه ومنعه من الهروب نحو الخارج.

المطلب الثاني - عقبات الادخار لدى قطاع الأعمال الخاص وسبل المعالجة

الفرع الأول - عقبات الادخار لدى قطاع الأعمال الخاص

إن الجزائر في واقع الأمر قد أهملت القطاع الخاص في فترة تبنيها الإيديولوجية الاشتراكية، والتي هيمنت فيها ملكية الدولة على كل شيء، وبالتالي لم يكن للقطاع الخاص دورا بارزا في عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم آلت مدخرات هذا القطاع إلى الضعف. ومع التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني النهج الرأسمالي مع مجيء التسعينيات من القرن الماضي، طرأ تغير في دور القطاع الخاص، الذي نمت وتطور على ضعف القطاع العمومي. ويعتمد القطاع الخاص بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة. ولقد تأكد اليوم أكثر من ذي قبل، أن القطاع الخاص أصبح يحقق نتائج ومعدلات نمو مرتفعة، مقارنة بالسنوات السابقة من جهة، ومقارنة بين القطاع العام من جهة ثانية، خاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة، الذي ظل مدة من الزمن حكرا على مؤسسات الدولة. وتقدر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 53,6% وتساهم بنسبة 75,53% خارج المحروقات، وهذا عام 1998⁵⁹.

لكن مع هذا، فهو يعاني من عدة عقبات تتعلق أساسا بمشاكل التمويل، وإذا أضيف إلى ذلك الأوضاع الاقتصادية السائدة من انخفاض الإنتاجية وضعف الإدارة وارتفاع أسعار الواردات من لوازم الإنتاج، ومنافسة منتجات الدول المتقدمة للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والعالمية، إذا نظرنا إلى ذلك كله يتضح لنا ضخامة العوائق التي تقف في سبيل رفع قيمة مدخرات قطاع الأعمال الخاص في الجزائر، وحتى هذه المدخرات بعد تكوينها قد يتسرب جزء منها ويستثمر في الدول الصناعية.

الفرع الثاني - سبل معالجة عقبات الادخار لدى قطاع الأعمال الخاص

للنهوض بالادخار لدى قطاع الأعمال الخاص، نرى من الضروري ما يلي :

أولا - الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لقدرتها في الارتقاء بمستوى الادخار وتيسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد؛ العائلات؛ التعاونيات والهيئات غير الحكومية)، وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج⁶⁰.

ثانيا - تشجيع المشاريع ذات المردود طويل المدى، والتي تولد مدخرات قابلة للاستثمار في المستقبل (عن طريق تحديد أسعار ظل مرتفعة على المدخرات) قياسا إلى المشاريع التي تولد الاستهلاك فقط، وذلك من أجل تعظيم الاستهلاك خلال فترة زمنية غير محددة في المستقبل.

ثالثا - تشجيع المؤسسات على زيادة حجم ما تدخره وتخصمه لتمويل استثماراتها باستخدام الإعفاء الضريبي.

⁵⁹ أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، ط1، المكتبة المصرية، مصر، 2011، ص56.

⁶⁰ منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 21، القاهرة، 4 - 11 أبريل 1994، ص14.

المبحث الثاني - عقبات الادخار الحكومي وسبل معالجتها

المطلب الأول - عقبات الادخار الحكومي

تتميز معظم الدول النامية بانخفاض معدل الادخار الحكومي نسبة إلى الدخل الوطني، ويعتبر جد ضعيف في أغلب هذه الدول وذلك عن مستواه في الدولة المتقدمة، وفي كثير من الأحيان يكون الادخار الحكومي سالباً. لكن هذه الميزة نسبية حيث تختلف درجتها من دولة لأخرى، والسبب في هذا الانخفاض يرجع إلى عدة عوامل؛ منها تدني الدخل الحكومي المتاح، إلى جانب ارتفاع الجزء المخصص للاستهلاك، إضافة إلى تدني وتدهور مساهمة الموارد العامة في ميزانية الدولة. كما أن الادخار الحكومي يتعلق بمرحلة النمو الاقتصادي الذي تجتازه الدولة، فالدول التي قامت بها التنمية وقطعت أشواطاً في المجالات الاقتصادية، يكون فيها الادخار الحكومي مرتفعاً نسبياً عن تلك الدول التي تكون فيها عملية التنمية حديثة.

وعلى العموم، فإن القطاع الحكومي في الجزائر غالباً ما عانى من عجز في الميزانية خلال عدة سنوات، وهو ما يؤثر سلباً على الادخار الحكومي، ومنه على الادخار المحلي. ويبقى السبب في ذلك هو قصور معدل الزيادة في الإيرادات عن ملاحقة معدل الزيادة في النفقات. في هذا المطلب سنتعرف على العقبات التي تحول دون الزيادة في الإيرادات، أو تلك التي تحول دون خفض النفقات.

الفرع الأول - العقبات التي تواجه زيادة الإيرادات الحكومية

تتوقف هذه الإيرادات الحكومية على حجم المشاريع القائمة ودورها في النشاط الاقتصادي، وعلى مدى كفاءتها الإنتاجية، وبالتالي نسبة مساهمتها في ميزانية الدولة. إلى جانب الهيكل الضريبي السائد ومعدل الضريبة المفروض ومدى شموليتها، وكفاءة الجهاز الضريبي. بالإضافة إلى درجة تفشي الفساد المالي في الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تحصيل الإيرادات الحكومية.

أولاً - العقبات التي تواجه زيادة إيرادات قطاع الأعمال العام :

هناك عقبات كثيرة تواجه زيادة الإيرادات الحكومية في القطاع العام، وقد رأينا جانباً منها عند التطرق لمحددات مدخرات قطاع الأعمال العام⁶¹، ومن أبرزها ما يلي :

1. انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاع العام :

إن انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية⁶² لدى القطاع العام، وبالتالي انخفاض ربحيته، بل أحياناً يعاني من عجز كبير أو تحقيق للخسارة، وهذا سيؤثر على ادخار هذا القطاع. وهناك انطباع عام على أن المؤسسات العامة في جميع الدول بما فيها الجزائر، أقل كفاءة من مؤسسات القطاع الخاص، نتيجة للبيئة الخارجية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، والحوافز المقدمة للعمال والإدارة، والتي تسنها المؤسسات الحكومية والقوانين التي تفرض وتحكم هذه المؤسسات. إلى جانب اعتماد هذه المؤسسات على الإعانات والمدفوعات التحويلية، التي تستفيد منها ميزانية الدولة، مما يضخم النفقات العامة، وبالتالي تقلل من المدخرات الحكومية.

⁶¹ أنظر الفصل الأول، ص ص 19-20.

⁶² تعني بالكفاءة تمكن الوحدات الإنتاجية من إنتاج أكبر عدد من المخرجات باستعمال قدر أقل من المدخلات، ويرتبط فانض قطاع الأعمال بكفاءة المشاريع، - طبعا مع ثبات حجم هذا القطاع وعدم تغيير الأسعار - حيث يزيد الفائض بارتفاع كفاءة المشاريع ويقل بانخفاضها.

2. السياسة السعرية :

في ظل القطاع العام لا تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها هي المتحكمة في نشاطه، حيث يوجد بجانبها اعتبارات اجتماعية أخرى يراعيها القطاع العام، فالأسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع، عادة لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق؛ إذ تفرض الدولة قيودا على أسعارها، لكون الكثير من هذه المنتجات ذات استهلاك واسع، مما يدفع بالدولة إلى تخفيض أسعارها دون مستوى تكاليفها، حتى تتناسب والدخول المنخفضة. وأحيانا قد تتدخل الدولة في السعر، لهدف إرضاء فئات معينة في المجتمع. كل ذلك أدى إلى قيام نظام سعر إداري بعيدا عن القوى الآنية للسوق. ولا شك أن وجود تلك الاعتبارات الاجتماعية، سيؤدي ربما إلى تحقيق خسائر لهذا القطاع، الأمر الذي ينتج عنه تخفيض في حجم الأرباح المحققة، وبالتالي انخفاض المدخرات الصافية التي يوفرها هذا القطاع للاقتصاد الوطني.

3. المصاريف العامة :

تعد هذه المصاريف من بين أهم العوامل المؤثرة على فائض المشاريع، وبالتالي تحد من الأرباح التي تحققها المشاريع. ويتميز القطاع العام عن الخاص في كون هذه المصاريف مرتفعة، نتيجة للسياسات المنتهجة من طرف الحكومة، ويرجع سبب ارتفاع هذا إلى عاملين أساسيين، يتمثلان في : العمالة والمسؤوليات الاجتماعية التي أقيمت على هذه المؤسسات. فالعمالة تعتبر من بين أهم المبررات التي استخدمت لإقامة المشاريع العامة، وتعتبر نسبة العمالة في هذا القطاع مرتفعة مقارنة مع القطاع الخاص، رغم كون المؤسسات التابعة للقطاع العام في الجزائر تتميز بكونها كثيفة رأس المال، إلا أنها استحوذت على الجانب الأكبر من العمالة، وفي كثير من الأحيان تكون بطالة مقنعة، مما خلق عبئا كبيرا على هذه المؤسسات، وبالتالي التأثير على الفائض المحقق. أما المسؤوليات الاجتماعية فتكمن في إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات للمجتمع.

ثانيا - العقبات المتعلقة بضعف الطاقة الضريبية وتلك المتعلقة بالمتأخرات المالية المستحقة للدولة :

من بين أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولة، قصور نظامها الضريبي المتمثل في ضعف الطاقة الضريبية⁶³ كنسبة من حصيلة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث تصل نسبتها في الدول النامية من 15% إلى 20% عموما، بينما لا تقل عن 30% في الدول الصناعية⁶⁴.

وفي الجزائر، انحدر معدل الضغط الضريبي⁶⁵ الإجمالي (باحتمساب الجباية البترولية) خلال سنتي 2010 و 2011 على الترتيب إلى : 23,23% و 21,10%⁶⁶. وإذا استثنينا الجباية البترولية من الإيرادات

⁶³ الطاقة الضريبية هي أقصى قدر من الإيرادات يمكن تحصيله بواسطة الضرائب، في حدود الدخل الوطني وتركيبته، دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب. ويجب التفريق بين ما يُعرف بالطاقة الضريبية الفعلية، وما يُعرف بالطاقة الضريبية الممكنة. المقصود بالطاقة الضريبية الفعلية أو المتحققة؛ تلك الحصيلة الضريبية التي تتحقق فعلا في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية السائدة بالدولة. أما الطاقة الضريبية الممكنة والمحتملة؛ فيقصد بها الكتلة الضريبية التي يمكن تحقيقها - على نحو يحقق إيرادات ضريبية أكثر - لو أمكن للاقتصاد أن يعمل بكفاءة، وأن يقضي على الأسباب التي تسهم بشكل جوهري في إضعاف الحصيلة الضريبية للدولة.

⁶⁴ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص772، بتصرف.

⁶⁵ الضغط الضريبي يعني نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية.

⁶⁶ تم حسابها اعتمادا على بيانات المرجع :

الضريبية، فإن التباين سيكون كبيرا بين معدل الضغط الضريبي الإجمالي ومعدل الضغط الضريبي خارج المحروقات الذي بلغ سنتي : 2010 و 2011 على الترتيب : 10,77% و 10,54%⁶⁷، وهو يعتبر ضعيفا مقارنة مع المستوى الذي حدده كولان كلارك (Clark Colin)⁶⁸ بـ 25%.

يعطي معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات أكثر دلالة لما يتحملة الاقتصاد الوطني، وقد يفهم من انخفاضه، انخفاض الاقتطاعات الضريبية بفعل انخفاض الناتج المحلي خارج المحروقات. إضافة إلى ضعف وانخفاض متوسط دخل الفرد السنوي ؛ انتشار البطالة ؛ نقص فعالية الرقابة الضريبية ؛ التهرب الضريبي ؛ تخلف الهياكل الضريبية ؛ عدم كفاءة الإدارة الضريبية ؛ كثرة الإعفاءات الضريبية ؛ جمود النظام الضريبي وعدم تطويره سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة ؛ معدلاتها ؛ طرق ربطها وتحصيلها ؛ انتشار القطاع غير الرسمي ؛ غياب الوعي الضريبي وما يترتب عنه من ضعف للحصيلة.

تعاين إيرادات الحكومة كذلك من المتأخرات المالية المستحقة لها، والمتمثلة في عدم تحصيل الضريبية في موعدها، بسبب تماطل الموظفين أو بسبب ضعف الإمكانيات أو الصعوبات الخاصة بتحصيلها. إضافة إلى مستحقات بعض الخدمات كقواتير الهاتف ؛ المياه ؛ الكهرباء ؛ إيجارات المباني والعقارات الحكومية.

ثالثا - العقبات المتعلقة بالعوامل والصدمات الخارجية :

تتمثل العوامل والصدمات الخارجية بشكل خاص في تقلبات أسعار الصادرات العالمية، حيث تؤثر على عجز الموازنة العامة بأسلوب مباشر، من خلال تأثيرها على أرباح قطاع المصدرين، وبأسلوب غير مباشر بتأثيرها على حصيلة الضرائب المفروضة على هذه الأرباح. تمثل الأسعار العالمية للمواد الخام (النفط والغاز) أهم العوامل ذات التأثير الحساس على عجز الميزانية العامة للدولة، وخاصة الجزائر التي تعتبر هذه المواد المصدر الرئيسي لمواردها المالية. فمع انخفاض هذه الأسعار، ستخسر الجزائر حجما كبيرا من الموارد المالية، الأمر الذي سيقصص قدرة ادخار الميزانية، وبالتالي انخفاض كبير للادخار المتراكم.

رابعا - العقبات الناتجة عن الفساد المالي :

رغم المجهودات التي تبذلها الحكومة للقضاء على الآفات التي تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتمس بمصادقية مؤسسات الدولة، إلا أن ثمة بعض المظاهر السلبية التي لا تزال تميز الاقتصاد الوطني، ومن بينها على وجه الخصوص الفساد المالي. هذا الأخير يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية⁶⁹. لقد أصبح الفساد المالي آفة متفشية في كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء في جميع أقطار العالم، وفي الجزائر تفتت الظاهرة بشكل رهيب، حتى أنه أصبح لا ينصرم يوم من الأيام دون أن نسمع أو نقرأ أو نبلغ بإحدى وسائل الإعلام عن هذا الشبح المرعب.

⁶⁷ Idem.

⁶⁸ كولان كلارك (1989-1905) : اقتصادي وإحصائي بريطاني، عمل في كل من المملكة المتحدة وأستراليا. في سنة 1950 توصل إلى حساب مستوى الضغط الضريبي الأمثل الذي يساوي 25%.

⁶⁹ بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري، ط1، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2011، ص24.

1. بعض مظاهر الفساد المالي :

سننتظر إلى بعض مظاهر الفساد المالي التي تؤثر على موارد الخزينة العامة للدولة، ومن ثم على حجم الادخار الحكومي المتحقق فيها، مثل : تهريب الأموال ؛ التهريب الجمركي والفساد الضريبي.

أ - تهريب الأموال :

يلعب الفساد المالي دورا بارزا في عرقلة النشاط الاقتصادي للدولة، وتحويل جزء هام من الأموال عن مجراها الطبيعي، فانتشار ظاهرة الرشوة يسمح بتهريب واسع للأموال نحو الخارج. ويمكن قياس حجم رؤوس الأموال التي يتم تهريبها من خلال مجموعة من الطرق المعقدة، غير أن أهمها والتي يتبعها البنك العالمي، تعرف بطريقة البواقي التي تحمل الصيغة التالية :

هروب رؤوس الأموال = (مبلغ القروض الخارجية التي تمت تعبئتها + الاستثمارات الأجنبية المباشرة) - (العجز في الحساب الجاري + الزيادة في الاحتياطات الدولية).

تُقدر الأموال التي تم تهريبها من الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1986-1988) فقط، حسب المؤسسات المالية الدولية بـ 9,7 مليار دولار، وهي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وذلك في أعقاب انخفاض أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، وانفجار أزمة المديونية. وقد ارتفع الرقم السابق في نهاية سنة 1990 ليبلغ 16,3 مليار دولار، حسب نفس المصدر، وهو ما يعادل قيمة الإنتاج الوطني لكل القطاعات لسنة 1992، ويمثل في نفس الوقت حوالي 60% من مديونية الجزائر الخارجية للسنة ذاتها⁷⁰. وقد كشفت منظمة النزاهة الدولية في تقريرها الصادر سنة 2008، أن شبكات الفساد في الجزائر كلفت الدولة فاتورة خيالية، حيث تمكنت من تهريب 13,6 مليار دولار⁷¹ خلال الفترة (2000-2008) بمعدل 1,7 مليار دولار سنويا⁷². وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية متضررة من تهريب الأموال بعد كل من نيجيريا ومصر، حيث حُدثت قيمة الأموال المهربة من الجزائر حسب تقرير لمنظمة غير حكومية للنزاهة المالية العالمية الأمريكية بحوالي 26 مليار دولار، وهذا خلال 40 سنة⁷³.

وقد حذرت المنظمة، الحكومة الجزائرية التي تعاني من هذه الظاهرة، من عواقب التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المزدوجة التي تتحملها الخزينة العمومية، والشرائح الأكثر فقرا وهشاشة. مشددة على أن حوالي 65% من تلك الأموال المهربة إلى الخارج، من التلاعب والغش الضريبي، وتضخيم عمليات الفوترة في المعاملات التجارية الدولية، ما ينجم عنه أيضا خسائر في المداخيل الجبائية. إن الجزائر تعيش حالة من التكالب على ممتلكاتها ومكتسباتها بشكل غير مسبوق⁷⁴.

⁷⁰ رواج عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

⁷¹ إن هذا المبلغ يسمح في حال تمت المحافظة عليه واستثماره محليا، ببناء 652 800 مسكن على أساس سعر متوسط في حدود 150 مليون سنتيم للمسكن الواحد، حسب أسعار التكلفة الرسمية المعتمدة من طرف الحكومة للسكنات الاجتماعية، وبالتالي يمكنها حل أزمة السكن.

⁷² تقماري سفيان، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2012، ص ص 8-9.

⁷³ نبيلة مويسي، الجزائر ثالث دولة إفريقية متضررة من تهريب الأموال، جريدة المستقبل العربي، الجزائر، العدد 306، 07/01/2013، ص 3.

⁷⁴ تقماري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 9.

وتعتبر فضيحة القرن (فساد إمبراطورية الخليفة) من أمثلة الفساد التي تورط فيها 15 وزيرا وثلاثة آلاف مسؤول رفيع المستوى. وتقدر الأموال المنهوبة والمسروقة والمهربة إلى خارج البلاد بنحو 5 مليارات دولار، بينما يقدرها المصفي القضائي بنحو 15 مليار دولار. وتجدر الإشارة أنه توجد 20 شبكة فساد خاصة بالتلاعب واختلاسات البنوك والمؤسسات، وقد تم إحالتها إلى القضاء الجزائري⁷⁵.

ب - التهرب الجمركي :

تمثل الحقوق والرسوم الجمركية مصدرا ماليا هاما للخزينة العمومية للدولة، لهذا فإن أي تهرب من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مهما اختلفت صورته وأشكاله، يشكل نزيفا لموارد الدولة. وهذا ما يجعل إدارة الجمارك تقوم بمحاربتة بالطرق القانونية المتوفرة، حرصا على حماية المنتجات الوطنية، والمحافظة على ثروة البلاد وعلى توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات. لكن أحيانا يكون أبطال التهرب الجمركي من كبار المسؤولين على الجمارك أنفسهم ومن بعض الأعوان، وفي بعض البلدان يتيح الفساد الجمركي شبكات معقدة من الأعوان، وتضع وثائق البنك العالمي مؤسسات الجمارك وإدارات الجباية على رأس دوائر الفساد، لما لها من انعكاسات على مداخل الدولة. ومن آخر فضائح الفساد الجمركي، فضيحة تخلي الرقابة الجمركية عن مراقبة حركة تنقل الغاز الجزائري المصدر إلى تونس بالكامل، ولعدة أشهر قبل توقفها في 20 أفريل سنة 2011، حيث كان الغاز يصدر بطريقة غير قانونية، وهو ما كلف الاقتصاد الوطني خسائر فادحة.

ج - التهرب الضريبي المحلي :

التهرب الضريبي ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر بالاقتصاد الوطني، وتفتت على الدولة تنفيذ سياساتها المالية لأهدافها وأغراضها التنموية، نظرا لفقدان الخزينة العامة للدولة لموارد مالية من المفروض توفيرها من قبل النظام الضريبي. وهو يعني التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون⁷⁶، وذلك نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي. كأن تلجأ بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لصالح مساهميها، للتخلص من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة، وذلك في حالة عدم النص القانوني على تناول مثل هذه الأوعية، وهي الأسهم. كذلك إنتاج بعض السلع بمواصفات تختلف عن المنصوص عليها في القانون، تجنباً لأداء ضريبة الإنتاج⁷⁷. كما يحاول البعض تعمد إعطاء معلومات غير صحيحة عن الدخل، أو الامتناع عن تقديم تقرير، أو المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم، أو الامتناع عن الدفع وإخفاء الأموال، حتى لا تتمكن الإدارة من تحصيل دين الضريبة⁷⁸.

وقد بلغ التهرب الضريبي في الجزائر مستوى عال جدا، أين بلغ سنة 1994 مبلغ 208 9 مليون دينار وهو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995 تقلص المبلغ إلى 6 962 مليون دج، وهو مبلغ مرتفع إذا ما قورن بمستوى الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة⁷⁹.

⁷⁵ حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص76.

⁷⁶ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص265.

⁷⁷ غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص342.

⁷⁸ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط8، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص147.

⁷⁹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005، ص381.

وقد تذيلت الجزائر ترتيب الدول عالميا وإقليميا في مؤشر التسديد الضريبي الذي أورده التقرير⁸⁰ الجديد للبنك الدولي لعام 2010، واحتلت المرتبة الأخيرة ضمن 183 دولة التي اعتمدها التقرير، ما يعني أنها بعيدة جدا عن المستوى الدولي في تسديد الضرائب⁸¹.

د - التهرب الضريبي الدولي :

لم يعد التهرب من الضرائب يقف عند حدود الدولة الواحدة، بل أصبح التهرب الضريبي يتم على المستوى الدولي، ويتضح ذلك عندما يلجأ المكلف إلى تهريب أمواله إلى خارج البلاد حتى لا تتمكن الدوائر الضريبية من تحصيل الضرائب المفروضة عليه، أو عندما تكون بعض مصادر الدخل الخاضعة للضريبة موجودة في خارج البلاد. ويعمد المكلف إلى عدم التصريح بوجود هذه المصادر بالمرة أو يخفي جزءا منها⁸². والتهرب الضريبي على المستوى الدولي هو تهرب اقتصادي، بمعنى أنه ذو تأثير اقتصادي على المجتمع، يتمثل في ضياع مورد من الموارد الأساسية والحيوية للدولة في الظروف العادية⁸³.

هـ - الغش الضريبي :

يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكيات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب أداء الضريبة وهذا خارج إطار القانون⁸⁴. ويؤدي إلى النقص في موارد الدولة والحد من قدرتها على القيام بواجباتها وتغطية النفقات. لقد قام الاقتصادي Alex Gobham من جامعة أكسفورد (2005) باستخدام نموذج اقتصادي لتقدير المبلغ الإجمالي للإيرادات الضريبية الضائعة، نتيجة توظيف الأصول الشخصية في الملاذات الضريبية⁸⁵، وتحويلات أرباح المؤسسات نحو الخارج، فتوصل إلى أن الدول النامية تفقد سنويا 50 مليار دولار من الإيرادات نتيجة اللجوء إلى الملاذات الضريبية وتحويلات أرباح المؤسسات، يضاف إلى ذلك فقدانها عوائد ضريبية تقدر بـ 285 مليار دولار نتيجة التهرب الضريبي المحلي، وهو ما يساوي بالمجمل 335 مليار دولار⁸⁶.

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثارا خطيرة، حيث يُعد انتشاره من أخطر التحديات التي تواجه عملية تعبئة الإيرادات الحكومية، إذ أنه يسهم في تدني كفاءة الجهاز الضريبي، ويحد من حجم الموارد الضريبية. بالإضافة إلى الانخفاض الزائف في الطاقة الضريبية. فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية، ويخطط حجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الإنفاق العام. ويترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثارا على تخصيص الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه.

⁸⁰ التقرير يعتمد على ثلاثة مؤشرات ترتبط بعدد التسديدات الضريبية ؛ الوقت اللازم للاستجابة للشؤون الضريبية ومعدل الضريبة وسرعة تسديدها.
⁸¹ م شراق، الجزائر تنذيل تقرير البنك الدولي في التسديد الضريبي، جريدة الخبر، الجزائر، (2010/11/28)،

<http://www.elkhabar.com/ar/economie/236684.html>

⁸² جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص235.

⁸³ سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، صص 18-19.

⁸⁴ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، صص 265-266.

⁸⁵ الملاذات الضريبية هي أقطار جزئية أو دول ذات تشريع ضريبي رخو متسامح أو بدونه أصلا. إحدى خصائصها المشتركة، الاستقبال غير المحدود والمغفل لرووس الأموال. وقد أصبحت الملاذات الضريبية مواطن مفضلة للتهرب الضريبي، وغسيل الأموال القذرة وتهريبها. (نقلا عن : عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، صص 205-207).

⁸⁶ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، المرجع السابق، ص227.

2. موقع الجزائر في سلم الفساد :

يوضح دليل منظمة الشفافية الدولية الجديد الفساد العام في 183 دولة، ويقوم بترتيب الدول من 0 – 10، حيث يشكل الصفر أعلى مستويات الفساد بينما تشكل الـ10 أدنى المستويات. يوضح الجدول (2.4) تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003–2011).

الجدول (2.4) : مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003 – 2011)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة المؤشر	2,6	2,7	2,8	3,1	3,0	3,2	2,8	2,9	2,9

المصدر : نقماري سفيان، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06 و07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، ص10. بناء على معطيات من الموقع : www.transparency.org

من الجدول نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره المنظمة، عرف نموا متزايدا في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2006، نظرا لانخفاض معدلات الفساد نسبيا خلال هذه الفترة. لكن في سنة 2007 نلاحظ أن المؤشر قد انخفضت قيمته، مما يدل على أن الوضع خلال هذه السنة عرف زيادة في معدلات الفساد، لتسجل بعدها انتعاشا سنة 2008 بمعدل بلغ 3,2، وهو يعتبر كأعلى قيمة عرفت الجزائر منذ عشرين سنة مضت. لكن ما لبث هذا المؤشر حتى انخفض إلى 2,8 نقطة سنة 2009، نظرا لانتشار عمليات الفساد وتعاقد وتيرة الاختلاسات والجرائم المالية بشتى أنواعها. في حين عرف هذا المؤشر نسبة ثابتة خلال السنتين الأخيرتين، لكن بتحسن طفيف مقارنة بسنة 2009.

ففي عام 2011 احتلت الجزائر المرتبة الـ112 عالميا في سلم الفساد من بين 183 دولة، بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010، وحصلت على تصنيف منخفض جدا بحصولها على درجة 2,9 من أصل 10 في مؤشر الفساد⁸⁷. وهذه الدرجة ضعيفة جدا بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية، التي تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة. ولم تتعد الجزائر كثيرا عن مؤشر "فاسد جدا"، بحكم أن تصنيف 0 يعني "فاسد جدا" وتصنيف 10 يعني "نظيف جدا". كما سجل التقرير السنوي لسنة 2011 لمنظمة شفافية دولية استمرار الجزائر في تحقيق نفس النتائج تقريبا منذ 2003، ما يعني في منظور هذه الهيئة الدولية أن السلطات العمومية لم تبذل مجهودات في هذا المجال من أجل محاصرة بؤر الفساد المستشرية في البلاد⁸⁸.

الفرع الثاني - العقبات التي تواجه تخفيض النفقات الحكومية

إن النفقات الحكومية⁸⁹ تعاني من سرعة تزايدها لأسباب كثيرة، متعلقة بزيادة الأعباء الناتجة عن تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة، إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته، وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به، الأمر الذي يقتضي زيادة النفقات العامة، لمواجهة تكاليف

⁸⁷ Transparency International , Corruption Perceptions Index , (22/07/2012), <http://www.transparency.org/country#DZA>

⁸⁸ عاطف قدادرة، الفساد ما زال يعيش بمستويات خطيرة في الجزائر، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6552، 2011/12/02، ص3.

⁸⁹ النفقات الحكومية هي مبلغ من المال يتحمله شخص من أشخاص القطاع العام، تنفيذا لبند الميزانية العامة، بهدف إشباع حاجة عامة.

إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة، ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها. كما يزيد من الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة⁹⁰، ومن ثم تتعرض المدخرات الحكومية إلى التناقص. فمثلا الإنفاق الحكومي يسهم في تقديم خدمات مجانية كالتعليم والصحة، وأثمان هذه الخدمات هي عبارة عن دخول إضافية للأفراد تسهم في رفع دخولهم، مما يمكنهم من رفع ما خصص للادخار من الدخل⁹¹، وبالتالي زيادة حجم الادخار العائلي على حساب الادخار الحكومي. ومن الأسباب الأخرى المؤدية لتزايد النفقات العامة ما يلي:

أولا - ارتفاع التكاليف كنتيجة لارتفاع الأسعار :

ونقصد بذلك ما يلي :

1. ارتفاع تكاليف شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة كنتيجة لزيادة معدلات التضخم ؛
2. التقلبات في الأسعار العالمية للواردات، حيث تؤدي زيادة أسعارها إلى زيادة قيمة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات المستوردة، سواء كانت استثمارية أو استهلاكية، وتزداد حساسية عجز الموازنة بهذا العامل كلما زاد اعتماد الدولة على المواد الوسيطة المستوردة ضمن صناعاتها الأساسية ؛
3. ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، حيث يترتب عن هذا العامل المهم، زيادة نسبة مدفوعات الفائدة على الدين الأجنبي إلى إجمالي النفقات العامة، وبالتالي زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي.

ثانيا - تفاقم الإنفاق العسكري :

إنه بمجرد الإطلاع على موازنات الدول، يلاحظ أن أهم فقرات الإنفاق الحكومي هو الإنفاق العسكري، الذي يتطلب تمويل مالي ضخم في مرحلة السلم أو في مرحلة الحرب. ويكون ذلك في شكل مخصصات الأجور والرواتب ومستلزمات القوات المسلحة، أو نفقات استيراد السلاح والذخيرة وتكاليف صيانة المعدات العسكرية، بالإضافة إلى صفقات الأسلحة الضخمة التي لا يمكن تبريرها بصورة دائمة. هذا الإنفاق العسكري⁹² المرتفع يمثل بالوعة للموارد النادرة لاقتصاديات الدول النامية واللازمة لتمويل أغراض التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى اقتطاع قسم كبير جدا من الموارد المتاحة، والتي يمكن أن تخصص للإنفاق على القطاعات الاقتصادية المنتجة، وعلى تطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية، بما يؤدي إلى دفع عملية تنويع الاقتصاد قدما، والخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي الجانب القائم أساسا على قطاع المحروقات. وهذا الأخير قد أتاحت أسعاره المرتفعة إمكانية تمويل مشتريات الأسلحة، والجزائر هي من بين الدول التي تكوّنت لديها أرصدة ضخمة نتيجة ذلك، وسمحت لها بالشروع في عمليات شراء واسعة للأسلحة⁹³.

في الوقت الحاضر يشكل الإنفاق العسكري من 10-15% من الناتج الوطني الإجمالي في الدول المتقدمة، ويتجاوز 30% من الناتج الوطني الإجمالي في بعض الدول النامية⁹⁴. وهو بلا شك سوف يؤدي إلى حدوث

⁹⁰ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة - الجزائر، 2003، ص48.

⁹¹ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، عمان، 2011، ص96.

⁹² إن الإنفاق العسكري في الدول النامية منذ أوائل السبعينات ارتفع بسرعة عالية وتضاعف ثلاث مرات خاصة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبلغت زيادته الإجمالية لعام 1995 النسبة 22%، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العسكري لهذه الدول 154مليار \$ (19,3% من الإنفاق العسكري العالمي).

⁹³ محمد دياب، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، (10/08/2012)،

<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=27068>

⁹⁴ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص88.

عجز في الكثير من ميزانيات الدول، ويؤثر سلبا على الادخار الحكومي، كما يمارس تأثيرا قويا على الدورة الاقتصادية. وقد اعتبره كارل ماركس بأنه جزء من ثروة الأمة يُلقى في الماء ببساطة⁹⁵. ومن شأن تخفيض هذا الإنفاق أن يوفر على نطاق واسع الموارد اللازمة لإحراز تقدم سريع نحو التنمية الاقتصادية.

لقد ارتفع الإنفاق العسكري العالمي من 1044 مليار دولار سنة 2001 إلى 1630 مليار دولار سنة 2010، وهو يمثل 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وجاء إنفاق عام 2010 متقدما بنسبة 1,3% (بالقيمة الحقيقية) على الإنفاق المسجل سنة 2009، وبـ 50% قياسا بالعام 2001. وجاء ترتيب الجزائر من حيث حجم الإنفاق العسكري سنة 2010 في المركز 38 عالميا، وفي المركز الثالث إفريقيا بعد كل من مصر وجنوب أفريقيا⁹⁶. وتشير بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، إلى أن الجزائر ستتقدم نحو المركز الأول بين الدول الإفريقية الأكثر إنفاقا على الدفاع، متقدمة على كل من مصر؛ المغرب؛ جنوب إفريقيا ونيجيريا، وهذا بعد رفع ميزانية وزارة الدفاع الوطني وأجهزة الأمن إلى 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية التكميلي لعام 2011⁹⁷.

وتعمل الجزائر منذ زمن على تطوير قواتها البرية وتجهيزها، لمواجهة المتطلبات الأمنية الجديدة التي فرضتها الحرب في ليبيا والأوضاع المتدهورة في الساحل⁹⁸. الجدول (3.4) يوضح تطور الإنفاق العسكري للجزائر خلال الفترة (1988-2011)، حيث بلغ إنفاق عام 2011 (بالقيمة الحقيقية) 8,17 مليار دولار متقدما بنسبة 44,06% على الإنفاق المسجل عام 2010، ويعتبر معدل هذه الزيادة مرتفع جدا، كما مثل الإنفاق العسكري نسبة 15% من الإنفاق الحكومي للجزائر لعام 2009.

الجدول(3.4) : تطور الإنفاق العسكري للجزائر خلال الفترة (1988- 2011)

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
(1)	672	657	702	718	1202	1292	1572	1523	1734	2086	2206	2329
(2)	1,7	1,5	1,5	1,2	2,1	2,5	3,1	2,9	3,1	3,6	4	3,8
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
(1)	2702	2958	3022	2957	3364	3521	3609	4235	4934	5359	5671	8170
(2)	3,4	3,8	3,7	3,3	3,3	2,8	2,6	2,9	3	3,8	3,6	/
(3)	/	/	/	/	/	/	13,7	13,9	13,0	15,0	/	/

(1) : الإنفاق العسكري للجزائر بالأسعار الحقيقية (2010) للفترة (1988- 2011) (بالمليون دولار)

(2) : الإنفاق العسكري للجزائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1988 - 2010) (%)

(3) : الإنفاق العسكري للجزائر كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي للفترة (2006- 2009) (%)

Source (1) & (2) : The SIPRI Military Expenditure Database, Military expenditure of Algeria,(10/08/2012), <http://milexdata.sipri.org/result.php4>.

Source (3) : World Development Indicators WDI2012, (01/04/2012), <http://data.worldbank.org/country/algeria>.

⁹⁵ وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص47.

⁹⁶ عبد الجليل زيد المرهون(موقع الجزيرة)، الإنفاق العسكري العالمي، (2012/02/01)،

<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/3c6d8729-5352-45ce-8270-84e838b3006e>

⁹⁷ فطيمة قدار، الجزائر تتقدم إفريقيا وعربيا في تدعيم حجم الإنفاق الدفاعي، جريدة الأمة العربية، الجزائر، (2012/04/17)،

<http://www.eloumma.com/ar/content/view/27877/>

⁹⁸ فطيمة قدار، المرجع السابق، <http://www.eloumma.com/ar/content/view/27877/>

ثالثا - الفساد في النفقات الحكومية :

هناك مشكلة مدمرة تعاني منها الدول النامية في مجال الإنفاق الحكومي، وهي الفساد بصورة مختلفة، إلى درجة أن أحد الباحثين يقدر الإنفاق غير المنتج في الدول النامية بحوالي 10% من دخلها الوطني. وفي دراسة علمية صادرة عن البنك الدولي حول الفساد في الدول النامية، إشارة إلى أن الفساد في الأجهزة الحكومية لهذه الدول، يمثل خطرا ليس فقط على الادخار الحكومي، بل على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأكملها⁹⁹. من صور الفساد في النفقات الحكومية للجزائر ما يلي :

1. التبذير ؛ الإسراف ؛ الاختلاس والنهب في استخدام امال العام :

فهناك مشاريع تبدأ وتتوقف أو تنفذ بالمخالفة للمواصفات، وتخصيص مبالغ مالية لمشاريع على الورق، وهذه إحدى مظاهر الإهدار للمال العام. وتجدر الإشارة إلى أن الإلغاء التعسفي لكبريات المشاريع الصناعية في بداية الثمانينيات كان منطلقا للتراجع عن المسار الإنمائي، وتفضيلا لسياسة التشجيع على الاستهلاك المفرط، والتبذير¹⁰⁰ على حساب المجهود والاستثمار المنتج. فالاستهلاك الزائد عن الحاجة أحدث ثُغرا في الادخار، كانت له علاقة مباشرة بضعف الدخل الفردي وغلاء المعيشة، وارتفاع الديون الخارجية، وانخفاض معدلات الاستثمار وانتشار البطالة¹⁰¹. وهناك صور عديدة للإسراف والتبذير والاختلاس والنهب¹⁰² في استخدام المال العام، منها :

- تبديد الأموال العامة في الإنفاق المظهري الحكومي (المباني الحكومية والمطارات الفاخرة، الأثاث الفاخر)؛
- المبالغة في استخدام المقتنيات العامة للأموال الشخصية لتحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛
- الاختلاس المعبر عنه بتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة خاصة كبار المسؤولين ؛
- الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في المناسبات والتعازي والتأييد والتوديع ؛
- إنفاق الملايير في مظاهر الاستقبال¹⁰³ والحفلات واستئجار من يصفقون ويهتفون، وهي تثن تحت ثقل الديون، بالإضافة إلى المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ... الخ ؛
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي وزيادة عدد العاملين فيه عن القدر اللازم لأداء الأعمال، إضافة إلى عدم التنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية، كما هو الحال بالنسبة لقطاع المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.

⁹⁹ أحمد بن سعد الخطابي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص192.

¹⁰⁰ التبذير في الإنفاق العام يكون من خلال منح تراخيص، أو إعفاءات ضريبية، أو جمركية، لأشخاص أو شركات بدون وجه حق، بهدف استرضاء بعض الشخصيات في المجتمع، أو تحقيق مصالح متبادلة، أو مقابل رشوة. مما يؤدي إلى حرمان الخزينة العامة من أهم مواردها.

¹⁰¹ ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة : دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، صص216-217. نقلا عن بلعيد عبد السلام (وزير الصناعة والطاقة 1965-1979).

¹⁰² نهب المال العام يعني الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة، وهذا النهب أصبح أمرا شائعا في الجزائر. ومن أوجه الفساد التي حصرتها وسائل الإعلام الجزائرية عبر السنوات الماضية نذكر عددا من القضايا التي أثبتت دون أن تستكمل التحقيقات ويظهر المتسببون في تلك الاختلاسات ومن بين الملفات : نهب في قضية ديجماكس بنحو 1500 مليار ؛ نهب في قضية مجموعة رياض سطيف نحو 840 مليار ؛ نهب في قضية البيسيا بوهران نحو 630 مليار ؛ نهب في قضية مؤسسة "إيني" نحو 20 مليار ؛ نهب في الطريق السيار شرق غرب نحو مليار دولار ؛ نهب في إطار صفقات مشبوهة بالوكالة الوطنية للسود 5 آلاف مليار ؛ نهب في قضية تهريب نفايات الحديد نحو 350 مليار، إلى غيرها من القضايا التي أنهكت الشعب الجزائري وأهدرت ماله في ما لا ينفعه.

¹⁰³ على سبيل المثال فقد صُرف على زيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي لقسطنطينة حوالي 20 مليارا وللجزائر أكثر من ذلك بحكم أنها عاصمة البلاد.

2. الرشوة المقتزنة بالصفقات العمومية :

تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي كذلك فعلا، لأنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كل المستويات. وفي البلاد العربية، يقترن انتشار الرشاوى¹⁰⁴ بدءا من الصفقات العمومية ومنح رخص الاستغلال في منشآت القطاع العام إلى الإنفاق على شراء الأسلحة. وتذهب منظمة (شفافية دولية) إلى أن الفساد المتعلق بمنح الصفقات خارج محددات المنافسة من شأنه أن يضعف موارد الحكومة ويزيد من الإنفاق العام¹⁰⁵. كما يشوه الفساد تركيبة النفقات العامة، ويؤدي إلى إضعاف الرقابة على القطاع العام. وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010، فإن ضحايا الفساد - نعني بهم الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة - في الجزائر، قد بلغت نسبتهم في سنة 2008 القيمة 28%¹⁰⁶، وهي نسبة مرتفعة جدا لها دلالة خطيرة على استفحال الظاهرة في أوساط المجتمع الجزائري.

وإذا ما تفشت الرشوة¹⁰⁷ بين موظفي الدولة، فإن المال وإن كان مصدره سحتا، سيكثر بيد تلك الفئات، وسينعكس على استهلاكها الإنفاقي، بموجب المال الذي زاد معها، وبالتالي ينضم عدد جديد إلى كفة الإسراف الإنفاقي، مع زيادة أعداد كثيرة في ميزان الفقراء، وهذا يؤدي إلى تأثير سلبي على حجم مدخرات المجتمع¹⁰⁸. وإن انتشار الرشوة في البلدان النامية، ومنها الجزائر، لا يعود إلى كون هذه البلدان مختلفة عن غيرها، بل لأن الظروف مواتية، وتؤدي للطمع في الربح الكبير جدا بسبب الفقر وضعف مداخل الموظفين¹⁰⁹.

المطلب الثاني - سبل معالجة عقبات الادخار لدى القطاع الحكومي

من الواضح أن استمرار العقبات المذكورة سابقا في وجه الادخار الحكومي، سترتب عليه تخلف كبير في الأوضاع الاقتصادية، وعلى وجه يهدد الاستقرار الاقتصادي. فتلك العقبات تعني بالضرورة ضآلة مقدرة الاقتصاد على التكوين الرأسمالي المحلي، والذي بدونه لا يمكن قيام تنمية حقيقية. كذلك فإن استمرار هذا الوضع المتدهور، يعني زيادة الاعتماد على التمويل الأجنبي لتغطية الاحتياجات التمويلية، ولا يخفى ما لهذا الأمر من آثار ترتبط بوجود مديونية خارجية كبيرة، والتي تعبر في جوهرها عن الاختلال الاقتصادي.

¹⁰⁴ من الصفقات المشبوهة التي نخرت عمود الاقتصاد الوطني، الفضيحة التي برزت في 2012 والتي تفيد بتلقي مسؤولين كبار بسوناطراك لرشى تقدر بنحو 256 مليون دولار، مقابل حصول شركة سايبام الايطالية على عقود نفطية تصل إلى نحو 11 مليار دولار.

¹⁰⁵ بلال خلف السكرانة، مرجع سبق ذكره، ص ص66-67.

¹⁰⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص169.

¹⁰⁷ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من تريليون دولار يتم دفعها سنويا كرشاوى، وهو ما يزيد قليلا عن 3% من دخل العالم حسب أرقام عام 2000. وما زالت التقارير الدولية تقدر مبلغ الرشاوى التي تمنحها بعض الشركات الصناعية، لشراء أصول القطاع العام في إطار الخصخصة بـ80 مليار دولار سنويا، وهو ما يقارب المبلغ الذي تخصصه الأمم المتحدة لبرنامج محاربة الفقر. وسنجد أن تقريرا صادرا عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2005، يقدر قيمة الرشوة سنويا بـ4 تريليون دولار، وأن جرائم الأموال من أكثر الجرائم نموا في العالم، وأنها تقدر سنويا بحوالي 500 مليار يورو. وأن الأموال التي تهدر فقط على مجال محدد؛ مجال المشتريات الحكومية تقدر بحوالي 400 مليار سنويا. وفي تقرير البنك الدولي أن تكلفة الفساد على الاقتصاد العالمي تبلغ حوالي 1,5 تريليون دولار، وكان من الممكن لهذه الأموال أن تحدث فرقا في جهود تلك الدول، من أجل زيادة الاستثمار، ومحاربة الفقر، وضمان التنمية المستدامة، لو أنه تم توظيفها في الاقتصاد. نقلا عن: بلال خلف السكرانة، مرجع سبق ذكره، ص57، 69 و330.

¹⁰⁸ وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص68.

¹⁰⁹ أعمار يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص132.

من هذا المنطلق، بات الأمر يتطلب تكثيف الجهود من جانب الأجهزة الحكومية، من أجل إفساح المجال أمام زيادة معدلات الادخار الحكومي، وبالتالي زيادة معدلات الادخار المحلي، التي هي شرط لازم لتحقيق التنمية، فضلا عن ضرورتها لاستقلالية التنمية، وتدعيم فكرة الاعتماد على الذات. ويقع على الدولة الدور الأساسي في مجال تنمية المدخرات الوطنية، وزجها في عملية التنمية. كما يقع عليها واجب ضبط الاستهلاك والاستيراد، من أجل رفع معدل الادخار الوطني. كما تقع عليها مسؤولية محاربة الفساد والهدر والاستثمار غير المنتج¹¹⁰. وتتحصر مهمتنا الآن، في تحديد السياسات المختلفة التي من شأنها أن تقود إلى تعبئة فعالة للادخار الحكومي، الذي سيسهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول - سبل مواجهة عقبات الزيادة في الإيرادات الحكومية

أولا - العمل على زيادة إيرادات قطاع الأعمال العام :

نظرا لأن مدخرات القطاع العام إنما هي انعكاس للسياسة الإيرادية والإنفاقية للدولة، لذلك فإن سعي الدولة نحو زيادة مدخراتها يضعها أمام عدة خيارات للمفاضلة. فهي إما أن تعطي الأولوية لخفض الإنفاق العام، أو جمع المزيد من الإيرادات. ولزيادة مدخرات القطاع العام يجب القضاء على المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع في الجزائر، ويتطلب هذا اتخاذ تدابير مختلفة منها :

1. تحسين سياسات الأسعار، فكل مؤسسة تسعى لزيادة مبيعاتها، والتسعير يلعب دورا أساسيا في ذلك. هذا لا يعني أن يكون السعر مرتفعا أو عكس ذلك. بل يجب أن يكون السعر المحدد من طرف المؤسسة يهدف إلى تحقيق هدفها، سواء كان ذلك المحافظة على مكانتها في السوق، أو تحقيق عائد على الاستثمار أو استقرار في الأسعار. ويبقى الهدف الأساسي طبعا هو تعظيم الأرباح بما يتيح الفرصة للمؤسسة من أجل زيادة مدخراتها ؛
2. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بإجراء إصلاحات إدارية ومؤسسية بهدف تحسين عملية التخطيط والموازنة؛
3. تقليص مجموع النفقات الخاصة بهذا القطاع وترشيدها، إضافة إلى مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي؛
4. التخلص من العمالة الزائدة، وخلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى ؛
5. العمل على إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، بمعنى تبني الحكومة لسياسة الخصوصية للمؤسسات العمومية ؛
6. الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتمادات الدعم، وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك ؛
7. توفير مناخ الأمن والاستقرار، واختيار التشريعات الملائمة وإزالة القيود وفرض الضرائب الملائمة.

ثانيا - دعم الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني :

لاشك أن الضرائب هي أحد أهم مصادر التمويل الذاتي في معظم دول العالم، والضرائب يجب أن تؤدي دورها الكامل في تعبئة الادخار، ذلك أن تمويل الاستثمارات مرتبط بتكوين رؤوس أموال معتبرة، والتي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الادخار. ولغرض دعم الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني، يكون من الضروري زيادة الإيرادات الضريبية، حتى تستطيع الحكومة تغطية نفقات التجهيز والتسيير. وبذلك تلعب

¹¹⁰ منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 47، صيف 2009، ص28.

السياسة الضريبية دورا فعالا في تشجيع الادخار سعيا منها في دفع معدلات مناسبة من الاستثمارات¹¹¹. وتتوقف طرق تعبئة الفائض الاقتصادي على طبيعة الهيكل الاقتصادي للدول، ففي الدول الرأسمالية تعتمد تعبئة الفائض الاقتصادي على الضريبة والادخار الخاص، أما في الدول النامية، فإن تعبئة الفائض الاقتصادي تعتمد على الضريبة والادخار الخاص والعمومي¹¹². كما أن هناك تباينا في أنواع الضرائب المعتمدة من نظام اقتصادي إلى آخر، وتباينا من حيث الأهمية النسبية لكل ضريبة، وتباينا في الأهداف المراد تحقيقها عن طريق الضريبة. ومما يؤثر على الهيكل الضريبي أيضا حجم القطاع العام ضمن النشاط الاقتصادي¹¹³. ولدعم الطاقة الضريبية وتعبئة الادخار، إضافة إلى ضبط الاستهلاك، تعتمد الدول إلى فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى إجراءات حكومية أخرى كالعفو والإعفاء الضريبي.

1. ضبط الاستهلاك وتعبئة الادخار بواسطة الضرائب غير المباشرة :

تعتمد الدول لفرض ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك لضبطه، ولتوفير الموارد المالية للخرينة العمومية. وإن اقتصر فرض الضريبة على السلع الكمالية فقط، لا يوفر غزارة الحصيلة بالنسبة للحكومة، ومن ثم تعمل الدول على فرض الضريبة على السلع الواسعة الاستهلاك التي يستهلكها ذوي المداخل المنخفضة. ويتوقف تأثير الضريبة غير المباشرة في ضبط الاستهلاك على درجة مرونة الطلب السعرية، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها نتيجة فرض الضرائب، أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن، التي لا يستطيع المكلفون الاستغناء عنها إلا في حدود ضيقة.

فإذا هدفت الدولة إلى تخفيض الاستهلاك، فإنها تقوم بفرض الضريبة على السلع ذات الطلب المرن، وهي السلع الكمالية، حيث ترتفع أسعارها، ومن ثم يقل استهلاكها، فيفيض الجزء من الدخل الذي كان يخصص لشرائها، مما يؤدي إلى زيادة الادخار الفردي. أما في حالة فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية، فسترتفع أسعارها، وهي سلع لا يمكن للأفراد أن يقللوا من الطلب عليها، فيتم تحويل جزء من الدخل الذي كان مخصصا للسلع الأقل أهمية إلى السلع الضرورية، وبالتالي يقل الادخار الفردي الاختياري، في الوقت الذي يزداد فيه الادخار الحكومي. وبشكل عام، يمكن القول أن أثر الضريبة في الادخار العام (الدولة) يكون أثرا إيجابيا، إلا أن أثر الضريبة في الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب من الحالات¹¹⁴.

تجدر الإشارة، إلى أن زيادة الضرائب فيما يخص السلع الكمالية، بأسعار تميل إلى الارتفاع، مع ضرائب منخفضة نسبيا على السلع الواسعة الاستهلاك، ذات الوعاء الواسع، يجعل ضرائب الاستهلاك توفر إيرادات ضريبية مرتفعة من شأنها أن تزيد من حجم الادخار الحكومي، وتعمل على الحد من الزيادة في الاستهلاك الترفي. ويمكن للضرائب غير المباشرة على الواردات أيضا أن تعمل نفس الدور.

إذن يجب على الحكومة، أن تستخدم الضغط الجبائي العالي على الاستهلاك الكمالي، بهدف زيادة المدخرات. ذلك أن فرض ضريبة تصاعديّة على الاستهلاك، هو أكثر إنصافا من فرض ضريبة على الدخل

¹¹¹ بن اعمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص22.

¹¹² بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص38.

¹¹³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص153.

¹¹⁴ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص269.

الجاري، ففرضها خارج إطار الدخل سيكون له أثر محفز على الادخار¹¹⁵. إن الضريبة على الدخل هي ضريبة على الادخار، ومنحنيات عرض الادخار ستتحرك بالتالي إلى اليسار عند إدخال الضريبة على الدخل، والنتيجة انخفاض في معدلات الادخار، وزيادة في أسعار الفائدة، ومعدل العائد على رأس المال¹¹⁶.

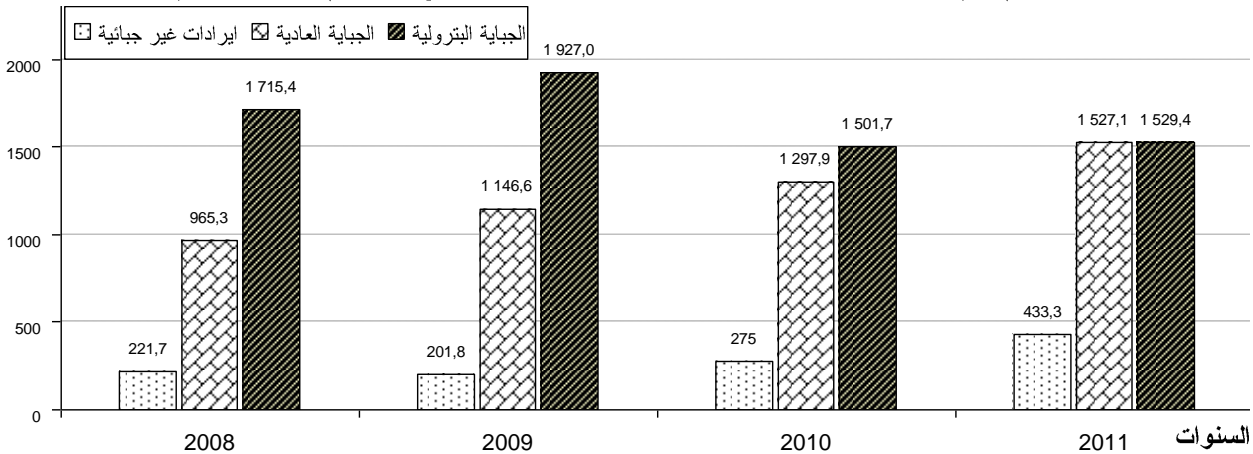
2. ضبط الاستهلاك وتعبئة الادخار بواسطة الضرائب المباشرة :

لتوفير الموارد المالية للخرينة وزيادة حجم الادخار الحكومي، تعمل الدول على فرض الضرائب التصاعدية المباشرة، والتي تعمل على خفض مستويات الاستهلاك المسرف لدى الفئات ذات المداخيل المرتفعة، وفي نفس الوقت تزيد من القدرة على الادخار الحكومي. ونشير إلى أن المغالاة في الاقتطاعات الضريبية بهدف زيادة الادخار الحكومي، يترتب عليها آثارا سلبية على ادخار الأفراد والمؤسسات. كما أن سياسة التوسع في الادخار الحكومي من خلال ضغط الضريبة على حساب الادخار الخاص، قد تخفض من الاستثمار الخاص، وقد تشكل خطرا على النشاط الاقتصادي¹¹⁷.

3. ضرورة الاهتمام أكثر بالجباية العادية :

إن الادخار الحكومي المتراكم لدى الخزينة العمومية خلال فترة الدراسة بشكل عام، لم يكن بسبب أداء الاقتصاد الجزائري، وإنما كان بفضل ارتفاع أسعار المحروقات في المقام الأول، في حين أن الجباية العادية لم تقم بدور فعال في تكوينه، وهذا باستثناء السنوات الأخيرة، حيث سجلنا تحسنا في نسبة الجباية العادية كما يوضحها الشكل (7.4)، والتي قفزت من 35,29% من مجموع الإيرادات الجبائية لعام 2008 إلى 49,26% عام 2011. وهذا مؤشر إيجابي، ويجب العمل أكثر على الرفع من حصيلتها وتوسيع الموارد المتأتية عنها.

الشكل (7.4) : تطور مكونات الإيرادات العامة للدولة بالمليار دج للفترة (2008-2011)



المصدر : إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات المرجع : Ministère des finances, Op.Cit, P32

وفي هذا الصدد، نشير إلى ضرورة الاهتمام بالوعاء الضريبي المتمثل في مداخيل غير الأجراء، فهذا الوعاء لا يزال ضعيفا مقارنة مع الأوعية الضريبية الأخرى. فعلى سبيل المثال، بلغت الضرائب المباشرة 684,71 مليار دج في 2011، ساهمت فيها الضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء (IRG) بـ 382,67

¹¹⁵ Modigliani Franco. Op.Cit. P50.

¹¹⁶ Salin Pascal. Épargne, investissement et fiscalité. In: Revue française d'économie. Volume 3 N°1, 1988. p6
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0_0769-0479_1988_num_3_1_1166

¹¹⁷ بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص42.

مليار دج (55,9%)، وساهمت فيها الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بـ 245,83 مليار دج (35,9%)، بينما ساهمت الضريبة على دخل غير الأجراء بـ 49,41 مليار دج، أي مثلت نسبة 7% فقط. كما نرى من الضروري، التقليل من تبعية الادخار الحكومي للحماية البترولية، وذلك نظرا لما تتصف به من تبعية خارجية وتقلبات من حين إلى آخر. وهذه الأخيرة، كما يرينا الشكل السابق، قد هبط وزنها النسبي إلى مجموع الإيرادات الجبائية، حيث انحدرت من 62,61% عام 2008 إلى 49,33% عام 2011.

4. العفو الضريبي :

هو إجراءات حكومية تعفي من كل أو جزء من العقوبات المفروضة على الممولين، إذا صرحوا طواعية بالمبالغ التي أخفوها. ويسمح العفو الضريبي بدفع الضرائب السابقة غير المصرح بها، دون أن يكون الممولون موضوعا لكل أو بعض العقوبات المالية والضريبية المترتبة عادة عن اكتشاف ممارسات التهرب الضريبي¹¹⁸. من أهداف العفو الضريبي، زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، من خلال جمع حصائل كانت خارج سيطرة النظام الضريبي، والتي لم يكن من الممكن جمعها من غير إجراءات العفو الضريبي. ويمكن أن تتحقق هذه الزيادة بتوسع الوعاء الضريبي، لكون الممولين المستفيدين من العفو الضريبي بإمكانهم جذب ممولين آخرين كانوا خارج دائرة الامتثال الضريبي. ففي تونس مثلا، تم اعتماد عفو ضريبي قبل الإصلاح الضريبي لسنة 1988، سمح لعدد كبير من الممولين بتسوية ملفاتهم وضبطها بشكل نهائي، وهو ما مكن الخزينة التونسية في نفس الوقت، من الحصول على 44 مليار دينار تونسي في إطار هذه العملية¹¹⁹.

5. الإعفاء الضريبي :

لهدف استقطاب المزيد من المدخرات، تقوم الدولة بحث الأفراد على الادخار عن طريق الحوافز، بمنح إعفاءات للفوائد الادخارية بغية رفع الادخار الوطني، وتوفير رؤوس أموال مناسبة، لتحقيق مستويات كافية من الاستثمار. والإعفاء الضريبي لعائد الودائع الادخارية يمكن أن يكون معه حجم الودائع الادخارية أكبر من حجمها، إذا ما تم إخضاع العائد للضريبة. ويرجع ذلك إلى أن إخضاع عائد الودائع الادخارية لضريبة الدخل، يرتب أثرا احاليا يميل لصالح الاستهلاك الحالي وعلى حساب الادخار. أما إعفاء هذا العائد من الضريبة، فلا يرتب مثل هذا الأثر الإحالي المعوق للادخار¹²⁰. أما إذا فشلت الدولة في تحقيق حجم مناسب من الادخار الاختياري، فستلجأ إلى إجبار الأفراد عن طريق الادخار الإجمالي، لتغطية العجز الناجم عن فشل سياستها الضريبية إلى حد ما، في جلب رؤوس الأموال بواسطة التحفيز.

أما بالنسبة لادخار المؤسسات، فهذا الأخير يلعب دورا هاما في توسيع الاستثمارات، لذلك فإن النظام الضريبي يمنح تسهيلات معتبرة للمؤسسات، كحق ترحيل الخسائر إلى الأمام، والسماح بتطبيق نظام الإهلاك التنازلي المعجل¹²¹، إضافة إلى منح إعفاءات ضريبية للدخل المتولد عن المدخرات إذا أعيد استثمارها.

¹¹⁸ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص235. بتصرف.

¹¹⁹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، صص241-243، بتصرف.

¹²⁰ سمير محمد عبد العزيز، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، مرجع سبق ذكره، ص182.

¹²¹ يؤدي نمط الإهلاك الثابت إلى تمويل الإحلال بقدر أدنى مما يلزم، بسبب حركة الأسعار والتقدم الفني، وقد انتقدت هذه الطريقة وفضلت طريقة الإهلاك التنازلي المعجل. ويمتاز الإهلاك التنازلي بالنسبة للبلاد النامية بصفة خاصة بكونه يمي إمكانية التمويل الذاتي للمشروع، بتحريرها الظروف المضادة للتوسع الكبير، إذا كانت هذه البلاد لا تتمتع بسوق مالي واسع النشاط.

في هذا الإطار، يتوجب على الدولة أن تحت المشاريع على حيز جزء من أرباحها دون توزيع، واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعمالها، وذلك عن طريق الإعفاء الضريبي للأرباح المحتجزة والمعاد استثمارها، في أوجه النشاط المرغوب فيه، والتي تدخل ضمن برامج التنمية.

ولتشجيع ادخار المؤسسات يعمد التشريع الضريبي الجزائري إلى المعدل التفضيلي للأرباح غير الموزعة، أي السماح للمشاريع التي تنوي القيام باستثمارات مستقبلية، أن تجنب احتياطيا 40% من إجمالي أرباحها الصافية معفاة من الضريبة على الأرباح، بغرض تمويل المشاريع، أو بإخضاع جزء من الأرباح التي سيعاد استثمارها إلى معدل مخفض، كما هو معمول به فيما يخص أرباح شركات الأموال، بفرضه ضريبة على أرباح الشركات بمعدل 38%، وتخفيض إلى 15% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها بشروط معينة¹²².

لكن قد يغري إعفاء الأرباح المحتجزة من الضريبة بعض المؤسسات، على المبالغة في احتجاز الأرباح وعدم توزيعها، فتحجز ما يزيد عن حاجتها للتوسع، وتتحول المؤسسات في هذه الحالة إلى خزائن للاكتناز، وذلك على حساب استثمارات أخرى، قد تكون أكثر فائدة للاقتصاد ككل. وعلى هذا، يتوجب على التشريعات الضريبية في منحها الإعفاءات أن تُحدد وتُنظم بدقة، وحسب حاجة كل قطاع، ونشاطه الاقتصادي ونوع المشروع خدمة للتنمية الاقتصادية. كما يتوجب عليها إلغاء الإعفاءات الضريبية غير المبررة اقتصاديا.

إن الإعفاء الضريبي لبعض المشاريع، سيؤدي إلى قدر كبير من الحماية للصناعة الوطنية. ذلك أن التضحية بالحصيلة الضريبية يشكل الدعامة الملائمة للصناعة الناشئة، أي المصلحة العاجلة يقابلها مصلحة آجلة، تبرز من خلال إنعاش المشاريع، ونمو الصناعات الناشئة الوطنية بما يحقق أرباحا كبيرة تمثل وعاءا ضريبيا هاما. بالإضافة إلى أن نجاح هذه المشاريع، يرتبط بارتفاع حجم التشغيل، الذي بدوره يؤدي إلى إدخال دخول جديدة وزيادة دخول منخفضة، مما يرفع من حصيلة الرواتب والأجور¹²³.

ثالثا - تطوير قطاع التجارة الخارجية :

تبرز أهمية قطاع التجارة الخارجية في زيادة الادخار الحكومي كما حدث في الشيلي، برمانيا وبورما، حيث يتصف قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة، وقطاع الصادرات بصفة خاصة، بالتوسع وكبير الحجم. مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الضرائب الجمركية، وعكس ذلك، نجد أن انخفاض مستوى الإيرادات العامة في الهند، وبالتالي الادخار الحكومي، إنما راجع أساسا إلى ضآلة حجم قطاع التجارة الخارجية¹²⁴.

لتطوير قطاع التجارة الخارجية، يجب ترشيد عمليات الاستيراد، وتطوير الصادرات، عن طريق تسهيل الحصول على المدخلات الوسيطة، والسلع الرأسمالية التي تخدم الأغراض الإنتاجية واللازمة لنمو الصادرات، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات اللازمة لتشجيع الصادرات، وتطويرها وتدعيم مركزها التنافسي في الخارج، وهذا على حساب السلع الاستهلاكية، وعلى الأخص السلع الكمالية التي تخدم رغبات جزء محدود من السكان.

¹²² بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

¹²³ بوزيدة حميد، المرجع السابق، ص 45.

¹²⁴ عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ويمكن أن نشير مثلا في مجال السياسة الزراعية، إلى تعديل التركيب المحصولي لصالح المحاصيل الزراعية، التي تسهم في تخفيض الاستيراد، وزيادة التصدير، وبالتالي تعمل على تحسين الميزان التجاري. أما فيما يتعلق بالسياسة الصناعية، فإن الأمر يقتضي زيادة الإنتاجية بكل أشكالها : إنتاجية العمل ؛ إنتاجية المواد الداخلة وإنتاجية رأس المال، وتخفيض الرسوم الجمركية على واردات مستلزمات الإنتاج الصناعي، ورفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي لها مثل من المنتجات المحلية.

رابعا - مكافحة الفساد المالي (التهرب الضريبي) :

للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي يجب البحث عن طرق لمكافحة والتي من بينها ما يلي :

1. أساليب وقائية : ونقصد بها¹²⁵ :

- حق الإطلاع : حيث يجوز لموظفي الضريبة الإطلاع على الوثائق، والملفات التي بحوزة المكلف، وذلك ضمن حدود القانون، مما يجعل المكلف يقدم معلومات صحيحة ؛
- تقديم إقرار مؤيد باليمين : حيث تلجأ بعض التشريعات الضريبية إلى الطلب من المكلف، حلف يمين بشأن صحة المعلومات التي يقدمها للدوائر الضريبية، كما يحصل في فرنسا ؛
- التبليغ بواسطة الغير : تجيز بعض القوانين في بعض الأحوال لكل شخص أن يدلي إلى الدوائر المالية بمعلومات، من شأنها أن تساعد في اكتشاف التهرب الضريبي ؛
- عدم المبالغة في تعدد الضرائب : يجب أن تفرض الضرائب بالسعر والعدد القابل للتطبيق، وأن تتلاءم مع الوضع الاقتصادي السائد وإمكانيات المواطنين ؛
- الجباية من المصدر : تلجأ بعض الدول إلى جباية الضريبة من منبعها، وذلك كي تضمن توريدها للخزانة وتقليل احتمالات التهرب، كأن تقتطع الضريبة على دخل الموظف من رب العمل قبل توزيعه على العاملين، أو اقتطاع ضريبة الإنتاج من المصنع ؛
- التوفيق بين مصلحة الخزينة العامة في وفرة حصيلتها ومصلحة المكلفين في تخفيف الأعباء عنهم¹²⁶ ؛
- عدالة التشريعات الجبائية : لأن للعدالة أثر كبير على تصرفات المكلف بالضريبة تجاه الإدارة الضريبية ؛
- تبسيط النظام الجبائي : ويقصد بذلك السهولة في الفهم للتشريع الضريبي، وتبسيط إجراءات الربط والتحصيل وبالتالي سهولة التطبيق ؛
- رفع مستوى الجهاز الضريبي : وذلك بإنشاء إدارة ضريبية فعالة، تتكون من مواطنين على درجة كبيرة من النزاهة، وتقوم بعملية المراقبة الدائمة والصارمة. ويتأتى ذلك بتوفير الوسائل البشرية المتخصصة، والوسائل المادية التي تمكن مصالح الضرائب من رفع مستوى الخدمات التي تؤديها، وإقامة وتفعيل خلايا الاستعلام المالي ؛
- العمل على تحديد معيار لرواتب موظفي الإدارة الضريبية : أي أن تكون الرواتب توافق مستوى المعيشة السائد في المجتمع، حتى يشعر الموظف بالرضا عما يتقاضاه، ولا يشعر بالصراع بين قوى الشر المتمثلة في الرشاوى والتزوير وغيرها، وبين قوى الخير النابعة من فطرته ؛

¹²⁵ طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص85-86.

¹²⁶ خالد عبد العظيم أبو غابة، حسنى محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص137.

- مكافحة التهرب الضريبي الدولي : وذلك بإتباع وسيلتين إحداها داخلية والأخرى خارجية، وهما¹²⁷ :
 - < اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعرفة مصادر دخل المكلفين في الخارج، ومقدار الأرباح التي يحصلون عليها، كأن تلزمهم الدولة بتقديم كشوف بذلك، أو بالإطلاع على حسابات البنوك، لمعرفة وتحديد الدخل التي يحصل عليها عملاؤها من الخارج، أو بإلزام البنوك بتقديم كشوف مفصلة بذلك، أو بأن تقتطع منها الضرائب المستحقة عليها مباشرة، وتدفعها إلى الخزينة العامة ؛
 - < عقد الاتفاقيات الدولية لمكافحة التهرب الضريبي، بتبادل المعلومات بين الدوائر الضريبية للدول المتعاقدة.
- 2. أساليب جزائية : ونقصد بها فرض العقوبات كالمصادرة، الغرامات وحتى الحبس. ورفع العقوبات إلى الدرجة التي يشعر فيها الممول بارتفاع تكلفة عدم الامتثال الضريبي. والدولة مطالبة اليوم بتبني إجراءات رادعة للحد من نقشي ظاهرة التهرب الضريبي، الذي له أثارا وخيمة على حجم الإيرادات الضريبية للدولة.
- 3. أساليب معنوية : ويكون ذلك من خلال رفع الوعي الضريبي، وإرساء علاقة قوية بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة، عن طريق تحسين العلاقة بينهما، وتعميم مفهوم الواجب الضريبي لدى المكلفين، من خلال تبيان أهمية الضريبة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع. وتبقي القناعة ببرامج الإنفاق العام إحدى ضمانات الأداء الأساسية في الضريبة، فطريقة إنفاق حصيللة الضريبة تؤثر في نفسية دافعي الضرائب، وفي زيادة أو نقص التزامهم الضريبي¹²⁸.

الفرع الثاني - سبل مواجهة عقبات التخفيض في النفقات الحكومية

أولا - ترشيد النفقات الحكومية :

باعتبار الادخار الحكومي يتأثر بالإنفاق العام، فإنه يستلزم على الدولة البحث عن الكيفية اللازمة لترشيده. وترشيده يكون بالحصول على أعلى إنتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من هذا الإنفاق، وذلك بمراعاة التوازن بين حجم الإنفاق المقدم من الدولة للمشاريع الاقتصادية، مع معدلات نمو الإيرادات الجارية، مع ضرورة ضبط الإنفاق العام. ويكون ذلك من خلال وضع تقديرات سليمة لهذا الإنفاق وفقا للأصول العلمية، بحيث نضمن أن يعبر الإنفاق العام عن الاحتياجات الفعلية والضرورية، دون زيادة أو نقصان، وبحيث يأتي التنفيذ الفعلي متفقا مع تلك التقديرات دون تجاوزات.

تجدر الإشارة، إلى أن ترشيد الإنفاق العام، يكون بالعمل على زيادة فاعليته وليس بتخفيضه دائما، والذي قد تكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني. فالفرق كبير بين مفهومي ترشيد الإنفاق وتخفيض الإنفاق، فالترشيد يقوم بالأساس على اتخاذ القرار الصائب في الإنفاق، ما قد يعني تخفيض النفقات في مجالات معينة، وزيادته في مجالات أخرى، والغاية في النهاية ضبط النفقات بما يحقق الهدف العام من صرفها¹²⁹. وإنه من الأفضل لأسباب تتعلق بالعرض، والتي تحدد مستوى المعيشة، زيادة الادخار الحكومي عن طريق تخفيض الإنفاق العام بدلا من زيادة الضرائب¹³⁰، ولترشيد النفقات العامة ضوابط منها :

¹²⁷ جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص235.

¹²⁸ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص80.

¹²⁹ خالد واصف الوزني، شؤون اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص79.

¹³⁰ Maillard Didier. Europe-Japon : Epargner pour faire jeu égal. In: Revue française d'économie. Volume 7 N°2, 1992, p169, http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0_0769-0479_1992_num_7_2_1311

1. تحديد حجم أمثل للنفقات العامة : حيث تقتضي المصلحة أن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه. وهذا الأخير، هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة. والحجم الأمثل للإنفاق العام، يتحدد عند المستوى الذي تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذا الإنفاق، مع المنفعة الحدية للدخل المتبقي للأفراد بعد اقتطاع الضرائب. بمعنى آخر، أن للدولة إمكانية التوسع في نفقاتها، إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه الأضرار الحدية المترتبة على فرض الضرائب، المستخدمة لتمويل المنافع المترتبة على أداء الخدمة العامة. وإن تطبيق هذا المعيار ليس بالسهل، لصعوبة تقدير المنافع العامة للأفراد من طرف الدولة، ومقارنتها بالمنافع الحدية لدخولها¹³¹.

2. إعداد دراسات الجدوى للمشاريع : تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع، العناصر التالية : التكاليف الاستثمارية ؛ الدراسة التسويقية ؛ خطة التمويل المقترحة ؛ اقتصاديات تشغيل المشروع ؛ ربحية المشروع ؛ الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع ؛ فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

3. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية : تقضي قواعد المالية العامة، بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة. كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة، قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

4. تجنب الإسراف والتبذير : لا شك أن ترشيد النفقات، يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير سواء كان خاصاً أو عاماً. ولا يشمل الإسراف الإنفاق الزائد عن الحد فقط، بل الإنفاق على المشاريع التي لم تُدرس دراسة كافية، أو التي لا يحتاج المجتمع إليها. إذن يتطلب الأمر، عدم التبذير في بعض المصاريف غير الضرورية، والحد من الضياع، وبالأخص في المجالات التي يمكن تسميتها بغير المنتجة، إلى جانب القضاء على الإنفاق التفاخري والمظهري، كبناء القصور الضخمة والمكلفة، والتي لا تخدم سوى القائمين على الجهاز الحكومي في تفتيت المال العام. والالتزام بتوجيه الإنفاق إلى المشاريع ذات الضرورة الاقتصادية.

5. الالتزام بالأحكام الشرعية في الإنفاق العام : وذلك بأن تكون النفقات العامة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بضابط الحلال والحرام، فلا تقع النفقات العامة إلا في الواجبات والمباحات، ولا تكون المشاريع منتجة لسلعاً محرمة، كما لا تقوم باستيراد سلعاً محرمة.

6. تناسب الإنفاق العام مع الأحوال المالية والاقتصادية للدولة : يعني أن يتم الإنفاق بما يتناسب مع المقدرة المالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فيما يخص المقدرة المالية، فذلك يتعلق بحصيلة الإيرادات العامة، فإذا كانت مرتفعة توسعت الدولة في الإنفاق، والعكس صحيح. أما فيما يخص الأحوال الاقتصادية للدولة، فذلك يتعلق بالركود أو الانتعاش. ففي حالة الركود تزيد الدولة من نفقاتها لتشغيل كافة مواردها الإنتاجية، أما في حالة الانتعاش فتقلل من نفقاتها إلا على النشاط الضروري، وذلك لتجنب حدوث التضخم¹³².

¹³¹ عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

¹³² خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 157-158.

7. تشديد الرقابة على النفقات العامة : إن الرقابة المالية تهدف إلى ضمان احترام أموال الدولة من الضياع والاختلاس، ومن كل أشكال التلاعب، التي تؤدي إلى تدهور اقتصاديات الدولة. وقد أدت ظاهرة تزايد الإنفاق العام، إلى التفكير في ضرورة إعمال الرقابة بكل أشكالها، سياسية وبرلمانية وقضائية وتقنية، لأجل الوصول إلى ترشيد النفقات العامة للدولة. إلى هنا يظهر جليا دور الرقابة المالية في كبح هذا التزايد المستمر لهذه النفقات، دون الزيادة المتبوعة في المنفعة الحقيقية، وذلك بوضع ضوابط حتى يؤدي الإنفاق آثاره المرجوة. وهذا ما لا يتم إلا بضوابط منها ضابط المنفعة العامة، وضابط الاقتصاد في الإنفاق¹³³.

أ. ضابط المنفعة العامة : إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة، إلا بالقدر الذي تحققه من النفع العام الذي يترتب عنه. وبهذا إن لم يكن للمنفعة أي فائدة أو منفعة عائدة على الأفراد في أي مجال، ومهما كان، فإن الدولة هنا لن تكون مبررة في تدخلها بالإنفاق على هذه الصورة، وتبقى مسؤوليتها قائمة.

ب. ضابط الاقتصاد في النفقة : فالحكومة وباقي الهيئات الإدارية عندما تمنح لها الإجازة من البرلمان لتنفيذ النفقات وفق قانون المالية، فيجب عليها أن لا تنفق إلا وفق الاعتمادات الممنوحة، كما يجب أن تجتنب كل سبل التبذير، بأن لا تنفق مبلغا دون مبرر. وهنا يأتي دور الرقابة المالية التي تجسد حقيقة مبدأ الاقتصاد في الإنفاق بصورها المختلفة سابقة وأنية ولاحقة، لتجنب مواطن الخلل وإصلاحها في حال وقوعها. وهذا ما هو منوط بالأجهزة والهيئات الرقابية داخلية كانت أو خارجية. ومن هنا تحقق الغاية من ترشيد النفقات العامة. ومنتهى ذلك هو تحقيق أكبر قدر من النفع العام في أقرب الآجال، وبأقل التكاليف وبأحسن الأداء¹³⁴.

ثانيا - مكافحة الفساد في النفقات الحكومية :

إن أمام الجزائر مجالا واسعا لزيادة مدخرات قطاع الحكومة، عن طريق محاربة الفساد في الأجهزة الحكومية لتخفيض النفقات العامة. ومكافحة الفساد لا يمكن أن تتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة، تتناول جميع مرتكزات الإدارة، من بنيتها وهيكلتها، إلى العنصر البشري العامل فيها، إلى أساليب العمل السائدة فيها. ويمكن وضع بعض الحلول والمعالجات الضرورية، للحد من هذه الظاهرة، والخروج بنتائج ايجابية بناءة، تسهم في الحفاظ على المال العام. والخطة لمعالجة حالة الفساد منها :

1. وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتفعيل دورها في إنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام، ومحاربة الفساد عن طريق إستراتيجية طويلة المدى، لغرض تحقيق الولاء بين الفرد والدولة؛
2. إصلاح النظام المصرفي والسيطرة عليه، لمنع سارقي المال العام من الاختباء والتخفي فيه ؛
3. تكوين مؤسسات رقابية مستقلة، تشرف على مراقبة العمل في الهيئات الحكومية والخاصة، واستحداث وحدات رقابية داخل أجهزة العدالة الجنائية، للحد من وقوع جرائم الفساد، وملاحقة هذه الجرائم بعد وقوعها ؛
4. تشديد العقوبات على مرتكب جرائم الفساد، لتشكيل منظومة ردع لكل من تسول له نفسه الانزلاق في هذا المنزلق الخطير، وإزالة جميع المعوقات التي تمنع من الحصول على التعويض ومحاسبة الجاني ؛
5. الاستعلام بشكل دوري عن مصادر الثروة لدى المسؤولين لضمان كشف عمليات الفساد لديهم إن وجدت.

¹³³ بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 24 وص 66.

¹³⁴ بن داود إبراهيم، المرجع السابق، ص 67-68.

المبحث الثالث - عقبات الادخار لدى النظام المصرفي وسبل معالجتها

المطلب الأول - عقبات الادخار لدى النظام المصرفي

لا شك أن إحدى الأجهزة الأساسية لتعبئة واستخدام الموارد النقدية هو الجهاز المصرفي، والذي لم يؤد دوره كما ينبغي، أو كما هو ملائم وضروري، للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية والإسلامية¹³⁵. ويعتبر النظام المصرفي أهم المؤسسات الادخارية داخل الاقتصاد الجزائري، إلا أن مستويات الادخار المعبئة من طرف هذا الجهاز بقيت محدودة، بحيث لا تزال الكثير من الأموال طليقة في الاقتصاد، دون أن يتمكن من تعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية. فالأوعية المصرفية على ضخامة هيكلها لم تتمكن خلال عقد من الزمن (1999-2009) من تجميع سوى 14% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي، وبقاعدة عملاء لم تتجاوز 14% في المتوسط من إجمالي القوى العاملة، وحجم ادخار سنوي لم يتعد 1360 دينار لكل عامل¹³⁶.

قصد التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها عبر الزمن، نستعين بالجدول (4.4)، والذي يرينا أن إجمالي الودائع المصرفية في ازدياد متواصل منذ بداية 1990، كما نلاحظ أيضا هيمنة الودائع تحت الطلب ضمن مكونات الودائع، وهذا حتى سنة 1993. لكن بداية من سنة 1994، رجحت الكفة لصالح الودائع لأجل، واستقرت في هذا الاتجاه حتى سنة 2006، وهذا شيء إيجابي. لكن بداية من سنة 2007 ولغاية 2012، تقلصت نسبة الودائع لأجل والتي تعتبر كودائع ادخارية، وازداد حجم الودائع تحت الطلب. وهذا شيء سلبي، يبين ضعف فاعلية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع الادخارية وجذب المزيد منها.

وكدليل على ذلك، ما تظهره نتائج الميل المتوسط للإيداع المصرفي¹³⁷ من تذبذب، بالإضافة إلى نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي¹³⁸، والمتسمة بالتذبذب ودرجة الاستجابة الضعيفة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ضعفها في تغيير الميل نحو الإيداع المصرفي، مما يؤثر سلبا على الطاقة الإبداعية للاقتصاد، وبالتالي ضعفها في تعبئة المدخرات. كذلك نتائج معامل المرونة الداخلية للودائع المصرفية¹³⁹، المتصفة بالضعف وعدم الاستقرار، حيث تكون أقل من 1 في حالات، وأكبر من 1 في حالات أخرى، وهذا دليل على ضعف ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الدخل من جهة، وضعف دور البنوك في جذب المزيد منها، رغم أن المنطق يقتضي أن تصاحب كل زيادة في الدخل، زيادة أكبر في معاملات القطاع الخاص أو العام مع البنوك.

¹³⁵ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص294.

¹³⁶ عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، مرجع سبق ذكره، ص59.

¹³⁷ الميل المتوسط للإيداع المصرفي يعكس قدرة البنوك على تعبئة المدخرات وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر كمقياس مهم لقياس قوة البنوك في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص.

¹³⁸ الميل الحدي للإيداع المصرفي يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر كمقياس عن مدى قوة أو ضعف البنوك في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي.

¹³⁹ يبين هذا المؤشر درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر كمقياس لتقييم أداء البنوك في تعبئة المدخرات. فإذا كان هذا المعامل أكبر من الواحد، فهذا يعني أن الإيداع المصرفي يستجيب للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح. وعلى البنوك أن تجعل ودائعها أكثر مرونة إذا ما أردت جذب المزيد منها.

الجدول (4.4) : الميل المتوسط والميل الحدي والمرونة الدخلية للإيداع المصرفي للفترة (1990-2012)

السنة	ودائع تحت الطلب (مليار دج)	نسبة الودائع تحت الطلب (%)	ودائع لأجل (مليار دج)	نسبة الودائع لأجل (%)	إجمالي الودائع (مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	الميل المتوسط للإيداع المصرفي (*)	الميل الحدي للإيداع المصرفي (*)	المرونة الدخلية للودائع المصرفية (*)
1990	105,54	59,14	72,92	40,86	178,46	554,39	0,32	/	/
1991	133,11	59,59	90,28	40,41	223,39	862,13	0,26	0,15	0,45
1992	140,84	49,07	146,18	50,93	287,02	1 074,70	0,27	0,30	1,16
1993	188,93	51,14	180,52	48,86	369,45	1 189,72	0,31	0,72	2,68
1994	196,45	44,23	247,68	55,77	444,13	1 487,40	0,30	0,25	0,81
1995	210,78	42,91	280,46	57,09	491,23	2 004,99	0,25	0,09	0,30
1996	234,03	41,79	325,96	58,21	559,99	2 570,03	0,22	0,12	0,50
1997	254,83	38,33	409,95	61,67	664,78	2 780,17	0,24	0,50	2,29
1998	347,57	31,21	766,09	68,79	1 113,66	2 830,49	0,39	8,92	37,31
1999	368,37	29,41	884,17	70,59	1 252,54	3 238,20	0,39	0,34	0,87
2000	467,50	32,42	974,35	67,58	1 441,85	4 123,51	0,35	0,21	0,55
2001	554,93	31,00	1 235,01	69,00	1 789,93	4 227,11	0,42	3,36	9,61
2002	642,17	30,19	1 485,19	69,81	2 127,36	4 522,73	0,47	1,14	2,70
2003	718,91	29,43	1 724,04	70,57	2 442,95	5 252,32	0,47	0,43	0,92
2004	1 127,92	41,69	1 577,46	58,31	2 705,37	6 149,12	0,44	0,29	0,63
2005	1 220,36	41,45	1 724,17	58,55	2 944,54	7 561,98	0,39	0,17	0,38
2006	1 750,40	49,78	1 766,20	50,22	3 516,60	8 514,84	0,41	0,60	1,54
2007	2 570,40	59,34	1 761,00	40,66	4 331,40	9 366,56	0,46	0,96	2,32
2008	2 965,10	59,83	1 991,00	40,17	4 956,10	11 077,14	0,45	0,37	0,79
2009	2 541,90	53,28	2 228,90	46,72	4 770,80	10 006,84	0,48	0,17	0,39
2010	2 804,40	52,63	2 524,30	47,37	5 328,70	12 034,40	0,44	0,28	0,58
2011	3 536,20	55,92	2 787,50	44,08	6 323,70	14 481,01	0,44	0,41	0,92
جان 2012	3 400,05	52,29	3 102,60	47,71	6 502,65	/	/	/	/

المصدر :

الفترة (1990-2005) : Bulletin statistique de la banque D'Algérie, séries rétrospectives, hors série- juin 2006, p 31,48 et 49.

الفترة (2006-2012) : موقع بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

وتعاني البنوك من عدة مشاكل، تقف أمام تأدية دورها كأداة وساطة فعالة بين الادخار والاستثمار لخدمة

الاقتصاد الوطني، ويمكن تبيان أسباب عزوف ذوي الفوائض المالية عن التعامل مع الجهاز المصرفي فيما يلي :

الفرع الأول - محدودية محفزات الادخار

أولا - ضعف معدلات الفائدة :

إن السلطات النقدية في كثير من الأحيان تفرض حدودا منخفضة لمعدلات الفائدة الاسمية، كما تفرض معدلات متعددة للفائدة حسب أولوية القطاعات الاقتصادية. وقد تلجأ السلطات إلى مثل هذه السياسة، لتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات، كالقطاع الزراعي مثلا، أو للمساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة، بإقراض بعض المشاريع المملوكة للدولة بمعدلات فائدة منخفضة، أو اشتراط الحكومة على البنوك التجارية أن تشتري سندات حكومية بفوائد منخفضة. وهذه السياسة المشوهة لمعدل الفائدة، لا تشجع المدخرين على إيداع أموالهم، وتضعف حافز الادخار المحلي، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، بسبب انخفاض معدل الفائدة، فيبقى الادخار في البنوك منخفضا¹⁴⁰.

¹⁴⁰ أحمد العثيم، سياسات المنظمات النقدية الدولية والعولمة الاقتصادية.. صندوق النقد الدولي نموذجاً، صحيفة الجزيرة، السعودية، العدد 12664،

<http://www.al-jazirah.com/2007/20070601/rj1.htm>

يؤدي انخفاض معدل الفائدة كذلك إلى النفور من التضحية، التي تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات المتعلقة بالادخار، لأن قرار الادخار يعني اختيار التضحية بالاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك في المستقبل. والنفور من التضحية يعني أن الأفراد أصلا يترددون في تحقيق الادخار، حيث أن هذا الأخير يمكن أن تكون له خسارة حالية تفوق الاستهلاك في المستقبل¹⁴¹.

كما أن الفائدة المحدودة على المدخرات التي تحتسبها البنوك وصناديق التوفير، لو حول الفرد قيمتها النقدية إلى مشتريات عينية حسب الأسعار الجارية، لوجد أنها محدودة بالدرجة التي لا تعادل حرمانه الحالي بهدف الادخار. فمعدلات الفائدة في البنوك الجزائرية بالنسبة للقروض هي بين 5,5% و 9% أما بالنسبة للودائع فهي بين 1,25% و 3,5%، وهذا العائد يعتبر ضعيفا بالنسبة للمدخر. كما أن استقراره في مستويات دنيا يعتبر من بين الأسباب التي تؤدي إلى عزز البنوك عن تعبئة الادخار، وعليه، فإن الأعوان الاقتصاديين يجدون في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم، مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

ثانيا - ارتفاع معدلات التضخم :

تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعن عزز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية. وهذا بدوره يخلق مناخا غير مشجع على الادخار، فالأموال التي يدخرها الأفراد، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات، مما يؤدي إلى فقدان المدخرات للكثير من قيمتها، أي التخوف من تأكلها نتيجة لزيادة معدلات التضخم؛ فالادخار هو ضحية التضخم. وقد كشف صندوق النقد الدولي في تقرير حول الاقتصاد الجزائري، أن تسيير المنظومة المصرفية يتم بطريقة غير عقلانية، وأن الطريقة المنتهجة تهدد بكارثة اقتصادية واجتماعية، في حال عدم إعادة النظر السريع في آليات تسييرها. مضيفا أن بنك الجزائر الذي له صلاحية تحديد السياسة النقدية والتحكم في التسيير الجيد لمعدلات التضخم، قد فشل في تحمل مسؤولية تسيير التضخم الذي يعتبر سرطان الاقتصاد¹⁴².

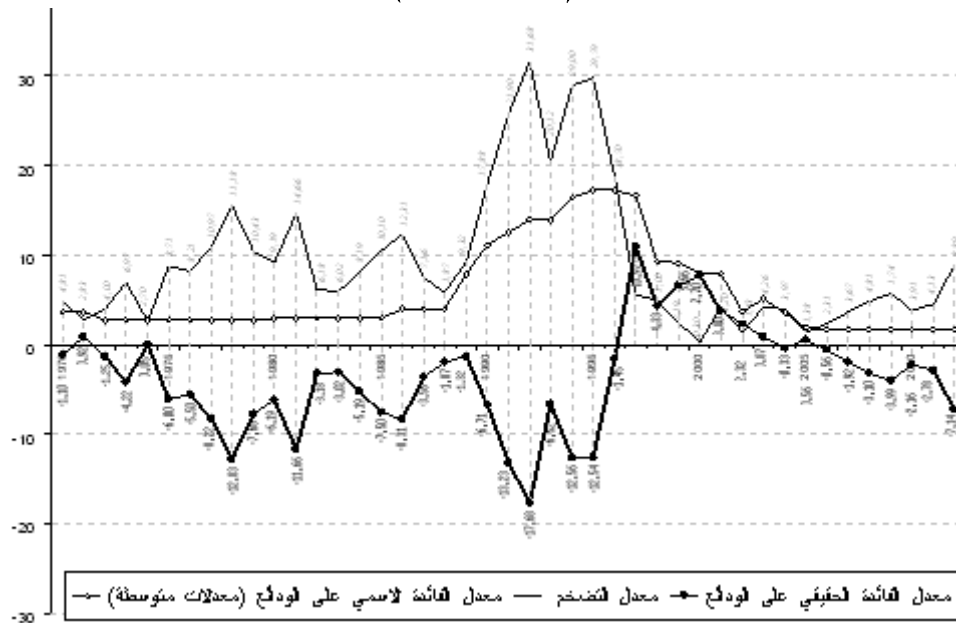
إن معدلات التضخم في الجزائر تتجه منذ 2005 نحو مستويات خطيرة، يصعب التحكم في عواقبها الاقتصادية والاجتماعية، في حال عدم إسراع بنك الجزائر إلى فرض سياسة حكيمة. إن الشكل (8.4) يرينا أنها قفزت من 1,38% سنة 2005 إلى 8,89% في 2012، مسجلة بذلك أعلى مستوى لها على مدار 15 سنة. وهذا مؤشر خطير جدا على الادخار المحلي، بالنظر إلى معدلات الفائدة الاسمية التي تطبقها البنوك على زبائنها، والتي نزلت من حوالي 7,5% سنة 2000 إلى حوالي 1,75% سنة 2012، وهو ما كان وراء انخفاض معدل الفائدة الحقيقي، وأحيانا وصوله لمستوى سلبي، مما يؤدي لخسارة كبيرة في التعاملات المصرفية، بدل الربح الذي يُعتقد أنه يتحقق ظاهريا، خاصة مع السيولة العالية لدى البنوك التجارية. ويعني عدم استغلالها اقتصاديا، أنها تفقد قيمتها الحقيقية وتتجر عنها خسائر كبيرة لا تقل عن 220 مليار دج سنويا، على أساس معدلات السيولة الحالية، بدون حساب الأرباح المحتملة في حال التوظيف الجيد لها¹⁴³.

¹⁴¹ MORRISON, William G & OXOBY, Robert J, Op.Cit, P13.

¹⁴² عبد الوهاب بوكروخ، مدخرات 20 مليون شخص ومؤسسة تتبخّر بسبب ارتفاع معدلات التضخم، الشروق أون لاين، الجزائر، (2010/10/30)، <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/62146.html>

¹⁴³ عبد الوهاب بوكروخ، المرجع السابق، بتصرف.

الشكل (8.4) : تطور معدل التضخم ومعدل الفائدة الاسمي والحقيقي على الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري للفترة (1970 – 2012)



المصدر : إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات الملحق (4.4)، ص343.

يبين الشكل (8.4) أن أسعار الفائدة الاسمية على الودائع الادخارية قد شهدت أربعة مراحل من التطور، المرحلة الأولى (1970-1985) وتميزت باستقرار في معدل الفائدة، حيث بلغ متوسط الفترة 2,96%. المرحلة الثانية (1986-1995) وعرفت منحنى تصاعديا لمعدل الفائدة الاسمي، فبعدما كان 3% في سنة 1985، قفز إلى 4% سنة 1986 ثم إلى 8% في 1989، ليصل إلى ذروته مع سنة 1995 التي سجل فيها رقما قياسيا بلغ 17,25%. المرحلة الثالثة (1996-2005) وشهدت منحنى تنازليا لمعدل الفائدة الاسمي، حيث هبط من 17,25% سنة 1996 إلى 1,94% سنة 2005. المرحلة الرابعة (2006-2012) وشهدت ثباتا واستقرارا في معدل الفائدة الاسمي، الذي بلغ أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة، بتسجيله 1,75%.

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة الحقيقية، فقد عرفت ثلاثة مراحل من التطور، المرحلة الأولى (1970-1996) وعرفت تكوين معدلات فائدة سالبة، وسجلت رقما قياسيا ببلوغها (-17,68%) سنة 1992، وذلك نتيجة ارتفاع معدل التضخم لأعلى مستوياته (31,68%). أما المرحلة الثانية (1997-2003) فشهدت معدلات فائدة موجبة، بلغت ذروتها سنة 1997 بتسجيلها 10,97%، والمرحلة الثالثة (2004-2012) وهي الفترة التي عرفت فيها معدلات الفائدة الحقيقية قيمة سالبة وفي اتجاه خطير، حيث بلغت (-7,14%) سنة 2012.

وقد طالب عدد كبير من مدراء البنوك العمومية والخاصة، بوقف جمع الادخار الخاص، وقال مدير الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الذي يتوفر على أكبر شبكة ادخار وطنية، من خلال وكالاته البنكية والبريدية البالغ عددها نحو 3 آلاف على المستوى الوطني، إن البنك يتكبد خسائر كبيرة بسبب محدودية العائد على توظيف الادخار على مستوى بنك الجزائر، فضلا عن التوجه الخطير لمعدلات التضخم منذ سنة 2005¹⁴⁴.

¹⁴⁴ عبد الوهاب بوكروح، قانون جديد للتحكم في السيولة الفائضة، الشروق أون لاين، الجزائر، (01/13/2010).

كما أن هناك أمورا أخرى تعمل على الاحتفاظ بالنقود خارج الجهاز المصرفي، ومنها طباعة الفئات الكبيرة من النقود، إضافة إلى رداءة العملة. وتتمثل ملامح ذلك، في وجود نسبة كبيرة من العملات التالفة لدى العملاء، وعدم قبول الصرافين بالبنوك لها. كما أن قرار وزارة المالية بتحويل جميع سندات الادخار على مستوى البنوك إلى سندات شخصية، دفع بكبار المدخرين إلى سحب مبالغ مالية هائلة من البنوك والمؤسسات المالية¹⁴⁵. كل هذه الظواهر تؤثر سلبا على إجمالي الموارد بالجهاز المصرفي وتحد من القدرة التمويلية للبنوك.

ثالثا - غياب عامل الثقة في النظام المصرفي :

إن عدم الثقة واهتزازها في النظام المصرفي بشكل عام، والقطاع الخاص بشكل خاص، يُعزى لأسباب رئيسية، تتمثل في تزايد عمليات الاختلاس والتزوير والتلاعب بالحسابات، والتي استنفذت الكثير من الموارد المالية، وأدت إلى صعوبات خطيرة. بالإضافة إلى إفلاس بعض البنوك والمؤسسات المالية الخاصة، رغم إنشاء صندوق ضمان الودائع، وعدم صرف مستحقات عملائها كاملة (مثل بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والفضائح الأخرى التي شهدها القطاع المالي بصفة عامة¹⁴⁶). ولا شك أن هذه القضايا التي تستحوذ على اهتمامات معظم أفراد المجتمع، قد أثرت بالسلب على المدخر، وتركت انطباعا سلبيا عن مدى كفاءة الجهاز المصرفي، الأمر الذي سيدفعه للتفكير كثيرا عند التعامل مع البنوك، وهو ما سيؤثر على حركة الودائع لدى الجهاز المصرفي، فالغياب شبه التام للثقة بين المواطن والبنوك سيعزز من ثقافة الاكتناز ويدمر الادخار.

رابعا - تدني الخدمات المصرفية :

إن التقاليد المصرفية المعتمدة في الجزائر، ليست متقدمة ومتطورة بالشكل الكافي والمطلوب، لضمان خدمة مصرفية مقبولة وذات جودة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

1. ضعف كثافة شبكة البنوك الحالية في البلاد :

يتسم النظام المصرفي الجزائري بضعف في الكثافة البنكية¹⁴⁷ وحدة في التركيز، وفي هذا الصدد، تشير إحصائيات 2003 إلى وجود 1250 وكالة مصرفية في الجزائر لنحو 30 مليون نسمة، وهو ما يعني وكالة واحدة لكل 24000 شخص، وهذا يتجاوز المقياس العالمي بنحو 5 مرات¹⁴⁸. كما سجلت الجزائر نسبة

¹⁴⁵ عبد الوهاب بوكروخ، اللاتفة بين المواطن والبريد والبنوك تكرر التعامل بالشكارة، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 3238، 2011/03/20، ص5.
¹⁴⁶ منها قضية نهب في قضية بنك الفلاحة والتنمية الريفية 1200 مليار؛ نهب في وكالة بدر بيئر خادم حوالي 30 مليار؛ نهب في البنك الصناعي والتجاري بوهان 200 مليار؛ نهب من البنك الوطني الجزائري 4 آلاف مليار؛ نهب حوالي 3200 مليار من البنوك عبر مجموعة من الشركات الوهمية وفي الجزائر هناك أزيد من 1500 شركة وهمية، وهناك أكثر من 3900 وكالة عقارية تنتشط خارج القانون؛ نهب أكثر من 30 مليون دولار من الصندوق الكويتي الجزائري للاستثمار؛ نهب من وكالة البويرة زهاء 18 مليار؛ نهب في بنك عين الدفلى نحو 400 مليار؛ نهب في قضية عاشور عبد الرحمن 3200 مليار؛ نهب في قضية بريد الجزائر نحو 1300 مليار؛ نهب في مكتب بريد تيبازة أزيد من 17 مليار؛ نهب في قضية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية نحو 10 ملايين. نقلا عن: جريدة الشروق اليومي، العدد 3936، (2013/02/24)، ص17.
¹⁴⁷ هناك نماذج تناولت عملية الانتشار للبنوك، وكمثال على ذلك نموذج كامبرون (Cameron) الذي وضع عام 1967 حيث ينص على أن لكل 10000 شخص فرع واحد لبنك، ويتم قياس الكثافة البنكية من خلال المعادلة التالية: الكثافة البنكية = (عدد الفروع / عدد السكان) * 10000. فإذا كانت تساوي 1 فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كانت أكبر من 1 فهناك انحراف موجب، بمعنى هناك انتشار كبير للبنوك، وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على البنوك، وبالتالي انخفاض ربحية البنك. أما إذا كانت أقل من 1 فهناك انحراف سلبى بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافي، وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة.

¹⁴⁸ رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72، بتصرف.

كثافة بنكية تقدر بـ0,41، وهو ما يعني أن انتشار البنوك غير كاف ويعاني من نقص كبير، وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة كبيرة من الناس¹⁴⁹. وهذا بالرغم من التطور الملاحظ في عدد فروع المؤسسات المالية بالجزائر والذي بلغ 1412 سنة 2010 بعدما كان في حدود 1374 فرعاً سنة 2009¹⁵⁰.

كما أن المدخرات الفردية مقصورة في الغالب على المدخرين في المدن، زيادة على عدم وجود التوزيع العادل للخدمات المصرفية داخل المدينة الواحدة، حيث تتركز البنوك في المناطق التجارية. ويكاد الادخار أن يكون معدوماً في المناطق الريفية، لضعف أو عدم وجود فروع للمؤسسات المالية الوطنية أو الأجنبية. ففي الجزائر توجد أزيد من 40% من بلديات الوطن بدون شبابيك بنكية، أضف إلى ذلك، أن البنوك الأوروبية العاملة بالجزائر ترفض تغطية ولايات داخلية وفي جنوب البلاد، على الرغم من أن دفتر الشروط يلزمها بذلك، ومع ذلك لا يتحرك بنك الجزائر لتصحيح الوضع، وبالتالي فبعد السكان عن البنوك سيزيد من تكاليف المدخرين الراغبين في إيداع أموالهم، وبالتالي فإن ذلك سيشجعهم على استثمارها في أصول مادية.

وربما لو اضطرت البنوك الخاصة بحكم القانون، إلى توسيع نطاق شبكات فروعها في المناطق الريفية رغماً عنها، فإن الودائع الإضافية لن تعوض تكاليف إنشاء الفروع الجديدة، بحيث أن الأمر سيحتاج إما إلى إعانات حكومية، أو أن يتحمل المدخرون والمقترضون التكاليف، على شكل القبول بفروق أوسع بين أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الإقراض. إن تكلفة توسيع نطاق القطاع المالي، ربما تتجاوز بكثير المكاسب المتحققة في الفعالية الاقتصادية الكلية¹⁵¹.

وعلى الرغم من اقتحام القطاع الخاص للنظام المصرفي الجزائري، إلا أن سيطرة البنوك العمومية لازالت قائمة، حيث تدير البنوك العمومية نحو 80% من ودائع وأصول المؤسسات والأفراد، وتستحوذ على أكثر من 90% من سوق القروض، ويرجع ذلك لعدة أسباب¹⁵². وفي هذا الشأن يقول روبيرت ماندل¹⁵³ بأن المنظومة البنكية للجزائر جد سيئة، بسبب عدم خوصصة كافة بنوكها¹⁵⁴. كما يبقى عدد البنوك ضئيلاً نسبياً مقارنة بدول المغرب العربي، خاصة تونس (40 بنك) والمغرب (30 بنك)، كما تتميز هذه البنوك بهاتين الدولتين عن نظيرتها الجزائرية من الناحية النوعية¹⁵⁵. بالإضافة إلى قلة البنوك الإسلامية التي تتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية بالجزائر، مقارنة بالأنواع الأخرى من البنوك. وذلك نتيجة الضغوط التي تمارس عليها، في مقابل الحرية التامة لعمل البنوك الأوروبية العاملة بالجزائر التي تلقى الرعاية والحماية الكافية.

¹⁴⁹ عبد اللطيف مصيطفي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

¹⁵⁰ IMF Country Report N°12/21, January 2012, Algeria: Statistical Appendix, P31.

¹⁵¹ كابل أوكورسيبيس، تعبئة المدخرات في الدول النامية، مجلة قضايا واتجاهات، الرياض، العدد 183، 1988، ص 55.
¹⁵² من بين الأسباب ضعفها من حيث الإمكانيات والانتشار الجغرافي بالإضافة إلى نقص الإشهار بشأنها، كما أنها حديثة النشأة. بالإضافة إلى اهتمام هذه البنوك بالقطاعات ذات المردودية السريعة كتمويل الواردات على حساب تمويل المشاريع الاستثمارية، كذلك تفضل البنوك الأجنبية دخول السوق الجزائرية على شكل مكاتب تمثيل في غالبيتها، ويعود ذلك لقصر فترة انفتاح المنظومة المصرفية على القطاع الخاص بداية من سنة 1990.
¹⁵³ روبيرت ماندل مفكر اقتصادي؛ حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد؛ وقد ألقى محاضرة حول "الاقتصاد المعولم بحاجة لعملة معولمة" في ملتقى نظمه مركز "الخبر" للدراسات الدولية واحتضنه فندق الشيراتون بالجزائر يوم 9 و10 جوان 2005.

¹⁵⁴ عبد القادر تومي، الأسس الفلسفية للعملة الاقتصادية، ط 1، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 232.

¹⁵⁵ تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، العدد 2، جوان 2002، ص 184.

2. ثقل وجمود العمليات المصرفية :

إن البنوك في الجزائر ما تزال دون المستوى المطلوب في مجال نوعية الخدمات المصرفية، هذه الأخيرة التي تتميز بالرداءة، والأسباب في ذلك تتعدد، ومنها :

أ - الضغوط البيروقراطية التي تعاني منها البنوك :

إن الضغوط البيروقراطية والتي تجعل الإجراءات بطيئة جدا، ستؤثر لا محالة على إيداع الأفراد لأموالهم في الجهاز المصرفي. فإهمال بعض موظفي البنوك لزمن العملاء عند تنفيذ معاملاتهم، والقيود وبيروقراطية الأداء، وكثرة الأوراق والمستندات المطلوبة، والإجراءات التي تتبعها البنوك حتى في فتح حسابات الادخار، إضافة إلى عدم وجود السيولة أحيانا، وما يترتب عليه من ظاهرة طوابير الانتظار أمام شبابيك البنوك، قد أدى بالعديد من رجال الأعمال إلى التوقف عن ايداع أموالهم لدى البنوك، والتوجه لتصميم الغرف المحصنة.

على سبيل المثال، تستغرق عملية تسوية الشيكات (التحويلات المالية، وخصم الصكوك البنكية) ما بين 21 يوما كأقل تقدير و60 يوما كحد أقصى، وهو ما يعني حرمان أصحاب هذه الحقوق من أموالهم طوال هذه الفترة. كما أن حصول مؤسسة على دفتر شيكات، يتطلب الانتظار مدة 14 يوما للحصول عليه من البنوك العمومية، ويتم التحويل البنكي بين وكالتين لنفس البنك، وفي نفس الولاية، في مدة تتراوح ما بين يوم إلى ثلاثة أيام¹⁵⁶. كما أن عملية نقل صك بنكي من بنك لآخر يقع بنفس المدينة، تأخذ على الأقل شهرا كاملا. وإن الحصول على إجابة مجلس القرض لبنك معين قد يستغرق 12 شهرا، دون أن يحظى بدراسة الأخصائيين في هذا المجال. فالنظام المصرفي الجزائري، لم يتمكن من مواكبة التحول الاقتصادي الجاري، وهو لا يزال يسير بطريقة كلاسيكية جدا، مما عمل أكثر على تعطيل السير الحسن لأية انطلاقة اقتصادية، مما يجعل البنوك غير قادرة على منافسة المؤسسات المالية الأجنبية الموجودة في الجزائر¹⁵⁷.

ب - ضعف استخدام البنوك للتكنولوجيا :

إن عدم وجود الخدمات المصرفية المتميزة والسريعة، يرجع كذلك إلى ضعف استخدام البنوك للتكنولوجيا، مما يعيق الأداء وسرعة التعامل اللازمين للعمل المصرفي، وبالخصوص العمومية منها، حيث لا تزال تستخدم الوسائل التقليدية في الحساب، وغيره من العمليات المصرفية الأخرى. ولا يزال استخدامها للتكنولوجيا محدودا وإدخالها بطيء، ويقتصر على إدخال الإعلام الآلي والمعالجة الآلية لبعض الخدمات. وباستثناء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فإن البنوك لا تملك شبكات داخلية (*intranet* أو *extranet*)¹⁵⁸. بالإضافة إلى قصر فترة التوريد، بمعنى عدم تغطية خدمات الإيداع والسحب لكل ساعات اليوم، مواكبة لحركة السوق والتطور النوعي في ميدان التسيير الذي شهدته الساحة المصرفية بالخارج، من إدخال أجهزة السحب والإيداع الحديثة، واستعمال تدفق المعلوماتية، وسرعة تنفيذ العمليات المعتمدة على المعالجة الآلية للمعلومات.

¹⁵⁶ محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005، ص150.

¹⁵⁷ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2004/2003، ص255، بتصرف.

¹⁵⁸ تظار محمد منصف، مرجع سبق ذكره، ص185.

ج - نقص الكفاءات البشرية :

إن قطاع البنوك يسجل زيادة ملحوظة في عدد الموظفين، وإن تركز هذه العمالة يفترن بالمستويات الإدارية السفلى. فانعدام التوازن في تواجد العنصر البشري بين مختلف المستويات الإدارية، وضعف مستوى التكوين والتأهيل، وبالتالي ضعف الخبرة والكفاءة العالية المتحكمة في دواليب التسيير، قد صعب من تسهيل عملية التآلف بين الوظيفة وشاغلها، واقتصر على العمليات البسيطة التقليدية، وترك مجالاً لتقديم خدمات رديئة تفتقر إلى الجودة والنوعية. فأحياناً تتعدم حتى أبسط قواعد النظم الداخلية الخاصة بالتعامل مع الزبائن. فضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها، من خلال إدارتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين، سيؤثر في أداء وفعالية البنوك، كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي، وكركيمة لصيرورة عملية التنمية.

ومثل هذه الظروف، من شأنها تغذية السوق الموازية، وإثارة الإشاعات المسيئة لنشاط البنوك، وهو ما يعزز دور النقود السائلة واستشرائها في الوسط التجاري والاقتصادي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يقلص من حجم الودائع والمعروض من الأموال المخصصة للائتمان، حيث أن أغلبية الودائع ستكون تحت الطلب، وهذا يعني أنها ليست مستقرة. فعقلانية أصحاب رؤوس الأموال لا تدفعهم فقط للاحتفاظ بالأموال السائلة، بل يلجؤون إلى سحب أرصدهم من البنوك التي لا تحسن الإدارة والتسيير، وبالتالي تفضيلهم للتعامل النقدي في معظم التعاملات على التعامل المصرفي. ناهيك عن ارتفاع معدل الاكتناز، بسبب هروب الأفراد من الجهاز المصرفي، الذي فشل حتى الآن على الأقل، في تغذية الروح الادخارية لدى المواطن العادي.

خامساً - عدم وجود أوعية ادخارية متعددة وأدوات جديدة لتعبئة الادخار :

من أهم مبررات ضعف الميل إلى الادخار في الجزائر، عدم وجود أوعية ادخارية¹⁵⁹ متعددة، تتناسب مع ميول شريحة كبيرة من الأفراد، وتحملهم على الادخار. والادخار بالإضافة إلى ضائلته يعاني من عدم وجود وسائل فعالة لتعبئته، وتحويله إلى مصدر لتمويل التنمية. فضعف الآليات المتواجدة، بالإضافة إلى عدم مواءمة مناخ الاستثمار، هو ما نتج عنه هروب رؤوس الأموال.

كما تعاني البنوك من غياب أدوات¹⁶⁰ جديدة قادرة على اجتذاب وتعبئة الادخار، وهذا يمثل عائقاً هيكلياً يضعف من تعبئة موارد الادخار، وإن مشكلة تعبئة موارد التنمية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي تمثل أولوية مطلقة ما تزال مطروحة بحدّة. ويتجلى ذلك في العجز الملاحظ بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية فيما يخص استقطاب المدخرات المحلية، والتي تعتبر غير كافية، خاصة منها ذات الأمد المتوسط والطويل، والتي تمثل المورد المستقر الذي تقتضيه عمليات الاستثمار بما يوافق متطلبات التنمية. فالبنوك الجزائرية لا تقدم منتجات متنوعة وجذابة لتلبية حاجات المدخرين، وترتكز مهمتها في تحويل النقود إلى قروض الاستدانة، دون وضع إستراتيجية جديّة في تعبئة الموارد، وتخصيصها لأفضل استخدام لها. فتعبئة الادخار العائلي مثلاً، هي ليست من أولوية البنوك العمومية، ذلك أن تمويل الاقتصاد يعتمد في شقه الأكبر على الادخار الحكومي.

¹⁵⁹ من الأوعية الادخارية : البنوك التجارية ؛ بنوك الاستثمار ؛ البنوك الإسلامية ؛ مؤسسات التأمين ؛ صناديق الاستثمار ؛ البورصة وصناديق توفير البريد.

¹⁶⁰ الأدوات الادخارية منها : الودائع لأجل ؛ الودائع بإخطار سابق (هنا تحدد مدة الإخطار عند فتح الحساب وتحويل الوديعة للحساب الجاري بمجرد انتهاء فترة الإخطار) ؛ ودائع التوفير ؛ شهادات الاستثمار العام ؛ أدوات التعبئة لدى شركات التأمين (وثائق التأمين على الأشخاص) ؛ أدوات التعبئة لدى صناديق توفير البريد (ودائع التوفير) ؛ أدوات التعبئة والتوظيف في السوق المالية (الأسهم ؛ السندات والمشتقات المالية).

سادسا - إهمال وظيفة التسويق المصرفي :

إن إهمال وظيفة التسويق المصرفي يتجسد في عدم وجود الشفافية في العمل المصرفي، بمعنى عدم توفر المعلومات عن الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك، والتي تتميز بها عن بعضها البعض في المنافسة؛ فالبنوك الجزائرية لا تقوم بدراسة السوق، أو إعلام الزبائن عن تكاليف الخدمة البنكية، ومختلف الخدمات التي تقدمها، وقد يحدث إهمال وضع إستراتيجية تسويقية في البنوك إلى تشوهات في أدائها. وترجع عوائق إدماج التسويق البنكي إلى عدة أسباب، منها : جهل البنك لزبائنه ؛ تشابه منتجات مختلف البنوك مما يضعف من اهتمام الزبون بها ؛ رفض البنوك للأفكار والإجراءات الجديدة التي تتصف بالخطورة، نظرا لأهمية معيار المخاطرة، و جهل البنوك لما يحدث من تطورات التكنولوجيا¹⁶¹.

الفرع الثاني - ضعف تطور البورصة

تعتبر البورصة بمثابة مقياس لدرجة حرارة الاقتصاد¹⁶²، وهي نظام لتجميع ؛ تحويل وتخصيص الموارد المالية. ويقوم هذا النظام بتجميع رؤوس الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية، وتوزيعها على الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية¹⁶³. إنها بمثابة الشرايين التي تغذي عروق الاقتصاد بالأموال اللازمة لاستمرارية عمله بشكل سليم، وكلما كانت هذه الشرايين واسعة سليمة، كان الاقتصاد بعيدا عن الجلطات أو الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تلحق به، وتعيقه عن التقدم. بل إن السوق المالية المنتظمة والمنضبطة، تزيد من ثقة الأفراد والمؤسسات في سلامة الوضع الاقتصادي، مما يزيد من جذب المدخرات، وبالتالي زيادة معدلات الأداء والنمو الاقتصادي¹⁶⁴.

وتتميز البورصة عن غيرها من قنوات جذب المدخرات، بأنها قادرة على اجتذاب أي كمية من المدخرات مهما تضاءلت. وذلك لأن الأوعية المالية المصدرة بها، ذات قيم تناسب مختلف المدخرين، الأمر الذي يترتب عليه توسيع قاعدة المدخرين، وبالتالي تعبئة كمية كبيرة من الموارد المالية، تتحول بدورها إلى تدفقات مالية لشركات ومؤسسات تمارس أنشطة اقتصادية مختلفة، مما يعني زيادة الاستثمارات الحقيقية، وزيادة فرص العمالة، وتوليد دخول جديدة، يتمخض عنها مزيد من المدخرات¹⁶⁵.

وتتسم بورصة الجزائر بصفة عامة، بضيق نطاقها وعدم تنوع هياكل أصولها المالية، نتيجة لعوامل عديدة. ويبدو أن بورصة الجزائر قد برزت إلى الوجود عليلة، حيث كانت الانطلاقة متواضعة وتفتقد إلى الجدية، وذلك بالنظر إلى الإمكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري، لو تم تهيئة المناخ الملائم لذلك¹⁶⁶. ويمكن تحديد بعض أسباب ضعف بورصة الجزائر للقيم المنقولة فيما يلي :

¹⁶¹ لخضر عزي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، العدد 6، جوان 2004، ص ص 11-12، بتصرف.

¹⁶² محمد آدم، أسواق الأوراق المالية واقتصاديات الدول النامية، مجلة النبأ، لبنان - بيروت، العدد 59، تموز 2001،

<http://annabaa.org/nba59/asoq.htm>

¹⁶³ Bernard JACQUILLA, Bruno SOLNIK, Marchés Financiers : Gestion de Portefeuille et des Risques, Paris : Dunod, 1997, p5.

¹⁶⁴ كمال توفيق خطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى - السعودية، مارس 2003، ص 8،

¹⁶⁵ حسين عبد المطلب الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، (مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق)، مصر، مارس 2002، ص ص 18-19.

¹⁶⁶ صالح فلاحي، بورصة الجزائر بين المعوقات الاقتصادية والقانونية وإمكانية تطويرها لتفعيل الاستثمار، ص ص 16-17، بتصرف.

أولا - اتساع السوق الموازية : حيث تكون الأرباح المحققة فيها على قدر كبير من الأهمية، لذا فإن وجود هذه السوق لا يشجع إطلاقا على توجيه المدخرات نحو الاستثمار في الأوراق المالية.

ثانيا- ضعف الحوافز الجبائية والضرائب المرتفعة على الدخل : فمثلا نسبة الضريبة على أرباح الشركات تعادل 30% من الأرباح، وهذه النسبة تؤدي إلى تخفيض نسبة الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، زيادة عن الضريبة على الدخل الإجمالي، التي تخضع لها مرة أخرى التوزيعات عند تحويلها إلى حسابات المساهمين. كل هذه الضرائب تُضعف من مردودية الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، لذا فإن هذا الضغط الجبائي أدى بهم إلى تغيير سلوكهم الادخاري والاستثماري.

ثالثا- ضعف البنية الاقتصادية : وذلك من حيث الإنتاج والتنوع والمنافسة¹⁶⁷.

رابعا- عدم ملاءمة التشريعات القانونية السارية المفعول¹⁶⁸ : سواء للمؤسسات الاقتصادية أو المصرفية.

خامسا- تردد صانعو القرار في الأجهزة العليا للدولة في مجال الخصخصة : كاستبعادهم للأسهم من أنشطة بورصة الجزائر، وتجسيد عمليات الخصخصة من شأنه أن يضاعف من عدد الأوراق المدرجة في البورصة.

سادسا- طول الإجراءات البيروقراطية وتعقيداتها : وهذا سيؤدي حتما إلى إحجام المستثمرين عن إقامة مشروعات استثمارية، وأيضا الاستثمار في الأوراق المالية المعروضة للتداول.

سابعا- قلة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر : والمهيمن عليها من طرف القطاع العام، وهذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة التي تميز أغلب المؤسسات. فعلى الرغم من اقتراح 30 مؤسسة عمومية عند انطلاقة البورصة، تم انتقاؤها من المجمعات العمومية (*Publics Holding*) خلال سنة 1999 لفتح رأس مالها للقطاع الخاص، غير أنه من بين هذه المؤسسات، حظيت شركتي صيدال ورياض سطيف فقط بالموافقة على إدراج أسهما في البورصة، فيما لم يتم قبول إدراج أسهم الأوراسي إلا مع بداية سنة 2000¹⁶⁹.

وتتذيل الجزائر الترتيب بالنسبة للدول العربية بنسبة 0,12% من مجموع الشركات المدرجة في البورصات العربية لسنة 2006، حيث بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة شركتين فقط من مجموع 1623 شركة عربية¹⁷⁰. بينما بلغ عدد الشركات المقيدة في البورصة 5 شركات كبرى عام 2007.

¹⁶⁷ حيث يمثل القطاع العمومي للمؤسسات الاقتصادية قرابة 80% من مجموع الاستثمارات الجزائرية، وأهم ما يميز هذا القطاع ارتفاع عدد العمال، وضعف مردودية العمل ويد عاملة غير مؤهلة ؛ مؤسسات عمومية غير متوازنة ماليا ؛ تعيين مسيري المؤسسات غالبا ما يكون إلى اعتبارات غير اقتصادية، مما ينعكس سلبا على أداء هذه المؤسسات. أضف إلى ذلك أن أغلبية المؤسسات الخاصة مكونة من شكل شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركة تضامن ليس لدى ملاكها استعداد لفتح رأس مالها للغير.

¹⁶⁸ طبقا للقانون المتضمن شروط القيد ببورصة الجزائر، نجد أنه يشترط وجوب إصدار الأوراق المالية من الشركات ذات الأسهم، إلا أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات ذات شخص وحيد. أضف إلى ذلك الإطار التشريعي البطيء، حيث أن تأسيس بورصة الجزائر كان في التاريخ الذي تم فيه إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، إلا أن تعيين أعضائها لم يكن إلا بتاريخ 27-12-1995، أما التصويب الرسمي فلم يتم إلا في شهر فيفري من عام 1996. كما أن شركة إدارة بورصة القيم انعقدت جمعيتها التأسيسية بتاريخ 21-05-1997، رغم أن المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 قد نص صراحة على إنشائها. نفس الشيء يمكن ذكره عند التطرق للوسطاء في عمليات البورصة، حيث نجد صدور نظام COSOB رقم 96-03 المؤرخ في 03 جوان 1996 المتعلق بهم، إلا أن تأسيس معظم شركات الوساطة كان في سنة 1999. نقلا عن: زيدان محمد، نورين بومدين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية - جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، يومي 21/22 نوفمبر 2006، ص15.

¹⁶⁹ سامي مباركي، فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية- غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة)، الجزائر، 2004، ص137.

¹⁷⁰ علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص239.

بذلك تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة في عدد الشركات المدرجة في بورصات الدول العربية¹⁷¹. ونتيجة العدد الضئيل من الشركات المدرجة، كان الركوند ميزة بورصة الجزائر، والذي انعكس على مؤشر السيولة¹⁷². هذا الأخير الذي سجل مستويات متدنية جدا، فمثلا في سنوات 1999 ؛ 2000 و 2001 سجل على التوالي النسب : 0,003% ؛ 0,017% و 0,012%. فالقيم المهملة تقريبا لهذا المؤشر في بورصة الجزائر، تعني أن وزن البورصة في الاقتصاد الوطني ليس له أي تمثيل¹⁷³.

وبالنظر إلى مؤشر معدل رسملة البورصة¹⁷⁴، الذي يعكس مدى قدرة البورصة على تعبئة رؤوس الأموال الضرورية للاستثمار، أي تعبئة المدخرات، وتوجيهها للشركات المقيدة في البورصة، فإنه يكاد يكون مهملا. حيث لم تتجاوز هذه النسبة حدود 1% منذ بدء التداول سنة 1999، أين بلغت 0,59%، ثم أخذت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 0,22% عام 2003¹⁷⁵. وانخفاض هذا المؤشر، يعكس مدى الاعتماد على التمويل عن طريق القروض، مقارنة بالتمويل عن طريق إصدار الأوراق المالية، كما يعكس الدور المحتشم لبورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني.

ثامنا- غياب البيانات عن أداء الشركات : سواء الشركات المنضوية في البورصة أو غيرها، وهو ما يلقي بظلاله على مستقبل البورصة، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة أن تنمو إلا في مناخ تسوده الشفافية.

تاسعا- عدم تنوع الأوراق المالية المعروضة : حيث أن تنوع الأوراق المالية المعروضة للتداول، يفتح مجال الاختيار أمام المستثمر للاستثمار فيما يختار، وفق البدائل المتاحة أمامه، وبالتالي يكون هناك جمهور كبير من المستثمرين والمتدخلين في البورصة. وما يلاحظ على شريحة المكتتبين، هو طغيان واحتكار المؤسسات المالية، وبالتالي فإن الادخار العائلي يبقى ضعيف المشاركة في هذه العملية، إذ من المفروض، هو العمل على جلب المدخرين الأفراد، وتجميع مدخراتهم لاستغلالها في الاستثمار.

عاشرا - ضعف القدرة الادخارية للأفراد : والتي كانت من آثار انخفاض قيمة الدينار وتجميد الأجور، وتحرير أسعار السلع والخدمات، والتسريح الجماعي للعمال. حيث يلاحظ توسع دائرة الفقر والبؤس وتقلص دخل الأفراد، وفي هذه الأوضاع، من الصعب انتظار إقبال كبير من طرف الأسر الجزائرية من أجل الادخار.

إحدى عشر- معوقات اجتماعية وثقافية : وتتمثل في غياب الوعي والثقافة المالية للاستثمار في البورصة لدى المتعاملين الاقتصاديين والمدخرين، والعامل الديني الذي يحرم التعامل بالسندات ذات العائد المضمون في شكل فوائد محرمة شرعا، أضف إلى ذلك ضعف كفاءة الموارد البشرية ونقص تخصصها في مجال البورصة.

كل هذه المعوقات، أضفت نوعا من الجمود على بورصة الجزائر، وجعلت منها هيكلا مهجورا بلا روح، حيث كان من المفترض أن تعكس البورصة الحركية الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري.

¹⁷¹ عماد غزازي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص173.

¹⁷² يتم حساب هذا المؤشر عن طريق قيمة التداول إلى الناتج المحلي الخام.

¹⁷³ سامي مبارك، مرجع سبق ذكره، ص142، بتصرف.

¹⁷⁴ يمثل هذا المؤشر قيمة الأوراق المالية المدرجة في البورصة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، حيث رسملة البورصة = عدد الأسهم × سعر السهم. نقلا عن : عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص95.

¹⁷⁵ سامي مبارك، مرجع سبق ذكره، ص136.

المطلب الثاني - سبل معالجة عقبات الادخار لدى الجهاز المصرفي

يمثل الجهاز المصرفي القلب النابض لأي اقتصاد معاصر، بفعل الوظائف التي يقوم بها، خاصة قيامه بخدمات الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز¹⁷⁶. وتكمن الأهمية الاقتصادية للبنوك، في الوصول إلى المتطابقة الحسابية المتعلقة بالادخار والاستثمار، وكيفية تحفيز المدخرات وتوفيرها، ومن ثم إعادة تخصيصها على الوحدات الاقتصادية التي هي بحاجة إليها، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاج، ومن ثم زيادة ونمو الدخل الوطني¹⁷⁷. وتتزايد أهمية البنوك، لسد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية، وحجم الأموال المطلوب استثمارها. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والنامية، أن القطاع المصرفي الكفاء، هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع أدوات الادخار المتاحة، ودعم قدرة الاقتصاد على التصدي للأزمات المالية الخارجية غير المتوقعة، والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي¹⁷⁸.

وإذا كان الاستثمار عماد التنمية، والادخار مورد الاستثمار، وإذا كانت التنمية شعار دولة الجزائر، فإن قوة الترابط بين تلك الأطراف الثلاثة، لتتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة الجهاز المصرفي في أداء نشاطه، ففيه تتجمع الموارد ومنه تنساب. وإذ الأمر كذلك، فإن النجاح في تجسيد مبدأ الكفاءة في نشاطه، مقترن بمدى قدرته على تعبئة كل دينار يفيض عن الاستهلاك¹⁷⁹.

وإذا ما أريد تعبئة المدخرات، فإن على البنوك الجزائرية أن تواجه التحديات التي تحول دون تعبئة فعالة للادخار المحلي. وذلك بمعالجة جوانب الضعف فيها، وتعميق الإصلاحات في القطاع المصرفي، وزيادة فاعلية السياسات المتبعة، حتى تستطيع البنوك تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي، وتحفيز الطلب على الودائع المصرفية. ومن جهة أخرى، يتعين التأكد، إلى جانب تعبئة المدخرات المحلية، من أنها تُستخدم لتلبية الطلب على الائتمان، من جانب أولئك المستثمرين الذين تعد مشاريعهم بأعلى عائد اقتصادي كلي. لتحقيق ذلك، لابد من توفر سياسة ادخارية فعالة من قبل البنوك، ويكمن دور هذه البنوك في التأثير إيجابيا على قرار المدخر، من خلال الآليات والأدوات من جهة، والتأثير الأدبي من جهة ثانية. فمن حيث الآليات والأدوات، التي من شأنها أن تدعم دور الجهاز المصرفي الجزائري في حشد واستقطاب المدخرات نشير إلى ما يلي :

الفرع الأول - تحفيز الادخار

أولا - تطبيق أنظمة للحوافز وتقديم عائد مجز على المدخرات :

1. تطبيق أنظمة للحوافز :

تعد فعالية الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تجميع المدخرات، وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية، أساس نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر، خاصة مع شح مصادر التمويل وضعف أداء السوق المالية. ولجذب المزيد من المدخرات إلى البنوك، يجب تبني أنظمة تحفيز لكل من المودعين

¹⁷⁶ إبراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، يونيو 2007، ص3.

¹⁷⁷ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص155.

¹⁷⁸ نوزاد عبد الرحمن الهبتي، التنمية العربية في عالم متغير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ماي 2009، ص ص76-77.

¹⁷⁹ عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، مرجع سبق ذكره، ص65.

والموظفين، الذين يساهمون في جذب المزيد من الودائع لبنوكهم. ويمكن أن تكون تلك الحوافز في شكل حوافز مادية أو معنوية أو معا. وفيما يلي مقترحات لهذه الحوافز :

أ – منح حوافز مادية للمدخرين الذين يقومون بإيداع مبالغ كبيرة، ولفترات طويلة مع البنوك، وذلك بإعطائهم أولوية في توفير العملات الحرة عند السفر أو العلاج بالخارج. بالإضافة إلى تقديم تحفيزات غير نقدية لهم، كالاستفادة من تمويل بفوائد ميسرة أو بدونها، أو منحهم حوافز تشجيعية، يتم الإعلان عنها في وسائل الإعلام المختلفة، ومبالغ معتبرة نقداً أو عينا (سيارات مثلا)، وقد أثبتت هذه التجربة جدواها في العديد من الدول النامية، أو بمنحهم هدايا عينية كالأدوات الكهرومنزلية مثلا، والتي تحمل اسم البنك كنوع من الدعاية للبنك¹⁸⁰؛

ب – تحفيز موظفي البنوك الذين يأتون بأفكار ومبادرات تساعد على جذب المدخرات، أو الذين يبذلون جهدا مقدرا لاستقطاب عملاء جدد، عبر الاتصالات الشخصية، أو من خلال ترقية الأداء بوحداتهم، بما يمكن من تقديم الخدمات المصرفية السريعة، وكسب ود العملاء، وتشجيعهم لإجراء آخرين للتعامل مع البنك. ويكون تحفيز هؤلاء الموظفين ماديا ومعنويا ؛ ماديا عن طريق العلاوات الاستثنائية والمكافآت التشجيعية والترقيات الاستثنائية ؛ ومعنويا عن طريق خطابات الشكر والتقدير، ومنح الأولوية في الترقية لهؤلاء للموظفين، ومنح قروض وسلفيات بشروط ميسرة لهم، مع منحهم فرصا للتدريب المحلي والخارجي.

2. تقديم عائد مجز على المدخرات :

وهذا يعني ضرورة تطبيق أسعار فائدة مغرية ومحفزة، تسمح بجلب مدخرات الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة، وتعمل في نفس الوقت على استمرار عملية الادخار وانتظامها. وهذا لن يتأتى في الحقيقة إلا عن طريق تحرير معدل الفائدة المصرفية. ونقصد بالتحرير هنا إلغاء القيود¹⁸¹ المفروضة على معدلات الفائدة، وتركها لقانون العرض والطلب¹⁸². لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاعها بمعدلات أعلى من معدل التضخم، وبالتالي الحصول على أسعار فائدة حقيقية موجبة. الأمر الذي يعمل على تحفيز وزيادة المدخرات المحلية، ويمنع من هروب رؤوس الأموال، وبالتالي توفير موارد مالية إضافية يتم توجيهها نحو الاستثمار، وهو ما يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي، وزيادة التنمية والنمو. ويستشهد البنك الدولي بعدد من الدول، مثل : تايلند ؛ تركيا وكينيا، عندما أدى تحرير معدلات الفائدة بها إلى زيادة الادخار والاستثمار¹⁸³.

ثانيا - مكافحة التضخم :

يعتقد الباحث أن في متناول الجزائر النهوض بمدخراتها، لو أنها اتبعت سياسة فعالة لمكافحة التضخم، وخلق آلية بواسطة البنك المركزي، لتعويض فقدان القيمة الحقيقية للودائع نتيجة التضخم. وهذا

¹⁸⁰ صلاح الدين الشيخ خضر، إمكانية جذب المزيد من المدخرات إلى داخل الجهاز المصرفي السوداني، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدار 1، بنك السودان، السودان، 2003، ص 67، بتصرف.

¹⁸¹ هذه القيود مثل سقف فائدة إلزامية على الموارد المالية المتاحة للإفراض عند مستويات تحت المعدلات الحقيقية للسوق، وسقف الفائدة المصطنعة هذه كانت توضع بواسطة حكومات الدول النامية. وتبرير ذلك أنه وسيلة لتشجيع الاستثمار، وتحفيز النشاط الاقتصادي، كما يوفر مصادر لتمويل عجز الموازنة بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال بيع سندات الفائدة المنخفضة للبنوك التجارية. في حين أن تحرير أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بدلا من تشجيع الادخار والاستثمار. فأسعار الفائدة المرتفعة على القروض سترفع من تكاليف الاقتراض بالنسبة للمؤسسات، وبالتالي من تكاليف الإنتاج، مما يدفع هذه المؤسسات إلى رفع الأسعار لأجل تحقيق الربح، وبالتالي زيادة التضخم.

¹⁸² أحمد العثيم، مرجع سبق ذكره، <http://www.al-jazirah.com/2007/20070601/rj1.htm>

¹⁸³ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 760 – 761.

يستدعي اتخاذ جملة من الإجراءات فيما يخص كل من السياستين النقدية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الدولة على الالتزام بتطبيق فريضة الزكاة قدر المستطاع، ونلخص فيما يلي الوسائل المقترحة في هذا الصدد :

1. السياسات النقدية¹⁸⁴ :

تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الادخار المحلي، بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة، و وضعه في خدمة عملية التنمية الاقتصادية. وإن السياسة النقدية المضادة للتضخم، إنما تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، بحيث يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيقها، بواسطة مجموعة من الأدوات، وفيما يلي بيان لأهم هذه الأدوات :

أ- سعر إعادة الخصم :

إن قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم¹⁸⁵، سوف يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها برفع سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها. ومن هنا، يمكن للبنك المركزي عن طريق إتباعه لسياسة إعادة الخصم، التأثير في حجم النقود المتداولة، وفي حجم الائتمان المصرفي الكلي، وذلك عن طريق تأثيره في سعر الفائدة، وفي حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، وذلك على النحو التالي :

• التأثير في سعر الفائدة :

في ظروف التضخم، يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم، والذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخصم الخاص بها (أي سعر الفائدة الذي تقرض به عملائها)، بمعنى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك إلى عملائها. وسوف يقلل ذلك بدوره من رغبتهم في الاقتراض من البنوك التجارية، فينكمش حجم القروض، ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويقل الطلب على السلع والخدمات، حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها، وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي.

• التأثير في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية :

إن رفع سعر إعادة الخصم، يترتب عليه إجماع البنوك عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية، فتتقصر السيولة اللازمة لها بغرض خلق الائتمان، وبالتالي يقل حجم نقود الودائع وعرض النقود.

ب - عمليات السوق المفتوحة¹⁸⁶ :

تحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول كالتالي :

• التأثير في احتياطات البنوك التجارية :

في أوقات التضخم، يدخل البنك المركزي سوق الأوراق المالية بائعا لبعض أو كل ما في حوزته من أوراق مالية حكومية، فإذا ما باع تلك الأوراق إلى الأفراد، فسوف يحصل في هذه الحالة، على أثمانها في

¹⁸⁴ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية- غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، الجزائر، 2006/2005، ص ص 69-75، بتصرف.

¹⁸⁵ سعر إعادة الخصم هو الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية، والأذون الحكومية للبنوك التجارية، وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال، ويراعي البنك المركزي في تحديد هذا السعر أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها.

¹⁸⁶ تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم في قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع.

صورة شيكات مسحوبة على حساباتهم لدى البنوك التجارية، ويقوم البنك المركزي بخصم تلك الشيكات من الأرصدة الدائنة التي تحتفظ بها تلك البنوك لديه، بما يعنيه ذلك من تخفيض لحجم احتياطياتها النقدية، بما يعادل قيمة الأوراق المالية المباعة، فنقل قدرتها على خلق الائتمان، وينخفض بالتالي عرض النقود.

• التأثير في أسعار الفائدة على السندات :

إن دخول البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية في سوق الأوراق المالية، غالباً ما يُصطحب بانخفاض في أسعارها السوقية، مما يعني ارتفاع أسعار الفائدة عليها (نظراً لثبات ما تغله من إيرادات)، بما يعنيه ذلك، من زيادة تكلفة الحصول على أي قروض جديدة قد يرغب رجال الأعمال في الحصول عليها. وفي هذا الإطار، فعلى بنك الجزائر اللجوء إلى تطبيق إستراتيجية نقدية فعالة، واستغلال السوق المفتوحة لترشيد السيولة الهائلة، بإصدار سندات خاصة لامتصاصها كما هو معمول به عالمياً، وهذا لتفادي الخسائر الضخمة التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري، من جراء عدم التحكم في التضخم.

ج - سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني¹⁸⁷ :

في حالة التضخم، إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية، قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني. ويترتب عن ذلك، تقليل سيولة هذه البنوك، عن طريق تجميد جزء من احتياطياتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض، وخلق ودائع جديدة. وبالتالي انخفاض حجم وسائل الدفع في المجتمع، فينكمش حجم المعاملات، ويقل الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، والتقليل من حدة الموجة التضخمية.

د - السياسات المباشرة للرقابة على الائتمان المصرفي :

بالإضافة إلى الوسائل الكمية السابقة، يلجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى مباشرة للرقابة على عرض الائتمان المصرفي، ومن هذه الأدوات ما يلي :

• أسلوب الإقناع الأدبي والمعنوي :

إذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية، ينعكس سلباً على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان، دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم، أو السوق المفتوحة، أو نسبة الاحتياطي القانوني. ونظراً للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأدبي، وبالتالي فإن الإقناع الأدبي، هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبياً بخصوص تقديم الائتمان، وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة¹⁸⁸.

• سياسة التعليمات والأوامر المباشرة الملزمة :

يختلف هذا الأسلوب عن سابقه، من حيث أن الأوامر في هذه الحالة تُعد ملزمة وصارمة، وليست اختيارية، حيث يترتب على تجاهل البنك التجاري لها، وعدم التزامه بها، تعرضه لعقوبات معينة. لذلك تعتبر

¹⁸⁷ تلتزم البنوك التجارية بصفة إجبارية بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي يطلق عليها اسم نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة.

¹⁸⁸ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، ط1، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص39.

هذه السياسة أكثر فاعلية ونجاعة. وفي هذا الإطار، يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك، والمؤسسات المالية، على تحديد مقدار القروض، أو استخدام جزء من احتياطياتها وأصولها، في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية... إلخ.

2. السياسة المالية¹⁸⁹ :

ترتكز السياسة المالية في معالجتها للتضخم على عدة أدوات، من أهمها ما يلي :

أ - الرقابة الضريبية :

تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم، حيث يؤدي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل، إلى سحب جزء من القوة الشرائية، فيقع الأفراد تحت ظل معدلات عالية من الضريبة، وبهذا ينخفض دخلهم، مما يعني إجبارهم على التقيد بنمط معين للاستهلاك، وهو ما يلطف من حدة الطلب الكلي على السلع، ويدفع بالأسعار نحو الانخفاض، وبالتالي إلى الإقلال من ظهور عملية التضخم.

ب - الرقابة على الإنفاق العام :

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، وذلك بخفض معدلاته. ومن المناسب التقليل من الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية، يتوقف على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، أو بالتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. وبما أن كبح الاستثمار يعني تخفيض الإنتاج والزيادة في مشكل البطالة، وهو ما يتعارض مع ضرورات التنمية الملحة في بلادنا، فيبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية، لسهولة التأثير فيه وتسييره بسهولة، بحيث تقوم الحكومة بوقف الزيادة في الأجور، ورفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ورفع قيمة الاشتراكات الاجتماعية، مع خفض في الإعانات الاجتماعية وقروض الاستهلاك.

وتستطيع الدولة الاقتراض من الجمهور، بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الأفراد، وتقليل إنفاقهم في سوق السلع. كما يمكن التأثير على التضخم، من خلال مراقبة الأسعار من طرف الحكومة، من خلال التدخل المباشر في تثبيتها، ومحاولة ربطها بالأجور، من أجل المحافظة على القوة الشرائية للطبقة العاملة. كذلك إن إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية، ورفع الإنتاجية بشكل عام، هو إجراء مضاد للتضخم، ويساعد على إبقاء الأسعار بعيدة عن الارتفاع بسرعة.

ج - الرقابة على الدين العام :

تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي، بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية. فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام، تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وبالقدر الكافي، لتثبيت الاستقرار في الطلب الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل.

¹⁸⁹ سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-75، بتصرف.

3. تطبيق فريضة الزكاة :

إن تطبيق فريضة الزكاة، يسهم في التخفيف من العوامل المسببة للموجات التضخمية، الناتجة عن ارتفاع الطلب عن العرض الكلي، وتلك الراجعة إلى الإختلالات الهيكلية، وتلك المترتبة على ارتفاع النفقات.

أ - الزكاة وتخفيف التضخم الراجع إلى ارتفاع الطلب¹⁹⁰ :

إن تطبيق فريضة الزكاة يكون له أثره في كبح جماح الطلب التضخمي وذلك من خلال :

- توفير التدفقات النقدية : فانتظام انسياب حصيلة الزكاة، يوفر كميات النقد اللازمة للتداول، دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي.
- ضبط الطلب الكلي : فتطبيق الزكاة يضمن توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، دون الارتفاع إلى مستويات الاستهلاك الكمالي.

- زيادة العرض عبر الدور الإجمالي للزكاة : إن هدف توزيع الزكاة هو تحقيق الإغناء لمصارفها، ولا يتحقق ذلك بحصول المستحقين لها على حاجاتهم من السلع والخدمات فحسب، وإنما بتوفير كفايتهم في الحال والمستقبل، عن طريق توفير الأدوات و رؤوس الأموال الإنتاجية الملائمة لمواهبهم الطبيعية وقدراتهم المكتسبة. ويعني ذلك، عدم اتجاه كل الدخول الموزعة إلى الطلب الاستهلاكي، وإنما يتجه جزء هام منها إلى مجالات استثمارية، وبخاصة في المدى الطويل. كما أن الزكاة تعمل على مواجهة التضخم مسبقاً، حيث تشجع على الاستمرار في الاستثمار، وذلك لأنها تحارب الاكتناز، وبذلك تخفف من الإختلال بين الطلب والعرض.
- الزكاة العينية تحدد من الإنفاق غير الضروري للنقود، وتسهم بدرجة كبيرة في احتفاظ النقود بقيمتها الشرائية دون تدهور.

ب - الزكاة ومعالجة التضخم الراجع إلى الإختلالات الهيكلية :

تخفف الزكاة من هذا النوع من التضخم، بمعالجة الإختلالات الهيكلية التي تكون سببا في حدوثه، وذلك بـ :

- توجيه استثمارات الزكاة جهة السلع المطلوبة محليا :

بمعنى اتجاه رؤوس الأموال للدخول إلى الاستثمار في القطاعات التي يزيد الطلب عليها، ومن أهم هذه القطاعات : القطاع الزراعي الذي يسهم في توفير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان، وبالتالي التخفيف من حدة المشكلة الغذائية، التي تعد سببا رئيسيا من أسباب الموجات التضخمية.

- تلافي التضخم المقرون بعجز الموازنة :

إن ضآلة الحصيلة الضريبية، وما يترتب عنه من زيادة في عجز ميزانية الدولة، سيؤدي إلى الإصدار النقدي لتمويل هذا العجز. لكن في وجود الزكاة التي تتميز بارتفاع درجة مرونة حصيلتها الزكائية تجاه التغير في حجم الدخل، بحيث نجد أن زيادة الدخل بما يوفر لأصحابها نصاب الزكاة، سيترتب عليها إضافة موارد جديدة إلى حصيلتها. كما أن زيادة دخول من يتوفر لديهم النصاب، سيعني زيادة المستحق عليها من زكاة على عوائد وأرباح استثمارها، أو على رأس المال إذا لم يتم استثماره. وهذا يعني، ارتفاع الجهد الزكائي مقارنة بالجهد الضريبي، الأمر الذي يساهم في تقليص حجم الإصدار النقدي، وبالتالي الحد من التضخم.

¹⁹⁰ نعمت عبد اللطيف مشهور(مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية)، الزكاة والتضخم النقدي، (2012/07/10)،

ج - الزكاة وتخفيف التضخم الراجع إلى الارتفاع في النفقات :

تعالج الزكاة هذا النوع من التضخم من خلال عدة سبل، منها :

• مكافحة اللولب التضخمي للأجور والأسعار :

تمثل الأجور المرتفعة أحد الأسباب الرئيسية لتضخم النفقات، وهذا يؤدي بالمنتجين إلى رفع الأسعار، مما يشكل عبئا جديدا على الدخل، فيطالب العمال بزيادة عالية، وهكذا تتوالى عمليات الارتفاع في كل من الأجور والأسعار. وقد لا تُحدث الزيادة في الأجور تضخما، إذا صاحبته زيادة في إنتاجية العمل، تعوض الزيادة في الأجر. وفي هذا الإطار، فإن فرض الزكاة كنفقة على رأس المال، سيؤدي إلى القضاء على البطالة المقنعة، والعمل على الاحتفاظ بمستوى التشغيل، الذي يتناسب فيه ناتج عنصر العمل والأجر المدفوع له.

من ناحية أخرى، قد تتبع الدولة سياسة عمالة، تؤدي إلى حدوث تزايد واضح في كتلة الأجور، دون أن يتزامن ذلك مع زيادة ملموسة في معدل الإنتاجية. وفي هذه الحالة، تكون سياسة التوظيف أشبه بنظام للإعانات الاجتماعية. ولا نكون في حاجة إلى مثل هذه السياسات، التي يترتب عليها تضخم تكاليف التنمية، حيث تتكفل الزكاة بأداء هذه المهمة خير أداء، فتعين من تقوده إمكانياته الشخصية على استكمال كفايته.

• تحقيق التشغيل الأمثل لطاقات الإنتاج :

إن وجود جزء من طاقات الاقتصاد الإنتاجية عاطل، يمثل أحد الضغوط التضخمية التي تباشر مفعولها في مجال تضخم نفقات الإنتاج. وتكون الزكاة هي العلاج الأمثل للقضاء على أي طاقات إنتاجية عاطلة مكنوزة، فهي تطرح خيارين ؛ فإما أن يتم تشغيلها في أوجه الاستثمار المختلفة، وإما أن تتناقص بقسط سنوي ثابت هو قيمة الزكاة الواجبة فيها. وعلى ذلك، فإن الزكاة تعتبر نفقة وعبئا على رؤوس الأموال العاطلة، بينما تتخفف هذه النفقة على رؤوس الأموال العاملة، فيتم إخراج الزكاة على عائد وأرباح هذه الأموال. ويسهم ذلك في التخفيف من الضغوط التضخمية التراكمية، الناجمة عن بقاء جزء من رؤوس الأموال الإنتاجية عاطلا.

ثالثا - ترسيخ مفهوم الأمان والثقة في الجهاز المصرفي :

ينأى مفهوم الأمان والثقة في الجهاز المصرفي، بتوفر الاستقرار الاقتصادي والتشريعي والسياسي، الذي يؤدي إلى زيادة الثقة في البنوك، وبالتالي إقبال المتعاملين مع البنوك. وكدليل على ذلك، الإقبال الهائل للمتعاملين أفرادا ومنظمات على البنوك السويسرية وبعض البنوك الأمريكية، الأمر الذي ينجم عنه نماء الموارد المالية للمصارف. كما ينأى كذلك، باتخاذ كافة التدابير التي من شأنها أن تؤمن مبدأ سرية ودقة المعاملات المصرفية. إذ يعتبر السر المصرفي بين البنك وعميله من الأسرار المهنية الجديرة بالصون، ولذلك وجب عدم تقديم المعلومات الخاصة بحسابات العملاء لأي جهة غير القضاء. ولغرض تعميق الثقة والاطمئنان عند الأفراد، لابد من تحديث الشيكات وإعادة طباعتها بشكل جديد، يراعى فيه الأمان والجودة، والعمل على زرع الثقة في المدخرين، حتى يتزايد حجم الادخار. ويمثل إنشاء صندوق لضمان الودائع المتعلقة بالنقد والقرض بتاريخ 2003/08/26، تقدما نوعيا في النظام المصرفي الجزائري، من شأنه أن يحسن من ظروف تعبئة الادخار، ذلك أنه دافع قوي للمدخرين لإيداع أموالهم لدى البنوك، وبالتالي توفير طاقات إضافية للتمويل.

رابعا - وضع إستراتيجية لتطوير الخدمة المصرفية : تمس النواحي التالية :

1. زيادة كثافة الشبكة البنكية :

تعتبر البنوك إحدى قنوات جذب المدخرات المتاحة بالبلاد، ولحشد قدر من تلك المدخرات واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، يتعين التغلب على الصعوبات التي تعترض استمرار السلوك الادخاري، ومن هذه الصعوبات طبعا بعد المسافة ومشقة الانتقال. ويكون ذلك بإتباع الوسائل المناسبة والسريعة، ومنها : الانتشار الجغرافي المتوازن لتلك البنوك، وبشكل واسع في ولايات الوطن المختلفة، وذلك قصد الاقتراب أكثر من المدخر. ويتأتى ذلك، بتنمية الشبكة البنكية عن طريق فتح فروع و وكالات جديدة في مناطق متعددة من البلاد، وخاصة خارج المدن، لتشمل المناطق الريفية، وهذا لتسهيل الخدمات للمواطنين.

وفي هذا الإطار، تعمل مؤسسة بريد الجزائر على مشروع، يهدف إلى إنشاء ما سيمى "الادخار البريدي"، وهو عبارة عن بنك بريدي سيقام لفائدة المودعين الصغار والموظفين والعمال بالخصوص. وسيتم التركيز على الانتشار الواسع والقوي للبنك، حيث ستقام وكالاته في كافة المناطق الداخلية والمناطق التي لا تهتم البنوك بها كثيرا، خاصة تلك التي تعتبرها البنوك غير مجدية، ولا تحقق المردودية، علما أن حجم الوكالات سيكون أصغر، وبالتالي فالبنك سيكون قريبا من المواطن، والهدف منه إنعاش تشجيع الادخار¹⁹¹. وتملك مؤسسة "بريد الجزائر" حاليا أكبر شبكة وطنية بـ 13 مليون حساب بريدي، و3300 وكالة عاملة على الصعيد الوطني¹⁹². وسيستغل بريد الجزائر الكم الهائل من تدفق الأموال، لتمكين الأفراد من الاستفادة من حساباتهم البريدية الجارية، ولتشجيع الادخار على مستوى مكاتب البريد بولايات الوطن.

2. مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية :

من أجل تطوير نظم و وسائل تقديم الخدمات، وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتميز بالكفاءة والسرعة والدقة في الأداء، اهتمت الدول المتقدمة بشكل خاص بتكثيف الاستخدام لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في المجال المصرفي، بغية خفض العمليات المصرفية التي تتم داخل فرع المصرف، حيث أصبحت لا تتجاوز 10% من إجمالي العمليات. بينما تتم جميع العمليات الأخرى، بواسطة قنوات إلكترونية، مثل أجهزة الصرف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية التي أفرزتها التجارة الإلكترونية التي عرفت نموا سريعا، وهو ما ترتب عليه تحسينات ملحوظة في طبيعة وآليات تقديم الخدمة المصرفية¹⁹³.

ولتشجيع الادخار في الجزائر، يجب تطوير وتقوية المؤسسات المالية والأوعية الادخارية، والارتقاء بالنظام المصرفي إلى مستويات الأنظمة المصرفية العالمية. ويتأتى ذلك من خلال الاهتمام بالثورة التقنية، والتوسع في استخدام أحدث أدوات التقنية المصرفية، سواء على مستوى تأدية الأنشطة الداخلية للمصرف، أو على مستوى تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية المتطورة والسريعة، والتي تعتمد على الوسائط الإلكترونية

¹⁹¹ حفيظ صواليلي، إنشاء بنك البريد واستخدام بطاقات الدفع، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6445، 2011/08/13، ص6.

¹⁹² آمال لكال، قروض استهلاكية لأصحاب الحسابات البريدية، جريدة النهار الجديد، الجزائر، (2011/01/26)،

<http://www.djazairiss.com/ennahar/72500>

¹⁹³ جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005/2004، ص165، بتصرف.

الحديثة كالإنترنت والهاتف النقال، وربط فروع البنوك المختلفة بشبكة معلوماتية، تسمح للجمهور بتحويل أموالهم وسرعة إنجازها، وبالتالي تقديم خدمات أفضل تلبي طموحاتهم. إضافة إلى تشجيع استخدام أنظمة الدفع الحديثة، التي تقلل من حيازة النقود، كنظام بطاقات الائتمان، والتزود بالبطاقات الإلكترونية والآلات الحديثة لعد النقود، وأنظمة الصراف الآلي، التي يمكن من خلالها تسريع إجراءات سحب وتوريد الأموال في أي وقت (24/24 ساعة)، ومن أي فرع من فروع البنك، لضمان عدم انقطاع الخدمة طوال أيام الأسبوع¹⁹⁴. والعمل على ألا تكون هناك فئات كبيرة للأوراق النقدية، تساعد على تخزينها خارج الجهاز المصرفي.

3. تنويع وتحسين الخدمات المصرفية المعروضة شكلا ومضمونا :

ويتأتى ذلك عن طريق إتباع سياسة إنتاج خدمات ومنتجات جديدة، بالإضافة إلى استخدام الإستراتيجية التنافسية المناسبة، التي تقدم كافة الخدمات المصرفية والمالية محليا وعالميا، وذلك بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، وبأعلى إنتاجية، وبسعر تنافسي، وفي أقل وقت ممكن، وذلك لتحفيز الأفراد والمؤسسات على الادخار.

4. الاستثمار في العنصر البشري :

إن الاستثمار في العنصر البشري، أصبح الآن من أهم مقومات التنمية المستدامة، ويعتبر أحد العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات، وبالخصوص فيما يتعلق بقطاع البنوك، حيث إن تكوين وتسيير الموارد البشرية التي تتميز بصفات الاحترافية في هذا القطاع، يجب أن يكون من الأولويات. وفي هذا الإطار، من الضروري تنمية مهارات العاملين بالبنوك، بإعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمي وتطوير أدائهم، والعمل على حسن معاملة المدخرين، من أجل كسب ثقتهم و وفائهم، واستقبالهم بطريقة لائقة وحضارية، وذلك للقضاء على ما يُعرف بظاهرة فقد العملاء، نتيجة للتصرفات السلبية لموظفي الاستقبال والصرافين.

خامسا - ابتكار أوعية ادخارية جديدة في النظام المصرفي :

تتعدد الأوعية التي تساهم في تعبئة الادخار في الجزائر، فمنها المصرفية ومنها التأمينية، ومنها أيضا ما يتم من خلال صندوق توفير البريد. ويعتمد كل وعاء من هؤلاء على منتجات تسهل عملية التجميع، وتتيح مزايا لمستعمليها. ويعد النظام المصرفي في الجزائر الوعاء الأكثر شيوعا داخل الاقتصاد الوطني، كونه مؤسسة مالية تعمل على أساس الوساطة، ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها، وفقا للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية، و وفقا للحاجات الاقتصادية¹⁹⁵.

ويتعين على الجهاز المصرفي، ضرورة السعي إلى ابتكار أوعية ادخارية جديدة، تكون متنوعة، وتلائم ومختلف رغبات المدخرين، حتى يجذب كل نوع من تنوع رغباته واتجاهاته إليه. فلكل وعاء ادخاري جمهور من المتعاملين، تناسبه شروطه ويفضلونه على ما عداه من الأوعية. ويمكن من خلال الأوعية الادخارية المستحدثة، ضمان القدرة في التأثير على ذات العوامل التي كانت سببا في محدودية النظام

¹⁹⁴ يذكر في هذا المجال بـ بنك الذي يعد أول بنك جزائري يقدم للزبائن خدمة مستحقة ومشخصة بفضل معالجة التسيير معلوماتيا، إضافة إلى استعماله طريقة SWIFT للتحويل الآلي للأموال منذ عام 1991، والمعالجة الآلية لمجموع الحساب الخارجي، كونه يحوز الشبكة الأكثر كثافة نظرا لأنه من البنوك الشاملة. والمعالجة الأوتوماتيكية للشبكة على أساس برنامج PROGICIEL خاص بهذا البنك، وكذلك المعالجة الأوتوماتيكية في وقت حقيقي وقياسي عن بعد للعمليات مع وضع الاعتمادات المستندية بصفة تطبيقية خلال 24 ساعة. [نقلا عن: لخضر عزي، مرجع سبق ذكره، ص 15].

¹⁹⁵ عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، مرجع سبق ذكره، ص 61-62.

المصرفي في تعبئة المدخرات، إضافة إلى تغيير التركيب الهيكلي للودائع المصرفية لصالح الودائع لأجل، وهذا سيكون له انعكاسات مالية بالغة الأهمية على الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، من الضروري ما يلي :

1. تشجيع بنوك الادخار والبنوك المتخصصة :

وذلك بإعادة النظر في تركيبة الجهاز المصرفي، بإعطاء العناية اللازمة لتشجيع بنوك الادخار وبنوك الاستثمار¹⁹⁶، والعمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار، وتوظيفها توظيفا جيدا، وهو الأمر الذي سيجعل الأفراد والمؤسسات أكثر ميلا للادخار. وتعد صناديق الاستثمار أداة من أدوات الاستثمار الحديثة، باعتبارها وعاء ماليا لتجميع المدخرات، واستثمارها في الأوراق المالية، بواسطة خبراء متخصصين، فضلا عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق، أقل منها في حالة استثماره مباشرة.

2. العمل على إيجاد أوعية ادخارية لا تستند على أسعار فائدة محددة و لكن على فكرة التقييس :

من الممكن إيجاد أوعية ادخارية لا تستند على أسعار فائدة محددة، ولكن على فكرة التقييس. بمعنى أن يقوم النظام المصرفي بإعادة تقييم أرصدة المدخرات في هذه الأوعية، على أساس الرقم القياسي للأسعار، وهو ما يكفل المحافظة على القوة الشرائية لتلك المدخرات، ويمنع تأكلها بفعل التضخم¹⁹⁷.

3. العمل على تشجيع قيام البنوك الإسلامية :

قد يفضل البعض مثلا الوعاء الادخاري الذي تتفق شروطه مع الشريعة الإسلامية. خاصة وأن المصدر الرئيسي لدخل العديد من الفئات الصغيرة والمتوسطة، من الراتب، وأرباح المشاريع الخاصة، وإيرادات العقارات والأراضي الزراعية والأسهم. أما بالنسبة لعوائد الادخار في المؤسسات المصرفية فهي قليلة جدا، ولا تمثل نسبة يعتد بها إلى إجمالي دخل هذه الفئات، بسبب ابتعاد عدد كبير من الأفراد عن شبهة الربا في المعاملات المصرفية، الأمر الذي يشير إلى أهمية أن تأخذ البنوك التجارية، وكذلك المهتمين بموضوع تطوير وإنشاء أدوات مالية واستثمارية جديدة، هذا المتغير الهام بعين الاعتبار في مجال تقديمها لخدماتها المستقبلية، إذا ما أرادت الاستفادة بالشكل الأمثل من المدخرات التي تملكها هذه الفئات¹⁹⁸.

ونقصد هنا، العمل على تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية، والتي تعرف في الآونة الأخيرة توجهها عالميا، كما أن هناك عددا كبيرا من البنوك تحولت إلى بنوك إسلامية، والبعض الآخر فتحت نوافذ إسلامية¹⁹⁹. وأصبحت الخدمات الائتمانية التي تقدمها أكثر تنوعا من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية المختلفة؛ فأنشطتها الائتمانية قد تجاوزت مفاهيم المشاركة والمرابحة والمضاربة التقليدية، إلى ممارسة النشاط الائتماني القائم على إلغاء آلية الائتمان التقليدية، مما يعني أن واقعا ائتمانيا جديدا قد فرض على التعامل المصرفي العالمي²⁰⁰.

¹⁹⁶ بنوك الاستثمار هي بنوك تباشر عمليات تتصل بتجميع المدخرات (أموال المساهمين فيها وحملة سنداتها) وتنميتها واستثمارها من خلال مساهمتها في إنشاء شركات استثمارية، وشركات ذات نشاطات اقتصادية مختلفة بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد المحلي.

¹⁹⁷ بظاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص306.

¹⁹⁸ الخشرمي عبد الله علي محرر، مرجع سبق ذكره، ص37، بتصرف.

¹⁹⁹ عبد السلام العبادي، البنوك الإسلامية الدرع الواقعي لاقتصاد الأمة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، يصدرها بنك دبي الإسلامي، دبي (الإمارات العربية المتحدة)، العدد 318، أكتوبر 2007، صص 9-11.

²⁰⁰ افتخار محمد؛ خميس محمد وأحمد ياسين، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد - العراق، العدد 31، 2012، ص17.

من جهة أخرى، فإن البنوك الإسلامية قد نجحت في تعبئة الادخار، من خلال تقديمها مزايا ايجابية للمدخرين تشجعا لهم على الإيداع والادخار؛ مثل منح القروض الحسنة، وبعض الخدمات الاجتماعية كالحج والعمرة. بالإضافة إلى العامل الديني، ففلسفة البنوك الإسلامية تجعل الأفراد يؤمنون بأن عملية الادخار يمكن أن تكون تعبدية، وهنا تتطابق مصلحة الفرد مع توجيهات الإسلام.

كذلك تلعب الراحة النفسية، دورا كبيرا في زيادة المدخرات لدى هذه البنوك، كما تلعب على تعبئتها بشكل أفضل. ويأتي مصدر هذه الطمأنينة، من مزايا طرقه التمويلية، فالمال الذي يقدم للاستثمار كله رأس مال مخاطر، والمستثمر يعلم أن المصرف سيخسر معه إذا خسر، وغالبا ما تكون خسارة المصرف هي الأكبر. لذا تكون المهمة أصعب في كيفية اختيار استثماراته، فلا يكون مجرد وسيط مالي، يستقبل الأموال ويقترضها بضمانات، بل هو بنك حيوي مشارك. بالإضافة إلى أن معدلات الربحية في إطار آليات المشاركة، تتغير بمرونة أكبر بكثير من أسعار الفائدة في إطار آليات التمويل بالدين. ومن ثم، فإنها أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار²⁰¹. ومنه، فالبدل لسعر الفائدة، والذي يضمن زيادة المدخرات، هو ما ندعوه معدل المشاركة في الربح والخسارة بالنسبة للاستثمار. وهذا ما يُخرج العائد الاستثماري إلى دائرة الحلال، بخلاف سعر الفائدة الذي يأخذه المقرض سواء تحقق الربح أم لم يتحقق.

وتعد البنوك الإسلامية أداة رئيسية لتوسيع قاعدة الادخار الوطني، وخصوصا الجزء الذي لا تطالعه البنوك الربوية لأسباب دينية، علاوة على كون نسبة كبيرة من المسلمين - قدرهم الدكتور أحمد النجار - وهو أحد مؤسسي البنوك الإسلامية بنسبة 90% من الشعوب الإسلامية لا يتعامل أصلا مع البنوك لأسباب مختلفة، مما يترك أرضية خصبة قابلة للاستغلال²⁰²، والبنوك الإسلامية اليوم أكثر قدرة على استقطاب المدخرات مقارنة بالبنوك التجارية²⁰³. وكمثال مقارن يبين توزيع الودائع في البنوك الإسلامية والتقليدية، نعتمد حاليا أول بنك إسلامي وهو بنك دبي الإسلامي (أنشئ سنة 1975) من خلال الجدول (5.4)، وقد سقنا هذا المثال فقط، كمؤشر على أهمية الدور الذي تستطيع أن تقوم به البنوك الإسلامية في جذب المزيد من المدخرات.

الجدول (5.4) : مكونات إجمالي الودائع لدى البنوك التقليدية وبنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة للفترة

(1995-1988)

أنواع الودائع	ودائع تحت الطلب %	ودائع لأجل %	التوفير %	المجموع %
دبي الإسلامي	22	59	19	100
إجمالي البنوك التقليدية	22,5	63,2	14,3	100

المصدر : عبد الحميد محمود البعلي، مرجع سبق ذكره، ص16.

كما يُذكر في هذا المجال، الإقبال الشديد الذي حظي به بنك المعاملات في إندونيسيا، حيث أمكن استقطاب ما يزيد عن 20 مليون دولار أمريكي في اجتماع واحد، عقد في القصر الجمهوري في بوجور برعاية

²⁰¹ أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص300.

²⁰² عمر الكتاني (موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي)، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، (2009/12/06)،

<http://iefpedia.com/arab>

²⁰³ عبد الحميد محمود البعلي (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية)، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الإصلاح الاقتصادي،

(2012/10/12)، ص ص15-16، <http://www.kantakji.com/fiqh/Economics.htm>

الرئيس الإندونيسي سوهارتو. وقد تمكنت البنوك الإسلامية من استقطاب فئات من المدخرين لم يسبق لها التعامل مع الأجهزة المصرفية، وبذلك أسهمت هذه البنوك في رفع معدل الادخار الوطني في بلدانها²⁰⁴.

وبالنظر للأرقام الواردة في دليل الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية لسنة 1997، يتبين تزايد حجم الودائع لدى هذه البنوك من حوالي 41,6 مليار دولار سنة 1993 إلى حوالي 112,6 مليار دولار سنة 1997. أي أن هذا الحجم ازداد بنسبة 170,67% خلال أربع سنوات. وقد بلغ إجمالي حجم الأموال التي تتعامل بها البنوك الإسلامية عبر العالم حوالي 300 مليار دولار مع نهاية سنة 2001. وإذا كانت البنوك الإسلامية التي بلغ عددها سنة 1996 حسب الدليل السابق 166 بنكا عبر العالم، قد تمكنت في تلك السنة من جذب مدخرات بقيمة 101,2 مليار دولار، فإن البنوك العربية التي تعد بالآلاف داخل الوطن العربي، والذي يعد جزءا من العالم الإسلامي، قد حققت وداائع تصل إلى 270,4 مليار دولار خلال نفس السنة. ومع ذلك فالبنوك الإسلامية جمعت نسبة 37,5% من إجمالي الودائع التي تمكنت البنوك العربية من تعبئتها مجتمعة²⁰⁵.

لقد قُدر حجم التمويل الإسلامي بنحو 600 مليار دولار في نهاية عام 2008، حيث شهد نموا سنويا بنسبة 20% منذ عام 2000، وذلك طبقا لوكالة التصنيف الائتماني (موديز). وتشير بعض التقديرات الأخرى، إلى أن حجم هذه الصناعة 700 مليار دولار. بينما تشير إحصاءات مركز المعلومات في غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، إلى أن حجم التمويل الإسلامي يتجاوز 750 مليار دولار، وتتجاوز أصول المصارف الإسلامية 265 مليار دولار، وتتجاوز استثماراتها 400 مليار دولار، و وداائعها 200 مليار دولار. وبلغ عدد البنوك الإسلامية 300 بنك موزعة في أكثر من 75 دولة، يوجد 40% منها في الدول العربية، وبلغ حجم تعاملات البنوك الإسلامية 100% في إيران؛ 35% في السعودية؛ 30% في ماليزيا و8% في البحرين²⁰⁶.

ومن المثير للدهشة وجود دعوات غربية دعت إلى تغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي، والخروج من الأزمة المعاصرة، من خلال الاعتماد على مفاهيم الاقتصاد الإسلامي. فقد تحدث كاتب أوربي عن "بابا الفاتيكان" قوله: إننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة، إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل، لفهم ما حدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا، احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام، وطبقوها، ما حل بنا من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الحد المزري، لأن النقود لا تلد نقودا²⁰⁷.

وفي تقرير حول التمويل الإسلامي في فرنسا لعام 2008، فقد قُدر وزن التمويل الإسلامي في حال تسويته قانونيا بمبلغ 100 مليار أورو من السيولة الجديدة. التقرير أشار كذلك إلى أن التمويل الإسلامي سيمثل سوقا بـ1300 مليار دولار في أفق 2020²⁰⁸. وهاهي بريطانيا البلد الغربي قد أنشأت بنوكا إسلامية ليس حبا في الإسلام، وإنما غاية لاستقطاب مدخرات ذلك الحجم الهائل من الجالية المسلمة المقيمة هناك،

²⁰⁴ علي أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

²⁰⁵ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005/2004، ص118.

²⁰⁶ عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص11 وص16.

²⁰⁷ أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص المقدمة.

²⁰⁸ Aude Sarda, Nadia Dhaoidi, Epargner Ethique, Gualino lextenso édition, France, 2011, P72.

والتي قدرت بأكثر من 3 مليون مسلم²⁰⁹. فأوروبا تستعد لدخول عصر الصيرفة الإسلامية من باب العلم والتكوين، واقتناص الفرص الكامنة في الاقتصاد. وعلى الجزائر، استباق المرحلة قبل أن تتخرط في مسعى تنويع التمويل تحت مظلة المؤسسات المصرفية الأجنبية، أي التأخر مرة أخرى عن مواكبة الحلول المبتكرة، عندما تسبقنا إليها مصارف عالمية، ولكن ضمن النظام المصرفي الوطني نفسه.

ففي الجزائر، يعتبر العمل المصرفي الإسلامي تجربة حديثة العهد نسبياً، حيث أن بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي يفتح في الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي. فكانت المهمة صعبة التطبيق في وسط نظام مصرفي يسود التعامل فيه بالفائدة الربوية، ووجود نقص في الكفاءات البشرية²¹⁰. كما أن حصة البنوك الإسلامية في سوق الخدمات البنكية الجزائرية لعام 2010 لا تتعدى 5,1%. فالمعروف أن هذه السوق تسيطر عليها البنوك العمومية، ولا يحوز القطاع الخاص منها إلا على 12%²¹¹. ومن هنا، وجب الالتزام بفتح شبابيك إسلامية على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، وإنشاء البنوك الإسلامية في البلاد.

سادسا - استحداث منتجات بنكية جديدة :

نجد من الضروري توجه البنوك العمومية والخاصة، للتكيف مع التقنيات البنكية والمالية الحديثة، والتفكير في جملة من الإجراءات التي من شأنها، استحداث منتجات بنكية²¹² جديدة ومتنوعة، تستقطب اهتمام المواطن. ومن الممكن أن تأخذ الأدوات الادخارية، شكل صناديق التوظيف المشتركة، أو شكل أسهم شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير. وإن اللجوء إلى مثل هذه الأدوات، يسمح بتنويع أصول وخصوم الاستثمارات. وعليه، يمكن للوسطاء الماليين أن يحصلوا على مداخيل، وعمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية، كما يمكن لهذه الموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها، تعويض الموارد الآتية من عملية إعادة التمويل تدريجياً²¹³. كما يجب على البنوك التحرك لتوفير قروض خاصة، تستجيب لاهتمام المواطن وتشجع على الادخار، لاستقطاب الكتلة المصرفية المتداولة خارج الشبكة المصرفية، على اعتبار أن الجانب البراغماتي لعملية الادخار، سيشجع المواطنين على إيداع أموالهم، وسحبها بطريقة عقلانية.

سابعا - تطوير التسويق المصرفي :

يهدف التسويق المصرفي²¹⁴ إلى الاستجابة لحاجات المتعاملين مع الجهاز المصرفي، والاهتمام بهم، وتقديم الخدمات السريعة وتلبية رغباتهم وإرضائهم، وذلك عن طريق المعرفة المنظمة لشؤونهم. ولاشك أن

²⁰⁹ عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

²¹⁰ عماد غزالي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

²¹¹ سليم بن عبد الرحمان، البنوك الإسلامية تمثل 5,1 بالمائة من سوق الخدمات البنكية، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6170، (2010/11/07)، <http://www.elkhabar.com/ar/economie/234685.html>

²¹² من المنتجات البنكية على سبيل المثال نجد ما هو متاح على مستوى بنك *BADR* الجزائري والمتمثلة في : دفتر ادخار الأشبال ؛ بطاقة البدر ؛ بدر كونسيلت ؛ المعالجة عن بعد للعمليات ؛ دفتر الادخار بدر ؛ أدوات الصندوق؛ الإيداع لأجل والحساب بالعملة الصعبة. وكذلك ما هو متاح على مستوى *CNEP* والمتمثلة في : دفتر ادخار السكن ؛ دفتر الادخار الشعبي ؛ الإيداع الخاص بالسكن ؛ الإيداع الخاص بالبنك وأدوات الصندوق.

²¹³ محمد زميت، مرجع سبق ذكره، ص 149-150.

²¹⁴ التسويق المصرفي هو النشاط الرئيسي الذي يتم على ضوئه تحديد مختلف المعايير والأسس، التي تحدد احتياجات السوق ورغباته، وتحدد الاستراتيجيات اللازمة لبقاء الزبائن الحاليين، وكسب زبائن جدد، عن طريق فهم طريقة استنباط أسس معرفية لفهم المنافسين الحاليين والمرقبين.

تقديم الخدمات وإتقان انجازها، وترسيخ السمعة الطيبة للمصرف لدى عملائه، يتيح زيادة حجم الودائع المصرفية، نتيجة لزيادة التعامل مع البنوك، وبالتالي زيادة حجم أعمالها. وعليه، يمكن القول أن التسويق فلسفة تحدد أهداف المؤسسة في إرضاء العميل، والتعرف على رغبات عملاء السوق²¹⁵. وإن الجدارة تبرز في جلب أكبر عدد ممكن من المودعين، وأحسن الودائع ما كان موضوعا لدى البنك على شكل سيولة نقدية ولأجل. وبقدر ما يتعاون قسم التسويق مع العملاء، من حيث تسهيل معاملاته معهم، وتقديم الخدمات المجانية إليهم، بالإضافة إلى حسن الاستقبال واحترام المتعاملين معه، بقدر ما يستطيع البنك جلب أكبر عدد منهم.

لذا وجب الاهتمام بالتسويق المصرفي، عن طريق الترويج والدعاية والإعلان، والتعريف بالبنك وأنواع الحسابات والمكاسب، التي يمكن أن يجنيها الأفراد من فتح الحسابات المختلفة (جارية، ادخار، استثمار،...). ويكون هذا باستخدام وسائل الإعلام والاتصال، كالنشرات والمجلات ومواقع الانترنت، وتنظيم ندوات وغير ذلك. بالإضافة إلى تشجيع البحوث المتعلقة بتطوير العمل المصرفي وترقيته.

ثامنا - تشجيع فئة صغار المدخرين :

يؤدي النظام المالي دورا مهما في تعبئة المدخرات، وبالأخص مدخرات صغار المدخرين، وتوجيه تلك المدخرات نحو الاستثمار في الموجودات المختلفة. فعن طريق تنويع المحفظة، تتمكن المؤسسات المالية من توفير فرصة لتعظيم عوائد المدخرين، وتخفيض المخاطر، فضلا عن أنها تخلق أدوات مالية صغيرة، وهو ما يوفر الفرصة للأسر بأن تحمل محافظ متنوعة، وتزيد سيولة موجوداتها وكفاءة استثماراتها²¹⁶. ومن هنا، وجب على البنوك المحلية أن تكثف اهتمامها بالفئة المتوسطة والصغيرة الحجم من المدخرين - نظرا لاتساع قاعدتها - خاصة وأنه من المتوقع أن يأتي هذا التوجه بفائدة كبيرة على كلا الطرفين، تأسيسا على ما يوجد لدى هذه الفئة من مدخرات ضخمة وذات قابلية للنمو، على أن تهتم هذه البنوك في مجال تعاملها مع هذه الفئة، بمسألة تطوير أدوات ادخارية واستثمارية تتفق مع ميولهم، ومعتقداتهم وتوجهاتهم.

ولتشجيع صغار المدخرين يجب كذلك، العمل على تخفيض الحد الأدنى المطلوب لفتح الحسابات الادخارية، بل يتعين أن يكون بالمجان، كي تستقطب مدخراتهم. فعادة لا تهتم البنوك ولا تشجع على فتح وإدارة الحسابات الصغيرة، وعادة ما تطلب المؤسسات المالية الكبيرة مبالغ كبيرة لفتح حسابات الادخار، تحت مبرر الكلفة العالية. فمثلا في فرنسا قدر أحد البنوك أن الإقراض لغير الشركات، يقصد بذلك حسابات الأفراد الصغيرة ؛ يتطلب فتح 2500 حساب لتغطية أجر موظف واحد في العام، مما يؤدي إلى عدم تشجيع صغار المدخرين على فتح حسابات بالبنوك²¹⁷. وهذا ما يجعل الكثير من الذين يعتمدون على دخول يومية متدنية، خارج اهتمام البنوك والمؤسسات المالية التقليدية. ومن هنا، يتعين على الحكومات الإساهم في إيجاد حل، إلى ما تتعرض له البنوك في إدارة الحسابات الصغيرة.

²¹⁵ صلاح الدين الشيخ خضر، مرجع سبق ذكره، ص65.

²¹⁶ مفيد دنون بونس، كفاءة الأسواق المالية العربية في تعزيز النمو الاقتصادي في ضوء تحديات العولمة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل - العراق، العدد 79، مجلد 27، 2005، ص40.

²¹⁷ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها - نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص239-240.

الفرع الثاني - العمل على تطوير بورصة الجزائر

تعد عملية تعبئة المدخرات الوطنية أحد أهم أهداف البورصة، ويعتبر حجم المدخرات ومقدار ما يُعرض منها، من أهم العوامل التي تؤثر على نمو هذه السوق، والتي ترتبط إلى حد كبير بدرجة النمو الاقتصادي²¹⁸. ويعتبر تطوير البورصة، من المرتكزات المهمة في إطار الجهود المبذولة للإصلاح الاقتصادي، والتحول نحو آليات السوق، من أجل تعبئة وتخصيص الموارد، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي. وذلك نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيهها إلى المشاريع الإنتاجية الأكثر كفاءة و ربحية. ومن الناحية المبدئية، يفترض أن تطوير البورصة سيعجل النمو الاقتصادي عبر إنعاش الادخار المحلي. وكما نجحت البورصة في تعبئة المدخرات، وتوجيهها نحو فرص استثمارية مجزية، وبعوائد عالية ومستقرة، فمن المتوقع أن ينعكس ذلك على الميل للادخار فيرفعه، لأن الادخار يصبح أكثر جاذبية. ولتطوير بورصة الجزائر نقترح مجموعة من الأدوات من بينها :

أولا - محاربة الاقتصاد الموازي :

يعتبر السوق الموازي منافس شديد للسوق المالية، حيث أن الأشخاص الذين يتعاملون فيه يحققون أرباحا طائلة، دون مراقبة من طرف مصلحة الضرائب، ودون قيود تجارية أو استثمارية. وقد أكدت الإحصائيات الرسمية، أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية. وهي نسبة مرتفعة جدا، تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة، نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف²¹⁹. لذلك يجب على السلطات محاربتة، وذلك بتشديد الرقابة على المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون في مثل هذه السوق، وإخضاعهم للعمل تحت شروط اقتصاد السوق.

ثانيا - التحفيز الجبائي :

إن السياسة الجبائية تؤثر بشكل مباشر على قرارات الاستثمار²²⁰، وقرارات التمويل²²¹، عن طريق السوق المالية. وبالتالي لا بد أن تتضمن التشريعات الضريبية العديد من الحوافز الضريبية، التي تساهم في تخفيض معدلات الضريبة، وترفع من ثم من معدلات العوائد، وتخفض من ثم تكلفة الاستثمار بعد الضريبة. وذلك بهدف زيادة حجم الاستثمار، ومن ثم الطلب على الأموال القابلة للإقراض وعرض الأوراق المالية.

²¹⁸ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص156.

²¹⁹ طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر، العدد 6، 2009، ص326.

²²⁰ وذلك بالتأثير على تكلفة رأس المال ومن ثم معدل العائد على الاستثمار، إذ أنه في ظل وجود ضرائب تؤسس قرارات الاستثمار على التكلفة والعائد بعد الضريبة، لذا فتعدد الضرائب المفروضة على دخل الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفته وبالتالي انخفاض حجمه، إذ يتزايد تبعاً لذلك عدد المشروعات المفروضة، وموody ما تقدم انخفاض الطلب على الأموال القابلة للإقراض ومن ثم عرض الأوراق المالية.

²²¹ تمثل تكلفة التمويل أحد مكونات تكلفة رأس المال، التي تعد المحدد الأساسي للاستثمار، ومن ثم عرض الأوراق المالية. وتعتمد التكلفة الإجمالية الفعلية للتمويل، على اختيارات الشركات لمصادر تمويل الاستثمارات، وعلى تكلفة كل مصدر تمويلي. وتتأثر القرارات التمويلية بدورها بالسياسة الضريبية، اعتماداً على المعاملة الضريبية لكل مصدر تمويلي. إذ أن المعاملة الضريبية لمصادر تمويل الاستثمارات المختلفة: السدين، والأسهم، والأرباح المحتجزة قد تختلف بشكل يؤثر على تكلفة كل مصدر تمويلي ومن ثم على هيكل تمويل الشركة لاستثماراتها في ضوء القرارات التمويلية.

ثالثا - العمل على ضمان الاستقرار السياسي :

يعد وجود استقرار سياسي في البلاد، بمثابة حجر الزاوية لكل سياسة تهدف إلى تجنيد الادخار وتنمية نشاط البورصة، إذ أن توفر هذا العامل، يشجع الشركات المحلية والأجنبية على إقامة مشاريع بالجزائر، والتي تكون بحاجة إلى تمويل طويل الأجل لتحقيق مشاريعها، وبالتالي اللجوء إلى البورصة للحصول على حاجياتها، كما أن توفير هذا العامل، يشجع المدخرين على الاستثمار في البورصة.

رابعا - زيادة عدد الشركات الملقيدة في البورصة²²² : وذلك باللجوء إلى :

1. تسريع عملية خوصصة المؤسسات العمومية : حيث تعتبر البورصة آلية من آليات الخوصصة، وذلك من خلال فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية في البورصة، وتنوع فرص الاستثمار بالنسبة للمدخرين.
2. توفير محيط يشجع المؤسسات الخاصة على دخول البورصة : وذلك بتوفير شروط الاقتصاد الحر، حيث أن الشركات تخاف في حالة دخولها إلى البورصة، من فقدان المراقبة على شركاتها. ومن أجل إزالة هذه المخاوف، يمكن اقتراح فتح رأسمال هذه الشركات بنسبة 20%، وهذا لا يفقدها المراقبة بما أنها تبقى على 80% من رأسمالها. كما أن دخول هذه الشركات إلى البورصة، لا يقتضي بالضرورة فتح رأس المال، فيمكن طرح السندات، وبهذا نزيل مخاوف فقدان المراقبة.

خامسا - تعزيز الشفافية والإفصاح :

بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جهة، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جهة أخرى، يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات، التي يتوجب على لجنة تنظيم البورصة الإفصاح عنها، سواء تلك المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية، أو أسماء أعضاء السوق. بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول، والمؤشرات المالية الرئيسية. وفي هذا الجانب، على شركة إدارة البورصة، إصدار نشرات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية، تتضمن معلومات عامة عن السوق، وقرارات مجلس الإدارة، ومعلومات عن أحجام التداول، ومؤشرات الأسعار.

سادسا - زيادة عرض الأوراق المالية : ويكون ذلك عن طريق :

1. زيادة إصدارات جديدة لشركات مساهمة قائمة، أو تخصيص الحصص الحكومية في هذه الشركات ؛
2. تحويل شركات الأفراد إلى شركات مساهمة ؛
3. التنوع في الأدوات المالية يحفز زيادة العرض، كما يستقطب عددا كبيرا من المستثمرين ؛
4. إزالة المعوقات التشريعية والقانونية.

سابعا - إنشاء نوادي الاستثمار في الأوراق المالية²²³ :

هناك صورا أخرى لتشجيع صغار المدخرين الذين تجمع بينهم وحدة العمل أو مكان الإقامة (كالأندية الرياضية والاجتماعية والنقابات ؛ المدارس ؛ المصانع ؛ البنوك والشركات)، لإنشاء نوادي للاستثمار في

²²² جمعون نوال، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-63، بتصرف.

²²³ منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص 175.

الأوراق المالية. وذلك عن طريق اقتطاع مدخرات صغيرة منهم دوريا، توجه لشراء أوراق مالية، سواء عند الإصدار، أو عند التداول في البورصة. وتكون مملوكة ملكية جماعية لهم، ومن ثم، يتاح للأعضاء فرصة تملك أوراق، قد لا يكون متاحا لهم تملكها على انفراد دفعة واحدة. ومن شأن إنشاء هذه النوادي، زيادة الوعي الاستثماري في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات الصغيرة للاستثمار فيها، بما قد ينتهي إلى أن يكون لكل عضو محفظة أوراق مالية خاصة به، وهو ما ينشط السوق. هذا فضلا عن إيجاد طبقة جديدة من صغار المدخرين المستثمرين، مما يقلل من حجم السيولة لديهم، ويحد من ميلهم إلى الاستهلاك، ويخفض معدلات التضخم.

ثامنا - تفعيل دور البنوك :

يرتكز دور البنوك في تفعيل دور البورصة أساسا على مدى تحرير القطاع المالي، وتخفيف القيود على عمليات سوق الأوراق المالية. ويضطلع كل من البنك المركزي والبنوك التجارية بدور هام في هذا المجال :

1. دور البنك المركزي : يمارس البنك المركزي دورا هاما في تنمية البورصة، وذلك عن طريق :

أ - السماح بإنشاء بنوك استثمار خاصة للترويج والاكتماب في الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات ؛
ب- ضمان البنك المركزي للسندات الصادرة عن المؤسسات العمومية، الأمر الذي سيوسع من سوق السندات؛
ج - العمل على تحرير أسعار الفائدة، لما لها من علاقة عكسية مع أسعار الأوراق المالية.

2. دور البنوك التجارية : تمارس البنوك التجارية دورها في تنمية البورصة باعتبارها وسيطا ماليا كما يلي :

أ - المساهمة المباشرة في تأسيس الشركات الجديدة، بهدف تنشيط سوق الإصدار، ومن ثم سوق التداول ؛
ب - تسويق وترويج أسهم الشركات الجديدة أو القائمة ؛
ج - التوسع في منح القروض لضمان الأوراق المالية، مما يشجع الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في الأوراق المالية، وإضافة متعاملين جدد في سوق الأوراق المالية.

تاسعا - تحسين المناخ الاستثماري :

إن نجاح السوق المالية يتطلب وجود مناخ استثماري مستقر بمعدلات منخفضة للتضخم، وتحقيق استقرار اقتصادي كلي، والعمل على الإبقاء على هذا الاستقرار، للسماح لهذه السوق بلعب دورها بشكل فعال.

عاشرا - إرساء الثقافة البورصية :

تعد الثقافة البورصية من أهم عوامل نجاح السوق المالية، سواء لدى المستثمرين، أو لدى المؤسسات، في توجيه مدخرات الأفراد نحو الاستثمار في البورصة من جهة، وفي توجيه الشركات نحو التمويل الطويل الأجل، بإصدارها لأسهم وسندات من جهة أخرى. وعليه، فإنه يتعين وضع سياسات، يكون الغرض منها تعريف مختلف الأعوان الاقتصاديين بأهمية البورصة في تمويل الاستثمارات الوطنية. ويكون ذلك بانتهاج سياسة إعلامية، عن طريق مختلف وسائل الإعلام، ولجنة تنظيم ومراقبة البورصة، وشركة إدارة بورصة القيم، وكذا الوسطاء في بورصة الجزائر، وترسيخ هذه الثقافة لدى الطلبة من خلال المؤسسات التربوية والجامعات.

وبالنسبة للجانب الديني، وبهدف رفع الحرج عن التعامل في البورصة، يتعين إنشاء وإدراج أسهم البنوك الإسلامية، ودخولها وعمالها كمتعاملين في البورصة. وكذا إدراج الأدوات المالية الإسلامية، مع الاستفادة من أنظمة الوساطة والتداول التي أنشأتها وجربتها البنوك الإسلامية، كصناديق الاستثمار الإسلامية.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل، إلى العقبات التي تعترض الادخار المحلي في الجزائر على المستوى القطاعي (القطاع الخاص والقطاع العام)، وعلى مستوى الجهاز المصرفي الجزائري. وحاولنا إيجاد بعض الحلول التي قد تغلب في التغلب على هذه العقبات، التي تكبح تقدم واستمرار عملية الادخار في الاقتصاد الوطني.

بالنسبة لعقبات الادخار على مستوى القطاع الخاص، وبالتحديد القطاع العائلي، فتمثلت في انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري ؛ عدم عدالة توزيع الدخل ؛ النمو السكاني المرتفع ؛ الوازع الديني ونظرة المجتمع إلى البنوك على أنها ربوية ؛ أثر التقليد والمحاكاة لأنماط المعيشة في البلدان الغنية وانتشار الاستهلاك الترفي ؛ تنامي ظاهرة البيع بالتقسيط ؛ ضعف الوعي الادخاري المصرفي والثقافة التأمينية ؛ وصولا إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني. وبالنسبة للحلول التي اقترحها الباحث، فتمثلت في ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، وذلك بالحد من ظاهرتي الفقر والبطالة ؛ مراعاة الدافع الديني للمواطنين، وذلك بعدم إجبارهم على التعامل بسعر الفائدة أخذًا وعطاء ؛ العمل على ترشيد الاستهلاك ؛ تقوية الوعي الادخاري المصرفي ؛ محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار عن طريق الزكاة ؛ نشر الوعي الادخاري التأميني ؛ تشجيع زيادة تحويل مدخرات المواطنين العاملين بالخارج، والعمل على ضمان الاستقرار السياسي.

أما فيما يخص مدخرات قطاع الأعمال الخاص، فهي تواجه عقبات تتمثل في مشكل التمويل، انخفاض الإنتاجية ؛ ارتفاع أسعار الواردات من لوازم الإنتاج ؛ منافسة منتجات الدول المتقدمة للمنتجات الوطنية، وهذا سيؤثر على أرباح القطاع، ومنه على حجم مدخراته. وللهوض بمدخرات هذا القطاع، كان من الضروري الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المشاريع ذات المردود طويل المدى، والتي تولد مدخرات قابلة للاستثمار في المستقبل، وذلك باستخدام حوافز ضريبية.

بالنسبة للادخار الحكومي، فتعترضه عدة مشاكل، أبرزها قصور معدل الزيادة في الإيرادات عن ملاحقة معدل الزيادة في النفقات. وهذا مرده إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بالإيرادات، وخاصة : ضعف أرباح القطاع العام ؛ ضعف الطاقة الضريبية ؛ الصدمات الخارجية ؛ الفساد المالي. وبالنسبة للنفقات، فمنها تضخم الجهاز الإداري ؛ ارتفاع التكاليف ؛ تفاقم الإنفاق العسكري والفساد في النفقات الحكومية. وللهوض بالادخار الحكومي، يرى الباحث وجوب العمل على زيادة إيرادات قطاع الأعمال العام ؛ دعم الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني ؛ ترشيد الإنفاق العام ؛ تطوير قطاع التجارة الخارجية ومكافحة الفساد المالي.

وبالنسبة لعقبات الادخار لدى النظام المصرفي، فتمثلت في محدودية محفزات الادخار وخاصة ضعف معدلات الفائدة، وارتفاع معدلات التضخم ؛ غياب عامل الثقة في النظام المصرفي ؛ تدني الخدمات المصرفية؛ عدم وجود أوعية ادخارية متعددة، وأدوات جديدة لتعبئة الادخار ؛ إهمال وظيفة التسويق المصرفي ؛ ضعف تطور البورصة. ولتذليل هذه العقبات، يرى الباحث أنه من الضروري، تطبيق أنظمة للحوافز وتقديم عائد مجز على المدخرات ؛ مكافحة التضخم ؛ ترسيخ مفهوم الأمان والثقة في الجهاز المصرفي ؛ وضع إستراتيجية لتطوير الخدمة المصرفية ؛ ابتكار أوعية ادخارية جديدة في النظام المصرفي، خاصة تشجيع قيام البنوك الإسلامية، واستحداث منتجات بنكية جديدة ؛ تطوير التسويق المصرفي والعمل على تطوير البورصة.

الخاتمة

تمحورت إشكالية موضوع البحث حول محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، وهذا ما دفعنا لمعالجة هذه الإشكالية وفق أربعة فصول باستعمال المنهج والأدوات المبينة في المقدمة. وقد آن لنا الأوان لنقول كلمة موجزة في النتائج التي حوتها صفحات بحثنا هذا، وسيكون ذلك في النقاط التالية :

1. الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو اقتطاع جزء من الدخل بعيدا عن الاستهلاك، بغية الانتفاع به مستقبلا، بشرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر. وهو أنواع، فمن زاوية طبيعة المدخرات، نجد الادخار الإختياري الذي يقوم به الأفراد برغبتهم الخاصة دون إجبار أو تدخل من أحد، كما يقوم به قطاع الأعمال الخاص. وهناك الإجباري الذي تقوم به الدولة بصورة جماعية عن طريق احتفاظ الحكومة بجزء من مرتبات وأجور الأفراد أثناء عملهم، ثم صرفها لهم عند الحاجة إليها، أو عند انتهائهم من العمل. وكذلك تدخر الدولة عن طريق الضرائب، بهدف استعمال المدخرات كمصدر تمويل توجهه للاستثمار الذي يعود بالفائدة للمصالح العام، بالإضافة إلى الادخار الذي ينشأ عن التمويل بالتضخم أو ذلك الذي ينشأ عن استخدام البطالة المقنعة. أما من حيث شخصية المدخر، فنجد الادخار المحلي ؛ الادخار الوطني ؛ الادخار الوطني الصافي ؛ الادخار الكلي والادخار الخارجي. كما نميز بين الادخار الايجابي الذي يؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية أو على الأقل المحافظة عليها، والادخار السلبي الذي يتمثل في الإنفاق على الاستهلاك بأكثر من الدخل. ونميز كذلك بين الادخار الفعلي المتحقق فعلا في الاقتصاد وبين الادخار الممكن تحقيقه فيما لو وجدت عوامل دافعة نحو الادخار بدرجة كافية. وقد يكون الادخار في صورة عملة وطنية أو في صورة عملات أجنبية.

2. على المستوى النظري تعتبر العلاقة بين الادخار والاستهلاك علاقة تكامل، حيث مجموع النسبة التي أُدخرت والنسبة التي أُستهلكت يكون مساويا للواحد الصحيح. بينما العلاقة بين الادخار والاستثمار هي علاقة مزدوجة، فمن ناحية هي علاقة تمويلية، ومن ناحية أخرى علاقة إنتاجية. بالنسبة لعلاقة التضخم بالادخار فهي علاقة عكسية، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض في معدل الادخار، بينما ارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى كبح الزيادة في معدل التضخم. والعلاقة بالمثل بين الادخار و وجود السلع البديلة ذات السعر المنخفض. وبالنسبة للاكتناز فإنه يتقاطع مع الادخار في كونه يمثل مقدارا من الدخل لم ينفق على الاستهلاك، غير أنه يتعارض معه في كونه لا يُعرض في سوق رأس المال، بل يُحتفظ به في شكل نقدي، لهذا يُنظر للاكتناز على أنه ادخار لكنه مجمد وغير منتج. أما الضرائب فتتناسب عكسيا مع الادخار الفردي ويجابيا مع الادخار الحكومي، وأما النقود فما هي إلا أداة للادخار، وعلاقة الادخار بالثروة غير محددة، لكن يبقى الادخار هو مفتاحها وهي تبدأ به.

3. اختلفت المدارس الاقتصادية في محددات الادخار، فالنظرية الكلاسيكية ترى أن سعر الفائدة هو المحدد للادخار، بينما النظرية الكينزية ترى الدخل هو المحدد الأساسي له. وفي الحين الذي تعتبر فيه نظرية دوزنبري الدخل النسبي المحدد الأساسي للادخار، تأتي نظرية ميلتون فريدمان لتعتبر الدخل الدائم هو المحدد. وعلى الرغم من أن هذه النظريات ترى أن الدخل هو المحدد للادخار، إلا أن كل منها تُحدد

دورا مختلفا للدخل كمؤثر على الادخار. وتعتبر نظرية دورة الحياة أن الادخار هو دالة في دخول طول فترة الحياة، إضافة إلى الثروة والهيكل العمري للسكان. بينما ربط نموذج تايلور ادخار الفترة الحالية بادخار الفترة السابقة وبالتغير الحاصل في الدخل بين هاتين الفترتين. وفي الاقتصاد الإسلامي يتحدد الادخار بالدخل الحقيقي، إضافة إلى الاعتدال والتوازن في قضاء الحاجات بين الحاضر والمستقبل.

4. للادخار أهمية كبيرة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة، فعلى مستوى الفرد، يشكل الادخار صمام الأمان بالنسبة للمستقبل الغامض المبهم الذي يتسم بعدم اليقين، وهو ما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد أو الأسرة في المستقبل، وتحقيق السعادة لكليهما. كما يشكل الادخار قوة اقتصادية يستعين بها الفرد في تنفيذه لبعض المشروعات الاستثمارية التي تراود خاطره، زد على ذلك أنه يُمكنه من تنمية قدرته على تحمل المسؤولية وعلى عمليات التخطيط الجيد. ويكتسب الادخار أهمية كبيرة أيضا على مستوى الدولة، باعتباره أحد أهم العوامل اللازمة لحفز النمو الاقتصادي، وهو عنصر مهم في التراكم الرأسمالي. كما يُعد الركيزة الأساسية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم يُعد انخفاضه من أهم معوقات تمويل التنمية، ويتبلور دوره أيضا في كونه وسيلة اقتصادية للتقليل من معدلات البطالة ومن حجم المديونية، إضافة إلى تحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وهو ما يثبت صحة الفرضية القائلة بأن تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على ارتفاع معدل الادخار كشرط أساسي.

5. حقق الاقتصاد الجزائري معدلات موجبة للادخار المحلي خلال الفترة (1970-2011)، مع ملاحظة وجود استقرار نسبي في مقداره، حيث بلغ متوسط فترة الدراسة 37,62% من الناتج الداخلي الخام. وهي نسبة عالية؛ تعكس مدى مساهمة الأوعية الادخارية المختلفة في الارتفاع بمعدل الادخار.

6. تباينت قدرة الاقتصاد الوطني في توليد الادخار المحلي خلال الفترة المعنية بالدراسة، فبالنسبة للادخار المحلي بالأسعار الجارية، خلصت الدراسة إلى أنه امتاز بالضعف الشديد في سنوات السبعينات والثمانينات، ليعرف تطورا إيجابيا في سنوات التسعينات. أما في سنوات الألفية، فقد عرف تناميا كبيرا في مستوياته التي تضاعفت بأكثر من ثلاثة مرات بين عامي 2000 و 2011.

7. اتسم الادخار المحلي بالأسعار الحقيقية بالضعف في بداية حقبة السبعينات، إلا أنه أخذ في التحسن التدريجي إلى غاية أزمة 1986، أين شهد انهيارا كبيرا وسجل معدل نمو سالب بلغ (-36,10%). ليعرف بعدها نوعا من الاستقرار النسبي خلال الفترة (1986-1999)، حيث بلغ في المتوسط 50,92 مليار دج، ومع بداية سنة 2000 شهد تحسنا ملحوظا، ولكن الملفت للانتباه، الزيادة المعتبرة في قيمه بداية من سنة 2005، وذلك نتيجة الانفجار الذي عرفته صادرات المحروقات التي سجلت معدل نمو قوي بلغ 46,76% خاصة مع التحسن في الأسعار والكميات المصدرة. وقد استمر الادخار المحلي الحقيقي في تحقيق المزيد من المستويات العالية، باستثناء سنة 2009 التي شهدت انخفاضا محسوسا نتيجة الأزمة المالية العالمية.

8. حقق الاقتصاد الجزائري معدلا موجبا للادخار الوطني الصافي، خلال كل سنوات الدراسة، وبلغ نحو 32,32% من الدخل الوطني المتاح. وبينت الدراسة أن حجمه اتسم بالضعف على مدى الفترة

(0791-9891)، وهذا بالرغم من تطوره الايجابي، ليشهد تدهورا كبيرا سنة 6891 إلى حدود 4,25 مليار دج، أي بمعدل نمو سالب قدر بـ (-70,82%)، وذلك نتيجة للصدمة النفطية التي ألمت بالاقتصاد الوطني، وقد تحسن بعدها بشكل عام. وتبقى الفترة (0002-1102) مميزة بمستويات عالية لحجم الادخار الوطني الذي تضاعف أربعة مرات بين عامي 0002 و 1102، بمعدل زيادة سنوية بلغت في المتوسط حوالي 44,31%، حيث قفزت من 72,1841 مليار دج سنة 0002 إلى 45,0395 مليار دج سنة 1102.

9. القطاعات الاقتصادية التي تساهم أكثر في الجهود المبذولة لتعبئة الادخار الوطني هي المؤسسات العمومية؛ المؤسسات غير المالية والأسر. وتتوزع المدخرات الإجمالية المجمعة من قبل كل قطاع اقتصادي لمتوسط الفترة (1974-2009) كالتالي: 42,2% ادخار المؤسسات العمومية؛ 26,2% ادخار الشركات وأشباه الشركات؛ 26% ادخار الأسر و 5,6% ادخار المؤسسات المالية. أما بالنسبة للادخار المحلي فقد بينت الدراسة أن الادخار الحكومي يمثل نسبة أكثر من 38% من الادخار المحلي، أما ادخار المؤسسات وادخار الأسر فيمثل على التوالي 33% و 29%. ومن حيث المؤشرات، فقد بلغ معدل الادخار المحلي في المتوسط 50% من الناتج الداخلي الخام على مدى الفترة (2000-2010)، وينقسم بين الأعراف الاقتصادية إلى 15% للأسر، و 16% لقطاع الأعمال و 19% للادخار الحكومي.

10. حقق الاقتصاد الجزائري ادخارا حكوميا خلال كل سنوات الدراسة، أي أن الإيرادات العامة فاقت نفقات التسيير في كل السنوات، وهذا رغم أن الميزانية العامة لم تحقق في كل هذه السنوات فائضا. وهذا باستثناء سنة 2011 التي عرفت ادخارا حكوميا سالبًا بسبب تفوق نفقات التسيير على الإيرادات العامة.

11. العجز المسجل في الميزانية العامة للدولة لبعض السنوات التي تلت سنة 2000، هو خارج صندوق ضبط الإيرادات، مما يعني أنه في الواقع كان هناك فائضا في الميزانية.

12. هيمنت الإيرادات الجبائية على إيرادات الميزانية العامة للدولة، وذلك بواقع 92,26% كمتوسط للفترة (1970-2011). في حين كانت مساهمة الإيرادات غير الجبائية ضعيفة، إذ بلغت نسبة 7,74% كمتوسط لنفس الفترة. وبالتالي، كانت تغيرات حجم الادخار الحكومي متعلقة أساسا بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات الجبائية، بالإضافة إلى نفقات التسيير.

13. طغيان حصة الجباية البترولية على بنية الإيرادات الجبائية في الجزائر بشكل كبير على امتداد فترة الدراسة، حيث بلغت متوسط 56,27%، وهذا ما جعل السلطات العمومية تراهن على قطاع المحروقات في توليد الإيرادات الضريبية باعتباره منجما ضريبيا.

14. تراكم الادخار الحكومي لدى الخزينة العمومية في الاقتصاد الجزائري لم يكن بسبب أداء الاقتصاد، وإنما بفضل ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية بالدرجة الأولى، ومن ثم الجباية البترولية. وأسعار المحروقات هي متغير غير تحكمي، وهذا ما يخفي هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد على قطاع المحروقات، وهو ما يجعله عرضة للهزات الاقتصادية. وقد أشارت الدراسة إلى وجود علاقة قوية جدا بين الادخار الحكومي والجباية البترولية، باعتبار أن معامل الارتباط يساوي 0,8834 وهو ذو

دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%. وبالتالي فإن الجباية البترولية تفسر التغيرات الحاصلة في الادخار الحكومي بنحو 78,04%، وهذا بافتراض الجباية البترولية كمتغير مفسر وحيد. زد على ذلك تأثير كل من الجباية العادية وبقية الإيرادات غير الجبائية ونفقات التسيير بالدرجة الثانية، ويبقى تأثير الجباية البترولية الأقوى ضمن هذه العوامل. وهذا يؤكد على صحة الفرضية القائلة بأن المحروقات الركيزة الأساسية لزيادة حجم الادخار في الجزائر ضمن كل المراحل التنموية.

15. تميز ادخار القطاع العائلي بالضعف الشديد خلال الفترة (1970-1989)، وهذا نتيجة انكماش مستوى الدخل المتاح للأسر بالتزامن مع ارتفاع معدلات الاستهلاك بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وانعدام فرص العمل، وزيادة فقر السكان. وقد شهد الادخار العائلي نمواً جدياً مرتفعاً خلال الفترة (1990-1993) نتيجة النمو المحسوس في الدخل المتاح للأسر. وعلى عكس الفترة السابقة، فقد عرف الادخار العائلي معدلات نمو سالبة سنتي 1994 و 1995 وذلك راجع إلى النمو الكبير في الاستهلاك الأسري الناتج عن تحرير أسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها، بالإضافة إلى موجات التضخم التي أثرت على القدرة الشرائية والحافز على الادخار، ووصول مؤشر البطالة لمستويات خطيرة، وهذا مع تباطؤ في معدلات نمو الدخل المتاح، إضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفت الجزائر. وقد عرف الادخار العائلي تحسناً خلال الفترة (1996-2009)، حيث أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهذا بالتزامن مع تباطؤ النمو في الاستهلاك الأسري.

16. الفوائض المالية المحققة في قطاع الأعمال العام الجزائري خلال الفترة (2000-2012)، يعود الفضل فيها بشكل أساسي لقطاع المحروقات، الذي بلغ متوسط مساهمته نحو 90,53% من نتيجة الاستغلال.

17. ساهم قطاع الأعمال الخاص الجزائري في تحقيق فوائض مالية معتبرة خلال الفترة (2000-2012)، حيث فاقت النصف من إجمالي نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال، ويعود الفضل في ذلك إلى القطاع الزراعي والصناعي وبشكل أساسي إلى قطاع الخدمات.

18. خلصت الدراسة إلى أن الادخار المحلي لم يكن بالحجم الكافي لتمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-1999)، لكن بداية من سنة 2000 أصبح يمتلك قدرة تمويلية ذاتية، وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية القائلة بأن الادخار المحلي استطاع تمويل خطط التنمية في الجزائر خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة فقط. ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التي حاولنا تطبيقها. فبالنسبة لمؤشر فجوة الموارد المحلية أتضح أن الجزائر عانت من هذه الفجوة بدرجات متفاوتة من سنة إلى أخرى، إلى أن استقرت في الاتجاه الموجب بداية من سنة 1996. وبالنسبة لمؤشر قدرة الصادرات على تغطية الواردات، فيتضح أن قيمة الصادرات الجزائرية قد عجزت عن تغطية قيمة الواردات خلال الفترات (1970-1979) و(1986-1990)، بينما استطاعت أن تغطي الواردات خلال الفترات (1980-1985) و(1996-2011). أما بالنسبة لمؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي فبلغت خلال الفترة (1970-1984) النسبة 1,67%، أما الفترة (1985-1995) فبلغت النسبة 0,061%، وخلال الفترة (1996-2011) بلغت التدفقات 4%. وبلغ متوسط الفترة (1970-2011) ما نسبته 2,13%، ومعنى هذا

أن المدخرات المحلية في الجزائر، بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الأخرى، من ديون حكومية وقروض ومساعدات ومنح، قد مولت خلال الفترة (1970-2011) ما نسبته 97,87% من الاستثمارات، بصورة إجمالية. وبالنسبة لمؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي فخلصت الدراسة إلى أن الديون الخارجية كانت تمتص بشكل رهيب معظم ما يُدخر، فعوض أن تأخذ هذه المدخرات طريقها إلى الاستثمار، كانت تذهب لسداد الديون، خاصة خلال المرحلة الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري (1988-1995)، التي امتصت فيها الديون أكثر من نصف المدخرات المحلية في الجزائر.

19. بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود تذبذب في جميع المتغيرات المستقلة، وهذا التذبذب تراوح بين العنيف والبسيط. كما أشار معامل الارتباط الخطي لبيرسون إلى وجود علاقة دالة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل الادخار المحلي وبعض المتغيرات المستقلة، حيث كانت العلاقة موجبة مع المتغيرات التالية: رصيد الحساب الجاري؛ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ رصيد الميزانية؛ أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر. بينما كانت العلاقة سالبة مع المتغيرات التالية: معدل التضخم؛ معدل الإعالة والائتمان المحلي للقطاع الخاص. في حين لم يثبت معامل الارتباط الخطي لبيرسون وجود علاقة دالة بين معدل الادخار وكل من المتغيرات التالية: الكتلة النقدية؛ معدل الفائدة الحقيقي؛ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

20. أظهرت نتائج الدراسة القياسية لمحددات الادخار المحلي في الجزائر بالنسبة لأفضل النماذج المقدره إلى أن كلا من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الجارية والفترة السابقة؛ رصيد الميزانية العامة للدولة؛ رصيد الحساب الجاري؛ أسعار النفط ومعدل الادخار المحلي للفترة السابقة، ذات تأثير واضح على معدل الادخار المحلي في الجزائر. كما أشارت نتائج النماذج الأخرى المقدره - وهي نماذج جيدة ومقبولة اقتصاديا وإحصائيا - إلى أن معدل الادخار ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي، في مقابل علاقة عكسية مع الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص. كما بينت نتائج الدراسة القياسية أن معدل الادخار المحلي غير حساس تجاه تغيرات أسعار الفائدة الحقيقية، وبالتالي عدم فاعلية سياسة تحرير سعر الفائدة التي انتهجتها الحكومة ابتداء من عام 1995 في جذب المدخرات المحلية، بالرغم من أن الفكر الاقتصادي قد أكد على أهمية العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة، الأمر الذي يؤكد على أن هناك عوامل اجتماعية وثقافية ودينية تجعل من سعر الفائدة عاملا غير مؤثر على الادخار في الجزائر، الأمر الذي لا يمكن الاعتماد عليه في رسم السياسات المتعلقة بالادخار في الجزائر. كما دلت النتائج على عدم وجود تأثير لمعدلات التضخم ولا إلى بقية المتغيرات الأخرى على معدلات الادخار في الجزائر، وذلك لانخفاض أثرهم الإحصائي. وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية القائلة بأن الادخار ظاهرة تتأثر بعوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، ويكون للعوامل الاقتصادية الدور البارز في التأثير على حجم الادخار المحلي في الجزائر.

21. بينت نتائج تحليل العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري باستخدام اختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل - جرانجر وطريقة جوهانسن، غياب علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين خلال الفترة المعنية الدراسة. كما بينت نتائج اختبار جرانجر للسببية عدم وجود سببية في أي من الاتجاهين، وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي. وبالتالي فالفرضية القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري غير صحيحة. وتفسير ذلك هو: طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي؛ عدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات، وضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني نتيجة عدم وجود منافذ استثمارية داخلية بالشكل الكافي.

22. أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة بوجود عقبات عديدة تعيق تعبئة الادخار في الجزائر بالشكل السليم، في مقابل وجود بعض التدابير التي تساعد في تذليل هذه العقبات. هذه العقبات تتواجد على المستوى القطاعي (القطاع الخاص والقطاع العام)، أو على مستوى الجهاز المصرفي. بالنسبة لعقبات الادخار على مستوى القطاع الخاص، وبالتحديد القطاع العائلي، فتمثلت في: انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري؛ عدم عدالة توزيع الدخل؛ النمو السكاني المرتفع؛ الوازع الديني ونظرة المجتمع إلى البنوك على أنها بنوك ربوية؛ أثر التقليد والمحاكاة لأنماط المعيشة في البلدان الغنية وانتشار الاستهلاك الترفي؛ تنامي ظاهرة البيع بالتقسيط؛ ضعف الوعي الادخاري المصرفي والثقافة التأمينية، وصولاً إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني. وقد رأت الدراسة أنه من الضروري زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، وذلك بالحد من ظاهرتي الفقر والبطالة؛ مراعاة الدافع الديني للمواطنين، وذلك بعدم إجبارهم على التعامل بسعر الفائدة أخذاً وعتاءاً؛ العمل على ترشيد الاستهلاك؛ تقوية الوعي الادخاري المصرفي؛ محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار عن طريق الزكاة؛ نشر الوعي الادخاري التأميني؛ تشجيع زيادة تحويل مدخرات المواطنين العاملين بالخارج والعمل على ضمان الاستقرار السياسي.

23. تواجه مدخرات قطاع الأعمال الخاص عقبات تتمثل في: مشكل التمويل، انخفاض الإنتاجية؛ ارتفاع أسعار الواردات من لوازم الإنتاج؛ منافسة منتجات الدول المتقدمة للمنتجات الوطنية، وهذا سيؤثر على أرباح القطاع، ومنه على حجم مدخراته. وللنهوض بمدخرات هذا القطاع، كان من الضروري الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المشاريع ذات المردود طويل المدى، والتي تولد مدخرات قابلة للاستثمار في المستقبل، وذلك باستخدام حوافز ضريبية.

24. يعترض الادخار الحكومي عدة مشاكل، أبرزها قصور معدل الزيادة في الإيرادات عن ملاحقة معدل الزيادة في النفقات، وذلك لعدة أسباب، منها ما يتعلق بالإيرادات وخاصة: ضعف أرباح القطاع العام؛ ضعف الطاقة الضريبية؛ الصدمات الخارجية والفساد المالي. وبالنسبة للنفقات، فمنها تضخم الجهاز الإداري؛ ارتفاع التكاليف؛ تفاقم الإنفاق العسكري والفساد في النفقات الحكومية. وللنهوض بالادخار الحكومي، ترى الدراسة وجوب العمل على زيادة إيرادات قطاع الأعمال العام؛ دعم الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني؛ ترشيد الإنفاق العام؛ تطوير قطاع التجارة الخارجية ومكافحة الفساد المالي.

25. تمثلت عقبات الادخار لدى النظام المصرفي في محدودية محفزات الادخار، وخاصة ضعف معدلات الفائدة، ارتفاع معدلات التضخم ؛ غياب عامل الثقة في النظام المصرفي ؛ تدني الخدمات المصرفية ؛ عدم وجود أوعية ادخارية متعددة وأدوات جديدة لتعبئة الادخار ؛ إهمال وظيفة التسويق المصرفي وضعف تطور البورصة. ولتذليل هذه العقبات، ترى الدراسة أنه من الضروري تطبيق أنظمة للحوافز وتقديم عائد مجز على المدخرات ؛ مكافحة التضخم ؛ ترسيخ مفهوم الأمان والثقة في الجهاز المصرفي ؛ وضع إستراتيجية لتطوير الخدمة المصرفية ؛ ابتكار أوعية ادخارية جديدة في النظام المصرفي خاصة تشجيع قيام البنوك الإسلامية ؛ استحداث منتجات بنكية جديدة ؛ تطوير التسويق المصرفي والعمل على تطوير بورصة الجزائر.

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن صياغة التوصيات الآتية :

1. يتعين على الجزائر إتباع سياسة التنمية الاقتصادية ذاتية التوليد والقابلة للاستمرار، بعيداً عن التأثيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها، بل والتنبؤ بها في كثير من الأوقات. ويكون ذلك انطلاقاً من استغلال الوفرة المالية الحالية لإحداث نهضة تنموية سليمة ومحكمة، ولن يتحقق ذلك إلا بتجديد الادخار المحلي وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة والمدرة للدخل والمجدية من الناحيتين المالية والاقتصادية. ونخص بالذكر هنا الاستثمارات المنتجة خارج قطاع المحروقات، خاصة القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، وهذا لغرض تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية للدولة من جهة، ولرفع مساهمة تلك القطاعات في زيادة نمو الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى، وهو ما يترتب عليه زيادة مستوى دخول الأفراد، بما يساعد في الأخير على زيادة الادخار المحلي. وهذا لن يتأتى في الحقيقة إلا بتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة التي تساعد على اتجاه المدخرات المحلية المتاحة نحو الاستثمار، ناهيك عن أنها ستجذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية، خاصة وأن الجزائر تتمتع بكثير من المزايا النسبية والمقومات المشجعة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
2. إن اعتماد الجزائر على إيرادات المحروقات كمصدر رئيسي للثروة، يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجهها، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها.
3. لا بد من استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة، ابتداءً من الشركات التضامنية، وصولاً إلى الشركات المساهمة والعامة والخاصة، وشركات التضامن بالأسهم.
4. العمل على تطوير بورصة الجزائر والقضاء على مسببات جمودها، على اعتبار أن عملية التطوير شرط أساسي لتحسين المناخ الاستثماري، وجعله أكثر قدرة على جذب المدخرات نحو الاستثمار.
5. توصي الدراسة بعدم جدوى الاعتماد على سعر الفائدة كعامل مؤثر في تحفيز الادخار، وهذا يقود إلى ضرورة الاتجاه نحو اعتماد المعاملات المالية الخالية من سعر الفائدة، نظراً لما تتمتع به من قبول لدى المواطن الجزائري بحكم ديانته الإسلامية. ويتحقق ذلك بتبني النظام المصرفي الإسلامي، أو على

الأقل فتح شبابيك إسلامية على مستوى البنوك الجزائرية، مع العمل على تحديث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية بما يتناسب مع الاحتياجات المختلفة لكافة أصحاب الفئات المالي.

6. ضرورة قيام رسمي السياسة في الجزائر بتشجيع السياسات المؤدية لزيادة فائض الحساب الجاري كتوفير دعم أكبر للصادرات، وتقديم الدعم اللازم لإجراء الدراسات المتعلقة بكيفية زيادة هذا الفائض.

7. ضرورة تغيير النمط الاستهلاكي في الاقتصاد الوطني، وكبح تبذير موارد البلاد المالية، ذلك أن الواردات ارتفعت بشكل خطير ولا بد من التصدي لهذا الإفراط بالسبل والإجراءات اللازمة، وقد يتحقق ذلك بإحداث تغيير هيكلي في تجارة الواردات بصورة تتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية، بحيث تكون الأولوية للسلع الرأسمالية اللازمة للتنمية وذلك على حساب السلع الترفيهية. فمثلا ليس من الحكمة في معركة التنمية أن تنفق الملايير من العملة الصعبة على استيراد السيارات والسلع الكمالية الترفيهية الأخرى التي يستهلكها جانب ضئيل من أفراد المجتمع، بينما تقف الدولة أحيانا عاجزة عن تدبير رؤوس الأموال اللازمة لاستيراد المعدات الرأسمالية الثقيلة اللازمة لدوران عجلة التنمية.

8. ضرورة زيادة الوعي الزكوي بين المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بقصد تعريفهم بأهميتها وكيفية أدائها ودورها الهام في اقتصاد الدولة.

9. إصلاح وتنمية الجهاز المصرفي، وذلك ببعث البنوك المتخصصة والتي لها علاقة مباشرة باستقطاب المدخرات وتطوير الاستثمار، مع ضرورة تطوير وتحديث الخدمات المصرفية وتوسيعها.

10. تحسين أداء المؤسسات الادخارية العامة، مثل التأمينات الاجتماعية ومصلحة المعاشات والتقاعد، وذلك من خلال تحسين أدائها الاستثماري لمواردها المالية، بالإضافة إلى تنويع وزيادة مصادر الدخل المالية كي تشمل ادخارات غير إجبارية.

11. رفع كفاءة النظام الضريبي بما يحد من التهرب والغش الضريبي ويرفع من استغلال الطاقة الضريبية المتاحة، وبما يعزز من حجم الجباية العادية في هيكل الإيرادات العامة للدولة، ويحد من الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية، وهو ما يترتب عليه الحد من الهزات المالية الناتجة عن الخلل في هيكل الإيرادات العامة، الأمر الذي يقود إلى الحد من عجز الميزانية ويساعد على زيادة الادخار الحكومي.

12. اعتماد برنامج وطني لتحقيق الرشد الاقتصادي في مجال تخصيص الموارد والإنفاق، سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى الفردي، والذي يستهدف مبدأ التوسط والاعتدال في الإنفاق وفق منطق الأولويات الاقتصادية المشروعة.

13. ضرورة انتهاج سبل الصرامة واليقظة والعقلانية في تسيير المال العمومي، وتفعيل الرقابة لحماية المال العام من التلاعب، ولا يتأتى ذلك إلى بوجود جهاز عدالة قوي لمحاربة كل أوجه الفساد الاقتصادي.

14. العمل على استقطاب مدخرات الجالية الجزائرية الموجودة في الخارج، مع القيام بإجراءات تكون كفيلة بإغراء العمال الأجانب لإبقاء مدخراتهم واستثمارها في الجزائر.

15. ضرورة تطبيق الدولة لسياسة نقدية فاعلة، تضمن من خلالها تحقيق ثبات نسبي لقيمة النقود، والحد من التضخم، وبما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الانتعاش الاقتصادي الذي يساعد على تهيئة بيئة إيجابية لزيادة المدخرات الوطنية.

16. القيام بحملات إعلامية مكثفة لنشر الوعي الاستهلاكي والوعي الادخاري، وإبراز أهميتهما على المستوى الفردي والوطني. إضافة إلى تعميق الوعي الاستثماري، وذلك بتسليط الضوء على الفرص المتاحة للاستثمار، وهو ما يتطلب ضرورة تنمية وتطوير الإعلام الاستثماري.

أخيراً، نود الإشارة إلى حقيقة مهمة، وهي أنه ليس هناك وصفة شاملة وجاهزة لأي قضية من قضايا التنمية، لذلك لا يمكننا الادعاء بأننا قدمنا بحثاً متكاملًا وشاملاً لكافة جوانب وأبعاد موضوع الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، فمثل هذا الموضوع الهام والمتشعب يصعب الإحاطة به في بحث واحد؛ فهناك إشكاليات لم نتناولها الدراسة، وأخرى لم تتم معالجتها بعمق. هذه الإشكاليات تبقى تطرح نفسها كأفاق مفتوحة لأبحاث لاحقة، نذكر منها:

- ما دور بورصة الجزائر في تعبئة المدخرات وتخصيصها لتمويل الاقتصاد؟
- ما دور التأمين في تعبئة المدخرات الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- هل تعبئة الادخار الوطني كافية لدعم استقرار الاقتصاد الكلي؟
- ما هي العلاقة بين معدل الاستثمار الخاص ومدخرات الأسر الجزائرية؟

نتمنى في ختام هذه الأطروحة، أن نكون قد أدينا مساهمة في إعطاء شيء جديد حول موضوع البحث، يخدم عملية التنمية في اقتصادنا الوطني.

الملاحق

الملحق (1.2) : تطور الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 – 2011)

الوحدة : مليون دج

السنة	الناتج الداخلي الخام	الادخار المحلي (*)	معدل نمو الادخار المحلي (%)	الميل المتوسط للادخار المحلي (*)	الميل الحدي للادخار المحلي (*)	مرونة الادخار المحلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (*)	الميل المتوسط للإستهلاك الكلي (*)
1970	24 072,30	7 172,30	/	0,2979	/	/	0,7021
1971	24 922,80	6 652,60	-7,25	0,2669	-0,6111	-2,29	0,7331
1972	30 413,20	8 952,50	34,57	0,2944	0,4189	1,42	0,7056
1973	34 531,10	11 877,60	32,67	0,3440	0,7103	2,07	0,6560
1974	55 560,90	24 020,90	102,24	0,4323	0,5774	1,34	0,5677
1975	61 573,90	22 234,70	-7,44	0,3611	-0,2971	-0,82	0,6389
1976	74 075,10	29 044,30	30,63	0,3921	0,5447	1,39	0,6079
1977	87 240,50	31 142,00	7,22	0,3570	0,1593	0,45	0,6430
1978	104 831,60	39 509,40	26,87	0,3769	0,4757	1,26	0,6231
1979	128 222,60	52 441,60	32,73	0,4090	0,5529	1,35	0,5910
1980	162 507,20	70 119,20	33,71	0,4315	0,5156	1,19	0,5685
1981	191 468,50	78 104,20	11,39	0,4079	0,2757	0,68	0,5921
1982	207 551,90	81 519,50	4,37	0,3928	0,2123	0,54	0,6072
1983	233 752,10	93 122,00	14,23	0,3984	0,4428	1,11	0,6016
1984	263 855,90	99 204,00	6,53	0,3760	0,2020	0,54	0,6240
1985	291 597,20	106 342,20	7,20	0,3647	0,2573	0,71	0,6353
1986	296 551,40	87 738,90	-17,49	0,2959	-3,7551	-12,69	0,7041
1987	312 706,10	100 247,60	14,26	0,3206	0,7743	2,42	0,6794
1988	347 716,90	69 160,40	-31,01	0,1989	-0,8879	-4,46	0,8011
1989	422 043,00	87 133,60	25,99	0,2065	0,2418	1,17	0,7935
1990	554 388,10	152 300,70	74,79	0,2747	0,4924	1,79	0,7253
1991	862 132,80	316 768,20	107,99	0,3674	0,5344	1,45	0,6326
1992	1 074 695,80	344 124,90	8,64	0,3202	0,1287	0,40	0,6798
1993	1 189 724,90	322 463,80	-6,29	0,2710	-0,1883	-0,69	0,7290
1994	1 487 403,60	389 702,80	20,85	0,2620	0,2259	0,86	0,7380
1995	2 004 994,70	545 643,30	40,02	0,2721	0,3013	1,11	0,7279
1996	2 570 028,90	815 532,50	49,46	0,3173	0,4777	1,51	0,6827
1997	2 780 168,00	889 402,10	9,06	0,3199	0,3515	1,10	0,6801
1998	2 830 490,00	777 348,20	-12,60	0,2746	-2,2267	-8,11	0,7254
1999	3 238 197,50	1 031 186,30	32,65	0,3184	0,6226	1,96	0,6816
2000	4 123 513,90	1 856 985,50	80,08	0,4503	0,9328	2,07	0,5497
2001	4 227 113,10	1 764 258,90	-4,99	0,4174	-0,8951	-2,14	0,5826
2002	4 522 773,30	1 849 343,10	4,82	0,4089	0,2878	0,70	0,5911
2003	5 252 321,10	2 366 121,40	27,94	0,4505	0,7084	1,57	0,5495
2004	6 149 116,70	2 955 104,40	24,89	0,4806	0,6568	1,37	0,5194
2005	7 561 984,30	4 171 211,50	41,15	0,5516	0,8607	1,56	0,4484
2006	8 514 838,80	4 887 665,80	17,18	0,5740	0,7519	1,31	0,4260
2007	9 366 562,20	5 337 954,40	9,21	0,5699	0,5287	0,93	0,4301
2008	11 090 022,20	6 330 307,50	18,59	0,5708	0,5758	1,01	0,4292
2009	10 034 255,00	4 671 146,10	-26,21	0,4655	1,5715	3,38	0,5345
2010	12 049 493,00	5 782 337,30	23,79	0,4799	0,5514	1,15	0,5201
2011	14 481 007,80	6 689 817,70	15,69	0,4620	0,3732	0,81	0,5380

Source:

- Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ons, Alger, pp 10, 54,55,162.
- les comptes économiques N 609, septembre 2012, ons, Alger, pp15 -16. (pour 2011)

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق (2.2) : تطور الادخار الوطني الصافي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 – 2011)

الوحدة : مليون دج

السنة	الدخل النقدي الوطني المتاح	الإستهلاك النهائي الفردى للعائلات	الإستهلاك النهائي للإدارات العمومية	الإستهلاك الكلي(*)	الادخار الوطني الصافي	معدل نمو الادخار الوطني الصافي % (*)	الميل المتوسط للادخار الوطني الصافي (*)	الميل الحددي للادخار الوطني الصافي (*)
1970	21 959,4	13 443,8	3 570,5	17 014,3	4 945,1	/	0,23	/
1971	24 350,0	14 283,5	4 086,8	18 370,3	5 979,7	20,92	0,25	0,43
1972	29 075,6	16 772,1	4 780,9	21 553,0	7 522,6	25,80	0,26	0,33
1973	32 663,2	18 861,8	4 737,9	23 599,7	9 063,5	20,48	0,28	0,43
1974	50 529,7	25 724,3	5 929,0	31 653,3	18 876,4	108,27	0,37	0,55
1975	56 899,4	31 451,5	7 970,7	39 422,2	17 477,2	-7,41	0,31	-0,22
1976	67 532,5	35 933,2	9 245,8	45 179,0	22 353,5	27,90	0,33	0,46
1977	78 937,8	44 619,2	11 588,6	56 207,8	22 730,0	1,68	0,29	0,03
1978	95 176,4	50 876,3	14 598,3	65 474,6	29 701,8	30,67	0,31	0,43
1979	114 318,8	58 484,4	17 480,1	75 964,5	38 354,3	29,13	0,34	0,45
1980	145 017,7	70 179,4	22 351,4	92 530,8	52 486,9	36,85	0,36	0,46
1981	171 962,5	87 175,5	26 354,3	113 529,8	58 432,7	11,33	0,34	0,22
1982	184 528,0	95 558,9	30 660,0	126 218,9	58 309,1	-0,21	0,32	-0,01
1983	207 298,7	106 183,0	34 692,5	140 875,5	66 423,2	13,92	0,32	0,36
1984	234 886,3	125 828,9	39 475,9	165 304,8	69 581,5	4,75	0,30	0,11
1985	258 403,4	139 719,3	45 832,2	185 551,5	72 851,9	4,70	0,28	0,14
1986	261 707,1	156 413,6	52 891,3	209 304,9	52 402,2	-28,07	0,20	-6,19
1987	275 195,4	154 881,8	57 995,9	212 877,7	62 317,7	18,92	0,23	0,74
1988	334 347,6	214 094,0	65 138,6	279 232,6	55 115,0	-11,56	0,16	-0,12
1989	424 954,3	265 493,6	70 791,4	336 285,0	88 669,3	60,88	0,21	0,37
1990	543 473,6	313 621,5	90 066,7	403 688,2	139 785,4	57,65	0,26	0,43
1991	812 210,6	419 030,1	128 190,6	547 220,7	264 989,9	89,57	0,33	0,47
1992	1 023 831,5	548 321,4	184 765,1	733 086,5	290 745,0	9,72	0,28	0,12
1993	1 107 132,3	649 145,3	221 202,9	870 348,2	236 784,1	-18,56	0,21	-0,65
1994	1 407 803,7	837 463,9	263 934,5	1 101 398,4	306 405,3	29,40	0,22	0,23
1995	1 877 457,5	1 114 808,7	340 206,8	1 455 015,5	422 442,0	37,87	0,23	0,25
1996	2 346 682,8	1 335 040,3	405 369,0	1 740 409,3	606 273,5	43,52	0,26	0,39
1997	2 570 235,2	1 430 343,7	459 831,5	1 890 175,2	680 060,0	12,17	0,26	0,33
1998	2 590 658,2	1 556 726,9	503 630,6	2 060 357,5	530 300,7	-22,02	0,20	-7,33
1999	2 919 214,7	1 670 714,8	543 603,9	2 214 318,7	704 896,0	32,92	0,24	0,53
2000	3 755 594,7	1 714 188,0	560 135,9	2 274 323,9	1 481 270,8	110,14	0,39	0,93
2001	3 925 430,3	1 847 731,2	624 559,1	2 472 290,3	1 453 140,0	-1,90	0,37	-0,17
2002	4 184 666,9	1 989 324,1	700 447,4	2 689 771,5	1 494 895,4	2,87	0,36	0,16
2003	4 906 801,9	2 126 300,2	777 521,8	2 903 822,0	2 002 979,9	33,99	0,41	0,70
2004	5 732 938,4	2 371 024,0	846 896,0	3 217 920,0	2 515 018,4	25,56	0,44	0,62
2005	6 990 005,3	2 553 030,1	865 879,1	3 418 909,2	3 571 096,1	41,99	0,51	0,84
2006	7 856 870,5	2 695 579,6	954 867,8	3 650 447,4	4 206 423,1	17,79	0,54	0,73
2007	8 901 128,2	2 960 328,9	1 146 861,3	4 107 190,2	4 793 938,0	13,97	0,54	0,56
2008	10 525 713,1	3 292 034,8	1 455 789,5	4 747 824,3	5 777 888,8	20,52	0,55	0,61
2009	9 456 048,9	3 768 465,3	1 646 179,8	5 414 645,1	4 041 403,8	-30,05	0,43	1,62
2010	11 532 931,2	4 155 240,9	2 166 902,9	6 322 143,8	5 210 787,4	28,94	0,45	0,56
2011	13 783 695,7	4 552 707,5	3 300 443,0	7 853 150,5	5 930 545,2	13,81	0,43	0,32

Source :

- Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ons, Alger, p11 et pp 68 – 69
- les comptes économiques N 609, septembre 2012, ons, Alger, p21 (pour 2011)

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق (3.2) : هيكل الادخار الوطني الخام حسب الأعران الاقتصادية للفترة (1974-2009)

الوحدة : مليون دج

الادخار الوطني الخام	ادخار المؤسسات المالية	ادخار المؤسسات العمومية	ادخار الأسر	إدخار الشركات وأشباه الشركات	السنة
22 731,4	1 038,1	12 302,4	3 806,3	5 584,6	1974
22 491,8	1 812,6	12 704,4	4 081,2	3 893,6	1975
28 738,5	1 670,6	15 618,5	4 613,6	6 835,8	1976
30 427,8	1 778,3	18 355,5	1 923,8	8 370,2	1977
38 026,3	1 823,6	22 651,2	4 197,7	9 353,8	1978
49 110,7	2 401,3	29 876,6	9 926,5	6 906,3	1979
66 424,3	1 987,9	36 987,9	14 197,1	13 251,4	1980
73 833,0	2 118,8	52 402,9	10 691,4	8 619,9	1981
76 775,3	3 481,6	39 358,9	16 503,2	17 431,6	1982
88 227,1	3 791,0	34 813,4	21 086,9	28 535,8	1983
92 685,5	4 010,3	49 946,9	11 840,4	26 887,9	1984
101 047,0	6 599,0	57 494,6	16 218,9	20 734,5	1985
84 062,1	7 692,0	37 932,8	22 662,1	15 775,2	1986
94 842,7	8 216,1	37 638,4	28 873,0	20 115,2	1987
87 672,8	8 912,1	26 886,2	29 926,7	21 947,8	1988
121 118,0	10 866,2	49 371,0	32 197,1	28 683,7	1989
179 530,2	13 750,8	60 916,7	57 329,9	47 532,8	1990
320 305,4	12 453,3	127 573,1	112 404,3	67 874,7	1991
347 376,8	26 440,9	80 677,2	153 111,1	87 147,6	1992
335 598,7	23 963,0	37 158,5	184 377,9	90 099,3	1993
428 385,1	34 107,0	122 400,4	145 573,1	126 304,6	1994
564 184,3	55 079,0	220 821,9	141 454,8	146 828,6	1995
801 721,1	81 332,9	350 634,6	171 838,1	197 915,5	1996
869 936,0	43 337,4	350 785,1	199 571,3	276 242,2	1997
749 294,1	44 956,7	152 602,7	275 286,2	276 448,5	1998
970 374,1	47 163,4	194 979,3	360 671,7	367 559,7	1999
1 746 376,0	70 210,2	767 629,4	420 104,5	488 431,9	2000
1 737 096,4	89 517,9	533 810,5	548 437,5	565 330,5	2001
1 796 352,4	78 517,7	495 035,2	576 639,8	646 159,7	2002
2 346 099,8	96 039,8	777 005,7	660 575,9	812 478,4	2003
2 915 592,9	76 440,6	1 280 485,9	702 458,3	856 208,1	2004
4 036 200,6	64 318,0	1 968 859,4	894 448,4	1 108 574,8	2005
4 713 549,4	62 928,0	2 188 187,7	1 091 159,4	1 371 274,3	2006
5 371 354,7	226 795,2	2 187 109,6	1 414 376,8	1 543 073,1	2007
6 418 231,8	276 002,5	2 764 495,0	1 610 855,0	1 766 879,3	2008
4 783 122,8	228 192,6	1 479 800,2	1 853 679,2	1 221 450,8	2009

Source: collections statistiques n 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, pp 70-105.

الملحق (4.2) : تطور بنود الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة (1970-2011)

الوحدة : مليون دج

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الإيرادات العامة	6306	6919	9178	11067	23438	25053	26215	33479	36782	46429	59594	79384	74246	80644
معدل النمو للإيرادات العامة%	/	9,72	32,65	20,58	111,78	6,89	4,64	27,71	9,87	26,23	28,36	33,21	6,47-	8,62
الإيرادات الجبائية	5456	5982	8434	9956	21399	23195	24976	31279	35379	44844	58020	76714	69448	74852
الإيرادات الجبائية إلى الإيرادات العامة%(**)	86,52	86,46	91,89	89,96	91,30	92,58	95,27	93,43	96,19	96,59	97,36	96,64	93,54	92,82
منها الجبائية البترولية	1350	1648	3278	4114	13399	13462	14237	18019	17365	26516	37658	50954	41458	37711
معدل النمو للجبائية البترولية%	/	22,07	98,91	25,50	225,69	0,47	5,76	26,56	3,63-	52,70	42,02	35,31	18,64-	9,04-
الجبائية البترولية إلى الإيرادات العامة %	21,41	23,82	35,72	37,17	57,17	53,73	54,31	53,82	47,21	57,11	63,19	64,19	55,84	46,76
الجبائية البترولية إلى الإيرادات الجبائية%	24,74	27,55	38,87	41,32	62,62	58,04	57,00	57,61	49,08	59,13	64,91	66,42	59,70	50,38
منها الجبائية العادية	4106	4334	5156	5842	8000	9733	10739	13260	18014	18328	20362	25760	27990	37141
الجبائية العادية إلى الإيرادات الجبائية%	75,26	72,45	61,13	58,68	37,38	41,96	43,00	42,39	50,92	40,87	35,09	33,58	40,30	49,62
معدل نمو الجبائية العادية	/	5,55	18,97	13,30	36,94	21,66	10,34	23,48	35,85	1,74	11,10	26,51	8,66	32,69
الإيرادات غير الجبائية	850	937	744	1111	2039	1858	1239	2200	1403	1585	1574	2670	4798	5792
التنقلات العامة	5876	6941	8197	9989	13408	19068	20118	25473	30106	33515	44016	57655	72445	84825
معدل النمو للتنقلات العامة%	/	18,12	18,10	21,86	34,23	42,21	5,51	26,62	18,19	11,32	31,33	30,99	25,65	17,09
نفقات التسيير	4253	4687	5365	6270	9406	13656	13170	15282	17575	20090	26789	34205	37996	44391
معدل النمو لنتفقات التسيير%	/	10,20	14,47	16,87	50,02	45,18	3,56-	16,04	15,00	14,31	33,34	27,68	11,08	16,83
نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة%(**)	72,38	67,53	65,45	62,77	70,15	71,62	65,46	59,99	58,38	59,94	60,86	59,33	52,45	52,33
نفقات التجهيز	1623	2254	2832	3719	4002	5412	6948	10191	12531	13425	17227	23450	34449	40434
معدل النمو لنتفقات التجهيز%	/	38,88	25,64	31,32	7,61	35,23	28,38	46,68	22,96	7,13	28,32	36,12	46,90	17,37
نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة%(**)	27,62	32,47	34,55	37,23	29,85	28,38	34,54	40,01	41,62	40,06	39,14	40,67	47,55	47,67
تغطية الجبائية البترولية لنتفقات التسيير%	31,74	35,16	61,10	65,61	142,45	98,58	108,10	117,91	98,81	131,99	140,57	148,97	109,11	84,95
رصيد الميزانية العامة	430	22-	981	1078	10030	5985	6097	8006	6676	12914	15578	21729	1801	4181-
تغطية الإيرادات للتنقلات	107,3	99,7	112,0	110,8	174,8	131,4	130,3	131,4	122,2	138,5	135,4	137,7	102,5	95,1
الادخار الحكومي	2053	2232	3813	4797	14032	11397	13045	18197	19207	26339	32805	45179	36250	36253
معدل نمو الادخار الحكومي%	/	8,72	70,83	25,81	192,52	18,78-	14,46	39,49	5,55	37,13	24,55	37,72	19,76-	0,01
الجبائية البترولية إلى الادخار الحكومي%	65,76	73,84	85,97	85,76	95,49	118,12	109,14	99,02	90,41	100,67	114,79	112,78	114,37	104,02
الادخار الحكومي إلى نفقات التسيير %	48,27	47,62	71,07	76,51	149,18	83,46	99,05	119,07	109,29	131,11	122,46	132,08	95,40	81,67
الادخار الحكومي إلى نفقات التجهيز %	126,49	99,02	134,64	128,99	350,62	187,75	178,56	196,19	153,28	190,43	190,43	192,66	105,23	89,66
النتائج الداخلي الخام بالأسعار الجارية(*)	24 072,30	24 922,80	30 413,20	34 531,10	55 560,90	61 573,90	74 075,10	87 240,50	104 831,60	128 222,60	162 507,20	191 468,50	207 551,90	233 752,10
النتفقات العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	24,41	27,85	26,95	28,93	24,13	30,97	27,16	29,20	28,72	26,14	27,09	30,11	34,90	36,29
نتفقات التسيير كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	17,67	18,81	17,64	18,16	16,93	22,18	17,78	17,52	16,76	15,67	16,48	17,86	18,31	18,99
نتفقات التجهيز كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	6,74	9,04	9,31	10,77	7,20	9,38	11,68	11,95	11,95	10,47	10,60	12,25	16,60	17,30
الإيرادات العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	26,20	27,76	30,18	32,05	42,18	35,39	35,39	38,38	35,09	36,21	36,67	41,46	35,77	34,50
الادخار الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	8,53	8,96	12,54	13,89	25,26	17,61	17,61	20,86	18,32	20,54	20,19	23,60	17,47	15,51

يتبع الملحق (4.2)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الإيرادات العامة	101365	105850	89690	92984	93500	116400	152500	248900	311864	313949	477181	611731	825157	926668
معدل النمو للإيرادات العامة%	25,69	4,42	15,27-	3,67	0,55	24,49	31,01	63,21	25,30	0,67	51,99	28,20	34,89	12,30
الإيرادات الجبائية	90809	93778	74095	78694	82200	110000	147300	244200	302664	300687	398350	578140	786600	878778
الإيرادات الجبائية إلى الإيرادات العامة%(**)	89,59	88,60	82,61	84,63	87,91	94,50	96,59	98,11	97,05	95,78	83,48	94,51	95,33	94,83
منها الجبائية البترولية	43841	46786	21439	20479	24100	45500	76200	161500	193800	179218	222176	336148	495997	564765
معدل النمو للجبائية البترولية%	16,26	6,72	54,18-	4,48-	17,68	88,80	67,47	111,94	20,00	7,52-	23,97	51,30	47,55	13,86
الجبائية البترولية إلى الإيرادات العامة %	43,25	44,20	23,90	22,02	25,78	39,09	49,97	64,89	62,14	57,09	46,56	54,95	60,11	60,95
الجبائية البترولية إلى الإيرادات الجبائية%	48,28	49,89	28,93	26,02	29,32	41,36	51,73	66,13	64,03	59,60	55,77	58,14	63,06	64,27
منها الجبائية العادية	46968	46992	52656	58215	58100	64500	71100	82700	108864	121469	176174	241992	290603	314013
الجبائية العادية إلى الإيرادات الجبائية%	51,72	50,11	71,07	73,98	70,68	58,64	48,27	33,87	35,97	40,40	44,23	41,86	36,94	35,73
معدل نمو الجبائية العادية	26,46	0,05	12,05	10,56	0,20-	11,02	10,23	16,32	31,64	11,58	45,04	37,36	20,09	8,06
الإيرادات غير الجبائية	10556	12072	15595	14290	11300	6400	5200	4700	9200	13262	78831	33591	38557	47890
النفقات العامة	91598	99841	101817	103977	119700	124500	136500	212100	420131	476627	566329	759617	724609	845196
معدل النمو للنفقات العامة%	7,98	9,00	1,98	2,12	15,12	4,01	9,64	55,38	98,08	13,45	18,82	34,13	4,61-	16,64
نفقات التسيير	50272	54660	61154	63761	76200	80200	88800	153800	276131	291417	330403	473694	550596	643555
معدل نمو لنفقات التسيير%	13,25	8,73	11,88	4,26	19,51	5,25	73,20	10,72	79,54	5,54	13,38	43,37	16,23	16,88
نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة%(**)	54,88	54,75	60,06	61,32	63,66	64,42	65,05	72,51	65,72	61,14	58,34	62,36	75,99	76,14
نفقات التجهيز	41326	45181	40663	40216	43500	44300	47700	58300	144000	185210	235926	285923	174013	201641
معدل نمو لنفقات التجهيز%	2,21	9,33	10,00-	1,10-	8,17	1,84	7,67	22,22	147,00	28,62	27,38	21,19	39,14-	15,88
نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة%(**)	45,12	45,25	39,94	38,68	36,34	35,58	34,95	27,49	34,28	38,86	41,66	37,64	24,01	23,86
تغطية الجبائية البترولية لنفقات التسيير%	87,21	85,59	35,06	32,12	31,63	56,73	85,81	105,01	70,18	61,50	67,24	70,96	90,08	87,76
رصيد الميزانية العامة	9767	6009	12127-	10993-	26200-	8100-	16000	36800	108267-	162678-	89148-	147886-	100548	81472
تغطية الإيرادات للنفقات	110,7	106,0	88,1	89,4	78,1	93,5	111,7	117,4	74,2	65,9	84,3	80,5	113,9	109,6
الإدخار الحكومي	51093	51190	28536	29223	17300	36200	63700	95100	35733	22532	146778	138037	274561	283113
معدل نمو الإدخار الحكومي%	40,93	0,19	44,25-	2,41	40,80-	109,25	75,97	49,29	62,43-	36,94-	551,42	5,96-	98,90	3,11
الجبائية البترولية إلى الإدخار الحكومي%	85,81	91,40	75,13	70,08	139,31	125,69	119,62	169,82	542,36	795,39	151,37	243,52	180,65	199,48
الإدخار الحكومي إلى نفقات التسيير %	101,63	93,65	46,66	45,83	22,70	45,14	71,73	61,83	12,94	7,73	44,42	29,14	49,87	43,99
الإدخار الحكومي إلى نفقات التجهيز %	123,63	113,30	70,18	72,67	39,77	81,72	133,54	163,12	24,81	12,17	62,21	48,28	157,78	140,40
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية(*)	263 855,90	291 597,20	296 551,40	312 706,10	347 716,90	422 043,00	554 388,10	862 132,80	1 074 695,80	1 189 724,90	1 487 403,60	2 004 994,70	2 570 028,90	2 780 168,00
النفقات العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	34,72	34,24	34,33	33,25	34,42	29,50	24,62	24,60	39,09	40,06	38,08	37,89	28,19	30,40
نفقات التسيير كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	19,05	18,75	20,62	20,39	21,91	19,00	17,84	16,02	25,69	24,49	22,21	23,63	21,42	23,15
نفقات التجهيز كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	15,66	15,49	13,71	12,86	10,50	8,60	6,76	13,40	15,57	15,57	15,86	14,26	6,77	7,25
الإيرادات العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	38,42	36,30	30,24	29,74	27,58	27,51	28,87	29,02	26,39	26,39	32,08	30,51	32,11	33,33
الإدخار الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	19,36	17,56	9,62	9,35	4,98	8,58	11,49	11,03	3,32	1,89	9,87	6,88	10,68	10,18

يتبع الملحق (4.2)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات العامة	774511	950496	1578161	1505526	1603188	1974500	2229899	3082828	3639925	3687900	2902500	3275400	3074600	3489800
معدل النمو للإيرادات العامة%	16,42-	22,72	66,04	4,60-	6,49	23,16	12,93	38,25	18,07	1,32	21,30-	12,85	6,13-	13,50
الإيرادات الجبائية	708384	874888	1522739	1354627	1425800	1809900	2066110	2908308	3434884	3478600	2680700	3073600	2799600	3056500
الإيرادات الجبائية إلى الإيرادات العامة%(**)	91,46	92,05	96,49	89,98	88,94	91,66	92,65	94,34	94,37	94,32	92,36	93,84	91,06	87,58
منها الجبائية البترولية	378556	560121	1173237	956389	942904	1285000	1485699	2267836	2714000	2711900	1715400	1927000	1501700	1529400
معدل النمو للجبائية البترولية%	32,97-	47,96	109,46	18,48-	1,41-	36,28	15,62	52,64	19,67	0,08-	36,75-	12,34	22,07-	1,84
الجبائية البترولية إلى الإيرادات العامة %	48,88	58,93	74,34	63,53	58,81	65,08	66,63	73,56	74,56	73,54	59,10	58,83	48,84	43,82
الجبائية البترولية إلى الإيرادات الجبائية%	53,44	64,02	77,05	66,13	71,00	77,98	77,91	79,01	77,96	77,96	63,99	62,70	53,64	50,04
منها الجبائية العادية	329828	314767	349502	398238	482896	524900	580411	640472	720884	766700	965300	1146600	1297900	1527100
الجبائية العادية إلى الإيرادات الجبائية%	46,56	35,98	22,95	29,40	33,87	29,00	28,09	22,02	20,99	22,04	36,01	37,30	46,36	49,96
معدل نمو الجبائية العادية	5,04	4,57-	11,04	13,94	21,26	8,70	10,58	12,35	12,56	6,36	25,90	18,78	13,20	17,66
الإيرادات غير الجبائية	66127	75608	55422	150899	177388	164600	163789	174520	205041	209300	221800	201800	275000	433300
النفقات العامة	875739	961682	1178122	1321028	1550646	1639300	1888900	2052000	2453000	3108600	4191100	4246300	4467000	5853600
معدل النمو للنفقات العامة%	3,61	9,81	22,51	12,13	17,38	5,72	15,23	8,63	19,54	26,73	34,82	1,32	5,20	31,04
نفقات التسيير	663855	774695	856193	963633	1097716	1122800	1250900	1245100	1437900	1674000	2217800	2300000	2659100	3879200
معدل النمو لنفقات التسيير %	3,15	16,70	10,52	12,55	13,91	2,29	11,41	0,46-	15,48	16,42	32,49	3,71	15,61	45,88
نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة%(**)	75,81	80,56	72,67	72,95	70,79	68,49	66,22	60,68	58,62	53,85	52,92	54,16	59,53	66,27
نفقات التجهيز	211884	186987	321929	357395	452930	516500	638000	806900	1015100	1434600	1973300	1946300	1807900	1974400
معدل النمو لنفقات التجهيز %	5,08	11,75-	72,17	11,02	26,73	14,04	23,52	26,47	25,80	41,33	37,55	1,37-	7,11-	9,21
نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة%(**)	24,19	19,44	27,33	27,05	29,21	31,51	33,78	39,32	41,38	46,15	47,08	45,84	40,47	33,73
تغطية الجبائية البترولية لنفقات التسيير %	57,02	72,30	137,03	99,25	85,90	114,45	118,77	182,14	188,75	162,00	77,35	83,78	56,47	39,43
رصيد الميزانية العامة	101228-	11186-	400039	184498	52542	335200	340999	1030828	1186925	579300	1288600-	970900-	1392400-	2363800-
تغطية الإيرادات للنفقات	88,4	98,8	134,0	114,0	103,4	120,4	118,1	150,2	148,4	118,6	69,3	77,1	68,8	59,6
الإدخار الحكومي	110656	175801	721968	541893	505472	851700	978999	1837728	2202025	2013900	684700	975400	415500	389400-
معدل نمو الإدخار الحكومي%	60,91-	58,87	310,67	24,94-	6,72-	68,50	14,95	87,72	19,82	8,54-	66,00-	42,46	57,40-	193,72-
الجبائية البترولية إلى الإدخار الحكومي%	342,10	318,61	162,51	176,49	186,54	150,87	151,76	123,40	134,66	134,66	250,53	197,56	361,42	392,76-
الإدخار الحكومي إلى نفقات التسيير %	16,67	22,69	84,32	56,23	46,05	75,86	78,26	147,60	153,14	120,30	30,87	42,41	15,63	-10,04
الإدخار الحكومي إلى نفقات التجهيز %	52,22	94,02	224,26	151,62	111,60	164,90	153,45	227,75	216,93	140,38	34,70	50,12	22,98	-19,72
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية(*)	2 830 490,00	3 238 197,50	4 123 513,90	4 227 113,10	4 522 773,30	5 252 321,10	6 149 116,70	7 561 984,30	8 514 838,80	9 366 562,20	11 090 022,20	10 034 255,00	12 049 493,00	14 481 010,00
النفقات العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام %(**)	30,94	29,70	28,57	31,25	34,29	31,21	30,72	27,14	28,81	33,19	37,79	42,32	37,07	40,42
نفقات التسيير كنسبة من الناتج الداخلي الخام%(**)	23,45	23,92	20,76	22,80	24,27	21,38	20,34	16,47	16,89	17,87	20,00	22,92	22,07	26,79
نفقات التجهيز كنسبة من الناتج الداخلي الخام %(**)	7,49	5,77	7,81	8,45	10,01	9,83	10,38	10,67	11,92	15,32	17,79	19,40	15,00	13,63
الإيرادات العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام %(**)	27,36	29,35	38,27	35,62	35,45	37,59	36,26	40,77	42,75	39,37	26,17	32,64	25,52	24,10
الإدخار الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام %(**)	3,91	5,43	17,51	12,82	11,18	16,22	15,92	24,30	25,86	21,50	6,17	9,72	3,45	2,69-

- Pour la période (1970–2002): Rétrospective statistique 1970_2002, ONS, Alger, Edition 2005, P198.
- Pour l'année 2003: L'Algérie en quelques chiffres N 36, Résultats 2005, ONS, Alger, Edition 2006, P49.
- Pour la période (2004–2006) : Annuaire Statistique de L'Algérie N 26, ONS, Alger, Edition 2010, PP401- 402.
- الفترة (2008–2007) : الجزائر بالأرقام رقم 40، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2010، ص 53.
- الفترة (2010–2009) : الجزائر بالأرقام رقم 41، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2011، ص 56.
- Pour l'année 2011: Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, La situation économique et financière de l'Algérie en 2011, Aout 2012, P32
- (*) : Collections Statistiques, Séries Economiques, N 166/2011, novembre 2011, ONS, Alger, P162.
- (**): قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق (5.2) : تطور الودائع لأجل لدى القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2001– جوان 2012)

الوحدة : مليار دج

نسبة الودائع لأجل لدى القطاع الخاص (%) (*)	نسبة الودائع لأجل لدى القطاع العام (%) (*)	مجموع الودائع لأجل (*)	القطاع الخاص		القطاع العام		السنوات
			ودائع لأجل	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع تحت الطلب	
79,29	20,71	1137,1	901,6	260,3	235,5	240,5	2001
72,34	27,66	1384,5	1001,6	244,5	382,9	322,1	2002
68,20	31,80	1616,2	1102,2	232,3	514	387,3	2003
82,39	17,61	1443,3	1189,2	273,9	254,1	697,4	2004
77,12	22,88	1598,6	1232,8	321,3	365,8	773,9	2005
77,72	22,28	1635,9	1271,4	442,4	364,5	1163,9	2006
79,92	20,08	1746,6	1395,9	563,3	350,7	1831,7	2007
79,97	20,03	1966,9	1572,9	720,8	394	2056,4	2008
77,53	22,47	2221,8	1722,6	903,6	499,2	1426,8	2009
76,96	23,04	2515	1935,5	910,7	579,5	1680,7	2010
77,48	22,52	2777,9	2152,3	1039,7	625,6	9002,4	2011
75,27	24,73	3087	2323,6	1228,4	763,4	9448,8	juin-12

SOURCE :

La période (2001-2003): Bulletin Statistique Trimestriel N°05 (Arabe), Banque d'Algérie, P9, en ligne : http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_05.pdf

La période (2004-2012): Bulletin Statistique N°19 (Arabe), Banque d'Algérie; Sept2012, P9, en ligne : http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_19.pdf

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق (6.2) : الصادرات منسوبة إلى الواردات في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970 – 2011)

السنة	الواردات بالمليون دج	الصادرات بالمليون دج	معدل تغطية التجارة الخارجية (*)%
1970	6 972,3	5 323,3	76,3
1971	6 871,9	4 578,2	66,6
1972	7 703,0	6 166,8	80,1
1973	10 857,3	8 750,0	80,6
1974	19 500,7	21 403,1	109,8
1975	26 361,8	20 714,1	78,6
1976	27 322,2	24 362,8	89,2
1977	36 298,9	26 553,5	73,2
1978	41 874,8	26 689,4	63,7
1979	41 981,6	39 908,3	95,1
1980	49 299,3	55 802,2	113,2
1981	59 032,9	66 181,8	112,1
1982	60 185,4	64 223,3	106,7
1983	60 205,8	65 343,9	108,5
1984	61 558,1	67 688,0	110,0
1985	59 462,2	68 629,8	115,4
1986	50 832,5	38 714,2	76,2
1987	39 961,8	45 834,0	114,7
1988	79 453,4	49 897,5	62,8
1989	121 065,9	78 057,9	64,5
1990	139 110,1	129 593,0	93,2
1991	198 354,3	246 532,5	124,3
1992	244 491,7	266 289,9	108,9
1993	269 125,7	252 299,4	93,7
1994	424 503,2	342 567,2	80,7
1995	616 099,4	533 047,1	86,5
1996	628 496,5	793 315,3	126,2
1997	600 360,0	835 488,1	139,2
1998	656 079,5	652 257,3	99,4
1999	737 629,0	911 556,4	123,6
2000	857 221,9	1 734 750,7	202,4
2001	930 677,5	1 550 898,4	166,6
2002	1 159 170,2	1 605 789,6	138,5
2003	1 254 041,2	2 008 951,3	160,2
2004	1 577 137,7	2 462 919,6	156,2
2005	1 820 427,1	3 569 649,3	196,1
2006	1 863 501,3	4 149 706,9	222,7
2007	2 326 059,4	4 402 231,8	189,3
2008	3 170 777,2	5 311 253,0	167,5
2009	3 583 772,0	3 525 855,1	98,4
2010	3 748 617,9	4 610 102,5	123,0
2011	4 114 739,8	5 630 649,3	136,8

Source:

Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, pp 10, 54,55

Les comptes économiques N609, septembre 2012, ONS, Alger, p21

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق (7.2) : نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة (1970 – 2011)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دج	الاستثمار المحلي بالمليون دج	الاستثمار الأجنبي المباشر / الاستثمار المحلي %
1970	395,56	8 751,60	4,52
1971	2,95	8 887,10	0,03
1972	185,92	10 441,10	1,78
1973	202,06	13 940,50	1,45
1974	1496,80	22 075,20	6,78
1975	469,93	27 837,60	1,69
1976	778,67	31 926,50	2,44
1977	740,04	40 814,00	1,81
1978	536,00	54 621,70	0,98
1979	99,00	54 431,30	0,18
1980	1339,29	63 512,00	2,11
1981	332,32	70 835,70	0,47
1982	0,00	77 342,40	0,00
1983	368,71	87 819,00	0,42
1984	383,73	92 531,50	0,41
1985	0,00	96 765,40	0,00
1986	23,51	99 333,30	0,02
1987	19,35	93 880,20	0,02
1988	76,89	98 040,20	0,08
1989	91,30	128 766,00	0,07
1990	107,58	160 217,00	0,07
1991	221,61	266 733,90	0,08
1992	218,72	319 811,10	0,07
1993	303,55	336 203,00	0,09
1994	525,83	467 941,20	0,11
1995	381,19	633 031,40	0,06
1996	14781,74	644 641,40	2,29
1997	14995,68	647 459,00	2,32
1998	29426,29	773 955,40	3,80
1999	33752,11	849 951,40	3,97
2000	32962,52	971 661,10	3,39
2001	92402,96	1 134 601,90	8,14
2002	84862,29	1 386 382,40	6,12
2003	49068,24	1 593 589,00	3,08
2004	63557,18	2 048 195,40	3,10
2005	79301,73	2 396 517,30	3,31
2006	130400,65	2 575 531,50	5,06
2007	115510,54	3 224 923,80	3,58
2008	167527,78	4 154 537,80	4,03
2009	200544,96	4 677 526,80	4,29
2010	168420,77	4 865 864,50	3,46
2011	198430,40	5 111 945,80	3,88

المصدر :

السنوات من 1970 – 1979 و 2008–2011 :

World Development Indicators WDI2012, (01.04.2012), en ligne: <http://data.worldbank.org/country/algeria>

World Development Indicators WDI2013.

السنوات من 1980–1995 : علاوة نوارى، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي – اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)،

مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010. ص 361.

السنوات من 1996–2007 : حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011،

ص 99 و ص 109.

الملحق (8.2) : إجمالي خدمات الدين على الدين الخارجي إلى الادخار المحلي في الجزائر للفترة (1970-2011)

السنة	الناتج الداخلي الخام بالاسعار الجارية مليون دج (1)	الادخار المحلي بالمليون دج (*)	خدمات الديون بالمليون دج (2)	خدمات الديون/ الناتج الداخلي الخام % (*)	الادخار المحلي/ الناتج الداخلي الخام % (*)	خدمة الدين / الادخار المحلي % (*)
1970	24 072,30	7172,3	220,71	0,92	29,79	3,08
1971	24 922,80	6652,6	339,53	1,36	26,69	5,10
1972	30 413,20	8952,5	852,03	2,80	29,44	9,52
1973	34 531,10	11877,6	1 193,97	3,46	34,40	10,05
1974	55 560,90	24020,9	2 973,93	5,35	43,23	12,38
1975	61 573,90	22234,7	1 852,53	3,01	36,11	8,33
1976	74 075,10	29044,3	3 278,32	4,43	39,21	11,29
1977	87 240,50	31142	4 861,06	5,57	35,70	15,61
1978	104 831,60	39509,4	6 685,11	6,38	37,69	16,92
1979	128 222,60	52441,6	11 774,09	9,18	40,90	22,45
1980	162 507,20	70119,2	15 682,31	9,65	43,15	22,37
1981	191 468,50	78104,2	18 631,40	9,73	40,79	23,85
1982	207 551,90	81519,5	21 000,74	10,12	39,28	25,76
1983	233 752,10	93122	22 634,56	9,68	39,84	24,31
1984	263 855,90	99204	25 477,01	9,66	37,60	25,68
1985	291 597,20	106342,2	25 115,32	8,61	36,47	23,62
1986	296 551,40	87738,9	24 246,45	8,18	29,59	27,63
1987	312 706,10	100247,6	26 394,42	8,44	32,06	26,33
1988	347 716,90	69160,4	38 750,28	11,14	19,89	56,03
1989	422 043,00	87133,6	53 286,50	12,63	20,65	61,15
1990	554 388,10	152300,7	78 859,00	14,22	27,47	51,78
1991	862 132,80	316768,2	169 230,54	19,63	36,74	53,42
1992	1 074 695,80	344124,9	203 543,11	18,94	32,02	59,15
1993	1 189 724,90	322463,8	213 202,07	17,92	27,10	66,12
1994	1 487 403,60	389702,8	179 298,37	12,05	26,20	46,01
1995	2 004 994,70	545643,3	202 995,53	10,12	27,21	37,20
1996	2 570 028,90	815532,5	230 722,91	8,98	31,73	28,29
1997	2 780 168,00	889402,1	254 750,82	9,16	31,99	28,64
1998	2 830 490,00	777348,2	301 065,91	10,64	27,46	38,73
1999	3 238 197,50	1031186,3	346 390,83	10,70	31,84	33,59
2000	4 123 513,90	1856985,5	336 382,51	8,16	45,03	18,11
2001	4 227 113,10	1764258,9	338 227,77	8,00	41,74	19,17
2002	4 522 773,30	1849343,1	332 224,69	7,35	40,89	17,96
2003	5 252 321,10	2366121,4	333 236,42	6,34	45,05	14,08
2004	6 149 116,70	2955104,4	413 765,74	6,73	48,06	14,00
2005	7 561 984,30	4171211,5	438 640,40	5,80	55,16	10,52
2006	8 514 838,80	4887665,8	974 773,42	11,45	57,40	19,94
2007	9 366 562,20	5337954,4	100 175,31	1,07	56,99	1,88
2008	11 090 022,20	6330307,5	78 662,09	0,71	57,08	1,24
2009	10 034 255,00	4671146,1	72 635,00	0,72	46,55	1,55
2010	12 049 493,00	5782337,3	49 967,63	0,41	47,99	0,86
2011	14 481 007,8	6 689 817,7	46 219,86	0,32	46,20	0,69

المصدر :

بيانات العمود (1) من المصدر : Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ons, Alger, p162

بيانات العمود (2) بالنسبة للفترة (1970-2007) من المصدر : WDI2009

بيانات العمود (2) بالنسبة للسنتين 2008 و2009 من المصدر : الجزائر بالأرقام رقم 40، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2010، ص56.

بالنسبة للسنتين 2010 و2011 من المصدر : WDI2013

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق (1.3) : متغيرات الدراسة

ANNEE	S/PIB(%)	CC/PIB(%)	M2/PIB(%)	INF(%)	TIR(%)	PIBR(10 ⁹ ₪)	TCPIB(%)	PIBH(₪)	TCPIBH(%)	ADEP(%)	SB/PIB(%)	PP(₪)	CISP/PIB(%)	IED/PIB(%)	I/PIB
1970	29,79	-6,69	54,45	4,85	-1,10	19,74	8,86	1436,13	5,64	110,48	1,79	2,10	28,44	1,65	36,36
1971	26,69	-3,08	55,83	2,83	0,92	17,50	-11,33	1235,66	-13,96	110,97	-0,09	2,60	35,01	0,01	35,66
1972	29,44	-1,22	59,83	4,00	-1,25	22,30	27,42	1527,65	23,63	110,75	3,23	2,80	47,73	0,61	34,33
1973	34,4	-4,95	59,01	6,97	-4,22	23,16	3,81	1538,31	0,70	109,97	3,12	3,10	49,14	0,59	40,37
1974	43,23	1,03	46,66	2,70	0,05	24,89	7,49	1603,35	4,23	108,81	18,05	10,40	42,01	2,71	39,73
1975	36,11	-8,86	54,92	8,75	-6,00	26,15	5,05	1632,30	1,81	107,44	9,72	10,40	49,97	0,76	45,21
1976	39,21	-4,48	59,07	8,25	-5,50	28,34	8,39	1714,07	5,01	105,87	8,23	11,60	53,55	1,05	43,10
1977	35,7	-11,09	59,74	10,97	-8,22	29,83	5,26	1747,67	1,96	104,13	9,18	12,60	49,90	0,85	46,78
1978	37,69	-13,43	64,52	15,58	-12,83	32,58	9,21	1848,44	5,77	102,39	6,37	12,90	53,82	0,51	52,10
1979	40,9	-4,91	62,21	10,43	-7,68	35,01	7,48	1923,29	4,05	100,80	10,07	29,20	51,99	0,08	42,45
1980	43,15	0,59	57,56	9,19	-6,19	35,29	0,79	1876,08	-2,45	99,44	9,59	36,00	48,51	0,82	39,08
1981	40,79	0,20	57,03	14,66	-11,66	36,35	3,00	1869,62	-0,34	98,32	11,35	34,20	52,57	0,03	37,00
1982	39,28	-0,41	66,42	6,18	-3,18	38,68	6,40	1924,61	2,94	97,39	0,87	31,70	62,16	-0,12	37,26
1983	39,84	-0,17	71,00	6,02	-3,02	40,76	5,40	1963,37	2,01	96,55	-1,79	30,10	65,07	0,00	37,57
1984	37,6	0,14	72,76	8,19	-5,19	43,05	5,60	2008,47	2,30	95,67	3,70	28,10	66,50	0,00	35,07
1985	36,47	1,75	76,85	10,50	-7,50	44,64	3,70	2020,09	0,58	94,68	2,06	27,50	68,73	0,00	33,18
1986	29,59	-3,50	75,80	12,31	-8,31	44,82	0,40	1969,76	-2,49	93,55	-4,09	13,00	69,31	0,01	33,50
1987	32,06	0,21	79,67	7,56	-3,56	44,51	-0,70	1902,06	-3,44	92,30	-3,52	17,70	67,53	0,01	30,02
1988	19,89	-3,45	83,82	5,87	-1,87	44,06	-1,00	1833,15	-3,62	90,91	-7,53	14,20	68,15	0,02	28,20
1989	20,65	-1,94	72,80	9,32	-1,32	46,00	4,40	1864,71	1,72	89,37	-1,92	17,30	63,19	0,02	30,51
1990	27,47	2,29	61,77	17,88	-6,71	46,37	0,80	1832,74	-1,71	87,67	2,89	22,30	56,14	0,00	28,90
1991	36,74	5,18	49,11	25,90	-13,23	45,81	-1,20	1766,66	-3,61	85,84	4,27	18,60	46,29	0,03	30,94
1992	32,02	2,60	51,94	31,68	-17,68	46,64	1,80	1755,97	-0,60	83,88	-10,07	20,50	7,25	0,06	29,76
1993	27,1	1,60	50,10	20,52	-6,52	45,66	-2,10	1680,38	-4,30	81,75	-13,67	17,80	6,62	0,03	28,26
1994	26,2	-4,30	45,32	29,00	-12,56	45,24	-0,90	1630,38	-2,98	79,39	-5,99	16,30	6,49	0,04	31,46
1995	27,21	-5,30	37,17	29,79	-12,54	46,96	3,80	1660,00	1,82	76,77	-7,38	17,60	5,20	0,02	31,57
1996	31,73	2,70	33,01	18,70	-1,45	48,89	4,10	1698,33	2,31	73,92	3,91	21,70	5,36	0,58	25,08
1997	31,99	7,20	36,08	5,70	10,97	49,43	1,10	1690,24	-0,48	70,90	2,93	19,49	3,91	0,54	23,29
1998	27,46	-1,90	42,38	5,00	4,33	51,95	5,10	1750,65	3,57	67,85	-3,58	12,94	4,56	1,26	27,34
1999	31,84	0,00	42,21	2,59	6,66	53,61	3,20	1781,14	1,74	64,93	-0,35	17,91	5,39	0,60	26,25

2000	45,03	16,70	37,83	0,30	7,70	54,79	2,20	1794,41	0,74	62,23	9,70	28,50	5,97	0,51	23,56
2001	41,74	12,90	53,90	4,20	3,80	56,21	2,60	1814,42	1,12	59,77	4,36	24,85	8,00	2,01	26,84
2002	40,89	7,70	59,99	1,43	2,32	58,86	4,70	1871,92	3,17	57,55	1,16	25,24	12,24	1,87	30,65
2003	45,05	13,00	60,20	4,26	0,87	62,92	6,90	1971,51	5,32	55,53	6,38	29,03	11,36	0,93	30,34
2004	48,06	13,00	56,90	3,97	-0,33	66,19	5,20	2043,14	3,63	53,69	5,55	38,66	11,16	1,04	33,31
2005	55,16	20,70	50,60	1,38	0,56	69,57	5,10	2115,19	3,53	52,01	13,63	54,64	12,11	1,13	31,69
2006	57,4	24,68	53,27	2,31	-0,56	70,96	2,00	2124,96	0,46	50,47	13,94	65,70	12,34	1,57	30,25
2007	56,99	22,56	59,68	3,67	-1,92	73,09	3,00	2155,49	1,44	49,09	6,18	74,80	13,36	1,35	34,43
2008	57,08	20,14	58,83	4,85	-3,10	74,84	2,40	2173,79	0,85	47,91	-11,62	99,90	13,17	1,56	37,46
2009	46,55	0,29	66,96	5,74	-3,99	76,64	2,40	2192,70	0,87	46,96	-9,68	62,20	16,50	2,21	46,62
2010	47,99	7,50	62,62	3,91	-2,16	79,16	3,30	2231,98	1,79	46,28	-11,56	80,20	15,56	1,44	40,38
2011	46,2	10,43	64,64	4,53	-2,78	81,14	2,50	2255,23	1,04	45,86	-16,32	112,90	14,78	1,44	35,30

المصدر:

S/PIB : محسوب من طرف الباحث.

PP : الفترة (1970–1991) : تقرير الأمين العام السنوي الـ 28، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول، 2001، ص 51.

الفترة (1992–2005) : banque d'Algérie/ Bulletin statistique De la Banque d'Algérie / statistiques de la balance des paiements ; 1992 – 2005 ; Juin 2006. p p 72 73

الفترة (2006–2007) : Annexe rapport 2010, banque d'Algérie , p177

الفترة (2008–2011) : Bulletin statistique 19 de la banque d'Algérie , p27

INF : Collections Statistiques, Séries Economiques, Indice Des Prix À La Consommation, N 155, juin 2011, ons, Alger, p 63

TIR : محسوب من طرف الباحث، انطلاقا من معدل الفائدة الاسمي والتضخم. حيث بيانات معدل الفائدة الاسمي هي من المصادر التالية:

الفترة (1970–1979) : <http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate>

الفترة (1980–1989) : البنك الدولي (Worldbank, DZA_Country_MetaData_en_EXCEL2012).

الفترة (1990–2003) : Ministère des finance-DSMF-octobre 2004

الفترة (2004–2011) : البنك الدولي (Worldbank, DZA_Country_MetaData_)

CC/PIB : الفترة (1970–1976) : Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ons, Alger, (PP) 12, 61

الفترة (1977–1991) : البنك الدولي (Worldbank, DZA_Country_MetaData_)

الفترة (1992–2004) : <http://www.tradingeconomics.com/algeria/current-account-to-gdp>

الفترة (2005–2010) : الجزائر بالأرقام رقم 41، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2011، ص 60.

SB/PIB ؛ I/PIB ؛ متغيرات محسوبة من طرف الباحث ؛ IED/PIB ؛ CISP/PIB ؛ ADEP ؛ TCPIB ؛ PIBR ؛ M2/PIB ؛ PIBH ؛ TCPIBH من البنك الدولي (Worldbank, DZA_Country_MetaData)

حيث تشير الرموز الواردة في الجدول () إلى :

إجمالي الادخار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	S/PIB
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	CC/PIB
الكتلة النقدية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	M2/PIB
معدل التضخم (%)	INF
معدل الفائدة الحقيقي (%)	TIR
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليار دولار (سنة الأساس: 2000)	PIBR
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	TCPIB
متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار	PIBH
معدل نمو متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	TCPIBH
معدل الإعالة (%)	ADEP
رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	SB/PIB
أسعار النفط بالدولار	PP
الانتماء المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)	CISP/PIB
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من إجمالي الناتج المحلي)	IED/PIB
معدل الإستثمار (% من الناتج المحلي الإجمالي)	I/PIB

الملحق (2.3) : مصفوفة الارتباط الخطي لـ *Pearson* بين متغيرات الدراسة

N=42		S/PIB	CC/PIB	M2/PIB	INF	TIR	PIBR	TCPIB	PIBH	TCPIBH	ADEP	SB/PIB	PP	CISP/PIB	IED/PIB	I/PIB
S/PIB	Corrélation de Pearson	1	0.723**	-0.032	-0.438**	.160	.585**	0.094	.667**	0.152	-0.562**	0.300	0.742**	-0.287	0.571**	0.245
	Sig. (bilatérale)		.000	.842	.004	.310	.000	.556	.000	.335	.000	.053	.000	.065	.000	.117
CC/PIB	Corrélation de Pearson	.723**	1	-.177	-.368*	.422**	.755**	-.119-	.559**	-.013-	-.781-**	.083	.672**	-.523-**	.390*	-.442-**
	Sig. (bilatérale)	.000		.263	.016	.005	.000	.452	.000	.935	.000	.599	.000	.000	.011	.003
M2/PIB	Corrélation de Pearson	-.032-	-.177-	1	-.211	-.232-	-.021	.030	.387*	-.035	.219	-.195	.113	.734**	-.196-	.349*
	Sig. (bilatérale)	.842	.263		.180	.139	.893	.850	.011	.824	.163	.215	.474	.000	.214	.024
INF	Corrélation de Pearson	-.438**	-.368*	-.211-	1	-.791**	-.188-	-.192-	-.238-	-.224	.220	-.272	-.262-	-.008	-.522**	-.059
	Sig. (bilatérale)	.004	.016	.180		.000	.233	.224	.130	.153	.161	.081	.093	.961	.000	.710
TIR	Corrélation de Pearson	.160	.422**	-.232-	-.791**	1	.239	.045	.002	.121	-.366*	.154	.081	-.349*	.413**	-.430**
	Sig. (bilatérale)	.310	.005	.139	.000		.127	.777	.992	.446	.017	.329	.610	.023	.007	.005
PIBR	Corrélation de Pearson	.585**	.755**	-.021-	-.188-	.239	1	-.186-	.817**	-.060-	-.966**	-.345*	.823**	-.557**	.365*	-.279
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.893	.233	.127		.238	.000	.704	.000	.025	.000	.000	.017	.074
TCPIB	Corrélation de Pearson	.094	-.119-	.030	-.192-	.045	-.186-	1	-.008-	.989**	.181	.271	-.111-	.127	.211	.254
	Sig. (bilatérale)	.556	.452	.850	.224	.777	.238		.959	.000	.252	.082	.486	.422	.180	.104
PIBH	Corrélation de Pearson	.667**	.559**	.387*	-.238-	.002	.817**	-.008-	1	.053	-.667**	-.167-	.823**	-.057-	.226	.082
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.011	.130	.992	.000	.959		.740	.000	.290	.000	.722	.151	.605
TCPIBH	Corrélation de Pearson	.152	-.013-	-.035-	-.224-	.121	-.060-	.989**	.053	1	.039	.235	-.033-	-.001-	.283	.179
	Sig. (bilatérale)	.335	.935	.824	.153	.446	.704	.000	.740		.806	.134	.838	.994	.069	.257
ADEP	Corrélation de Pearson	-.562**	-.781**	.219	.220	-.366*	-.966**	.181	-.667**	.039	1	.286	-.732**	.728**	-.443**	.367*
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.163	.161	.017	.000	.252	.000	.806		.067	.000	.000	.003	.017
SB/PIB	Corrélation de Pearson	.300	.083	-.195-	-.272-	.154	-.345*	.271	-.167-	.235	.286	1	-.284-	.197	.156	.158
	Sig. (bilatérale)	.053	.599	.215	.081	.329	.025	.082	.290	.134	.067		.068	.210	.323	.319
PP	Corrélation de Pearson	.742**	.672**	.113	-.262	.081	.823**	-.111	.823**	-.033	-.732**	-.284	1	-.329*	.391*	.078
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.474	.093	.610	.000	.486	.000	.838	.000	.068		.033	.010	.622

CISP/PIB	Corrélation de Pearson	-.287	-.523**	.734**	-.008	-.349*	-.557**	.127	-.057-	-.001-	.728**	.197	-.329*	1	-.447**	.413**
	Sig. (bilatérale)	.065	.000	.000	.961	.023	.000	.422	.722	.994	.000	.210	.033		.003	.007
IED/PIB	Corrélation de Pearson	.571**	.390*	-.196	-.522**	.413**	.365*	.211	.226	.283	-.443**	.156	.391*	-.447**	1	.192
	Sig. (bilatérale)	.000	.011	.214	.000	.007	.017	0.180	.151	.069	.003	.323	.010	.003		.222
I/PIB	Corrélation de Pearson	.245	-.442**	.349*	-.059	-.430**	-.279	.254	.082	.179	.367*	.158	.078	.413**	.192	1
	Sig. (bilatérale)	.117	.003	.024	.710	.005	.074	.104	.605	.257	.017	.319	.622	.007	.222	
** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).																
* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).																

المصدر : مخرجات برنامج SPSS20

معامل الارتباط الخطي التجريبي لبيرسون :

إن قوة العلاقة بين متغيرين x و y يمكن توضيحها بمعامل الارتباط التجريبي (المحسوب من مشاهدات معلومة) $\rho_{x,y}$:

$$-1 \leq \rho_{x,y} \leq 1 \text{ و } Y \text{ و } X \text{ هما الإنحرافان المعياريان لكل من } X \text{ و } Y. \text{ حيث } \sigma_x \text{ و } \sigma_y \text{ ، حيث } \rho_{x,y} = \frac{Cov(x,y)}{\sigma_x \sigma_y} = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i - n\bar{x}\bar{y}}{\sqrt{\sum_{i=1}^n x_i^2 - n\bar{x}^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n y_i^2 - n\bar{y}^2}}$$

ويكون اختبار الفرضيات بالنسبة لمعامل الارتباط النظري r_{xy} (غير المعروف) بهذا الشكل¹ :

$$\begin{cases} H_0 : r_{xy} = 0 \\ H_1 : r_{xy} \neq 0 \end{cases}$$

ولمعرفة فيما إذا كان $\rho_{x,y}$ معنويًا يختلف عن 0، نحسب احصاء ستودنت : $t^* = |\rho_{x,y}| / \sqrt{\frac{1 - \rho_{x,y}^2}{n - 2}}$ ، إذا كانت $t^* > t_{n-2}^\alpha$ نرفض الفرضية H_0 وبالتالي يكون معامل الارتباط معنويًا يختلف عن الصفر، وفي حالة العكس، تكون الفرضية H_0 مقبولة.

¹ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, 2^e édition, economica, paris, 2012, p15.

الملحق (3.3) : الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970 – 2010)

الوحدة : مليون دج

السنة	الناتج الداخلي الخام (1)	الواردات (1)	الصادرات (1)	معدل تغطية التجارة الخارجية (%) (*)	الرصيد التجاري (*)	الرصيد التجاري / الناتج الداخلي الخام % (*)
1970	24 072,3	6 972,3	5 323,3	76,3	-1 649,0	-6,85
1971	24 922,8	6 871,9	4 578,2	66,6	-2 293,7	-9,20
1972	30 413,2	7 703,0	6 166,8	80,1	-1 536,2	-5,05
1973	34 531,1	10 857,3	8 750,0	80,6	-2 107,3	-6,10
1974	55 560,9	19 500,7	21 403,1	109,8	1 902,4	3,42
1975	61 573,9	26 361,8	20 714,1	78,6	-5 647,7	-9,17
1976	74 075,1	27 322,2	24 362,8	89,2	-2 959,4	-4,00
1977	87 240,5	36 298,9	26 553,5	73,2	-9 745,4	-11,17
1978	104 831,6	41 874,8	26 689,4	63,7	-15 185,4	-14,49
1979	128 222,6	41 981,6	39 908,3	95,1	-2 073,3	-1,62
1980	162 507,2	49 299,3	55 802,2	113,2	6 502,9	4,00
1981	191 468,5	59 032,9	66 181,8	112,1	7 148,9	3,73
1982	207 551,9	60 185,4	64 223,3	106,7	4 037,9	1,95
1983	233 752,1	60 205,8	65 343,9	108,5	5 138,1	2,20
1984	263 855,9	61 558,1	67 688,0	110,0	6 129,9	2,32
1985	291 597,2	59 462,2	68 629,8	115,4	9 167,6	3,14
1986	296 551,4	50 832,5	38 714,2	76,2	-12 118,3	-4,09
1987	312 706,1	39 961,8	45 834,0	114,7	5 872,2	1,88
1988	347 716,9	79 453,4	49 897,5	62,8	-29 555,9	-8,50
1989	422 043,0	121 065,9	78 057,9	64,5	-43 008,0	-10,19
1990	554 388,1	139 110,1	129 593,0	93,2	-9 517,1	-1,72
1991	862 132,8	198 354,3	246 532,5	124,3	48 178,2	5,59
1992	1 074 695,8	244 491,7	266 289,9	108,9	21 798,2	2,03
1993	1 189 724,9	269 125,7	252 299,4	93,7	-16 826,3	-1,41
1994	1 487 403,6	424 503,2	342 567,2	80,7	-81 936,0	-5,51
1995	2 004 994,7	616 099,4	533 047,1	86,5	-83 052,3	-4,14
1996	2 570 028,9	628 496,5	793 315,3	126,2	164 818,8	6,41
1997	2 780 168,0	600 360,0	835 488,1	139,2	235 128,1	8,46
1998	2 830 490,0	656 079,5	652 257,3	99,4	-3 822,2	-0,14
1999	3 238 197,5	737 629,0	911 556,4	123,6	173 927,4	5,37
2000	4 123 513,9	857 221,9	1 734 750,7	202,4	877 528,8	21,28
2001	4 227 113,1	930 677,5	1 550 898,4	166,6	620 220,9	14,67
2002	4 522 773,3	1 159 170,2	1 605 789,6	138,5	446 619,4	9,87
2003	5 252 321,1	1 254 041,2	2 008 951,3	160,2	754 910,1	14,37
2004	6 149 116,7	1 577 137,7	2 462 919,6	156,2	885 781,9	14,41
2005	7 561 984,3	1 820 427,1	3 569 649,3	196,1	1 749 222,2	23,13
2006	8 514 838,8	1 863 501,3	4 149 706,9	222,7	2 286 205,6	26,85
2007	9 366 562,2	2 326 059,4	4 402 231,8	189,3	2 076 172,4	22,17
2008	11 090 022,2	3 170 777,2	5 311 253,0	167,5	2 140 475,8	19,30
2009	10 034 255,0	3 583 772,0	3 525 855,1	98,4	-57 916,9	-0,58
2010	12 049 493,0	3 748 617,9	4 610 102,5	123,0	861 484,6	7,15

(1) : Source: Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ons, Alger, pp 10, 54,55,162.

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

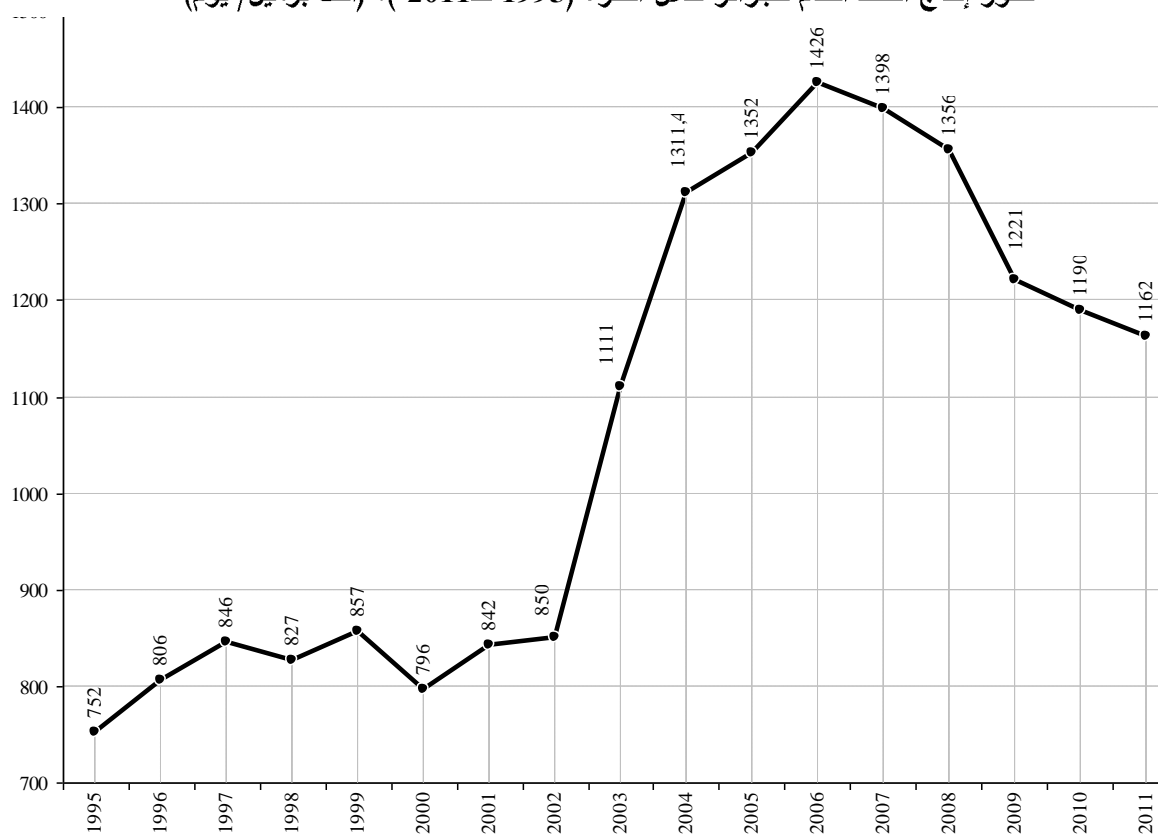
الملحق (4.3) : تطور إنتاج النفط الخام للجزائر خلال الفترة (1995–2011)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إنتاج النفط الخام ألف برميل / يوم	752	806	846	827	857	796	842	850	1111	1311,4	1352	1426	1398	1356	1221	1190	1162

المصدر:

الفترة (1995–1999) : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص24.
 الفترة (2000–2003) : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص24.
 الفترة (2004–2006) : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2009، ص19.
 الفترة (2007–2011) : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2012، ص28.

تطور إنتاج النفط الخام للجزائر خلال الفترة (1995–2011)، (ألف برميل/ يوم)



المصدر: إعداد الباحث، بناء على بيانات الملحق (4.3).

الملحق (5.3) : توزيع القروض إلى الاقتصاد حسب القطاع في الجزائر للفترة (1992-2011)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
قروض إلى القطاع الخاص (%)	18,43	35,02	31,63	18,11	16,57	14,60	18,67	18,65	28,61	31,3
قروض إلى القطاع العام (%)	81,57	64,98	68,37	81,89	83,43	85,40	81,33	81,35	71,39	68,6

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قروض إلى القطاع الخاص (%)	43,5	42,6	44,0	50,4	55,5	55,1	54,0	51,9	54,48	55,5
قروض إلى القطاع العام (%)	56,5	57,3	56,0	49,6	44,5	44,8	46,0	48,1	45,52	44,5

Source :

(1992-2000) : la banque d'Algérie, bulletin statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives, Statistiques monétaires 1964 –2011, Statistiques de la balance des paiements 1992 –2011, Hors série – juin 2012, p53 et p55.

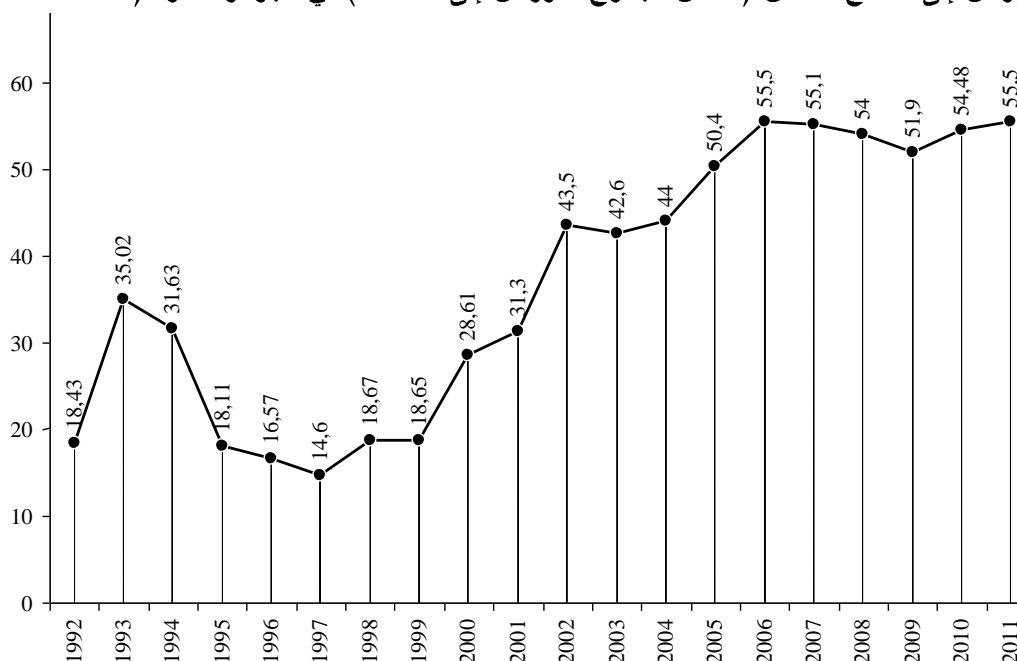
(2001) : International Monetary Fund Country Report N°.07/95 (March 2007), P30.

(2002-2006) : International Monetary Fund Country Report N°.08/102 (March 2008) , P30.

(2007-2009) : International Monetary Fund Country Report N°.11/40 (February 2011), P30.

(2010-2011) : International Monetary Fund Country Rapport N°.12/20(Janvier 2012), P28.

القروض إلى القطاع الخاص (% من مجموع القروض إلى الاقتصاد) في الجزائر للفترة (1992-2011)



المصدر : إعداد الباحث بناء على بيانات الملحق (5.3)

الملحق (6.3) : صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1970-2011)

الوحدة : مليار \$ أمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
صافي التدفقات الوافدة	0,080	0,001	0,041	0,051	0,358	0,119	0,187	0,178	0,135	0,026	0,349	0,013	-0,054	0,000

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
صافي التدفقات الوافدة	0,001	0,000	0,005	0,004	0,013	0,012	0,000	0,012	0,030	0,000	0,000	0,000	0,270	0,260

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صافي التدفقات الوافدة	0,607	0,292	0,280	1,108	1,065	0,634	0,882	1,156	1,841	1,834	2,675	3,053	2,331	2,721

Source: World Development Indicators WDI2012, (14/02/2012), (en ligne), <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

الملحق (7.3) : أفضل النماذج المقدرة للادخار المحلي في الجزائر

Mod 2

Dependent Variable: SPIB
Method: Least Squares
Date: 06/03/13 Time: 14:45
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.93499	2.176206	7.322371	0.0000
SPIB(-1)	0.425345	0.074322	5.722991	0.0000
SBPIB	0.370093	0.069953	5.290580	0.0000
PP	0.138882	0.035059	3.961341	0.0004
CCPIB	0.222203	0.069279	3.207355	0.0029
TCPIBH	0.220938	0.095842	2.305225	0.0274
TCPIBH(-1)	0.244657	0.096496	2.535406	0.0160
R-squared	0.933040	Mean dependent var	37.81927	
Adjusted R-squared	0.921224	S.D. dependent var	9.541106	
S.E. of regression	2.677906	Akaike info criterion	4.962199	
Sum squared resid	243.8202	Schwarz criterion	5.254760	
Log likelihood	-94.72509	Hannan-Quinn criter.	5.068734	
F-statistic	78.96160	Durbin-Watson stat	2.054079	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

Mod 1

Dependent Variable: SPIB
Method: Least Squares
Date: 03/31/13 Time: 18:01
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.85121	2.174212	6.830615	0.0000
SPIB(-1)	0.423228	0.074223	5.702106	0.0000
SBPIB	0.352317	0.072368	4.868437	0.0000
PP	0.137146	0.035054	3.912390	0.0004
CCPIB	0.256985	0.072221	3.558303	0.0011
TCPIB	0.223485	0.094667	2.360746	0.0241
TCPIB(-1)	0.244057	0.094996	2.569147	0.0148
R-squared	0.933316	Mean dependent var	37.81927	
Adjusted R-squared	0.921548	S.D. dependent var	9.541106	
S.E. of regression	2.672394	Akaike info criterion	4.958079	
Sum squared resid	242.8175	Schwarz criterion	5.250640	
Log likelihood	-94.64061	Hannan-Quinn criter.	5.064613	
F-statistic	79.31106	Durbin-Watson stat	2.018656	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

Mod 4

Dependent Variable: SPIB
Method: Least Squares
Date: 03/31/13 Time: 16:08
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.53525	2.540410	6.508891	0.0000
PP	0.190387	0.032693	5.823529	0.0000
SBPIB	0.531486	0.066316	8.014439	0.0000
SPIB(-1)	0.433680	0.081842	5.298982	0.0000
CISPPIB	-0.043360	0.020557	-2.109312	0.0419
R-squared	0.912662	Mean dependent var	37.81927	
Adjusted R-squared	0.902958	S.D. dependent var	9.541106	
S.E. of regression	2.972199	Akaike info criterion	5.130331	
Sum squared resid	318.0228	Schwarz criterion	5.339303	
Log likelihood	-100.1718	Hannan-Quinn criter.	5.206427	
F-statistic	94.04850	Durbin-Watson stat	2.013934	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

Mod 3

Dependent Variable: SPIB
Method: Least Squares
Date: 03/31/13 Time: 15:02
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.41827	2.348585	6.564917	0.0000
CCPIB	0.185291	0.073925	2.506486	0.0168
PP	0.150073	0.037809	3.969248	0.0003
SBPIB	0.451635	0.069494	6.498884	0.0000
SPIB(-1)	0.445823	0.080139	5.563116	0.0000
R-squared	0.916449	Mean dependent var	37.81927	
Adjusted R-squared	0.907166	S.D. dependent var	9.541106	
S.E. of regression	2.907051	Akaike info criterion	5.086005	
Sum squared resid	304.2340	Schwarz criterion	5.294977	
Log likelihood	-99.26310	Hannan-Quinn criter.	5.162101	
F-statistic	98.71896	Durbin-Watson stat	1.831876	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

Mod 6

Dependent Variable: SPIB
Method: Least Squares
Date: 06/03/13 Time: 14:32
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.36710	2.360537	5.239103	0.0000
SPIB(-1)	0.623434	0.065516	9.515725	0.0000
SBPIB	0.211781	0.068411	3.095726	0.0039
CCPIB	0.376172	0.068333	5.504959	0.0000
TCPIBH	0.261440	0.113549	2.302454	0.0274
TCPIBH(-1)	0.275460	0.114605	2.403549	0.0217

R-squared	0.902136	Mean dependent var	37.81927
Adjusted R-squared	0.888156	S.D. dependent var	9.541106
S.E. of regression	3.190844	Akaike info criterion	5.292907
Sum squared resid	356.3520	Schwarz criterion	5.543674
Log likelihood	-102.5046	Hannan-Quinn criter.	5.384222
F-statistic	64.52803	Durbin-Watson stat	2.006279
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

Mod 5

Dependent Variable: SPIB
Method: Least Squares
Date: 03/31/13 Time: 17:32
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.16737	2.326056	4.800990	0.0000
SPIB(-1)	0.617320	0.065528	9.420772	0.0000
CCPIB	0.415122	0.071039	5.843612	0.0000
TCPIB	0.268184	0.111541	2.404365	0.0216
TCPIB(-1)	0.279127	0.112248	2.486691	0.0178
SBPIB	0.191885	0.070774	2.711236	0.0103

R-squared	0.903295	Mean dependent var	37.81927
Adjusted R-squared	0.889480	S.D. dependent var	9.541106
S.E. of regression	3.171903	Akaike info criterion	5.280999
Sum squared resid	352.1339	Schwarz criterion	5.531766
Log likelihood	-102.2605	Hannan-Quinn criter.	5.372315
F-statistic	65.38485	Durbin-Watson stat	1.977038
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

Mod 8

Dependent Variable: SPIB
Method: Least Squares
Date: 03/31/13 Time: 16:56
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.27201	2.522551	4.468495	0.0001
TCPIB	0.391183	0.110521	3.539436	0.0011
CCPIB	0.457653	0.075148	6.090020	0.0000
TCPIB(-1)	0.404072	0.111014	3.639833	0.0008
SPIB(-1)	0.594243	0.070471	8.432487	0.0000

R-squared	0.882984	Mean dependent var	37.81927
Adjusted R-squared	0.869983	S.D. dependent var	9.541106
S.E. of regression	3.440325	Akaike info criterion	5.422858
Sum squared resid	426.0901	Schwarz criterion	5.631830
Log likelihood	-106.1686	Hannan-Quinn criter.	5.498954
F-statistic	67.91278	Durbin-Watson stat	2.033329

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

Mod 7

Dependent Variable: SPIB
Method: Least Squares
Date: 03/31/13 Time: 16:06
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.67166	2.490372	5.891353	0.0000
PP	0.202596	0.033642	6.022048	0.0000
SBPIB	0.516533	0.068941	7.492397	0.0000
SPIB(-1)	0.435917	0.085565	5.094588	0.0000

R-squared	0.901869	Mean dependent var	37.81927
Adjusted R-squared	0.893912	S.D. dependent var	9.541106
S.E. of regression	3.107649	Akaike info criterion	5.198078
Sum squared resid	357.3269	Schwarz criterion	5.365256
Log likelihood	-102.5606	Hannan-Quinn criter.	5.258955
F-statistic	113.3484	Durbin-Watson stat	1.758433
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

الملاحق (8.3) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى)

أولاً : اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية SPIB

(أ) باستعمال اختبار ديكو فلر الموسع ADF

2- تقدير النموذج [2]

Null Hypothesis: SPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.718471	0.4147
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 13:58
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SPIB(-1)	-0.142462	0.082901	-1.718471	0.0936
C	5.731049	3.198608	1.791732	0.0809

R-squared	0.070391	Mean dependent var	0.400244
Adjusted R-squared	0.046555	S.D. dependent var	5.114489
S.E. of regression	4.994017	Akaike info criterion	6.101909
Sum squared resid	972.6681	Schwarz criterion	6.185498
Log likelihood	-123.0891	Hannan-Quinn criter.	6.132347
F-statistic	2.953142	Durbin-Watson stat	1.884222
Prob(F-statistic)	0.093641		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

1- تقدير النموذج [3]

Null Hypothesis: SPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.967368	0.6013
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 13:56
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SPIB(-1)	-0.185016	0.094042	-1.967368	0.0565
C	5.813319	3.202841	1.815051	0.0774
@TREND(1970)	0.071907	0.074776	0.961639	0.3423

R-squared	0.092477	Mean dependent var	0.400244
Adjusted R-squared	0.044712	S.D. dependent var	5.114489
S.E. of regression	4.998842	Akaike info criterion	6.126645
Sum squared resid	949.5601	Schwarz criterion	6.252029
Log likelihood	-122.5962	Hannan-Quinn criter.	6.172303
F-statistic	1.936097	Durbin-Watson stat	1.849992
Prob(F-statistic)	0.158234		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

3- تقدير النموذج [1]

Null Hypothesis: SPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.076575	0.7016
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 13:59
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SPIB(-1)	0.001590	0.020765	0.076575	0.9393

R-squared	-0.006130	Mean dependent var	0.400244
Adjusted R-squared	-0.006130	S.D. dependent var	5.114489
S.E. of regression	5.130141	Akaike info criterion	6.132231
Sum squared resid	1052.734	Schwarz criterion	6.174026
Log likelihood	-124.7107	Hannan-Quinn criter.	6.147450
Durbin-Watson stat	2.010752		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

(ب) باستخدام اختبار فيليب بيرون PP (بدرجة ابطاء تساوي 3)

[2] - تقدير النموذج

Null Hypothesis: SPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.701521	0.4230
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	23.72361
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	23.22236

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:04
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SPIB(-1)	-0.142462	0.082901	-1.718471	0.0936
C	5.731049	3.198608	1.791732	0.0809

R-squared	0.070391	Mean dependent var	0.400244
Adjusted R-squared	0.046555	S.D. dependent var	5.114489
S.E. of regression	4.994017	Akaike info criterion	6.101909
Sum squared resid	972.6681	Schwarz criterion	6.185498
Log likelihood	-123.0891	Hannan-Quinn criter.	6.132347
F-statistic	2.953142	Durbin-Watson stat	1.884222
Prob(F-statistic)	0.093641		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

[1] - تقدير النموذج

Null Hypothesis: SPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.972552	0.5985
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	23.16000
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	23.29781

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:03
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SPIB(-1)	-0.185016	0.094042	-1.967368	0.0565
C	5.813319	3.202841	1.815051	0.0774
@TREND(1970)	0.071907	0.074776	0.961639	0.3423

R-squared	0.092477	Mean dependent var	0.400244
Adjusted R-squared	0.044712	S.D. dependent var	5.114489
S.E. of regression	4.998842	Akaike info criterion	6.126645
Sum squared resid	949.5601	Schwarz criterion	6.252029
Log likelihood	-122.5962	Hannan-Quinn criter.	6.172303
F-statistic	1.936097	Durbin-Watson stat	1.849992
Prob(F-statistic)	0.158234		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

[3] - تقدير النموذج

Null Hypothesis: SPIB has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.234273	0.7493
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	25.67643
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	18.28110

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:05
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SPIB(-1)	0.001590	0.020765	0.076575	0.9393

R-squared	-0.006130	Mean dependent var	0.400244
Adjusted R-squared	-0.006130	S.D. dependent var	5.114489
S.E. of regression	5.130141	Akaike info criterion	6.132231
Sum squared resid	1052.734	Schwarz criterion	6.174026
Log likelihood	-124.7107	Hannan-Quinn criter.	6.147450
Durbin-Watson stat	2.010752		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

ثانيا : اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية IPIB

(أ) باستعمال اختبار ديكو فلر الموسع ADF

2- تقدير النموذج [2]

Null Hypothesis: IPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.833223	0.3597
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:14
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPIB(-1)	-0.157749	0.086050	-1.833223	0.0744
C	5.383442	3.004774	1.791630	0.0810

R-squared	0.079335	Mean dependent var	-0.025718
Adjusted R-squared	0.055729	S.D. dependent var	3.741795
S.E. of regression	3.636038	Akaike info criterion	5.467217
Sum squared resid	515.6101	Schwarz criterion	5.550806
Log likelihood	-110.0779	Hannan-Quinn criter.	5.497655
F-statistic	3.360707	Durbin-Watson stat	1.898477
Prob(F-statistic)	0.074410		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

1- تقدير النموذج [3]

Null Hypothesis: IPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.911095	0.6307
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:14
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPIB(-1)	-0.184280	0.096426	-1.911095	0.0636
C	7.003947	3.974943	1.762025	0.0861
@TREND(1970)	-0.033847	0.053779	-0.629376	0.5329

R-squared	0.088834	Mean dependent var	-0.025718
Adjusted R-squared	0.040877	S.D. dependent var	3.741795
S.E. of regression	3.664520	Akaike info criterion	5.505627
Sum squared resid	510.2908	Schwarz criterion	5.631011
Log likelihood	-109.8654	Hannan-Quinn criter.	5.551285
F-statistic	1.852391	Durbin-Watson stat	1.869334
Prob(F-statistic)	0.170749		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

3- تقدير النموذج [1]

Null Hypothesis: IPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.380552	0.5410
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:15
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPIB(-1)	-0.006357	0.016705	-0.380552	0.7055

R-squared	0.003559	Mean dependent var	-0.025718
Adjusted R-squared	0.003559	S.D. dependent var	3.741795
S.E. of regression	3.735130	Akaike info criterion	5.497530
Sum squared resid	558.0479	Schwarz criterion	5.539325
Log likelihood	-111.6994	Hannan-Quinn criter.	5.512750
Durbin-Watson stat	2.033171		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

(ب) باستخدام اختبار فيليب بيرون PP (بدرجة ابطاء تساوي 3)

2- تقدير النموذج [2]

Null Hypothesis: IPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.833223	0.3597
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	12.57586
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	12.57586

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:15
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPIB(-1)	-0.157749	0.086050	-1.833223	0.0744
C	5.383442	3.004774	1.791630	0.0810

R-squared	0.079335	Mean dependent var	-0.025718
Adjusted R-squared	0.055729	S.D. dependent var	3.741795
S.E. of regression	3.636038	Akaike info criterion	5.467217
Sum squared resid	515.6101	Schwarz criterion	5.550806
Log likelihood	-110.0779	Hannan-Quinn criter.	5.497655
F-statistic	3.360707	Durbin-Watson stat	1.898477
Prob(F-statistic)	0.074410		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

1- تقدير النموذج [3]

Null Hypothesis: IPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.961620	0.6043
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	12.44612
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	13.11857

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:15
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPIB(-1)	-0.184280	0.096426	-1.911095	0.0636
C	7.003947	3.974943	1.762025	0.0861
@TREND(1970)	-0.033847	0.053779	-0.629376	0.5329

R-squared	0.088834	Mean dependent var	-0.025718
Adjusted R-squared	0.040877	S.D. dependent var	3.741795
S.E. of regression	3.664520	Akaike info criterion	5.505627
Sum squared resid	510.2908	Schwarz criterion	5.631011
Log likelihood	-109.8654	Hannan-Quinn criter.	5.551285
F-statistic	1.852391	Durbin-Watson stat	1.869334
Prob(F-statistic)	0.170749		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

3- تقدير النموذج [1]

Null Hypothesis: IPIB has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.347539	0.5536
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	13.61092
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	10.69346

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:16
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPIB(-1)	-0.006357	0.016705	-0.380552	0.7055

R-squared	0.003559	Mean dependent var	-0.025718
Adjusted R-squared	0.003559	S.D. dependent var	3.741795
S.E. of regression	3.735130	Akaike info criterion	5.497530
Sum squared resid	558.0479	Schwarz criterion	5.539325
Log likelihood	-111.6994	Hannan-Quinn criter.	5.512750
Durbin-Watson stat	2.033171		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

الملحق (9.3) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة (الفروقات من الدرجة الأولى)

أولاً : اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية **DSPIB**

(أ) باستعمال اختبار ديكو فلر الموسع ADF

2- تقدير النموذج [2]

Null Hypothesis: D(SPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.301714	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:48
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SPIB(-1))	-1.018343	0.161598	-6.301714	0.0000
C	0.496096	0.827818	0.599282	0.5525

R-squared	0.511013	Mean dependent var	0.032750
Adjusted R-squared	0.498144	S.D. dependent var	7.361317
S.E. of regression	5.214887	Akaike info criterion	6.189619
Sum squared resid	1033.412	Schwarz criterion	6.274063
Log likelihood	-121.7924	Hannan-Quinn criter.	6.220151
F-statistic	39.71160	Durbin-Watson stat	1.979244
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

1- تقدير النموذج [3]

Null Hypothesis: D(SPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.214263	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:47
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SPIB(-1))	-1.017743	0.163775	-6.214263	0.0000
C	0.718789	1.766349	0.406935	0.6864
@TREND(1970)	-0.010371	0.072393	-0.143254	0.8869

R-squared	0.511284	Mean dependent var	0.032750
Adjusted R-squared	0.484866	S.D. dependent var	7.361317
S.E. of regression	5.283423	Akaike info criterion	6.239064
Sum squared resid	1032.839	Schwarz criterion	6.365730
Log likelihood	-121.7813	Hannan-Quinn criter.	6.284862
F-statistic	19.35426	Durbin-Watson stat	1.981307
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

3- تقدير النموذج [1]

Null Hypothesis: D(SPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.325466	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:48
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SPIB(-1))	-1.009742	0.159631	-6.325466	0.0000

R-squared	0.506391	Mean dependent var	0.032750
Adjusted R-squared	0.506391	S.D. dependent var	7.361317
S.E. of regression	5.171863	Akaike info criterion	6.149025
Sum squared resid	1043.178	Schwarz criterion	6.191247
Log likelihood	-121.9805	Hannan-Quinn criter.	6.164291
Durbin-Watson stat	1.975746		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

(ب) باستخدام اختبار فيليب بيرون PP (بدرجة ابطاء تساوي 3)

2- تقدير النموذج [2]

Null Hypothesis: D(SPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.366361	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	25.83529
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	19.41362

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:51
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SPIB(-1))	-1.018343	0.161598	-6.301714	0.0000
C	0.496096	0.827818	0.599282	0.5525

R-squared	0.511013	Mean dependent var	0.032750
Adjusted R-squared	0.498144	S.D. dependent var	7.361317
S.E. of regression	5.214887	Akaike info criterion	6.189619
Sum squared resid	1033.412	Schwarz criterion	6.274063
Log likelihood	-121.7924	Hannan-Quinn criter.	6.220151
F-statistic	39.71160	Durbin-Watson stat	1.979244
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

1- تقدير النموذج [3]

Null Hypothesis: D(SPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.243195	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	25.82097
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.66618

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:48
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SPIB(-1))	-1.017743	0.163775	-6.214263	0.0000
C	0.718789	1.766349	0.406935	0.6864
@TREND(1970)	-0.010371	0.072393	-0.143254	0.8869

R-squared	0.511284	Mean dependent var	0.032750
Adjusted R-squared	0.484866	S.D. dependent var	7.361317
S.E. of regression	5.293423	Akaike info criterion	6.239064
Sum squared resid	1032.839	Schwarz criterion	6.365730
Log likelihood	-121.7813	Hannan-Quinn criter.	6.284862
F-statistic	19.35426	Durbin-Watson stat	1.981307
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

3- تقدير النموذج [1]

Null Hypothesis: D(SPIB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.353377	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	26.07946
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	21.75221

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:51
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SPIB(-1))	-1.009742	0.159631	-6.325466	0.0000

R-squared	0.506391	Mean dependent var	0.032750
Adjusted R-squared	0.506391	S.D. dependent var	7.361317
S.E. of regression	5.171863	Akaike info criterion	6.149025
Sum squared resid	1043.178	Schwarz criterion	6.191247
Log likelihood	-121.9805	Hannan-Quinn criter.	6.164291
Durbin-Watson stat	1.975746		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

ثانيا : اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية **DIPIB**(أ) باستعمال اختبار ديكو فلر الموسع **ADF****2- تقدير النموذج [2]**

Null Hypothesis: D(IPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.296447	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPIB(-1))	-1.044750	0.165927	-6.296447	0.0000
C	-0.004432	0.606399	-0.007308	0.9942
R-squared	0.510595	Mean dependent var	-0.109608	
Adjusted R-squared	0.497716	S.D. dependent var	5.409398	
S.E. of regression	3.833750	Akaike info criterion	5.574271	
Sum squared resid	558.5103	Schwarz criterion	5.658715	
Log likelihood	-109.4854	Hannan-Quinn criter.	5.604803	
F-statistic	39.64524	Durbin-Watson stat	1.964837	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

1- تقدير النموذج [3]

Null Hypothesis: D(IPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.895883	0.0016
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1973 2011
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPIB(-1))	-1.296665	0.264848	-4.895883	0.0000
D(IPIB(-1),2)	0.220587	0.180700	1.220737	0.2303
C	-0.352439	1.390831	-0.253402	0.8014
@TREND(1970)	0.020207	0.056963	0.354746	0.7249
R-squared	0.532211	Mean dependent var	-0.096246	
Adjusted R-squared	0.492114	S.D. dependent var	5.479443	
S.E. of regression	3.904985	Akaike info criterion	5.659300	
Sum squared resid	533.7118	Schwarz criterion	5.829921	
Log likelihood	-106.3563	Hannan-Quinn criter.	5.720517	
F-statistic	13.27333	Durbin-Watson stat	1.873767	
Prob(F-statistic)	0.000006			

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

3- تقدير النموذج [1]

Null Hypothesis: D(IPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.381378	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPIB(-1))	-1.044783	0.163724	-6.381378	0.0000
R-squared	0.510594	Mean dependent var	-0.109608	
Adjusted R-squared	0.510594	S.D. dependent var	5.409398	
S.E. of regression	3.784283	Akaike info criterion	5.524272	
Sum squared resid	558.5111	Schwarz criterion	5.566494	
Log likelihood	-109.4854	Hannan-Quinn criter.	5.539538	
Durbin-Watson stat	1.964779			

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

(ب) باستخدام اختبار فيليب بيرون PP (بدرجة ابطاء تساوي 3)

2- تقدير النموذج [2]

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.310831	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	13.96276
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	11.42367

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-1.044750	0.165927	-6.296447	0.0000
C	-0.004432	0.606399	-0.007308	0.9942

R-squared	0.510595	Mean dependent var	-0.109608
Adjusted R-squared	0.497716	S.D. dependent var	5.409398
S.E. of regression	3.833750	Akaike info criterion	5.574271
Sum squared resid	558.5103	Schwarz criterion	5.658715
Log likelihood	-109.4854	Hannan-Quinn criter.	5.604803
F-statistic	39.64524	Durbin-Watson stat	1.964837
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

1- تقدير النموذج [3]

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.225839	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	13.94719
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	10.54783

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-1.048154	0.168893	-6.206034	0.0000
C	-0.237667	1.301541	-0.182605	0.8561
@TREND(1970)	0.010864	0.053451	0.203254	0.8401

R-squared	0.511140	Mean dependent var	-0.109608
Adjusted R-squared	0.484716	S.D. dependent var	5.409398
S.E. of regression	3.883045	Akaike info criterion	5.623155
Sum squared resid	557.8874	Schwarz criterion	5.749821
Log likelihood	-109.4631	Hannan-Quinn criter.	5.668953
F-statistic	19.34318	Durbin-Watson stat	1.961545
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

3- تقدير النموذج [1]

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.405002	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	13.96278
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	11.42250

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/13 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-1.044783	0.163724	-6.381378	0.0000

R-squared	0.510594	Mean dependent var	-0.109608
Adjusted R-squared	0.510594	S.D. dependent var	5.409398
S.E. of regression	3.784283	Akaike info criterion	5.524272
Sum squared resid	558.5111	Schwarz criterion	5.566494
Log likelihood	-109.4854	Hannan-Quinn criter.	5.539538
Durbin-Watson stat	1.964779		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

الملحق (10.3) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي

(أ) باستعمال اختبار ديكو فلر الموسع ADF

2- تقدير النموذج [2]

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.114837	0.2401
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 06/24/13 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.202292	0.095654	-2.114837	0.0409
C	-0.091601	0.612051	-0.149662	0.8818

R-squared	0.102882	Mean dependent var	-0.093938
Adjusted R-squared	0.079879	S.D. dependent var	4.085607
S.E. of regression	3.919035	Akaike info criterion	5.617118
Sum squared resid	598.9945	Schwarz criterion	5.700707
Log likelihood	-113.1509	Hannan-Quinn criter.	5.647557
F-statistic	4.472535	Durbin-Watson stat	1.995844
Prob(F-statistic)	0.040887		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

1- تقدير النموذج [3]

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.444408	0.3526
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 06/24/13 Time: 15:58
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.282513	0.115575	-2.444408	0.0193
C	1.511029	1.447293	1.044038	0.3031
@TREND(1970)	-0.076272	0.062501	-1.220331	0.2299

R-squared	0.136714	Mean dependent var	-0.093938
Adjusted R-squared	0.091278	S.D. dependent var	4.085607
S.E. of regression	3.894684	Akaike info criterion	5.627458
Sum squared resid	576.4054	Schwarz criterion	5.752841
Log likelihood	-112.3629	Hannan-Quinn criter.	5.673115
F-statistic	3.008923	Durbin-Watson stat	1.916856
Prob(F-statistic)	0.061227		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

3- تقدير النموذج [1]

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.141441	0.0325
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 06/24/13 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.202318	0.094478	-2.141441	0.0384

R-squared	0.102367	Mean dependent var	-0.093938
Adjusted R-squared	0.102367	S.D. dependent var	4.085607
S.E. of regression	3.870848	Akaike info criterion	5.568912
Sum squared resid	599.3385	Schwarz criterion	5.610707
Log likelihood	-113.1627	Hannan-Quinn criter.	5.584131
Durbin-Watson stat	1.994648		

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

ب) باستخدام اختبار فيليب بيرون PP

2- تقدير النموذج [2]

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.105950	0.2435
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	14.60962
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	14.45808

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 06/24/13 Time: 16:02
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.202292	0.095654	-2.114837	0.0409
C	-0.091601	0.612051	-0.149662	0.8818

R-squared	0.102882	Mean dependent var	-0.093938
Adjusted R-squared	0.079879	S.D. dependent var	4.085607
S.E. of regression	3.919035	Akaike info criterion	5.617118
Sum squared resid	598.9945	Schwarz criterion	5.700707
Log likelihood	-113.1509	Hannan-Quinn criter.	5.847557
F-statistic	4.472535	Durbin-Watson stat	1.995844
Prob(F-statistic)	0.040887		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

1- تقدير النموذج [3]

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.444408	0.3526
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	14.05867
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	14.05867

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 06/24/13 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.282513	0.115575	-2.444408	0.0193
C	1.511029	1.447293	1.044038	0.3031
@TREND(1970)	-0.076272	0.062501	-1.220331	0.2299

R-squared	0.136714	Mean dependent var	-0.093938
Adjusted R-squared	0.091278	S.D. dependent var	4.085607
S.E. of regression	3.894684	Akaike info criterion	5.627458
Sum squared resid	578.4054	Schwarz criterion	5.752841
Log likelihood	-112.3629	Hannan-Quinn criter.	5.673115
F-statistic	3.008923	Durbin-Watson stat	1.916856
Prob(F-statistic)	0.061227		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

3- تقدير النموذج [1]

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.132773	0.0332
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	14.61801
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	14.46787

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 06/24/13 Time: 16:02
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.202318	0.094478	-2.141441	0.0384

R-squared	0.102367	Mean dependent var	-0.093938
Adjusted R-squared	0.102367	S.D. dependent var	4.085607
S.E. of regression	3.870848	Akaike info criterion	5.568912
Sum squared resid	599.3385	Schwarz criterion	5.610707
Log likelihood	-113.1627	Hannan-Quinn criter.	5.584131
Durbin-Watson stat	1.994648		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

الملحق (1.4) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالأسعار الثابتة (1970-2011)

السنة	السكان بالآلاف (1)	معدل نمو السكان %	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليون دج سنة الأساس 2000 (2)	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (دج)(*)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة %	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بالدولار)(*) سنة الأساس 2000 (2)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (دولار)(*) (2)
1970	13 309	/	90 899,69	6 829,94	/	1 436	/
1971	13 739	3,23	80 599,20	5 866,45	-14,11	1 236	-13,96
1972	14 171	3,14	102 702,69	7 247,39	23,54	1 528	23,63
1973	14 649	3,37	106 618,93	7 278,24	0,43	1 538	0,70
1974	15 164	3,52	114 609,93	7 558,03	3,84	1 603	4,23
1975	15 768	3,98	120 392,39	7 635,24	1,02	1 632	1,81
1976	16 450	4,33	130 489,41	7 932,49	3,89	1 714	5,01
1977	17 058	3,70	137 351,31	8 052,02	1,51	1 748	1,96
1978	17 600	3,18	150 008,00	8 523,18	5,85	1 848	5,77
1979	18 120	2,95	161 225,34	8 897,65	4,39	1 923	4,05
1980	18 666	3,01	162 500,00	8 705,67	-2,16	1 876	-2,45
1981	19 262	3,19	167 375,00	8 689,39	-0,19	1 870	-0,34
1982	19 883	3,22	178 087,00	8 956,75	3,08	1 925	2,94
1983	20 522	3,21	187 703,71	9 146,46	2,12	1 963	2,01
1984	21 185	3,23	198 215,11	9 356,39	2,30	2 008	2,30
1985	21 863	3,20	205 549,06	9 401,69	0,48	2 020	0,58
1986	22 512	2,97	206 371,26	9 167,17	-2,49	1 970	-2,49
1987	23 139	2,79	204 926,66	8 856,33	-3,39	1 902	-3,44
1988	23 783	2,78	202 877,39	8 530,35	-3,68	1 833	-3,62
1989	24 409	2,63	211 804,00	8 677,29	1,72	1 865	1,72
1990	25 022	2,51	213 498,43	8 532,43	-1,67	1 833	-1,71
1991	25 643	2,48	210 936,45	8 225,89	-3,59	1 767	-3,61
1992	26 271	2,45	214 733,31	8 173,78	-0,63	1 756	-0,60
1993	26 894	2,37	210 223,91	7 816,76	-4,37	1 680	-4,30
1994	27 496	2,24	208 331,90	7 576,81	-3,07	1 630	-2,98
1995	28 060	2,05	216 248,50	7 706,65	1,71	1 660	1,82
1996	28 566	1,80	225 114,69	7 880,51	2,26	1 698	2,31
1997	29 045	1,68	227 590,95	7 835,80	-0,57	1 690	-0,48
1998	29 507	1,59	239 198,09	8 106,49	3,45	1 751	3,57
1999	29 965	1,55	246 852,44	8 238,03	1,62	1 781	1,74
2000	30 416	1,51	252 283,19	8 294,42	0,68	1 794	0,74
2001	30 879	1,52	258 842,54	8 382,48	1,06	1 814	1,12
2002	31 357	1,55	271 008,15	8 642,67	3,10	1 872	3,17
2003	31 848	1,57	289 707,72	9 096,58	5,25	1 972	5,32
2004	32 364	1,62	304 772,51	9 417,02	3,52	2 043	3,63
2005	32 906	1,67	320 315,92	9 734,27	3,37	2 115	3,53
2006	33 481	1,75	326 722,23	9 758,44	0,25	2 125	0,46
2007	34 096	1,84	336 523,91	9 869,89	1,14	2 155	1,44
2008	34 591	1,45	346 619,61	10 020,51	1,53	2 174	0,85
2009	35 268	1,96	352 870,88	10 005,41	-0,15	2 193	0,87
2010	35 950	1,93	364 515,62	10 139,52	1,34	2 232	1,79
2011	36 717	2,13	373 628,51	10 175,90	0,36	2 255	1,04

Source: Colonne (1) : Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ons, Alger, p162

Démographie Algérienne, ONS, N600, 2011,P3.

Colonne (2) : World Development Indicators WDI2012, (en ligne), <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق (2.4) : تطور عدد السكان الفقراء في الجزائر خلال الفترة (1966-1995)

1995	1988	1980	1966	البيان
28,06	23,78	18,67	12,24	السكان
12,18	11,75	10,55	07,54	سكان الريف
43,41	49,41	56,51	61,60	نسبة سكان الريف % (*)
15,88	12,03	08,12	04,70	سكان الحضر
56,59	50,59	43,49	38,40	نسبة سكان الحضر % (*)
03,32	03,06	04,22	04,04	عدد السكان الفقراء في الريف بالمليون شخص
56,37	68,15	80,69	85,23	نسبة السكان الفقراء في الريف % (*)
02,57	01,43	01,01	00,70	عدد السكان الفقراء في الحضر بالمليون شخص
43,63	31,85	19,31	14,77	نسبة السكان الفقراء في الحضر % (*)
05,89	04,49	05,23	04,74	عدد السكان الفقراء على المستوى الوطني بالمليون شخص
20,99	18,88	28,01	38,73	نسبة السكان الفقراء من مجموع السكان % (*)

المصدر :

- علاوة نوارى، التكامل الاقتصادي العربي و الإسلامي – اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص255.
- (*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق (3.4) : تطور معدل الإعاقة في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)

السنة	إجمالي السكان	نسبة الفئة العمرية 14-0 من مجموع السكان %	الفئة العمرية 14-0 سنة (*)	نسبة الفئة العمرية 64-15 من مجموع السكان %	الفئة العمرية 64-15 سنة (*)	نسبة الفئة العمرية من 65 سنة فما فوق من مجموع السكان %	الفئة العمرية من 65 سنة فما فوق (*)	معدل الإعاقة % (*)
1970	13 746 185	48,36	6 647 658	47,51	6 530 809	4,13	567 718	110,48
1971	14 165 889	48,39	6 855 288	47,40	6 714 746	4,21	595 855	110,97
1972	14 600 659	48,32	7 054 570	47,45	6 928 008	4,23	618 080	110,75
1973	15 052 371	48,15	7 247 372	47,63	7 168 971	4,23	636 029	109,97
1974	15 524 137	47,91	7 437 064	47,89	7 434 522	4,20	652 551	108,81
1975	16 018 195	47,61	7 626 616	48,21	7 721 870	4,18	669 709	107,44
1976	16 533 323	47,27	7 814 499	48,57	8 030 988	4,16	687 836	105,87
1977	17 068 212	46,88	8 000 878	48,99	8 361 249	4,14	706 085	104,13
1978	17 624 756	46,48	8 192 417	49,41	8 708 309	4,11	724 030	102,39
1979	18 205 468	46,13	8 397 830	49,80	9 066 685	4,07	740 953	100,80
1980	18 811 199	45,84	8 622 568	50,14	9 432 232	4,02	756 399	99,44
1981	19 442 423	45,61	8 868 630	50,42	9 803 418	3,96	770 375	98,32
1982	20 095 648	45,44	9 131 788	50,66	10 180 527	3,90	783 333	97,39
1983	20 762 767	45,29	9 403 320	50,88	10 563 641	3,83	795 806	96,55
1984	21 433 070	45,12	9 671 003	51,11	10 953 559	3,77	808 508	95,67
1985	22 098 298	44,91	9 925 115	51,37	11 351 154	3,72	822 029	94,68
1986	22 753 511	44,66	10 161 161	51,67	11 755 688	3,68	836 662	93,55
1987	23 398 470	44,36	10 378 536	52,00	12 167 413	3,64	852 521	92,30
1988	24 035 237	44,00	10 575 935	52,38	12 589 511	3,62	869 791	90,91
1989	24 668 100	43,59	10 753 243	52,81	13 026 248	3,60	888 609	89,37
1990	25 299 182	43,12	10 909 402	53,28	13 480 636	3,59	909 144	87,67
1991	25 930 560	42,60	11 046 040	53,81	13 953 195	3,59	931 325	85,84
1992	26 557 969	42,02	11 159 792	54,38	14 442 827	3,60	955 350	83,88
1993	27 169 903	41,37	11 239 162	55,02	14 948 804	3,61	981 937	81,75
1994	27 751 086	40,61	11 269 295	55,74	15 469 801	3,65	1 011 990	79,39
1995	28 291 591	39,73	11 241 226	56,57	16 004 333	3,70	1 046 032	76,77
1996	28 786 855	38,74	11 150 779	57,50	16 551 807	3,77	1 084 269	73,92
1997	29 242 917	37,64	11 005 850	58,51	17 110 889	3,85	1 126 178	70,90
1998	29 673 694	36,48	10 824 803	59,58	17 678 244	3,95	1 170 647	67,85
1999	30 099 010	35,33	10 633 149	60,63	18 249 721	4,04	1 216 140	64,93
2000	30 533 827	34,23	10 450 579	61,64	18 821 826	4,13	1 261 422	62,23
2001	30 982 214	33,19	10 284 346	62,59	19 391 353	4,22	1 306 515	59,77
2002	31 441 848	32,23	10 133 534	63,47	19 956 903	4,30	1 351 411	57,55
2003	31 913 462	31,33	9 999 766	64,30	20 518 813	4,37	1 394 883	55,53
2004	32 396 048	30,50	9 882 188	65,06	21 078 422	4,43	1 435 438	53,69
2005	32 888 449	29,74	9 780 604	65,78	21 635 599	4,48	1 472 246	52,01
2006	33 391 954	29,04	9 695 445	66,46	22 191 460	4,51	1 505 049	50,47
2007	33 906 605	28,40	9 629 612	67,07	22 742 164	4,53	1 534 829	49,09
2008	34 428 028	27,85	9 587 554	67,61	23 276 864	4,54	1 563 610	47,91
2009	34 950 168	27,39	9 574 571	68,04	23 781 427	4,56	1 594 170	46,96
2010	35 468 208	27,05	9 593 108	68,36	24 246 275	4,59	1 628 825	46,28
2011	35 980 193	26,81	9 644 738	68,56	24 667 464	4,64	1 667 992	45,86

المصدر:

World Development Indicators WDI2012, (01.04.2012), en ligne: <http://data.worldbank.org/country/algeria>

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق (4.4) : معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية على الودائع في الجهاز البنكي الجزائري للفترة (1970-2012)

السنة	معدل الفائدة الاسمي على الودائع (1)	معدل التضخم % (2)	معدل الفائدة الحقيقي على الودائع (*)
1970	3,75	4,85	-1,10
1971	3,75	2,83	0,92
1972	2,75	4,00	-1,25
1973	2,75	6,97	-4,22
1974	2,75	2,70	0,05
1975	2,75	8,75	-6,00
1976	2,75	8,25	-5,50
1977	2,75	10,97	-8,22
1978	2,75	15,58	-12,83
1979	2,75	10,43	-7,68
1980	3,00	9,19	-6,19
1981	3,00	14,66	-11,66
1982	3,00	6,18	-3,18
1983	3,00	6,02	-3,02
1984	3,00	8,19	-5,19
1985	3,00	10,50	-7,50
1986	4,00	12,31	-8,31
1987	4,00	7,56	-3,56
1988	4,00	5,87	-1,87
1989	8,00	9,32	-1,32
1990	11,17	17,88	-6,71
1991	12,67	25,90	-13,23
1992	14,00	31,68	-17,68
1993	14,00	20,52	-6,52
1994	16,44	29,00	-12,56
1995	17,25	29,79	-12,54
1996	17,25	18,70	-1,45
1997	16,67	5,70	10,97
1998	9,33	5,00	4,33
1999	9,25	2,59	6,66
2000	8,00	0,30	7,70
2001	8,00	4,20	3,80
2002	3,75	1,43	2,32
2003	5,13	4,26	0,87
2004	3,65	3,97	-0,33
2005	1,94	1,38	0,56
2006	1,75	2,31	-0,56
2007	1,75	3,67	-1,92
2008	1,75	4,85	-3,10
2009	1,75	5,74	-3,99
2010	1,75	3,91	-2,16
2011	1,75	4,53	-2,78
2012	1,75	8,89	-7,14

مصدر بيانات العمود (1) :

- **La période (1970-1979)** : <http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate>
- **La période (1980-1989) et (2004-2012)** : WDI2012, (en ligne), <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>
- **La période (1990-2003)** : Ministère des finance-DSMF-octobre 2004, citant : Mohamed Yazid BOUMGHAR, libéralisation financière et épargne des ménages : quel(s) liens(s) ?, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD-Alger), P21.

مصدر بيانات العمود (2) :

- **La période (1970-2010)** : Collections Statistiques; Indice Des Prix À La Consommation, N155, juin 2011, ONS, Alger, p63
- **L'année 2011** : Collections Statistiques N° 171/2012, Série E : Statistiques Economiques N° 68, P69.
- **L'année 2012** : www.ons.dz

(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر :

أ) القرآن الكريم :

[البقرة : 143] ؛ [البقرة : 275] ؛ [آل عمران : 49] ؛ [التوبة : 34—35] ؛ [يوسف : 46—49] ؛ [الإسراء : 16] ؛ [الإسراء : 26] ؛ [الإسراء : 29] ؛ [الفرقان : 67] و [الطلاق : 7] .

ب) الأحاديث النبوية :

قوله ﷺ :

- { رَحِمَ اللهُ امراً أكسب طيباً، وأنفق قصداً، وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته } (متفق عليه) ؛
- { إِنَّ اللهَ تعالى طيبٌ لا يقبل إلا طيباً } (رواه مسلم) ؛
- { طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية } (رواه البخاري) ؛
- { كلوا واشربوا وأبسوا في غير إسراف ولا مخيلة } (رواه البخاري) .

ثانياً - المراجع :

أ) باللغة العربية :

• الكتب :

1. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
3. قادة أقاسم وعبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
4. عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
5. أحمد إبراهيم، إدارة الحياة في ترشيد الاستهلاك، ط1، الدار الأكاديمية للعلوم، مصر، 2010.
6. محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بيرتي، الجزائر، 1994.
7. أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.
8. عمار السيد عبد الباسط، أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011.
9. محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر- استقلالية المؤسسات، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
10. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة - الجزائر، 2003.
11. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
12. شعيب بونوة وزهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
13. ميشيل تودارو (تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، ط7، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
14. عبد القادر تومي، الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية، ط1، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

15. مالكولم جيلز وآخرون (ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى)، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.
16. طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009.
17. طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010.
18. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
19. محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.
20. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011.
21. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
22. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
23. خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
24. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
25. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2005.
26. بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
27. حامد عبد المجيد دراز ومحمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
28. يسري دعيس، الادخار والعوامل المؤثرة فيه، المكتبات الكبرى، مصر، 1997.
29. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
30. كينيث س. ديفيس (ترجمة صباح صديق الدملاجي)، ما بعد النفط، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
31. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر، عمان، 2011.
32. إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
33. أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
34. أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، ط1، المكتبة المصرية، مصر، 2011.
35. عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور إداري ومحاسبي، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
36. محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذاراً للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
37. إسماعيل رياض، الادخار في المجتمع الاشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة، دون سنة نشر.
38. الزبيدي حمزة محمد، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان – الأردن، 2000.
39. زغيب شهرزاد وبن ديب رشيد، الاقتصاد الرياضي محاضرات وتمارين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
40. رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.
41. قطب مصطفى سانو، المدخرات، أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
42. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

43. بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري، ط1، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2011.
44. صباح داود سليم ومها أبو حويج، مقدمة في الاحتمالات والإحصاء، ط1، دار قنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
45. أسامة ربيع أمين سليمان، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، دون دار نشر، القاهرة، 2008.
46. وليد اسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2003.
47. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، 2010.
48. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
49. ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، 1999.
50. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
51. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012.
52. عديلة الصادق، علماء الاقتصاد وجائزة نوبل الاقتصادية، مطابع عمار قرفي، باتنة – الجزائر، 2004.
53. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
54. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
55. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
56. طوني صغيني، الأزمة الأخيرة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، 2011.
57. محمد عبد الفتاح الصيرفي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.
58. يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان – الأردن، 2011.
59. مصطفى كمال السيد طابيل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
60. هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
61. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2010.
62. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
63. عمر يوسف عبد الله عابنه، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2011.
64. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار: مشروعاته وثمراته، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2011.
65. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، عمان – الأردن، 2011.
66. محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
67. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها – نظرياتها – سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
68. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
69. سمير محمد عبد العزيز، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983.
70. سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، الإشعاع للنشر، الإسكندرية، 1997.
71. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
72. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

73. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
74. خالد عبد العظيم أبو غابة وحسنى محمد جاد الرب، الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
75. خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول – قضايا بترولية دولية، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2003.
76. علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
77. أحمد عمر علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
78. أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
79. حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995.
80. غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، دون سنة نشر.
81. غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
82. عماد غزاري، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
83. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
84. محمد عبد الغفار، مشكلة الادخار في مصر الأبعاد – الأسباب – سياسات العلاج، مكتبة زهراء الشرق، دون دار نشر، 1997.
85. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء 01، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2004.
86. محمود عبد الفضيل، النقط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
87. عرفات إبراهيم فياض، إدارة التأمين والمخاطر، ط1، دار البداية، عمان – الأردن، 2011.
88. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات نماذج – استراتيجيات، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
89. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
90. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011.
91. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001.
92. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، دون بلد نشر، دون سنة نشر.
93. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط8، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
94. أموري هادي كاظم وسعيد عوض المعلم، تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال أنجل ومنظومات الطلب، ط1، دار المناهج، الأردن، 2001.
95. عبد الحلیم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006.
96. هاري كلجيان و والاس أوتس (ترجمة المرسي السيد حجازي وعبد القادر محمد عطية)، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ط1، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، 2001.
97. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
98. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
99. جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة، ط1، الناشر مركز الإعلام العربي، مصر، 2000.
100. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
101. علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
102. كينز، النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود، منشورات دار الحياة، لبنان، دون سنة نشر.
103. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

104. عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
105. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
106. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
107. متولي مختار، النظرية الاقتصادية الكلية مدخل رياضي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1993.
108. محيي محمد مسعد، نحو إستراتيجية للزكاة والضرائب لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، ط1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
109. محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، ط5، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
110. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
111. حسن بن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة-الجزائر، 1992.
112. كاسر نصر المنصور، سلوك المستهلك مدخل الإعلان، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
113. بن اعمار منصور، الرسم على القيمة المضافة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
114. علي مهرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق - سوريا، 1996.
115. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
116. ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، ط1، دار الفكر، الجزائر، 1993.
117. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
118. سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999.
119. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، 2003.
120. نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، ط1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.
121. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
122. أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف ومحمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
123. عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
124. علاوة نوارى، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي - اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.
125. سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
126. إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.
127. منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999.
128. عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
129. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ماي 2009.
130. محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2009.
131. خالد واصف الوزني، شؤون اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
132. أعمار يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
133. ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

• البحوث الجامعية :

1. حسين عبد المطلب الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، مارس 2002.
2. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية – غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.
3. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
4. حميد بوزيدة، النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
5. صالح بوصبيعة، بناء نموذج قياسي لدالة الادخار والتنبؤ لمكوناتها في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي- غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء INPS، الجزائر، 2000.
6. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان – الأردن، 2008.
7. طارق جدي، محاولة تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة على أهم عون ادخار محلي في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي- غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء INPS، الجزائر، 2005.
8. نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير – غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
9. أحمد بن سعد الخطابي الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي – غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1993.
10. محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
11. فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي – غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999.
12. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
13. خليل دعاس، الادخار والتمويل بين التكامل والإحلال دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية – غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
14. روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006/2005.
15. محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية – غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
16. عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007/2006.

17. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير تجارة دولية— غير منشورة، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011/2010.
18. موسى سعداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية — حالة الجزائر— ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية — غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
19. سعود بن أحمد بن سعود السيابي، محددات الادخار القومي في السلطنة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي — غير منشورة، جامعة جريفيث، استراليا، 2005.
20. عبد الله ناصر العريفي، محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد — كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود — الرياض، 2006.
21. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان — الأردن، دون سنة.
22. سامي مباركي، فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية — غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2004.
23. عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية — غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008/2007.
24. محمد علي صالح المكردى، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد — غير منشورة، كلية التجارة، جامعة صنعاء، اليمن، 2004.
25. منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية — غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
26. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية — غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
27. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية — غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006/2005.

• المقالات :

1. كايل أوكورسيبيس، تعبئة المدخرات في الدول النامية، مجلة قضايا واتجاهات، الرياض، العدد 183، 1988، ص55.
2. عبد الرحمن زكي إبراهيم، المدخرات المحلية وسياسة التنمية في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، اليمن، العدد 37، دون تاريخ، ص97.
3. راشد البراوي، الادخار والتنمية، مجلة الهلال، الإسكندرية، العدد 4، 2000، ص21.
4. خالد عبد الرحمن البسام، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة (1970—2002)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 1، 2005، ص4.
5. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف — الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص186.
6. بشير عبد الله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970—2005، المجلة الجامعة، الأكاديمية الليبية، العدد14، 2012، ص ص349—374.
7. المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 85، 2009، ص3.

8. المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة محمد عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، الرياض - السعودية، المجلد 17، العدد 2، 2004، ص 18.
9. رحيم حسين، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية - إشارة خاصة لبلدان شمال إفريقيا - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي - الجزائر، العدد 1، 2004، ص 81.
10. نديم الحق وعباس ميراخور، السلوك الادخاري في نظام اقتصادي خال من الفائدة الثابتة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، الرياض - السعودية، المجلد 4، العدد 1، 1992، ص 49.
11. منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - القاهرة، العدد 47، صيف 2009، ص 28.
12. صلاح الدين الشيخ خضر، إمكانية جذب المزيد من المدخرات إلى داخل الجهاز المصرفي السوداني، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدار 1، بنك السودان - السودان، 2003، ص 67.
13. سيد فتحي الخولي، المدخر الصغير بين إغراء السيولة النقدية وبريق العائد الاستثماري، مجلة الاقتصاد، السعودية، العدد 223، 1991، ص 44.
14. محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - القاهرة، العدد 51، 2010، ص 119-121.
15. دبون عبد القادر، أثر الخصخصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، العدد 03، 2005، ص 107.
16. ندوى خزل رشاد، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل - العراق، العدد 19، 2011، ص 276.
17. محمد زرقون، محاضرات في الاقتصاد الكلي (المحاضرة الثالثة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 11-12.
18. عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، العدد 9، 2006، ص 47.
19. عبد القادر زيتوني وسهام دربالي، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، العدد 11، 2012، ص 59.
20. عبد القادر سيد أحمد، النفط والتنمية - المثال الجزائري، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول - الكويت، المجلد 9، العدد 3، 1983، ص 58-59.
21. محمد عثمان شبير، استثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية - الأردن، المجلد 21، العدد 5، 1994، ص 285.
22. طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر، العدد 6، 2009، ص 326.
23. فريد بشير طاهر، محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المملكة العربية السعودية، المجلد الثاني، العدد الأول، مارس 2001، ص 174-176.
24. عبد السلام العبادي، البنوك الإسلامية الدرع الواقى لاقتصاد الأمة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، دبي - الإمارات العربية المتحدة، العدد 318، أكتوبر 2007، ص 9-11.

25. عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر – مصر، العدد 32، 2007، ص 20.
26. شفيق عريش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا، المجلد 33، العدد 5، 2011، ص 82.
27. لخضر عزي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، العدد 6، جوان 2004، ص 11-12.
28. علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 76، أكتوبر 2008، ص 6.
29. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، التفضيل الزمني وقرار الادخار في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد الإسلامي**، الرياض – السعودية، المجلد 9، العدد 1، 1997، ص 83.
30. فكرون السعيد، التغييرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية- الجزائر نموذجا-، **مجلة العلوم الإنسانية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، العدد 23، جوان 2005، ص 78.
31. صالح فلاح، بورصة الجزائر بين المعوقات الاقتصادية والقانونية وإمكانية تطويرها لتفعيل الاستثمار.
32. مختار محمد متولي، أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة – دراسة قياسية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد الإسلامي**، الرياض – السعودية، المجلد 1، العدد 1، 1989، ص 11.
33. مجلس الأمة، قانون المالية 2010، **مجلة مجلس الأمة**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار رويبة – الجزائر، العدد 41، جانفي 2010، ص 19.
34. مجلس الأمة، المخطط الخماسي 2010-2014، **مجلة مجلس الأمة**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار رويبة – الجزائر، العدد 43، جويلية 2010، ص 4.
35. مجلس الأمة، قانون المالية التكميلي 2011، **مجلة مجلس الأمة**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار رويبة – الجزائر، العدد 47، جوان – جويلية 2011، ص 12.
36. الخشرمي عبد الله علي محرر، وسائل استثمار المدخرات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية – السعودية**، العدد 350، دون سنة، ص 35.
37. علي أحمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، **سلسلة محاضرات البنك الإسلامي للتنمية**، السعودية، ط3، 2001، ص 13.
38. افتخار محمد، خميس محمد، احمد ياسين، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، بغداد – العراق، العدد 31، 2012، ص 17.
39. عبد الحليم محيسن، الادخار في مجلس التعاون الخليجي، **مجلة الاقتصاد الخليجي**، اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي – السعودية، العدد 78، 1997، ص 42.
40. عمر بن الفيحان المرزوقي، ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام، **مجلة الشريعة والقانون**، جامعة الملك سعود – السعودية، العدد 34، أبريل 2008، ص 39-40.
41. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح رقلة – الجزائر، العدد 10، 2012، ص 152.
42. عبد اللطيف مصيطفي، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي – حالة الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، العدد 04، 2006، ص 79-80.

43. تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، العدد 2، جوان 2002، ص184.
44. مولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، العدد 07، 2010/2009، ص146.
45. محمد عبد المومن، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، 2008/2007، ص75.
46. أحمد حامد نقادي و وليد عرب هاشم، دالة الاستهلاك في الاقتصاد السعودي- دراسة قياسية (1970-1989)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الاقتصاد والإدارة، الرياض - السعودية، المجلد 4، العدد 1، 1991، ص54.
47. وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، العدد 1، 2002، ص8-9.
48. علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، العدد 11، 2012، ص69.
49. مفيد ذنون يونس، كفاءة الأسواق المالية العربية في تعزيز النمو الاقتصادي في ضوء تحديات العولمة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل - العراق، المجلد 27، العدد 79، 2005، ص40.

• التظاهرات العلمية :

1. بن بوزيان محمد وغربي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار، دراسة قياسية حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة - عين الدفلى - الجزائر ، يومي 5 و6 ماي 2009، ص8.
2. كمال توفيق خطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، مارس 2003، ص8.
3. ماهر حامد الحولي، استثمار المدخرات في الإسلام، اليوم الدراسي حول التأمين والمعاشات في فلسطين، كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية - فلسطين، 4 جويلية 2007، ص2.
4. زيدان محمد، نورين بومدين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية - جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، يومي 21/ 22 نوفمبر 2006، ص15.
5. بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان، بيروت، 2004/11/19، ص12.
6. إبراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، المملكة العربية السعودية، يونيو 2007، ص3.
7. محمد فرحي، التمويل المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبية بن بو علي بالشلف- الجزائر، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص349.
8. صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، يومي 16 و 17 نوفمبر 2004، ص7-15.

9. منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 21، 4 - 11 أبريل 1994، القاهرة، ص14.
10. نقماري سفيان، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص ص8-9.
11. بن يخلف زهرة، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك التجارية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، المركز الجامعي بشار - الجزائر، 2006/2005، ص4.

• التقارير :

1. الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية 2002، منشورات الأمم المتحدة، 2002.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، مصر، 2009.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي 4، أكتوبر - ديسمبر، الكويت، 2007.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998، الدورة العامة 12، نوفمبر 1998.
6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، الدورة العامة 22، جوان 2003.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24، جوان 2004.
8. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، تقرير الأمين العام السنوي الـ 28، الكويت، 2001.
9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2001، الكويت، 2001.
10. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2004، الكويت، 2004.
11. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2006، الكويت، 2006.
12. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2009، الكويت، 2009.
13. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2012، الكويت، 2012.

• النشريات والسلاسل الإحصائية :

1. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام رقم 40، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2010.
2. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام رقم 41، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2011.

• الجرائد العامة :

1. عبد الوهاب بوكرواح، اللاتقة بين المواطن والبريد والبنوك تتركس التعامل بالشكارة، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 3238، 20/03/2011، ص5.
2. أحمد بن بيتور، ماذا سترث الأجيال المقبلة ؟، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6457، 25 أوت 2011، ص7.

3. محمد درقي، صندوق الزكاة يتخطى مليار دينار بعد تسع سنوات من تأسيسه، **جريدة الخبر**، الجزائر، العدد 6554، 2011/12/3، ص5.
4. الشروق اليومي، أين تذهب أموال الخزينة العمومية في الجزائر، **جريدة الشروق اليومي**، الجزائر، العدد 3936، 24/02/2013، ص17.
5. حفيظ صوالي، إنشاء بنك البريد واستخدام بطاقات الدفع، **جريدة الخبر**، الجزائر، العدد 6445، 2011/08/13، ص6.
6. حفيظ صوالي، "أوبك" تؤكد تراجع الإنتاج والسعر - متوسط سعر النفط الجزائري بلغ 113 دولار خلال السداسي الأول، **جريدة الخبر**، الجزائر، العدد 6785، 24 جويلية 2012، ص8.
7. قحطان الطويل، الإدخار والتنمية، **صحيفة 26 سبتمبر**، اليمن، العدد 1025، 2002/09/05، ص21.
8. عاطف قدادرة، الفساد ما زال يعيش بمستويات خطيرة في الجزائر، **جريدة الخبر**، الجزائر، العدد 6552، 2011/12/02، ص3.
9. نبيلة مويسي، الجزائر ثالث دولة إفريقية متضررة من تهريب الأموال، **جريدة المستقبل العربي**، الجزائر، العدد 306، 2013/01/07، ص3.

• مواقع الويب :

1. محمد آدم، أسواق الأوراق المالية واقتصاديات الدول النامية، مجلة النبأ، لبنان - بيروت، العدد 59، تموز 2001، <http://annabaa.org/nba59/asoq.htm>
2. صوت الأحرار، الجزائر حققت أغلب أهداف الألفية من أجل التنمية قبل 2015، **جريدة صوت الأحرار**، الجزائر، (2010/09/24)، <http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News &file=article&sid=18458>
3. الإذاعة الجزائرية، ضرورة تحويل الادخار الوطني إلى استثمار، (2011/09/25)، <http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-17-21/2010-04-29-13-21-08/10506-2011-09-25-21-18-02>
4. الاقتصادية، تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية للاتجاه نحو المناطق الأقل نمواً، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، المملكة العربية السعودية، العدد 4433، (2009/09/04)، http://www.aleqt.com/2005/11/30/article_17637.html
5. حازم الببلاوي، الاستثمار الخارجي وفجوة التمويل المحلي، (2011/08/07)، <http://hazembeblawi.com/?p=400>
6. هانز جيرت برون (مركز المشروعات الدولية الخاصة/غرفة التجارة الأمريكية - واشنطن)، تعبئة المدخرات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث هل تكون وسيلة لتشجيع عملية التنمية، (2010/10/16)، <http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0908.htm>
7. عبد الحميد محمود البعلي (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية)، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الإصلاح الاقتصادي، (2012/10/12)، <http://www.kantakji.com/fiqh/Economics.htm>
8. عبد المجيد بوزيدي، الجزائر تراهن على رؤوس الأموال العربية، الشروق أون لاين، الجزائر، (2008/11/22)، <http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News&file=categories&op=newindex&catid=6>
9. م/ بوسلان، ادخار العائلات الجزائرية بلغ ألفي مليار دينار في 2011، **جريدة المساء**، الجزائر، (2012/03/30)، <http://www.el-massa.com/ar/content/view/58601/41>
10. عبد الوهاب بوكروح، بلقاسم عجاج وغنية قمرأوي، المدير العام للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في منتدى الشروق، الشروق أون لاين، الجزائر، (01/02/2009)، <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=32353?print>

11. عبد الوهاب بوكرواح، لطيفة بلحاج، زين العابدين جبارة وحسين زبييري، القروض الاستهلاكية أصابت الجزائريين بالكسل والخمول ودمرت النسيج الصناعي، الشروق أون لاين، الجزائر، (2009/08/19)،
<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=41057>
12. عبد الوهاب بوكرواح، مدخرات 20 مليون شخص ومؤسسة تتبخر بسبب ارتفاع معدلات التضخم، الشروق أون لاين، الجزائر، (2010/10/30)،
<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/62146.html>
13. عبد الوهاب بوكرواح، قانون جديد للتحكم في السيولة الفائضة، الشروق أون لاين، الجزائر، (0102/01/13)،
<http://www.echoroukonline.com/ara/feed/articles/62166.txt>
14. أحمد صالح التويجري، أخطار الاستهلاك الترفي في المجتمع السعودي، (2009/08/16)،
www.suhuf.net.sa/2001jaz/dec/24/ec14.htm-25k
15. الجزيرة الإخبارية، اقتصاد الجزائر 50 عاما على الاستقلال، 2013/04/09،
<http://www.youtube.com/watch?v=JLyKfLjcGZw>
16. الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، معهد العلوم والبحوث الإسلامية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011، ص ص 6-7،
http://www.sustech.edu/staff_publications/20120226103804244.pdf
17. مفيد حلمي (الموسوعة العربية)، الادخار، (2008/11/28)،
www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=displayterm&id=290&m=1
18. منير الحمش، الادخار والاستثمار، (2010/12/24)،
www.mafhoum.com/syr/articles_02/hamash/hamash.htm
19. جريدة الخبر، 22 مليار دولار لم توظف لافي الاستثمار ولا في الاستهلاك عام 2005، جريدة الخبر، الجزائر، (2006/10/16)،
http://www.elkhabar.com/dossiersp/lire.php?ida=44246&idc=44&date_insert=20061015
20. محمد دياب، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، (2012/08/10)،
<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=27068>
21. الرؤية الاقتصادية، قانون جديد لحل مشكلة السيولة الفائضة في بنوك الجزائر، (2010/11/07)،
<http://alroya.com/node/103850>
22. عبد العظيم أبو زيد، أهم النظريات والدعاوى الاقتصادية في تبرير الفائدة، (2008/12/04)،
<http://shariaa.net/majala/bohooth/yy4.htm>
23. ج.س، الاقتصاد الوطني سجل نموا قويا خارج المحروقات، جريدة أخبار اليوم، الجزائر، (2010/10/20)،
<http://www.djazairiss.com/akhbarelyoum/10648>
24. خالد بن سلطان بن عبد العزيز، البترول (اقتصادياً) - البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، (2012/09/10)،
<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec072.htm>
25. م شراق، الجزائر تتنديل تقرير البنك الدولي في التسديد الضريبي، جريدة الخبر، الجزائر، (2010/11/28)،
<http://www.elkhabar.com/ar/economie/236684.html>
26. ماهر الشريف (الموسوعة العربية)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (2011/11/07)،
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8104&m=1
27. محمد صالح طباطبة (جمعية العلوم الاقتصادية السورية)، التأمين وتعبئة المدخرات الوطنية، (2009/10/17)،
www.mafhoum.com/syr/articles_03/tabakha16-9.htm#etoile
28. صبرينة.ت، تحصيل 1.5 مليار دج حملة صندوق الزكاة للموسم الحالي، جريدة الأحداث، الجزائر، (2013/01/07)،
<http://www.elahdath.net/index.php/general/16505.html>

29. سليم بن عبد الرحمان، البنوك الإسلامية تمثل 5,1 بالمائة من سوق الخدمات البنكية، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6170، (2010/11/07)، <http://www.elkhabar.com/ar/economie/234685.htm>
30. أحمد العثيم، سياسات المنظمات النقدية الدولية والعولمة الاقتصادية.. صندوق النقد الدولي نموذجاً، صحيفة الجزيرة، السعودية، العدد 12664، 2007/06/01، <http://www.al-jazirah.com/2007/20070601/rj1.htm>
31. عادل عبد العظيم (المعهد العربي للتخطيط)، اقتصاديات الاستثمار، (2009/04/06)، http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/32_C22-1.pdf
32. مفلح عقل، أسعار الفائدة واتجاهاتها، (2008/12/25)، www.muflehakel.com/part%20one/as3ar_elfa2eda_wa_etejahatha.htm
33. فرانس 24، الاقتصاد الموازي سبب خسارة عشرة مليارات يورو للجزائر خلال ثلاث سنوات، (13/03/2012)، www.france24.com/ar/20120313
34. فطيمة قدار، الجزائر تتقدم إفريقيا وعربيا في تدعيم حجم الإنفاق الدفاعي، جريدة الأمة العربية، الجزائر، (2012/04/17)، <http://www.eloumma.com/ar/content/view/27877>
35. يوسف القرضاوي، أهداف الزكاة الروحية والاجتماعية، (29/07/2009)، www.qaradawi.net/fatawaahkam/30/1680.html
36. عمر الكتاني (موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي)، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، (2009/12/06)، <http://iefpedia.com/arab>
37. يارمو كوتيلان (موقع الرؤية الاقتصادية)، الادخار في النموذج الغربي، (2010/04/05)، www.alroya.com
38. آمال لكال، قروض استهلاكية لأصحاب الحسابات البريدية، جريدة النهار الجديد، الجزائر، (2011/01/26)، <http://www.ennaharonline.com/ar/national/72500.html>
39. عبد الجليل زيد المرهون (موقع الجزيرة)، الإنفاق العسكري العالمي، (2012/02/01)، <http://www.aljazeera.net/analysis/pages/3c6d8729-5352-45ce-8270-84e838b3006e>
40. مروان محمد، غول الاستهلاك كيف يمكن ترويضه؟، (2006/10/22)، <http://www.onislam.net/arabic/nama/news/93274-2006-10-22%2000-00-00.html>
41. نعمت عبد اللطيف مشهور (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية)، الزكاة والتضخم النقدي، (2012/07/10)، www.kantakji.com/fiqh/Files/Zakat/70014.doc
42. الموسوعة الاقتصادية، الدخل الدائم والدخل الشخصي، (2010/01/15)، <http://www.manqol.com/topic/print.aspx?t=38467>
43. أحمد السيد النجار (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، اقتصاد الجزائر... من سنوات الجمر إلى آفاق النمو السريع، (2010/02/05)، <http://www.ahram.org.eg>
44. وكالات، بريطانيا تريد واردات غاز جزائرية جديدة، جريدة الخبر، الجزائر، (2013/03/02)، http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/325292.html

ب) باللغة الأجنبية :

LES OUVRAGES :

1. Abdellah Ali Toudert, **Cours de monnaies et répartition**, édition OPU, Alger, 1983.
2. Abdellah. Boughaba, **Analyse et évaluation de projets**, Berti édition, Paris, 1999.
3. Aude Sarda, Nadia Dhaidi, **Epargner éthique**, Gualino lextensio édition, France, 2011.
4. Bernard Bernier, Yves Simon, **initiation à la macroéconomie**, 8^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002.
5. Bernard JACQUILLA, Bruno SOLNIK, **Marchés Financiers : Gestion de Portefeuille et des Risques**, Paris, Dunod, 1997.

6. C.E.P.I.I, **Economique mondiale 1990-2000 l'impératif de croissance**, édition economica, France, 1992.
7. Charle Beteheim, **Planification et développement**, Maspero, Paris, 1969.
8. Daniel Laboronne, **Macroéconomie**, Edition Seuil, Paris, 1999.
9. G.Saporta, **Probabilités analyse des données et statistique**, éditions Technip, Paris, 1990.
10. Hamid Bali, **Inflation et mal développement en Algérie**, OPU, Alger, 1993.
11. Henri Denis, **Histoire de la pensée économique**, 3^{ème} édition, PUF, Paris, 1971.
12. J.M .Keynes, **Macro économie keynésienne**, le projet économie de Alain barrere, édition Dunod, Paris, 1990.
13. MELARD Guy, **Méthodes de prévision à court terme**, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990.
14. Michel Herland, **Keynes et la macroéconomie**, Economica, Paris, 2000.
15. Patrick Arture, Pierre Morin, **Macroéconomie appliquée**, Presse universitaire de France, Paris, 1991.
16. Patrick Villieu, **Macroéconomie consommation et épargne**, édi ladécouverte, Paris, 2002.
17. Pierre Marie Pradel, **L'épargne et l'investissement**, 4^{ème} édition, Presse Universitaire de France, Paris, 1968.
18. Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2000.
19. Régis bourbonnais, **Exercices pédagogiques d'économétrie**, 2^{ème} édition, economica, Paris, 2012.

LES THÈSES :

1. Céline Antonin, **Âge, revenu et comportements d'épargne des ménages Une analyse théorique et empirique sur la période 1978-2006**, mémoire de Master Analyse et politique économiques, École d'Économie de Paris, 2009.
2. Georges a. Soglohoun, **épargne intérieure et croissance économique : cas du bénin**, mémoire de maîtrise en science économique, université d'Abomey calavi, Bénin, 2010.
3. Jesus herell NZE-OBAME, **l'épargne contractuelle pour la retraite**, thèse de doctorat en sciences économiques, Université D'Orléans, France, 22 novembre 2010.
4. Raache Abdelbasset, **L'épargne En Algérie**, Evaluation Et Evolution (1963-1989), (Mémoire de Magistère En Sciences Economiques – non publié, université d'Alger), Alger, 1997.

LES ARTICLES :

1. AKLILU A. ZEGEYE. "Estimating Saving and Growth Functions in Developing Economics: A Simultaneous Equations Approach", **International Economic Journal**, Volume 8, N°3, Autumn 1994, PP89-105.
2. Ang, James, "Are saving and investment cointegrated? The case of Malaysia (1965–2003)", **Applied Economics**, 39, 2007, PP2167–2174.
3. Athukorala, P. and K. Sen, "The Determinants of Private Saving in India", **World Development**, Volume 32, Issue 3, 2004, PP491-503.
4. Bordoloim Sanjib and Joice John, "Are Saving and Investment Cointegrated? A Cross Country Analysis", **Reserve Bank of India Occasional Papers**, Vol32, N°1, 2011, PP41-55.
5. Denis Kessler et Andre Masson, "le cycle de vie de la théorie du cycle de vie", **Annales d'économie et de statistique**, Paris, N°9, 1988, P1.
6. François Vaillancourt; Mathieu Laberge; Edison Roy-César; Guillaume Nadeau, "l'épargne au Québec : sa mesure et son importance, 1981-2006", **rapport de projet**, Université De Montréal, Québec, P7, février 2011.

7. G. Ramakrishna, S.Venkateshwar Rao, “The Long run Relationship between Savings and Investment in Ethiopia: a Cointegration and ECM Approach”, **Review of Developing Country Studies**, Vol 2, N°4, 2012, PP1-6.
8. GYAN Pradhan and Kamal P. Upadhyaya, “The impact of budget deficits on national saving in the USA”, **Journal of Applied Economics** Vol33, Issue13, 2001, PP1745-1750.
9. Hafizah Hammad Ahmad Khan, Hussin Abdullah, “Saving Determinants in Malaysia”, **Jurnal Ekonomi Malaysia** 44(2010), PP23 – 34.
10. Hallaq, S. “Determinants of Private Savings : The Case of Jordan (1976-2000)” , **Journal of King Saud University**, Administrative Sciences, vol 15(2) , 2003, PP83-94.
11. Jesus Herell NZE-OBAME, “Les facteurs explicatifs de l'épargne des actifs et des retraités du secteur privé et public”, Version 2, **Laboratoire d'Economie**, Université d'Orléans, France, Décembre 2010, P4.
12. Julie Dauriol, “Les comportements d'accumulation patrimoniale des ménages français”, **Laboratoire EURISCO-LEGOS**, Université Paris Dauphine, France, cahier de recherche N°2005-08, P2.
13. Kessler Denis & Peyrelevade Jean, “L'épargne et l'Europe”, **Revue française d'économie**, Volume 7 N°2, 1992, PP5-6 et PP22-23.
14. Khalil Ahmad and Haider Mahmood, “Macroeconomic Determinants of National Savings Revisited: A Small Open Economy of Pakistan”, **World Applied Sciences Journal** 21 (1), 2013, PP49-57.
15. Khan, A. H., L. Hasan, and 4. Malik, “Determinants of National Savings Rate in Pakistan”, **Economia International**, 1994, vol. 47, issue 4, PP365-382.
16. Kivilcim Metin Özcan, Yusuf Ziya Özcan, “Determinants of Private Savings in the Middle East and North Africa” , **Money and Finance in the Middle East: Missed Opportunities or Future Prospects?**, Naime, S. and N. A. Colton eds., Research in Middle east Economics, Amsterdam and Oxford: Elsevier, Vol6, 2005, PP95-113.
17. Levy, Daniel, “Investment – Saving Comovement and Capital Mobility: Evidence from Century Long U.S. Time Series”, **Review of Economic Dynamics**, 3, 2000, PP100-136.
18. Malunond A. Tony, “Determinants of Domestic Saving Performance in Egypt An Empirical”, **Journal of Commercial Studies and Researches**, Faculty of Commerce, Benha University, N°1, 2008 ,PP17-42.
19. Mara Gloria, François Vaillancourt, “les déterminants macroéconomiques de l'épargne québécoise et canadienne, une étude économétrique”, **rapport de projet**, Université De Montréal, Québec, janvier 2012, P10.
20. MICHAEL T. Hadjimichael et al, “Sub Saharan Africa : Growth, Savings and Investment, 1986-93 ” , International Monetary Fund (IMF), Washington, DC USA, **Occasional Paper** N° 118, January 1995, PP1-79.
21. Mohsen Bahmani-Oskooee and Avik Chakrabarti, “Openness, Size, and the saving-investment relationship”, **Economic Systems**, 29, 2005, PP283-293.
22. MORRISON, William G & OXOBY, Robert J, “Étude économique utilisant des expériences en laboratoire pour Examiner les aspects comportementaux des décisions relatives à l'épargne”, **Document de recherche** préparé pour le Groupe de travail sur la littérature financière, février 2011, P10.
23. Mumtaz Hussain, Oscar T. Brookins, “On the Determinant of National Savings : An Extreme-Bounds Analysis”,**Review of World Economics**, Vol137, Issue1,2001,PP150-174
24. Najat el mekkaoui de Freitas, “l'épargne des ménages au Maroc : une analyse macroéconomique et microéconomique”, **Laboratoire d'Economie de Dauphine**, Université Paris Dauphine, France, Juin 2008, P43.
25. Narayan, Paresh and Saud AL Siyabi, “An Empirical Investigation of the Determinants of Oman's National Savings” , **Economics Bulletin**, Vol 3, N°51, 2005, PP1–7.

26. Narayan, Paresh K, "The relationship between saving and investment for Japan", **Japan and the World Economy**, Vol 17, N°2005, PP239-309.
27. Pierre VOLLE, "Les arbitrages budgétaires des ménages : réflexions et voies de recherche", **Centre de recherche DMSP – DRM (UMR CNRS 7088)**, Université Paris Dauphine, Paris, Cahier N°351, Février 2006, P15.
28. Sebastian Edwards, "Why are Latin America's savings rates so low? An international comparative analysis", **Journal of Development Economics**, Volume 51, Issue 1, October 1996, PP5–44.
29. seshaiyah s.venkata and sriyal.v, "savings and investment in India : a cointegration approach", **applied econometrics and international development**, Vol 5-1, 2005, PP25-44.
30. Sidrat Jilani, Salman Ahmed Sheikh, Farooq-E-Azam Cheema & Ahsan-ul-Haq Shaik, "Determinants of National Savings in Pakistan : an Exploratory Study", **Asian Social Science**, Vol 9, N°5, April 2013, PP254-262.
31. Sinha, Dipendra, "Saving-Investment Relationships for Japan and other Asian countries", **Japan and the World Economy**, 14, 2002, PP1-16.
32. Vincent Ihuillier; "la confusion entre épargne brute et Epargne nette au sein des éléments D'économie politique pure : Un commentaire critique", Université de Paris I/**GRESE**, P215
33. Zhou Xiaochuan, "Du taux d'épargne", **Revue de la stabilité financière**, Banque de France, N°15, Février 2011, P188.

LES RAPPORTS :

1. Banque d'Algérie, **Annexe rapport 2010**.
2. Banque d'Algérie, **Rapport 2002**, évolution économique et monétaire en Algérie, Annexe tableaux statistiques.
3. Banque d'Algérie, **Rapport 2007**, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2008.
4. Banque d'Algérie, **Rapport 2011**, évolution économique et monétaire en Algérie.
5. **IMF, International Monetary Fund Country Report N°07/95**, Algeria: Statistical Appendix, March 2007.
6. **IMF, International Monetary Fund Country Report N°08/102**, Algeria: Statistical Appendix, March 2008.
7. **IMF, International Monetary Fund Country Report N°11/40**, Algeria: Statistical Appendix, February 2011.
8. **IMF, International Monetary Fund Country Rapport N°12/20**, Algeria: Statistical Appendix, Janvier 2012.
9. **IMF, International Monetary Fund Country Report N°12/21**, Algeria: Statistical Appendix, January 2012.
10. International Monetary Fund, **World Economic Outlook**, Publication Services P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A, October 2012.
11. Jérôme Glachant, Jean-Hervé Lorenzi, Alain Quinet et Philippe Trainar, **Rapport sur Investissements et investisseurs de long terme**, Conseil d'Analyse Économique, Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2010.
12. Ministère des finances (Algérie), **Le rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008**, septembre 2007.
13. Ministère des finances (Algérie), **Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011**, 28 septembre 2010.
14. Ministère des finances (Algérie), **Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2012**.
15. Ministère des finances (Algérie), **Note de présentation du projet de l'ordonnance portant loi de finances complémentaire pour 2012**, Mars 2012.

16. Ministère des finances (Algérie), direction générale de la prévision et des politiques, **La situation économique et financière de l'Algérie en 2011**, Algérie, Août 2012.
17. Revenu, consommation et épargne des ménages, revue les problèmes économiques, **Rapport sur les comptes de la nation**, N°510, France, 1997.

BULLETINS ET SERIES STATISTIQUES :

1. Banque d'Algérie, **bulletin statistique de la banque d'Algérie**, séries rétrospectives, hors série– juin 2006.
2. Banque d'Algérie, **bulletin statistique de la banque d'Algérie**, Séries rétrospectives, hors série – juin 2012.
3. Banque d'Algérie, **bulletin statistique de la banque d'Algérie**, statistiques de la balance des paiements, 1992 – 2005, juin 2006.
4. ONS, **Annuaire Statistique de l'Algérie N°26**, Alger, Edition 2010.
5. ONS, **Annuaire Statistique de l'Algérie, Résultats, 2007-2009**, N°27, Alger, Ed 2011.
6. ONS, **Annuaire Statistique de l'Algérie, Résultats, 2008-2010**, N 28, Alger, Ed 2012.
7. ONS, **Collections Statistiques N°165, Activité Industrielle 2008/2010**, Alger, Septembre 2011.
8. ONS, **Collections Statistiques N°166/ 2011**, Alger, novembre 2011.
9. ONS, **Collections statistiques N°168/2012**, Série E: Statistiques Economiques N°67, Premier Recensement Economique- 2011 -Résultats Préliminaires de la première phase, Alger, janvier 2012.
10. ONS, **Collections Statistiques N°171/2012**, Série E : Statistiques Economiques N°68, Alger.
11. ONS, **Collections Statistiques, Séries Economiques, Indice des prix à la consommation**, N°155, Alger, juin 2011.
12. ONS, **Démographie Algérienne**, N°600, 2011.
13. ONS, **L'Algérie en quelques chiffres N°34**, Direction des Publications de la Diffusion et de l'Impression, Alger, 2005
14. ONS, **L'Algérie en quelques chiffres N°36**, Résultats 2005, Direction des Publications de la Diffusion et de l'Impression, Alger, 2006.
15. ONS, **L'Algérie en quelques chiffres N°39**, Direction des Publications de la Diffusion et de l'Impression, Alger, 2009.
16. ONS, **Les Comptes Economiques N°609**, Alger, septembre 2012.
17. ONS, **Les Comptes Economiques de 2000 a 2012**, N°640, Alger, Juillet 2013
18. ONS, **Rétrospective statistique 1970_2002**, édition 2005, Alger.

SITES WEB :

1. AHMED. Zejly, **Regard Sur L'épargne Privée Et La Croissance Economique A Travers La Théorie Du Cycle De Vie Cas Du Maroc**, Décembre 18, 2010, p1, <http://ssrn.com/abstract=1728253>
2. Algérie Presse Service, **Le Fonds de régulation des recettes de l'Algérie au top 15 mondial des fonds souverains**, lundi 10 juin 2013, <http://www.aps.dz/Le-Fonds-de-regulation-des,107050.html>
3. Allard Patrick, **“Le comportement d'épargne des ménages”**, Revue française d'économie, Volume 6 N°2, 1991, PP179-180, www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0_0769-0479_1991_num_6_2_1285

4. Assidon Elsa. **“L’approfondissement financier”** : épargne et crédit bancaires, Tiers-Monde. 1996, tome 37, N°145. P160 ,
www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1996_num_37_145_5036
5. Banque d’Algérie, **bulletin statistique trimestriel N°05**,
http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_05.pdf
6. Banque d’Algérie, **bulletin Statistique N°19**, Sept 2012, http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_19.pdf
7. Berger Karine et Daubaire Aurélien, **“L’évolution du taux d’épargne des ménages dans quelques pays de l’OCDE une interprétation basée sur les déterminants de moyen terme”**, Revue d’économie politique, 2003/6 Vol 113, P832,
www.cairn.info/revue-d-economie-politique-2003-6-page-829.htm
8. Coudert Virginie, **“Les disparités internationales de comportements d’épargne”**, Economie et statistique, N°232, Mai 1990, P54,
www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/estat_0336-1454_1990_num_232_1_5452
9. Dipendra Sinha and Tapen Sinha, **“the long run relationship between saving and investment in India”**, PP1-12, <http://www.albankaldawli.org/>
10. Echevin Damien, **“Nouvelles approches des comportements d’épargne et de consommation”**, Economie et statistique, N°324-325, 1999, P9,
www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/estat_0336-1454_1999_num_324_1_6208
11. Francis Bismans, Frederic Docquier, **“Consommation épargne et accumulation dans la transition démographique”**, Revue économique Vol 47, No3, mai 1996, P668,
www.jstor.org/stable/3502569
12. Friedrich Schneider, **size and measurement of the informal economy in 110 countries**, July 2002 , P6, http://rru.worldbank.org/Documents/PapersLinks/informal_economy.pdf
13. Johanna Etner and Patricia Le Maître, **“L’impact du taux d’intérêt sur l’évolution simultanée du chômage et de l’épargne”**, Revue économique, Vol 50, No5, (Sep 1999), P918, www.jstor.org/stable/3502781
14. Karine Chakir, **Le comportement d’épargne des ménages en France**, (12/03/2009),
www.ecolebourse.com/ressources/decrypt/22_comportementepargnemenages.pdf
15. Kessler Denis, Strauss-Kahn Dominique, **“Existe-t-il un lien entre l’épargne intérieure et l’afflux de capitaux extérieurs ?”**, Revue Tiers Monde, Avril-Juin 1984, tome 25 N°98, PP269-270,
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1984_num_25_98_3381
16. Lavigne Anne, **“Retraite, épargne et fiscalité”**, Revue Retraite et société, 2006/1 No47, P17, www.cairn.info/revue-retraite-et-societe-2006-1-page-9.htm.
17. Léon Yves, Rainelli Pierre, **“L’agriculteur et les autres catégories professionnelles face à l’épargne”**, Économie rurale N°87,1971, P15,
www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecoru_0013-0559_1971_num_87_1_2132
18. Luc Arrondel et André Masson, **“Logiques d’épargne et conseil patrimonial”**, revue horizons bancaires, France, N°335, mars 2008, PP38-39, www.credit-agricole.com - Études Économiques.
19. Ma Guonan et Yi Wang, **“ China's high saving rate: myth and reality ”**, Revue Economie internationale, 2010/2 N°122, quai Voltaire, Paris, PP6-10,
<http://www.cairn.info/revue-economie-internationale-2010-2-page-5.htm>
20. Maillard Didier. **“Europe-Japon : Epargner pour faire jeu égal”**, Revue française d’économie, Volume 7 N°2, 1992, P169,

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfeco_0769-0479_1992_num_7_2_1311

21. Ministère des finances. Direction générale de la prévision et des politiques (DGPP), **Quelques indications sur l'évolution de l'épargne publique**, Par El-djazair.com, (Sep 2013), http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=291&id_article=2774
22. Modigliani Franco, **“Cycle de vie, épargne individuelle et richesse des nations”**, Revue française d'économie, Volume 1 N°2, 1986, PP17-18, http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfeco_0769-0479_1986_num_1_2_1116
23. Salin Pascal, **“Épargne, investissement et fiscalité”**, Revue française d'économie, Volume 3 N°1, 1988, P6, http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfeco_0769-0479_1988_num_3_1_1166
24. Schubert Katheline, **“Cycle de vie et élasticité de l'épargne des ménages au taux d'intérêt”**, Économie et prévision, N°104, 1992-3, P115, www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecop_0249-4744_1992_num_104_3_5296
25. Séjourné Bruno, Boutillier Michel, Pansard Fabrice, **“Les conséquences du vieillissement démographique sur l'épargne des ménages en France”**, Revue française d'économie, Volume 16 N°1, 2001, P53, www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfeco_0769-0479_2001_num_16_1_1448
26. Strauss-Kahn Dominique, Le Moigne Jean, **“Epargne et inégalité de revenus”**, Revue économique, Volume 28, N°1, 1977, P71, www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/reco_0035-2764_1977_num_28_1_408306
27. The SIPRI Military Expenditure Database, **Military expenditure of Algeria**, (2012/08/10), <http://milexdata.sipri.org/result.php4>.
28. Trading Economics, **Algeria Current Account to GDP**, <http://www.tradingeconomics.com/algeria/current-account-to-gdp>
29. Trading Economics, **Algeria Interest Rate**, <http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate>
30. Transparency International, **Corruption Perceptions Index**, (22/07/2012), <http://www.transparency.org/country#DZA>
31. Urban, Ali, **“De sous le matelas : La capacité d'épargne des propriétaires de petites entreprises dans le réseau de micro finance de UNICS”**, ISP Collection, Paper 897, 2010, P20, http://digitalcollections.sit.edu/isp_collection/897.
32. World Development Indicators **WDI2009**, <http://data.worldbank.org/country/algeria>
33. World Development Indicators **WDI2012**, <http://data.worldbank.org/country/algeria>
34. World Development Indicators **WDI2013**, <http://data.worldbank.org/country/algeria>
35. Worldbank, <http://search.worldbank.org/data?qterm=Age%20dependency%20ratio&language=EN>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

